# البلاغ
# النبوي

# البلاغ النبوي

## حقائقه وبراهينه، بين السلف والمخالفين

"دراسة عقدية"

د. أفنان بنت حمد محمد الغماس

مركز دلائل
Dala'il Centre

ح دار وقف دلائل للنشر، **١٤٤٤ هـ/ ٢٠٢٢ م**

**البلاغ النبوي** : حقائقه وبراهينه، بين السلف والمخالفين

د. أفنان بنت حمد محمد الغماس

٤٤٠ صفحة، ١٧ × ٢٤ سم

ترقيم دولي: ٦ – ٤ – ٨٥٦٩٩ – ٩٧٧ – ٩٧٨



**الطبعة الأولى**

**١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٢ م**



مركز دلائل
Dala'il Centre

Dalailcentre@gmail.com

الرياض – المملكة العربية السعودية

Dalailcentre@

+٩٦٦٥٣٩١٥٠٣٤٠

**بحث مقدَّم لنيلِ درجةِ الدكتوراه في العقيدة**
**بجامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين،**
**قسم العقيدة ١٤٤٢هـ/ ١٤٤٣هـ**
**إشراف فضيلة الدكتور:**
**سلطان بن عبد الرحمن العميري**
**أستاذ العقيدة بجامعة أم القرى**

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

الحمد لله الذي أرسل الرسل إلى المكلفين إعذاراً منه وإنذاراً، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين. ثم أما بعد:

فإن من أعظم ما اهتدت إليه البشرية الإيمان بالبلاغ النبوي، إذ أنه تبليغ عن رسالة رب العالمين، فالأنبياء عليهم السلام هم السبيل الأوحد للإيمان الصحيح التام بالله عز وجل رباً وحاكماً؛ فلا يتم العلم بأمره ونهيه سبحانه تحقيقاً إلا عن طريق الرسل عليهم السلام، وقد ختم الله عز وجل النبوات ببعثة النبي ﷺ وجعل رسالته إلى الناس كافة، حجة قائمة إلى قيام الساعة؛ ولعظمة هذا البلاغ النبوي تعلقت به كل حقائق الإيمان بالله تعالى، فلا تحقيق للسعادة والفلاح في الدنيا إلا بالإيمان به، ولا سبيل إلى معرفة الله تعالى إلا به، فجملة الدين الذي ارتضاه الله ديناً لخلقه جاء به البلاغ النبوي، تفصيلاً وتأصيلاً، وبياناً وإرشاداً.

ولا طريق إلى مرضاة الباري جل في علاه إلا في الالتزام بهدي المصطفى ﷺ واقتفاء أثره، ولا علم بالطاعة والمحابّ إلا بتبليغ المصطفى ﷺ وبيانه، وقد جاء بلاغه متجلياً بالهدى والبيان ودين الحق.

ثم إنَّ للبلاغ النبوي براهينٌ ناطقة ودلائل واضحة دالة على أنَّه دعوة حق، ولسان صدق، وبلاغ عظيم، وأقوى هذه البراهين دلالةً، وأعظمها يقيناً، كتاب الله الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولو لم يقترن البلاغ النبوي إلا به لكان كافيًا في إقامة الحُجَّة الرساليَّة على الخلق.

ولم يكن الدين الذي جاء به ﷺ مقتصراً على القرآن الكريم فحسب وإنما جاءت سنته ﷺ مكملةً للرسالة ومتمِّمة للبلاغ «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»[(١)]. وقد تلازم مفهوم الإيمان بالنبي ﷺ مع حقيقة الإيمان بالله تعالى اعتقاداً وامتثالاً، فالإيمان به ﷺ إيماناً

(١) أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة حديث رقم: ١٧١٧٤ (٢٨/ ٤١٠) وأبي داود في سننه، حديث رقم: ٤٦٠٤(٤/ ٢٠٠)، والمروزي في السنة حديث رقم: ٢٤٤ (ص: ٧٠)، والطبراني في المعجم الكبير حديث رقم: ٦٦٩ (٢٠/ ٢٨٣)، والدارقطني في سننه حديث رقم: ٤٧٦٨ (٥/ ٥١٧)، والبيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ١٩٤٦٩ (٩/ ٥٥٧) تحقيق الألباني: صحيح ابن ماجة (١٢). حديث صحيح.

بمُرسِلِه تبارك وتعالى، لذلك أُنيطت النجاة والأمر والنهي بطاعته والاهتداء بهديه، فهو المبلّغ البلاغ المبين، المبعوث رحمة للعالمين.

وقد اشتمل هذا البلاغ النبوي على الدعوة إلى أصول الإيمان ودلائله ومسائله، ومحاربة كل ما يناقض ذلك من الكفر أو الشرك ودوافعه.

ومتعلق هذا الإيمان بالبلاغ أنه يترتب عليه الثواب والعقاب، ولا تقوم الحجة إلا بعد بلوغ الرسالة، فمن بلغه هذا البلاغ وعلمه وفهمه قامت عليه الحجة. قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [سورة الإسراء:١٥].

فلما كانت رسالة محمد ﷺ آخر الرسالات وختمت بنبوته النبوات، وكانت حجة الله على العباد إلى يوم القيامة، كان لها من الآيات والبراهين والدلائل والحقائق النصيب الأوفى والحظ الأكبر، وهذا مقتضى الرحمة الإلهية في سنة الله الجارية في تيسير أسباب الأشياء على حسب حاجة العباد، فضلاً منه ورحمة.

ومقتضى الحكمة الربانية التي اقتضت حفظ أعظم آياته وأجلى معجزاته، في بلاغ يبقى محفوظاً مستمراً إلى نهاية الخلق، وهذا مما اختص به البلاغ النبوي ورسالة محمد ﷺ، بأن جُعلت براهينها كبرى، وحقائقها عظيمة، ودلائلها واضحة، كامنة فيما أوحاه الله إلى نبيه ﷺ، وهذه دلالة صريحة على عظمة هذا الوحي وقوة حجته، وظهور دلالته، ووضوح برهانه، التي تميز بها بلاغ النبي ﷺ عن سائر الأنبياء.

ورغم بيان أثره وقوته، إلا أن أقواماً أظهروا المخالفة الصريحة للبلاغ النبوي، وحاولوا التوهين والطعن والتشكيك، وأثيرت على مدى التاريخ الإسلامي الكثير من التساؤلات التي سنتناول الرد عليها، مثل: هل ثبت الوحي حقيقة بلا شك ولا ريب للنبي ﷺ ؟ هل ثبتت العصمة للنبي ﷺ ؟ هل أوصل لنا النبي ﷺ الرسالة كاملة ؟ وهل بيّن النبي ﷺ الدين، أم أخّر البيان إلى وقت الحاجة ؟ ما مدى كمال علم النبي ﷺ، وفصاحته وبيانه، ونصحه للأمة ؟ هل البلاغ النبوي مُحكم بيّن ظاهر ؟ أم يظهر عليه التناقض والتعارض ؟ هل نصوص الشريعة تستوعب جميع أفعال المكلفين ؟ هل هي كافية مستغنية عن غيرها ؟ أم تحتاج إلى من يكملها؟ ما علاقة النص بالعقل ؟ هل التعارض الظاهر في نصوص الشرع في حقيقة الأمر أم في ظاهره ؟ ما الواجب في النصوص التي ظاهرها التعارض ؟ هل لازم كلام الله ورسوله ﷺ حجة ملزمة لا يجوز مخالفتها ؟ هل يوجد معاني باطنة للقرآن لا

يعلمها إلا خاصة الناس ؟ ما صحة ادعاء البعض اختفاء بعض نصوص القرآن أو تحريفه ؟ أو عدم معرفة معانيه إلا بالأوصياء والأولياء ؟ ما مدى وثوقيه السنة ؟ هل الأدلة الشرعية ظنية لا تفيد اليقين ؟ هل ممكن تفسير القرآن والسنة وفق المعطيات العلمية ؟ هل البلاغ النبوي مُنتج بشري منتهي الصلاحية قابل للرفض والنقد والتعديل ليناسب العصر ؟ ذلك بعض ما تناول هذا البحث الإجابة عليه مُدللة ببراهين الكتاب والسنة مُعضدة بأقوال أهل العلم، بالإضافة إلى بيان الأصول التي تكشف عن ضلال الخارجين عن الدين، الطاعنين في البلاغ النبوي، وفي مقوماته ودلائله، وصفاته، وخصائصه، وقد يعسر حصر جميع مواقف المخالفين لمنهج السلف في البلاغ النبوي، حيث الشُبه متعددة، والآراء البشرية معتمدة على الأهواء والأصول الفلسفية والعقلية المختلفة في الاستدلال على الأصول الإيمانية النبوية، لذلك سنشير إلى أظهر المخالفين، مع إبراز أصولهم المؤثرة في مواقفهم، ومن ثم الرد عليها وإبطالها.

وهذا مما جعل الحاجة مُلحة لبيان حقيقة هذا البلاغ النبوي، والرد على من خالفه وطعن فيه، ثم عزمت الأمر على تسجيل رسالة الدكتوراه في (البلاغ النبوي: حقائقه وبراهينه بين السلف والمخالفين) دراسة عقدية، وقد نلت بها درجة الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى ولله الحمد والمنة، وهي ترنو إلى هدفين:

١. الإسهام في إبراز حقيقة البلاغ النبوي ودلائله وبراهينه، لإثبات كمال تبليغ المصطفى ﷺ في بلاغه وكفايته، وإقامة الحجة الرسالية على الخلق.
٢. مناقشة أبرز من خالف هذا البلاغ النبوي ومعرفة أصولهم التي أقيم عليها موقفهم المخالف للبلاغ والرد عليهم.

فرأيت تقديمها في كتاب أسأل الله أن ينفع به الإسلام والمسلمين. وقد راعيت في تقديمه ما يلي:

١. استبعاد بعض لوازم تقديم الرسالة أكاديمياً مثل (ملخص الرسالة) (فهارس الآيات والأحاديث والمراجع) مع اختصار هذه (المقدمة) وإعادة تقديمها بما يناسب القراءة العامة.
٢. استبعاد تراجم الأعلام القدامى، مع الاكتفاء بتراجم الأعلام المعاصرين الذين يكثر ذكرهم في وسائل الإعلام والنقاشات الدينية، لأهميتهم للجيل الحالي من طلبة العلم وعامة المسلمين.

٣. الاختصار وانتقاء الأهم والأعم والأشمل، والتجاوز عن الخوض في كثير من التفصيلات الدقيقة، والتركيز على أبرز النقاط المهمة في كل مبحث بإيجاز من غير اختزال أو إخلال.

وبعد.. فإني أحمد الله على ما تفضل عليّ وأكرم في إعداد رسالة علمية متعلقة بالمصطفى ﷺ خير البشرية، فالحمد لله على آلائه الجسيمة ونعمه الجليلة، فله الحمد والشكر أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

فهو محض منة وفضل منه سبحانه، فالحمد لله أن شرَّفني بهذا الفضل العظيم، وأسأله أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يكون علماً نافعاً وأثراً باقياً في الحياة وبعد الممات.

والحق لأهل الفضل ابتداءً لوالديّ الكريمين على ما بذلا من اهتمام ونصح ودعاء، ثم لزوجي الكريم فقد كان خير مُساند وداعم فله من الشكر أجزله ومن الدعاء أوفره، والشكر موصول لإخواني وأبنائي، ومن ثم أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الكبير لشيخي الكريم د. سلطان العميري، على ما أولاني به عناية وغذَّاني من علم ودراية زيَّنت وأثرت فكري، وقوَّمت رسالتي، فجزاه عني خير ما جزى أستاذاً عن تلميذه. وأخص بالشكر جامعة أم القرى ممثلة بقسم العقيدة على إتاحتها الفرصة لي لإكمال مسيرتي العلمية.

وفي الختام هذا ما اقتضاه الخاطر المكدود على عجزه وبجره وعلّاته وهنّاته، وقلة بضاعته في العلم[(١)]، فما كان فيه من صواب وخير فمنَّة من الكريم المنان، وما فيه من الخلل والخطأ والنقصان فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله ربي وأتوب إليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وأسأل المولى العظيم رب العرش الكريم أن يتقبله خالصًا لوجهه الكريم ويغفر زلاتي وسيئاتي وهفواتي، إنه عفو كريم.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين....

**د. أفنان بنت حمد محمد الغماس**

---

(١) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم (١/ ٦٩).

# فهرس الموضوعات

## الباب الثالث نقد مواقف المخالفين للبلاغ النبوي

# الباب الأول:

# حقيقة البلاغ النبوي ومقوماته:

**الفصل الأول:** تعريف البلاغ النبوي

**الفصل الثاني:** مقومات البلاغ النبوي

**الفصل الثالث:** صفات البلاغ النبوي

**الفصل الرابع:** خصائص البلاغ النبوي

**الفصل الخامس:** مقتضيات البلاغ النبوي

# الفصل الأول
# تعريف البلاغ النبوي

## أولاً: تعريف البلاغ لغة واصطلاحاً.

### – معنى البلاغ لغة:

أصل الكلمة (بلغ): بَلَغَ الشيءُ يبلُغُ بُلُوغاً، وأَبْلَغْتُه إبلاغاً، وكذلك الإبلاغ في الرسالة ونحوها[(١)].

**ويدور مصطلح (البلاغ) لغوياً حول أربعة معاني:**

**المعنى الأول: الوصول والانتهاء.**

قال ابن سيده: "بَلَغَ الشيء يبلغ بلوغاً: وصل وانتهى. وتَبلَّغ بالشيء: وصل به إلى مراده"[(٢)].

والبلاغ: ما أبلغك. وفي التنزيل: ﴿إِلَّا بَلَاغاً مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾ [سورة الجن:٢٣]، أي: لا أجد منجى إلا أن أُبلّغ ما أُرسلت به، أي أُوصّل ما أرسلت به[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. وقوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأعراف:٦٢]، وفي اللسان: "البلاغ: ما يتبلّغ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب"[(٤)]، كما في حديث الاستسقاء «واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين»[(٥)].

---

(١) انظر: العين، الفراهيدي (٤/ ٤٢١)، البارع في اللغة، أبو علي القالي (ص: ٢٧٥)، تهذيب اللغة، الهروي (٨/ ١٣٥).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (٥/ ٥٣٥).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٨/ ١٣٥)، مقاييس اللغة، لابن فارس (١/ ٣٠١)، المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٥٣٥)، تاج العروس (٢٢/ ٤٥٠) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (١/ ٦٩).

(٤) لسان العرب، بن منظور (٨/ ٤١٩).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (١/ ٣٠٤)، حديث رقم (١١٧٣): في الصلاة، باب رفع اليدين في الاستسقاء، قال أبو داود: وهذا حديث غريب، وإسناده جيد. [حكم الألباني]: حسن.

**المعنى الثاني: الكفاية.**

في المعاجم اللغوية عندما يقال: له في هذا الأمر بَلاغ وبُلغة وتَبلُّغ: يقصد بها الكفاية.

والبَلاغُ هو: الكفاية، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغاً لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء:١٠٦]، أي: كفاية. وقوله تعالى: ﴿هَـذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [سورة إبراهيم:٥٢]، أي: هذا القرآن ذو بلاغ، أي: بيان كاف[١]، والبلاغ هو البيان الكافي الذي يحصل به المراد، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلاً بَلِيغاً﴾ [سورة النساء:٦٣]. أي كافيًا.

**المعنى الثالث: التبليغ والإبلاغ.**

قال الزمخشري: "البلاغ بمعنى التبليغ كالسلام بمعنى التسليم"[٢].

وفي المعاجم اللغوية يقال: بلَّغت القوم الحديث بلاغاً، فالبلاغ اسم يقوم مقام التبليغ.

والإبلاغ والتبليغ يقصد بهما الإيصال[٣].

كما في قوله ﷺ: «ألا ليبلّغ الشاهد منكم الغائب»[٤]، و"يُبلّغ" يراد بها الإبلاغ والتبليغ.

فكلمة (البلاغ) المقصود بها التبليغ، أي الإيصال، قال تعالى: ﴿هَـذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ﴾ [سورة إبراهيم:٥٢]، أي: تبليغ الرسالة. وفي المعاجم اللغوية ورد معنى الإبلاغ بمعنى البلاغ، والإبلاغ يراد به الإيصال، وفي التنزيل: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٥٤][٥].

والملاحظ أن من سنن العرب التكرير والإعادة إرادةَ الإبلاغ بحسب عنايتهم بالأمر[٦].

---

(١) انظر: العين (٤/ ٤٢١)، تهذيب اللغة (٨/ ١٣٥)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٣١٦)، مقاييس اللغة (١/ ٣٠٢). مجمل اللغة، لابن فارس (ص: ١٣٥). الغريبين في القرآن والحديث، الهروي (١/ ٢١١).

(٢) الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري (٢/ ٧١).

(٣) انظر: معجم ديوان الأدب، الفارابي (١/ ٣٨١)، تهذيب اللغة (٨/ ١٣٥)، القاموس المحيط (ص: ٧٨٠).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٣٣) حديث رقم (١٠٥)، باب: ليبلغ العلم الشاهد الغائب، كتاب: فضل العلم.

(٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٣١٦)، المخصص، بن سيده (٤/ ٥)، تاج العروس (٢٢/ ٤٤٧)، الكليات (ص: ٣٣).

(٦) انظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، القزويني (ص: ١٥٨)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (١/ ٢٦٢).

وفي هذا دلالة خفية على أن مصطلح البلاغ يحصل به التكرار والإعادة بغية إيصال المطلوب، وينبني على ذلك أن المصطفى ﷺ في مهمته البلاغ المبين قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٥٤]، يكرر الكلام ويعيده مراراً على الناس ليصل إلى مراده بالبشارة أو النذارة أو الإخبار أو التعليم والتوجيه[(١)].

**المعنى الرابع: المشارفة.**

ورد معنى البلاغ بمعنى المشارفة والمقاربة، من بلغ: بلغت المكان، إذا أشرفت على وصوله ولم تدخله، قال ابن فارس: "قد تسمى المشارفة بلوغاً بحق المقاربة"[(٢)]، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [سورة الطلاق:٢]. أي: قارَبْنَهُ[(٣)].

وهكذا نرى أن الدلالة اللغوية تتمحور حول الوصول، أو مقاربة الوصول، والانتهاء إلى الشيء والإفضاء إليه، والتبليغ والإبلاغ ويعنى به الإيصال، الذي يحصل به البيان الكافي والاستغناء.

والفرق بين الابلاغ والإيصال: "أن الإبلاغ أشد اقتضاء للمنتهي إليه من الإيصال؛ لأنه يقتضي بلوغ فهمه وعقله كالبلاغة التي تصل إلى القلب، وقيل الإبلاغ اختصار الشيء على جهة الانتهاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ [سورة التوبة:٦]"[(٤)].

**ثانياً: تعريف النبي لغة واصطلاحاً:**

**تعريف النبي لغة: اختلف علماء اللغة في اشتقاق كلمة (نبي ونبوءة) إلى قولين[(٥)]:**

---

(١) المتأمل في السنة النبوية يجد تكرار العبارات والكلام هو أسلوب من أساليب الإبلاغ لدى رسول الله ﷺ، عن أنس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: " أنه كان إذا تكلم بكلمة، أعادها ثلاثـًا حتى تفهم عنه". أخرجه البخاري في صحيحه، رقم: (٩٤) باب: من أعاد الحديث ثلاثـًا ليفهم عنه. (١/ ٣٠).

(٢) مقاييس اللغة (١/ ٣٠١).

(٣) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٣١٦)، مجمل اللغة، لابن فارس (ص: ١٣٥).

(٤) معجم الفروق اللغوية، العسكري (ص: ١٢).

(٥) انظر: النبي والرسول، د.أحمد الحمد (٩-١١).

**القول الأول:**

أن اشتقاق اللفظ من (النبأ) بالهمز بمعنى الخبر، قال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ * عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾ [سورة النبأ:١-٢]. يقال نبأ وأنبأ بمعنى أخبر، والنبي من أنبأ عن الله، أي جاء بخبر عن الله، فالله تعالى أنبأه بالخبر وهو أنبأ بهذا الخبر، فهو يخبر عن الله تعالى، ومُخبر من الله تعالى.

يقال: نبأت على القوم أنبأ نبئاً، إذا طلعت عليهم. ويقال: نبأت من أرض إلى أرض أخرى، إذا خرجت منها إليها. وقيل: (النبيء) المكان المرتفع[(١)]، والمعنى هنا يبين الحقيقة والماهية.

**القول الثاني:**

أن اشتقاق اللفظ من (النبا) بدون الهمز، مأخوذ من (النبوة) و(النباوة) وهي الارتفاع من الأرض، وذلك لرفعة مكانة النبي وعلو قدره، وقيل: هو الطريق الواضح والموصل والمعرف بالله تعالى. فالأنبياء هم طرق السعادة والهداية. والنبي: العلم من أعلام الأرض التي يهتدى بها، وسُمي (نبياً) لرفعة محله عن سائر الخلق، وذلك لعلو منزلته وظهور نبوته[(٢)]، المعنى هنا محصور بالعلو والأفضلية.

وكل ما تقدم يصح في حق النبي ﷺ، فهو مُنبأ من عند الله تعالى بالوحي، وذو مكانة عالية وقدر رفيع، ولا طريق إلى الله إلا عن طريق الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام-.

**والأظهر اشتقاق الكلمة من لفظ (النبأ) وذلك لأمور:**

١- إجماع العلماء على أن أصل اشتقاق كلمة النبي من (النبأ)، وهو الخبر، وليس من (النبوة والنبا)[(٣)].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٣٤٩)، مقاييس اللغة (٥/ ٣٨٥)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٧٤)، لسان العرب (١/ ١٦٤)، القاموس المحيط (ص: ٥٣).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٣٤٩)، مقاييس اللغة (٥/ ٣٨٥)، المفردات في غريب القرآن (ص: ٧٩٠)، القاموس المحيط (ص: ٥٣)، لسان العرب (١٥/ ٣٠٢).

(٣) انظر: المخصص، لابن سيده (٣/ ٤٧٤).

٢- أن كلمة (النبأ) وردت في القرآن الكريم بمعنى الخبر، وأن مجرد الخبر لا يحصل به النبأ إلا إذا تضمن ثلاثة أمور: كونه خبراً، وذو فائدة عظيمة، ويحصل به علم أو غلبة ظن. كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ﴾ [سورة هود:٤٩] وقوله تعالى: ﴿إِلاَّ نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا﴾ [سورة يوسف:٣٧][١].

**ووجه دلالته:** كون النبأ الذي جاء به النبي ﷺ قد توفر فيه هذه الثلاثة، فقد جاء بخبر عظيم، وحصل به العلم الوفير، فبالتالي يترجح كون كلمة النبي مشتقة من النبأ.

٣- أن معنى العلو والرفعة المأخوذ من لفظ (النبا) داخل في معنى (النبأ)، فمَن أنبأه الله، وجعله مُنبأ عنه، فلا بد أن يكون رفيع القدر عليّاً، كما أن لفظ العلو والرفعة، لا يدل على خصوص النبوة، فقد يوصف به من ليس بنبي[٢].

وبما أن هذا الأصل المجمع عليه، فلفظ (نبوي) مشتق من النبي الذي يقصد به الإنباء، أي الإخبار عن الله فهو نبي الله؛ سواء أنبأ بذلك غيره، أو لم ينبئه؛ فالذي صار به النبي نبياً: أن ينبئه الله. وهذا مما امتاز به عن غيره[٣]، فالنبي هو المُنبَّأ عن الله أي: المُخبَر عن الله، وهو المُنبِئ للخلق بما أُمر بإنبائه. وجزم بذلك ابن تيمية وقال: "فيجب القطع بأن النبي مأخوذ من الإنباء، لا من النبوة"[٤].

## معنى النبي اصطلاحاً:

لقد وقع اختلاف كبير وواسع بين العلماء في تعريف النبي اصطلاحاً نتيجة التفريق بين النبي والرسول، ولعدم التفريق بين البلاغ والدعوة، ومن أجود من حرر أقوال العلماء في هذه المسألة كتاب "النبي والرسول" الذي انتهى إلى تعريف النبي: "إنسان حر ذكر أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه".

والنبي الرسول: إنسان حر ذكر أوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه"[٥].

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص: ٧٨٩) عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (٤/ ١٣٤).

(٢) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٨٨٣).

(٣) انظر: المرجع السابق (٢/ ٦٨٨).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٨٨٣).

(٥) النبي والرسول، د.أحمد الحمد (١٤٣).

**تعريف البلاغ النبوي:**

**يمكن أن نستنتج من التعاريف اللغوية للفظ (البلاغ) و(النبي)، أن البلاغ النبوي يراد به إيصال النبي ﷺ كل ما أُوحي إليه إلى المكلفين بالطرق التي تقوم بها الحجة.**

وهذا الوحي الذي جاء النبي ﷺ بواسطة جبريل –عليه السلام– قد بيّن معناه بياناً كافياً شافياً، وقد عُصم ﷺ فيما يبلغه عن ربه، فإن كل أحد بلغته الرسالة، وسمع بالقرآن الكريم وبالمصطفى ﷺ فقد قامت عليه الحجة، فبمجرد العلم والفهم والسماع يتحصل قيام الحجة.

**ومنزلته أنه أعظم صفات النبي ﷺ وعليه تقوم الرسالة.**

**فحقيقة البلاغ النبوي مبني على أن النبي ﷺ أوصل إلينا رسالة من الله سبحانه وتعالى، وهذا يتضمن أموراً:**

**أولاً: أن النبي ﷺ تلقى الوحي من الله تعالى.**

الوحي هو كلام الله المنزل على نبي من أنبيائه، إما أن يكون مباشرة وإما عن طريق الرسول الملكي، فقد أرسل الله ﷻ جبريل–عليه السلام– إلى محمد ﷺ ليبلغه الرسالة، بحيث ينقل الملكُ كلامَ الله للنبي ﷺ ويبلغه النبي ﷺ للناس، وله طريقين في الإخبار والإنباء بما أنبأه الله به، إما أن يأتي النبي ﷺ على هيئة رجل من البشر فيكلمه بالوحي، وإما أن يأتيه صوت كصلصلة الجرس فيعي النبي ﷺ ما كلمه به، وقد بيّن النبي ﷺ كيفية تلقيه للوحي، عندما سئل: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده عليَّ، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول»[(١)].

**ثانياً: أن النبي ﷺ قد وعى الوحي وضبطه وحفظه.**

وقد ضمن الله عز وجل الحفظ والضبط لهذا الوحي المنزل فقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨-١٧].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٦)، حديث رقم (٢) كتاب الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

**ثالثاً: أن النبي ﷺ أوصل إلينا الوحي كما تلقاه عن ربه على أكمل وجه.**

فقد حرص ﷺ على تبليغ الدين وبيانه، وإقرار الله لذلك وشهادته له بالبلاغ المبين، فقد وصف الله تعالى بلاغ الرسول ﷺ في أكثر من موضع في القرآن الكريم بالبلاغ المبين، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٥٤]. يعني بقوله (المبين) الذي يبين لمن سمعه حتى يفهمه[(١)] الواضح؛ المُذهب لكل شك، الدافع لكل ريب[(٢)].

**رابعاً: اتصاف بلاغه ﷺ بالكمال والبيان.**

فالمصطفى ﷺ المبلّغ عن الله تعالى نصح الأمة وأتى بالحجة وهدى للمَحجة، مع كونه من أصدق الناس حديثا، وأعظمهم إخلاصا، وحرصاً على إبلاغ تفاصيل الدين وبيانه وشرحه، إضافة إلى قدرته الفائقة على إيصال المعنى بأوجز عبارة وأجلى إشارة، وعصمته ﷺ في بلاغه التي أوجبت تصديقه بكل ما جاء به، فقد أتم الله به الدين وأكمل به النعمة وختم به الرسالة، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم:٣-٤].

وقد بلّغ شرائع الله جميعها أتم بلاغ وأكمله، **فمن شهادات كمال البلاغ النبوي:**

**أولاً: شهادة الله تعالى لبلاغه ﷺ بالكمال:**

لما كانت هذه الرسالة هي الخاتمة لجميع النبوات، واكتمل الدين الذي ارتضاه الله لعباده، شهد الله تعالى له بالتمام والكمال ورضي هذا الدين، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. وأمر الرسول ﷺ بالبلاغ المبين، فما كان منه إلا أن بلّغ الرسالة على أتم وجه وأكمله، وبيّنها غاية البيان، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُّنِيراً﴾ [سورة الأحزاب:٤٥-٤٦].

في هذه الآية الكريمة أوصاف عظيمة للمصطفى ﷺ، على ما اشتملت دعوته من البيان والبشارة والنذارة، فهو كالسراج المنير "في الهداية الواضحة التي لا لبس فيها والتي لا تترك للباطل شبهة إلا فضحتها وأوقفت الناس على دخائلها، كما يضيء السراج الوقاد ظلمة

---

(١) تفسير الطبري (١٧/ ٢٧٢).

(٢) أوضح التفاسير (١/ ٣٣٠).

المكان. وهذا الوصف يشمل ما جاء به النبي ﷺ من البيان وإيضاح الاستدلال وانقشاع ما كان قبله في الأديان من مسالك للتبديل والتحريف، فشمل ما في الشريعة من أصول الاستنباط والتفقه في الدين والعلم"[1].

وتأمل الآيات التي برهنت على هذا في أكثر من موضع من القرآن الكريم تجلي هذه الحقيقة، فقد ثبت للرسول ﷺ كمال البلاغ، وهذا مقتضى ما دلَّت عليه نصوص الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. ويقول: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة المائدة:٩٢]. ويقول: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [سورة المائدة:٩٩]. ويقول: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [سورة الرعد:٤٠]. ويقول: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النحل:٣٥]. ويقول: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النحل:٨٢]. ويقول: ﴿إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغاً لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء:١٠٦]. ويقول: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٥٤]. ويقول: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة العنكبوت:١٨]، ويقول: ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة يس:١٧]. ويقول: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [سورة الشورى:٤٨]. ويقول ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة التغابن:١٢]. ويقول: ﴿إِلَّا بَلَاغاً مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ﴾ [سورة الجن:٢٣]. وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [سورة النحل:٤٤].

كل هذه الآيات تبيّن أن النبي ﷺ هو المبلّغ عن الله، وأن ما جاء به النبي ﷺ ليس من عند نفسه، بل من لدن حكيم خبير، وأن المهمة المناطة بالرسول الكريم هي البلاغ المبين، وقد بلغ رسالة الله تعالى تمام البلاغ، بلاغاً كافياً شافياً كاملاً، في غاية الوضوح والبيان.

**ثانياً: شهادة النبي ﷺ لنفسه:**

قال ﷺ: «تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[2]، أي: أصبح ليلها كنهارها من الوضوح والجلاء والبيان.

---

(١) التحرير والتنوير، لابن عاشور (٢٢/ ٥٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده حديث رقم ١٧١٤٢ (٢٨/ ٣٦٧)، وابن ماجه في سننه، حديث رقم: ٤٣ (١/ ١٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٢٤٧)، وصححه الحاكم في المستدرك على الصحيحين برقم: ٣٣١ (١/ ١٧٥) وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم: (٤٣٦٩).

**ثالثاً: شهادة صحابته ﷺ له:**

قال أبو ذر رضي الله عنه: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً»[1]، وقال ﷺ لأصحابه في يوم الحج الأكبر، يوم عرفة: «أنتم مسئولون عني فماذا أنتم قائلون؟" قالوا: "نشهد أنك بلغت وأديت ونصحت»[2]. ومعلوم أن النبي ﷺ "بلغ الرسالة كما أُمر به ولم يكتم منها شيء، فإن كتمان ما أنزله الله إليه يناقض موجب الرسالة، كما أن الكذب يناقض موجب الرسالة"[3].

وكما تواترت الآيات بتبليغه البلاغ المبين عن ربه، تواترت كذلك الأدلة لإثبات عموم رسالته، فاختصت رسالته بالبلاغ العام الذي يقتضي تشريفه على سائر الأنبياء جميعاً -عليهم الصلاة والسلام- فقد عمَّ الخير ببعثته جميع الخلق، وختم الله به النبوة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة سبأ:٢٨].

وفي الحديث قال رسول الله ﷺ: «فُضلت على الأنبياء بست: أُعطيت جوامع الكلم، ونُصرت بالرعب، وأُحلت لي الغنائم، وجُعلت لي الأرض طهورًا ومسجدًا، وأُرسلت إلى الخلق كافة، وخُتم بي النبيون»[4].

وجاءت رسالة المصطفى شاملة لحقائق الدين وأصوله ودلائله ومسائله الخبرية والعقلية، وإن كانت هي واحدة من الرسالات السماوية التي شرفت بها البشرية؛ إلا أنها أشملها وأكملها وأنفعها، شاملة لكل خير، هداية لكل بر، كاملة من كل وجه، نافعة لكل زمان ومكان.

وهذا ما شهد به الحق تبارك وتعالى على رسوله الكريم، ببيان منزلة القرآن الكريم كتاب هذه الرسالة ودستورها، الذي جاء مهيمناً على باقي الكتب التي سبقته وخاتمها وباقياً إلى قيام الساعة، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً

---

(١) أخرجه البزار في مسنده، رقم ٣٨٩٧: (٩/ ٣٤١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٦٤٧)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ٤١٦).

(٢) أخرجه الدارمي في سننه (٢/ ١١٧٢) حديث رقم: ١٨٩٢، وابن ماجه في سننه (٢/ ١٠٢٥) حديث رقم: ٣٠٧٤، والنسائي في السنن الكبرى (٤/ ١٥٥) حديث رقم: ٣٩٨٧، حكم الألباني: صحيح.

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٧١)، حديث رقم (٥٢٣)، كتاب المساجد ومواضع الوضوء، باب جُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً.

عَلَيْهِ﴾ [سورة المائدة:٤٨].

ومما تتميز به الرسالة سهولة فهمها وتطبيقها ويسرها، وذلك لكمال البلاغ النبوي والبيان المحمدي، لتفاصيل الشريعة والأمر والنهي، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج:٧٨].. فكانت سهلة الفهم والتطبيق.

إذا تأملنا في هذه المميزات والخصائص التي اختصت بها الرسالة، نجد فيها دلالة على كمال المصطفى ﷺ في تبليغه الرسالة، وفي إيصال ما تلقاه من عند الله، فقد وصلتنا شريعة كاملة شاملة، فهي مُنزَّلة ممن يتصف بالكمال المطلق، تعنى بتنظيم الحياة الإنسانية، تقيم أحكامها على قواعد محكمة وأصول عقدية سليمة، ثم تنظم صلة الإنسان بربه وصلته بالمجتمع من حوله، كفيلة بتحقيق السعادة للبشرية إذا ما تم الالتزام بتعاليمها دستوراً ومنهج حياة، وهذا يستلزم اعتقاد كفايته ﷺ في واجب التبليغ والدعوة.

ومعلوم أن من أعظم مهام الرسول التي يتحقق بها موجب الرسالة، هو تبليغ الشريعة وأحكامها، التي يقوم عليها أساس الدين، على وجه الاستيفاء والكمال، لا يحتاج معه إلى غيره، وهذه هي حقيقة البلاغ النبوي في كلام العرب(١).

والخلاصة في مفهوم "البلاغ النبوي": أن النبي ﷺ أوصل إلينا كل ما أوحاه الله إليه، على جهة التمام، ويرتكز البلاغ النبوي على الغيب والوحي من عند الله تعالى، ويرتبط بالرسالة الربانية، وقائم على مقومات وخصائص ومقتضيات تبرهن على صدقه في بلاغه وشموله وكماله، وهذا ما سأبحر فيه بإذن الله في الفصول التالية.

---

(١) انظر: العين (٤/ ٤٢١).

# الفصل الثاني
# مقومات البلاغ النبوي

## المبحث الأول
## تحقق الوحي بالرسالة

يقوم البلاغ النبوي على مقوِّم أساسي وهو الوحي، وبه تتحقق الرسالة التي أُرسل بها.

**المراد بتحقق الوحي بالرسالة:** أن الوحي ثبُت حقيقةً للنبي ﷺ بلا شك ولا ريب، بواسطة جبريل -عليه السلام- وقد وصل إلينا برسالة من الله تعالى.

**المراد بالوحي:**

من أشمل وأجمع ما قيل في تعريف الوحي، ما نُقل عن الزهري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [سورة الشورى:٥١]. حيث قال: "نزلت هذه الآية تعمّ من أوحى الله إليه من البشر، فكلام الله الذي كلَّم به موسى من وراء حجاب، والوحي: ما يوحي الله إلى نبي من أنبيائه عليهم السلام، ليثبت الله عز وجل ما أراد من وحيه في قلب النبي ويكتبه وهو كلام الله ووحيه، ومنه ما يكون بين الله وبين رسله، ومنه ما يتكلم به الأنبياء ولا يكتبونه لأحد، ولا يأمرون بكتابته، ولكنهم يحدثون به الناس حديثاً ويُبينونه لهم؛ لأن الله أمرهم أن يُبينوه للناس ويبلغوهم إياه، ومن الوحي ما يرسل الله به مَن يشاء ممّن اصطفاه من ملائكته، فيكلمون به أنبياءه من الناس. ومن الوحي ما يرسل الله به مَن يشاء مِن الملائكة فيوحيه وحياً في قلب مَن يشاء مِن رسله"[(١)].

وبهذا التعريف بيَّن معنى الوحي ووضح صور نزوله على الرسول المصطفى ﷺ، وحدد الله في الآية الكريمة وسيلة إبلاغه لأنبيائه ورسله بالرسالات التشريعية، فالتشريع الإلهي لا يكون إلا عبر الوحي، الذي إما أن يكون مباشرة بين العبد وربه كما كلَّم الله موسى تكليماً، ومنه ما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٩٧). وانظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر (٢٢/ ١١٤).

يكون إلهاماً يقذفه الله في القلب، ومنه ما يكون بوساطة أمين الوحي جبريل -عليه السلام- فيكلمه كما جاء في الصحيح[1]، وقد يكون الوحي رؤيا صادقة تأتي مثل فلق الصبح[2].

كما قد شمل بيان الزهري أنواع الوحي: وحي القرآن ووحي السنة: فالأول: هو الذي تلقّاه النبي لفظاً ومعنى، أما الثاني: فهو الذي يقتصر على المعنى وحده دون اللفظ[3]، فيعتبر الوحي هو الوسيلة الوحيدة لتلقي الرسالات عن رب العالمين، وهو الركيزة الأساسية التي تدل على حقيقة النبوة، وجعل الله مهمة الرسل البلاغ، أي تبليغ الرسالة الربانية، التي جاءت عبر الوحي الإلهي.

وبالتالي يتبين لنا أن الوحي حقيقة ربانية، لا تقبل التشكيك، وأن مَن يطعن في مصدرية الوحي مِن عند الله تعالى، ويرى أن ما جاء به النبي ﷺ مِن قرآن وسنة هو مِن قِبل نفسه، فهو في الحقيقة طعن في الرسالة، أو يشكك في البلاغ، وهذا من الكفر الصريح.

## خصائص الوحي:

إن الوحي هو مقتضى العلم الإلهي، وحقيقته هو محض اصطفاء واختيار من الله تعالى، لمن يشاء من عباده، وهو مباين للعلم البشري، ولا يتوقف العلم به على النظر والاجتهاد والاكتساب، فالله يجتبي مَن يشاء من عباده ليكون هو المتلقي للوحي الذي تحصل به الهداية والبلاغ، وهذا مقتضى اتصافه بالإرادة المتضمنة لصفة الحكمة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- في بيان ذلك: "وإذا عرفت حكمة الرب وعدله، تبيَّن أنه إنما يرسل من اصطفاه لرسالته، واختاره لها، كما قال: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [سورة الحج:٧٥]. وكما قال لموسى -عليه السلام-: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [سورة طه:١٣]"[4].

وإلى جانب الاصطفاء والاختيار المتعلق بكمال الإرادة والحكمة الإلهية، كذلك دلَّت دلائل السمع والعقل أنَّ الرسل يحظون بالكمال البشري إلى جانب كمال صلتهم بالله تعالى،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١١٢)، حديث رقم: (٣٠٤٣)، باب ذكر الملائكة، كتاب بدء الخلق.

(٢) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (١/ ٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣١٧).

(٤) النبوات، لابن تيمية (١٤/ ١).

وذلك ليتحقق لأحدهم كمال التبليغ بالوحي المنزل، ويختص بصفات فضّله بها بعد البعثة لم تكن موجودة فيه من قبل، وسنتكلم عن صفات البلاغ النبوي في الفصل القادم –بإذن الله.

فالحق الذي عليه جمهور أهل العلم: "أنَّ النبوة والرسالة تتضمن كلام الله سبحانه الذي ينزل على رسوله ونبيه، وأنَّه مع ذلك مختص بصفات اختصه الله تعالى بها دون غيره من الأنبياء، وأنه لا يكون النبيّ والرسول كسائر الناس في العقل والخلق وغير ذلك، بل هو متميز عن الناس بذلك، والنبوة فضل الله يؤتيه من يشاء، لكن مع ذلك الله أعلم حيث يجعل رسالته"(١).

فقد حازوا كمال الصلة بالله، وتمام التبليغ عن رب العالمين، فاختيارهم مبني على الحكمة البالغة، ثم إن الاصطفاء اختيار وتشريف لأشرف الخلق وأكملهم صفات، وهذا الاعتقاد مبني على تعظيم الأنبياء والمرسلين، والقول بخلاف ذلك يقلل من مكانتهم ويطعن في تمام تبليغهم، الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بتلقي التشريعات عنهم، ويترتب على ذلك عدم اتباعهم.

وهذا يعني بالضرورة أن النبوة ليست مكتسبة يحصل عليها الإنسان بذكائه أو بلاغته، أو رياضاته الروحية، أو فعل الخير، وإنما هي عملية اصطفاء واختيار من الله على مقتضى الحكمة والإرادة، للصفوة من خلقه ليكونوا مشعلاً للهداية والتبليغ. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء:٧٣].

فالوحي تشريف، والنبوة فضل إلهي، ومنة ربانية، يهبها الله لمن يشاء من عباده، قال ابن تيمية في تقرير مذهب السلف الصالح في ذلك: "ذهب أهل السنة والجماعة إلى أنّ النبوة اصطفاءٌ من الله، واختيارٌ منه لعبده من بين سائر الناس، يختصّه برحمته، ويصطفيه بفضله ومنّته، وليست مجرّد صفة إضافية"(٢).

وبهذا يتبين أن النبوة تكريم واصطفاء واختيار، وبالتالي تبطل الدعاوى التي ترى إمكان أن يصل أي إنسان إلى النبوة بالاجتهاد والعمل، وهم يقصدون بذلك إبطال حقيقة النبوة والوحي، وجعل أمر النبوة بَشري محض، ليس له صلة بالله تعالى.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية (ص: ١٧٨).

(٢) النبوات لابن تيمية (١/ ٢٠).

ودلالات الآيات كثيرة على أن النبي ﷺ لم يشرع من عنده، وإنما يتبع ما يوحى إليه، مثل قول الله جل ثناؤه: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الزخرف:٤٣]. وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاء الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلاَ قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا فَاصْبِرْ إِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة هود:٤٩]. وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الشورى:٥٢].

فحقيقة الوحي هي تلك الطريقة التي يتلقى بها النبي ﷺ من الله تعالى، تعاليم الرسالة من أجل تبليغها للناس.

### كون السنة وحي:

إن الوحي كله إلهي المصدر قرآناً وسنة، وليس فيه مدخلاً للذات النبوية بوجه من الوجوه، سوى قضية التحمل والأداء والتبليغ للرسالة، أما القرآن فهو إلهي المصدر لفظاً ومعنى، أما السنة النبوية (أحاديث النبي ﷺ) فهي إلهية المصدر في المعنى دون اللفظ(١).

### وفي القرآن الكريم دلالات كثيرة على أن السنة النبوية وحي من الله تعالى، منها:

قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم:٣-٤].

دلّت الآية على أن السنة وحي من الله لرسوله ﷺ، وأنه معصوم فيما يخبر به عن الله تعالى وعن شرعه، لأن كلامه لا يصدر عن هوى، وإنما يصدر عن وحيٌ يُوحى(٢).

وقوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَآئِنُ اللهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [سورة الأنعام:٥٠].

دلّت الآية الكريمة على أن الرسول ﷺ هو المبلّغ عن الله تعالى، لا يملك إلا اتباع تعاليم الوحي الموحى إليه، فكأنه يقول: "ما أفعل إلا اتباع ما يوحى إليَّ من غير أن يكون لي مدخل ما في الوحي أو في الموحى"(٣).

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان (ص: ٢٤٣).

(٢) تفسير السعدي (ص: ٨١٨).

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبي السعود (٣/ ١٣٧).

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران:١٦٤].

والحكمة المقصود بها: "السُّنةَ التي سنَّها الله جل ثناؤه للمؤمنين على لسان رسول الله ﷺ وبيانَه لهم"[١]. وقال الإمام الشافعي: "فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمِعتُ مَن أرضى مِن أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله"[٢].

وجاء ذكر الحكمة في كتاب الله في مواطن كثيرة والمقصود بها السنة النبوية، وبهذا نعلم أن المكون الأساسي للدين هو الوحي الإلهي، الذي يعد جوهر الدين وروحه، وتقوم حقيقة الوحي على أن الله تعالى يخص من يشاء من عباده ويصطفيه لتبليغ رسالته إلى الناس، ويقوم الرسول بمهمة البلاغ، فمصدر الرسالة ومنبعها ابتداءً من الله تعالى، ومصدر الوحي وانطلاقه من الله تعالى لا من أحد سواه.

والمقصد أنَّ البلاغ النبوي يقوم على الوحي الذي تحققت به الرسالة، والإيمان بنبوة النبي ﷺ الذي يقتضي التسليم برسالته، والإيمان بأن كل ما جاء به من عند الله وليس من عند ذاته، وهذا يقتضي وجوب طاعته واتباعه، وتصديقه، والطعن في ذلك طعن في تبليغه، وذلك طعن في الرسالة[٣].

قال القاضي عياض: "الإيمان به ﷺ هو تصديق نبوته ورسالة الله له وتصديقه في جميع ما جاء به وما قاله"[٤].

## أهم مكونات الوحي:

### أولاً: الرسالة "المضمون":

**والمقصود بالرسالة** هي "دين الإسلام" الذي بعث الله تعالى به المصطفى ﷺ لتبليغه للناس، رحمة للعالمين.

---

(١) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري (٧/ ٣٦٩).

(٢) الرسالة للشافعي (١/ ٧٨).

(٣) انظر: الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام، شمس الدين القرطبي (٢٣٩).

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى - وحاشية الشمني (٢/ ٣).

**وإثبات كونه مقوماً**، كما أن مهمة الرسل منوطة بالبلاغ المبين، كذلك البلاغ النبوي منوط بالرسالة الربانية، فلا بلاغ بلا رسالة.

فإذا كان ثمة بلاغ فلابد أن يكون قائم على مضمون ورسالة، ليتم الوصول بها وتبليغها إلى المعنيين بها.

فإذا أُطلق البلاغ فالمراد به تبليغ الرسالة، وتبليغ الدعوة، وتبليغ الشريعة، أي: إيصالها إلى الناس وبيانها لإقامة الحجة عليهم.

**ومن الأدلة على ذلك**، قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الشعراء:١٦]، معناه: "إنا رسالة رب العالمين، أي: ذوا رسالة رب العالمين"[(١)]. فالرسول لا معنى له إلا بكونه أُرسل برسالة يؤديها ويُبلّغها، كما هو جبريل المبلّغ لكلام الله تعالى، فهو رسول كما في قوله جل وعلا: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [سورة التكوير:١٩-٢٠]، فنسبة القول إلى جبريل هي نسبة تبليغ؛ وأنَّه أداها بأمانة دون تحريف، ولذلك جاء وصفه بالرسالة ولم يرد باسمه المجرد، ومعلوم أن الرسول يؤدي رسالة من أرسله بها؛ ولا يكون القول قوله.

وتأمل تلك الآيات الأخرى لتجد برهان ذلك، حيث قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ [سورة الحاقة:٤٤-٤٥]؛ مما يدل صراحة أنه مبلّغ قول ربه دون زيادة أو نقص أو تحريف[(٢)].

والرسالة تضاف إلى الله لأنه المرُسِل بها، ولا تضاف النبوة إلى الله تعالى، ولهذا قال تعالى: (برسالاتي) ولم يقل (بنبوتي) فيقال (نبوة النبي)؛ لأنَّه يستحق منها الصفة التي هي على طريقة الفاعل[(٣)]، فالرسالة تضاف إلى الله تعالى، والبلاغ يضاف إلى الرسول ﷺ وهذا ما عُلم عند السلف الصالح، قال الإمام الزهري:"مِن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم"[(٤)].

وقد "نُودي ﷺ بعنوان الرسالة (يا أَيُّهَا الرَّسُولُ) تشريفا له وإيذاناً بأنها من موجبات الإتيان

---

(١) تهذيب اللغة (١٢/ ٢٧٢).

(٢) انظر: التوضيح الرشيد في شرح التوحيد، خلدون الحقوي (ص: ١٢٣).

(٣) انظر: الفروق اللغوية، للعسكري (ص: ٢٨٩).

(٤) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (١٣٣).

بما أمر به من التبليغ"[1]، وسمي الرسول رسولاً؛ لأنه ذو رسالة[2]، وقيل أنه مأخوذ من التتابع؛ لأنه يتابع ويكرر التبليغ والوحي يتتابع عليه[3]، وفي هذا دلالة على أنَّ الرسول بلَّغ وكرر التبليغ حتى بلغت الرسالة الأمة، وقامت بها الحجة على الخلق.

**أركان الوحي.. يقوم على أربعة أركان أساسية، وهي كالآتي:**

١. المُرسِل، هو من قام بإرسال الرسالة.

٢. المُرسَل إليه، وهو المتلقي والمقصود والمخاطب بفحوى الرسالة.

٣. الرسول، حامل هذه الرسالة المكلف بتبليغ الرسالة من قِبل المرسل.

٤. الرسالة، المضمون والمتن الذي يحمل مقاصد مرسلها.

وإذا تأملنا ذلك وجدنا أنه منطبق على رسالة الإسلام، فالله تعالى المرسل، والرسول هو المبلّغ للرسالة، بلَّغ ما أُمر به على وجه الاستيفاء والكمال، فكان بلاغه سالماً من الشك والريبة، قائماً على الأدلة والبراهين. قال تعالى: ﴿إِلَّا بَلَاغاً مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾ [سورة الجن:٢٣]. أي: إلا أن أبلّغكم الرسالة التي أوجب الله تعالى عليَّ أداءها، ودعوة الخلق إليها، وبهذا تقوم الحجة على الناس[4]، فالبلاغ النبوي مرتبط بتبليغ الرسالة، "فالرسالة: تقتضي تبليغ كلام المرسل، وتبليغ جميع ما جاء به من الشرع، دقه وجله. والنبوة: تقتضي إيحاء الله إليه وتخصيصه بإنزال الوحي إليه، فالنبوة بينه وبين ربه، والرسالة بينه وبين الخلق"[5].

ثم إن البلاغ النبوي شمل حقائق الدين وأصوله ودلائله، منهجاً وتطبيقاً، بحيث أنَّ مبدأ الرسالة يتطابق مع مفهوم البلاغ التام، فلا معنى للرسول إلا أنَّه المكلف بالرسالة، وبه يظهر البلاغ، فإذا تحدثنا عن البلاغ فإننا نقصد تبليغ النبي ﷺ للرسالة التي أنيطت إليه تشريفاً وتكليفاً.

---

(١) محاسن التأويل، القاسمي (٤/ ١٩٢-١٩١).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢٧٢).

(٣) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى - وحاشية الشمني، القاضي عياض (١/ ٢٥٠).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري (٢٣/ ٦٧٠)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٨/ ٢٤٥)، تفسير السعدي (ص: ٨٩١).

(٥) تيسير الكريم الرحمن، السعدي (ص: ٤٩٥).

وقد تكلم أهل العلم فيمن ينكر صفة الكلام لله تعالى، وذكروا أنَّ القدح في أنَّ الله يتكلم قدح في نفس الرسالة فإن الرسل إنما جاءت بتبليغ كلام الله، وهذا قدح في رسالة المرسلين[(١)] فلا تتحقق الرسالة إلا بالوحي من عند الله ﷻ، ولا يتحقق معنى الرسالة إلا إذا كلف النبي ﷺ بالتبليغ.

**الثاني: وجود الواسطة:**

**المراد به** أنَّ هناك واسطة بين الله ورسوله ﷺ في إيصال الوحي، وأنَّ هذا الوحي لا يتلقاه النبي ﷺ من الله مباشرة فقط، بل هناك وساطة؛ فإنَّ الله قد بعث مَلكاً رسولاً إلى نبينا محمد ﷺ، وهو أمين الرسالة جبريل –عليه السلام–.

**وإثبات كونه مقوماً** حيث تهيأ لنبينا ﷺ كل صور الوحي التي شرعها الله لأنبيائه من قبل، فجاءه الوحي يقظة ومناماً، وكلَّمه الله في السماء في ليلة الإسراء والمعراج، كما حصل لموسى –عليه السلام–، وحصل له الإلهام، فكان له المقام الرفيع والمنزلة العظيمة بما فضله الله على سائر الأنبياء والمرسلين.

وغالب الوحي نزل عليه بواسطة جبريل –عليه السلام– وهو "رسول مَلك، ومحمد رسول بشر، والله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، فاصطفى لكلامه الرسول الملكي، فنزل به على الرسول البشري الذي اصطفاه، وقد أضافه إلى كل من الرسولين لأنه بلَّغه وأداه؛ لا لأنه أنشأه وابتداه"[(٢)].

ومن أعظم ما جاء في الوحي القرآن العظيم الذي نزل به جبريل –عليه السلام، **ومن أبين الأدلة** على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [سورة الشعراء:١٩٢–١٩٥]، فسمَّاه الروح الأمين وسمَّاه روح القدس.

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ * وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ﴾ [سورة التكوير:١٩–٢٣].

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٨١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٨٢).

والمقصود بالرسول هنا الرسول الملكي جبريل –عليه السلام– وجاء نعته بصفاته التي تميز بها بأنَّه صاحب قوة، وذي منزلة عظيمة عند رب العرش سبحانه، يطيعه أهل السماء، مؤتمن على ما يبلغه من الوحي، وأنَّ هذا الكلام ليس من قوله من ذاته ولا من إنشائه، وإنمَّا هو رسول مبلّغ ما أُرسل به، فاصطفاء الله له دون غيره لما علم سبحانه من اتصاف به جبريل –عليه السلام– بصفات القوة والأمانة[(١)].

**وبهذا ثبت وصول الوحي بواسطة جبريل–عليه السلام–، وبغير واسطة أيضا كالتكليم والإلهام يقظة ومناماً.**

**الثالث**: **وصول البلاغ**:

مما يرتكز عليه تحقق الوحي بالرسالة، هو وصول مضمون الرسالة للناس، وتم تبليغها عبر الوحي، بلَّغها النبي ﷺ للنَّاس، وهذا المضمون هو "شريعة الله" القرآن الكريم والسنة النبوية، وهي مرتبطة بالوحي من عند الله تعالى، قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه»[(٢)].

**والمراد به** إيصال كل ما أوحاه الله للنبي ﷺ عن طريق جبريل–عليه السلام– على أكمل وجه.

**وإثبات كونه مقوماً**، كون الرسالة هي التشريع الإلهي، والرسول هو المبلّغ لهذه الرسالة، والوحي هو الوسيلة التي وصلت به الرسالة للرسول ﷺ.

وبالبلاغ النبوي انتشرت الرسالة ودين الإسلام، وهذا دليل ثابت على تمام تبليغ النبي ﷺ للرسالة على أكمل وجه، إذ لو لم يأذن الله لنبيه بالبلاغ المبين لم تصل الدعوة إلى أحد، ولبقي الناس في ظلماتهم يعمهون.

وقد وصل بلاغه الأمة بلاغاً شاملاً كاملاً لكل ما تحتاج إليه البشرية، متمثلاً بإبلاغ القرآن الكريم، وإبلاغ السنة النبوية، إذ كل ذلك مما أوحى الله به إلى نبيه ﷺ، وأمره بتبليغه، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٢٦٥-٢٦٦).

(٢) سبق تخريجه.

يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٧]، وقد قام الرسول ﷺ بمقتضى الأمر على أتمّ قيام وأكمله، فبلَّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة وصدع بالحق، منذ قول الله له: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ * قُمْ فَأَنذِرْ﴾ [سورة المدثر:١-٢]، فجاء البلاغ المبين والبيان الكافي لكل تفاصيل الرسالة، وبيان ما أجمل في القرآن الكريم من الأحكام وتفاصيل الشرع، في وحي السنة النبوية.

وبحسب الدلائل السمعية والعقلية، فقد جاءتنا شريعة متكاملة من جميع الوجوه، مما يدل على أن الرسول يعنى بإبلاغ القرآن الكريم كما يعنى بإبلاغ السنة، فكلاهما وحي من الله، بل إن إبلاغه للسنة أوسع دائرة، بحكم الاحتياج إلى الكلام في كل حال من الأحوال، والحاجة إلى البيان في كل مقام. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤]، وهذا الأمر معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، إذ أن المتأمل في كتب السنة النبوية، يعلم أنها لم تدع صغيرة ولا كبيرة من أمور الدين إلا وتناولتها بالبيان والتفصيل، حتى أتم الله به الدين، وأكمل به النعمة، ورضي له الإسلام دينا، ولم يكتف بذلك بل أمر أمته بالبلاغ، فقال النبي ﷺ: «بلّغوا عني ولو آية»(١)، وقال ﷺ: «فليبلّغ الشاهد الغائب، فرُبّ مُبلّغ أوعى من سامع»(٢).

وبهذا تحقق البلاغ النبوي للرسالة بالوحي الرباني، متمثلاً بالقرآن الكريم والسنة النبوية، وقد ثبتت له العصمة في هذا البلاغ المبين، وهو ما سنفصله في المبحث القادم.

## المبحث الثاني
## ثبوت العصمة

يقوم هذا المقوِّم على التأمل في دعوة الرسول ﷺ من جهة تحقيقها لأسباب الهدى والحق والعدل، ومن جهة مُطالعة آثار هذه الدعوة في الأمة، وانتشارها، وثباتها وعدم تبدلها وتغيرها، وما ترتب عليها من دلائل النصر والتمكين والانتشار في الأرض، والتأييد للأتباع والخذلان

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٧٠) حديث رقم: (٣٤٦١) كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢/ ١٧٦) حديث رقم: (١٧٤١) كتاب الحج، باب: الخطبة في منى.

والعقوبة للكافرين المخالفين، حيث أنَّ هذا معلوم بالاضطرار من حال الأنبياء السابقين في دعوتهم للأمم التي بعثوا فيهم من العناية بأمر التوحيد وإقامة العدل، ونبذ للكفر والشرك، وهذا هو جوهر دعوة الرسل والأنبياء-عليهم الصلاة والسلام.

ثم إن دين الإسلام بلغ البشرية، وانتشر في الأرض، وأعداده في ازدياد، واشتملت دعوته لما حوته دعوة الرسل السابقين من حقائق التوحيد والإيمان، ونبذ للشرك ومظاهره، وعلى علوم الأولين والآخرين، وهذا فيه دلالة أنَّ النبي ﷺ مبعوث من قِبل الله تعالى.

وقد بلَّغ الرسالة التي شرعها الله لعباده، والأمة تشهد له بأنَّه بلَّغ الرسالة كما أمره الله، وبيَّن ما أنزل إليه من ربه، وما كان ليبلّغ هذا الدين لولا أن الله عزَّ وجل جعل العصمة لنبيه ﷺ، فوصول الشريعة واكتمال الدين، هذا يقتضي الإشارة إلى أنَّه معصوم من الكذب فيها، كما أنه معصوم من كتمان شيء منها، فهو معصوم في بلاغه عن الله، وهذا فيه دلالة على ثبوت العصمة في تبليغه لرسالة ربه.

### المراد بالعصمة:

قد كثرت التعاريف، ومن أسلم تلك التعاريف التي وقفتُ عليها وأنسبها لهذا المقام أنَّ العصمة هي: "حفظ الله الرسل مما ينفر عن القبول قبل النبوة، وحفظهم من الكذب والكتمان في التبليغ بعد النبوة، وكذا من الكبائر، وتوفيقهم للتوبة من الاستغفار من الصغائر وعدم إقرارهم عليها"[1].

### مجالات العصمة:

قد أوجب الله تعالى لأنبيائه-عليهم الصلاة والسلام- العصمة منها ما يتعلق بالاعتقادات والتبليغ والأقوال والأفعال، ومنها ما هو محل اتفاق بين العلماء، ومنها ما هو محل خلاف، نعرضها بشكل مجمل، فليس هذا موضع تفصيله.

**الأول: العصمة قبل النبوة**، سواء كانت عصمة من الكفر، أو عصمة من الذنوب، فهي موضع خلاف بين أهل السنة وغيرهم، ومن أهل السنة من يرى عدم وجوب العصمة للأنبياء

---

(١) العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، منصور بن راشد التميمي (٥١).

قبل النبوة، وذلك لعدم وجود دليل صريح من الكتاب والسنة، يفيد عصمتهم من الكفر والشرك، ومنهم من يرى أن الله تعالى قد صان نبيه من الوقوع في الكفر قبل بعثته، وإلى ذلك أشارت السيرة النبوية[(١)]، وعلماء الأمة[(٢)].

أما العصمة من الذنوب قبل النبوة، فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّ أصحاب الحديث وأهل السنة مختلفون في ذلك[(٣)]، هذا وقد دلَّت السنة النبوية[(٤)] أنَّ الله تعالى صان نبيه ﷺ من أمور الجاهلية، وأنَّ المعاصي قبل النبوة الأصل فيها الإباحة[(٥)].

ولا شك أن اتصاف النبي ﷺ قبل النبوة بالصدق والأمانة من الأمور الضرورية لقبول الرسالة التي جاء بها، والسنة النبوية تزخر بالأحاديث التي تشهد بصدق النبي ﷺ وبُعده عن الكذب بشهادة قومه[(٦)].

**الثاني: العصمة بعد النبوة**، فمن كان يرى من السلف أنَّ الأنبياء معصومين من الكفر والشرك والشك قبل النبوة فمن باب أولى أن يعتقدوا عصمتهم بعد النبوة.

ولا شك أن الكفر والشرك من أكبر الكبائر وأعظمها، وعصمة الأنبياء من الكفر بعد النبوة مما أجمعت عليه الأمة، وقد حكى الإجماع غير واحد[(٧)]، ولم يخالف في ذلك إلا من لم

---

(١) حادثة شق صدر النبي ﷺ وغسله مرتين، الأولى عندما كان طفلاً، والثانية كانت ليلة الإسراء، أخرجهما البخاري في صحيحه كتاب الصلاة، باب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء؟، (١/ ٥٤٨)، وكتاب الحج، باب: ما جاء في زمزم، (٣/ ٥٧٦).

(٢) انظر: الإبانة الصغرى، لابن بطة (٢٤٥)، وتأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة (٧٥-٧٧)، عيون الرسائل والأجوبة على المسائل، عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ (١/ ٣٥٤).

(٣) انظر: تفسير آيات أشكلت، لابن تيمية (١/ ١٨٥-١٨٦).

(٤) قد روى البخاري في صحيحه، عن رسول الله ﷺ: أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح، وذاك قبل أن ينزل على رسول الله ﷺ الوحي، فقدم إليه رسول الله ﷺ سفرة فيها لحم، فأبى أن يأكل منها، ثم قال: «إني لا آكل مما تذبحون على أنصابكم، ولا آكل إلا مما ذكر اسم الله عليه».(٧/ ٩١) حديث رقم (٥٤٩٩) باب ما ذبح على النصب والأصنام، كتاب الذبائح والصيد.

(٥) انظر: تعليق الذهبي على أن المعاصي قبل النبوة الأصل فيها الإباحة. سير أعلام النبلاء ط الرسالة (١/ ١٣١).

(٦) انظر: ما رواه البخاري في التفسير (٨/٣٦٠):٤٧٧٠ باب: {وأنذر عشيرتك الأقربين}. من أراد الاستزادة والتفصيل في أمور العصمة قبل النبوة، فليراجع: العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، التميمي (٥٧-٩٠).

(٧) انظر: الأحكام في أصول الأحكام، للآمدي (١/ ١٧٠)، والمواقف في علم الكلام، للإيجي (٣٥٨).

يعتد بخلافهم[1] .

أما العصمة من الكبائر، فقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق السلف على القول بعصمة الأنبياء من الكبائر، فقال: "فإنَّ القول بأنَّ الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف"[2]، وقد صرَّح بهذا الإجماع المازري فيما نقله عن النووي في قوله: "فهو ﷺ معصوم من الكبائر بالإجماع"[3] .

أما العصمة من الصغائر، فلا يرى السلف عصمة الأنبياء من الصغائر، بل يجيزونها عليهم، لكنهم معصومين من الإقرار عليها، حيث إنَّ الله تعالى يتداركهم بالتوبة والاستغفار، فالعصمة تكون في الكبائر دون الصغائر، وهذا قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف، وأكثر علماء الكلام، وهو أيضا أكثر قول أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول[4] .

**الثالث: من أعظم المواضع التي عصم فيها النبي ﷺ، العصمة في التحمل وتبليغ الرسالة،** وهذه العصمة هي المناط، وهي التي يحصل بها مقصود الرسالة، وغرض البعثة، فالرسل هم الواسطة بين الله وخلقه، لتبليغ شرعه وأحكامه، فبهم تكون الهداية والرشاد، يهدون ويرشدون إلى دين الله، إذ هم المبلّغون لأمره ونهيه وخبره، فالرسل لا يكتمون شيئاً ممّا أوحاه الله إليهم، ذلك أن الكتمان خيانة، والرسل يستحيل أن يكونوا كذلك، ومن العصمة ألاّ ينسوا شيئاً مما أوحاه الله إليهم، وبذلك لا يضيع شيء من الوحي، وعدم النسيان في التبليغ داخل في قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِؤُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾ [سورة الأعلى:٦]. فمهمة الرسل جمعيهم البلاغ المبين لشرع الله ودينه، ولذلك أوجب الله تعالى لهم العصمة في التبليغ، حتى تصل الرسالة كاملة شاملة من جميع الوجوه، دون نقص أو تحريف أو كتمان، فتقوم بذلك الحجة على الخلق.

---

(١) كالشيعة الذين جوزوا على الأنبياء إظهار الكفر على سبيل التقية، وفرقة الفضيلة من الخوارج، ولتفاصيل آرائهم، انظر: العصمة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، التميمي، (٩٣-٣٥٥-٣٨٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٩).

(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" شرح النووي على صحيح مسلم"، النووي (٧/ ١٥٨). ممن حكى الإجماع أيضا: ابن النجار في مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٢/ ١٧٢)، وابن عطية في المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٣٦١)، وابن الحاجب كما حكاه عنه الشوكاني في إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٣٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣١٩).

والعصمة لها معنيان، عصمة في التلقي، وعصمة في التبليغ، وهو أنَّ النبي ﷺ معصوم في تلقيه الوحي من الله تعالى، ومعصوم في تبليغه ما تلقى، وهذا فيه دلالة على صفة تمام الصدق الثابتة للنبي ﷺ، من قبل البعثة.

### أدلة ثبوت العصمة:

### ثبوت العصمة في البلاغ النبوي دلَّت عليه ثلاثة أنواع من الأدلة:

**النوع الأول: الدليل النقلي** فقد دلَّت نصوص الكتاب والسنة على عصمة نبينا محمد ﷺ فيما يبلغه عن الله تعالى، فقد جاءت آيات من القرآن الكريم تثبت عصمته، وصدقه فيما يبلغ عن رسالة الله تعالى، فمن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم:٣-٤]. فالآية تنص على عصمة الرسول ﷺ في لسانه، وأنَّ كل ما ينطق به ليس صادراً عن هوى أو رأي أو غرض، وإنما هو وحيٌ يُوحى، فكان بلاغه للناس كاملاً موفوراً من غير زيادة ولا نقصان، لأنه لا يقول إلا ما أمره الله به، فبذلك تثبت عصمته في كل ما يخبر به عن الله تعالى[(١)].

٢- قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [سورة الحاقة:٤٤-٤٦]؛ فالآية تنص على استحالة تأييد الله للنبي ﷺ لو كان يتقوَّل عليه ما لم يقله افتراءً وتكذيباً، وحاشاه ﷺ من ذلك، بل إن قُدّر وظهر منه الكذب والافتراء، فإنَّ الله توعد بإنزال العقوبة الواردة في الآيات، ولما يقع شيء من تلك العقوبات المذكورة، وهذا فيه دلالة على أن الرسول ﷺ لم يكذب ولم يفتري ولم يكتم شيئا من العلم، وبهذا تثبت عصمته في كل ما يُبلِّغ عن ربه عز وجل[(٢)].

٣- وقد استدلَّت أم المؤمنين عائشة-رضي الله عنها- مدلّلة على عصمة النبي ﷺ في تبليغه للوحي، حيث قالت: «ومن زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئا من كتاب الله، فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٤٤٣).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢١٨).

[سورة المائدة:٦٧]»[1].

٤- الآيات التي تقرن طاعة الله تعالى بطاعة الرسول ﷺ، كقوله تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾ [سورة النساء:٨٠]، وهي تعد من أقوى الأدلة على ثبوت العصمة للنبي ﷺ، حيث أن طاعة الرسول ﷺ مقرونة بطاعة الله تعالى، ولولا أنه معصوم في أوامره ونواهيه لما حصلت له تلك الطاعة المطلقة[2].

٥- مِن أدلِّ الدلائل على ثبوت العصمة للنبي ﷺ فيما يبلّغه عن الله تعالى، آيات العتاب التي تمس النفس النبوية الشريفة[3]، التي يعاتب الله تعالى بها نبيه ﷺ، سواء كانت عتاب التوجيه، أو عتاب التنبيه، أو عتاب التحذير، والتي تدل دلالة واضحة على كمال عصمة تبليغ النبي ﷺ وحرصه وأمانته، وعدم كتمان شيء منها، إذ لولا أنه معصوم في تبليغه لما تفوه بتلك الآيات، إذ أن العقول البشرية تكتم عادة ما يمس كرامة النفس، ويطعن في آرائها، ولكنه وحيٌ يُوحى ومعصوم فيه، لا يمكن كتمانه.

فهذه بعض الآيات التي تشهد بالعصمة للنبي ﷺ في البلاغ النبوي، والشواهد في ذلك كثيرة[4].

### أما دلائل ثبوت عصمته ﷺ في السنة النبوية فكثيرة، منها:

الأحاديث النبوية التي تؤكد على أن الرسول ﷺ ما ينطق إلا حق، وما هو إلا وحيٌ من عند الله تعالى.

ومن أقواله ﷺ التي تنص على عصمته ﷺ في بلاغ الوحي، حديث عبد الله بن عمرو حيث قال: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش، فقالوا: إنك تكتب كل شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ؟ فقال: اكتب فوالذي

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، (٦/ ٥٢)حديث رقم: (٤٦١٢)، باب: {يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك}.كتاب: تفسير القرآن. وأخرجه مسلم في صحيحه (١/ ١٥٩) حديث رقم: (٢٨٧)، باب معنى قول الله عز وجل: {ولقد رآه نزلة أخرى} [النجم: ١٣]، وهل رأى النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة الإسراء. كتاب الإيمان.

(٢) انظر: تفسير السعدي (١٨٩).

(٣) انظر: مثلاً الآيات الواردة في السور التالية: [التحريم:١]. [الأحزاب:٣٧].

(٤) انظر: الآيات الواردة في السور التالية: [الأعراف:١٥٨]. [الإسراء:٧٣-٧٥]. [الشورى:٢٤]. [التكوير:٢٤].

نفسي بيده ما خرج مني إلا حق»[1].

وحديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه»[2]، وحديث أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إني لا أقول إلا حقاً، قال بعض أصحابه: فإنك تداعبنا يا رسول الله، فقال: إني لا أقول إلا حقاً»[3]، أي حتى في وقت المداعبة لا يقول إلا حقا، وهذه الأحاديث كلها وغيرها تنص على عصمته ﷺ من الكذب في كل ما يخبر عن الله تعالى، وأن ما جاء به هو الحق من عند الله تعالى.

### النوع الثاني: الدليل العقلي على ثبوت العصمة للنبي ﷺ

### دلالة العقل على ثبوت العصمة، يمكن بيانها من وجوه:

### الوجه الأول: كون عدم العصمة ينافي وجوب طاعته ﷺ.

أنَّ كذب الرسول ﷺ في التبليغ وعدم العصمة في التبليغ محال في العقل، لأمور:

١- أنَّ طاعة الأنبياء واجبة، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ﴾ [سورة النساء:٦٤]، فلو قدَّرنا صدور المعصية منهم وهي حرام، للزم أن تكون المعصية واجبة، وهي حرام وهذا باطل بلا شك، ولاستحقوا الذم العاجل والعقاب الآجل، وفي حال كون الأنبياء كذلك وهذا باطل بالإجماع، فإن الله قد أثنى على الأنبياء ورفع منزلتهم، فلا يُعقل أن يكونوا أحسن حالاً عند الله تعالى، وأقل منزلة عند كل أحد.

٢- أنهم لو كذبوا فيما أنزله الله تعالى لتبليغ شرعه إلى عباده، فقاموا بالزيادة أو النقصان من عند أنفسهم، أو بدلوا شيئا من أحكام الله تعالى، لكانت عقيدة الناس وشرائعهم محرفة وفاسدة، والله عز وجل لا يرضى أن يتعبد بدين فاسد، وشرائع غير صحيحة، وإنما يمقت

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ١٦٢، ١٩٢)، وأبو داود في سننه، كتاب العلم: باب في كتاب العلم (٤/ ٦٠) حديث رقم: (٣٦٤٦)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٠٤، ١٠٥) وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في السلسة الصحيحة (١٥٣٢).

(٢) أخرجه البزار في مسنده، البحر الزخار (١٥/ ٣٤٠) حديث رقم: (٨٩٠٠)، قال: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. وأخرجه ابن حبان في صحيحه - محققا (٥/ ٤٦٦). وقال: إن إسناده قوي.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢/ ٣٤٠، ٣٦٠). والترمذي في سننه (٤/ ٣٥٧) حديث رقم: (١٩٩٠)، كتاب البر والصلاة: باب مما جاء في المزاح وقال: هذا حديث حسن صحيح.

ذلك، ويخزي من يفتري الكذب على الله، ويعذبه عذاباً أليما، قال تعالى: ﴿وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً * إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيراً﴾ [سورة الإسراء:٧٤-٧٥].

ولما لم يقع العذاب على أحد من رسل الله تعالى، دل ذلك على أنه لم يكذب أحد منهم في دعوى الرسالة وتبليغ الدعوة إلى الله تعالى، وهذا استدلال على ثبوت العصمة لهم بمقتضى دلالة العقل، كما أنَّ الله اصطفى من عباده من يشاء، قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [سورة الحج:٧٥]. واختيار الله من الناس لتبليغ شرائع دينه لا يكون إلا لمن هو أهل للقيام بما كلفه الله تعالى على أكمل وجه، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة الأنعام:١٢٤](١).

والنبي ﷺ هو الذي يقوم بعملية الأداء عن الله عز وجل وهو الإخبار عن رسالته التي أُمر بأدائها إلى خلقه، فليس يجوز عليه الإقرار على الخطأ أو الغلط في ذلك؛ لأنَّ الله قد جعله منارة هدى يهتدي به الناس، وأوجب عليهم طاعته فيما يأمرهم به، وتصديقه فيما أخبرهم به عن الله، فلم يكن جل ثناؤه ليأمرهم بتصديق من يجوز عليه الإقرار على الخطأ، ولا بطاعة من لا يؤمَن منه الغلط في تبليغ رسالة الله تعالى، فالعقل يستحيل ذلك، وبهذا تثبت العصمة للرسول ﷺ في كل ما يخبر به عن الله تعالى.

### الوجه الثاني: كون عدم العصمة ينافي دلالة المعجزة.

فجواز الكذب على النبي ﷺ فيما يبلغه عن الله تعالى ينافي دلالة المعجزة ومقصود الرسالة.

وقد سبق كيف أنَّ ذلك ينافي مقصود الرسالة، فأما منافاته لدلالة المعجزة؛ فلأنَّ المعجزة بها تثبت صدق الأنبياء وتأييد الله لهم وعدم كذبهم، فلو جاز عليهم الكذب والافتراء لبطلت دلالة المعجزة، وبيان ذلك: أنَّ الله تعالى أجرى على أيدي أنبيائه معجزات ودلائل وبراهين تدل على صدقهم في دعوى الرسالة، وفي كل ما يبلّغون عن الله تعالى، فلو جاز عليهم الكذب لكان تصديق الله لهم بالمعجزات كذباً عليهم، والكذب محال على الله، فامتنع كذبهم وثبت صدقهم(٢).

(١) انظر: عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د.محمد أبو النور الحديدي (١٠٧-١٠٤-١٠٦-٦١).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ١٧٠)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، لابن النجار (٢/ ١٦٩).

إذ لو جاز السهو والنسيان أو الغلط في البلاغ النبوي لكان ذلك نقضاً لدلالة المعجزة، ومقصود الرسالة، وهذا ممتنع بلا شك، حيث لا يبقى الاعتماد على شيء من الشرائع ولما تميز لنا الغلط والسهو من غيره واختلط الحق بالباطل.

وذكر العلامة السفاريني أنه لو قُدِّر مخالفة البلاغ النبوي للواقع، لبطلت دلالة المعجزة، فقال: "فالصدق واجب في حقهم -أي الأنبياء- عقلاً وشرعاً، وهو مطابقة أخبارهم للواقع إيجاباً وسلباً، إذ لو جاز عليهم الكذب الذي هو عدم مطابقة الواقع لجاز الكذب في خبره تعالى لتصديقه إياهم بالمعجزة المنزلة منزلة قوله تعالى: صدق عبدي في كل ما يبلغ عني، وتصديق الكاذب من العالم بكذبه محض الكذب على الله تعالى محال فلزومه كذلك"[(١)].

وقال المازري: "أما الأنبياء عليهم السلام فمعصومون من الكذب فيما طريقه البلاغ عن الله سبحانه قَلَّ ذلك أو جَلَّ؛ لأن المعجزة تدل على صدقهم في ذلك"[(٢)].

### الوجه الثالث: كون عدم العصمة ينافي حجية الرسالة.

إنَّ جواز الكذب أو التدليس أو الخطأ أو الغلط سهواً أو عمداً في التبليغ، على الرسول ﷺ ينافي حجية الرسالة، إذ أنَّ قيام الحجة على الخلق قائم على بلوغ الرسالة إليهم، فلا بد من ثبوت العصمة له في هذا البلاغ حتى تقوم الحجة على الخلق، ويحصل المقصود من البعثة.

قال ابن تيمية -رحمه الله-: "ولا ريب أنه معصوم في تبليغ الرسالة أن يُقر على خطأ كما قال: «فإذا حدثتكم عن الله بشيء فخذوا به فإني لن أكذب على الله»[(٣)]، ولولا ذلك لما قامت الحجة به، فإن كونه رسول الله يقتضي أنه صادق فيما يخبر به عن الله، والصدق يتضمن نفي الكذب ونفي الخطأ فيه. فلو جاز عليه الخطأ فيما يخبر به عن الله وأُقِر عليه لم يكن كل ما يخبر به عن الله"[(٤)].

---

(١) لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، السفاريني (٢/ ٣٠٧).

(٢) المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٢٢٨). وقد بين ابن تيمية -رحمه الله- كون عدم العصمة ينافي مقصود الرسالة. انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ١٤١).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٨٣٥) حديث رقم: (٢٣٦١)، باب وجوب امتثال ما قاله شرعا، دون ما ذكره صلى الله عليه وسلم من معايش الدنيا، على سبيل الرأي، كتاب الفضائل.

(٤) مجموع الفتاوى (١٥/ ١٩١)، وانظر: منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/ ٣٩٦).

وفي بيان امتناع الخطأ والكذب على الرسول ﷺ المبلّغ عن الله تعالى، لمناقضته لدلالة المعجزة ومقصود الرسالة، يقول: ".. والرسول أيضا وإن لم يكن يؤاخذ بالنسيان والخطأ في غير ما يبلّغه عن الله عند السلف والأئمة وجمهور المسلمين، لكن ما يبلّغه عن الله لا يجوز أن يستقر فيه خطأ، فإنه لو جاز أن يُبلِّغ عن الله ما لم يقله ويستقر ذلك ويأخذه الناس عنه معتقدين أن الله قاله – ولم يقله الله –كان هذا مناقضا لمقصود الرسالة، ولم يكن رسولا لله في ذلك بل كان كاذباً في ذلك وإن لم يتعمده، وإذا بلَّغ عن الله ما لم يقله وصدق في ذلك كان قد صدق من قال على الله غير الحق، ومن تقول عليه ما لم يقله، وإن لم يكن متعمداً، ويمتنع في مثل هذا أن يصدقه الله في كل ما يخبر به عنه أو أن يقيم له من الآيات والبراهين ما يدل على صدقه في كل ما يخبر به عنه مع أن الأمر ليس كذلك ومن قامت البراهين والآيات على صدقه فيما يبلّغه عن الله كان صادقاً في كل ما يخبر به عن الله لا يجوز أن يكون في خبره عن الله شيء من الكذب لا عمداً ولا خطأً.. فإن الآيات والبراهين دلَّت على صدقه في كل ما يبلّغه عن الله، وأن الله مصدقه في كل ما يبلّغه عنه، فيمتنع أن لا يكون صادقا في شيء من ذلك، ويمتنع أن يصدق الله في كل ذلك من لا يصدق في كل ذلك، فإن تصديق من لا يصدق كذب والكذب ممتنع على الله"[1].

وبهذا تثبت عصمة الرسول ﷺ في البلاغ بدلالة العقل، فهو المؤيد المعصوم بما يحفظه الله من الإنس والجن حتى يُبلِّغ رسالات ربه كما أُمر فلا يكون فيها كذب ولا كتمان.

## النوع الثالث: دليل الإجماع.

**من دلائل عصمته في تبليغ النبي ﷺ للوحي، الإجماع:** فقد أجمع أهل الملل والشرائع، على وجوب عصمة الأنبياء–عليهم السلام–عن تعمد الكذب، فيما دل المعجز على صدقهم فيه كدعوى الرسالة وما يبلّغونه عن الله إلى الخلائق، إذ لو جاز عليهم التقول والافتراء في ذلك عقلا لأدى إلى إبطال دلالة المعجزة، وهو محال[2].

حيث إن الأنبياء –عليهم السلام– هم الرسل المرسلين من عند الله تعالى ليبلّغوا رسالات

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٢/ ٣٤-٣٧).

(٢) انظر: المواقف، الإيجي (٣/ ٤٢٥).

الله تعالى، وهذا البلاغ معصومون فيه عن الكذب أو السهو أو النسيان أو الإقرار على خطأ، كعصمتهم عن الكفر والشرك والشك، وكعصمتهم من الكبائر، وهذا باتفاق علماء المسلمين، إذ أنهم هم المبلّغون لشرع الله وأحكامه، وعدم العصمة ينافي مقصود الرسالة.

ويرى السلف أن الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، أي أنهم لا يكذبون ولا يكتمون لله حديثاً، ولا يتقولون على الله ما لم يقله، وعلى هذا الأصل اتفق علماء الأمة كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإنهم متفقون -أي المسلمين- على أنَّ الأنبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى، وهذا هو مقصود الرسالة، فإن الرسول هو الذي يبلغ عن الله أمره ونهيه وخبره، وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين، بحيث لا يجوز أن يستقر في ذلك شيء من الخطأ"[(١)].

**ومستند الإجماع على عصمة الأنبياء:** أن "مسألة العصمة للأنبياء تُعلم من دين الإسلام بالضرورة، وذلك أن الله عز وجل جعل دينه المقبول عنده هو ما شرعه الأنبياء وأمروا به، كما قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [سورة البقرة:٢٨٥].

وقال تعالى: ﴿قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * فَإِنْ آمَنُواْ بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة البقرة:١٣٦-١٣٧]، وقال تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾ [سورة النساء:٨٠].

فلو كان الأنبياء غير معصومين فيما يبلغونه من شرع الله لما ذكر الله عز وجل هذا الثناء على المؤمنين بإيمانهم برسل الله وطاعتهم لهم، بل قد يكون هذا الثناء والخبر غشاً وعدم تبيين للناس، وقد قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النساء:٢٦]. بل حكم الله على من آمن بمثل ما آمن به الأنبياء بالاهتداء.. ولو كانوا غير معصومين لما حكم لمن آمن بمثل ما آمنوا به بذلك، وأظهر من هذا كله أن جعل من يطيعهم فقد أطاع الله، وهذا لا يمكن إلا لمعصوم، ولو كانوا غير معصومين

---

(١) منهاج السنة النبوية (١/ ٤٧٠-٤٧١). انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٣/ ٤٩٨).

لكان في ذلك هدم للدين ونزع لجذوره"[١]. ولذلك فلن يستقيم للدين أمره، وللرسالة مقصدها إلا بعصمة الأنبياء فيما يبلّغونه من شرع الله.

ولهذا **جاءت شهادات العلماء تؤكد تلك العصمة**، وحكى شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق المسلمين على القول بثبوت العصمة في البلاغ النبوي، وأنه بذلك يحصل مقصود البعثة، وقال: "قد اتفق المسلمون على أنهم معصومون فيما يبلّغونه عن الله، فلا يجوز أن يقرهم على الخطأ في شيء مما يبلّغونه عنه، وبهذا يحصل المقصود من البعثة"[٢].

**وممن حكى الإجماع على ذلك** الآمدي، قال: "أما بعد النبوة فالاتفاق من أهل الشرائع قاطبة على عصمتهم عن تعمد كل ما يخلّ بصدقهم فيما دلَّت المعجزة القاطعة على صدقهم فيه من دعوى الرسالة والتبليغ عن الله تعالى"[٣].

والرسول معصوم من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ، وهذا بإجماع الأمة، فالإجماع هنا يقصد به على ما يكون قصداً، أما ما كان خطأ فأجازه البعض مع القول بأنه لا يستقر في بلاغ النبي ﷺ شيء من الخطأ، أما الجمهور فمنع أساساً القول بالخطأ في بلاغ النبي ﷺ، فهذه بعض أقوال العلماء الناقلة للإجماع، وهي كثيرة[٤]. **ويتلخص من ذلك** أن عصمة النبي ﷺ منها ما هو مُجمع عليه، ومنها ما هو مُختلف فيه، وما نحن بصدد تقريره فهو ثبوت العصمة في البلاغ النبوي التي أجمع العلماء على ثبوتها بدلالة الكتاب والسنة، والدلائل العقلية، وإجماع الأمة على ذلك؛ لأن هذه العصمة هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة، والغرض من البعثة، فالنبي ﷺ معصوم فيما يبلّغه عن ربه، فلا يقع منه كتمان أو مخالفة أو إقرار على خطأ، إلى جانب أنه معصوم من الكفر والشرك والشك، والكبائر؛ لأن منصب النبوة مُنزه عن مخالفة الله عمداً، واختلفوا في الصغائر، والجمهور على جواز وقوع الصغائر، ولكنهم لا يصرون عليها

---

(١) الموسوعة العقدية (٤/ ٣٢).

(٢) منهاج السنة النبوية (٢/ ٣٩٦)، وانظر (١/ ٤٧١).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ١٧٠).

(٤) انظر: حكاية الإجماع: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني (١/ ٩٩). الشفا بتعريف حقوق المصطفى - وحاشية الشمني، القاضي عياض (٢/ ١٤٤). تفسير ابن عطية المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢١١). مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، لابن النجار (٢/ ١٦٩)، وهناك الكثير من الأقوال لشيخ الإسلام ابن تيمية الناقلة للإجماع. انظر: النبوات (٢/ ٨٧٣-٨٧٤). مجموع الفتاوى (١٥/ ١٤٧). الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ٣٤-٣٧).

ويتداركهم الله بالتوبة والاستغفار. وبعد: فإذا تقرر لديك عصمة النبي ﷺ في البلاغ النبوي بالأدلة والبراهين، وأنه مقوم أساسي في البلاغ النبوي، فحان الوقت لبيان صفات ذلك البلاغ النبوي المعصوم، فإلى بيان ذلك في الفصل التالي.

# الفصل الثالث
# صفات البلاغ النبوي

البلاغ النبوي يتصف بصفات عديدة، وسنقتصر في هذا الفصل على ذكر أهمها:

## المبحث الأول
## كمال العلم

**المراد بصفة كمال العلم في البلاغ النبوي: يشمل ثلاثة جوانب:**

١. كمال العلم بالله تبارك وتعالى، فإنه ﷺ أكمل الخلق بمعرفة صفاته ونعوت الجلال له سبحانه.

٢. الكمال العلمي بما يحبه الله تعالى ويرضاه من الطاعات، وما يبغضه ويحرمه من المعاصي، ثم إنه ﷺ أكملهم علماً بمعرفة تفاصيل الدين وأحكامه الذي ارتضاه الله لعباده.

٣. الكمال بالدعوة ووسائلها "الحكمة".

حيث أعدَّ الله تعالى خاتم أنبيائه ورسله إعداداً كاملاً، وهيأه بجميع الأمور التي تستلزم للقيام بتبليغ الرسالة الخاتمة على الوجه الأكمل والأمثل، وكان من ذلك ما اتصف وتميز به بلاغه من كمال العلم، فكل ما جاء به النبي ﷺ هو محض من علم الله وهدايته وتعليمه وتوفيقه، فهو أكمل الخلق علماً بالله تعالى، وغيره مهما بذل في تحقيق شيء من الأصول فلن يفلح إلا من جهة موافقة الرسول ﷺ، واتباع سبيله. "فإذا كان الرسول أعلم الخلق بالحقائق الخبرية والطلبية وأحب الخلق للتعليم والهداية والإفادة وأقدر الخلق على البيان والعبارة، امتنع أن يكون من هو دونه أفاد خواصه معرفة الحقائق أعظم مما أفادها الرسول لخواصه"[١].

فالإيمان بكونه مرسل من عند الله تعالى برسالة عامة لكافة الثقلين، وأنه خاتم الأنبياء والمرسلين، وأنَّ رسالته ناسخة لما قبلها من الشرائع ومهيمنة عليها، يستلزم اعتقاد كفايته في واجب التبليغ والدعوة والهداية، وكمال علمه في بلاغه عن ربه تعالى، وقد جاء البلاغ النبوي

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٤٢).

متصفاً بكمال العلم الذي يبين صدق الرسول ﷺ في كل ما أخبر به مُبلّغاً عن الله تبارك وتعالى من أنواع الدلائل والمسائل العلمية والعملية، الخبرية والعقلية في أصول الدين وفروعه، قوياً صامداً مهما عُورض بأنواع الشبهات والآراء المخالفة لموانع الجهل أو الهوى، ومن كمال علمه في تبليغه للناس، كان يختار من الأساليب في التعليم أحسنها وأفضلها وأكملها وأبلغها في إيصال المعلومة، وأوقعها في نفس المخاطب، ومن أساليب تعليمه التي تدل على كمال علمه ورجاحة عقله، تعليمه بالسيرة الحسنة وبالخلق العظيم، وتعليمه الشرائع بالتدرج.

وكذلك تعليمه بالحوار والمسألة، وتعليمه بالمحادثة، وبالموازنة العقلية لقلع الباطل وترسيخ الحق، وتعليمه بالمقايسة والتمثيل، والتشبيه وضرب الأمثال، وبالرسم على الأرض والتراب، وجمعه بين القول والإشارة، إلى غير ذلك من أساليب التعليم[(١)] لتبليغ الرسالة الإلهية على أحسن وجه وأكمله.

فقد جاء البلاغ النبوي مناطاً بكمال العلم وجمال البيان، وفصاحة اللسان، ورقة الأسلوب، ولطف الإشارة، وكريم الخلق، وامتزجت الحكمة في التعليم، مع سمو الذكاء والفهم، وبالغ العناية والرفق.

### أدلة كمال العلم في البلاغ النبوي:

ثبتت صفة كمال العلم في البلاغ النبوي بدلائل الكتاب، والسنة النبوية، وبشهادة الصحابة، والواقع التاريخي، ودلالة العقل:

### أولاً: الأدلة الدالة من القرآن على كمال العلم في البلاغ النبوي:

**- وصفه بالسراج بالمنير.**

**الدليل**: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُّنِيراً * وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ اللَّهِ فَضْلاً كَبِيراً﴾ [سورة الأحزاب:٤٥-٤٧].

**وجه دلالته**: من الأوصاف الجليلة التي وصف الله بها بلاغ النبي ﷺ وما هو عليه شرعه، ودعوته حتى شبَّهه بالسراج المنير وبالعلم الغزير[(٢)].

(١) من أراد الاستزادة في طرق تعليمه مراجعة، الرسول المعلم وأساليبه في التعليم، عبد الفتاح أبو غدة: (٦٤-٢١٦).

(٢) انظر: تفسير تأويلات أهل السنة، الماتريدي (٨/ ٣٩٨).

- **وصفه بأنه ﷺ على الهداية والحكمة.**

**الدليل**: يشير القرآن الكريم إلى كمال العلم في البلاغ النبوي بما وصفه من حال المصطفى ﷺ وحال من بُعث فيهم، قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللّهُ عَلَى الْمُؤمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [سورة آل عمران:١٦٤].

**وجه دلالته**: نصت الآية الكريمة على أن الرسول ﷺ مُعلِّم للبشرية على الرغم من أُمِّيتِه، ومبعثه في أمة أُمية، إلا أن الله عز وجل وهبه العلم الكامل في تبليغه لرسالة ربه، ينقذهم من الضلالة إلى النور ويبصرهم بالهدى(١)، وشهد له بالرسالة وكفى بالله شهيداً، قال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً وَكَفَى بِاللّهِ شَهِيداً﴾ [النساء:٧٩].

- **جعل بلاغه سبباً للهداية.**

**الدليل**: قوله تعالى: ﴿فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف:١٥٨]. بعث في الأميين رسولاً أمياً لم يكن له سابق علم ولا كتابة ولا دراسة، ولا كان يرجو أن يلقى إليه مثل هذا العلم. قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيراً لِّلْكَافِرِينَ﴾ [سورة القصص:٨٦].

**وجه دلالته**: نصت الآيات على أن الله قد منح نبيه ﷺ علماً لا يدانيه أحد من البشر، وأتم عليه النعمة بأن جعله مُبلّغاً لدينه مُحكّماً لشرعه، وأمتنَّ عليه بقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾ [سورة النساء:١١٣]. وهذا العلم الذي امتن به على نبيه ﷺ كان سبباً لهداية البشرية.

- **وصف ما جاء به بأنه نور وهداية.**

**الدليل**: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُوراً نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاء مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الشورى:٥٢].

**وجه دلالته**: أشارت الآية الكريمة إلى أنَّه أُميٌّ وفي هذا دلالة على صدق رسالته؛ لأنه جاء بعلم وكتاب وإيمان حتى كان كالنور الذي يهتدي به الناس، وأنَّ هذا العلم الذي جاء به ليس من نفسه أو علم تعلمه من غيره أو حصَّله، وإنَّما من عند الله ﷻ الذي كلَّفه بأداء الرسالة

---

(١) انظر: تفسير تيسير الكريم الرحمن، للسعدي (ص: ١٥٥).

لذلك تميزت بالكمال والتمام، فهو رباني المصدر والمبدأ والمعاد، فالمعرفة التامة بكمال العلم في البلاغ النبوي هي جزء من معرفة تمام شخصية الرسول المصطفى ﷺ.

**- وصف بلاغه بالكمال.**

**الدليل**: تميز بلاغه ﷺ بالكمال والتمام، حتى أنه في حجة الوداع نزلت الآية الكريمة، قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣].

**وجه دلالته**: إن الكمال المطلق الذي نعت به هذا الدين، دلالة عظيمة على كمال علم النبي ﷺ في تبليغه، فحين أتمَّ المصطفى ما كلَّفه الله به من البلاغ، تحقق الكمال لهذا الدين ورضيه الله ديناً مُهيمناً إلى قيام الساعة، فلا يقبل الله بعد بعثة مُحَمَّد ﷺ ديناً سواه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ﴾ [سورة آل عمران:١٩].

## ثانياً: الأدلة من السنة النبوية:

### الدليل الأول: الأحاديث النبوية التي فيها التصريح بأنه ﷺ أعلم الناس بالله.

١. عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم، أمرهم من الأعمال بما يطيقون، قالوا: إنا لسنا كهيئتك يا رسول الله، إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، فيغضب حتى يُعرف الغضب في وجهه، ثم يقول: إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا»[(١)].

٢. عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: «صنع النبي ﷺ شيئاً ترخَّصَ فيه، وتنزَّه عنه قوم، فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه، فوالله إني أعلمهم بالله وأشدهم له خشية»[(٢)].

**وجه الدلالة**: هذه أحاديث واضحة الدلالة بكون النبي ﷺ أعلم الخلق بشرع الله لكماله العلمي الذي وهبه الله، مما حقق له التقوى والخشية أكثر من غيره.

**الدليل الثاني: قد ثبت في السنة النبوية كون الرسول مُعلماً وهادياً**، روى مسلم في

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٣) حديث رقم: (٢٠) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أنا أعلمكم بالله». وأن المعرفة فعل القلب، كتاب الإيمان.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٩٧) حديث رقم: (٧٣٠١) باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

صحيحه قول النبي ﷺ: «إن الله لم يبعثني مُعنتاً، ولا مُتعنتاً، ولكن بعثني مُعلماً مُيسراً»[1].

**وجه الدلالة:** في هذا الحديث إثبات شهادة النبي ﷺ ببعثة الله تعالى له، مُعلماً للناس أمور دينهم، فلما كان الرب سبحانه هو الباعث له فهذا يستلزم الكمال العلمي؛ لأنَّه بُعث من ذي الجلال والكمال، ليُعلّم الناس شرعه وأحكامه.

**الدليل الثالث: قول النبي ﷺ: «بُعثت بجوامع الكلم»**[2].

و"جوامع الكلم": هي الكلمات الوجيزة المشتملة على حِكَم كثيرة، وفوائد عظيمة، كما جاء ذلك في الكتاب والسُّنَّة[3].

**وجه دلالته:** من كمال علمه أن أتاه الله جوامع الكلم، وهو التكلم بالكلام القليل، الجامع للمعاني العظيمة.

**ثالثاً: شهادة الصحابة على كمال العلم في البلاغ النبوي:**

جاءت شهادات عديدة من الصحابة في كمال علم النبي ﷺ منها:

- عن معاوية بن الحكم السلمي، قال: «بينما أنا أصلّي مع رسول الله ﷺ، إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أُمّياه، ما شأنكم؟ تنظرون إليّ، فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكني سكت، فلما صلّى رسول الله ﷺ، فبأبي هو وأمي، ما رأيت مُعلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله، ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني، قال: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن»[4].

**وجه الدلالة:** شهادة الصحابي الجليل كون النبي ﷺ كان أكمل تعليماً وأرق توجيهاً من

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ١١٠٤) حديث رقم: (١٤٧٨)، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية، كتاب الطلاق.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: (٩/ ٣٧) حديث رقم: (٧٠١٣)، باب المفاتيح في اليد، كتاب التعبير.

(٣) مختصر صحيح البخاري وبيان غريبه، القرطبي: (٣/ ٢٦). ومن الأحاديث التي عدّها العلماء من جوامع الكلم، عن رسول الله ﷺ قال: "اتَّقِ اللهَ حَيْثُما كُنْتَ، وأتْبعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُها، وخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ" رويناه في الترمذي وقال: حسن، وفي بعض نسخه المعتمدة: حسن صحيح. انظر: الأذكار للنووي تحقيق الأرنؤوط (ص: ٤٠٩-٤١٠).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٨١) حديث رقم (٥٣٧)، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحته، كتاب المساجد ومواضع الصلاة.

أي أحد، فلم ير على الإطلاق أحداً مثله لا قبله ولا بعده، فبلوغه الغاية في العلم، والرقي في الأسلوب والتعليم والتوجيه، دلالة على كمال علمه ﷺ في بلاغِه.

- عن عبد الله ابن مسعود قال: «إن الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد، فاصطفاه لنفسه، فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئا فهو عند الله سيئ»[(١)].

**وجه الدلالة**: أن الله تعالى اصطفى نبيه ﷺ وحباه بكمال العلم، وأورث هذا العلم صحابته من بعده، حتى يعتدّ بقولهم، ويؤخذ به، فما رأوه حسناً فهو حسن عند الله، وما رأوه سيئا فهو عند الله سيئ؛ لأن أصل رؤيتهم وعلمهم من عند الله تعالى، فكمال علمهم من كمال علم النبي ﷺ.

ثم إن الرعيل الأول من الصحابة الكرام هم تلاميذ البلاغ النبوي، ومَن تأمل كيف كان الصحابة قبل محمد ﷺ، وكيف أصبحوا بعد أن نَهلوا منه العلم الوفير، والهدى والخير والحق، "حتى قال بعض الأصوليين لو لم يكن لرسول الله ﷺ معجزة إلا أصحابه لكفوه في إثبات نبوته"[(٢)].

ثم إن الصحابة كانوا أمثلة رائعة للعلم النبوي، تجلى فيهم "غاية العلم، والنور، والبركة، والتقوى، والديانة، ألا ترى أن أصحاب رسول الله كانوا بحاراً في العلوم على اختلاف أنواعها من الشرعيات، والعقليات، والحسابيات، والسياسيات، والعلوم الباطنة والظاهرة، حتى يُروى أن عليا -رضي الله عنه -جلس عند ابن عباس -رضي الله عنهما- يتكلم في الباء من بسم الله من العشاء إلى أن طلع الفجر، مع أنهم لم يدرسوا ورقة، ولا قرأوا كتاباً، ولا تفرغوا من الجهاد وقتل الأعداء، وإنما كانوا على هذه الحالة ببركته ﷺ"[(٣)].

---

(١) رواه أحمد في مسنده تحقيق أحمد شاكر (٣/ ٥٠٥-٥٠٦)، وانظر: البزار في مسنده البحر الزخار (٥/ ٢١٢)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، العجلوني، ط القدسي (٢/ ١٨٨)، الفروسية المحمدية، لابن القيم ط عالم الفوائد (١/ ٢٣٨).

(٢) الفروق، للقرافي (٤/ ١٧٠).

(٣) المرجع السابق (٤/ ١٩٥).

قال ابن تيمية: "ومَن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما مَنّ الله به عليهم من الفضائل؛ عَلِمَ يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء"[(١)].

– قال وهب بن مُنبّه في وصف النبي ﷺ ورجاحة عقله: "قرأت في أحد وسبعين كتابا، فوجدت في جميعها: أن النبي ﷺ أرجح النَّاس عقلا وأفضلهم رَأيا"[(٢)].

وقال في رواية أخرى: "أن الله تعالى لم يعط جميع الخلق من بدء الدُّنيَا إلى انقضائها من العقل في جنب عقله ﷺ، إلا كحبة رمل بين رمال الدنيا"[(٣)].

فما كان للنبي ﷺ التخلُّق بهذه الأخلاق العظيمة إلا للكمال العلمي الذي وهبه الله تعالى.

وقد يشكل على شهادة الصحابة أن هناك عدد من الروايات يذكر فيها الصحابة أن بعض المسائل لم يُبلَّغها النبي ﷺ، ومنها قول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–: "ثلاث، وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهدا: الجَدّ، والكلالة، وأبواب من أبواب الربا"[(٤)].

ومعلوم أن النبي ﷺ لم يغادر هذه الدنيا إلا وقد أتمّ البلاغ وبيَّن للناس جميع أمور دينهم، لكمال علمه وتمام بلاغه، ومما بيَّنه ما هو واضح لهم، ومنه ما يُعلم بالاستنباط من بيانه، لكن عمر –رضي الله عنه– تمنى أن يكون هناك بلاغ فاصلاً في هذه المسائل الثلاث، وتمنيه ذلك لأنه أبعد من محذور الاجتهاد في استنباط الحكم ثم الخطأ فيه، فثبت على تقدير وقوعه ولو كان مأجورا عليه فإنه يفوته بذلك الأجر الثاني، في أن مَن يجتهد ويصيب فله أجران[(٥)].

## رابعاً: الواقع يؤكد على كمال العلم في البلاغ النبوي:

إن الواقع التاريخي يؤكد مدى القدرة العلمية الهائلة التي يمتلكها النبي ﷺ، على الرغم من أنه نشأ في أمة أمية لا يعرف القراءة والكتابة، فنظرة يسيرة في حال البشرية قبل الرسالة والتبليغ وحالها بعد بلوغ الرسالة، وما كانوا عليه من الضلال والظلم والجهل وما آلوا إليه من الهدى

---

(١) العقيدة الواسطية: اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة، أهل السنة والجماعة، لا بن تيمية (ص: ١٢٢).

(٢) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المرداوي (١/ ٨٤).

(٣) المرجع السابق (١/ ٨٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ١٠٦) حديث رقم: (٥٥٨٨) باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب، كتاب الأشربة.

(٥) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر (١٠/ ٥٠).

والعدل والعلم، وهذا أمر معلوم بالضرورة بدلالة التاريخ.

فمن تأمل ذلك علم أنه من أدلَّ الدلائل على ثبوت الكمال العلمي الذي يحمله المصطفى ﷺ المُعضَّد بالوحي الرباني، وآثار علمه وبلاغه مستمرة إلى قيام الساعة، وهذا برهان عظيم على كمال العلم في البلاغ النبوي، ومن تأمَّل هذا العلم علم أنه علم النجاة والسعادة، وهو العلم النافع الذي لا نجاة للإنسان إلا به ولا سعادة له بغيره.

وأنَّ هذا البلاغ نور للعباد من لدن عليم حكيم، لهداية الخلق أجمعين، فقد جاء خير البشر مُحَّد ﷺ ببلاغ نبوي كامل العلم، شامل لجميع نواحي الحياة، برسالة منهجية تعليمية خاتمة للرسالات.

فمن الأوجه الدالة على هذا المسلك، ما يتعلق بحال المدعوين من أمة مُحَّد ﷺ وما ظهر فيهم من العلم والحكمة نتائج الدعوة المحمدية، فكانوا أفضل أمة أُخرجت للناس لما تميزوا به من شرف العلم وشرف الاقتداء بالنبي ﷺ، فظهر فضلهم وصلاحهم على سائر الأمم من أهل الكتاب، وقد عُلم بالضرورة تفوق أهل الكتاب على الأمم الأمية في ميادين العلم والعمل، ومع ذلك "فليس عند أهل الكتاب فضيلة علمية وعملية إلا وأمة محمد ﷺ أكمل منهم فيها"[1] مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [سورة البقرة:١٤٣].

وهذا من أبين ما يُستدل به على كمال العلم في البلاغ النبوي، فحين أتم المصطفى ﷺ بلاغه لأمته ظهرت نتائج بلاغه فيهم، فتميزت أمته على سائر الأمم بالكمال العلمي، وبالشهادة للرسل بالبلاغ المبين، ففضل الأمة وشرفها يستلزم فضل وشرف علم رسولها.

وقد ثبت لنبينا ﷺ العصمة في بلاغه بدليل النقل والعقل والإجماع –كما قد أشرتُ إلى هذا المعنى سابقاً– فمن تحقق له العصمة في التبليغ، فإن هذا يقتضي كمال علمه في بلاغه لكل ما أوحى الله إليه، حيث العصمة التامة في الأداء والتبليغ.

وبهذا ثبت أن بلاغه ﷺ مناط بكمال العلم، الذي يقود إلى التسليم والانقياد لأمره ونهيه الذي ينبني عليه أصل الإيمان برسالة المصطفى ﷺ، وبما جاء به من الوحي تصديقاً واتباعاً،

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٦/ ٢٢).

وبهذا يحصل "مقصود التبليغ تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر"[(١)]، ولذا عُدَّ الخلاف في حقائق التسليم طعناً في تمام البلاغ النبوي.

## خامساً: أدلة العقل على اتصاف البلاغ النبوي بكمال العلم:

إن دلالة العقل السليم يميل إلى التسليم إلى العلم الكامل المعصوم أكثر من العلوم الأخرى التي لا تعصم نتائجها عن الخطأ، وممن أشار إلى الدليل العقلي في كمال علم بلاغ النبي ﷺ من العلماء، شيخ الإسلام ابن تيميه–رحمه الله– فقد عقد مقارنة بين قبولك للأعلم في مجال الصناعات العلمية والعملية والعلوم العقلية الاجتهادية كالطب والقيافة والخرص وغيرها، وبين قبولك لخبر الرسول ﷺ إذا ورد عليه ما ينازعه في عقلك، وأن قبول خبر الرسول ﷺ لكمال علمه أولى من قبول علم العلماء القاصر، فقال: "فإذا علم الإنسان بالعقل أن هذا رسول الله، وعلم أنه أخبر بشيء، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى مَن هو أعلم به منه، وأن لا يقدّم رأيه على قوله، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه، وأنه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب، فإذا كان عقله يوجب أن ينقاد لطبيب يهودي فيما أخبره به من مقدرات من الأغذية والأشربة والأضمدة والمسهلات، واستعمالها على وجه مخصوص، مع ما في ذلك من الكلفة والألم، لظنه أن هذا أعلم بهذا مني، وأني إذا صدقته كان ذلك أقرب إلى حصول الشفاء لي، مع علمه بأن الطبيب يخطئ كثيراً، وأن كثيراً من الناس لا يشفى بما يصفه الطبيب، بل قد يكون استعماله لما يصفه سبباً في هلاكه، ومع هذا فهو يقبل قوله ويقلده، وإن كان ظنه واجتهاده يخالف وصفه، فكيف حال الخلق مع الرسل عليهم الصلاة والسلام"[(٢)].

ثم إن العقل لا سبيل له إلى معرفة المطالب الإلهية، وإن كان كذلك فالواجب الرجوع إلى علم الرسول ﷺ وقبوله كما جاء به والتسليم والانقياد له.

وبهذا ثبت تبليغ المصطفى ﷺ لمسائل الدين أصولاً وفروعاً، قد بلَّغ رسالته البلاغ المبين، والبيان البليغ، بالعلم اليقين، وأدى أمانته خير أداء، ونصح لأمته أخلص النصح، – وهذا ما

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٨٥).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٤١).

سنتطرق له في المبحث القادم بإذن الله تعالى- وجاهد في سبيل الله حق الجهاد، وما قبضه الله إليه إلا وقد علَّم أمته جميع أبواب الاعتقاد والتعبد، وعلَّم أمته كتاب الله، ومثلَ كتاب الله معه من سنته المطهرة الشريفة.

## المبحث الثاني
## تمام النصيحة

### المقصود بتمام النصيحة:

أن النبي ﷺ حرص أشد الحرص على تبليغ رسالة رب العالمين للأمة، ونصحهم تمام النصح، حتى كانت صفة تميز بها بلاغه، والبلاغ النبوي مُناط بالبيان والتبيّن للوحي الإلهي، وفي ذلك يقول الله لرسوله ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤]، فالرسول ﷺ كُلّف بالتوضيح والبيان لما نزل من الوحي من عند الله تعالى، لكونه أعلم الخلق بمراد الخالق، فمَن قدح في بيانه وكمال نصحه فكيف يكون ذلك والله عز وجل اختاره واصطفاه من بين سائر الخلق؟

ثم إن الرسول ﷺ "أعلم الخلق بالحق، وأقدر الناس علي بيان الحق، وأنصح الخلق للخلق؟ وهذا يوجب أن يكون بيانه للحق أكمل من بيان كل أحد. فإن ما يقوله القائل ويفعله الفاعل لا بد فيه من قدرة وعلم وإرادة، فالعاجز عن القول أو الفعل يمتنع صدور ذلك عنه، والجاهل بما يقوله ويفعله لا يأتي بالقول المحكم والفعل المحكم، وصاحب الإرادة الفاسدة لا يقصد الهدي والنصح والصلاح، فإذا كان المتكلم عالما بالحق قاصداً لهدى الخلق قصداً تاماً، قادراً على ذلك وجب وجود مقدوره، ومحمد ﷺ أعلم الخلق بالحق، وهو أفصح الخلق لساناً، وأصحُّهم بياناً، وهو أحرص الخلق على هدي العباد، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة:١٢٨]، وقال: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ [سورة النحل:٣٧]، وقد أوجب الله عليه البلاغ المبين، وأنزل عليه الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم، فلا بد أن يكون بيانه وخطابه وكلامه أكمل وأتم من بيان غيره، فكيف يكون مع هذا لم يُبين الحق، بل بينه من قامت الأدلة الكثيرة على جهله ونقص علمه وعقله؟"[١].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٤-٢٥).

**وبيان ما كان عليه بلاغه ﷺ من تمام النصيحة وكمال الحرص، يظهر من عدة أمور:**

**أولاً: أحواله** ﷺ منذ أن أُمر بالإنذار في سورة المدثر إلى أن قبضه الله إليه.

فمن تتبع ذلك علم قطعاً أن رسول الله ﷺ قد بلّغ البلاغ المبين لرسالة رب العالمين، وحرص على بيان أصول الدين ومسائله البيان البليغ، وبيان دلائل الدين الإسلامي الخبرية والعقلية سواء في باب المسائل العلمية أو العملية، فأدى الأمانة خير أداء، ونصح لأمته أخلص النصح، وأعلم أمته جميع أبواب الاعتقاد والتعبد، وعلّمهم كتاب الله ومِثل كتاب الله معه من الحكمة وهي السنة النبوية، وأخلص في النصح والتعليم في كل شيء من أمور الحياة والدين حتى علّمهم آداب قضاء الحاجة[(١)].

فما توفاه الله عز وجل حتى بلّغ رسالة ربه تمام البلاغ، وبيَّنها لهم أكمل البيان، وفصَّلها لهم أحسن تفصيل، ونصحهم تمام النصيحة.

**ثانياً: كمال الدين ورضى الله به ديناً قيماً**، فقد أكمل الله تعالى بهذا البلاغ الدين، وأتم به النعمة، ورضي لنا الإسلام دينا، ونزلت الآية التي تشهد بالتمام والكمال لهذا الدين في يوم الحج الأكبر، وهو واقف بعرفة في ذلك الجمع الكبير، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣].

ووصلت إلينا الشريعة بأكمل بيان[(٢)]، وهذا يقتضي أنه قد دلَّهم على الخير كله، وحذرهم عن الشر كله.

وهو القائل عليه الصلاة والسلام: «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقا عليه أن يدلَّ أمته على ما يعلمه خيراً لهم، وينذرهم ما يعلمه شراً لهم»[(٣)].

وقال ﷺ يشهد على نفسه بكمال البلاغ للرسالة ويبين حرصه على نصيحة أمته: «ما تركت شيئاً مما أمركم الله به، إلا وقد أمرتكم به، ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه، إلا وقد

---

(١) عن سلمان، قال: قيل له: قد علّمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة قال: فقال: أجل «لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط، أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع أو بعظم». أخرجه مسلم في صحيحه، (١/ ٢٢٣): حديث رقم: (٢٦٢)، باب الاستطابة، كتاب الطهارة.

(٢) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١١١١-١١١٢).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٤٧٢) حديث رقم: (١٨٤٤)، باب الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول، كتاب الإمارة.

نهيتكم عنه»[(١)].

ويظهر تمام حرصه حتى أنه لم يترك خير فيه مصلحة للعباد إلا أمر به، ولا شر فيه فساد عليهم إلا نهى عنه، مما اتفقت شرائع الأنبياء من قبله على الأمر به أو النهي عنه، وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيميه: "إن النبي لا يأمر إلا بمصالح العباد في المعاش والمعاد؛ فيأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر؛ فيأمر بالتوحيد، والإخلاص والصدق؛ وينهى عن الشرك، والكذب والظلم. فالعقول والفطر توافقه؛ كما توافقه الأنبياء قبله؛ فيصدقه صريح المعقول وصحيح المنقول الخارج عما جاء به"[(٢)].

**ودلائل تمام نصحه ﷺ ظاهرة في الكتاب والسنة النبوية، وأقوال العلماء، كما يلي:**

**الدليل الأول**: الآيات التي تنص على كمال حرص النبي ﷺ في التبليغ، قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة:١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ [سورة النحل:٣٧]، فكان ﷺ حريصاً على بذل عظيم النصح للأمة بما بذل من أسباب الهداية في كل مجالات الحياة، "فلم يترك شيئاً إلا وبيَّنه للأمة، ولم يترك مجالاً يقوله ويبلّغه إلا قام به في تبليغ شرع الله جل وعلا"[(٣)].

**الدليل الثاني**: الآيات التي أخبرت أن ﷺ كاد أن يهلك نفسه حرصاً على أمته، وجاءت شهادة الرب سبحانه له بذلك، قال تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الشعراء:٣]. أي: لعلك يا محمد مهلك نفسك وشاق عليها، مما تحرص عليهم وتحزن عليهم ﴿أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[(٤)] أي: "فلا تفعل، ولا تذهب نفسك عليهم حسرات، فإن الهداية بيد الله، وقد أديت ما عليك من التبليغ، وليس فوق هذا القرآن المبين آية، حتى ننزلها، ليؤمنوا بها،

---

(١) أخرجه: الشافعي في مسنده (٢٣٣) وفي الرسالة (١/ ٨٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٢١)، حديث رقم: (١٣٤٤٣) والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٢٧٠) مرسلاً عن عبد المطلب بن حنطب، قال الشيخ الألباني إسناده مرسل حسن، وذكر للحديث شواهد يتقوى بها في السلسلة الصحيحة: (٤/ ٤١٧).

(٢) النبوات لابن تيمية (١/ ٥٦٠).

(٣) المختار في أصول السنة – شرح الراجحي (١/ ٣٥٦).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير تحقيق سلامة (٦/ ١٣٥).

فإنه كاف شاف، لمن يريد الهداية"[١].

وعن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت لرسول الله ﷺ: «يا رسول الله، هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد؟ فقال: "لقد لقيت من قومك وكان أشد ما لقيت منهم يوم العقبة، إذ عرضتُ نفسي على ابن عبد ياليل بن عبد كلال فلم يجبني إلى ما أردت، فانطلقت وأنا مهموم على وجهي، فلم أستفق إلا بقرن الثعالب، فرفعت رأسي فإذا أنا بسحابة قد أظلَّتني فنظرت فإذا فيها جبريل، فناداني، فقال: إن الله عز وجل قد سمع قول قومك لك، وما ردوا عليك، وقد بعث إليك ملِك الجبال لتأمره بما شئت فيهم"، قال: "فناداني ملِك الجبال وسلَّم عليّ، ثم قال: يا محمد، إن الله قد سمع قول قومك لك، وأنا ملِك الجبال، وقد بعثني ربك إليك لتأمرني بأمرك، فما شئت، إن شئت أن أطبق عليهم الأخشبين"، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بل أرجو أن يُخرج الله من أصلابهم مَن يعبد الله وحده لا يشرك به شيئاً»[٢].

فعلى الرغم مما لقيه من القوم من أبشع الردود والتكذيب والاستهزاء، وحصل له كل هذا الهم والكمد والحزن والغم والكرب، حتى أنه ما وعى على نفسه إلا في قرن الثعالب، كل ذلك ليس لفوات مصلحة دنيوية ولا مطمع ولا منصب وإنما من أجل تبليغ رسالة رب العالمين، مما يدل على تمام حرصه ونصحه.

**الدليل الثالث**: ما ورد في السنن عن جابر قال: «كان النبي ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموسم فيقول: ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلّغ كلام ربي، فإن قريشاً منعوني أن أبلّغ كلام ربي»[٣].

وهذا يدل على كمال حرصه وتمام نصيحته للناس وبيانه لشرع الله تعالى.

**الدليل الرابع**: شهادة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها- بذلك، حيث قالت: "ثلاث من

---

(١) تفسير السعدي (ص: ٥٨٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٤٢٠) حديث رقم: (١٧٩٥)، باب ما لقي النبي صلى الله عليه وسلم من أذى المشركين والمنافقين، كتاب الجهاد والسير.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك، رقم: ٤٢٢٠، وقال: صحيح على شرط الشيخين: (٢/ ٦٩٩)، والترمذي في سننه (٢/ ١٨٤)، حديث رقم: (٢٩٢٥)، وقال: حديث غريب صحيح، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ٥٩١) حديث رقم: (١٩٤٧).

تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية"، وذكرت منها: «من زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً من كتاب الله، فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٧]، وقالت: ولو كان محمد ﷺ كاتماً شيئاً مما أنزل عليه لكتم هذه الآية: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ [سورة الأحزاب:٣٧]»[(١)].

فالعتابات القرآنية للنبي ﷺ التي يتجلَّى فيها الوضوح والدقة في البلاغ، مما يدل على تمام نصيحته في بلاغه، وأنه مؤتمن في أدائه، فلا يزيد ولا ينقص فيما أنزل الله عليه، حتى فيما هو متعلق بذاته الشريفة، ويظهر ذلك لمن تأمل آيات العتاب، وهي كثيرة. وفي موضع آخر قالت عائشة لمسروق -رضي الله عنهما-: «ومن حدثك أن محمداً كتم شيئاً مما نزل عليه فقد كذب»[(٢)].

**الدليل الخامس:** تصريح النبي ﷺ بكمال التبليغ وتمام النصيحة، حتى ترك أمته على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعده إلا هالك[(٣)]، وقد عقّب شيخ الإسلام ابن تيميه -رحمه الله- على هذا الحديث وقال: "علم أنه لم يبق بعد ذلك عتب لزائغ، ولا طعن لمبتدع، إذ كان - عليه السلام - قد أقام الدين، بعد أن أرسى أوتاده، وأحكم أطنابه، ولم يدع النبي ﷺ لسائر مَن دعاه إلى توحيد الله حاجة إلى غيره، ولا لزائغ طعناً عليه، ثم مضى ﷺ محموداً بعد إقامة الحجة، وتبليغ الرسالة، وأداء الأمانة، والنصيحة لسائر الأمة، حتى لم يحوج أحداً من أمته إلى البحث عن شيء قد أغفله هو مما ذكره لهم، أو معنى أسرَّه إلى أحد من أمته.

بل قد قال - عليه الصلاة والسلام - في المقام الذي لم ينكتم قوله فيه لاستحالة كتمانه على من حضره، أو طيّ شيء منه على من شهده: إني خلَّفت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله وسنتي، ولعمر الله إن فيهما الشفاء من كل أمر مُشكل، والبرء من كل داء

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، (١/ ١٥٩-١٦٠)، برقم: (١٧٧)، باب معنى قول الله عز وجل: {ولقد رآه نزلة أخرى} [النجم: ١٣]، وهل رأى النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة الإسراء، كتاب الإيمان.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/ ٥٢) برقم: (٤٦١٢)، باب {يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك} [المائدة: ٦٧]. كتاب تفسير القرآن.

(٣) سبق تخريجه.

معضل، وإن في حراستهما من الباطل آية لمن نصح نفسه، ودلالة لمن كان الحق قصده"[1].

**الدليل السادس:** هناك الكثير من المشاهد النبوية التي تشهد على مقامات الكمال في البلاغ والنصح، حتى أنه لم يترك في الناس التباس أو اشتباه، ومن ذلك أن حرص في أكبر جمع للمسلمين أن يشهد له عامة المكلَّفين بما بُعث لأجل تحقيقه، كقوله في آخر خطبة خطبها في حجة الوداع، حيث قال: «أنتم مسئولون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلّغت وأديت ونصحت، ورفع أصبعه إلى السماء رافعاً لها من هو فوقها وفوق كل شيء قائلاً: اللهم اشهد»[2]، يعني: اشهد عليهم أنهم شهدوا لي بالبلاغ، وأداء الأمانة والنصح للأمة، وكثيراً ما كان إذا بلّغ الشيء قال: «اللهم هل بلّغت؟ اللهم هل بلّغت؟ اللهم فاشهد»[3] يستشهد ربه؛ لأن الله جل وعلا يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [سورة المائدة:٦٧].

**الدليل السابع:** استخدام النبي ﷺ في بلاغه أسلوب التكرار، وهذا من عظيم نصحه للأمة أن يراعي الفروق الفردية في التلقي، ويخاطب الناس بقدر عقولهم، فتجده أحياناً يكرر الكلام بحسب مقتضى الحال.

فمن أجلّ الأمور التي تدل دلالة واضحة على تمام حرصه وكمال نصيحته، أمر التكرار في طائفة من أحاديثه ﷺ، يعيد الكلام ويكرره مراراً حتى يضمن تأثيره على المخاطب، والانتقال به من دور المنصت إلى دور المستمع المنتبه لما قيل.

وقد أشار أنس بن مالك رضي الله عنه إلى فعل النبي ﷺ فقال: أنه كان «إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً، حتى تُفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلَّم عليهم، سلَّم عليهم ثلاثاً»[4].

وهذا الأسلوب يتناسب مع الحرص النبوي الذي كان ينشده في بلاغه ودعوته، ويظهر فيه حرصه على البيان لأمته ونصحها لما فيه خير لها، تبليغاً للرسالة وتعليماً للدين، يتجسد فيه كمال حرصه على تمام النصيحة، وأن تصل كلمته واضحة جلية إلى الأذهان.

ومن ذلك تكراره لعبارة "اللهم فاشهد" تبرئةً له من القصور أو التقصير أو التهاون في تبليغه

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢١٧-٢١٨).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها (٢/ ١٧٦) برقم: (١٧٤١)، باب الخطبة أيام منى، كتاب الحج.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٣٠)، حديث رقم:(٩٥)، باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه، كتاب العلم.

ودعوته للناس، فأشهد الخالق الذي بعثة على تبليغ الرسالة، بعد أن شهد له صحابته الكرام، بأنه قد أبلغهم الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، فلا حجة لمعتذر ولا لمشكك، ولا عذر لمقصِّر أو متغافل أو متهاون.

**الدليل الثامن:** أن أمرَ من حضر بلاغه أن يحمل لواء التبليغ لمن غاب عنه، ولمن لم يشهد تبليغه سواء من الغائبين في عصره أو من يأتي بعده إلى يوم القيامة، فقال في الحديث الصحيح: «بلّغوا عني ولو آية»[(١)].

وجاء هذا الأصل واضحاً في أقوال المصطفى ﷺ في أكثر من موضع، يحض ويأمر صحابته الكرام بتبليغ ما بيّنه لهم من الشرع والأحكام، وهذا من تمام حرصه ﷺ على النصيحة في أمته.

فقال ﷺ في خطبته في حجة الوداع: «ألا ليبلّغ الشاهد الغائب، فلعلّ بعض مَن يبلغه أن يكون أوعى له مِن بعض مَن سمعه»[(٢)].

ثم دعا بالدعاء المستجاب للمبلّغين عنه، ترغيبا وحرصاً في تبليغ شرائع الدين، فقال عليه الصلاة والسلام: «نضَّر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلّغه إلى مَن لم يسمعه، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى مَن هو أفقه منه»[(٣)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-: "فلم يزل ﷺ يجتهد في تبليغ الدين وهدي العالمين وجهاد الكفار والمنافقين حتى طلعت شمس الإيمان، وأدبر ليل البهتان، وعز جند الرحمن، وذل حزب الشيطان، وظهر نور الفرقان، واشتهرت تلاوة القرآن، وأعلن بدعوة الأذان"[(٤)].

ومما سبق علمنا أن الرسول ﷺ أعلم الخلق بالخالق، وبما وجب له من الأوامر والطاعات، وما يُنتهَى عنه من المنهيات والمحرمات، وما أخبر به من الغيبيات والمعاد وغير ذلك، إلى جانب أنه أشد الناس حرصاً لنصح أمته وتعليمهم أمور دينهم، وهدايتهم لطريق الخير والرشاد.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٧٠)، حديث رقم:(٣٤٦١) باب ما ذكر عن بني إسرائيل، كتاب أحاديث الأنبياء.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ١٧٧) حديث رقم:(٤٤٠٦)، باب حجة الوداع، كتاب المغازي.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك، حديث رقم: (٢٩٤)، وقال: صحيح على شرط الشيخين: (١/ ١٦٢)، وأبوداود في سننه: فضل نشر العلم: (٣/ ٣٢٢)، والترمذي في سننه حديث رقم:(٢٦٥٦). وقال: حسن صحيح: (٥/ ٣٣)، وصححه الألباني في السلسلة (١/ ٤٠٣)، حديث رقم:(٤٠٤).

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٦-٥).

وما كان يظهر من الرسول المصطفى الرحيم ﷺ من قوة حرصه على هداية الناس إلى الحق، وحزنه لعدم استجابتهم له، كان الله عز وجل يُنزل عليه من الآيات التي تسليه وتطوي حزنه، كقوله تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ [سورة النحل:٣٧].

وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [سورة القصص:٥٦].

فلمَّا كان الرسول ﷺ الرؤوف الرحيم بأمته أعلم الخلق بما يخبر به عن الله تعالى، وبما جاء به من علم الغيب، وهو أحرص الناس على نصحهم وإرشادهم وهدايتهم، كان من المعلوم بالضرورة أنه ﷺ أحق الناس بالحق والعلم والهدى والاتباع[١].

ومن المعلوم أنه قد بلّغ الرسالة، وأنه لا خير إلا دلَّ الأمة عليه، وكان قدوتها وإمامها في المسارعة إليه، ولا شر إلا حذرها منه، وكان قدوتها في الحذر منه والابتعاد عنه؛ فلم يتوفاه الله حتى بلَّغ كل ما أُنزل إليه من ربه وأقام الدين كله، بتمام النصيحة للخلق، وأقام الله به الحجة الرسالية على الخلق.

حتى شهد بذلك الأعداء حيث يقول جولد تسهير- مستشرق يهودي اشتهر بنقده للإسلام - (١٨٥٠-١٩٢١م): "إن محمداً قد بشّر بمذهبه للمرة الأولى بحماس لم يفتر ولم تعوزه المثابرة، وبعقيدة ثابتة بأن هذا المذهب يحقق صالح الجماعة الخاصة، وقد كان في ذلك كله مُظهراً لإنكار الذات برغم سخرية الجمهور"[٢].

ويقول روم لاندو-كاتب وباحث في الثقافة العربية والإسلامية-(١٨٩٩-١٩٧٤م): "لم ينسب محمد ﷺ في أيّما يوم من الأيام إلى نفسه صفة ألوهية أو قوى أعجوبية، على العكس لقد كان حريصا على النص على أنه مجرد رسول اصطنعه الله لإبلاغ الوحي للناس"[٣].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٧٢).

(٢) العقيدة والشريعة في الإسلام، جولد تسهير (١٢-١٣).

(٣) الإسلام والعرب، روم لاندو (٣٢).

## المبحث الثالث

## قوة الفصاحة والبيان

**أولاً: المراد بالفصاحة:**

**الفصاحة يعنى بها:** "البيان وسلامة الألفاظ من الإبهام وسوء التأليف، يقال رجل فصيح يُحسن البيان ويُميز جيد الكلام من رديئه، وكلام فصيح سليم واضح، يدرك السمع حُسنه، والعقل دقته، ولسان فصيح طلق يعين صاحبه على إجادة التعبير"[(١)].

**ثانياً: معالم الفصاحة والبيان في البلاغ النبوي:**

أ. **الإعجاز القرآني:** وهو من أعظم الآيات التي أعطاها الله نبيه محمداً ﷺ التي تدل على صدق رسالته القرآن الكريم، وفي ذلك يقول النبي ﷺ: «ما من الأنبياء نبي إلا أُعطي من الآيات ما مثله أومن، أو آمن، عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحيا أوحاه الله إليّ، فأرجو أني أكثرهم تابعا يوم القيامة»[(٢)].

**بيان أوجه الإعجاز القرآني:** في النظم والأسلوب، فهو مُعجز غاية الإعجاز، وبلاغة القرآن العظيم وإعجازه البياني لا حصر له[(٣)]، فمن أدلَّ الدلائل على تلك المعجزة الخالدة التي تحدى الله بها قريش: أن يأتوا بمثله، فلما عجزوا تحداهم بعشر سور من مثله، فلم يستطيعوا، تحداهم أن يأتوا بسورة فعجزوا عن ذلك، وأيقنوا أنه ليس من قبيل كلام البشر مطلقاً.

وفي هذا دلالة على دور النبي ﷺ في إيصال الرسالة وتبليغ كلام الله ﷻ كما أوحاه إليه، دون تدخل منه، حتى ظهر في غاية الإعجاز والفصاحة والبيان.

---

(١) المعجم الوسيط (٢/ ٦٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٩٢) حديث رقم: (٧٢٧٤) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بجوامع الكلم، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

(٣) فلسنا بصدد البيان للإعجاز البياني للقرآن الكريم، فهذا لا تفي في بيانه رسالة كاملة، وقد أُلف في هذا الباب الكثير من التصانيف منها: (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز) للجُرجاني، الذي لخصهما الإمام الرازي واستخرج منهما كتابه في إعجاز القرآن وهو كتاب معروف، أحسن في نسقه وتبويبه، وصنف أيضا الأديب ابن أبي الإصبع كتاب (بدائع القرآن) أورد فيه نحو مائة نوع من معاني البلاغة وشرحها، واستخرج أمثلتها من القرآن، إضافة إلى ما كتبه المتقدمون في علوم البلاغة وإعجاز القرآن: كالرماني، والواسطي، والعسكري، والجرجاني، وغيرهم.

وتميز الأسلوب القرآني بأسلوب خارج عن قوة جنس كلام البشر إنسهم وجنهم، بنوع آخر من الفصاحة والجزالة في النظم والأسلوب، لم يعهد له مثيل في أي كتاب من كتب الأرض، ولا في نظم العرب وشعرهم ونثرهم، وقد تساءل الباقلاني بقوله: هل كان كلام النبي ﷺ مُعجز؟ وأجاب بقوله: أن هناك فرق بين القرآن وكلام النبي ﷺ، وإن كان النبي ﷺ أفصح العرب، فالفرق بين القرآن وكلامه -عليه الصلاة والسلام- مثل الفرق بين كلام الله وكلام الناس[(١)].

فهناك مفارقة عظيمة في البلاغ النبوي بين القرآن الكريم والسنة النبوية، في الأسلوب والنظم البياني، ذكرها (د. محمد دراز) فقال: "أما الأسلوب القرآني فإنه يحمل طابعًا لا يلتبس معه بغيره، ولا يجعل طامعًا يطمع أن يحوم حول حماه؛ بل يدع الأعناق تشرئب إليه، ثم يردها ناكسة الأذقان على الصدور.

كل من يرى بعينين أو يسمع بأذنين إذا وضع القرآن بإزاء غير القرآن في كفتيّ ميزان، ثم نظر بإحدى عينيه أو استمع بإحدى أذنيه إلى أسلوب القرآن، وبالأخرى إلى أسلوب الحديث النبوي وأساليب سائر الناس، وكان قد رُزق حظٌ ما من الحاسة البيانية والذوق اللغوي، فإنه لا محالة سيؤمن معنا بهذه الحقيقة الجلية، وهي أن أسلوب القرآن لا يدانيه شيء من هذه الأساليب كلها، ونحسب أنه بعد الإيمان بهذه الحقيقة لن يسعه إلا الإيمان بتاليتها.. استدلالًا بصنعة "ليس كمثلها شيء" على صانع ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١]"[(٢)].

## ب. البلاغة والفصاحة في كلام النبي ﷺ:

- **جوامع الكلم**: تميز البلاغ النبوي باللسان الفصيح، والبلاغة الفائقة، والبراعة في البيان، والإيضاح للمعاني الكثيرة بالألفاظ الوجيزة، حيث ظهرت وجوه الفصاحة والبيان في الكلم النبوي في مواقف الأداء والتبليغ في رسالة كانت معجزتها بياناً يتلى محفوظاً إلى قيام الساعة، قال الرسول ﷺ: «فُضلت على الأنبياء بست: أُعطيت جوامع الكلم، ونُصرت بالرعب، وأُحلَّت لي الغنائم، وجُعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً، وأُرسلت إلى الخلق كافة، وخُتم بي النبيون»[(٣)].

---

(١) إعجاز القرآن، الباقلاني (٢٩١).

(٢) النبأ العظيم (ص: ١٢٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٣٧١)، حديث رقم: (٥٢٣)، باب المساجد ومواضع الصلاة، كتاب الصلاة.

وجه الدلالة: دل الحديث على جملة من الخصائص التي اختصت بها هذه الرسالة، تبين من خلالها صفات البلاغ النبوي، من ضمنها أن الله تعالى بعث نبيه مُحَّدا ﷺ (بجوامع الكلم) يعني القرآن وما جمع الله عز وجل بلفظه وهو التعبير عن المعاني الجمة بمفردات وجيزة وفصيحة[(١)].

"إن الله ﷻ لما وضع رسوله ﷺ موضع البلاغ من وحيه، ونصّبه منصب البيان لدينه، اختار له من اللغات أعربها، ومن الألسن أفصحها وأبينها، ليباشر في لباسه مشاهد التبليغ، وينبذ القول بأوكد البيان والتعريف، ثم أمده بجوامع الكلم التي جعلها ردءا لنبوته وعَلما لرسالته؛ لينتظم في القليل منها علم الكثير، فيسهل على السامعين حفظه ولا يؤودهم حمله، ومن تتبع الجوامع من كلامه لم يعدم بيانها"[(٢)]، وفي وصفه قالت عائشة -رضي الله عنها-: «كان رسول الله ﷺ يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه»[(٣)].

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-: "أن الله بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعاً كثيرة، وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى، فبهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد"[(٤)].

- **الوضوح والبيان في كلماته**. وُصف بلاغه ﷺ بأنه مُبين، وإلى هذا أشارت دلائل القرآن الكريم، وقد تقدمت الإشارة إليها سابقاً، كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٥٤]. (أي: التبليغ البين)[(٥)].

وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النحل:٣٥]. أي: "البيّن الظاهر الذي يصل إلى القلوب، ولا يُبقى لأحد على الله حجة"[(٦)]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤]، أي: القرآن الذي فيه ذكر ما يحتاج إليه العباد من أمور دينهم ودنياهم الظاهرة والباطنة، ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ وهذا

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٥٧). غريب الحديث، لابن الجوزي (١/ ١٧١).

(٢) غريب الحديث للخطابي (١/ ٦٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٩٠)، حديث رقم: (٣٥٦٧) باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، كتاب المناقب.

(٤) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٠).

(٥) تفسير البغوي (٣/ ٤٢٥).

(٦) تفسير السعدي (ص: ٤٤٠).

شامل لتبيين ألفاظه وتبيين معانيه"[١].

فالرسول ﷺ حضّ على تفهيم الناس وتبين المراد بكلام الله عز وجل، "ومن المعلوم أن رغبة الرسول ﷺ في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه، فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود إذا اللفظ إنما يراد للمعنى"[٢].

فشمل بلاغه كل ما أُمر بتبليغه وتعليمه للناس، من أمور الدين والدنيا، وقد أحاط به هالة من البيان والفصاحة والإيجاز والوضوح، شاملاً الأحكام التكليفية للعباد، والأحكام التشريعية أصولها وفروعها، فكان بلاغه محتوياً كل معاني البلاغة والبيان، وهبه الله ذلك خلقاً وتكويناً ليكون رسولاً مُبلّغا.

ويظهر ذلك فيما حوته سنته المطهرة التي تميزت بالبيان الكافي الذي حصل به البلاغ الشافي لكل علة، المبرء لكل داء.

- **استعمال الأمثال**: وهي من البلاغات النبوية التي أثمرت فيها قوة الفصاحة والبيان، كقوله ﷺ في صفة الحرب يوم حنين: «هذا حين حمي الوطيس»[٣]، "والوطيسُ: هو التنُّور مجتمعُ النار والوقود، فمهما كانت صفة الحرب، فإن هذه الكلمة بكل ما يقال في صفتها، وكأنما هي نار مشبوبه من البلاغة تأكل الكلامَ أكلا، وكأنما هي تمثل لك دماء نارية أو ناراً دموية"[٤].

وغير ذلك من الأمثال والأقوال النبوية الفصيحة والبليغة، ولو استقصينا جميع المواضع، واستنبطنا وجوه البيان فيها لطال الحديث وطاب، ولما وفّى ذلك كتابٌ منفرداً يبين وجوه البيان في ألفاظ النبي ﷺ التي تُصور لنا المعنى وبعبارات وجيزة.

وخير من وصفه عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها- في وصف الفصاحة النبوية: «كان

---

(١) المرجع السابق (ص: ٤٤١).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٣٩٨)، حديث رقم: (١٧٧٥)، باب في غزوة حنين، كتاب الجهاد والسير.

(٤) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، للرافعي (ص: ٢٢٣).

النبي ﷺ لا يسرد الكلام كسردكم هذا، كان كلامه فصلا يُبيّنه، يحفظه كل مَن سمعه»[(١)].

– **استعمال الأساليب البلاغية**: من الأساليب البلاغية في البلاغ النبوي التي تتجلى فيها معاني الفصاحة والبيان البلاغي في الكلم النبوي (السجع)، فتبدو المعاني النبوية خالية من الغموض والحشو والتكلف، وتظهر بكل حُسن وجمال، قاصداً بها الأداء والإبلاغ.

كما في قوله ﷺ: «إن الله عز وجل حرَّم عليكم: عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنعا وهات، وكره لكم ثلاثا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»[(٢)].

– **خلو الكلام النبوي من الحشو والتكرار والزيادة**: وهذا مؤشر على قوة الفصاحة والبيان، وسبق أن تحدثنا عن كونه ﷺ حريصاً على تكرار بعض المفاهيم تحقيقاً لها، أو تأكيداً على أهميتها، أو تأكيداً لخطورة الأمر المتحدث عنه، أو لفتاً لأهمية المعنى حتى يُحفظ ويُعقل، وصفة التكرار في الكلام النبوي يُقصد بها الإبلاغ، وهي عين البلاغ.

وكل هذه السبل البيانية والسمات البلاغية في الكلم النبوي تبتغي وصول رسالة البلاغ بأفصح عبارة وأوضح بيان للناس أجمعين.

### ثالثاً: شهادة العرب ببلاغة البلاغ النبوي وفصاحته:

إن نظم القرآن الكريم وأسلوبه يدل على إعجازه، وهذا ما أيقنه كفار قريش، فقد اعترفوا أن ما يتلوه الرسول ﷺ من القرآن مغايراً تماماً لكلامهم، بل ولكلام أي أحد من الإنس والجن، مع كونهم أهل اللغة وأرباب البيان، **وقد روت لنا السيرة النبوية مواقفهم عند سماع القرآن العظيم، منها**:

– عندما جاء الوليد بن المغيرة إلى رسول الله ﷺ، فقال له اقرأ عليّ، فقرأ عليه: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٩٠]. قال: أعِد، فأعاد النبي ﷺ، فقال: "والله إن له لحلاوة، وإن عليه

---

(١) أخرجه النسائي في سننه (٩/ ١٥٨)، حديث رقم: (١٠١٧٣)، والبيهقي، في سننه: (٣/ ٢٩٣)، حديث رقم: (٥٧٥٧)، وقول عائشة –رضي الله عنها–: (لم يكن يسرد الحديث كسردكم). أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٩٠)، حديث رقم: (٣٥٦٨) باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، كتاب المناقب.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٣٤١)، حديث رقم: (٥٩٣)، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزمه، أو طلب ما لا يستحقه، كتاب الأقضية.

لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وما يقول هذا بشر"[1]، والشاهد هنا قوة بلاغة الآيات وإبهارها للمستمع حتى وصفها بهذا الوصف. وفي موضع آخر، يبين مدى إعجابه بهذا القرآن، فقال: "وماذا أقول، فوالله ما فيكم رجل أعلم بالأشعار مني، ولا أعلم برجزه ولا بقصيدته مني، ولا بأشعار الجن. والله ما يشبه الذي يقول شيئا من هذا.."[2].

- **موقف عتبة بن ربيعة،** عندما قال: "فوالله لقد سمعت من هذا الرجل كلاماً ما سمعت أذناي قط كلاماً مثله، وما دريت ما أرد عليه"[3].

وفي هذا تأكيد على إثبات إعجازه البياني لكل من سمعه، حتى شهد بذلك خصومه.

وكل هذه الاعترافات من قِبل صناديد قريش المعاندين، وغيرها من الشهادات كثير[4]، ممَّن كان يؤذي النبي ﷺ وينصب له العداوة، تقودنا إلى اليقين بقوة بلاغة القرآن الكريم وفصاحته لكل من سمعه، وأنه ليس من جنس كلام البشر، وهذا الأمر يؤكد على مصدرية هذا القرآن العظيم، وأنه وحي من لدن العزيز الحكيم، مختلفاً عن كل كلام في الكون أسلوباً ونظماً ونظاماً. قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلاً مَا تُؤْمِنُونَ * وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ * تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الحاقة:٤١-٤٣]، "وأن هذا القرآن من رب العالمين، وليس من وحي الخيال الذي توسوس به الشياطين"[5].

## رابعاً: مقالات علماء المسلمين في ذكر فصاحة النبي ﷺ:

إن وجوه الفصاحة النبوية في الأداء والتبليغ ظهرت بارزة، وقد تكلم عنها الكّتاب والأدباء والنقاد قديماً وحديثاً، فمن ذلك ما أشرنا إليه سابقاً، وما قاله الجاحظ في معرض حديثه عن الفصاحة في الكلم النبوي، فقال: "وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر عدد معانيه، وجلّ عن الصنعة، ونزّه عن التكلف، وكان كما قال الله تبارك وتعالى: قل يا محمد: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [سورة ص:٨٦]، فكيف وقد عاب التشديق، وجانب

---

(١) السيرة النبوية لابن كثير (١/ ٤٩٩)، دلائل النبوة للبيهقي محققا (٢/ ١٩٩)، البداية والنهاية: (٣/ ٧٩).

(٢) السيرة النبوية لابن كثير (١/ ٤٩٩)، دلائل النبوة للبيهقي محققا (٢/ ١٩٨)، البداية والنهاية: (٣/ ٨١).

(٣) دلائل النبوة للبيهقي محققا (٢/ ٢٠٦). انظر: (٢/ ٢٠٣-١٠٥)، السيرة النبوية لابن كثير (١/ ٤٩٨)، البداية والنهاية: (٣/ ٧٩).

(٤) انظر: دلائل النبوة للبيهقي محققا (٢/ ٢٠١).

(٥) الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم، أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به (ص: ٣٦).

أصحاب التقعيب، واستعمل المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشيد بالتأييد، ويسر بالتوفيق. وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام، وقلة عدد الكلام، مع استغنائه عن إعادته، وقلة حاجة السامع إلى معاودته.

لم تسقط له كلمة، ولا زلّت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبذّ الخطب الطوال بالكلام القصار، ولا يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم، ولا يحتج إلا بالصدق، ... ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا، ولا أقصد لفظا، ولا أعدل وزنا، ولا أجمل مذهبا، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ..."[(١)].

وهذا الوصف البليغ الدقيق لما كان عليه بلاغ النبي ﷺ تتجلى فيه فصاحة الأداء النبوي، وما تميز به النبي من بلاغة التبليغ الذي جاء به من الوحي الإلهي.

فإن الجاحظ يرى أن الكلام النبوي قد احتوى على صفتين ظهر بهما الجمال البياني النبوي، **الأولى**: هي التعبير بالكلمات القليلة عن المعاني الكثيرة، وهو ما أعطاه الله من (جوامع الكلم). **والثانية**: خلو كلامه من التصنع والتكلف، بالإضافة إلى وصفه البديع لما احتواه ذلك البلاغ من حجج النبوة، حتى وصل إلى سمة الإبلاغ.

لذلك عدَّ النبي ﷺ من أفصح العرب في ميدان بلاغِه، وخلو الكلام النبوي من غريب الألفاظ والتكلف والتصنع والغموض، وذلك لأن مراده البلاغ المبين، يقول الماوردي عن رسول الله ﷺ المبلّغ: "أنه أفصح الناس لساناً، وأوضحهم بياناً، وأوجزهم كلاماً، وأجزلهم ألفاظاً، وأصحهم معاني، لا يظهر فيه هجنة التكلف ولا يتخلله فيهقة التعسف"[(٢)]، ودليل ذلك قول النبي ﷺ: «شرار أمتي الثرثارون المتشدقون المتفيهقون»[(٣)]، وقال القاضي عياض: "وأما فصاحة اللسان وبلاغة القول: فقد كان ﷺ من ذلك بالمحل الأفضل، والموضع الذي لا يُجهل؛ سلاسة

(١) البيان والتبيين، الجاحظ (٢/ ١٣-١٤). [باختصار].

(٢) أعلام النبوة (ص: ٢٢٥-٢٢٦).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٨٨٢٢) باختلاف يسير، والبخاري في الأدب المفرد، واللفظ له (١٣٠٨)، والبزار في المسند (٩٤٤٢)، والألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٦٩٠)، حديث رقم: (٣٧٠٤) وقال: (حسن).

طبع، وبراعة منزع، وإيجاز مقطع، ونصاعة لفظ، وجزالة قول، وصحة معانٍ، وقلة تكلف. أُوتي جوامع الكلم، وخُص ببدائع الحِكَم، وعلم ألسنة العرب. يخاطب كل أمة منها بلسانها، ويحاورها بلغتها، ويباريها في منزع بلاغتها، حتى كان كثير من أصحابه يسألونه في غير موطن عن شرح كلامه وتفسير قوله. ومَن تأمل حديثه وسبره علم ذلك وتحققه"[١].

ويقرر العقاد أنه قد اجتمع لرسول الله ﷺ مقومات الفصاحة بحذافيرها، وتوفر له كل أسباب البلاغة، فهو فصيح في كلامه، فصيح في هيئة النطق بكلامه، فصيح في موضوع كلامه، إذ قد يكون الكلام فصيحاً وهيئة النطق به غير صحيحة، أو يكون الكلام والنطق فصيحين ثم لا تجتمع لموضوعه صفة الفصاحة السارية في الأسماع والقلوب، ورسول الله تكاملت له الصفات الثلاث، فهو أفصح العرب[٢].

وبلاغة الكلم النبوي من بلاغة القرآن العظيم، فقد حباه الله من الفصاحة والبلاغة لأداء الرسالة، بدقة متناهية في الإبلاغ وقوة التأثير، والبيان والوضوح، من غير تكلف أو مبالغة.

**ومن تأمل السنة النبوية يجد أن السمة البارزة في كلام النبي ﷺ وبلاغته هي سمة (الإبلاغ)** قبل أي سمة أخرى "بل هي السمة الجامعة التي لا سمة غيرها، بل هي أصل شامل لما تفرق من سمات هي بمثابة الفروع"[٣]، وهي الأصل لأن الأساس الذي بني عليه كلام النبي ﷺ هو الإبلاغ والتبليغ للرسالة، فإذا تكلم عليه الصلاة والسلام- فهو يُبلِّغ رسالة ربه التي أُرسل بها، فأحاطت به الفصاحة والبيان من كل جهة، فكان أداؤه على أكمل وجه وأتمه.

فسمة (الإبلاغ) أساسية ركيزة في أسلوبه وطريقة كلامه، وحتى تصرفاته وأفعاله في جميع حياته، فهي ترجمة صادقة لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٥٤]، ولذلك نرى أنَّ النبي المبلّغ، لـمَّا قام بهذا البلاغ وشارف على نهايته وغايته، أعلن عن هذه السمة (الإبلاغ) في أكبر جمع للمسلمين، في حجة الوادع، وقال لهم: «اللهم بلغت اللهم فاشهد»[٤]، لخص فيها مهمته العظيمة التي كُلِّف بها في حياته، وكررها مرراً توكيداً

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى: (١/ ٥٦ - ٥٧). وقد تحدث الرافعي عن البيان اللغوي في الفصاحة النبوية لأداء البلاغ النبوي، انظر: تاريخ آداب العرب (٢/ ٢١٣).

(٢) انظر: عبقرية محمد (١٧-١٨).

(٣) عبقرية محمد، العقاد (٦٨).

(٤) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها (٢/ ١٧٦) برقم: (١٧٤١)، باب الخطبة أيام منى، كتاب الحج.

وتحقيقاً لوصول هذا البلاغ، الذي استجابت له قلوب وعقول الصحابة الكرام وشهدت لرسول الله ﷺ بأداء الأمانة، وكمال البلاغ، وتمام النصيحة.

وعلّق العقاد على كيفية حياة النبي ﷺ فقال: "فما كانت حياة النبي ﷺ كلها بعملها وقولها وحركتها وسكونها إلا حياة تبليغ وبلاغ"[١]، وفي ذلك يقول أيضاً: "محمد العربي القرشي -صلوات الله عليه- الناشئ في بني سعد، العالِم بلهجات القبائل حتى ما تفوقه لهجة قبيلة نائية في أطراف الجزيرة، لم يكن في كلامه كله غريب يجهله السامع أو يحتاج تبيانه إلى مراجعة، وسر ذلك أنه يريد أن يُبلِّغ، أو يريد أن يصل إلى سامعه، ولا يريد أن يقيم بينه وبين السامع حاجزاً من اللفظ الغريب والمعنى الغريب"[٢]، ويُبيّن هنا سر فصاحة النبي ﷺ وبلاغته وبيانه هو كونه يبتغي تحقيق البلاغ المبين.

ثم إنَّ فحوى الكلام النبوي وما فيه من فصاحة وبيان تصبو إلى الإبلاغ والبلاغ، وهذه الميزة (الإبلاغ) أخرجت الكلام النبوي عن حدود الزمان، وطبعته بطابع العصرية؛ لأنَّ رسالته ليست خاصة بقوم معينين، أو لزمان معين، بل هي للناس كافة، صالحة لكل زمان ومكان.

لذلك نجد أن الكلام النبوي وأسلوبه وخطاباته يقتدى بها في كل زمان بلا حدود، وفي ذلك يقول العقاد: "ولذا ترى كلامه ﷺ يخرج من حدود الزمان، فكل عصر واجد فيه ما يقال له، وهو بذلك نبوة لا تنقضي، وهو حيٌّ بالحياة ذاتها، وكأنما هو لُوِّن على وجه منها كما ترى البياض مثلًا هو اللون على وجه طائفة من الجنس البشري"[٣].

وكل هذا وذاك ما كان له لولا أن الله تعالى أيده بالصفات التي تحقق مهمته في تبليغ الرسالة، وما حباه الله من البلاغة والبيان ليُبين للناس ما نزل إليهم، وفي ذلك يقول أحد الباحثين: "إنَّ بلاغة الرسول من صنع الله، وما كان من صنع الله تضيق موازين الإنسان عن وزنه، وتقصر مقاييسه عن قياسه، فنحن لا ندرك كنهه وإنما ندرك أثره"[٤].

وبهذا ثبت علمك اليقين أنَّ المصطفى ﷺ قد جمع خصال في البيان والفصاحة والبلاغة،

---

(١) عبقرية محمد، العقاد (٦٧).

(٢) عبقرية محمد، العقاد (١١٠).

(٣) وحي القلم، الرافعي (٣/ ١٢)

(٤) وحي الرسالة، أحمد الزيات (٣/ ١٠٥).

لتبليغ رسالة ربه أحكم بلاغ، وأدائها أحسن أداء، حيث توافقت به الصفات التي لم يشاركه فيها غيره، لما امتاز به من أوصاف المبلّغ -التي مرت معنا سابقاً- أنه اتصف (بكمال العلم) وهذه الصفة من أسباب قبول خَبره والوقوف عنده، وتميز بميزة عظيمة وهي (تمام النصيحة)، فمن كان صادقاً كان ناصحاً، وكمُلت هاتان الصفتان (بغاية الفصاحة والبيان)، فأي خطاب توافرت فيه هذه الصفات فمن أين يَرد عليه الوهم؟ ومن أين يتطرق له الخلل؟

إن كان كمال العلم، وبالغ النصح، مع بلاغة وفصاحة لا تُجارى ولم يبلغ مثلها أحد، بل هي قد بلغت الغاية من الحسن والبيان مبلغها، فلا سبيل إلى عدم قبول شيء مما بلَّغه النبي ﷺ من الأخبار والأحكام، ومَن شكَّك فيه أو حاول تأويله أو تحريفه، أو أعرض عنه، أو قصد كلام غيره بدلاً عنه، أو أراد به خلاف الظاهر من غير قرينة تدل على ذلك، فإنه قد اتهم البلاغ النبوي بنقص العلم، أو عدم تمام النصح، أو عدم البيان والفصاحة، وهذا طعن في تبليغ الرسالة، وخلاف للحق الذي قرره الله تبارك وتعالى في القرآن الكريم وعلى لسان رسوله المبين، فلا سبيل للتشكيك فيه.

## المبحث الرابع
## التفاوت

### معنى التفاوت في البلاغ النبوي، وتقرير العلماء له:

مما اتصف به البلاغ النبوي التفاوت، ويُقصد به أن الأدلة الشرعية في البلاغ النبوي ليست على مَرتبة واحدة، بل هي متفاوتة متفاضله فيما بينها.

ومِن أول مَن تنبه للتفاوت في الأدلة ونبه على ضرورة ترتيبها الشافعي في الرسالة، وقد أكد ذلك الجويني، ونُقل عنه أن الشافعي: "أول مَن أبدع ترتيب الأصول، ومهَّد الأدلة ورتبها وبيَّنها، وصنَّف فيها رسالته"[(١)]، وكذلك القاضي عياض الذي أثبت أسبقية الشافعي في ترتيب الأدلة، ومَن جاء بعده هو تابع له، فقال: "وللشافعي في تقرير الأصول، وتمهيد القواعد، وترتيب الأدلة والمآخذ، وبسطه ذلك ما لم يسبقه إليه من قبله، وكان فيه عليه عيالاً كل مَن

---

(١) مغيث الخلق في ترجيح القول الحق (٣٤-٣٥) تحقيق: محمد زاهد الكوثري، بيروت، المكتبة العصرية.

جاء بعده"[1]، ثم جاء من بعد الشافعي علماء الأصول يفردون لهذه المسألة باباً خاصاً في ترتيب الأدلة[2]، وهذا الترتيب في مراتب الأدلة عند علماء الأصول برهان على ثبوت التفاوت في البلاغ النبوي، وكذلك يظهر ذلك باستقراء نصوص البلاغ النبوي من الكتاب والسنة.

**أدلة التفاوت في البلاغ النبوي: تنقسم الأدلة في البلاغ النبوي لاعتبارات مختلفة إلى أقسام كثيرة[3]، وتنقسم الأدلة باعتبار دلالتها، إلى قسمين: أولاً: الأدلة القطعية:**

**المراد بالدليل القطعي**: "ما دلَّ على معنى متعيَّن فهمه منه ولا يحتمل تأويلاً ولا مجال لفهم معنى غيره منه"[4]. **ثانياً: الأدلة الظنية: المراد بالدليل الظني**: هو أن يكون الدليل محتمل لدلالتين، وهو "ترجح أحد الاحتمالين في النفس على الآخر من غير قطع"[5].

**جهات التفاوت في البلاغ النبوي:**

١- **من جهة الثبوت: ويراد بالثبوت**: ثبوت النص لمصدره.

٢- **من جهة الدلالة: ويراد بالدلالة**: مفهوم النص الدال على الحكم المستنبط منه.

**ثم إن البلاغ النبوي تنقسم أدلته من حيث القطعية والظنية إلى أربعة أقسام:**

١- قطعي الثبوت قطعي الدلالة.

٢- قطعي الثبوت ظني الدلالة.

٣- ظني الثبوت ظني الدلالة.

٤- ظني الثبوت، قطعي الدلالة.

**والبلاغ النبوي القسم الأول منه: القرآن الكريم**، وكله قطعي الثبوت، حيث وصل إلينا

---

(١) ترتيب المدارك، السبتي (١/ ٨٦).

(٢) انظر: التقريب والإرشاد، الباقلاني باباً سماه: "باب القول في حصر أصول الفقه وترتيبها وتقديم الأول فالأول منها". وأبو الحسن الأشعري في المعتمد في أصول الفقه، حيث بين فيه مراتب الأدلة، وما يستحق التقديم والتأخير.

(٣) مثل: تقسيم الدليل إلى نقلي وعقلي والمركب منهما، وتقسيم الدليل باعتبار الدلالة على تمام المعنى وغيره، وتقسيم الأدلة باعتبار الدال بالمنطوق والدال بالمفهوم، وتقسيم الأدلة باعتبار دلالتها مقصودة للسوق وغير مقصودة، وغيرها من التقسيمات. راجع: الأحكام، للآمدي (١/ ١١-١٢)، وأصول الفقه، للخضري (٢٢٧-٢٢٩)، الموافقات (١/ ٣٥-٣٨).

(٤) علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاَّف (٣٥).

(٥) الأحكام، الآمدي (١/ ٣٠) وهو من أرجح التعاريف البيّنة التي وقفت عليها في تعريف الدليل الظني.

بطريق التواتر القطعي، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]. وكذلك دلالته تفيد القطع، ومن دلالته ما يفيد الظن كالمتشابه في القرآن الكريم.

**القسم الثاني من البلاغ النبوي من حيث الثبوت، السنة النبوية، وتنقسم إلى قسمين:**

**الأول: المتواتر**: وهو "خبر جماعة يستحيل تواطؤهم عادة على الكذب عن أمر محسوس"[١].

وهذه السنة قد أجمع العلماء على إفادتها للقطع من جهة الثبوت، وقد تكون قطعية الدلالة إذا لم تحتمل سوى معنى واحد، وقد تكون ظنية الدلالة إذا احتملت أكثر من معنى.

**الثاني: الآحاد**: هو ما لم يصل إلى مرتبة التواتر.

وقد اختلف العلماء في إفادة الآحاد للقطع والظن، **والصحيح** أن الذي عليه أكثر أهل العلم أن مراتب الآحاد متفاوتة، فإذا احتفَّ الحديث بالقرائن، وتلقته الأمة بالقبول، ترقى إلى مرتبة التواتر، فالإجماع أنه يفيد القطع، أما إذا وجد ما يعارضه من علة شاذة أو قادحة فلا يفيد العلم[٢].

ويتبين من ذلك أن الدليل قد يكون ظنياً سواء من جهة الثبوت أو الدلالة، ويَرِد عليه ما يقويه من الأدلة المعتبرة، فينتقل من الظن إلى اليقين، وأن البلاغ النبوي لم يصل إلينا كله على جهة القطع واليقين، بل منه المقطوع بصحته من جهة الثبوت والدلالة، ومنه ما هو ظني في الثبوت والدلالة، وهذا دليل على ثبوت صفة التفاوت في البلاغ النبوي، وأنه ليس على وزن واحد، ومرتبة واحدة، بل على مراتب في الدلالة والثبوت وقوة الحجية الاستدلالية.

## صور التفاوت في البلاغ النبوي:

إن البلاغ النبوي بلغ الكمال في بلاغه، وهو متفاوت في كماله عند المتلقي للبلاغ، وصور التفاوت في البلاغ، متعددة:

---

(١) الفصول، للجصاص (٢/ ٣٧)، البحر المحيط (٤/ ٢٣١)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٢٤). وانظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (١٨٩).

(٢) انظر: تيسير مصطلح الحديث (٣٤)، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (٢١).

**الأول: القطعي والظني.**

**التفاوت بين الأدلة القطعية والظنية في الثبوت والدلالة:** هو أن أدلة البلاغ النبوي منها ما هو قطعي وظني في الثبوت أو في الدلالة، والدليل عند الأصوليين والفقهاء[1] يسع القطعي والظني، فهؤلاء يؤمنون بتفاوت الأدلة في مراتبها من جهة الاستدلال على البلاغ النبوي.

أما المتكلمين[2] فيرون أن معنى الدليل محصور على الدلالة القطعية دون غيرها، فقد حجروا واسعاً، ورحمة الله واسعة. فلا جرم أن أصحاب القول الأول هم على المنهج الصحيح الذي يجري وفق الأدلة الشرعية، وهو المقرر في الشريعة نفسها. حيث إن تطلُّب الدليل القطعي في كل شيء، أمر يتجه نحو التعجيز والحرج والمشقة التي ما أنزل الله بها من سلطان، بل هو من التكليف الذي لا يطاق، ومن العسر المخالف لمقصد من أعظم مقاصد البلاغ النبوي الذي سيظهر حين بيان وجه الحكمة من التفاوت في البلاغ النبوي.

فالبلاغ النبوي مشتمل على الدلائل القطعية والظنية، وأن الأدلة الظنية تتفاوت، حيث إن بعضها أقوى من بعض، وإن الأقوى عليه أدلة.

وإن على المجتهد أن يطلب الدليل الأقوى وأن يعمل به، وعلى هذا اتفق السلف وكثير من العلماء[3]، يقول العز بن عبد السلام: "أمر الشرع باتباع الظنون مستفادة من أمارات تفيدها، لما في ذلك من تحصيل المصالح المظنونة ... وهذه الظنون: كل ظن مستفاد من دليل شرعي، كالظن المستفاد من الظواهر، والأقيسة، والأقارير، والشهادات.."[4]، فيجوز الاستدلال

---

(١) انظر: قواطع الأدلة في الأصول، لابن السمعاني (٦٥)، والأحكام في أصول الأحكام، الآمدي (١/ ٢٣-٢٤)، إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني (٢/ ١٧٩)، الفتح المبين في طبقات الأصوليين، المراغي (٢/ ٢٠١)، ونسبة إلى الفقهاء المتقدمين البابرتي في الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ١١٦)، ونسبة الكفوي إلى كافة الأصوليين في الكليات (٤٣٩).

(٢) انظر: شرح اللمع، الشيرازي (١/ ١٥٥) الفصول في الأصول، الجصاص (٤/ ٧٠). التقريب والإرشاد، الباقلاني (١/ ٢٠٢)، انظر كذلك من اتبع الباقلاني من الجويني في التلخيص في أصول الفقه (١/ ١١٥)، والإرشاد إلى قواطع الأدلة إلى أصول الاعتقاد (٨)، وابن فورك في الحدود والأصول (٨٠)، وعند أهل الاعتزال: الهمذاني في شرح الأصول الخمسة (٨٨)، والبصري في المعتمد في أصول الفقه (١/ ٥).

(٣) معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (٨٧)

(٤) شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال، العز بن عبد السلام السلمي (٨٩-٩٠). تحقيق: إياد خالد الطباع، بيروت، دار الفكر المعاصرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

بالدليلين القطعي والظني وإن تفاوتت مراتبهما.

**الثاني: المحكم والمتشابه.**

اختلفت أقوال أهل العلم في المراد بالمحكم والمتشابه بأن المحكم: ما لا يحتمل من التأويل غير وجه واحد[1]، وهذا الذي جرى عليه أكثر الأصوليين، وقيل هو ما استقل بنفسه، ولم يحتج إلى بيان[2]، أو ما تأويله تنزيله[3].

والمتشابه: ما احتمل من التأويل أوجهاً[4]، أو ما افتقر إلى غيره، واحتاج إلى بيان[5]، أو ما لا يُدرى إلا بالتأويل[6]، أو ما اشتبه معناه أو ما استأثر الله تعالى بعلمه[7].

**التفاوت في معرفة المعنى المراد، الواضح البيّن، وغير الواضح الخفي،** فمن الأدلة ما يكون بيّن بذاته، ومنه ما يحتاج إلى اجتهاد وبيان وتأويل، فالقاعدة الأصولية في البلاغ النبوي، أنه إذا وضح الدليل لم يصح العمل بالتأويل، فالبيِّن الواضح هو الذي لا يحتاج إلى بيان زائد، أو تأويل متعسف، وهناك من البلاغ ما يحتاج إلى بيان وتفسير، كما ذكر حبر هذه الأمة وترجمان القرآن أربعة أنواع للتفسير، فقال: "التفسير أربعة أوجه:

---

(١) الفصول في الأصول، للرازي (١/ ٣٧٣)، البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ١٩٠)، التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٢/ ١٨٧) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢)، إرشاد الفحول (٣٢)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٢/ ١٤٢)، قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٦٥).

(٢) المسودة في أصول الفقه (ص: ١٦١)، العدة في أصول الفقه (٢/ ٦٨٤)، المحصول لابن العربي (ص: ٨٦)، البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ١٩٠)، التحبير شرح التحرير (٣/ ١٣٩٨)، الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢)، الواضح في أصول الفقه (٤/ ٥)، التمهيد في أصول الفقه (٢/ ٢٧٦).

(٣) التحبير شرح التحرير (٣/ ١٣٩٨) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢)، المسودة (١٦٢).

(٤) الفصول في الأصول، للرازي (١/ ٣٧٣)، التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٢/ ١٨٧)، البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ١٩٠)، قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٦٥)، إرشاد الفحول (١/ ٩٠).

(٥) المسودة في أصول الفقه (١٦١)، العدة في أصول الفقه (٢/ ٦٨٤) المحصول لابن العربي (ص: ٨٦)، البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ١٩٠)، الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢)، الواضح في أصول الفقه (٤/ ٥)، التمهيد في أصول الفقه (٢/ ٢٧٦).

(٦) التحبير شرح التحرير (٣/ ١٣٩٨).

(٧) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٢٠٩)، اللمع في أصول الفقه للشيرازي (ص: ٥٢)، قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٦٥)، البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ١٩٦)، إرشاد الفحول (١/ ٩٠)، مذكرة في أصول الفقه (ص: ٧٦).

-وجه تعرفه العرب من كلامها.

-وتفسير لا يُعذر أحد بجهالته.

-وتفسير يعلمه العلماء.

-وتفسير لا يعلمه إلا الله"[(١)].

وفي بيان وجود هذا التفاوت في معرفة المعنى المراد في البلاغ النبوي، يقول الله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاء الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاء تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الألْبَابِ﴾ [سورة آل عمران:٧].

**وهذه الآية فيها دلالتان:**

**الأولى**: أن القرآن فيه المحكم والمتشابه.

**الثانية**: أن هناك فريقان في الأخذ بهذا التفاوت الموجود في البلاغ النبوي، طريق أهل العلم الراسخون، وطريق أهل الزيغ.

إن البلاغ النبوي غالبه محكم بدلالة قوله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [سورة آل عمران:٧].

وهذا يعني أن أصل القرآن (أم الكتاب) مُحكم واضح بيّن الدلالة بذاته، غني عن التأويل والاجتهادات البشرية. ومع ذلك هناك من يحاول جاهداً ليَّ أعناق نصوص البلاغ بالتأويل لتوافق ما يريد حتى يخرجها عن دلالتها المرادة في النص، فيحمل الدليل الواضح الدلالة على تأويل متكلف لا علاقة له بالنص.

ولا شك في خطورة هذا الأمر وكثرته عند أهل التأويل الفاسد، وهو الذي سماه الشاطبي: "مما خولف فيه الدليل بالتأويل"[(٢)]. وفي الآية الكريمة منهجية علمية قرآنية في التعامل مع النصوص المحكمة والمتشابهة، وتحذير من عدم الميل مع أهل الزيغ والانحراف، فمن آمن بها

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١/ ٧٠).

(٢) الموافقات (١/ ١٧٢).

فستنزاح عنه أوهام الشبهات والشكوك، ومن غفل عنها وتغافل فسينجرف في تيارات متعددة من الانحراف والاضطراب.

**الثالث: النص والظاهر.**

**النص:** هو اللفظ الذي يفيد معناه بنفسه من غير احتمال دلالة على غيره[١]، مثل الأعداد في الآيات كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [سورة البقرة:١٩٦]. على مقدار الأيام[٢].

**الظاهر:** اللفظ المحتمل معنيين فأكثر هو في أحدها أظهر، وأرجح دلالة[٣].

مثاله: قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة:٢٧٥].

"فظاهر اللفظ يدل على حل البيع، وحرمة الربا، وهذا ما يتبادر إلى الذهن ولا يحتاج إلى قرينة، ولكنه غير مقصود أصالة من سياق الآية التي سيقت للرد على القائلين: "إنّما البيع مثل الربا"، فردَّ الله تعالى عليهم وكذبهم بأنه أحل البيع وحرم الربا، فهما مختلفان، وسيقت الآية لنفي المماثلة، وكلٌّ من البيع والربا لفظ عام يحتمل التخصيص، ويجوز نسخه في عهد الرسالة"[٤].

كذلك تتفاوت مستويات نصوص البلاغ النبوي في دلالتها على معناه، بين دلالة نصية تدل على معنى واحد لا تحتمل غيره، كالنص، وبين لفظ يدل على معنى دلالة راجحة مع غيره احتمالاً مرجوحاً.

**الرابع: المجمل والمبين:**

المراد بالمجمل والمبين: تعددت تعريفات الأصوليين للمجمل والمبين[٥]، والمجمل هو المبهم

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/ ٥٥٣). مذكرة في أصول الفقه (ص: ٢١١)، قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٦٠) المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٣/ ١١٩٦).

(٢) انظر: مذكرة في أصول الفقه (ص: ٢١١)، قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٦٠) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله (ص: ٣٩٠).

(٣) شرح مختصر الروضة (١/ ٥٥٨). مذكرة في أصول الفقه (ص: ٢١١).

(٤) الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (٢/ ٨٦-٨٧).

(٥) انظر: تعريفات الأصوليين للمجمل والمبين: في كلاً من الكتب التالية: الحدود في الأصول (١٠٧)، المستصفى (٢٣٨)، التعريفات، للجرجاني (١٠٨) أدب القاضي، للماوردي (١/ ٢٩٠)، البرهان (١/ ٤١٩)، كشف الأسرار (١/ ٥٤)،

"الذي يتوقف على غيره إما في تعيينه أو بيان صفته أو مقداره، والمبين ما يفهم المراد منه"[1].

ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ﴾ [سورة البقرة:٤٣]، هذا دليل على وجوب كل من الصلاة والزكاة. لكننا لا نجد في القرآن البيان التفصيلي عن صفة الصلاة الواجبة؟ وكيفيتها؟ ووقتها؟ وعدد ركعاتها؟ وصفتها؟ وعلى من تجب؟

وكذلك الزكاة: ما هي؟ وعلى مَن تجب؟ وفي أي مال تجب؟ وما مقدارها؟ وما شروطها؟ ووجوبها؟ كل ذلك جاء بيانه شافياً كافياً في السنة من أقوال النبي ﷺ وأفعاله. فقال ﷺ: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي»[2]، ووضّح نصاب الزكاة وما يجب فيه.

وقِس على ذلك الكثير من الأحكام التي اتضحت بعد بيان الرسول ﷺ، ولا يمكن إدراك هذه الأحكام على التفصيل ومقصد الشارع منها إلا بالسنة، والله عز وجل لا يكلّف العباد بأحكام مجملة دون بيان، بل أرسل رسولاً وأمره بالبلاغ المبين، فكانت السنة النبوية شارحة ومبيّنة لكل التكاليف المجملة.

فنصوص البلاغ النبوي متفاوتة بين المجمل والمبين، فمنها ما هو مجمل في القرآن وبيانه في السنة، ومنها العكس، والإجمال واقع في الكتاب والسنة، وبيانه وتبينه على لسان الرسول ﷺ، لكونه مُبينا ومُبلّغاً عن الله تعالى.

### الخامس: الكثرة والقلة.

التفاوت في كثرة الأدلة في مسألة، وقلتها في مسألة أخرى، فالتفاوت في البلاغ النبوي ليس في معاني النصوص فقط، كما في النص بعضه قطعي أو ظني، أو بعضه محكم ومتشابه، أو النص واضح الدلالة أو خفي الدلالة، أو مجمل ومبين، بل إن التفاوت يظهر حتى في دلائل النصوص، تجد أن الدلائل كثيرة متعددة في مسألة واحدة، وفي مسألة أخرى لا تعدو غير دلالة واحدة.

---

الإحكام، للآمدي (٣/ ٨)، روضة الناظر (١٨٠)، إرشاد الفحول (١٦٧)، أصول السرخسي (١/ ١٦٨)، الإحكام، لابن حزم (٣/ ٣٨٥).

(١) المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول (١٤٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ١٢٨) حديث رقم: (٦٣١)، باب الأذان للمسافر، إذا كانوا جماعة، والإقامة، وكذلك بعرفة وجمع، وقول المؤذن: الصلاة في الرحال، في الليلة الباردة أو المطيرة، كتاب الأذان.

ومن الشواهد على ذلك في القرآن الكريم، في الدلالة مثلاً على حقيقة البعث والنشور، نجد أن القرآن استخدم عدة دلالات للدلالة على هذه المسألة، فيستخدم دلالة الخبر على حقيقته، ويستعمل أسلوب ضرب الأمثال، ويعتمد القياس العقلي، ويتخذ عدة دلالات لإثبات تحققه، وفي التمثيل عليه في الواقع.

فمرة يقيس الإعادة والبعث على إحياء الأرض الميتة، ومرة أخرى على إحياء الموتى، ومرة بالقدرة على إخراج النار من الشجر الأخضر، ويتفاوت في عرض هذه الدلالات، ويتفاوت في استخدام الاستدلالات العقلية، فمرة يستدل على عظيم خلقه للإنسان، ومرة بإخراج الشيء من ضده، وأخرى بحصول اليقظة بعد النوم، وهكذا تتفاوت الاستدلالات على الدلالة على المسألة الواحدة، وتتنوع في أغلب مسائل الاعتقاد، كالاستدلال على ألوهية الله وربوبيته، والتفاوت في الاستدلال على قضية النبوة وصدق الرسالة.

أما التفاوت في قلته في المسألة، كمسألة ميراث الكلالة، فلم ترد في القرآن الكريم إلا في آيتين، في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلاَلَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [سورة النساء:١٧٦].

وفي بيان ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "كما أرسل محمداً ﷺ بآيات متعددة لعموم دعوته وشمولها، فإن الأدلة كلما كثرت، وتواردت على مدلول واحد، كان أوكد وأظهر وأيسر لمعرفة الحق، فقد يَعرف دلالة أحد الأدلة مَن لا يَعرف الآخر"[(١)].

وفي هذا التفاوت تتجلى الحكمة الإلهية في طريقة الاستدلال في تبديد شبهات المتشككين، وضلالات المعاندين، باستحضار التفاوت في عقول البشر، وذلك للبيان والتوضيح، وحتى تنجلي الحقيقة بكل حجة وبرهان، وتفيق القلوب بعد ركودها، وتتيقن بالمصدر الإلهي الذي جاء به هذا البلاغ النبوي، فتقوم الحجة على الخلق.

### الحكمة من وجود التفاوت في البلاغ النبوي:

إن التفاوت في البلاغ النبوي، قد يظن الظان أن فيه تشتيت للمكلف، وتبعثر للمجتهد، وعدم وضوح في المعاني والدلالات، فيقول: لو كان جميع البلاغ النبوي ثابتاً على جهة القطع،

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٦/ ٤٢٩-٤٣٠).

أليس أولى من وجود بلاغ ثابت بالظن، وأن الاقتصار على الدلالة القطعية أولى من الدخول في سلك الظنيات، وأن يكون البلاغ النبوي بأكمله واضح الدلالة بيّن بنفسه لا يحتاج إلى غيره؛ خير من تضمنه إلى المعاني الخفية والدلالات التي تحتاج إلى تأويل وبيان.

فيقال له: إن البلاغ النبوي قائمٌ على الكمال في تبليغه، والحكمة البالغة في تشريعه، ومن كماله أن حصل التفاوت في بلاغه لِحِكَم اقتضاها الشارع الحكيم، العليم بما يصلح عباده.

فالتفاوت يدل دلالة ظاهرة على مقصد من مقاصد الشريعة العظيمة وهو "التيسير" الذي يتسم به هذا البلاغ النبوي، إذ أن فيه رحمة وتوسيع على المكلفين والمجتهدين، وإلى ذلك تنبه الزركشي وتكلم عن الحكمة من وجود الأدلة الظنية في البلاغ النبوي، والتفاوت في الثبوت والدلالة، فقال: "اعلم أن الله تعالى لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية قصداً للتوسيع على المكلفين، لئلا ينحصروا في مذهب واحد لقيام الدليل"[(١)].

ويذكر ابن قدامة أن اختلاف العلماء والمجتهدين في البلاغ النبوي يعد من الرحمة الواسعة، فيقول: "وجعل في سلف هذه الأمة أئمة من الأعلام، مهد بهم قواعد الإسلام، وأوضح بهم مشكلات الأحكام، اتفاقهم حجة قاطعة، واختلافهم رحمة واسعة"[(٢)].

ففي التفاوت رفع للحرج والمشقة في استنباط الأحكام، حيث نجد متسعاً من الاجتهاد والبحث في البلاغ وفقاً للمستجدات والوقائع التي تختلف باختلاف الزمان والمكان والأشخاص. ويظهر ذلك عند استقراء نصوص البلاغ النبوي.

ومن تلك الأدلة، قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الأعراف:١٥٧]. وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة:١٨٥].

ولا يخفى أن الاقتصار على الدلالة القطعية في الاعتبار دون غيرها، فيه من المشقة والتعب، خاصة أن كثير من البلاغ دلالته ظنية، ثم كيف يحصل هذا في شرعنا الذي رفعت فيه الأغلال والآصار؟ ولم يجعل علينا في الدين من حرج؟ ولا أراد لنا إلا اليسر وخفف عنا العسر.

فلو قصد المكلف أو المجتهد بحصره الدلالة على القطع التشديد على النفس، ومن المعلوم

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١١٩).

(٢) المغني (١/ ٤).

والمقطوع به أن هذا باطل، ويتنافى مع قصد الشارع الحكيم[1].

وتتجلى الحكمة في تفاوت مراتب الأدلة في **حصول الابتلاء والاختبار**، الذي يتميز به المؤمن الصادق الإيمان من غيره، وذلك بتفاوت الناس في عقولهم ومعرفتهم وقوة فهمهم، فبالتالي يتفاوتون في إصابة الحق وتعيينه، فمنهم المصيب وله أجران، ومنهم المخطئ وله أجر واحد، وفي هذا ابتلاء واختبار.

ثم إن البلاغ النبوي فيه البيِّن بذاته الواضح الظاهر للعالم والعامي، وفيه ما يحتاج إلى بيان واجتهاد، ومقتضى الابتلاء والاختبار يتراءى حيث ينظر فيمن يبحث عن الحق ويتبعه بعد أن انجلى له، ومن يراوغ في التحري والطلب ولا يوافقه إذا ظهر له.

ونتيجة لهذا التفاوت، يجب على المكلف في نفسه، والمجتهد في اجتهاده، أن يراعي هذا التفاوت، والمراتب لفهم الأوامر والنواهي في البلاغ النبوي على الوجه الصحيح، فيُنزِّل كل شيء منزلته، ويُقدم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، وإعطاء الأولوية بحسب الدرجات والأماكن والأوقات التي وضعها الشارع، وفي امتثال ذلك ابتلاء واختبار للمرء، وإذا أهمل النظر إلى هذا التفاوت والترتيب والموازنة، فأنه يوقعه في مخالفة الشارع الحكيم[2].

وأخيراً، إن التفاوت والتفاضل والترتيب والموازنة **هي سنة كونية، وإرادة إلهية، وآية ربانية، جعلها الله في نظام الكون ونظام الحياة في مجالاتها المختلفة**، لحكمة يريدها الخالق سبحانه، العالم بما هو نافع وصالح للوجود، وفي هذا دلالة على الانضباط والاتقان والابداع في كل شيء في الوجود وفي البلاغ النبوي.

### أهمية صفة التفاوت في البلاغ النبوي:

تكمن أهمية التفاوت في البلاغ النبوي في عدة أمور، من أهمها:

١. أن التفاوت يعطينا قاعدة في التعامل مع نصوص البلاغ النبوي عند التعارض، فالدليل الأعلى مقدم على الدليل الأدنى. وإذا تعارض دليلان متماثلان في الدلالة أو بما هو أقوى يُرجَّح بينهما في قواعد الترجيح المصنفة في كتب الأصول، ويُقدَّم الدليل الراجح في العمل على

(١) انظر: الموافقات (٢/ ١٢٩-١٣٣).

(٢) انظر: الموافقات (١٥٣- ٢٥٥).

الدليل المرجوح، والدليل المشهور الذي تلقته الأمة بالقبول ومعمول به أكثر يُقدَّم على الدليل المعمول به قليلاً، وعند تعارض نصين أحدهما واضح الدلالة والآخر خفي الدلالة ويحتاج إلى تأويل يُقدَّم واضح الدلالة، ولا يصح العمل بالتأويل، وإذا تعارض القطعي والظني يُقدَّم القطعي بلا شك. وإلى ذلك أشار ابن القيم، فقال: "قد دلَّ القرآن، والسنة، وإجماع السلف على الموازنة، وفائدتها اعتبار الراجح، فيكون التأثير والعمل له دون المرجوح"[(١)].

٢. المالآت التي يؤول إليها عدم إدراك قيمة التفاوت بين نصوص البلاغ النبوي، حيث يؤول بالأمر إلى جعل النصوص في قالب واحد، متشابه، لا يتمايز منه شيء عن شيء، لا من جهة البيان والوضوح ولا من جهة القطعية ولا الظنية، وهذا يفتح المجال لعدة تأويلات منحرفة، فلم تسلم النصوص الظنية من التوظيف العلماني، الذي ادعى أن أغلب النصوص ظنية الدلالة، فيترتب على ذلك أنه يستطيع كل من شاء تأويل النص بحسب ما يريد هواه، مما يؤدي إلى انحراف وفساد كبير في المعنى، يصل إلى التعطيل، وعدم إفادة النص لا معنى ولا عمل.

والحق الذي لا مرية فيه أن البلاغ النبوي منه المحكم ومنه المتشابه، وغالبه محكم بيِّن واضح المعنى بذاته، وما يحتاج إلى بيان يعلمه الراسخون في العلم، ومن هذا المدخل أيضاً دخل كل مَن في قلبه مرض، أو هوى، أو شهوة، يروم طعناً في الدين، بالتنصل لنصوص البلاغ النبوي، فيرد حديثاً بحجة عدم ثبوته عنده، أو عدم موافقته لأصوله العقلية، أو يرد آية قرآنية ويعتذر لدلالتها الظنية التي لا يستطيع معها معرفة ما يحمله المعنى من دلالة، فيحتار في المعنى فيفوض الآية في دلالتها، أي يعطلها عن معناها، ونحو ذلك من المعارضات، وهذا كله يعود لعدم معرفة قيمة التفاوت بين الأدلة التي امتاز بها البلاغ النبوي، ولهذا السبب ظهرت دراسة علم أصول الترجيح في الفقه الإسلامي.

٣. أهمية نظرية التفاوت والترتيب والموازنة بين الأدلة، من الأهمية بمكان للمجتهد بالذات، يحسن به التنبه لها، وترسيخ مبدأ أن الأدلة متفاوتة في القوة والضعف، وقد وضع علماء الأصول قواعد دقيقة في ترتيب الأدلة والترجيح[(٢)]، مؤكدين على ضرورة الوعي إلى تفاوت

---

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٢٩٠).

(٢) انظر مثلاً: الفقيه والمتفقه (١/ ٥٣٢)، البرهان، للجويني (٢/ ٨٧٤)، مختصر الروضة (٣/ ٦٧٣)، الأحكام، للآمدي (٤/ ٢٤٠)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٤/ ٦٠٠)، التعارض والترجيح (١/ ٣٠٣). أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله (٤١٦).

الأدلة عند الموازنة بينها، وحتى لا يأخذ بالأشد أو يتوقف أو يتحير، أو يميل للأضعف مع وجود الأقوى، وفي ذلك يقول ابن بدران: "اعلم أن هذا العقد من موضوع نظر المجتهد وضروراته؛ لأن الأدلة الشرعية متفاوتة في مراتب القوة فيحتاج المجتهد إلى معرفة ما يقدم منها وما يؤخر لئلا يأخذ بالأضعف منها مع وجود الأقوى فيكون كالمتيمم مع وجود الماء"[(١)].

ومقتضى ذلك أن عدم استحضار هذا الأصل "التفاوت" في الذهن عند قراءة نصوص البلاغ النبوي، للاستدلال بها يؤدي إلى وقوع القارئ في الخطأ، بل إن من أسباب وجود التعارض الظاهري بين نصوص البلاغ النبوي التي ستتبين في صفة "الاتساق" هو تفاوت المجتهدين في دفع هذا التعارض، تفاوتهم في العلم والفهم والاستنباط والحفظ، بحيث يحصل له تقصير إما بجهل في معرفة رتب الأدلة، أو خطأ في ترتيب الاستدلال، وهذا التفاوت جِبلّي في الإنسان، بل هو مِن سنن الله في خلقه.

٤. تكمن أهمية هذه الخاصية في مراعاة الأحوال والأزمان والأماكن والأشخاص، عند تنزيل النص على الواقع، وهو ما يسميه البعض "فقه الواقع"، فيحدد للمجتهد الرتب بين الأدلة، ويفتح له المجال في البحث والنظر، في أيهما أولى بالتنزيل، وأفضل بالتقديم، وأرجح بالرأي من غيره، بما يناسب المقتضيات الشرعية التي تراعي الاختلافات الفردية.

٥. إن معرفة حقيقة التفاوت بين الأدلة القطعية والظنية، والإيمان بها أمر في غاية الأهمية، وضروري لسلامة الاعتقاد، لما لعدم التصديق بقضية وجود القطعي والظني في البلاغ النبوي من الأثر الخطير، كما حصل مع أهل الكلام الذين اشترطوا في الأدلة الدالة على أصول الاعتقاد أن تكون قطعية الثبوت والدلالة، ومنعوا الاحتجاج بالدليل الظني، بل إن منهم من زعم زعماً خطيراً وهو أن الدليل النقلي ظنياً مطلقاً، مما أدى إلى رد النصوص الواردة في مسائل الاعتقاد في البلاغ النبوي بحجة أنها تحمل الدلالة الظنية غير المعتبرة.

٦. التفاوت بين الأدلة القطعية والظنية، ينبئنا إلى قاعدة مهمة عند التعارض، وهي أن "يكون النظر لقوة الدليل لا لنوعه" لا كما يزعم من يقدم الدلالة العقلية إطلاقاً، وأن الدليل النقلي لا يكون إلا ظنياً، ويجب تقديم العقل؛ لأنه قطعي في مقابل النقل الظني، وهذا خطأ كبير وقع فيه كثير من المخالفين.

والصحيح أنه لابد من أن ينظر في درجة هذا الدليل من جهة القطع والظن، فيقدم

---

(١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص: ٣٩٤).

القطعي سواء أكان عقلياً أو نقلياً.

ونستنتج من ذلك أن الضابط الصحيح في ضبط نصوص البلاغ النبوي عند الموازنة، يقوم على مبدأ القطعية والظنية، وليس على العقل والنقل.

٧. إن معرفة التفاوت في رتب نصوص البلاغ النبوي، من القطعية والظنية في الثبوت والدلالة، يمضي على مقتضى التسليم لله ورسوله، إذ أن معرفة ذلك بياناً بوجوب التسليم بالنص القطعي الثبوت والدلالة، والأخذ به وعدم مخالفته، إذ أن هذا هو مقتضى الضرورة العقلية، ومَن لم يأخذ به وجنح إلى غيره من الأدلة كأنه ناضل النبي ﷺ في بلاغه، ونازع الله ﷻ في تنزيله، فيترتب على ذلك الحكم عليه بما ورد في الشرع من الإثم أو الكفر أو نحوهما.

وكذلك إذا وُصف النص بالظنية، فاعتباره لازم، والتسليم به واجب، وذلك بحسب ما يترجح له عند التعارض من ثبوت النص وفهم دلالته على الوجه المطلوب، ولذلك كان "ما ثبت بالأدلة القطعية لا يتعارض ولا يتناقض أصلاً، فلا يتعارض دليلان يقينيان أصلاً سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو كان أحدهما عقلياً والآخر سمعياً، ومن ظن أنهما يتعارضان كان ذلك خطأ منه؛ لاعتقاده في أحدهما أنه يقيني ولا يكون كذلك، ولا سيما إذا كانا جميعا غير يقينيين"[١].

فلابد من الإيمان بالتفاوت في البلاغ النبوي على ما يقتضيه التسليم، وعدم معارضة نصوص البلاغ بأي معارض خارجي من هوى أو عقل أو ذوق أو غيره. وكذلك التحري في الترجيح بين الأدلة والموازنة بين النصوص الراجحة والمرجوحة، هو تحقيق لمراد الله تعالى ورسوله ﷺ في مبدأ التسليم، وهو واجب شرعي ضروري، وليس للمسلم أن يتعامل مع البلاغ النبوي وفق ما يقدر ويرى من أصول وقواعد يشترطها، كاشتراط الدلالة العقلية دون غيرها، فهذا زيغ وانحراف وتقصير في مبدأ التسليم والقبول، ومناقض للشريعة الإسلامية، التي تعد التسليم مبنى حقيقة الإيمان والإسلام. وهذا الاشتراط كما أنه مخالف للنقل، فكذلك مناقض للضرورة العقلية.

٨. وتظهر أهمية التفاوت في استنباط الأحكام في البلاغ النبوي، عند إغفال المجتهد هذا الأصل في رتب المسائل الخلافية، فيقع في الخطأ ومخالفة الشرع دون أن يعلم، ويجعل ما ليس بمختلف فيه، أو ما هو مجمع عليه عند العلماء من مسائل الإجماع التي لا يصح

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٢١٣-٢١٢).

الخلاف فيها، مختلف فيها، أو يجعل ما هو معلوم من الدين بالضرورة أنه ثابت قطعاً وواجب قبوله والتسليم به، مما يرد عليه الخلاف! فلا بد من مراعاة التفاوت الواقع في طبيعة المسائل المختلف فيها، وبالنظر في هذا الأصل يتبين من يسير في اجتهاد وبحث ونظر ومناقشة يريد عين الحق، ومن يريد هوى النفس[1].

وبهذا نعلم يقيناً ثبوت خاصية التفاوت في البلاغ النبوي، وأنه يحقق أموراً جليلة وعظيمة على قدر عال من الأهمية، وبهذا يثبت عظمة الإيمان بهذه الصفة، وأن مَن يتأمل الأدلة يدركها ويعي الرتب المتفاوتة في نصوص البلاغ النبوي، ويعي الحكمة لوجودها، ويستوعب عظمة هذا البلاغ النبوي.

## المبحث الخامس

## الإحكام

### المقصود بالإحكام:

يقصد به الإتقان في نظم البلاغ النبوي، وذلك بكون كل كلمة منها وضعت في موضعها اللائق بها، متناسبة متناسقة يشد بعضها برقاب بعض، حتى أنه لا يخوّل لأحد أن يبدل حرفا مكان حرف، فضلاً عن كلمة مكان كلمة، فالقرآن محكم في تنزيله، محكم في التناسب بين سوره، محكم بين آياته، وكذلك الإحكام متحقق في أقوال المصطفى ﷺ "السنة النبوية".

### الأدلة الدالة على الإحكام:

١-الآيات التي فيها وصف القرآن بأنه كتاب حكيم مبين، وأن القرآن كله محكم البيان، وهي كثيرة منها قوله تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [سورة يونس:١]. وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [سورة آل عمران:٧]. وقوله تعالى: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود:١].

**فالإحكام**: إشارة إلى وجازة ألفاظه، **والتفصيل**: إشارة إلى ثراء معانيه، والقرآن محكم إحكاماً مبيناً؛ لأن الارتباط المحكم مؤد بالضرورة إلى البيان. "وأي إحكام وتفصيل؟ إحكام

(١) انظر: الموافقات (٥/ ٢٢١).

من "حكيم" متقن لا خلل في صناعته، وتفصيل من "خبير" عالم بدقائق الأمور وتفاصيلها على ما هي عليه"[(١)].

٢- الآيات القرآنية الدالة على دقة سبكه، وجودة إحكامه، وأبصر: هل ترى من فطور؟ فهو ﴿قُرآناً عَرَبِيّاً غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [سورة الزمر:٢٨]. وقال تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ القرآن وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [سورة النساء:٨٢].

وهذا الإحكام والتفصيل مُتحقق في جميع القرآن بنص كلام الله بلا شك، وقد قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً﴾ [سورة الزمر:٢٣]. أي: يشبه بعضه بعضاً في الحسن والإعجاز، ويصدق بعضه بعضاً، لا يتطرق إليه النقص، وليس فيه تناقض ولا اختلاف، وهذا من الإحكام[(٢)].

**وإذا أردنا أن نتحدث عن الإحكام في البلاغ النبوي، فيجب أن ننظر له من الجهتين:**

**الأول: من جهة اللفظ.** فننظر في ألفاظه من جهة فصاحتها، وبلاغتها، وإحكامها، وحسن وقعها، مع إيجازها وائتلافها مع معانيها.

**الثاني: من جهة المعنى:** فننظر في نظمه من جهة أخذ كل كلمة الموضع اللائق بها، وفي دلالته من جهة تصوير المعاني بدقة، وإيصالها إلى الأذهان من غير تعسف ولا التواء، والقصد في اللفظ مع الوفاء بحق المعنى.

**أما الإحكام من جهة اللفظ:**

فالقرآن يتأنق في الألفاظ الدالة على المعاني، بحيث تؤدي المعنى بدقة فائقة، ولا يصلح سواه، ولذلك لا تجد ترادفا في القرآن، بل كل كلمة تحمل معنى جديداً، فالألفاظ قوية عنيفة في موضع التهديد والوعيد، رقيقة عذبة في مجال الترغيب والتهذيب، وهادئة حسنة في مقام التشريع والتفريع[(٣)].

لهذا تجد الإحكام في الألفاظ، فلا تكاد تظهر لك كلمة نابية عن موضعها، أو دلالة

---

(١) النبأ العظيم (ص: ١٤٧).

(٢) انظر: تفسير البغوي (٤/ ٧٦)، معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي (١/ ١٣٦).

(٣) انظر: من بلاغة القرآن، أحمد بدوي (٥١).

فاسدة، أو لفظ ركيك، أو مضطرب أو مقلق، بل سليماً من كل عيب من عيوب الألفاظ، حيث جاءت ألفاظ البلاغ النبوي منتقاة بعناية العليم الحكيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن دلالات الألفاظ على المعاني ووجوهها هي ينبوع الأحكام الشرعية وجِماع الأدلة السمعية"[1].

ويدعوك د. محمد دراز إلى أن تقوم بتمرين عملي على نصوص القرآن فيقول: "ضع يدك حيث شئت من المصحف، وعُدّ ما أحصته كفك من الكلمات عدًّا، ثم احصِ عدتها من أبلغ كلام تختاره خارجًا عن الدفتين، وانظر نسبة ما حواه هذا الكلام من المعاني إلى ذاك. ثم انظر: كم كلمة تستطيع أن تسقطها أو تبدلها من هذا الكلام دون إخلال بغرض قائله؟ وأية كلمة تستطيع أن تسقطها أو تبدلها هناك؟"[2].

قال ابن عطيه: "كتاب الله لو نزعت منه لفظة ثم أدير لسان العرب في أن يوجد أحسن منها لم يوجد، ونحن تَبين لنا البراعة في أكثره، ويخفى علينا وجهها في مواضع لقصورنا عن مرتبة العرب يومئذ في سلامة الذوق وجودة القريحة وميز الكلام"[3].

فالإحكام في الكلمات الدقيقة والمعبرة ظاهر، والشواهد على ذلك كثيرة[4].

فالمعنى أن الألفاظ يلائم بعضها بعضاً، وليس فيها لفظة نافرة عن أخواتها، غير لائقة بمكانها، كلها موصوفة بحسن الجوار[5]، والأمر الأعجب من ذلك أن القرآن الكريم لم يكتفي بإحكام ألفاظه وتأنقها، بل يدعو إلى ذلك صراحة، وينبه مَن يخطئ في استعمال اللفظ في غير موضعه، ويدله على بديل أفضل منه، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ انظُرْنَا وَاسْمَعُواْ وَلِلكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة:١٠٤]. وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [سورة الحجرات:١٤].

---

(١) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل (٢/ ٤٧٠).

(٢) النبأ العظيم (ص: ١٤٧).

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٥٢).

(٤) انظر: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية (ص: ٢٦١)، خصائص التعبير القرآني (١/ ٢٤٨، ٢٤٩)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر تحقيق الحوفي (١/ ١٧٧)..

(٥) انظر: بديع القرآن، لابن أبي الأصبع (٧٧).

وإن هذا التناسق ليس لفظياً فحسب بل إنه يشمل المعاني، فالتآخي في المعاني كالتآخي في المباني[(١)].

**أما من جهة المعنى:**

حين تمعن النظر في البلاغ النبوي تجد فيه الوضوح والظهور ما يبلغ به أعلى درجات البيان، بأسلوب محكم وبيان ناصع، وإجمال خالٍ من كل غموض أو غريب، تسبق معانيه إلى فهمك دون الحاجة إلى كد ذهن أو إعادة قراءة، بل كلما أمعنت النظر ظهر لك من المعاني ما لم يظهر لك أول مرة، وهكذا كلما أطلت النظر أطلَّت عليك المعاني الغزيرة بقدر ما يستوعبه ذهنك، حتى تظن أنك قد استوعبت كل ما تحمله من معنى، ولو نظر إليها غيرك لأتى بغير ما جاء في ذهنك، ولا عجب في ذلك، حيث إنك لست تقرأ كلام بشر، بل كلام رب البشر، فهذه من أسرار القرآن العظيم، الذي يجمع بين الإحكام والإجمال والبيان والوضوح، ذلك أن الناس إذا أرادوا تحديد أقوالهم يكونوا على طرفي نقيض، إما أن يجملوها فينحون نحو الإبهام أو الإلباس، وإما إلى اللغو الذي لا يفيد، ولا يكاد يجتمع لهم هذان الطرفان في كلام واحد "البيان والإجمال"[(٢)].

إن من إحكام القرآن قد يدل بالكلمة الواحدة أو الكلمات المختصرة على معان جمة وغزيرة، ولا يستطيع أحد أن يبلغ ما بلغه القرآن إلا بلفظ طويل وأقل دلالة، ويؤكد "د. محمد دراز" أن كل شيء في القرآن قد وُضع بإحكام وإتقان، في استغلال الألفاظ الجزلة بالمعاني، فيقول: "إن القرآن الكريم يستثمر دائمًا برفق أقل ما يمكن من اللفظ في توليد أكثر ما يمكن من المعاني. أجل؛ تلك ظاهرة بارزة فيه كله؛ يستوي فيها مواضع إجماله التي يسميها الناس مقام الإيجاز، ومواضع تفصيله التي يسمونها مقام الإطناب"[(٣)].

فمن بلاغته ألا تكاد تمر بك كلمة إلا وجدتها محكمة الوضع، واضحة البيان، مجملة المعنى، فتميز البلاغ النبوي بالدلالة على المعنى بأقصر عبارة على أوسع معنى تام متكامل، دون اختصار مخلّ أو ضعف في الدلالة، بل بإحكام تام، فجمع بين البيان والإجمال.

---

(١) انظر القصة في السيرة النبوية لابن كثير (١/ ٤٩٩)، دلائل النبوة للبيهقي محققا (٢/ ١٩٩)، البداية والنهاية: (٣/ ٧٩).

(٢) انظر: النبأ العظيم، د. محمد دراز (ص: ١٥٢)

(٣) النبأ العظيم (ص: ١٦٢-١٦٥).

ولا عجب في ذلك، فإن كان الله قد امتن على رسوله ومبلّغ رسالته محمد ﷺ بخاصية "جوامع الكلم" فكيف هو بكلام الله ﷻ وتقدست أسماؤه الذي يؤتي الحكمة والخير من يشاء.

ثم إن الكلام النبوي، بلغ الغاية في الكمال والإحكام، فمن دلائل نبوته ﷺ، أنه صاحب الحكمة البالغة، والبلاغ الصادق، واللسان المبين، فيتكلم بالكلام الفصيح الموجز بالألفاظ، العميق في المعاني، البالغ أعلى درجات الإحكام والبلاغة، بحسن المنطق، وبدائع الحكم. قال ﷺ: «بُعثت بجوامع الكلم». وفي رواية: «أُعطيت جوامع الكلم»[(١)]. وجوامع الكلم تظهر في جُملِهِ ومفرداتِهِ وكلماتِهِ ونظمِهِ التي أخبر بها الوحي من الكتاب والسنة فهي محكمة السرد.

## الشواهد على الإحكام والإتقان في البلاغ النبوي بَيّن وظاهر:

قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا﴾ [سورة الكهف:١]. "تأمل استعمال (نزّل وأنزل) حيث ذهب جماعة إلى أن (نزّل) يفيد التدرج والتكرار بينما (الإنزال) عام، ولذلك سُمي الكتاب تنزيلاً لأنه لم ينزل جملة واحدة، بل سورة سورة وآية آية، وليس نصاً كاملاً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقرآن جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [سورة الفرقان:٣٢]. وقوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّن السَّمَاء آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [سورة الشعراء:٤]. وقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ﴾ [سورة آل عمران:٣].

وهكذا تبهرنا دقة معاني المفردات في الآيات التي قد يتراءى فيها التعارض الظاهري لدى الوهلة الأولى، بيد أن التأمل العميق لمعاني هذه المفردات، يجلّي أبعادها، ويكشف عن دقة استخدامها في سياقها"[(٢)]، حيث يتبين لك أن كل لفظ استخدم في موضعه بكل إحكام وإتقان، وكل لفظ يفيض بمعناه، ولا يصلح غيره.

نقل القاضي عياض عن أبي عبيدة أن أعرابيا سمع رجلا يقرأ: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [سورة الحجر:٩٤]. فسجد وقال سجدت لفصاحته[(٣)]، وموضع التأثير في هذه الجملة هو في كلمة ﴿فَاصْدَعْ﴾ في جزالتها وعذوبتها، وأيضا ما تضمنته من المعاني الكبيرة، وكذلك كلمة

---

(١) سبق تخريج الأحاديث، ص: ٢٦ وص: ٥٩.

(٢) الإعجاز القرآني وأثره على مقاصد التنزيل الحكيم، رجاء محمد عودة (٥٥).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى – وحاشية الشمني (١/ ٢٦٢).

﴿بِمَا تُؤْمَرُ﴾ في إيجازها وما جمعته من المعاني[1].

ومن الشواهد على الإحكام، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الإنفطار:٦]. قال ابن عاشور: "وهذه الجملة بلغت نهاية الإيجاز وأرفع الجزالة بأسلوب غليظ دال على السخط بالغ حد المذمة، جامع للملامة، ولم يسمع مثلها قبلها، فهي من جوامع الكلم القرآنية"[2].

وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة:٢]. قال السعدي: "البر: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، من الأعمال الظاهرة والباطنة، من حقوق الله وحقوق الآدميين. والتقوى في هذا الموضع: اسم جامع لترك كل ما يكرهه الله ورسوله، من الأعمال الظاهرة والباطنة"[3].

وهذه هي جوامع الكلم، وهي القدرة على التعبير عن المعاني العظيمة والكثيرة بألفاظ وجيزة وبليغة، ومن الشواهد على ذلك من أقوال المصطفى ﷺ عن البراء بن عازب أن أعرابيًا جاء النبي ﷺ فقال: علمني عملاً يدخلني الجنة فقال: «اعتق النسمة وفك الرقبة» قال: أو ليسا واحدًا؟ قال: «لا، عتق النسمة أن تنفرد بعتقها، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها»[4]. قال الخطابي: "فتأمل كيف رتَّب الكلامين، واقتضى من كل واحد منهما أخص البيانين فيما وضع له من المعنى وضمنه من المراد"[5].

والكثير من الشواهد الواردة في أحاديث المصطفى-صلوات ربي وسلامة عليه -"الجامعة للمعاني المقصودة على إيجازها واختصارها، وجلّ كلامه جار على هذا المجرى، فلا يحتاج إلى

(١) انظر: التحرير والتنوير (١/ ١٠٧).

(٢) التحرير والتنوير (٣٠/ ١٢١).

(٣) تفسير السعدي (ص: ٢١٩)

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٣٠/ ٦٠٠) برقم: ١٨٦٤٧، وقال: إسناده صحيح، رجاله ثقات. وأبي داود في مسنده (٢/ ١٠٤) برقم: ٧٧٥، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٤٦١) برقم: ٢١٣١٣، والسنن الصغرى (٤/ ٢٠٠) برقم: ٣٤١٠، والبخاري في صحيح الأدب المفرد (٥٤)، وابن حبان في صحيحه (٢/ ٩٨) حديث رقم: (٣٧٤)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٢/ ٢٣٦) برقم: (٢٨٦١).

(٥) بيان إعجاز القرآن (ص: ٣٣-٣٤).

ضرب الأمثلة به"[١]، التي بلغت من الإحكام محط الإتقان، ومن البيان منتهاه، ومن الفصاحة والبلاغة أقصاها، حتى أنه لا يمكن لأحد مجاراتها مهما بلغ من العلوم والبيان.

قال البيهقي: "وله ﷺ في هذا النوع ألفاظ لم يُسبق إليها ﷺ"[٢]، كانت كلمات المصطفى تفيض إحكاماً، وإيجازاً وبياناً. وقد كتب العلماء المصنفات في جوامع الكلم عند المصطفى ﷺ[٣]، وليس في العرب قاطبةً من اختصه الله بهذه الصفات، وامتن عليه بهذا الفضل العظيم، بأن جمع له بين هذه الخصال، كالنبي ﷺ الذي هيئه لتحمل أعباء الرسالة، واصطفاه لبلاغ وحيه، ونصَّبه لبيانه، وخصَّه بكتابه، واصطنعه نبياً رسولا لتبليغ دينه.

ومع هذا الإحكام النبوي والبلاغة الفريدة إلا أنه "ﷺ وإن كان –لما أشربه من روح الوحي– أوجز وأفصح كلام تكلم به الناس، لا يبلغ في وجازته واكتنازه وامتلائه بتلك الثروة المعنوية معشار ما تجده من ذلك في القرآن الكريم"[٤].

ومقتضى ذلك أن الإحكام ظاهر بيّن في الآيات القرآنية، فإذا تأملته وجدت فيه جودة السبك، وإحكام السرد، كما يقول الزرقاني: "أن القرآن الكريم تقرؤه من أوله إلى آخره، فإذا هو محكم السرد دقيق السبك، متين الأسلوب، قوي الاتصال، آخذ بعضه برقاب بعض في سوره وآياته وجمله، يجري دم الإعجاز فيه كله من ألفه إلى يائه، كأنه سبيكة واحدة، ولا يكاد يوجد بين أجزائه تفكك ولا تخاذل، كأنه حلقة مفرغة، أو كأنه سمط وحيد، وعقد فريد، يأخذ بالأبصار، نظمت حروفه وكلماته ونسقت جمله وآياته، وجاء آخره مساوقا لأوله، وبدأ أوله مواتياً لآخره"[٥].

وبهذا يتبين أن النبي عليه الصلاة والسلام قد جمع خصالاً لم تجتمع لأحد من قبله، من إحكام الأداء، في اللفظ والمعنى، حتى أنه لا يشاركه في منطقه أحد من البشر. يؤدي لك المعنى بصورة محكمة نقية واضحة، لا لبس فيها ولا اختلاف، ولا تشابه، لا يشذ منها شيء، كل ذلك يأتيك في أوجز لفظ وأوفى معنى.

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق الحوفي (١/ ٨٠).

(٢) شعب الإيمان (٣/ ٤٣).

(٣) انظر: منها ما ذكره ابن رجب في جامع العلوم والحكم، في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم (١/ ٥).

(٤) النبأ العظيم (ص: ١٤٧).

(٥) مناهل العرفان في علوم القرآن ١/ ٦٠.

# المبحث السادس

# الاتساق

من صفات البلاغ النبوي التي جمعها الله له ﷺ، مع ما شرّفه بالوحي اصطفاءً وتكريماً، فكان مما اتصف به في بلاغه عن ربه صفة الاتساق.

**مفهوم الاتساق:**

**والمراد بالاتساق:** هو التوافق والتناسب والاجتماع والتماسك والاطّراد بين نصوص البلاغ النبوي، مما يمتنع معه وقوع التعارض أو التناقض.

فهو مبني على استحالة التعارض بين نصوص البلاغ النبوي، وإذا تأملت في القرآن الكريم الذي هو كلام الله تعالى، تجد فيه الاتساق، فمحال أن تجد بين آياته اختلافا أو تعارضا أو تضادا، بمعنى أنه لا يمكن أن يأتي الأمر في آية ثم ينهى عنه في آية أخرى، أو يخبر بثبوت شيء في آية ثم ينفيه في آية أخرى، فيستحيل وقوع هذا الأمر في كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ما لم يقع بين النصوص نسخ في الأوامر والنواهي.

وكذلك سنة المصطفى ﷺ، هي من البلاغ النبوي الموحى بها إلى الرسول ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، فمحال أن يقع في كلام رسول الله ﷺ التعارض أو الاختلاف في حقيقة الأمر، لا في أخباره ولا في أحكامه ولا حتى في تقريراته.

وذلك لكون القرآن والسنة يخرجان من مشكاة واحدة، فالذي يثبُت في حق القرآن الكريم كلام الله تعالى، يثبُت كذلك في حق السنة النبوية كلام رسول الله ﷺ، فلا تعارض ولا اختلاف بين آية وآية، ولا بين حديث وحديث، ولا بين آية وحديث، بل يُصدِّق بعضها بعضاً، ويجريان في اتساق دائم، وتوافق منسجم، وانتظام بديع، وكل منهما بيان وكمال للآخر.

**فالاتساق المقصود به التكامل بين نصوص الوحي وعدم وقوع التعارض بين نصوصه.**

**والتعارض المراد به:** تقابل دليلين على سبيل الممانعة، كأن يكون أحد الدليلين يدل على الجواز والإثبات والآخر يدل على المنع والنفي، فيصبح كل دليل معارضاً للآخر ممانعاً له(١).

---

(١) انظر: الرسالة (٣٤٢)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، أبو البقاء الفتوحي (٤/ ٦٠٥)، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، البرزنجي (١/ ٢٣).

ولذلك نجد أن الله تعالى وصف القرآن كونه متشابه فقال: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً﴾ [سورة الزمر:٢٣]. ومعلوم أن التشابه ضد الاختلاف، بل إن الاختلاف هو المنفي وهو الباطل نسبته إلى البلاغ النبوي، كما قال تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ القرآن وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [سورة النساء:٨٢]. بل إن المشركين وُصفوا بالاختلاف لأنهم على باطل، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ * يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ [سورة الذاريات:٨-٩].

فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يُصدِّق بعضه بعضاً، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه، أو عن نظيره، أو عن لوازمه، إذا لم يكن هناك نسخ. وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته، أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه، أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضًا، فيُثبت الشيء تارة وينفيه أخرى، أو يأمر به وينهى عنه في وقت واحد...وهذا التشابه يكون في المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فالمعاني متوافقة، ومتسقة، ومتعاضدة، ومتناسبة، ومتلازمة، وهذا يقتضي ألا يكون في الكلام تناقض أو اضطراب[1].

## أدلة الاتساق:

### دلالة الكتاب والسنة على الاتساق:

١. **وصف القرآن بكونه محكم**. دلّت النصوص القرآنية على الاتساق في البلاغ النبوي والإحكام وعدم التناقض والاختلاف، من ذلك قوله تعالى: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود:١]. وقوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ القرآن وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [سورة النساء:٨٢].

**وجه الدلالة**: أن القرآن العظيم من عند الله تعالى، ولذلك يستحيل أن يكون فيه اختلاف، بل على الضد، فيه من البيان والبرهان الذي يبهر من الاتساق والانتظام والتوافق والانسجام بين آياته ونصوص البلاغ النبوي، مما يدل على صدقه وائتلافه وينفي أن يكون فيه تعارض أو اختلاف.

---

(١) التدمرية، شيخ الإسلام ابن تيمية: (١٠٤-١٠٥) بتصرف يسير.

يقول الإمام الطبري في تفسيره لهذه الآية: "... إن الذي أتيتهم به من التنزيل من عند ربهم، لاتِّساق معانيه، وائتلاف أحكامه، وتأييد بعضه بعضًا بالتصديق، وشهادة بعضه لبعض بالتحقيق، فإن ذلك لو كان من عند غير الله لاختلفت أحكامه، وتناقضت معانيه، وأبان بعضه عن فساد بعض"[1].

٢. **كل النصوص التي فيها إثبات حجية البلاغ النبوي.**

- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [سورة النساء:٥٩].

**وجه الدلالة**: أن البلاغ النبوي من كلام الله تعالى وكلام رسوله، لو كان فيه اختلاف وعدم اتساق لما أمر المتنازعين بالرجوع إليه عند الاختلاف، فلو كان مختلفاً لزادهم اضطراباً واختلافاً، فلما كان متسقاً منضبطاً رد إليه عند حصول النزاع والاختلاف.

كذلك كيف يأمر بالرجوع إلى كلام الله ورسوله عند الاختلاف إذا كان فيهما تعارض وتضاد؟ فهذا يثبت عدم التناقض والاختلاف بينهما، وإلا لم يكن للرجوع إليهما فائدة مرجوه، بل يزيد الأمر اضطراباً وتنازعاً[2].

يقول الإمام الشاطبي: "وهذه الآية صريحة في رفع التنازع والاختلاف؛ فإنه رد المتنازعين إلى الشريعة، وليس ذلك إلا ليرتفع الاختلاف، ولا يرتفع الاختلاف إلا بالرجوع إلى شيء واحد؛ إذ لو كان فيه ما يقتضي الاختلاف لم يكن في الرجوع إليه رفع تنازع، وهذا باطل"[3].

- قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً﴾ [سورة الأحزاب:٢١].

**وجه الدلالة**: أن في هذه الآية أمر للمؤمنين بالائتساء والاقتداء بالرسول ﷺ وذلك في أقواله وأفعاله وتقريراته، فلما كان قول الرسول ﷺ متفقاً ومتسقاً مع مراد الله تعالى في كتابه، رغب الله تعالى بالاتباع والائتساء به، فثبت بذلك أنه لا اختلاف ولا تعارض بين القرآن

---

(١) جامع البيان تحقيق أحمد شاكر (٨/ ٥٦٧) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٢/ ٣٥).

(٢) انظر: أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينهما، لبدران (٣٠).

(٣) الموافقات (٥/ ٦٠).

الكريم ولا الحديث النبوي، وأنهما متفقان ضرورة لاتحاد المصدر الإلهي من الله تعالى[١].

**ولقد دلَّت نصوص السنة النبوية على امتناع التعارض والاختلاف في القرآن والسنة، مما يثبت الاتساق والتكامل والانتظام بين أدلته ومعانيه، فمن دلالة ذلك من السنة، ما يلي:**

١- ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن عمرو بن شُعَيب عن أبيه عن جده، قال: لقد جلستُ أنا وأخي مجلسا ما أُحبُّ أن لي به حُمْرَ النَّعَم، أقبلتُ أنا وأخي، وإذا مَشْيَخةٌ من صحابة رسول اَللّه ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا حَجْرَة، إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مُغْضَبا، قد احمر وجهه، يرميهم بالتُّراب، ويقول: «مهلا يا قوم، بهذا أُهلِكَت الأُمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضَربهم الكُتُبَ بعضها ببعَض، إن القرآن لم ينزل يُكَذِّبُ بعضه بعضا، بل يُصَدِّق بعضه بعضا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فرُدُّوه إلى عَالِمِهِ»[٢].

**الدلالة** في هذا الحديث واضحة بيّنة على نهي الرسول ﷺ صراحةً عن أن يُضرب كتاب الله بعضه ببعض، وذلك بمعارضة آياته بعضها ببعض، وذلك لكون آياته متسقة بعضها مع بعض، ويُصدق بعضها بعضا، وإن حدث قصور في فهم المراد، أو اشتبه في بيان المعنى، فيُرد إلى عالمِه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً على هذا الحديث: "فهذا الحديث ونحوه مما ينهى فيه عن معارضة حق بحق، فإن ذلك يقتضي التكذيب بأحد الحقين، أو الاشتباه والحيرة.

والواجب التصديق بهذا الحق وهذا الحق، فعلى الإنسان أن يُصدق بالحق الذي يقوله غيره، كما يُصدق بالحق الذي يقوله هو، ليس له أن يؤمن بمعنى آية استدل بها، ويرد معنى آية استدل بها مناظره، ولا أن يقبل الحق من طائفة، ويرده من طائفة أخرى"[٣].

٢- ما رواه البخاري في صحيحه، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: سمعت رجلا قرأ

---

(١) انظر: الأحكام، لابن حزم (٢/ ٢٠٤-٢٠٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده حديث رقم: (٦٧٠٢)، وصحح إسناده الشيخ أحمد شاكر في تحقيق المسند، وصححه الألباني في تخريجه لأحاديث شرح العقيدة الطحاوية (٢٠١) هامش رقم: (١٧٤).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٠٤). انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (١/ ١٤٥).

آية، وسمعت النبي ﷺ يقرأ خلافها، فجئت به النبي ﷺ فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: «كلاكما مُحسن، ولا تختلفوا، فإن مَن كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»[١].

**وجه الدلالة**: النهي عن تخطئة أحدهما للآخر في قراءة القرآن، فقد نزل على سبعة أحرف، ولا يعني وقوع الاختلاف في القراءة وقوع التعارض، حيث أن كلاهما سمعها من النبي ﷺ.

٣- ما رواه ابن ماجه في سننه، عن المقدام بن معد يكرب الكندي أن رسول الله ﷺ قال: «يوشك الرجل متكئاً على أريكته يُحدَّث بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل ما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه، ألا وإن ما حرّم رسول الله ﷺ مثل ما حرّم الله»[٢].

**وجه الدلالة:** في هذا الحديث دلالة واضحة على أن القرآن الكريم والسنة النبوية متكاملتان ومتعاضدتان ومتجانستان، تكمل السنة القرآن وهي تبيان له، ونهى النبي ﷺ عن الاستناد على القرآن دون السنة النبوية، ومقتضى ذلك الاتساق والتوافق فيما بينهما وعدم التعارض والتضاد، مما يمتنع معه الأخذ بأحدهما دون اعتبار الآخر.

**- دلالة العقل على الاتساق:**

**إن دلالة العقل على عدم التعارض والاختلاف في البلاغ النبوي، من وجوه أهمها، ما يلي:**

**أولاً**: لو افترضنا وجود تعارض حقيقي بين نصوص الشرع، وكانت متناقضة متعارضة فيما بينها، ففي هذا إثبات الجهل والعجز للبلاغ النبوي، كونه يستوجب وجود دليلين متناقضين في نفس الأمر، وهذا مما لا شك فيه أنه محال وقوعه في حق الله تعالى وفي حق رسوله المبلّغ، فالشرع منزه عن ذلك، وهذا أمر معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، فعُلمَ عقلاً وشرعاً.

**ثانياً**: إن البلاغ النبوي إنما جاء لينتشل الناس من الضلال ويخرجهم من الظلمات إلى النور، وليرتفع به الخلاف الذي يحصل بين الناس، فلو ورد فيه ما يقتضي الاختلاف بتعارض الأدلة، لم يكن في إنزاله إلا فتنة، ولكان ترك الناس دون بلاغ أسلم وأولى، وهذا لا يقوله عاقل يدرك حكمة الله تعالى وعلمه في أمره ونهيه.

---

(١) رواه البخاري في صحيحه حديث رقم: (٣٤٧٦)، باب حديث الغار، كتاب أحاديث الأنبياء.

(٢) سبق تخريجه.

**ثالثاً**: إن القول بوقوع التعارض الحقيقي بين الأدلة الشرعية، يقتضي أحد الاحتمالات الأربعة التالية:

١- العمل بكلا الدليلين، وهما متناقضان، فيلزم من ذلك اجتماع الضدين، وهذا باطل؛ لأنه لو كان هناك تعارض على سبيل التمانع لكان تكليفاً بما لا يطاق، والله عز وجل يقول: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة:٢٨٦].

٢- ترك العمل بالدليلين، وبالتالي تخلو المسألة من الحكم، وهذا يقتضي أن الشارع الحكيم قد نصبهما عبثاً ولهواً، وكل ذلك ظاهر البطلان.

٣- العمل بأحد الدليلين دون الآخر، بلا تعيين ولا ترجيح ولا جمع ولا نسخ، وإنما بالتشهي والهوى، وهذا باطل بمقتضى الضرورة العقلية.

٤- العمل بواحد منهما، غير معَّين على سبيل التخيير، وهذا يستلزم جواز الفعل أو الترك لكل من الدليلين، مع أن كل واحد منهما يقتضي نقيض ما يقتضيه الآخر، وفيه ترجيح أمارة الإباحة على أمارة الحرمة، وهذا محذور.

فالنتيجة أن التعارض لا يوجد ولو وجد لكان متوهماً.

**رابعاً**: أن قضية الناسخ والمنسوخ قد تكلم العلماء عنها تفصيلاً وترتيباً، وأُلّفت حولها المصنفات، وذلك لدفع ما قد يوهم من تعارض نصين، فلو كان هناك تعارض حقيقي ويجوز العمل بكلا الدليلين لما كانت هناك حاجة للبيان حول الناسخ والمنسوخ في الأدلة المتعارضة، ولكان الكلام حولها مجرد عبثاً، وهذا مما لا شك أنه باطل، فدل على استحالة وقوع التعارض الحقيقي.

**خامساً**: إن العلماء من المحدثين والأصوليين ضبطوا القواعد في باب الترجيح، وأُفردت في الكتب الفصول الخاصة به، وعلى القول بالتعارض الحقيقي بين الأدلة، يكون جميع ما اجتهد في بيانه في باب الترجيح لا فائدة منه ولا حاجة إليه، لأنه عبث، ويصح العمل بأحد الدليلين من غير مرجح، وهذا خلاف الحق والواقع[(١)].

---

(١) انظر: تيسير التحرير (٣/ ١٣٦)، كشف الأسرار، عبد العزيز علاء الدين البخاري الحنفي (٣/ ٧٦)، نهاية السول شرح منهاج الوصول (٣٧٢)، الموافقات (٤/ ١٤٣)، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/ ٣٤٤-٣٤٥).

**دلالة الفطرة على الاتساق:**

إن صريح العقول والفطر تشهد بهذا الاتساق والائتلاف والتوافق في البلاغ النبوي، فالمستبصر بما جاء به النبي ﷺ يعلم بضرورة العقل والفطرة أن هذا البلاغ مبني على العلم والحكمة، ثم إن فطر بني آدم مجبولة على "النفور من التناقض والاضطراب، وعدم استحسان ذلك، وفي فطرهم وصف الرب -جل وعلا- بالعلم والحكمة والقدرة والإرادة، وظهور التناقض والاضطراب فيما يخبر به -جل وعلا- ينافي هذه الصفات، فتبين أنه لا يصدر عن الشارع الحكيم إلا ما يدل على كمال قدرته وعلمه وحكمته وإرادته"[(١)].

فإن القول بوقوع التناقض والاختلاف، هذا فيه قدح في علم المنزل لهذا البلاغ، الله سبحانه وتعالى، وقدح في مُبلّغه الرسول ﷺ؛ لأن حصول التناقض والتعارض في أجزاء الكلام الواحد ينبئ عن انعدام العلم والحكمة والقدرة على البيان، فكيف يقرر أمراً ثم يأمر بنقيضه في موضع آخر، وهذا بلا شك منزه عنه الشارع الحكيم بإجماع المسلمين.

**تقرير علماء الإسلام لخاصية الاتساق وعدم التعارض:**

أجمع جمهور المسلمين من العلماء والفقهاء والأصوليين والمحدثين[(٢)] على عدم وقوع التعارض الحقيقي بين النصوص الصريحة الواردة في البلاغ النبوي.

وذلك بأن يأتي القرآن بآية تثبت أمراً ويخبر الرسول ﷺ بنقيضه، دون أن يكون بينهما نسخ أو جمع أو ترجيح، فإن حدوث ذلك محال[(٣)].

وهذا هو منهج السلف الصالح منذ عهد الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية مؤكداً على أن هذا الأصل معتمداً عند صحابة رسول الله ﷺ: "فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم

---

(١) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/ ٣٤٥).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (١/ ١٥٩-١٦١-١٧٠)، أصول السرخسي (٢/ ١٢) المستصفى من علم الأصول، للغزالي الطوسي (٢/ ٤٠٦)، المحصول في أصول الفقه، للفخر الرازي (٢/ ٤٣٦)، روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة المقدسي (٢/ ٣٩٥)، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٣/ ٢٨)، كشف الأسرار(٢/ ١٢١)، البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي (٦/ ١٠٨)، أصول الفقه الإسلامي، لبدران (٤٦١)، الوجيز في أصول الفقه، لعبدالكريم زيدان (٣٨٦)، التعارض والترجيح، للبرزنجي (١/ ٤١)، التعارض والترجيح، للحنفاوي (٦٤).

(٣) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/ ٣١٩)، آيات العقيدة التي قد يوهم ظاهرها التعارض (١/ ٢٩).

بإحسان أنه لا يقبل من أحد قط أن يعارض القرآن برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات، والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم"[١].

**وقد تواترت عبارات العلماء حول هذه الصفة العظيمة، وأنه لا يمكن أن يوجد نصان متعارضان بحيث يثبت أحدهما وينفيه الآخر، ولا يمكن الجمع بينهما، وفيما يلي أقوال العلماء التي تؤكد ذلك:**

١. قال الإمام الشافعي حاكياً موافقة القرآن للسنة واتساقهما معاً بلا اختلاف: "إن أحكام الله ثم أحكام رسوله لا تختلف، وأنها تجري على مثال واحد"[٢]، وقال في موضع آخر: "وأن سنته تبع لكتاب الله فيما أنزل، وأنها لا تخالف كتاب الله أبدا"[٣]، وقال: "كل ما سن رسول الله مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله"[٤]، وقال: لا تخالف سنة لرسول الله كتاب الله بحال"[٥].

٢. حكى أبو بكر الباقلاني إجماع الأمة على منع التعارض بين نصوص الشريعة، فيما رواه عنه الخطيب البغدادي، قال الباقلاني: "فكل خبرين عُلم أن النبي ﷺ تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمر ونهي وغير ذلك، أن يكون موجب أحدهما منافيا لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف إن كانا أمراً ونهياً وإباحة وحظراً، أو يوجب كون أحدهما صدقاً والآخر كذباً إن كانا خبرين، والنبي ﷺ منزه عن ذلك أجمع، ومعصوم منه باتفاق الأمة وكل مثبت للنبوة"[٦].

٣. ويقول أبو بكر بن خزيمة: "لا أعرف أنه روي عن النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما"[٧]، وفي قوله يقتضي القطع

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨).

(٢) الرسالة للشافعي (١/ ١٧٣).

(٣) المرجع السابق (١/ ١٤٦).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢١٢).

(٥) المرجع السابق (١/ ٥٤٦).

(٦) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (٤٣٣).

(٧) الكفاية في علم الرواية (٤٣٢)، ومقدمة ابن الصلاح، عثمان بن الصلاح الشافعي (١٤٣).

جازماً بعدم وجود تعارض أو تضاد.

٤. ويقول السرخسي في أصوله منزهاً الشريعة عن الوقوع في التعارض: "اعلم بأن الحجج الشرعية من الكتاب والسنة لا يقع بينهما التعارض والتناقض وضعاً؛ لأن ذلك من أمارات العجز والله يتعالى عن أن يوصف به"[(١)].

٥. ويقول ابن قدامة: "واعلم أن التعارض: هو التناقض. ولا يجوز ذلك في خبرين؛ لأن خبر الله -تعالى- ورسول الله ﷺ لا يكون كذبًا"[(٢)]. فأئمة الإسلام متفقون على القول بعدم التعارض والتناقض في البلاغ النبوي، وأن القول بوقوع المعارضة من أبطل الباطل.

**تقرير أن ما يظهر التعارض في البلاغ النبوي إنما هو في الظاهر لا في الحقيقة:**

إذا أمعنا النظر في التعارض المتوهم بين نصوص الشريعة نجد أنه ليس ثمة تعارض حقيقي في نفس الأمر، بل إن ذلك يعود إلى أمر المجتهد، وذلك يكون إما نقصاً في علمه أو في فهمه للمراد. أما الحقيقة والواقع فلا يمكن وقوع التعارض البتة.

فالواجب عند حصول التعارض المتوهم في نظر الناظر لا في نصوص البلاغ أن يسلم للنصين بعد دفع التعارض بين النصوص، وقد نالت هذه النصوص النصيب الأوفر من البحث والاستدلال والمناقشة من خلال منهجية علمية عقلية بديعة قررها العلماء والأصوليون في مؤلفات كثيرة[(٣)].

وقد عنون بعض الأصوليين لهذا الباب لدفع الاستشكالات الواردة على البلاغ، بعنوان: التعادل والترجيح، وبعضهم بعنوان: التعارض والترجيح، وبعضهم اكتفى بالترجيحات، وقد جاءت في بحث دقيق بالتفاصيل، وبيان بديع لموضوع واسع الأكناف، متعدد الجوانب، حرصوا على تحديد المراتب، "ولدفع التعارض الظاهري بين الأدلة ثلاث طرق، هي:

---

(١) أصول السرخسي (٢/ ١٢).

(٢) روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ٣٩٠).

(٣) انظر: المستصفى، الغزالي (٣٧٨)، الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي (٢/ ٥٠- ١٧٨-٣٢٠) (٤/ ١٠٠) (٤/ ٢٣٩) (٤/ ٢٣٩-٢٨٠)، شرح مختصر الروضة (٢/ ٢٥٤) (٣/ ٦٨٢) (٣/ ٨٠٧)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٤/ ٦٠٧) (٤/ ٦١٦-٧٤٥)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ١١٢) (٢/ ٩٦-٢٢٥-٢٥٧-٢٦٠-٢٦٣) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٣٨٨) (٢/ ٣٠٣)(٣/ ٣١)(٩/ ٣٨٥). وغير ذلك من كتب الأصوليين وشراح الحديث.

١ – الجمع بين الدليلين.

٢ – الحكم بنسخ أحد الدليلين بالآخَر.

٣ – الترجيح.

وقد اختلف العلماء فيما يجب المصير إليه أولاً: فذهب الحنفية إلى أن المرتبة الأولى مرتبة النسخ، فإذا أمكن نسخ أحد الدليلين بالآخر وجب المصير إليه؛ لأنه يبيّن أن الدليلين لم يتواردا على زمانٍ واحدٍ. فإن لم يمكن معرفة التاريخ فيلجأ المجتهد إلى الجمع بينهما بتأويلهما أو تأويل أحدهما، فإن لم يمكن ذلك لجأ إلى الترجيح، وعند الجمهور المقدم هو الجمع بين الدليلين إذا أمكنَ بحمل العام على الخاص أو المطلق على المقيد، أو حملِ كل منهما على حالة غير التي يحمل عليها الآخر، فإن لم يمكن نظر في التاريخ، فإن أمكن معرفته عددنا المتأخر ناسخاً للمتقدم، فإن لم يُعرف التاريخ لجأنا إلى الترجيح"[(١)].

وهذه الطريقة العقلية الشرعية التي استند عليها العلماء للتوفيق بين الأدلة، وذلك لكون النصوص صريحة واضحة، متكاملة فيما بينها، ويصدق بعضها بعضاً، لا يطرأ عليها تعارض ولا تناقض، وذلك لاتفاقهم على مبدأ عقلي بدهي وهو مبدأ نفي التعارض في البلاغ النبوي؛ لأن ذلك يعد طعناً في عصمة الرسالة وإلهية مصدرها.

يقول ابن القيم ذاكراً السبب الذي قد يوهم أن هناك تعارض ظاهري، نافياً وقوع التعارض الحقيقي في البلاغ النبوي، "وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخا للآخر، فهذا لا يوجد أصلا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً، ومن ها هنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع"[(٢)].

وقال الشاطبي يؤكد أن الآفة في فهم المجتهد ونظره وليس في النصوص، فقال: "التعارض إما أن يعتبر من جهة ما في نفس الأمر، وإما من جهة نظر المجتهد، أما من جهة ما في نفس

---

(١) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله (ص: ٤١٩).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ١٣٧).

الأمر؛ فغير ممكن بإطلاق... وأما من جهة نظر المجتهد؛ فممكن بلا خلاف"[١].

**جهود علماء الإسلام في بيان الاتساق بين نصوص الشرع، ودفع ما يتوهم:**

اعتنى العلماء بإزالة الإشكال ودفع ما قد يتوهم من نصوص البلاغ النبوي التي ظاهرها التعارض، وألفوا مصنفات كثيرة في مشكل القرآن[٢] ومشكل الحديث[٣]، ومن معاني هذه الكتب أنهم يجمعون النصوص التي ظاهرها التعارض، ويبينوا وجه الجمع بينها في مسالك وقواعد عامة لألفاظ الكتاب والسنة، وحرصوا على دفع كل ما قد يلتبس بين الآيات والأحاديث، وبذلوا جهداً كبيراً في معالجة هذا الموضوع، وتنزيه نصوص البلاغ النبوي عن التعارض والتناقض والإشكال، وأولوه عناية كبيرة، واهتماماً بالغاً، فيتتبعون النصوص التي ظاهرها مشكل ويصنفون التصانيف التي تجلي الإشكال وتزيله.

فمن أوائل مصنفات العلماء في ذلك كتاب "تأويل مشكل القرآن "لابن قتيبة حيث يقول مبيناً هدفه من وضع كتابه: "فأحببت أن أنضح عن كتاب الله، وأرمي من ورائه بالحجج النيرة، والبراهين البيّنة، وأكشف للناس ما يلبسون، فألّفت هذا الكتاب جامعا لتأويل مشكل القرآن، مستنبطا ذلك من التفسير بزيادة في الشرح والإيضاح، وحاملاً ما أعلم فيه مقالاً لإمام مطلع على لغات العرب، لأُري المعاند موضع المجاز، وطريق الإمكان، من غير أن أحكم فيه برأي، أو أقضي عليه بتأويل"[٤].

---

(١) الموافقات (٥/ ٣٤٢).

(٢) فمن أشهر مصنفاتهم في ذلك: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار الهمداني، متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار، إعجاز القرآن، للقاضي الباقلاني، والانتصار لنقل القرآن، للباقلاني، غرة التأويل ودرة التنزيل، الخطيب الإسكافي، مسائل الرازي وأجوبتها، للرازي، تفسير آيات أشكلت، لابن تيمية.

(٣) من المؤلفات في ذلك: اختلاف الحديث، للشافعي، تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ومشكل الآثار، للطحاوي، ومشكل الحديث وغريبه، لابن فورك، كشف المشكل، لابن الجوزي، وغيرها.

(٤) تأويل مشكل القرآن (ص: ٤).

# المبحث السابع
# استحالة تناقض البلاغ النبوي مع العقل

## مفهوم استحالة تناقض البلاغ النبوي مع العقل:

هو التوافق والتناسب بين نصوص البلاغ النبوي والعقل، وعدم وقوع التعارض والتناقض بينها، فصريح المعقول لا يتعارض مع صحيح المنقول؛ وذلك لأن العقل الصريح موافق للنقل الصحيح.

فالحكمة الإلهية اقتضت أن البلاغ النبوي الذي ورد من المصطفى ﷺ لا ينفك عن العقل الصريح، بل يتماشى معه في صورة في غاية التوافق والانسجام، منتظمة غاية الانتظام.

فالبلاغ النبوي يستحيل معارضته لدليل عقلي أو نقلي آخر، بل إن العقل تابع للنقل في كل ما يخبر به، حيث أن النقل أصل والعقل تبع له؛ وذلك لأن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، بل مطابق له، وهذه قاعدة معلومة عند أهل العلم، حيث أن العقل هو حجة على النقل في تصديقه وتأييده؛ لاتساق مفاهيمه، وانتظام معانيه، وانسجام أحكامه مع العقل؛ لأن الله ﷻ هو الخالق للعقل، وهو الباعث للرسول المأمور بالبلاغ المبين، فجعله متسقاً متفقاً معه ببالغ حكمته وعلمه بما يصلح لعباده.

وقد أفردنا الحديث حول هذه الصفة، حيث أنها متعلقة "بالعلاقة بين العقل والنقل" وهي تمثل أحد القضايا الشائكة التي استحوذت على اهتمام الكثيرين قديماً وحديثاً، وتعددت الحلول المقدمة لها، وقد يكون هناك مسوغ لحصول إشكالية بين العقل والنقل، لوكان الأمر يتعلق بالديانات السابقة وما طرأ عليها من تحريفات تناقض العقل وتعارضه، لكن الأمر مختلف في إطار البلاغ النبوي ذي الخصائص والسمات المميزة، والأصول والقواعد الكلية، التي لا يمكن أن تتعارض مع العقل بل توافقه بكل اتساق وانسجام.

## الأدلة على استحالة تناقض البلاغ النبوي مع العقل:

١- قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف:٥٤].

**وجه الدلالة**: إن البلاغ النبوي بمصدريه الكتاب وسنة هو أمر الله ووحيه لنبيه ﷺ، والعقل هو من خلق الله تعالى، ومحال أن يقع تعارض أو تضاد أو اختلاف بين أمر الله وخلقه، وهذا

مقتضى كونه قد جاء من المصدر الإلهي الذي حججه تتعاضد ولا تتعارض.

قال ابن القيم: "فجمع سبحانه بين السمع والعقل وأقام بهما حجته على عباده، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه أصلاً، فالكتاب المنزل والعقل المدرك حجة الله على خلقه، وكتابه هو الحجة العظمى، فهو الذي عرفنا ما لم يكن لعقولنا سبيل إلى استقلالها بإدراكه أبداً"[(١)].

٢- قال تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُم مِّن شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُون﴾ [سورة الأحقاف:٢٦]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [سورة الملك:١٠].

**وجه الدلالة:** إن الآيات الكريمة تقرن بين السمع والعقل، لإدراك التنزيل الحكيم الاتساق والتوافق الذي بينهما، حتى أنه يجعل السمع محل العقل، لاستحالة تناقضهما وتعاضدهما.

٣- قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ القرآن أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [سورة محمد:٢٤].

**وجه الدلالة:** دعوة الله تعالى إلى تدبر القرآن بعقولهم، فلو كان ثمة تناقض فلا مسوغ لهذه الدعوة، وهذا يقتضي التوافق والانسجام بين العقل ونصوص القرآن.

٤- قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [سورة الحديد:٢٥].

**وجه الدلالة:** قد جاء في كتاب الله أن الكتاب والميزان متوازيين في الإنزال، وكل منهما يصدق الآخر[(٢)]، فالله تعالى هو خالق عقل الإنسان، وهو المنزل للكتاب، ومقتضى ذلك أن الكتاب والميزان أو العقل والنقل، أو العقل والبلاغ النبوي، وصل إلى منزلة في الاتساق والتوافق والتكامل فيما بينه، مما يستحيل حدوث التعارض بين نصوصه.

ويذكر ابن كثير أن المراد بالميزان هنا "هو الحق الذي تشهد به العقول الصحيحة المستقيمة المخالفة للآراء السقيمة"[(٣)]، فلم يرد في كتاب الله ما يعارض الميزان، بل جاء بما يصدقه ويوافقه

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٤٥٨-٤٥٩).

(٢) انظر: مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة، د. عبد الرزاق معاش (١/ ٢٧٤).

(٣) تفسير ابن كثير تحقيق سلامة (٨/ ٢٧).

ويتلائم معه، فدلالة كل واحد منهما للآخر متعاضدة ويصدق بعضها بعضا[1].

**بداية المخالفة في هذه الصفة:**

إن القول بتعارض النصوص الشرعية مع العقل، وحدوث انحراف بالعقل عن التسليم للنص الشرعي، لم ينشأ إلا بعد عصر الصحابة وكبار التابعين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات، فإن الخوارج والشيعة حدثوا في آخر خلافة عليّ، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص ويستدلون بها على قولهم، لا يدعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص"[2].

ويقول ابن القيم: "هل كان في الصحابة مَن إذا سمع نص رسول الله ﷺ عارضه بقياسه، أو ذوقه، أو وجده، أو عقله، أو سياسته؟ وهل كان قط أحد منهم يقدم على نص رسول الله ﷺ عقلاً أو قياساً، أو ذوقاً، أو سياسة، أو تقليد مقلد؟ فلقد أكرم الله أعينهم وصانها أن تنظر إلى وجه مَن هذا حاله، أو يكون في زمانه"[3].

**ولربما يشكل على هذا ما يثار من إشكالات الصحابة**-رضي الله عنهم- على بعض النصوص، وقد كانوا يناقشون ويوردون الإشكالات على النبي ﷺ، فكيف تريدون غلق هذا الباب بحجة استحالة ورود التناقض مع العقل، ووجوب التسليم للنص، وكيف تلزموننا بفهم نصوص مشكلة لا نستطيع فهمها فضلاً عن تطبيقها والعمل بها، فيقال: إن الصحابة كان منطلقهم في هذه الاستشكالات من مبدأ التسليم والانقياد للنص الشرعي، وكان مبعثها التساؤل.

كما جاء في حديث أم المؤمنين حفصة- رضي الله عنها- قالت: قال النبي ﷺ: «إني لأرجو ألا يدخل النار أحد إن شاء الله تعالى ممن شهد بدراً، والحديبية»، قالت: قلت: يا رسول الله أليس قد قال الله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَّقْضِيّاً﴾ [سورة مريم:٧١]، قال: «ألم تسمعيه يقول: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [سورة

(١) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم (١/ ٣٣١).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٤٤).

(٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٣٣٤)

مريم:٧٢]»[1].

وكذلك ما جاء عن عائشة–رضي الله عنها– عن النبي ﷺ قال: «من نوقش الحساب عُذّب»، قالت: قلت: أليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً﴾ [سورة الانشقاق:٨]. قال: «ذلك العرض»[2].

وإذا تأملت هذين الحديث تجد أن منشأ التساؤل مُنطلق من قاعدة الخضوع والتسليم والانقياد للنص الشرعي، بدلالة أنه لما أوهم قدراً من المعارضة ورد التساؤل عن وجه الجمع بين النصين لدفع المعارضة، فمثلاً حديث حفصة –رضي الله عنها– لما سمعت قول النبي ﷺ «إني لأرجو ألا يدخل النار أحد إن شاء الله تعالى ممن شهد بدراً والحديبية»، قالت: قلت: يا رسول الله أليس قد قال الله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَّقْضِيّاً﴾ [سورة مريم:٧١]. ومقتضى سؤالها مبني على التسليم لجميع النصين، وهي تعلم أن التوهم واقع منها لا في حقيقة النصين، لذلك لما بين النبي ﷺ الأمر، ارتفع الاشكال وزال التوهم وحصل التسليم للنصين، وكذلك يقال في حديث عائشة –رضي الله عنها– ما قيل في حديث حفصة –رضي الله عنها– وقد كان الصحابة يستشكلون بعض النصوص الشرعية ثم يجمعون بينها بكل توافق واتساق، لا كما يفعله المخالفين المعارضين للنصوص بعقولهم.

إن أصل هذه السمة نابع من ذات النبي ﷺ فهو الصادق المعصوم ببلاغه، فكما أنه هو الصادق في خبره فلا بد من التصديق بمضمونه، وهذه قاعدة وهي التلازم بين التصديق بالرسول ﷺ وعدم معارضة خبره، لأنه لا يمكن مع الإيمان بالرسول ﷺ أن نعارض ما جاء ببلاغه أو نرده بمجرد شبهات أو خيالات يسميها أصحابها قواطع عقلية.

ومعلوم أن الإيمان بالرسول ﷺ يقتضي اليقين بصدق رسالته، ونفي أي معارضة له، إذ أن الله تعالى أرسله، وأنزل عليه كتابه، وأخبر أنه جعله للناس هدى وبيان، وهو مأمور بالبلاغ

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه بلفظه (٢/ ١٤٣١) حديث رقم (٤٢٨١)، وأحمد في مسنده (٦/ ٢٨٥) حديث رقم (٢٦٤٨٣)، وابن حبان في صحيحه (١١/ ١٢٥) حديث رقم (٤٨٠٠)، وصحح إسناده البوصيري في زوائد ابن ماجه (٢/ ٣٣٧)، وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٣٤٧٣). وباختلاف بعض ألفاظه أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٤٢)، حديث رقم: (٣٤٩٦)، باب من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ١١١) حديث رقم (٦٥٣٦) باب: من نوقش الحساب عذب، كتاب الرقاق.

المبين، وهو أطوع الناس لربه، وبين لهم ما نُزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن بعقله.

**إن استحالة التناقض بين النصوص الشرعية والعقل هو منهج السلف الصالح إذ** أن الأصل والعمدة هو في كلام الله ورسوله، وما خالفه فهو مردود، هذا هو منهج أهل العلم والإيمان، ويميزون بين النقل الصحيح والمكذوب، فلا يكون بيانه ملتبساً ولا مدلساً، ولا متناقضاً، ولا متعارضاً.

**بيان انعقاد الإجماع المعلوم على القول باستحالة وقوع التعارض الحقيقي بين العقل والنقل**، ونصوصهم في بيان ذلك صريحة وواضحة وكثيرة، منها ما ينقله شيخ الإسلام ابن تيمية في إجماع السلف على القول بعدم المعارض، ويقول: "لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس ولا بذوق ووِجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل، فضلاً عن أن يقول: فيجب تقديم العقل"[(١)].

فلو أن رجلاً آمن بالرسول ولكنه صرَّح بتقديم الأدلة العقلية على الشرعية مطلقاً، فهذا لا يعد مؤمناً لكونه لم يستفد علماً مما أخبر به النبي ﷺ، بل عرضها على معقولاته حتى تسانده في تصديقها، فهو لم يؤمن في الحقيقة بل في إيمانه شك وريب، إما من النبوة وإما من تبليغ النبي ﷺ للرسالة، إذ لو كان مؤمناً مقراً بأن الرسول ﷺ بلَّغ البلاغ المبين المعصوم لنفي كل شيء يعارضه ولم يقدم عليه شيء[(٢)].

إن الإيمان باستحالة التناقض بين النقل والعقل مما يجب اعتقاده -كما سيظهر عظمة الاعتقاد بذلك في الباب الأخير من الكتاب- حيث أن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة لا يعارضها شيء من المعقولات الصريحة، بل ما من مسألة في دين الله إلا والتسليم بها قائم من جهة العقل، جملة وتفصيلاً.

أما من ناحية الإجمال، فمن جهة أن العقل يشهد بصحة النبوة وصدق الرسالة، أما جهة التفصيل، فإن العقل لا يرد شيء مما علم من بلاغ النبي ﷺ، بل يعضده بالصحة والتصديق، فما قصر العقل عن إدراكه وسبر غوره مما ورد به البلاغ، فهذا فيه دلالة على محدودية العقل التي منحها الله له، وعظم البلاغ النبوي الذي جاء به النبي ﷺ.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٤-٢٧٧-٢٧٨) (٥/ ٣٤٢-٣٤٣).

ومعلوم أن البلاغ النبوي قد يأتي بما يحير العقول لا بما تحيله العقول. لذلك "فإن الرسل -صلوات الله وسلامه عليهم- لم يخبروا بمحالات العقل، وإنما يخبرون بمحارات العقول، وما يُعلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يخبر به الرسل، بل تخبر بما لا يعلمه العقل وبما يعجز العقل عن معرفته"[1].

**ومع ذلك فقد حصل جدل كبير في وقوع التعارض الظاهري وعدم التوافق في النصوص الشرعية، وهذا يعود في حقيقة الأمر لعدة أمور:**

١. الجهل بحكم العقل ومقتضى السمع، فيظنوا ما ليس بمعقول معقولاً، وهو في الحقيقة شبهات عقلية غير صريحة.

٢. الجهل بمقتضى السمع والفهم، وذلك إما بنسبة قول للنبي ﷺ لم يقله، أو لم يفهم مراد النبي ﷺ من قوله.

٣. عدم تفريقهم بين ما لا يدرك بالعقول وبين ما تدرك استحالته العقول[2].

وعلى هذا يتبين أنه لا يجوز النظر إلى البلاغ النبوي والعقل على أنهما ضدان، أو أنهما ندان متعادلان، فإن الصحيح أن بينهما توافق واتساق وانسجام.

وإن كان النقل الذي يمثله البلاغ النبوي أكبر وأشمل من العقل، حيث أنه وحي، فهو الأصل الذي يوزن به العقل وتختبر به مقرراته ومفهوماته وتصوراته، ويُصحَّح به اختلاله وانحرافاته، ولم يكتف بذلك بل وسَّع مجال إدراكه وحدوده واطلاعه على معارف وعلوم وحقائق غيبية، لم يكن بوسعه الاطلاع عليها أو الإحاطة بها، فمن الخطأ معاملة العقل والنقل على أساس أنهما ندان متعادلان، وكل منهما كفواً للآخر.

**إن الاخلال بهذه الصفة، واعتقاد عدم التوافق بين نصوص البلاغ النبوي والعقل يقتضي حصول التعارض والتناقض،** وهذا الذي حصل عند المخالفين لمنهج السلف، وإشكاليتهم ترجع إلى جعل العقل معياراً يحاكم إليه الكتاب والسنة، وبهذا حصل لهم الاضطراب والاختلاف، حيث أن كلاً يدَّعي أن صريح العقل معه، وأن مَن خالفه قد خرج عن صريح العقل.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣١٤).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٧٨).

تجدهم حكَّموا العقل على الكتاب والسنة، وكل طائفة جعلت لها قانوناً يعتمدون عليه ويدينون به، وهو المحكم وما خالفه متشابه مردود، فيَعرضون ما بلغهم من البلاغ النبوي على قانونهم المزعوم أنه الحجة فإن وافقته النصوص أخذوا بها لا احتجاجاً واعتماداً وإنما اعتضادًا.

وإن خالفت الأخبار النبوية قانونهم كانوا على شقين، إما التأويل الذي هو التحريف للمعنى بما يتوافق مع أصولهم، أو التفويض الذي يقصد به تعطيل النصوص وعدم إعمالها، فكل طائفة تدعي أنها على الحق بقانونها، وأن الباطل والفساد لكل مَن خالفها[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ما جاء عن النبي ﷺ كله حق يُصدِّق بعضه بعضاً، وهو موافق لفطرة الخلائق، وما جُعل فيهم من العقول الصريحة، والقصود الصحيحة، لا يخالف العقل الصريح، ولا القصد الصحيح، ولا الفطرة المستقيمة، ولا النقل الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ وإنما يظن تعارضها: مَن صدَّق بباطل من النقول، أو فهم منه ما لم يدل عليه، أو اعتقد شيئاً ظنه من العقليات وهو من الجهليات، أو من الكشوفات وهو من الكسوفات إن كان ذلك معارضاً لمنقول صحيح وإلا عارض بالعقل الصريح، أو الكشف الصحيح، ما يظنه منقولاً عن النبي ﷺ، ويكون كذباً عليه، أو ما يظنه لفظاً دالاً على شيء ولا يكون دالاً عليه"[(٢)].

إن الإخلال في هذه الصفة يُحدث فساداً كبيراً، حيث أنها مبنية على اعتقاد التعارض في البلاغ النبوي وتقديم العقل، وهذه القاعدة التي قام بتأصيلها المعارضون هي أصل كل فساد في الأرض.

وقد تصدى لهذا الأصل شيخ الإسلام ابن تيمية فهدم البناء الذي أُسِّس عليه، وفكك أصوله العقلية، وأزال الإشكاليات، وأفحم المخالف بمنهجية عميقة مؤصلة بالبراهين اليقينية والدلائل الصادقة، في كتابه "درء تعارض العقل والنقل". ثم إن جميع مَن لم يصدق ويؤمن بهذا الأصل العظيم وهو الاتساق مع العقل في دلالات النصوص الشرعية ومعانيها، فإنه يقع في القول بأن الرسول لم يبين المراد من النصوص، وهذا بلا شك طعن كبير في تبليغ النبي ﷺ للرسالة.

---

(١) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢/ ٦٩/ ٧٠)

(٢) الرسالة العرشية (١ / ٣٥)

# الفصل الرابع
# خصائص البلاغ النبوي

يتصف البلاغ النبوي بعدد من الخصائص، ومن أهم تلك الخصائص:

## المبحث الأول
## الشمولية

**معنى خاصية الشمول:**

أنَّ البلاغ جاء متكاملاً في التشريع شاملاً لكل مجالات الحياة، فهو إيمان وعمل، وعقيدة وشريعة، وعبادة ومعاملة، وفكر وعاطفة، وأخلاق ونظام حياة، إلى جانب شموليته لرسالته إلى الخلق كافة، وشموليته لتشريعه لحقائق الدين التفصيلية، أصولاً وفروعاً، ومن شموليته كونه يشتمل على قواعد يُحتكم إليها عند النوازل والمستجدات، وهذا يعني بالضرورة أنه شاملاً لكل زمان ومكان، ومقتضى ذلك شمولية هذا البلاغ النبوي وصلاحيته إلى قيام الساعة.

**ومظاهر خاصية الشمول في البلاغ النبوي تتمثل في التالي:**

**أولاً: الشمول لكل الخلق:** ويقصد به أن البلاغ النبوي الذي جاء به محمد ﷺ عام لجميع المكلفين، فلم يختص به قوم دون أخرين، كما هو الحال مع الأنبياء السابقين، فكل نبي بعث لقومه، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ﴾ [سورة الأعراف:٥٩]. بينما سيد المرسلين فضَّله الله بعموم الرسالة، فجاء بلاغه عاماً شاملاً للثقلين، لا خصيصة فيها لقوم دون قوم. **وإلى ذلك أشارت دلائل الكتاب والسنة، والإجماع، ومن ذلك:** قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ [سورة سبأ:٢٨].

**وجه الدلالة:** إنه من "حين بعث الله محمداً ﷺ، ما يقبل من أحد بلغته الدعوة إلا الدين الذي بعثه به؛ فإن دعوته عامة لجميع الخلائق"[(١)]، وهذه الآية التي استشهد بها ابن عباس -رضي الله عنه- في بيان ما اختص به محمد ﷺ على غيره من الأنبياء، حين سئل عن

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٢٢).

تفضيله ﷺ عليهم؟ قال: قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [سورة إبراهيم:٤]، وقال الله عز وجل لمحمد ﷺ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾ [سورة سبأ:٢٨]. فأرسله إلى الجن والإنس"[١].

- قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ هُوَ إِلاَّ ذِكْرَى لِلْعَالَمِينَ﴾ [سورة الأنعام:٩٠].

**وجه الدلالة**: في الآية الكريمة بيانٌ لعموم البلاغ النبوي لكافة الثقلين، حيث وردت بما يعني به الإرسال إلى العالمين، والعالمين المقصود بهم عالم الإنس والجن، فلا اختصاص لجنس ولا نوع ولا قوم ولا طائفة.

وفي هذا دلالة على ما فضَّل الله به محمداً ﷺ على من سبقه من الرسل.

والآيات في عموم بلاغه ﷺ كثيرة[٢]، ثم إنَّ شمولية البلاغ لعموم الخلق، هي لكل مخلوق من الإنس والجن على وجه هذه الأرض، وتلزم كل مَن بلغته الدعوة وآمن بها حق البلاغ وتبليغها ونشرها إلى مَن لم تبلغه الرسالة، قال تعالى: ﴿هَـٰذَا بَلاَغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِ وَلِيَعْلَمُواْ أَنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ﴾ [سورة إبراهيم:٥٢]، قال ابن كثير: "الآيات في هذا كثيرة، كما أن الأحاديث في هذا أكثر من أن تحصر، وهو معلوم من دين الإسلام ضرورة أنه صلوات الله وسلامه عليه، رسول الله إلى الناس كلهم"[٣].

فمَن قدح في عموم الرسالة لجميع الخلق، فقد قدح في خصيصة من خصائص المصطفى ﷺ التي اختص بها دون سائر الأنبياء والمرسلين.

**الأدلة من السنة النبوية:**

- **قال رسول الله ﷺ**: «فُضِّلت على الأنبياء بست: أُعطيت جوامع الكلم، ونُصرت بالرعب، وأُحلت لي الغنائم، وجُعلت لي الأرض طهورًا ومسجدًا، وأُرسلت إلى الخلق كافة،

---

(١) أخرجه الدارمي في مسنده (١/ ٦٨)، حديث رقم: (٤٧)، باب ما أعطي النبي ﷺ من الفضل، وقال الهيثمي: رواه الطبراني ورجاله رجال الثقات: (٨/ ٢٥٥).

(٢) انظر مثلاً: الآيات الواردة في السور التالية: [الأعراف:١٥٨]. [الأنعام:١٩-٩٠]. [الفرقان:١]. [الأنبياء:١٠٧]. [إبراهيم:٥٢]. [ص:٨٥-٨٦]. [الأحقاف:٣٠-٣٢]. [الجن:١-٢].

(٣) تفسير ابن كثير تحقيق سلامة (٣/ ٤٨٩).

وخُتم بي النبيون»[١].

**وجه الدلالة:** هذه الفضائل المذكورة في الحديث الشريف تدل على تميز النبي ﷺ بعدة أمور، منها ما اختص به بلاغه ورسالته بالعموم إلى الخلق كافة، وهذا التفضيل يقتضي أن تكون الرسالة شاملة لكل خير. وقد فُضل المصطفى ﷺ على غيره من الأنبياء، أن كانت بعثته عامة لكل الخلق، بعثه الله تعالى مُبلّغاً وهادياً ونصيراً، وبشيراً ونذيراً، وسراجاً منيراً.

- **قال الرسول ﷺ:** «لو كان موسى حياً بين أظهركم، ما حلَّ له إلا أن يتبعني»[٢].

**وجه الدلالة:** يدل على أنَّ الرسالة المحمدية هي الرسالة الخاتمة الشاملة لكل الشرائع، حتى أن موسى- عليه السلام- لو كان حياً ما وسعه إلا أن يتبع هذا الدين.

- **قال النبي ﷺ** «والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أُرسلت به، إلا كان من أصحاب النار»[٣].

**وجه الدلالة:** في هذا الحديث دلالة على وجوب اتباع الرسول ﷺ وطاعته بمجرد سماع البلاغ، وهذا الأمر يشمل كل الخلق سواء في زمن الرسول ﷺ أو فيما بعده.

ولهذا شمل بلاغه عموم الخلق بمختلف اعتقاداتهم وآرائهم، ومللهم ونحلهم، سواء كانوا من أهل الكتاب اليهود والنصارى، أو من الكافرين والمشركين، أو من الملحدين المنكرين، أو من المجوس وغيرهم، جميع المكلفين بكافة أجناسهم واختلاف أماكنهم، مشمولون بهذا البلاغ، من بَلغه منهم قامت عليه الحجة ووجب في حقه الإيمان به، ومَن أعرض عنه ولم يؤمن، حُكم عليه بالكفر وكان من أهل النار[٤].

**الأدلة من الإجماع:** قد نقل أهل العلم الإجماع في هذه المسألة، فقال ابن تيمية: "ومحمد

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٢٢/ ٤٦٨) حديث رقم: (١٤٦٣١)، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وحسنه الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٦/ ٣٤) حديث رقم: (١٥٨٩).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ١٣٤) حديث رقم: (١٥٣)، باب وجوب إيمان أهل الكتاب برسالة الإسلام، كتاب الإيمان.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٣٠٣)، (١٩/ ٩).

ﷺ مبعوث إلى الثقلين باتفاق المسلمين"[1]، قال ابن حزم: "اتَّفقُوا... أن محمدا بن عبد الله القرشي الهاشمي المبعوث بمكة المهاجر إلى المدينة رسول الله ﷺ إلى جميع الجن والانس إلى يوم القيامة"[2].

**ثانياً: الشمول التشريعي:**

ويقصد به أنَّ هذا البلاغ النبوي وإن كان واحداً من بين البلاغات النبوية للأمم السابقة التي شرفت به البشرية، إلا إن هذا البلاغ اختص بشموليته لكل خير دعت له الأنبياء السابقين، وزيادة عليه، فكان بلاغاً شاملاً لكل الهدايات، متميزاً بالكمال التشريعي.

فاشتمل بلاغه على جميع مسائل الدين ودلائلها، في باب الاعتقاد، وفي باب الشرع، وهذا من أعظم ما بلَّغه النبي ﷺ البلاغ المبين وبيَّنه للناس، وبهذا البيان والبلاغ قامت الحجة على الناس، وتمثل هذا البلاغ في كتاب الله الذي نقل إلينا بالتواتر لفظه ومعناه، والحكمة التي هي السنة النبوية مشتملة على غاية المراد وتمام الواجب والمستحب[3].

وقد حصل البلاغ المبين لكل ما أمر الرسول ﷺ بتبليغه للناس، من الدلائل والأحكام التكليفية للعباد أصولاً وفروعاً ومنهجاً وتطبيقاً، كل ذلك أخبر به بلغة بيانية بليغة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها، ويجب أن تذكر قولاً، أو تعمل عملاً، كمسائل التوحيد والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، أو دلائل هذه، أما القسم الأول فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بيَّنه الله ورسوله بياناً شافياً قاطعاً للعذر، إذ هذا من أعظم ما بلَّغه الرسول البلاغ المبين، وبيَّنه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله الحجة علي عباده فيه بالرسل الذين بينوه وبلغوه، وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه"[4].

وهذا البلاغ النبوي الذي جاء به المصطفى ﷺ وادعى أنه من عند الله تعالى، قد بلغ أوج الكمال في شموليته، وصلاح شريعته، ومرونة أحكامه، حتى وصل إلى حد الإتقان والإحكام،

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٠٣).

(٢) مراتب الإجماع، ابن حزم (ص: ١٦٧).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل: (١/ ٢٦). ومجموع الفتاوى (٣/ ٩٥٢).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧).

ومن المستبعد أن يكون كل هذا صادر من إنسان أُميّ لا يعرف القراءة ولا الكتابة ولم تتيسر له، حيث إنه نشأ في قوم أُميِّن، ولم يُعهد عليه تعلُّم لغات أخرى أو علاقات خارجية.

حيث إنه جاء بدين عظيم في تشريعاته، يعد من أضخم الأديان على وجه الأرض، وأكثرها شمولية بإلمامه بجميع ما يقيم حياة الإنسان، فقد حوى الذروة في المحاسن، والنهاية في الصلاح، والغاية في المرونة، مع الحكمة والرحمة والعدل، مما يدل على أن هذا البلاغ الذي اتصف بالشمولية في التشريعات والكمال في الدين والاستقامة، ليس من وضع البشر ولو اجتمعوا، فكيف بشخص واحد!

وإنما هو من عند خالق البشر الذي هو أعلم بما هو أنسب لهم، وهو أعلم بكل خير يتسق مع النظام الإنساني، وهو أعلم بتفاصيل الشريعة التي تستوعب كل زمان ومكان لتطبيقها.

فإذا كان كل ما في الكون مُسخَّراً لخدمة الإنسان، فما الظن في شريعة بعثها هذا المُسَخِّر، وبلَّغها رسوله الذي اصطفاه من بين الخلق واختاره للتبليغ، فجاءت رسالته بشريعة كاملة شاملة تخاطب العقل والحس والفطرة، وتسعى للصلاح والهداية.

لذا أتى بلاغاً نبوياً شاملاً لكل خير داعياً لكل بر، طامحاً للرقي الإنساني والهداية البشرية.

**ودلائل الشمولية في كتاب الله عز وجل كثيرة، وفي أقوال العلماء، منها:**

- قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام:٣٨]. **وجه الدلالة**: تدل الآية الكريمة على كمال علم الله وشموليته وتمام قدرته وعدم التفريط بشيء منه كله في اللوح المحفوظ، لم يترك شيء ولم يغفل عن أي شيء من جليل أو دقيق، فإنه مشتمل على ما يجري في العالم[(١)].

- قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل:٨٩]. ذكر ابن كثير في تفسيره قول ابن مسعود: "قد بين لنا في هذا القرآن كل علم، وكل شيء. وقال مجاهد: كل حلال وحرام. وقول ابن مسعود: أعم وأشمل؛ فإن القرآن اشتمل على كل علم نافع من خبر ما سبق، وعلم ما سيأتي، وحكم كل حلال وحرام، وما الناس إليه محتاجون في أمر دنياهم ودينهم، ومعاشهم ومعادهم"[(٢)]، وهذا تقرير للشمولية

---

(١) انظر: تفسير القاسمي محاسن التأويل (٤/ ٣٥٠).

(٢) تفسير ابن كثير تحقيق سلامة (٤/ ٥٩٤).

بأجلى معانيها.

- قوله تعالى: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة يوسف:١١١].

قال القرطبي: "(وتفصيل كل شيء) مما يحتاج العباد إليه من الحلال والحرام والشرائع والأحكام"[١].

وهذه الأدلة تدل دلالة قاطعة على شمول هذا البلاغ لكل ما قد يحتاجه الإنسان في مختلف الظروف والأحوال. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولم يَدَع النبيُ ﷺ لسائر مَن دعاه إلى توحيد الله حاجةً إلى غيره، ولا لزائغ طعناً عليه، ثم مضى ﷺ محموداً بعد إقامة الحجة، وتبليغ الرسالة، وأداء الأمانة، والنصيحة لسائر الأمة، حتى لم يُحوج أحداً من أمته إلى البحث عن شيء قد أغفله هو مما ذكره لهم، أو معنى أسرَّه إلى أحد من أمته"[٢].

والذي يؤكد مقتضى هذه الشمولية، شهادة الحق تبارك وتعالى، الذي عضَّد البلاغ بالوحي، المتمثل بالقرآن الكريم، الذي يعد كتاب هذا البلاغ ودستور الرسالة الربانية، وهو كلام الله ﷻ، بلَّغه الرسول المصطفى مُحَّمد ﷺ، "الذي أنزل إليه أحسن الحديث، وأنه مهيمن على ما بين يديه من الكتب"[٣]، **وجعل الله له حق التصديق والهيمنة على الكتب السابقة، بما احتواه من علوم الحق والهداية والصلاح والهدى**، فالبلاغ النبوي المتمثل بالرسالة المحمدية حوت ما في الرسالات السابقة من شرائع وأحكام ومبادئ، وزادت عليها ما تحتاج إليه البشرية في كل جوانب الحياة. قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [سورة الشورى:١٣]، وذلك لعظم مكانة هذا الكتاب وشموليته، فكان خاتم الكتب، الذي تكفل الله بحفظه إلى قيام الساعة. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجر:٩]. بحكم أن مُحَّمدا ﷺ ختمت به النبوة، فهو "خاتم الرسل ليس بعده نبي يُنتظر ولا كتاب يُرتقب؛ بل هو آخر الأنبياء، والكتاب الذي أُنزل عليه مصدق لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه"[٤].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن (٩/ ٢٧٧).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢١٧).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٦/ ٥٠).

(٤) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٥٩).

فالعلاقة بين كتاب الله وكتب الأمم السابقة علاقة هيمنة وتصديق، ومما عُلم بالضرورة من بلاغات الأنبياء السابقين إلى أممهم أنها اشتملت على الإيمان بالله وتوحيده، وبيان أصول الدين وشرائعه، ورد كل ما يخالف ذلك جملة وتفصيلاً من الكفر ومظاهر الشرك، وهذا هو أصل دعوة الرسل.

بينما البلاغ النبوي للمصطفى ﷺ جاء شاملاً لكل مظاهر العبودية لله تعالى، مِن إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وغير ذلك من أصول الدين والعبادات التي تزيد اليقين وتزكي النفس ويتم بها طاعة الله ورضوانه، وكل ما يخص مصالح العباد لبناء مجتمع متكامل، يقيم حدود الله وواجباته، تحقيقاً للعدل الذي قامت عليه السماوات والأرض.

**وتميزت رسالة الإسلام بالشمولية عن غيرها من الرسالات السابقة، وذلك بالوحي بمصدريه الكتاب والسنة النبوية**، وهي من الخصائص التي بيَّنها الحديث الشريف، قول رسول الله ﷺ: «فُضِّلت على الأنبياء بست: أُعطيت جوامع الكلم، ونُصرت بالرعب، وأُحلت لي الغنائم، وجُعلت لي الأرض طهورًا ومسجدًا، وأُرسلت إلى الخلق كافة، وخُتم بي النبيون»[(١)].

وهذه الخصائص العظيمة المذكورة في الحديث التي تشرف بها المصطفى ﷺ هي من دلائل هيمنة رسالته، وذلك كونه النبي الخاتم الذي خُتمت به الرسالات، يقتضي بالضرورة شمولية رسالته لكل حقائق الهدى والرشاد، وهذا يلزم شمولية هذا الدين وكماله وتمامه. وكون النبي ﷺ خاتم الأنبياء وإن لم يكن صريحاً في شمولية البلاغ، إلا أنَّه مَن يعلم أنَّ وحي الله لا يكون إلا للأنبياء أدرك الصلة بين ختم النبوة والشمولية.

**وهذا البلاغ العام الشامل لكل حقائق الخير، يقتضي أن كل مَن سمع به مِن المكلفين عليه الإيمان والتسليم والانقياد والطاعة والقبول والاتباع**، لكل ما جاء به من حقائق الدين أصولاً وفروعاً ومنهجاً وتطبيقاً، ومما يدل على هذا الأصل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [سورة الأعراف:١٥٨].

وعلى ضوء هذه الآية يعلق ابن تيمية -رحمه الله-: "فعلى الخلق كلهم اتباع محمد ﷺ فلا يعبدون إلا الله، ويعبدونه بشريعة محمد ﷺ لا بغيرها"[(٢)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٢٣).

ثم إن اعتقاد عدم شمولية بلاغه لدلائل الدين ومسائله، يعد طعناً في تمام بلاغه وكماله الثابت له بدلائل الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. وتدل هذه الآية أن البلاغ النبوي تم على وجه الكمال والشمول والوفاء بحاجات البشر حتى رضيه الله ديناً قيّماً إلى قيام الساعة، وما عُرفت مسائل الشريعة جملة وتفصيلا إلا عن طريق بلاغه ﷺ الذي شمل كل الجوانب التي ترتقي بالجنس البشري.

### ثالثاً: الشمول الزماني والمكاني.

على الرغم من مضي أكثر من أربعة عشر قرناً على البلاغ النبوي للرسالة المحمدية إلا أنها هي الشريعة الأنسب على الإطلاق، وذلك لأنها تخاطب الإنسان بفطرته وعقيدته وسلوكه، إلى جانب اشتمالها على قواعد كلية يُحتكم إليها عند المستجدات وحدوث المتغيرات، لأوضاع الإنسان المختلفة، وهذا يبطل أقوال الزاعمين بعدم صلاحية الشريعة، بحكم أنها جاءت لزمان غير زماننا، داعين إلى أنظمة وقوانين وضعية، ونسوا أو تناسوا مصدر هذه الشريعة الربانية، فقد جاء البلاغ من عند العليم بكل شيء، وهو خالق الخالق، العالم بما يُشرّع لعباده، وبما يحقق المصالح لهم.

قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الملك:١٤]، فالشريعة الإسلامية بتفاصيلها ليست إلا استجابة لمتطلبات ضرورية في النفس البشرية، لإصلاحها وضبطها، ويقصد بصلاحيته لكل زمان، أن شريعته ﷺ باقية إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها، وأما شريعة مَن قبله ﷺ؛ فإن النبي كان يُبعث إلى قوم مخصوصين، في شريعة خاصة لهم ومؤقتة إلى أجل معلوم.

وهذه الصلاحية تشمل الصلاحية في العقائد، والصلاحية في العبادات، وصلاحية المنهج التطبيقي التنظيمي للحياة الإنسانية. "والرسول ﷺ هو المبلّغ عن الله تعالى أمره ونهيه وتحليله وتحريمه، فالحلال ما حلله والحرام ما حرمه والدين ما شرعه؛ والرسول ﷺ واسطة بين الله وبين خلقه في تبليغ أمره ونهيه ووعده ووعيده وتحليله وتحريمه؛ وسائر ما بلَّغه من كلامه"[(١)]، مع ذلك نجد الكثير من الادعاءات الباطلة التي تحاول إبطال تحكيم الشريعة الإلهية، معارضين نصوص

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٣٦٥).

ثابتة قطعية. فقد بلَّغ البلاغ المبين للعباد الشامل للأحكام التشريعية التفصيلية، وقد اقتضى هذا الأصل اشتمال بلاغه على قواعد وأصول كلية تعتبر مرجعيات عند الوقوع في الخلاف، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾ [سورة النساء:٥٩]. فهناك قواعد ثابتة في الشريعة يُرجع إليها عند المتغيرات والنوازل الناجمة عن تجدد أحوال المكلفين على مر العصور واختلاف الأماكن والأزمان.

وبهذا يتحقق التعميم والشمول الذي أُختصت به الرسالة المحمدية من خلال المرونة والقابلية لاستيعاب كل ما هو جديد ومختلف في كل عصر من غير إخلال بالثوابت العقدية –وسيأتي تفصيل ذلك بإذن الله في مبحث الاستيعاب– فإن كان بلاغه مرجعاً عند المستجدات الشرعية، بهذا تنتفي حجة من أوهم عدم شمولية البلاغ وكفايته لكل الأحكام التفصيلية للعباد[(١)].

ثم إن مَن لم يقر بشمولية البلاغ النبوي أو مَن يظن أن غير الله أحق بالتشريع ويتحاكم إلى غير الله، فهذا كافر بلا شك، وأما مَن يظن أن النبوة مستمرة ولم تنقطع بعد مُحَمَّد ﷺ فهذا يتناقض مع عقيدة ختم النبوة المتفق عليها بالدلائل القطعية من الكتاب والسنة.

فلم تحظ البشرية على مدى التاريخ بشريعة كاملة شاملة صالحة لكل زمان ومكان بمثل الشريعة الإسلامية التي بلَّغها مُحَمَّد ﷺ البلاغ المبين، برسالة وافية واضحة.

ويستنتج من ذلك أن البلاغ النبوي جاء ببيان واضح وشامل للشريعة والمنهج الذي يسير عليه البشر في هذه الأرض، وأحاط البلاغ النبوي بشمولية بالغة لكل ما يحتاج إليه الناس من أحكام وتشريعات، مما يؤكد صلاحها على مر العصور وتغير الأحوال، فهي الرسالة التشريعية الأصلح والأنفع في جميع مجالات الحياة، لكمالها وشموليتها، والحكمة الإلهية التي صنعتها.

والإقرار بشمولية البلاغ النبوي قد شهد بها عدد من المفكرين الغربيين الذين أسلموا، فقد اعترفوا بكمال التشريع الذي جاء به النبيﷺ وشموليته وبلوغه من الحسن والصلاح غير المعهود في الأديان الأخرى، وفي ذلك يقول "إدوار بروي" –باحث فرنسي معاصر وأستاذ في جامعة السربون–: "جاء مُحَمَّد بن عبدالله، النبي العربي وخاتمة النبين، يُبشر العرب والناس أجمعين، بدين جديد، ويدعو للقول بالله الواحد الأحد، كانت الشريعة في دعوته لا تختلف عن العقيدة أو

---

(١) انظر: حقوق المصطفى في ضوء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، د. أسماء توفيق: (١٧٤).

الإيمان، وتتمتع مثلها بسلطة إلهية ملزمة، تضبط ليس الأمور الدينية فحسب، بل أيضاً الأمور الدنيوية، فتفرض على المسلم الزكاة، والجهاد ضد المشركين.. ونشر الدين الحنيف.. وعندما قُبض النبي العربي ﷺ عام ٦٣٢م، كان قد انتهى من دعوته، كما انتهى من وضع نظام اجتماعي يسمو كثيراً فوق النظام القِبلي الذي كان عليه العرب قبل الإسلام، وصهرهم في وحدة قوية، وهكذا تم للجزيرة العربية وحدة دينية متماسكة، لم تعرف مثلها من قبل.."[(١)] .

يقول باتيل –رئيس قسم اللغة الإنجليزية والتاريخ في تنزانيا–(١٩٢٩م): "لقد أيقنت أن الإسلام هو المنهج الذي يحقق غاية الوجود الإنساني، فهو يمتاز بالبساطة والواقعية والاستعلاء والحساسية والشمول"[(٢)] ، ويقول: "إن قوة الإسلام في ذاته، في خصائصه الروحية وشموله، وهذا هو سر غلبته في النهاية"[(٣)] .

## المبحث الثاني

## الاستيعاب

### معنى الاستيعاب:

أنَّ نصوص البلاغ النبوي قد استوعبت جميع الحوادث والأفعال، لكل ما يحدث ويستجد من أفعال العباد منذ زمن الرسالة وإلى يوم القيامة.

### الفرق بين خاصية الاستيعاب وخاصية الشمول:

هناك قُرب بين الخاصيتين وتشابه كبير وفروق دقيقة، فالشمول متعلق بشمولية البلاغ النبوي وعمومه لكل العالمين، وشمولية بيانه لأصول الدين وفروعه ومسائله ودلائله، وهو الشمول التشريعي، وما يتعلق بالشمول الزماني للأحوال والأزمان التي يتعلق بها البلاغ النبوي، وهذا الذي يتداخل مع خاصية الاستيعاب.

أما الاستيعاب فالمراد به أنَّ البلاغ النبوي مستوعب أحوال كافة المكلفين إلى يوم القيامة،

---

(١) تاريخ الحضارات العام، إدوار بروي (٣/ ١١٢).

(٢) رجال ونساء أسلموا (١/ ١٩)

(٣) المرجع السابق (١/ ٢١).

وذلك بما احتوته نصوصه من قواعد ومبادئ عامة يُحتكم إليها ويُستنبط منها أحكام وتفصيلات تعمّ جميع المستجدات بشكلٍ وافٍ، فقد بيَّن منهجية الاستدلال، فلم يوضح مجرد الأحكام وإنما أوضح حتى منهجية النظر في الأحداث والوقائع المتغيرة، ليتبين لنا عظمة هذا الدين، وملائمته في كل وقت وحين.

وهذه الحوادث والوقائع التي استوعبها البلاغ النبوي ليست حصراً على زمن الرسالة في عهد النبي ﷺ، بل إن هذا البلاغ لديه القدرة على استيعاب جميع المستجدات والوقائع التي تحدث في البشرية، وذلك بما اشتملت عليه نصوصه من كليات ومقاصد عامة، ينطوي تحتها الكثير من تفاصيل الجزئيات.

والذي دعانا إلى كتابة هذا المبحث "الاستيعاب" على الرغم من تداخله في الشمول، أهمية هذه الخاصية، ولكون بعض العلماء قد خالف فيها، مع أنه لم يخالف في خاصية الشمول، وقد اختلفوا في خاصية الاستيعاب في بيان المصادر التي يُستقى منها عند وقوع الحوادث، هل من الكتاب والسنة أم من غيرهما؟

وقد يرد إشكال هنا لدى بعض المعاصرين وهو أن البلاغ النبوي جاء عن طريق الوحي، والوحي قد توقف تنزيله بعد وفاة النبي ﷺ، والأحداث والوقائع في العالم لا تنتهي ولا تتوقف، بل هي متجددة متنوعة متغيرة بحسب المعطيات، واختلاف الأحوال والأزمنة والبقاع، والأحداث المتعلقة بأفعال البشر بما أنها لا تنتهي؛ فهل ممكن للنصوص الشرعية التي نزلت منذ زمن النبي ﷺ أن تستوعبها ؟

### الأدلة على خاصية الاستيعاب في البلاغ النبوي:

فالكتاب والسنة شاملان وافيان مستوعبان لكل شيء من شأنه صلاح البشرية، وهذا من كمال التشريع الإلهي، **أما الأدلة من القرآن، منها:**

١. **الآيات التي فيها وصفه بالهدى والنور،** قال تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَا القرآن يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً﴾ [سورة الإسراء:٩]. وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل:٨٩].

٢. **جعل الله القرآن الكريم هداية للعالمين**، فكيف يكون هداية للعالمين وهو غير مستوعب لأفعالهم؟! وهو الذي جعل هذا الكتاب العظيم كتاباً مهيمناً مصدقاً حاكماً بين الناس، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عما جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ [سورة المائدة:٤٨].

٣. **أن الله كتب لهذا البلاغ النبوي الكمال والتمام**، فمن كماله يتحقق الاستيعاب، وهذه نعمة منه وفضلاً، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣].

٤. **أن الله تعالى لم يترك شيئاً فيه خير للأمة إلا بينه**، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام:٣٨].

**الأدلة من السنة النبوية، منها:**

١. سئل رسول الله ﷺ، فقال: «الحلال ما أحلَّ الله في كتابه، والحرام ما حرَّم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه»[١].

٢. قال النبي ﷺ: «إن الله عز وجل فرض فرائض فلا تضيعوها، وحرَّم حرمات فلا تنتهكوها، وحدَّ حدودا فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها»[٢].

٣. قوله ﷺ: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ بعدي عنها إلا هالك»[٣].

٤. من دلائل استيعابه لكافة الأمور دقّها وجلّها، وشموله لكل ما يُقوّم حياة الإنسان تعجُّب اليهودي الذي قال لسلمان الفارسي –رضي الله عنه– إن نبيكم يعلمكم كل شيء حتى الخراءة[٤]، قال: «أجل، لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول وأن نستنجي باليمين،

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه تحقيق الأرنؤوط حديث رقم: ٣٣٦٧ (٤/ ٤٥٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٢٥٠)، والترمذي في سننه تحقيق أحمد شاكر (٤/ ٢٢٠)، حديث رقم: (١٧٢٦) [حكم الألباني]: حسن. والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢١) حديث رقم: (١٩٧٢٣). والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٤/ ١٢٩).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير حديث رقم: ٥٨٩ (٢٢/ ٢٢٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢١) الدارقطني في سننه (٥/ ٣٢٦) حديث رقم: (٤٣٩٦) حديث حسن شرح الأربعين النووية للعثيمين (ص: ٣٠٩).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الخراءة بالكسر والمد: التخلي والقعود للحاجة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٧).

وأن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، وأن نستنجي برجيع أو عظم»[1].

**أقوال أهل العلم:**

قد اتفق أهل العلم على شمول البلاغ النبوي واستيعاب أحكامه ونصوصه لما يحتاجه المرء في جميع الأحداث والوقائع، فمن أقوالهم:

١. قال الشافعي: "إنا نعلم قطعا أنه لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى معزو إلى شريعة محمد ﷺ"[2].

٢. قال الجصاص: "ما من حادثة جليلة ولا دقيقة إلا ولله فيها حكم قد بينه في الكتاب نصاً أو دليلا"[3].

٣. قال ابن حزم: "قد صحَّ يقيناً بخبر الله تعالى الذي لا يُكذبه مؤمن أنه لم يُفرط في الكتاب شيئا، وأنه قد بيَّن فيه كل شيء، وأنَّ الدين قد كمُل، وأن رسول الله ﷺ قد بيَّن للناس ما نزل إليهم، فقد بطل يقيناً بلا شك أن يكون شيء من الدين لا نص فيه ولا حكم من الله تعالى ورسوله"[4].

٤. قال ابن سريج: "ليس شيء إلا ولله عز وجل فيه حكم؛ لأنه تعالى يقول: ﴿وَكَانَ اللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتاً﴾ [سورة النساء:٨٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً﴾ [سورة النساء:٨٦]، وليس في الدنيا شيء يخلو من إطلاق أو حظر أو إيجاب؛ لأن جميع ما على الأرض من مطعم أو مشرب أو ملبس أو منكح أو حكم بين متشاجرين أو غيره لا يخلو من حكم، ويستحيل في العقول غير ذلك، وهذا مما لا خلاف فيه أعلمه"[5].

٥. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن القرآن والحديث فيهما كلمات جامعة هي قواعد عامة وقضايا كلية، تتناول كل ما دخل فيها، وكل ما دخل فيها فهو مذكور في القرآن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٢٣) حديث رقم: (٢٦٢)، باب الاستطابة، كتاب الطهارة.

(٢) الرسالة (٢٠) ونقله عنه الزركشي في البرهان في أصول الفقه (٢/ ١٦٢).

(٣) أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (٣/ ٢٤٦).

(٤) النبذة الكافية (٦١).

(٥) نقله عنه الزركشي، في كتابه: إثبات القياس، البحر المحيط في أصول الفقه (١/ ٢١٧).

والحديث باسمه العام، وإلا فلا يمكن ذكر كل شيء باسمه الخاص"[١]. ومما تمتاز به نصوص البلاغ النبوي كونها ثابتة لا تتغير، فلم تتغير الحروف، ولا الكلمات، ولا المعاني، ولا اللغة التي نزل بها البلاغ النبوي، حيث أنها غير قابلة للتغيير ولا التبديل، بل هي ثابتة إلى يوم القيامة، وقد أشار الشاطبي إلى ثبوت الشريعة، وقال: "الثبوت من غير زوال؛ فلذلك لا تجد فيها بعد كمالها نسخا، ولا تخصيصا لعمومها، ولا تقييدا لإطلاقها، ولا رفعا لحكم من أحكامها، لا بحسب عموم المكلفين، ولا بحسب خصوص بعضهم، ولا بحسب زمان دون زمان، ولا حال دون حال، بل ما أثبت سببا؛ فهو سبب أبدا لا يرتفع، وما كان شرطا؛ فهو أبدا شرط، وما كان واجبا؛ فهو واجب أبداً، أو مندوباً فمندوب، وهكذا جميع الأحكام؛ فلا زوال لها ولا تبدل، ولو فرض بقاء التكليف إلى غير نهاية؛ لكانت أحكامها كذلك"[٢]، وهذا مما يؤكد ثباتها، وأنها لا تقبل التطور في أحكامها ولا في مفاهيمها ولا في قيمها ولافي مبادئها، ولا في شيء منها لكونها جاءت كاملة كافية.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق عند كثير من الأصوليين في استيعاب البلاغ النبوي لجميع الوقائع والحوادث، وفي الدلالة على النص مباشرة باللفظ أو بالمعنى، إلا أنهم اختلفوا في نسبة الاستيعاب لنصوص البلاغ النبوي لجميع الحوادث بالنص في الكتاب والسنة بشكل مباشر، أو نسبة الاستيعاب إلى غير المباشر كالنسبة إلى القياس دون النص، وهذا الاختلاف أنتج مواقف للعلماء من خاصية الاستيعاب في نصوص البلاغ النبوي.

### تقرير القول الصحيح في استيعاب النصوص لأفعال المكلفين:

إن نصوص البلاغ النبوي محيطة بأحكام الحوادث، وتستوعب جميع أفعال العباد، وأن الله عز وجل بعث محمداً ﷺ بالهُدى والبيان، ودين الحق، ووهبه جوامع الكلم، وهي الكلمة التي تستوعب الكثير من المعاني التي تندرج تحتها، التي هي بمثابة القواعد والمبادئ والأسس العامة التي يُستنبط منها أحكام وجزئيات وتفصيلات كثيرة، وفيها يظهر عنصر المرونة والقابلية والاستيعاب لكل المستجدات مهما اختلفت الظروف والأحوال.

وهذا هو الصواب الذي عليه جمهور علماء المسلمين، ومن أبرز من تبنى هذا الرأي ابن السمعاني، وابن تيمية، وابن القيم، والزركشي، والشوكاني، وابن بدران وأنكروا على مَن خالفهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٤/ ٢٠٦-٢٠٧).

(٢) الموافقات (١/ ١٠٩-١١٠).

وردوا عليهم.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد. ومنهم مَن يقول: إنها وافية بجميع ذلك؛ وإنما أنكر ذلك مَن أنكره؛ لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله، وشمولها لأحكام أفعال العباد، وذلك أن الله بعث محمدا ﷺ بجوامع الكلم، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعا كثيرة، وتلك الأنواع تتناول أعيانا لا تحصى، فبهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد. وإذا كان أرباب المذاهب يضبطون مذاهبهم ويحصرونها بجوامع تحيط بما يحل ويحرم عندهم مع قصور بيانهم؛ فالله ورسوله المبعوث بجوامع الكلم أقدر على ذلك، فإنه ﷺ يأتي بالكلمة الجامعة وهي قاعدة عامة وقضية كلية تجمع أنواعا وأفرادا، وتدل دلالتين، دلالة طرد ودلالة عكس"[(١)].

ثم يُمثل لجوامع الكلم في كلام الله تعالى، ويقول: "سمى النبي ﷺ هذه الآية جامعة فاذة: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾ [سورة الزلزلة:٧-٨].

ومن هذا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [سورة المائدة:٩٠]، فدخل في الخمر كل مُسكر، جامداً كان أو مائعاً من العنب أو من غيره، ودخل في الميسر كل أكل مال بالباطل، وكل عمل مُحرم يوقع في العداوة والبغضاء ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة.

ودخل في قوله: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة التحريم:٢]، كل يمين منعقدة، ودخل في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ [سورة المائدة:٤]، كل طيب من المطاعم والمشارب والملابس والفروج، ودخل في قوله: ﴿وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الشورى:٤٠]، وقوله: ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ [سورة البقرة:١٩٤]، ما لا تُحصى أفراده من الجنايات وعقوباتها، حتى اللطمة والضربة والكسعة كما فهم الصحابة..."[(٢)].

وتحصَّل مما سبق أنه قد جاءت نصوص البلاغ النبوي بالشمول والاتساع والاستيعاب

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٠).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٠).

لجميع الحوادث والوقائع التي تقع وستقع إلى قيام الساعة. إذ لا يمكن أن تلح الحاجة إلى أمر من الأمور، أو قضية من القضايا لها ارتباط بالمنهج الشرعي إلا وتجد في البلاغ النبوي ما يرشد أو يدل عليها.

وبذلك يتحقق يقيناً خاصية الاستيعاب في البلاغ النبوي، ويتجلى كمال الدين، وصلاحيته لكل زمان ومكان، وهذا ما يميز دين الإسلام عن غيره من الأديان والفلسفات والمذاهب الوضعية.

ثم إن هذا الاستيعاب في البلاغ وشموله واتساع دائرته التي شملت البشرية كلها، من أقوى الأدلة على أن هذه الرسالة ربانية المصدر، وقد حققت البلاغ المبين الكامل المتكامل الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وتنبئ أن الذي جاء بهذا البلاغ نبيٌّ حق ورسولٌ معصوم، حيث أنه بلَّغ وفق إرادة الله التي أراد لها بلاغاً كاملاً مستوعباً شاملاً كافياً، جعل فيه الهدى والنور باقياً إلى قيام الساعة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً﴾ [سورة النساء:١٧٤].

وفي البلاغ النبوي استجابة لكل متطلبات الحياة وتغيراتها وتطوراتها، فلا تكاد تشعر بالعوز أو الافتقار أو التضييق في المنهج الرباني والتشريع الإلهي، بل تشعر بالتيسير والشمول والاستيعاب، وهذا من مظاهر عظمة هذا البلاغ النبوي، مما يُشعر المرء بالافتخار والاعتزاز بهذا الدين، الذي وسع مالم يسعه غيره، واستوعب ما لم يستوعبه غيره، وأحاط بكل أمر يخص الجانب الإنساني، وهذا ما لا تجده في أي دين أو مذهب أو فلسفة أو قانون.

وما أحسن ما ختم به ابن القيم عند عرضه للخلاف في هذا الأصل، حيث قال: "يتبين للعالم المنصف مقدار الشريعة وجلالتها وهيمنتها وسعتها وفضلها وشرفها على جميع الشرائع، وأن رسول الله ﷺ كما هو عام الرسالة إلى كل مكلف فرسالته عامة في كل شيء من الدين أصوله وفروعه ودقيقه وجليله، فكما لا يخرج أحد عن رسالته فكذلك لا يخرج حكم تحتاج إليه الأمة عنها وعن بيانه له، ونحن نعلم أنا لا نوفي هذه حقها ولا نقارب، وأنها أجلّ من علومنا وفوق إدراكنا، ولكن ننبه أدنى تنبيه ونشير أدنى إشارة إلى ما يفتح أبوابها وينهج طرقها"[(١)].

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٦٤).

**وقد خالف بعض الأصوليين في تقرير هذه الخاصية، ومدى استيعابها لجميع الحوادث، ووقفوا منها مواقف:**

**الموقف الأول**: يرى أصحاب هذا الموقف أن نصوص البلاغ النبوي لا تستوعب أحكام الحوادث، وليس مقصدهم من عدم الاستيعاب من ناحية أن الوحي قد انقطع، وإنما من جهة أن نصوص البلاغ النبوي متناهية لها حد معين، بينما الأحداث والوقائع لا يحصرها حد وليس لها منتهى، بل هي متغيرة، فكيف يفي المحدود بلا محدود، والمنتهي بلا متناهي؟!!

فهذا فيه دلالة على أن نصوص البلاغ النبوي لا تستوعب جميع الأحداث، وأنه لو لم يستعمل القياس لأفضى ذلك إلى خلو كثير من الحوادث عن الأحكام. واختاره الجويني[(١)] والأبياري[(٢)]، ومن تبعهم من علماء الأصول[(٣)].

يقول الجويني: "نحن نعلم قطعاً أن الوقائع التي جرت فيها فتاوى علماء الصحابة وأقضيتهم تزيد على المنصوصات زيادة لا يحصرها عد ولا يحويها حد.. والآيات والأخبار المشتملة على الأحكام نصاً وظاهراً بالإضافة إلى الأقضية والفتاوى كغرفة من بحر لا ينزف"[(٤)].

ويؤكد على أنه مادامت الوقائع غير متناهية ونصوص البلاغ النبوي محصورة، فالمعرفة تكون بدلالة القياس، حيث يقول: "القياس مناط الاجتهاد، وأصل الرأي، ومنه يتشعب الفقه وأساليب الشريعة، وهو المفضي إلى الاستقلال بتفاصيل أحكام الوقائع مع انتفاء الغاية والنهاية، فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة مقصورة، ومواقع الإجماع معدودة مأثورة، فما ينقل منهما تواتراً فهو المستند إلى القطع، وهو معوز قليل، وما ينقله الآحاد عن علماء الأعصار، ينزل منزلة أخبار الآحاد، وهي على الجملة متناهية ونحن نعلم قطعا أن الوقائع التي يتوقع وقوعها لا نهاية لها"[(٥)].

فهو يثبت أن القياس هو الطريق الدال على الاسترسال بالأحكام، وتطبيقها على الوقائع

---

(١) البرهان في أصول الفقه (٣/ ٤٧-٤٨).

(٢) التحقيق والبيان (٣/ ٣٤).

(٣) المعتمد لابن الحسين البصري (٢/ ٢٢٨)، روضة الناظر، لابن قدامة (٢/ ٣٠١-٣٠٢).

(٤) البرهان في أصول الفقه (٢/ ١٣).

(٥) البرهان في أصول الفقه (٢/ ٣).

الحادثة، وحصر الدلالة في الحكم على جميع الوقائع بالقياس، وقال: "والرأي المبتوت المقطوع به عندنا أنه لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى متلقى من قاعدة الشرع، والأصل الذي يسترسل على جميع الوقائع القياس، وما يتعلق به من وجوه النظر والاستدلال"[(١)].

ويحدد مقدار استيعاب النصوص للوقائع، ويقول: "إن معظم الشريعة صدر عن الاجتهاد، والنصوص لا تفي بالعشر من معشار الشريعة"[(٢)].

فالجويني يرى اتساع الأحكام وقلة التوقيفات، وجعل ذلك طريقاً لثبوت القياس والعمل به عقلاً، وقد تعقبه الأبياري في قوله ووافقه في اتساع الأحكام وقلة التوقيفات، وخالفه في الاستدلال بذلك على القياس عقلاً، واشترط أمرين لموافقته، وقال: "ما ذكره الإمام من اتساع الأحكام وقلة التوقيفات واضح، ولكنه غير مستقل بتحصيل المقصود، ويفتقر إلى إثبات أمرين: أحدهما: أن تكون الأحكام المتسعة مختلفة، والأمر الثاني: أنه يُبين إجماعهم على زيادة الأحكام على النصوص، مع إثبات الاختلاف، وهذا أيضًا شديد"[(٣)].

**مناقشة القول:**

إن فساد هذا القول معلوم، حيث يرى أن أكثر الحوادث ليست في الكتاب والسنة، وأن الطريق إلى الاسترسال في الحكم هو القياس، فكيف يقول هذا القول والرسول ﷺ يقول: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ بعدي عنها إلا هالك»[(٤)]، فإذا كان لم يصل إلى محدود علمه استيعاب نصوص البلاغ النبوي للحوادث وأفعال العباد، لا يعني بذلك عدم وجود الدلالات، فعدم العلم لا يستلزم عدم الوجود.

**وقد أنكر عليه كثير من العلماء، فنكتفي بسرد أقوال العلماء؛ لأن فيها الغنية والكفاية**، يقول الشوكاني: "ثم لا يخفى على ذي لب صحيح، وفهم صالح، أن في عمومات الكتاب والسنة، ومطلقاتهما، وخصوص نصوصهما، ما يفي بكل حادثة تحدث، ويقوم ببيان كل نازلة تنزل، عرف ذلك من عرفه، وجهله من جهله"[(٥)].

---

(١) المرجع السابق (٢/ ٣).

(٢) المرجع السابق (٢/ ٣٧).

(٣) التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه (٣/ ٥١-٥٢-٥٣).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ١٠٤).

وشيخ الإسلام ابن تيمية أنكر على الجويني، ونسبه إلى قلة العلم والمعرفة بالأحاديث والآثار في مواضع كثيرة، حيث قال: "قليل المعرفة بالآثار"[(١)].

وقال في موضع آخر: "لقلة علمه بالكتاب والسنة وكلام سلف الأمة يظن أن أكثر الحوادث ليست في الكتاب والسنة والإجماع ما يدل عليها وإنما يعلم حكمها بالقياس"[(٢)]. وفي موضع آخر عاب عليه الإعراض عن الكتاب والسنة، والاعتماد الأكبر على الاجماع والقياس العقلي، فقال: "كان قليل المعرفة بالكتاب والسنة، وعامة ما يعتمد عليه في الشريعة الإجماع في المسائل القطعية، والقياس، أو التقليد في المسائل الظنية، وكذلك هو في مسائل أصول الدين غالب أمره الدوران بين الإجماع السمعي القطعي والقياس العقلي الذي يعتمد أنه قطعي"[(٣)].

وفي موضع آخر ذكر أن السبب إلى قول مثل هذا القول هو عدم العلم بالكتاب والسنة، وانتهاج طريق أهل الكلام، فقال: "ولا ريب أن سبب هذا كله ضعف العلم بالآثار النبوية والآثار السلفية، وإلا فلو كان لأبي المعالي وأمثاله بذلك علم راسخ، وكانوا قد عضوا عليه بضرس قاطع لكانوا ملحقين بأئمة المسلمين لما كان فيهم من الاستعداد لأسباب الاجتهاد، ولكن اتبع أهل الكلام المحدث، والرأي الضعيف للظن وما تهوى الأنفس، الذي ينقض صاحبه إلى حيث جعله الله مستحقا لذلك، وإن كان له من الاجتهاد في تلك الطريقة ما ليس لغيره، فليس الفضل بكثرة الاجتهاد ولكن بالهدى والسداد"[(٤)].

وعندما سئل شيخ الإسلام عمن يقول: إن النصوص لا تفي بعشر معشار الشريعة.. هل قوله صواب؟ فأجاب: "هذا القول قاله طائفة من أهل الكلام والرأي كأبي المعالي وغيره وهو خطأ؛ بل الصواب الذي عليه جمهور أئمة المسلمين أن النصوص وافية بجمهور أحكام أفعال العباد. ومنهم من يقول: إنها وافية بجميع ذلك؛ وإنما أنكر ذلك من أنكره لأنه لم يفهم معاني النصوص العامة التي هي أقوال الله ورسوله، وشمولها لأحكام أفعال العباد، وذلك أن الله بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية وقاعدة عامة

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢).

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٦١٧).

(٣) المرجع السابق (٦/ ٣٤٧-٣٤٨).

(٤) المرجع السابق (٦/ ٦١٧).

تتناول أنواعاً كثيرة، وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى، فبهذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد. وإذا كان أرباب المذاهب يضبطون مذاهبهم ويحصرونها بجوامع تحيط بما يحل ويحرم عندهم مع قصور بيانهم، فالله ورسوله المبعوث بجوامع الكلم أقدر على ذلك، فإنه ﷺ يأتي بالكلمة الجامعة وهي قاعدة عامة وقضية كلية تجمع أنواعا وأفرادا وتدل دلالتين دلالة طرد ودلالة عكس"[1].

وبيَّن ابن القيم بطلان هذا القول، ووصف هذه الطائفة بالغلو في تقدير نسبة استيعاب نصوص البلاغ النبوي للحوادث، وأنَّ الحاجة إلى القياس أكبر، وقال: "وغلا بعض هؤلاء حتى قال: ولا بعشر معشارها، قالوا: فالحاجة إلى القياس فوق الحاجة إلى النصوص، ولعمر الله إنَّ هذا مقدار النصوص في فهمه وعلمه ومعرفته لا مقدارها في نفس الأمر، واحتج هذا القائل بأن النصوص متناهية، وحوادث العباد غير متناهية، وإحاطة المتناهي بغير المتناهي ممتنع"[2]. ثم بيَّن فساد احتجاجهم به من وجوه[3]، ثم مثَّل لذلك بأمثلة عديدة، وضرب مثالا بأصحاب المذاهب الذين يضعون قوانين يلتزمون بها، وبالشرع الإلهي الذي شرع الدين، وهو الأقدر سبحانه والأعلم بما يصلح عباده[4].

ويقول الزركشي: "ومن البلية اقتصار كثير من الفقهاء على الاستدلال على القياس، وعدم بحثهم عن النص فيها وهو موجود لو تطلبوه"[5]. وقال ابن بدران: "كيف يتجاسر ذو عقل أن يقول: أنَّ النصوص لا تفي الأحكام، وهل القول بهذا إلا بلادة وبله؟"[6].

ومن الدلائل القرآنية الكافية في الرد على أصحاب هذا القول، قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. أن الله عز وجل قد أكمل الدين، ومن كماله وفاء النصوص بما يحتاج إليه أهل الشرع من الوقائع والأحداث[7].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٨٠).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٥٤).

(٣) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٥١).

(٤) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٥١).

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه (٧/ ٣٧).

(٦) نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام ابن حنبل (٢/ ٣٠٨).

(٧) انظر: إرشاد الفحول (٢/ ١٠٠).

وبهذا يتبين فساد هذا القول وبطلانه، بمخالفته للشرع والعقل.

**الموقف الثاني:**

يرى أنه من المحال والممتنع وجود نازلة أو واقعة ليس لله فيها حكم بالنص عليها، بل إن ما لم ينص الله عليه في البلاغ النبوي، فهو شيء لم يأذن به الله تعالى، وأغلق باب الاجتهاد بالقياس في الوقائع والأحداث فيما لا نص فيه، واعتبره تشريعاً بغير ما أنزل الله، حيث إن القياس باطل ومحرم في الدين، وأنكر القياس الجلي، وحكم عليه بالبطلان، وتبنى هذا القول ابن حزم[(١)]، وتبعه طائفة من أهل الكلام[(٢)].

**وابن حزم** أنكر على كل مَن لم يؤمن بقدرة نصوص البلاغ النبوي على الاستيعاب لكل الحوادث، وأن النصوص كافية وغنية عن غيرها، فلا حاجة للقياس.

حيث يرى ابن حزم أن البلاغ النبوي قادر على استيعاب جميع الحوادث التي تطرأ على الإنسان، وبيان حكم الله فيها من خلال الكتاب والسنة دون الحاجة للقياس، فقال: "أنه ليس شيء اختُلف فيه إلا وهو في القرآن، فصحَّ بنص القرآن أنه لا شيء من الدين وجميع أحكامه إلا وقد نص عليه فلا حاجة بأحد إلى القياس"[(٣)].

وقد قرر أن النبي ﷺ هو المبلّغ البلاغ المبين لدين الله وشرائعه وأحكامه، فلو كان القياس مما أراد الله بيانه لبيَّنه النبي ﷺ فقال: "ثم لو صحّ لهم نصوصاً من القرآن والسنن ووردت باسم القياس وحكمه وهذا لا يوجد أبدا"[(٤)]، وقال مؤكِداً على ضرورة الاكتفاء بالبلاغ النبوي، لاستيعابه كافة الحوادث: "مِن المحال الممتنع وجود نازلة لا حكم لها في النصوص"[(٥)]، واستشهد بحفظ الله تعالى للبلاغ النبوي بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]. "فبالضروري ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله ﷺ في الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطا لا يتميز عن أحد من

---

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٢١) (٧/ ١١٠) (٨/ ٣).

(٢) انظر: إحكام الفصول، للباجي (٢/ ٥٣٧)، التبصرة، للشيرازي (٤١٩)، الردود والنقود، للبابرتي (٢/ ٥٦٥)، التمهيد، لأبي الخطاب (٣/ ٣٦٧)، الأحكام، للآمدي (٤/ ٥).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام (٨/ ٣).

(٤) المرجع السابق (٧/ ١١٠)

(٥) المرجع السابق (٦/ ٣٣).

الناس"[1].

واستدل ببيان الرسول ﷺ للدين، بقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤]، فصحّ أنه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس[2]. وقال: "فنص الله تعالى على أنه لم يكل بيان الشريعة إلى أحد من الناس ولا إلى رأي ولا إلى قياس لكن إلى نص القرآن وإلى رسوله ﷺ فقط وما عداهما فضلال وباطل ومحال"[3].

ومستنده على هذا الرأي يرجع إلى القواعد الكلية التي اعتمد عليها، وإن لم يكشف عنها ولكنها تظهر من خلال استدلالاته في مصنفاته، واستقراء وتحليل موقفه من إبطال العمل بالقياس، يظهر أنها اعتمد على نظريات، منها:

١- نظرية المعرفة الشرعية عند ابن حزم؛ الوحي فقط، ولذلك أنكر القياس.

٢- نظرية كمال الشريعة وبناءها على القطع، وأن الشريعة اكتملت بوفاة النبي ﷺ.

٣- نظرية البيان، وأن النبي ﷺ قد بيَّن الدين كله، ولا حاجة للقياس.

إلى غيرها من الاستدلالات، التي مستنده فيها هو المصدر الإلهي الذي جاء من عنده البلاغ النبوي، وكونه معصوماً مُبلّغاً بلاغاً مُبيناً، فهي كاملة لا نقص فيها، وأن الرسول المبلّغ ﷺ لم يغادر هذه الدنيا إلا وقد أكمل لنا الدين وأتم التشريع على أكمل وجه. لقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام:٣٨].

### مناقشة هذا القول:

ابن حزم قد أصاب في استدلالاته على أن البلاغ النبوي قد استوعب كل الأفعال والوقائع والحوادث، وأن النصوص دالة على كمال البلاغ النبوي، وأن الرسول ﷺ قد بيَّن أصول الدين ومسائله ودلائله، وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، ونتفق معه في كل ما قاله من بيان الرسول ﷺ للدين، واستيعاب بلاغه للحوادث، وكمال تشريعه، وشموله لكافة المستجدات في الحياة، وإن خلافنا مع ابن حزم في نقطة واحدة وهي عدم اعتباره للقياس، وإبطاله، إذ أنه من

---

(١) المرجع السابق (١/ ١٢١).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٢٢).

(٣) المرجع السابق (٨/ ١٨).

المسالك المعتبرة في استنباط الأحكام في الشرع، ومما لا خلاف فيه بين العلماء أن القياس لم يرد بلفظه بالكتاب والسنة، ولكن كونه لم ينص على معنى القياس هذا فيه نظر.

وذلك عند استقراء نصوص البلاغ النبوي، نجد أن العملية النظرية التي يقوم بها المجتهد لإنزال الحكم على النازلة هي (القياس) فإن لم يكن هناك نص عليها بلفظها، فقد يكون هناك نص عليها بالمعنى، فالنازلة إذا وقعت أعمل العقل فيها، واستخلص من معاني النصوص ما يمكن إسقاطه على هذه النازلة. وعلى هذا سار جمهور العلماء من الأصوليين والفقهاء.

فالمنطلقات التي انطلق منها ابن حزم من كمال الشريعة وتمام بلاغ النبي ﷺ وكمال بيانه، هي من المسلمات العقدية التي نؤمن بها ولا نتجاوزها.

لكن ابن حزم يقتصر على ما جاء نص الله ورسوله عليه تماشياً مع منهجه الظاهري.

وقد أنكر عليه شيخ الإسلام ابن تيمية نظريته في الاستيعاب، وذكر عيوب طريقة الظاهرية، ورفضه للقياس الجلي، ومخالفته للصحابة، وأنه فارق كبير بين أهل الحديث وأهل الظاهر، وقال: "بإزاء هؤلاء أهل الظاهر كابن حزم ونحوه ممَّن يدَّعى أن النصوص تستوعب جميع الحوادث بالأسماء اللغوية التي لا تحتاج إلى استنباط واستخراج أكثر من جمع النصوص، حتى تنفى دلالة فحوى الخطاب، وتثبته في معنى الأصل ونحو ذلك من المواضع التي يدل فيها اللفظ الخاص على المعنى العام.

والتوسط في ذلك طريقة فقهاء الحديث، وهي إثبات النصوص والآثار الصحابية على جمهور الحوادث، وما خرج عن ذلك كان في معنى الأصل، فيستعملون قياس العلة والقياس في معنى الأصل وفحوى الخطاب"[(١)].

ولا شك أن ابن حزم أقرب للصواب من قول الجويني، وقد مال ابن تيمية إلى تصويب قول ابن حزم على الجويني، وقال: "عُلم أن قول أبي محمد بن حزم وأمثاله: إن النصوص تستوعب جميع الحوادث، أقرب إلى الصواب من هذا القول.

وإن كان في طريقة هؤلاء من الإعراض عن بعض الأدلة الشرعية ما قد يُسمى قياساً جلياً، وقد يجعل من دلالة مثل فحوى الخطاب والقياس في معنى الأصل، وغير ذلك... أن قول

---

(١) الاستقامة (١/ ٧).

هؤلاء في استيعاب النصوص للحوادث، وأن الله ورسوله قد بيَّن للناس دينهم هو أقرب إلى العلم والإيمان الذي هو الحق ممَّن يقول إن الله لم يبيّن للناس حكم أكثر ما يحدث لهم من الأعمال، بل وكلهم فيها إلى الظنون المتقابلة والآراء المتعارضة"[١].

أما ابن القيم فقد حكم على كل فرقة من هاتين الفرقتين أنها قد سدت باباً من الحق، اضطرهم إلى توسعة طرق أخرى، وفي ذلك يقول ابن القيم: "فنفات القياس لما سدوا على نفوسهم باب التمثيل والتعليل واعتبار الحكم والمصالح وهو من الميزان والقسط الذي أنزله الله احتاجوا إلى توسعة الظاهر"[٢]، وبيَّن خطأهم من وجوه[٣]، وعقد فصلاً في "بيان شمول النصوص للأحكام والاكتفاء بها عن الرأي والقياس"، وفصلاً في "هل تحيط النصوص بحكم جميع الحوادث"[٤]. هما في الرد على الموقفين السابقين.

**المبادئ التي تتحقق من خلالها خاصية الاستيعاب:**

هناك مبادئ عامة يحتكم إليها أكثر الأصوليين في تعاملهم مع النص الشرعي[٥]، فمن المبادئ العامة التي يستندون عليها:

**المبدأ الأول: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب:**

وهو مبدأ شمول النص بلفظه ومعناه للوقائع، إذ أن كل حادثة تحدث على هذه الأرض هي من أفعال العباد، قد بلَّغ البلاغ النبوي عنها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نص عليها باللفظ أو المعنى، حيث إنه شامل مستوعب لجميع الوقائع والأحداث، لصلاحيته لحدود الزمان والمكان.

---

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٦١٧)، دقائق التفسير (٢/ ١٦٩).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٥٤).

(٣) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٥٤-٢٥٥).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٦٣-٢٥١) من أراد الاستزادة في تفاصيل الرد على ابن حزم في إنكاره للقياس فليراجعها.

(٥) انظر: معلمة زايد للقواعد الأصولية والفقهية، موسوعة القواعد الأصولية والفقهية، أعدها مجموعة باحثين، بإشراف مجمع الفقه الإسلامي، المجلد الثالث، عرض لقواعد المبادئ العامة في التشريع الإسلامي"ذكروا أربعة عشر مبدأ. والمبادئ العامة للفكر الأصولي في تعامله مع النص، د. أيمن صالح. ذكر اثني عشر مبدأ. سنختصر في الذكر هنا على ما يخص خاصية "الاستيعاب".

وإتماماً لهذا المبدأ، ولزيادة البيان، ولتوسيع دائرة النص اللفظية في البلاغ النبوي، فقد **تفرع إلى فرعين**:[1]

## الأول: مبدأ شمول النص وعمومه لجميع الأشخاص والأزمنة والأمكنة إلى يوم القيامة[2]

والمقصود بذلك: أن خطاب البلاغ النبوي إذا نزل حُكم في شخص أو عدة أشخاص في زمن الرسالة، فإن ذلك الحُكم يعمّ مَن نزل بهم، وكل مَن يأتي بعدهم إلى يوم الدين، إلا إذا قام الدليل على تخصيصه فيكون خاصاً، سواء أكان خصوصية زمان، أو خصوصية مكان، أو خصوصية أشخاص.

كقول النبي ﷺ لعمر بن أبي سلمة -رضي الله عنه- «يا غلام، سمّ الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك»[3]، فهذا خطاب من النبي ﷺ مع أنه موجه إلى الصحابي عمر بن أبي سلمة -رضي الله عنه- إلا أن في دلالته ما يدل على أنه خطاب يعمّ كل المسلمين، في زمن النبي ﷺ ومن يأتي بعدهم إلى يوم الدين.

### أقوال العلماء على هذا المبدأ:

قال الجصاص: "كل حُكم حَكم الله ورسوله به في شخص، أو على شخص من عباده، أو غيرها فذلك الحكم لازم في سائر الأشخاص إلا ما قام دليل التخصيص"[4].

ونقل ابن حزم الإجماع عن الأمة في هذا المبدأ، فقال: "الأمة كلها مجمعة على وجوب حُكم النص، وتماديه إلى يوم القيامة، وكذلك حُكمه عليه السلام على زان أو سارق هو حُكمٌ منه على كل زان أو سارق إلى يوم القيامة. وهكذا كل ما حَكم به النص في عين ما هو حُكم في نوع تلك العين أبداً، ولو كان خلاف ذلك، -ونعوذ بالله- من هذا الظن، لبطلت لوازم

---

(١) انظر: المبادئ العامة للفكر الأصولي في تعامله مع النص (١٦).

(٢) هذه القاعدة الأصولية "عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والبقاع" ذكرت في كلاً من الكتب التالية: قواطع الأدلة في الأصول، للسمعاني (١/ ٢٤٠)، وشرح تنقيح الفصول، للقرافي (ص: ٢٠٠)، نهاية السول شرح منهاج الوصول، الإسنوي الشافعيّ (ص: ١٨٦)، القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، لابن اللحام (ص: ٣١٢)، والتحبير شرح التحرير، للمرداوي (٢/ ٩٦٤) ومختصر التحرير شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي (٣/ ١١٦)، الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة العراقي (ص: ٢٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٧/ ٦٨)، حديث رقم: (٥٣٧٦) باب التسمية على الطعام والأكل باليمين، كتاب الأطعمة.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (٣/ ١٩٠).

نبوته ﷺ في الزمان الآتي بعده، وهذا كفر من معتقده، فصح أن حُكمه ﷺ في زمانه حُكم باق في كل زمان أبد الأبد"[١].

ويقول الرازي: "أن الأمة مجمعة على أن آية اللعان والظهار والسرقة وغيرها، إنما نزلت في أقوام معينين، مع أن الأمة عمّموا حُكمها ولم يقل أحد أن ذلك التعميم خلاف الأصل"[٢]. ويقول ابن القيم: "أن الأصل مشاركة أمته له في الأحكام، إلا ما خصه الدليل"[٣]، قال الزركشي: "أن كل حُكم تعلَّق بأهل زمانه فهو شامل لجميع الأمة إلى يوم القيامة"[٤]، وقال: "خطابه ﷺ لواحد خطاب للجماعة بالإجماع"[٥].

ومن هذه الأقوال تبين انعقاد الإجماع المعلوم والمتيقن، باتفاق العلماء من الأصوليين وغيرهم، أن نصوص البلاغ النبوي، شاملة لجميع الأعيان في كل عصر إلى يوم القيامة، مالم يقم الدليل على تخصيصه.

**المبدأ الثاني: مبدأ إعمال مقاصد النص:**

ويراد به أنَّ النص يحمل مقاصد من المعاني والحكم والغايات، التي يجب مراعاتها ليتوصل إلى أحكام أخرى، فإنَّ النص كما يدلّ بلفظه وعباراته على الحكم، كذلك يدل بمفهومه ومعناه على أحكام أخرى، وهذه العملية الأصولية تتضح عن طريق القياس[٦]، والتعليل[٧]،

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام (٥/ ٥٩). انظر: (١/ ٩٧).

(٢) المحصول للرازي (٣/ ١٢٥). انظر: ما ذكره ابن تيمية في إثبات عموم اللفظ في جميع المكلفين إلا ما خصه الدليل: مقدمة في أصول التفسير، لابن تيمية (١٥-١٦)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٣٨-٣٣٩).

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/ ٢٧٣).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٢٥١).

(٥) المرجع السابق (٤/ ٢٧٢).

(٦) اختلف الأصوليون في تعريفه، سبب الخلاف، هو: هل القياس دليل شرعي نصبه الشارع علامة على الحكم كالنص؟ أم هو عمل المجتهد؟ وقد عرفه الباقلاني: أنه (حَمل معلوم على معلوم في إثبات حُكم لهما أو نفيه عنهما، بأمر جامع بينهما، من إثبات حُكم أو وصفه أو نفيهما عنه). البرهان في أصول الفقه، الجويني (٢/ ٧٤٦). وهذا التعريف هو الذي اختاره جمهور المحققين كما ذكر الرازي في المحصول في أصول الفقه (٢/ ٢٣٦).

(٧) يهدف إلى الوصول إلى علل الأحكام المنصوصة، وهي الحِكم والأغراض والمصالح التي شرعت لتحصيلها. انظر: المبادئ العامة للفكر الأصولي في تعامله مع النص، د. أيمن صالح (١٩).

والاستصلاح[1].

## أقوال العلماء على هذا المبدأ:

فقد أكَّد أهل العلم على ضرورة إعمال المقاصد في التعامل مع النصوص، وأنَّ الشرع راعى تلك المصالح والمفاسد، وأعمل القياس والتعليل.

فمن أقوالهم: يقول الطبري، مؤكداً على مقاصد الشرع في الأمر والنهي: "ما أمر الله بأمر قط إلا وهو أمر صلاح في الدنيا والآخرة، ولا نهى الله عن أمر قط إلا وهو أمر فساد في الدنيا والدين، والله أعلم بالذي يُصلح خَلقه"[2].

وفي إثبات القياس، وعدم التشكيك في قوة حجيته، يقول الجصَّاص: "قد صحَّ عن الصحابة القول بالقياس والاجتهاد في أحكام الحوادث بالأخبار المتواترة الموجبة للعلم، بحيث لا مساغ للشك فيه. كل واحد منهم يقول: أجتهد رأيي، فأقول فيها برأيي، ويستعمل القياس، ويأمر به غيره، لا يتناكرونه، ولا يمنعون إنفاذ القضايا والأحكام به. وكذلك حال التابعين وأتباعهم مستفيضا ذلك بينهم وقد وقع العلم لنا بوجوده منهم[3].

ويذكر الآمدي إجماع الفقهاء على الحكمة والقصد خلف كل الأحكام، ويقول: "أئمة الفقه مُجمعة على أنَّ أحكام الله تعالى لا تخلو عن حكمة ومقصود"[4].

أما القرطبي فيؤكد على اشتمال البلاغ النبوي على المصلحة الدنيوية والدينية، فيقول: "لا خلاف بين العقلاء أن شرائع الأنبياء قصد بها مصالح الخلق الدينية والدنيوية"[5].

---

(١) هو تعدية الأحكام إلى وقائع غير منصوص على حكمها إذا اشتركت مع الوقائع المنصوص على حكمها في مقصدها الكلي، وهو جنس علتها البعيد، كالالتزام بإشارات المرور فإنه يُحكم بوجوبه شرعـًا، لأنه يؤدي إلى حفظ النفوس والأموال، وهو مقصد شرعي دلَّت عليه كثير من النصوص. المبادئ العامة للفكر الأصولي في تعامله مع النص، د. أيمن صالح (١٩).

(٢) تفسير الطبري (٣/ ٣٨٢).

(٣) الفصول في الأصول (٤/ ٥٢).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣/ ٢٨٥).

(٥) تفسير القرطبي (٢/ ٦٤).

وبهذا تتحقق دلالة استيعاب جميع النصوص لكل الأحداث المستجدة، مع مراعاة المصالح والمقاصد، لإيجاد الحلول الممكنة والمناسبة لهذه الأحداث، وأن هذا أمر معلوم بالضرورة عند الفقهاء.

**ويتمثل في المبادئ السابقة استيعاب البلاغ النبوي لثلاثة جوانب مهمة:**

**الأول: الاستيعاب الظرفي "المكان والزمان".**

**الثاني: الاستيعاب الشخصي "الأفراد والجماعات".**

**الثالث: الاستيعاب التشريعي "المبادئ والقواعد والأحكام".**

**أما الأول:** فإن خطاب البلاغ النبوي يشمل كل بلد وعصر، منذ بعثة النبي ﷺ إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها.

**وأما الثاني:** فهو استيعاب البلاغ النبوي لجميع الأشخاص العقلاء البالغين، سواء كانوا أفراداً أم جماعات، يمثلون حكومات، أو من أعيان الناس، الناس كلهم سواسية في شمولهم لهذا البلاغ، فالخطاب التشريعي يشملهم جميعاً؛ لأنه الرسالة الخاتمة والشاملة لجميع الخلق، كما بيَّنا دلائل ذلك في مبحث "الشمولية" السابق.

**وأما الثالث:** فهذا فيه دلالة على استيعاب البلاغ النبوي لكل الحاجيات والمقاصد والمصالح والقواعد والأحكام التي تحتاج إلى بيان، وتهم الإنسان، عقيدة وسلوكاً، وإيماناً وأخلاقاً، لاشتماله على مبادئ عامة، وقواعد كلية يُرجع إليها عند الحاجة، وتظهر هذه الخاصية بجلاء حين ننظر في الواقع والتاريخ الماضي الذي تولدت فيه الكثير من المستجدات والقضايا، وتجد في البلاغ النبوي بياناً شافياً وافياً، مستوعباً للحدث بكافة جوانبه.

فلا يخفى أن الشريعة الإسلامية قد حققت نجاحاً باهراً على المستوى التطبيقي، وكانت موضع إعجاب من جميع الحضارات المختلفة.

# المبحث الثالث

# الحجية

## معنى الحجية:

ما يدل على صحة البلاغ النبوي "الكتاب والسنة" وكون كل واحد منهما يدل على صحة وحقيقة ما يرشد إليه. ومن تقرير العلماء لحجية الكتاب والسنة يقول ابن القيم: "إن الله سبحانه قد أقام الحجة على خلقه بكتابه ورسله فقال: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً﴾ [سورة الفرقان:١].

وقوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادةً قُلِ اللهِ شَهِيدٌ بِيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا القرآن لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [سورة الأنعام:١٩]. فكل مَن بلغه هذا القرآن فقد أُنذر به وقامت عليه حجة الله به"[(١)].

## مرتكزات الحجية في البلاغ النبوي:

**أولاً: ثبوت الصدق للبلاغ النبوي:** حجية القرآن والسنة باعتبار صدق مُبلّغه ﷺ، وثبوت أنه نبي من عند الله تعالى، فالذي أخبر عن القرآن والإسلام هو النبي محمد ﷺ مخبراً عن الله تعالى، وكل خبر لا يحتمل في القسمة إلا الصدق أو الكذب، وسيرة النبي ﷺ حافلة بنقل تفاصيل حياته، فلم يُعهد في مسيرته ﷺ منذ وُلد كذبة واحدة، فبلغ أبلغ درجات الكمال في الصدق، والشواهد الدالة على ذلك كثيرة، لذلك عُلم يقيناً قرائن صدق خبره، وهذا دليل كاف في إثبات حجية البلاغ النبوي.

لذلك يقول أبي العز الحنفي: "فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين"[(٢)].

فمدَّعي النبوة قد يكون صادقاً وقد يكون كاذباً، فثبوت دلائل الصدق يُعد مِن أبلغ الصفات التي تدل على حجية البلاغ النبوي مِن عدمها، فإن النبوة قائمة على الإخبار عن الله تعالى، والبلاغ للرسالة.

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٧٣٥).

(٢) شرح الطحاوية - ط الأوقاف السعودية (ص: ١٠٩).

### ثانياً: ثبوت العصمة للبلاغ النبوي.

ثبتت عصمة الرسول ﷺ في البلاغ بدلالة الشرع والإجماع والعقل -كما سبق بيان ذلك في مبحث ثبوت العصمة-، فإن الله تعالى عصم نبيه من تعمد ما يخلّ بالتبليغ كالكذب أو السهو أو النسيان أو الإقرار على خطأ، وقد قامت بهذا البلاغ الحجة، وحصل المقصود من البعثة بالعصمة الثابتة له.

لكون الله ﷻ قد تولى حفظه، وقد ثبت تواتر القرآن مما يوجب القطع بصدوره، وصحة نسبته إلى الله تعالى، وذلك باعتبار مضامينه وأسلوبه وتحدي بلغاء العرب، فالحجية ثابتة للقرآن عند جميع المسلمين، وكذلك حجية السنة ثابتة بعدة أدلة، فإن من أدلَّ الدلائل على حجية البلاغ النبوي، هي عصمته ﷺ فيما يبلغه عن ربه، ثم إن الله سبحانه وتعالى شهد للرسول ﷺ بالبلاغ التام وبالعصمة لهذا البلاغ، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. وأنه الهادي إلى الصراط المستقيم. فإن ثبوت العصمة للنبي ﷺ من البراهين والمرتكزات التي تقوم عليها حجية البلاغ النبوي.

### ثالثاً: ثبوت الكمال للبلاغ النبوي.

أن الله عز وجل قد أكمل الدين ببلاغه ﷺ، وشهد له بالتمام والكمال بتبليغ ما أنزل الله، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. فقد ثبت اكتمال التبليغ للرسالة على وجه الاكتفاء والاستغناء بالكتاب والسنة عما سواهما، -وسيظهر دلائل ذلك في المبحث القادم الكفاية والاستغناء إن شاء الله- فقد اكتمل الدين بكمال البلاغ، وجاء البلاغ النبوي كاملاً شافياً من جميع الجوانب المختلفة، وحصل به مقصود التبليغ من التصديق والانقياد والتسليم. **فلما ثبتت هذه الأمور الثلاثة ثبت كون البلاغ النبوي حجة.**

### مستندات الحجية:

البلاغ النبوي حجة؛ لأنه يتصف بالصفات التي تؤهله لذلك، منها:

أن الأصل في البلاغ النبوي "الكتاب والسنة" أنه وحي من عند الله تعالى، فالقرآن الكريم كلامه سبحانه، والسنة النبوية بيان ووحي إلى رسوله ﷺ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى ۞

إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم:٣-٤]. ثم إن البلاغ النبوي إضافة إلى كونه وحي فهو معصوم من الخطأ والتحريف والتبديل إلى قيام الساعة، مما يوجب اعتقاد حجية مضامينه والعمل بمقتضاها. قال ابن القيم: "والله تعالى قد ضمن حفظ ما أوحاه إليه وأنزل عليه ليقيم به حجته على العباد إلى آخر الدهر"[١].

فقد امتثل الرسول ما كُلِّف به، وبلَّغ البلاغ المبين، وأدى الرسالة حق الأداء، وقام بالبلاغ على الوجه الأكمل، وهَدى إلى الصراط المستقيم، لذلك تميز بكمال الدين وتمام التشريع، وصلاحية الأحكام، حتى وصل إلى حد الإتقان والإحكام، وحصل به الكفاية والاستغناء عما سواه، مما يؤكد أنه دين حق وحجة شرعية ملزمة لا يسع مسلم تركها، ولا الحاجة إلى غيرها.

**أدلة الحجية:**

**أولاً: دلالة الكتاب والسنة:**

**طرق القرآن والسنة في إثبات حجية البلاغ النبوي، كثيرة ومتنوعة، منها:**

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [سورة النساء:٥٩].

**وجه الدلالة:** الرد إلى الله تعالى عند التنازع تعني الرد إلى كتابه "القرآن الكريم"، والرد إلى الرسول ﷺ تعني الرد إلى الرسول في حياته وإلى سنته بعد وفاته، وجعل ذلك شرط للإيمان، فمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليرد التنازع إلى الله ورسوله، وهذه الآية الكريمة مركزية في الدلالة على حجية البلاغ النبوي، إذ أنها تثبت أن الله تعالى سيحفظ المرجعية لهذه الأمة لأنه أمر بالرد إلى الله ورسوله" الكتاب والسنة".

والآيات التي توجب طاعة الله والرسول مطلقاً، مما تثبت به حجية البلاغ في القول والفعل والأمر، وهي كثيرة منها، قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ فإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة آل عمران:٣٢]. وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَاحْذَرُواْ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة المائدة:٩٢]. وهذه الآية تدل على وجوب

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٥٩-٥٦٠).

طاعة الرسول ﷺ مبيّنة أن مهمته البلاغ المبين.

قوله تعالى: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً﴾ [سورة النساء:٨٠]، وفي هذه الآية جعل طاعة الرسول من طاعة الله، وهذا يدل على قوة حجية قول الرسول ﷺ.

والآيات التي تحث على الإيمان بالله ورسوله ويقصد بالإيمان التصديق والإذعان والتسليم لكل ما جاء به من الرسالة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [سورة النساء:١٣٦]. وقوله: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة التغابن:٨].

قال القاضي عياض: "فالإيمان بالنبي محمد ﷺ واجب متعين لا يتم إيمان إلا به ولا يصح إسلام إلا معه"[(١)]، وحُكم بالكفر لكل مَن لم يؤمن بالله ورسوله، قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيراً﴾ [سورة الفتح:١٣]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [سورة الفتح:٨-٩].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [سورة النور:٦٢]. يعلق الشافعي على هذه الآية، ويقول: "فجعل كمال ابتداء الإيمان، الذي ما سواه تبع له: "الإيمان بالله ثم برسوله". فلو آمن عبد به، ولم يؤمن برسوله: لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً، حتى يؤمن برسوله معه"[(٢)].

**وثبت في السنة كون القرآن حجة وأنه (كلام الله)، وثبت أيضاً كون السنة حجة،** فتعددت وتنوعت الأحاديث الدالة على وجوب اتباع سنة النبي ﷺ، وكون السنة النبوية تماثل في حجيتها القرآن الكريم، وحث النبي ﷺ وأمره بالتمسك بسنته، وتحذيره من اتباع الهوى والاستقلال بالرأي، فمن ذلك:

-عن المقدام بن معدي كرب -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى - وحاشية الشمني (٢/ ٢).

(٢) تفسير الإمام الشافعي (١/ ٢٢٣).

الكتاب ومثله معه؛ ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن؛ فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه؛ وما وجدتم فيه من حرام فحرموه. وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله»[(١)].

-عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «إني قد خلَّفتُ فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما أبداً، كتاب الله وسنتي، ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»[(٢)].

- قال رسول الله ﷺ: «من اقتدى بي فهو مني؛ ومن رغب عن سنتي فليس مني»[(٣)].

- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «دعوني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»[(٤)].

وهذا يستلزم بلا شك حجية كل ما بلَّغه رسول الله ﷺ من الكتاب والسنة، ووجوب التمسك بهما، لأن كل تلك الأوامر والنواهي والأحكام والشريعة هي وحي من عند الله تعالى.

ومما يدل على حجية السنة الأمر بسماع أقوال الرسول ﷺ وحفظها وتبليغها ونشرها بين الناس، من ذلك قول رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «ألا فليبلغ الشاهدُ الغائب»[(٥)].

- قال رسول الله ﷺ: «نضَّر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه إلى من لم يسمعه، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[(٦)].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه (٥/ ٤٤٠) برقم: ٤٦٠٦، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٩٥) برقم: ٢٠٣٣٧، وابن حزم في أصول الأحكام (٢/ ٢٥١) وقال: صحيح.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة حديث رقم: ٢٣٤٧٤ (٣٨/ ٤٥٧)، والبزار ابن عدي الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين، الوادعي (٢/ ٤٣٨)، برقم: (١٤٨٦). وقال: هذا حديث صحيحٌ.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٩٥)، برقم: (٧٢٨٨)، باب الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

- عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «بلّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومَن كذب عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»[(١)].

وهذه الأحاديث تدل على اهتمام النبي ﷺ بتبليغ حديثه، والحث على حفظه وبلاغه، وتوعد مَن يكذب عليه متعمداً، فما قيمة ذلك إن لم يكن هذا البلاغ حجة؟

وهذا دليل قاطع على حجية البلاغ النبوي ووضوح دلالته. قال الشافعي: "فلما ندب رسول الله ﷺ إلى استماع مقالته وتحفظها وأدائها امرءًا يؤديها، دل على أنه لا يأمر أن يؤدي عنه إلا مَن تقوم الحجة به على مَن يؤدي إليه"[(٢)].

**ثانياً: دلالة الإجماع:**

لقد انتهى العلماء من السلف والخلف رحمهم الله تعالى على ثبوت حجية البلاغ النبوي، فمن أقوالهم:

قال الشافعي: "ولا أعلم من الصحابة ولا التابعين أحدا أخبر عن رسول الله ﷺ إلا قبل خبره وانتهى إليه وأثبت ذلك سنة... وصنع ذلك الذين بعد التابعين، والذين لقيناهم كلهم يثبت الأخبار ويجعلها سنة يُحمد مَن تبعها ويعاب مَن خالفها، فمَن فارق هذا المذهب كان عندنا مُفارق سبيل أصحاب رسول الله ﷺ وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان مِن أهل الجهالة"[(٣)].

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية منزلة القرآن الكريم والسنة النبوية، من حيث ثبوتهما، وتكفُّل الله بحفظهما، وعصمته لنبيه وبلاغه ﷺ بما سخره من جهود العلماء الجهابذة النقاد؛ فقال: "ولما كان القرآن متميزا بنفسه - لما خصه الله به من الإعجاز الذي باين به كلام الناس كما قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا القرآن لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [سورة الإسراء:٨٨]. وكان منقولا بالتواتر - لم يطمع أحد في تغيير شيء من ألفاظه وحروفه؛ ولكن طمع الشيطان أن يدخل التحريف والتبديل في معانيه بالتغيير والتأويل، وطمع أن يدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يضل به بعض العباد.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٧٠) حديث رقم: (٣٤٦١)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، كتاب أحاديث الأنبياء.

(٢) الشافي في شرح مسند الشافعي (٥/ ٥٥٨).

(٣) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة (ص: ٣٤-٣٥).

فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرقوا بين الحق والبهتان وانتدبوا لحفظ السنة ومعاني القرآن من الزيادة في ذلك والنقصان"[1].

وقال الشوكاني: "اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام"[2].

ثم قال: "والحاصل أن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية لا يخالف في ذلك إلا مَن لا حظ له في دين الإسلام"[3].

**ثالثاً: دلالة العقل على إثبات حجية الكتاب والسنة " البلاغ النبوي"**

تميز بموافقة بلاغه ﷺ للعقل بشهادة الواقع والأثر الذي أحدثه هذا البلاغ في العالم، كيف لا يكون البلاغ النبوي حجة وهو الذي انتشل البشرية من الظلمات إلى النور، الذي اشتمل بلاغه كل شؤون الحياة، واستوعب كل أحداثها، وجاء ببيان أدق تفاصيلها.

وهكذا تتبين حجية هذا البلاغ النبوي بما احتواه من حقائق غيبية، ودلائل عقلية، وأحداث تاريخية، وأحكام شرعية، ومعاني روحية، وما تضمنه من أمور كثيرة يصعب حصرها.

## المبحث الرابع
## الكفاية والاستغناء

**معنى الكفاية والاستغناء:**

إنَّ الدين أصوله ومبانيه قد بلَّغها النبي ﷺ على وجه الكفاية والتمام الذي يحصل به الاستغناء.

فقد جاء البلاغ النبوي كاملاً شافياً من جميع الجوانب المختلفة، إذ أن نصوص الوحي كافية في الدلالة على ما أراد الله منها، فكان أداؤه لحقائق الدين الإسلامي، أصولاً وفروعاً،

---

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٧).

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٩٦).

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٩٧).

منهجاً وتطبيقاً، مسائل ودلائل، على أحسن وجه وأعدله، حتى أنه لا توجد مسألة من مسائل الاعتقاد إلا وجدت الكفاية والغنية في الدلالة عليها من نصوص الكتاب والسنة.

فلا يحتاج إلى أحد في معرفة الدين وأصوله وفروعه؛ لأنَّ البلاغ النبوي هو الطريق الوحيد لمعرفة مراد الله ومرضاته، وهو الطريق الذي تمَّ به الكفاية والاستغناء.

ومن أهم المعاني اللغوية التي ظهرت لنا في تعريف البلاغ سابقاً هو الكفاية والاستغناء.

**أقوال العلماء في ذلك:**

قال ابن كثير: "أكبر نعم الله عز وجل، على هذه الأمة حيث أكمل تعالى لهم دينهم، فلا يحتاجون إلى دين غيره، ولا إلى نبي غير نبيهم صلوات الله وسلامه عليه؛ ولهذا جعله الله خاتم الأنبياء، وبعثه إلى الإنس والجن، فلا حلال إلا ما أحله، ولا حرام إلا ما حرمه، ولا دين إلا ما شرعه، وكل شيء أخبر به فهو حق وصدق لا كذب فيه ولا خلف"[١].

قال الإمام الشاطبي: "أن الشريعة جاءت كاملة تامة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان؛ لأن الله تعالى قال فيها: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [سورة المائدة:٣]"[٢].

قال الحكمي: "إن هذا الذي بلَّغه الرسول ﷺ عن ربه تعالى هو جميع دين الإسلام مكملاً محكماً لم يبق فيه نقص بوجه من الوجوه، فيحتاج إلى تكميل ولم يبق فيه إشكال فيحتاج إلى حل، ولا إجمال فيفتقر إلى تفصيل، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [سورة الأنعام:٣٨]. فكما أن الإمام المبين قد أحصى كل ما هو كائن، كما علمه الله عز وجل، فكذلك هذا القرآن وافٍ شافٍ كافٍ محيط بجميع أصول الشريعة وفروعها وأقوالها وأعمالها وسرها وعلانيتها، فمَن لم يكفِه فلا كُفي، ومَن لم يشفه فلا شُفي، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة العنكبوت:٥١]. وقال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة المرسلات:٥٠].

وكما وفَّى بتقرير الدين وتكميله وشرحه وتفصيله كذلك هو وافٍ بالذب عنه وبرد كل

---

(١) تفسير ابن كثير تحقيق سلامة (٣/ ٢٦).

(٢) الاعتصام للشاطبي تحقيق الهلالي (١/ ٦٤)

شبهة ترد عليه، وبقمع كل ملحد ومعاند ومشاق ومحاد، وبدمغ كل باطل وإزهاقه قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ [سورة الفرقان:٣٣]. ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء:١٨]"[١].

وقد ثبت اكتمال التبليغ للرسالة على وجه الاكتفاء والاستغناء بالكتاب والسنة عما سواهما، وحصل به مقصود التبليغ من التصديق والانقياد بالطاعة والتسليم لكل ما أمر به وأخبر، وهذا مقتضى ما دلَّت عليه النصوص من إثبات كمال البلاغ.

**ومن الأدلة الدالة على الكفاية والاستغناء:**

**١. النصوص التي وصفت البلاغ النبوي بكونه "مبيناً" ومقتضى البيان الوضوح والكفاية:**

**الآيات التي بينت أن الرسول مكلف بالبلاغ المبين**، كقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة المائدة:٩٢]. وقوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النحل:٣٥]. وقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النحل:٨٢]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٥٤][٢].

**والآيات التي فيها وصف الوحي بأنه مبين**، قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ [سورة المائدة:١٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً﴾ [سورة النساء:١٧٤]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ﴾ [سورة النور:٤٦].

**وكذلك الآيات التي فيها وصف الرسول ﷺ بأنه نذير مبين**، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف:١٨٤].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الحج:٤٩][٣].

---

(١) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١١١٠). انظر: (٣/ ١١١٤). ونقل الرازي عن المروزي: انظر: تفسير الخازن لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/ ١٠).

(٢) انظر الآيات الواردة في السور التالية: [العنكبوت: ١٨] [التغابن:١٢].

(٣) انظر الآيات الواردة في السور التالية: [الحجر:٨٩] [الحج:٤٩] [العنكبوت:٥٠] [الاحقاف:٧] [الذاريات:٥٠-٥١] [الملك:٢٦].

**والآيات التي فيها وصف هذه الرسالة وكتابها بالمبين،** كقوله تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [سورة يوسف:١]، وقوله تعالى: ﴿الَرَ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الحجر:١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ [سورة يس:٦٩][(١)].

**وجه الدلالة:** أن البيان مقتضاه الكفاية، حيث إنه لو لم يكن مُبيناً لما كان كافياً، لكان ملتبساً محتاجاً إلى بيان وتوضيح، فالشيء المبين بنفسه يعني أنه كافٍ من كل الجوانب بوضوحه وبيانه، وعدم خفائه، والبلاغ النبوي مُبين بنفسه، والنصوص القرآنية الواردة في الكتاب والتنزيل وعلى لسان الرسول تشهد له بالبيان، فهذا فيه دلالة على الكفاية والاستغناء. "فلم يتوفَّ ﷺ حتى بيَّن الشريعة أكمل بيان، ولم يكن ليتوفاه الله تعالى قبل بيان ما بالناس إليه حاجة في دينهم ودنياهم وآخرتهم، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة النحل:٦٤].

... فكيف يعدنا تعالى بإتمام النعمة وإكمال الدين ثم يتوفى رسوله قبل إنجاز ذلك وهو عز وجل ﴿لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩]. والذي بعثه بالحق بشيراً ونذيراً ما توفاه الله عز وجل حتى بلَّغ ما أرسله الله به أكمل بلاغ، وبيَّنه أتمَّ بيان، وفصَّله أوضح تفصيل، وأكمل به الدين، وأتم علينا النعمة"[(٢)].

٢. **النصوص الواردة في هداية الناس، ووصف الوحي بكونه هداية، ومقتضى الهداية الكفاية:**

فالرسول هو المبلّغ للوحي، والله تعالى هو الهادي إلى طريق مستقيم، فلا يمكن أن يُستغني عن فهم النبي ﷺ لأمور الدين، لكونه هو المكلف لهداية الإرشاد، قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة المؤمنون:٧٣]. وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الشورى:٥٢].

وهو المكلف بهداية البيان، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة إبراهيم:٤].

---

(١) انظر الآيات الواردة في السور التالية: [النور:٢٥] [الشعراء:٢] [النمل:١] [القصص:٢] [الزخرف:٢] [الدخان:١٣].

(٢) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٣/ ١١١١). باختصار يسير.

ولذلك أتى رسول الله ﷺ بالبيان الكافي، والحجج القاطعة، والبراهين الساطعة، والدلائل الواضحة، الدالة على تفاصيل الدين، وذلك لتقوم الحجة البالغة على الناس أجمعين.

وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة النور:٤٦]. وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النساء:٢٦]. وقوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة المائدة:١٦].

**وجه الدلالة**: أن الوحي جاء بالهداية لكل خير وصلاح في الدنيا والآخرة، وهذه الهداية تقتضي الكفاية والاستغناء بهذا الوحي دون ما سواه.

### ٣. النصوص التي فيها تمام الوحي.

فإن الدين الذي أنزله الله تميز بالكمال المطلق، فقد نعته الله تعالى في كتابه العزيز، وقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. قال رجل من اليهود لعمر: يا أمير المؤمنين، لو أن علينا نزلت هذه الآية: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، فقال عمر: «إني لأعلم أي يوم نزلت هذه الآية، نزلت يوم عرفة، في يوم جمعة»(١).

**وجه الدلالة**: هذا فيه دلالة عظيمة على كمال البلاغ النبوي، وهذا الاكتمال يقتضي الاكتفاء والاستغناء، حيث إن الله تعالى كلف الرسول بالبلاغ، فلما تحقق هذا البلاغ على أكمل وجه، شهد له بالكمال والتمام ورضي به ديناً قيماً إلى قيام الساعة، وما كان له ذلك لولا أنه ﷺ قد جاء ببلاغٍ شاملٍ وكاملٍ وكافٍ، أقام به الحجة على الخلق، بما يحمله من براهين ودلائل تدل على حجيته.

وعن ابن عباس قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ أي الإسلام، أخبر الله نبيه ﷺ والمؤمنين أنه أكمل لهم الإيمان، فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً، وقد أتمه الله فلا ينقصه أبداً، وقد رضيه الله فلا يسخطه أبدا(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ٩١)، حديث رقم: (٧٢٦٨)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

(٢) تفسير ابن كثير تحقيق سلامة (٣/ ٢٦).

فلما كان هذا الدين هو الخاتم للأديان، فلا دين بعده، وهذا الرسول هو خاتم الأنبياء والمرسلين، فلا نبي بعده، لذا كانت دعوته عامة لجميع الخلق، وجعل الله له التمام والكمال حتى رضي له هذا الدين قائماً إلى قيام يوم الساعة. فحصلت به الكفاية والهداية والاستغناء، بحيث لا يحتاج إلى سلوك طريق آخر يوصل إلى معرفة الله تبارك وتعالى، فهو الطريق الوحيد وهو الحق اليقين.

**٤. النصوص الواردة في الحث على الرضا بهذا الدين وأنه لا يقبل دين سواه، ومقتضى الرضا الاكتفاء والاستغناء.**

قد أمر الله تعالى جميع الديانات الأخرى باتباع هذا الدين، وبيَّن أنه ناسخ لكل الأديان التي قبله، فلا يرضى بغيره ديناً، قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [سورة آل عمران:٨٥]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإِسْلاَمُ﴾ [سورة آل عمران:١٩].

ولا سبيل للقول بالاستغناء عن البلاغ النبوي، إذ هذا يعني الاستغناء عن الإسلام، وهذا هو الكفر الصريح؛ وذلك لأنه هو الدين الكامل الذي حصل الاكتفاء به دون غيره من الأديان، والاستغناء به عما سواه.

ولعظم اعتقاد اختصاص البلاغ النبوي بخاصية الاكتفاء والاستغناء، حث الرسول ﷺ على ذلك، ولأهميته أكد عليه في عدة مواضع، منها قول النبي ﷺ: «ذاق طعم الإيمان مَن رضي بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد رسولا»[(١)].

**وجه الدلالة**: إن معنى الرضا هو الاقتناع والاكتفاء به، بحيث لا يطلب غير الله، ولا ينصرف لأحد إلا له، ولا يُحكِّم إلا شريعته ودين الإسلام، لاستغنائه وكفايته به.

وعن سعد بن أبي وقاص، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَن قال حين يسمع المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، رضيت بالله رباً وبمحمد رسولاً، وبالإسلام ديناً، غُفر له ذنبه»[(٢)]. **وجه الدلالة**: إن من السنة قول هذا الذكر عند سماع المؤذن

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٦٢) حديث رقم: (٣٤)، باب ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربا، كتاب الإيمان.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٢٩٠) حديث رقم: (٣٨٦)، باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل له الوسيلة، كتاب الصلاة.

يقول: "أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله" لتأكيد العبودية لله، وكمال الاكتفاء به دون ما سواه، والاستغناء بالله وبرسوله وبدين الإسلام الذي جاء به.

ومِن ترغيبه ﷺ أيضاً عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ قال: «يا أبا سعيد، مَن رضي بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وجبت له الجنة»، فعجب لها أبو سعيد، فقال: أعدها عليَّ يا رسول الله، ففعل[1]. **وجه الدلالة**: أن مِن السنة قول هذا الذكر صباحاً ومساءً، لما له من الفضل العظيم، والفوز بالجنة، وتجديد الرضا والاقتناع والاكتفاء بشريعة الله ورسوله.

وقد قال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– هذا الذكر عندما عاتبه الرسول ﷺ، وهو ممسك بصحيفة من التوراة، ففي الحديث عن جابر بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب –رضي الله عنهما–، أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه مِن بعض أهل الكُتب، فقرأه على النبي ﷺ فغضب وقال: «أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حيا، ما وسعه إلا أن يتبعني»[2]، فقال عمر: رضيت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً"[3].

**وجه الدلالة**: إن قول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– هذا الذكر التزاماً واتباعاً للنبي ﷺ واكتفاءً واستغناءً بما ورد في البلاغ النبوي.

### ٥- النصوص التي أثبتت أن البلاغ حجة، ولو لم تكن فيه خاصية الكفاية والاستغناء لم تقم به الحجة.

حيث بهذا البلاغ النبوي قامت الحجة على المكلفين، فلا حساب ولا عقاب إلا ببعثة النبي المرسل بالبلاغ المبين، لوحي الله ودينه المستقيم. قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [سورة الإسراء:١٥]، وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: "ولا أحد أحب إليه العذر من

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/ ١٥٠١) حديث رقم: (١٨٨٤)، باب بيان ما أعده الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات، كتاب الإمارة.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم: ٢٦٤٢١ (٥/ ٣١٢)، وأحمد في مسنده حديث رقم: ١٥١٥٦ (٢٣/ ٣٤٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٧)، جامع بيان العلم وفضله حديث رقم: ١٤٩٧ (٢/ ٨٠٦)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٦/ ٣٤) (١٥٩٨).

(٣) فضل الإسلام (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الجزء الأول) (ص: ٢١١).

الله، ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين"[١].

وقيام الحجة بحصول البلاغ من الرسل هذا يعني الاكتفاء والاستغناء بهم عن كل أحد، وبهذا يبطل كل مَن يُحوج الخلق إلى غير الرسل مِن إمام من الأئمة، أو عالم من العلماء، أو قياس عقلي، أو غير ذلك؛ وذلك لأن حجتهم ساقطة بعد قيام الحجة عليهم بإرسال الرسل بالبلاغ المبين.

**وجه الدلالة**: لمَّا ثبتت إقامة الحجة بالبلاغ النبوي ثبت الاكتفاء بالرسالة والاستغناء بالبلاغ النبوي عن اتباع ما سواه، فلا يقيم الله الحجة على العباد إلا ببلاغ كافٍ وافٍ لجميع الاحتياجات، فلا يحتاج معه إلى غيره، مستغنياً به عما سواه؛ لأن قيام الحجة مناط بالبلاغ، فقد ثبت البلاغ وأقام الحجة على المكلفين بما بعث من أجل تحقيقه، وقال في الجمع الكبير في حجة الوداع في ختام خطبته: «اللهم هل بلغت اللهم فاشهد»[٢].

**٦. النصوص التي فيها ذم اتباع أي شيء غير الوحي، ووجوب اتباع الكتاب والسنة؛ لأن فيها الكفاية والحجة، فلا حاجة إلى النظر في كتب أهل الكتاب أو عقول الفلاسفة أو غير ذلك.**

وهذا الكمال والاستيفاء يفيد الاستغناء عن النظر في الكتب السابقة: كالتوراة والإنجيل والزبور، وذلك لما قد أصابها من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان، ولكن كتاب الله الذي جاء به محمد ﷺ هو كتاب مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره، ناسخ لما قبله من الكتب المتقدمة عليه، كما هو الحال مع أهل الزبور والإنجيل وحاجتهم لما ورد في التوراة، بينما القرآن الكريم اشتمل على علوم الأولين والآخرين، وزيادة عليها، مع تكفل الله له بالحفظ والصيانة عن التحريف والتبديل، ولهذا شهد الله له بأنه كتاباً مصدقاً لما بين يديه من الكتب، ومهيمناً عليها، بحيث يقرر ما فيها من الحق، ويصحح ما فيها من تحريف، وينسخ ما نسخه الله تعالى[٣]. قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عما جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٩/ ١٢٣) حديث رقم: (٧٤١٦)، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا شخص أغير من الله» وقال عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك: «لا شخص أغير من الله»، كتاب التوحيد.

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها (٢/ ١٧٦) برقم: (١٧٤١)، باب الخطبة أيام منى، كتاب الحج.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ١٩٧) (١٩/ ١٨٥).

وَمِنْهَاجاً﴾ [سورة المائدة:٤٨].

وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩].

وقال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا القرآن لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [سورة الإسراء:٨٨].

**وجه الدلالة**: كل هذه الآيات الكريمة تثبت هيمنة القرآن العظيم وفضله على الكتب السابقة، بحيث يحصل به الكفاية والاستغناء عن غيره.

وقد عقد شيخ الإسلام ابن تيمية مقارنة في الكمال التشريعي بين الإنجيل والتوراة وما في شريعة محمد ﷺ فقال: "ففي شريعته ﷺ من اللين والعفو والصفح ومكارم الأخلاق أعظم مما في الإنجيل، وفيها من الشدة والجهاد، وإقامة الحدود على الكفار والمنافقين أعظم مما في التوراة، وهذا هو غاية الكمال؛ ولهذا قال بعضهم: بُعث موسى بالجلال، وبُعث عيسى بالجمال، وبُعث محمد بالكمال"(١).

فالاكتفاء والاستغناء من خصائص البلاغ النبوي، بأن يكون مستغنياً عن طلب طريق غير طريق الله، مكتفياً بما جاء به رسول الله ﷺ، إذ أن "الاتباع المطلق دائر مع الرسول وجوداً وعدماً"(٢). وهذه المكانة للرسول ﷺ والأمر بالاتباع المطلق والاكتفاء بما بلَّغ دون شيء غيره، هذا لكونه هو المبلّغ عن الله تعالى رسالته ووحيه، وفي هذا البلاغ ثبتت له العصمة، فلم يكذب ولم يزيد ولم ينقص ولم يقل برأيه فيما يتعلق بالتبليغ، فأمره ونهيه وخبره هو أمر الله ونهيه وخبره، لهذا كانت طاعة الله مناطة بطاعته، ومعصيته معصية لله، وتكذيب خبره أو أمره أو نهيه تكذيباً لله؛ لأنه هو الرسول المرسل من عند الله المكلف بالبلاغ المبين، وشواهد ذلك في كتاب الله كثيرة.

ومن خلال هذا:

يتبين منهج السلف واستقامته، وضلال مَن خالفهم مِن الطوائف كالرافضة الإمامية(٣)

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٥/ ٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٩/ ٧١).

(٣) قد نص الرافضة الإمامية الاثنا عشرية على القول بعصمة أئمتهم، انظر كتبهم مثلاً: عيون أخبار الرضا، لابن بابويه القمي (١/ ٦٤)، وبحار الأنوار، للمجلسي (٣٦/ ٣٣٠).

والصوفية[1] الذين يدعون العصمة لأئمتهم وأوليائهم، فيصرفون لهم الطاعة والاتباع المطلق، ولا يكتفوا بالبلاغ النبوي، بل بحثوا عن أئمة وأولياء يتولونهم ويأخذون منهم[2]، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل.

وهناك كثير من النصوص التي تشير إلى الاكتفاء بالكتاب والسنة، والاعتصام بالبلاغ النبوي، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَـذَا القرآن يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً﴾ [سورة الإسراء:٩]. وقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَـذَا القرآن وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [سورة يوسف:٣].

وفي تفسير هذه الآية قال ابن كثير: "ومما يناسب ذكره عند هذه الآية الكريمة، المشتملة على مدح القرآن، وأنه كاف عن كل ما سواه من الكتب"[3]، ثم ساق عدداً من النصوص الدالة على هذا الخاصية، وهي الاكتفاء والاستغناء بالبلاغ النبوي دون ما سواه.

أما الإمام البخاري –رحمه الله – فقد أفرد لتقرير هذه الخاصية كتاباً في "الجامع الصحيح" هو كتاب "الاعتصام بالكتاب والسنة" جعل من ضمن أبوابه "باب ما يُكره مِن التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع"، و"باب ما يُذكر مِن ذم الرأي وتكلف القياس"، و"باب قول النبي ﷺ: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»، و"باب كراهية الخلاف".

وهو بذلك يشير إلى أن من لوازم الاعتصام بالكتاب والسنة الاكتفاء بالبلاغ النبوي كتاباً وسنة، وكراهية التنازع في العلم، والغلو في الدين بإدخال ما ليس فيه من البدع، وذم اللجوء إلى

(١) الصوفية شابهوا الرافضة في القول بعصمة الأولياء، كما نص على ذلك ابن عربي في كتابه الفتوحات المكية فقال: (إن من شرط الإمام الباطن أن يكون معصومـًا). (٣/ ١٨٣).

(٢) هم بذلك شابهوا اليهود والنصارى، كما في قوله تعالى: {اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عما يُشْرِكُونَ} [التوبة:٣١]. وفي الحديث عن عدي بن حاتم وكان قد قدم على النبي ﷺ وهو نصراني فسمعه يقرأ هذه الآية قال: فقلت له إنا لسنا نعبدهم؛ قال: "أليس يُحرمون ما أحل الله فتحرمونه ويُحلون ما حرم الله فتحلونه قال: فقلت: بلى. قال: فتلك عبادتهم". أخرجه البخاري في "التاريخ" (٤/ ١/ ١٠٦) والترمذي في "السنن " (٣٠٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/ ٩٢) برقم: (٢١٨)، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٧/ ٨٦١) برقم: (٣٢٩٣).

(٣) تفسير ابن كثير تحقيق سلامة (٤/ ٣٦٦).

الرأي والقياس وترك الكتاب والسنة، والحذر من سؤال أهل الكتاب عن شيء، لكون البلاغ النبوي حصل به الاكتفاء والاستغناء، وسؤال غيرهم من باب أولى منهي عنه، بل على أهل الكتاب الدخول في دين الإسلام، وكراهية الاختلاف في الدين.

**الاكتفاء بالرسالة، والاستغناء بالبلاغ النبوي عما سواه، هو منهج السلف الصالح وهدي الصحابة** -رضوان الله عليهم- في اعتماد البلاغ النبوي واعتقاد كفايته، والاستغناء بالنبي ﷺ واتباعه في جانب الاستدلال، ورد التنازع والاختلاف إلى كتاب الله وفهم الرسول ﷺ، في بيان أمور الدين أصولاً وفروعا ومسائل ودلائل، فلا يثبتون شيئاً ليس من أصول الدين وأحكامه وشرائعه مما هو معلوم بالضرورة، فإنهم "يجعلون ما بُعث به الرسول مِن الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه، وما تنازع فيه الناس مِن مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله"[(١)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فعلى الخلق كلهم اتباع محمد ﷺ فلا يعبدون إلا الله ويعبدونه بشريعة محمد ﷺ لا بغيرها"[(٢)].

روي عن ابن أبي ذئب أنه حدَّث رجلاً بحديث عن رسول الله ﷺ فقال له: يا أبا الحارث أتأخذ بهذا؟ فانتهره، وقال: "أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول تأخذ به، نعم آخذ به، وذلك الفرض عليَّ وعلى مَن سمعه، إن الله تبارك وتعالى اختار محمداً ﷺ من الناس فهداهم به وعلى يديه، واختار لهم ما اختار له على لسانه، فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داخرين لا مخرج لمسلم من ذلك"[(٣)]، وقال الزهري: "مِن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم"[(٤)].

وهذا هو المنهج السلفي القويم الذي يؤمن برسالة المصطفى ﷺ ويتبعه في كل أموره، ويأمر باتباعه وعدم الحيد عنه، والاكتفاء بشريعته والاستغناء ببلاغه ﷺ، وبهذا استحقوا السعادة والنجاة في الدنيا والآخرة. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في وصف منهج الفرقة الناجية:

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧).

(٢) المرجع السابق (١١/ ٥٢٣).

(٣) الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني (١/ ٢٦١).

(٤) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص: ٧٦).

"وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية أهل الحديث والسنة؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ، وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها، وأهل معرفة بمعانيها، واتباعا لها: تصديقاً وعملاً، وحباً وموالاة لمن والاها، ومعاداة لمن عاداها، الذين يروون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ فلا ينصبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول، بل يجعلون ما بُعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه"[1].

من خلال هذا النص يتبين حقيقة الاكتفاء والاستغناء ببلاغ النبي ﷺ، واتباعه ومعرفة ما أراده، تصديقاً به؛ لأنه هو المبلّغ عن الله بما تلقاه عن جبريل –عليه السلام– من الوحي، اتباعاً له وعملاً بما جاء به، وهذا هو حقيقة منهج التسليم الذي أمر الله به في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً﴾ [سورة الأحزاب:٣٦]. وقوله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ [سورة النساء:٦٥].

وهذا هو منهج السلف، لا يتلقون أمور دينهم إلا من مشكاة النبوة، وتميزوا بوحدة المصدر، فلا يقدمون عقلاً ولا ذوقاً ولا كشفاً ولا غير ذلك، بل كل هذه إن صحَّت فهي معضدة للوحي، مكتفين مستغنيين بالبلاغ النبوي.

وهناك مِن أهل الكتاب مَن يزعم أنه قد جاءهم رسول بشريعة ودين وهم متمسكون به، ولا حاجة لهم فيما جاء به الرسول مُحَمَّد ﷺ، ولذلك رد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية من عدة وجوه، في فصل الرد على مَن زعم "الاستغناء برسل الله إليهم، عن رسالة محمد ﷺ"[2].

إذ كل مَن يطعن في كفاية البلاغ وشموليته للدلائل والحجج والبراهين، فحجته داحضة؛ لأنها مبنية على عدم العلم بكمال البلاغ وكفايته واستغنائه بنفسه، واشتماله على كل ما يحتاج إليه العقلاء من الطرق التي يعرف بها أصول الدين ومبانيه، أما ما لم يتكلم به النبي ﷺ فلا حاجة إليه، فقد دلهم إلى ما فيه السعادة والفلاح. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأن الرسول

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧).

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٢/ ٨٦). انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢١٧–٢١٨).

ﷺ بيَّن الأدلة العقلية والسمعية التي يهتدي بها الناس إلى دينهم وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة"[١].

وهذا الاكتفاء والاستغناء بالبلاغ النبوي، أُختصت به رسالة النبي مُحَمَّد ﷺ، ومستنده التلقي عن الرسول ﷺ فيما أوحاه الله إليه من المصدرين المعصومين: الكتاب والسنة، ومقتضى الإيمان بالرسالة يقوم على الاكتفاء بهذين الأصلين دون سواهما، وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة.

ومن شهادة الأعداء بوجود هذه الخاصية في دين محمد ﷺ "الإسلام" ما ذكره د. "مايكل هارت"- عالم فيزيائي وفلكي (١٩٣٢م)- في كتابه (المائة: ترتيب أكثر الأشخاص تأثيراً في التاريخ) حيث يقول: "إن اختياري محمدًا، ليكون الأول في أهم وأعظم رجال التاريخ قد يدهش القراء، ولكنه الرجل الوحيد في كل التاريخ الذي نجح أعلى نجاح على المستويين: الديني والدنيوي... فهناك رُسل وأنبياء وحكماء بدأوا رسالات عظيمة، ولكنهم ماتوا دون إتمامها، كالمسيح في المسيحية، أو شاركهم فيها غيرهم، أو سبقهم إليها سواهم، كموسى في اليهودية، ولكن محمدًا هو الوحيد الذي أتم رسالته الدينية[٢]، وتحددت أحكامها، وآمنت بها شعوب بأسرها في حياته. ولأنه أقام جانب الدين دولة جديدة، فإنه في هذا المجال الدنيوي أيضًا وحّد القبائل في شعب، والشعوب في أمة، ووضع لها كل أسس حياتها، ورسم أمور دنياها، ووضعها في موضع الانطلاق إلى العالم. أيضًا في حياته، فهو الذي بدأ الرسالة الدينية والدنيوية، وأتمها... ولما كان الرسول قوة جبارة، فيمكن أن يقال أنه أعظم زعيم سياسي عرفه التاريخ..."[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٥١).

(٢) وهذه العبارة " ولكن محمداً هو الوحيد الذي أتم رسالته الدينية" حمالة أوجه، فالأنبياء جميعهم أتموا رسالاتهم كاملة.

(٣) كتاب الخالدون مائة أعظمهم محمد رسول الله، ترجمة أنيس منصور(١٣-١٧-١٨).

# الفصل الخامس
# مقتضيات البلاغ النبوي

## المبحث الأول
## حجية اللازم في البلاغ النبوي

إن من مقتضيات البلاغ النبوي حجية اللازم، **والمراد باللازم**: هو ما لم يدل عليه القول بصريح اللفظ والعبارة، وإنما يُعرف من فحوى القول والإشارة، فليس هو المنطوق وإنما هو المفهوم من اللفظ ومقتضيات لوازمه.

**تعريف اللازم**: هو المتعلق بالقول والمرتبط به من لوازم مقتضيات لفظه، ومفهوم معناه، فهو لازم اللفظ المتكلم به.

**المراد بحجية اللازم في البلاغ النبوي:**

أن لازم كلام الله تعالى وكلام المصطفى ﷺ إن صح فهو حجة ملزمة لا يجوز مخالفتها؛ لأنها في منزلة المقصود والمراد.

ومعنى ذلك: أن البلاغ النبوي ترتبط به لوازم من معاني وأحكام تكون لازمة له، وحجة بحجيته، فالاعتبار لهذا اللازم والعمل بمقتضاه واجب، ولا يجوز الحيد عنه.

**وذلك لعدة أسباب:**

**أولاً**: أن كلام الله ورسوله ﷺ حق، ولازم الحق حق.

**ثانياً**: أن الله تعالى يعلم اللازم من كلامه، ورسول الله ﷺ كذلك يعلم، فيقتضي العلم كون اللازم مراداً.

**ثالثاً**: أن علم الله تعالى باللازم وكونه مراد، هذا يقتضي كونه حجة.

وإلى ذلك أشار الشيخ ابن عثيمين-رحمه الله-، فقال: "واعلم أن اللازم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ إذا صح أن يكون لازماً فهو حق، وذلك لأن كلام الله ورسوله حق، ولازم

الحق حق، ولأن الله تعالى عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مراداً"[1].

وأما اللازم من قول أحد سوى الله ورسوله فليس بلازم ولا حجة إلا في حالات ولها تفصيل، وكذلك اللازم من قول المذهب، واللازم من القول بالمآل إلى غير ذلك من اللوازم، التي ليس هذا موضع بسطها، فالأمر فيها واسع والخلاف فيها طويل ومشهور بين العلماء[2].

**مراتب اللازم في البلاغ النبوي:**

أن اللازم المتعلق بالبلاغ النبوي على مراتب وليس على مرتبة واحدة، وهي كالتالي:

١. **لازم بيّن ظاهر.**

٢. **لازم خفي.**

وهذا يقتضى التفاوت في الحجية، إذ أن التفاوت في ظهور اللازم وخفاءه، يستلزم أن اللازم الظاهر هو حجة قاطعة، وأن اللازم الخفي هو حجة ظنية.

وبناءً عليه فإن التفاوت في مراتب اللازم يستوجب التفاوت في مراتب الحجية من **لازم قطعي أو لازم ظني.**

**من آثار حجية اللازم:**

إذا كان لازم كلام الله ورسوله ﷺ حق، فيكون من آثار ذلك على قواعد أصول الفقه قاعدة كالقاعدة الشهيرة التي تقول: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"، إذ أن الأمر بالشيء أمر به وبلوازمه، فعلى ذلك إذا أمرت الشريعة بأمر فإنها تأمر بلوازمه أيضاً، وإذا نهت عن شيء فإنها تنهى عن لوازم ما لا يتم اجتنابه إلا به، وذلك لكون لازم كلام الله وكلام رسوله ﷺ مقصوداً ومراداً، وهذا الأمر يقتضي وجوبه واستحقاقه والعمل به.

وإلى ذلك أشار شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: "الأمر بالشيء أمر بلوازمه، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والنهي عن الشيء نهي عما لا يتم اجتنابه إلا به. فإن وجود

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص: ١١-١٢).

(٢) من أراد الاستزادة ومعرفة اللوازم من القول واختلاف العلماء حولها، فليراجع: الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم (٦/ ١٨)، التقريب والإرشاد (الصغير) (١/ ١٢١)، القواعد، لابن رجب (١٦٦)، القواعد النورانية (١٩٣)، توضيح المقاصد شرح الكافية الشافية نونية ابن القيم (٢/ ٣٩٤) لوامع الأنوار البهية (٢/ ٤٦٣) الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (٢/ ٣٥) وغيرها الكثير.

المأمور يستلزم وجود لوازمه وانتفاء أضداده، بل وجود كل شيء هو كذلك يستلزم وجوده وانتفاء أضداده وعدم النهي عنه؛ بل وعدم كل شيء يستلزم عدم ملزوماته"[1].

وفي بيان هذا المعنى قال الجيزاني: "إذا أمر الله ورسوله بشيء كان أمرًا به، وبما لا يتم إلا به، وكان أمرًا بجميع شروطه الشرعية والعادية والمعنوية والحسية، فإن الذي شرع الأحكام عليم حكيم يعلم ما يترتب على ما حكم به على عباده من لوازم وشروط ومتممات.

فالأمر بالشيء أمر به وبما لا يتم إلا به، والنهي عن الشيء نهي عنه وعن كل ما يؤدي إليه"[2].

ويبين ذلك بقوله: "فإن الأمر بالشيء يستلزم النهى عن ضده، فإن قولك: اسكن، مثلاً، يستلزم النهى عن الحركة؛ لأنه لا يمكن وجود السكون مع التلبس بضده وهو الحركة، لاستحالة اجتماع الضدين، فالأمر بالشيء أمر بلوازمه، وذلك ثابت بطريق اللزوم العقلي لا بطريق قصد الأمر"[3].

### تقرير العلماء لحجية اللازم في البلاغ النبوي:

قد أجمع العلماء على حجية اللازم في الوحي من قول الله تعالى ومن قول سنة نبيه محمد ﷺ، إن صح كونه لازماً فوجب الاعتماد عليه والاستدلال به، فمن أقوالهم:

تقرير اللالكائي لهذا المقتضى من خلال مناقشته للمؤولة في صفة الرؤية لله تعالى، فيقول: "لا يستلزم من رؤية الله جل وعلا أن يكون جسماً، ولو كان لازم هذه الآية التي تدل على الرؤية أن يكون جسماً فليكن جسماً؛ لأن لازم الحق حق، ولكننا نتوقف في مثل هذا الكلام فلا نثبته ولا ننفيه"[4].

ويقول ابن القيم: "لازم النص حقاً؛ لأن الشارع لا يجوز عليه التناقض، فلازم قوله حق، وأما مَن عداه فلا يمتنع عليه أن يقول الشيء ويخفى عليه لازمه، ولو علم أن هذا لازمه لما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٣١).

(٢) معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (٢٩٧-٢٩٨).

(٣) المرجع السابق (٤٠٣).

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، اللالكائي - محمد حسن عبد الغفار (٢٩/ ٩).

قاله؛ فلا يجوز أن يقال: هذا مذهبه، ويقول ما لم يقله"[١].

وفي موضع آخر في معرض بيانه لخطأ المؤولة للصفات في فهمهم من النصوص المعاني الباطلة التي تأولوها لأجلها فجمعوا بين التشبيه والتعطيل، وبيَّن أن لوازم الصفات حق لأن لازم الحق حق[٢].

وأشار الإمام شمس الدين السلمي إلى فائدة ظريفة، وهو أنه لا يصح نسبة لازم قول كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ أنه "قول" بل يذكر أنه لازم القول لا القول، أو يُنسب إلى الدين، فيقيد بقيد اللازم، أو النسبة إلى الدين إذ أنه ليس قولاً صريحاً.

فيقول: "إن قال قائل: إذا جاز أن يُنسب إلى الله ورسوله ﷺ ما يقتضيه قياس قول الله تعالى وقول رسول الله ﷺ فكذلك يُنسب إلى صاحب المذهب ما يقتضيه قياس قوله، فالجواب أن ما دل عليه القياس في الشرع لا يجوز أن يقال: إنه قول الله ولا قول رسول الله ﷺ وإنما يقال هذا دين الله ودين رسول الله ﷺ بمعنى أن الله تعالى دل عليه وكذلك رسوله ﷺ"[٣].

نلحظ أنه عبَّر عن اللازم بالقياس، وفي كلامه بيان أن لازم كلام الله ورسوله ﷺ حجة، ولازم كلامهم لا يقال له: هذا قول الله وقول رسوله ﷺ، وإنما يعبَّر عنه ويقال: هذا دين الله ودين رسوله؛ لأنه لازم وليس قولاً، وهذا زيادة في الاحتياط منه -رحمه الله-، والأمر أيسر من ذلك، فإذا عبَّر عن لازم القول بأنه قول، فإنا لا نقصد به القول الحقيقي بلا شك، بل اللازم من مفهومه لا منطوقه.

وإلى نفس المعنى أشار الزركشي فقال: "ما دل عليه القياس في الشرع لا يجوز أن يقال: أنه قول الله، ولا قول رسوله وإنما يقال: هذا دين الله ودين رسوله، بمعنى أن الله دل عليه"[٤].

ولقد أكد الحكمي على وجوب الإيمان بكل لازم لكلام الله ورسوله، أثناء مناظرته للمؤولة حول صفة النزول ولوازمها[٥].

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٥/ ٢٤٠).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (١/ ٢٦٣-٢٦٤).

(٣) فرائد الفوائد في اختلاف القولين لمجتهد واحد (٥٤).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١٤٢-١٤٣).

(٥) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول (١/ ٣٠٢).

ويؤكد الشيخ ابن عثيمين على هذا المقتضى في موضع آخر، مشيراً إلى أهمية التأكد من مقتضى حقيقة اللازم "هل هو لازم من كلام الله ورسوله أم ليس بلازم؟"، ويقول: "كل شيء يلزم من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فهو حق، ويجب علينا أن نلتزم به، ولكن الشأن كل الشأن أن يكون هذا من لازم كلام الله ورسوله، لأنه قد يمنع أن يكون لازماً، فإذا ثبت أنه لازم، فليكن، ولا حرج علينا إذا قلنا به"[(١)].

وعند مناظرته للمنكرين لصفة العلو لله تعالى، يقول: "إن كان ما ذكرتم لازماً لإثبات العلو لزوماً صحيحاً؛ فلننقل به؛ لأن لازم كلام الله ورسوله حق؛ إذ أن الله تعالى يعلم ما يلزم من كلامه، فلو كانت نصوص العلو تستلزم معنى فاسداً، لبينه، ولكنها لا تستلزم معنى فاسداً"[(٢)].

فمن القواعد المثلى: "أن لازم الحق حق، ولازم الباطل باطل؛ فما يلزم من كلام الله وكلام رسوله فهو لازم، وهو مراد لهما؛ لأن الله عالم بما يلزم من كلامه ومن كلام رسوله"[(٣)].

وعلى هذا يتبين أن من مقتضيات البلاغ النبوي ثبوت حجية اللازم في البلاغ النبوي، مما يدل على أن البلاغ النبوي حق ولازم الحق حق بلا شك، فإذا ورد لازم للنص في كتاب الله أو في حديث رسول الله ﷺ وصح ذلك، فقبوله والتسليم له هو مقتضى الإيمان بالله تعالى وبما جاء به رسوله ﷺ، وهذا المقتضى مجمع عليه عند العلماء.

## المبحث الثاني
## ضرورة الجمع بين النصوص

**معنى هذا المقتضى:**

قد سبق بيان أنه لا يمكن أبداً أن يتعارض نصان صحيحان البتة، سواء كان أحدهما قطعياً والآخر ظنياً، أو أحدهما عقلياً والآخر نقلياً، إذ أن نصوص الشريعة متصفة بالاتساق والانتظام والائتلاف فيما بينها، ومتوافقة مع الضرورة العقلية، فلا اضطراب ولا تناقض ولا

---

(١) شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ٣٧٩).

(٢) المرجع السابق (١/ ٣٩٣).

(٣) التعليق على القواعد المثلى (٣٧).

تضارب ولا إشكال؛ لأنه خرج من مشكاة واحدة.

ويجب على المسلم النظر للأدلة بمجموع نصوصها، إذ أن هناك أدلة ظاهرها التعارض وهي في حقيقتها ليست كذلك -كما سبق بيانه - إذ التعارض في نظر الناظر ليس في حقيقة النص، وموجب ذلك إعمال جميع النصوص وعدم إهمالها، أو دعوى مصادمتها، فإذا كان الجمع في الكلام المتفرق للمتكلم الواحد لمعرفة مراده متقرر في بيان كلام المخلوقين[(١)] فكيف بكلام الله ﷻ؟

فالذي نعتقده وندين به أنه لا يجوز إهمال النصوص التي ظاهرها التعارض، بل يجب إعمالها، واستفراغ الوسع والطاقة في الاجتهاد في التأليف بالجمع بين النصوص ما أمكن ذلك، ولا يصح العدول عنها إلى غيره، بل يجب اعتماد مبدأ الجمع بين النصوص وتقريره، وهو المتعين عند إمكان القول به؛ لأن الجمع فيه إعمال لكلا الدليلين، فإذا لم يتمكن من الجمع، ينظر في الناسخ والمنسوخ بين النصين، فإذا لم يكن هناك نسخ في النصوص، فينتقل إلى طريقة الترجيح بين النصين فينظر في إسنادهما ومتنهما، ويوازن بينهما بميزان المرجحات المذكورة في كتب الأصول، وفي هذا المقتضى سنعطي تصوراً نظرياً وتطبيقاً غير موسع في مجال الأصوليين في الجمع بين النصوص، والذي يتبين منه الاتساق والائتلاف بين الأدلة الشرعية، والتوافق فيما بينها، حيث إنه لا وجود للتعارض الحقيقي، فالواجب الأول هو الجمع بين النصوص، **وقد انعقد الإجماع عند العلماء على أن الجمع بين النصوص هو المتعين الأول، ولا يجوز أن يحال إلى النسخ أو الترجيح مع إمكانية الجمع، وهذا الأمر متفق عليه.**

قال الإمام أحمد بن حنبل: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضاً"[(٢)].

فمن الخطأ أن يأخذ نص ويهمل نظائره من النصوص الواردة في نفس الباب، أو تفهم مجموعة من النصوص ويعمل بها ولا يعتبر للجزء المكمل لها، فإن ذلك مظنة الوقوع في الخطأ

---

(١) قد أجمع كثير من العلماء على جمع أقوال المتكلم لمعرفة مراده الصحيح، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: (فإن كلام الرجل يفسر بعضه بعضا). (٢ / ١١٥) وقال: (ومن أعظم التقصير: نسبة الغلط إلى متكلم، مع إمكان تصحيح كلامه، وجريانه على أحسن أساليب كلام الناس، ثم يعتبر أحد الموضعين المتعارضين بالغلط دون الآخر..) مجموع الفتاوى (٣١/ ١١٤)، وذكر قريب من ذلك في موضع آخر، انظر: الجواب الصحيح (٤ / ٤٤).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي (٢/ ٢١٢) برقم: (١٦٤٠).

في الفهم والغلط، وفي هذا المعنى يقول الشاطبي: "ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد، وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين، إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة، بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر ببيِّنها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حُكم من الأحكام؛ فذلك الذي نظمت به حين استنبطت"[(١)].

فيجب العمل بهذا المقتضى وعدم اجتزاء النصوص، إذ أن تفرق الأمة وضلال كثير من الطوائف عن الحق بسبب مخالفتهم لإجماع أهل السنة والجماعة، والتمسك بطرف واحد من النصوص وإغضاء الطرف عن بقية النصوص، فصارت كل فرقة متمسكة بطرف من الدين، إلا أهل السنة والجماعة يؤكدون على ضرورة الجمع بين النصوص والأخذ بها جميعها دون بترها، لذلك هو الواجب ما أمكن عند وجود ما يوهم التعارض، وقد اعتنى العلماء بوضع القواعد الأصولية وترتيبها، وذلك لحرصهم على الوصول لمراد الله تعالى، وسأحاول –إن شاء الله– أن أعرض للقواعد الأصولية للتوفيق بين النصوص، مع بيان مفهومها وإثباتها بأقوال أهل العلم، بلا اختصار مخل ولا إطالة من غير طائل، إذ أن الأمر في ذلك واسع وقد كُتبت حوله مؤلفات، فليس هذا موضع بسط تفاصيل أحكامه، وإنما سأقتصر على بيان ما يلزم، ليتأكد للقارئ عظمة هذا البلاغ النبوي، وعصمته من التناقض والاختلاف.

**ويتحصل الجمع بين النصوص في عدة أمور:**

١- **حمل المتشابه على المحكم.**

٢- **حمل المجمل على المبين.**

٣- **حمل المطلق على المقيد.**

٤- **حمل العام على الخاص.**

**أولاً: حمل المتشابه على المحكم.**

سبق بيان معنى المحكم والمتشابه في مبحث التفاوت، وآيات القرآن الكريم كلها من المحكم،

---

(١) الموافقات (١/ ٢٤٥-٢٤٦).

-كما سبق الإشارة إلى ذلك في مبحث "الإحكام"- وذلك بمعنى إحكام ألفاظه وإتقان في معانيه، وأن الخلل أو الاختلاف أو التناقض لا يمكن أن يطرأ عليه، كما قال تعالى: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود:١]. ووصف القرآن الكريم بكونه كله متشابه، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً﴾ [سورة الزمر:٢٣]. والمراد بالتشابه هنا هو أن آياته متشابهة في الحق والصدق، والإعجاز، والهداية إلى الخير.

وجاء وصف بعض آيات القرآن الكريم بالمحكم وبعضها بالمتشابه، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [سورة آل عمران:٧].

والآيات المحكمات هنَّ أم الكتاب: أي: غالب الكتاب، والمتشابه هو الذي اشتبهت دلالته على بعض الناس دون بعض، بحيث أنه يشتبه على هذا ما لا يشتبه على غيره، وفي هذا الحالة يُحمل المتشابه على المحكم الذي لا اشتباه فيه ولا التباس، فتلك المتشابهات إذا عُلم معناها صارت غير متشابهة(١)، والواجب على العبد أن يرُد النصوص المتشابهة إلى النصوص المحكمة، ويأخذ من المحكم ما يفسِّر له المتشابه؛ لأنها كلَّها من عند الله جل جلاله، فلا تناقض ولا اختلاف بينها، وإنما التناقض فيما كان من عند غيره(٢).

## تقرير العلماء على حمل المتشابه على المحكم:

حمل المتشابه على المحكم هذا الأمر محل اتفاق بين العلماء، وأن المحكم هو الأصل، والمتشابه مردود إليه، وممن نقل هذا الإجماع ابن القيم، حيث قال: "وأما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث كالشافعي والإمام أحمد ومالك وأبي حنيفة وأبي يوسف والبخاري وإسحاق فعكس هذه الطريق، وهي أنهم يردُّون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يُفسِّر لهم المتشابه ويبينه لهم، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضُها بعضًا، ويُصدِّق بعضُها بعضًا، فإنَّها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره"(٣).

---

(١) انظر: التدمرية (١٠٥-١٠٦) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٤).

(٢) انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ٥٨)، والصواعق المرسلة، لابن القيم (٢/ ٧٧٢).

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ٥٨).

**ثانياً: حمل المجمل على المبين.**

سبق بيان تعريف المجمل والمبين في صفة التفاوت، فيحمل المجمل على المبين في كلام الله ورسوله ﷺ، لأن البلاغ النبوي لا يكون إلا حقاً، فما كان من كلام الله ﷻ مجمل يحمل على المبين من كلامه سبحانه أو كلام المصطفى ﷺ، وما كان مجملاً من كلام الرسول ﷺ يحمل على المبين من كلامه أيضاً؛ لأنه معصوم ولا يأتي إلا بالحق. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم:٣-٤].

**نقل أقوال العلماء في ذلك:**

قد تكلم العلماء كثيرا(١) حول حمل المجمل على المبين، فمن أقوالهم:

قول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟

فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد فُسر في موضع آخر، وما اختُصر من مكان، فقد بُسط في موضع آخر، فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له"(٢).

وابن القيم في معرض كلامه -في بيان ما يقبل التأويل من الكلام، وما لا يقبله- تكلم عن المجمل وأنه يحمل على ما بيّنه، ثم بيَّن أنواع بيانه، وقال: "الخطاب المجمل الذي أحيل بيانه على خطاب آخر، فهذا -أيضًا- لا يجوز تأويله إلا بالخطاب الذي بيّنه، وقد يكون بيانه معه، وقد يكون منفصلاً عنه"(٣).

**وقد اختلف العلماء في جواز بقاء المجمل في القرآن وفي السنة، بعد وفاة الرسول ﷺ على ثلاثة أقوال**، حيث لخص الزركشي مذاهب العلماء في المسألة بقوله:

"هل بقي في القرآن مجمل لا يُعرف معناه بعد وفاة النبي ﷺ؟ منعه بعضهم؛ لأن الله تعالى أكمل الدين. وقال آخرون بإمكانه، وفصّل إمام الحرمين وابن القشيري فجوَّزاه فيما لا يُكلف

---

(١) انظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٨٩). الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية (٦٠١). المحصول، الرازي (٣/ ١٥٨). المستصفى، الغزالي (١٨٧)

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (٣٩).

(٣) الصواعق المرسلة (١/ ٣٨٢-٣٨٩).

فيه، ومنعاه فيما فيه تكليف، خوفا من تكليف ما لا يطاق"[1].

وقال الشوكاني في بيان هذا المعنى: "قيل: إنه لم يبق مجمل في كتاب الله – تعالى– بعد موت النبي ﷺ، وقال إمام الحرمين: إن المختار أن ما يثبُت التكليف به لا إجمال فيه؛ لأن التكليف بالمجمل تكليف بالمحال، وما لا يتعلق به تكليف؛ فلا يبعد استمرار الإجمال فيه بعد وفاته ﷺ"[2].

والصحيح أن المجمل يبيّنه البيان حالاً أو لاحقاً، وما من مجمل إلا وقد جاء بيانه، مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾ [سورة الأنعام:١١٤].

قال ابن القيم في بيان هذه الآية: "جملة في موضع الحال، وقوله: (مفصلاً) يبين أن الكتاب الحاكم مفصل مبين ضد ما يصفه به من يزعم أن عقول الرجال تُعارض بعض نصوصه، أو أن نصوصه خليت أو أفهمت خلاف الحق لمصلحة المخاطب، أو أن لها معاني لا تُفهم ولا يُعلم المراد منها، أو أن لها تأويلات باطلة، خلاف ما دلَّت عليه ظواهرها، فهؤلاء كلهم ليس الكتاب عندهم مفصلا، بل مجمل مؤول، ولا يُعلم المراد منه، والمراد منه خلاف ظاهره أو إفهام خلاف الحق"[3].

"والمجْمَل بهذا المعنى لم يعد موجودًا في القرآن والسنة، فقد بيَّن القرآن نفسه المراد من بعض الألفاظ المجملة، ثم بيّنت السنة الباقي، ولم ينتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى إلا وقد بلَّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، وبيّن الشرعَ، وترك الأمة على بَيْضاء نقية ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وكان رسول اللّه ﷺ مُبلّغا عن ربه، ومُبيّنًا لشرعه، تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤]"[4].

وليس ثمة إبهام أو إجمال دون بيان، ولا التباس ولا خفاء، ولا اختلاط، ولا تشابه، ولا لبس، ولا تلبيس، ولا اشتباه، ولا إشكال، ولا تعمية، ولا عدم إيضاح في نصوص البلاغ النبوي، بل جاء في غاية الكمال والتمام ومنتهى البيان والوضوح.

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٢٠٣).

(٢) إرشاد الفحول (٢/ ١٤).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١٦٨).

(٤) الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (٢/ ١١٥).

**ثالثاً: حمل المطلق على المقيد.**

**تعريف المطلق والمقيد:**

عرف الأصوليون المطلق والمقيد بتعريفات كثيرة، كلها تدور حول اللفظ الشائع في معناه، والمقيد هو اللفظ الذي قيد ذلك الشائع بصفة أو مقدار.

يقول ابن قدامة المطلق: هو "المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه، والمقيد: هو المتناول لمعيَّن، أو غير مُعيَّن موصوف بأمر زائد على الحقيقة"(١).

فإذا ورد لفظ على سبيل الشيوع، بدون قيد فهو المطلق، ويُحمل على إطلاقه حتى يأتي ما يقيده، فإذا ورد ما يقيده فيجب حمل المطلق على المقيد، وعلى ذلك اتفق العلماء.

فقد انعقد إجماع العلماء على أن اللفظ إذا ورد مطلقًا في أي نص من النصوص الشرعية، فالأصل: العمل به على إطلاقه دون تغيير أو تأويل، إلا إذا ورد دليل على تقييده، فيُحمل المطلق على المقيد.

فإذا ورد لفظ مقيد في نص تشريعي، فإنه يجب العمل به كما ورد، ولا يجوز بحالٍ إلغاء القيد الوارد فيه، والعدول عنه إلى الإطلاق، إلا إذا ورد دليل شرعي على إلغاء ذلك القيد.

**رابعاً: حمل العام على الخاص.**

**تعريف مصطلح العام عند جمهور الأصوليين:** "اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد"(٢)، وعند المتقدمين من الأصوليين يعرف بأنه: ما عمّ شيئين فصاعدا(٣).

**والخاص هو:** "إخراج بعض ما كان داخلاً تحت العموم على تقدير عدم المخصص (أو) قصر العام على بعض أفراده"(٤).

---

(١) روضة الناظر وجنة المناظر (٢/ ١٠١-١٠٢). وقد اختاره الطوفي في شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٣٠)، وابن اللحام في المختصر في أصول الفقه (١٢٥).

(٢) المحصول، للرازي (٢/ ٣٠٩)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ١٩٥)، شرح مختصر الروضة (٢/ ٤٤٨)، البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٥)، التمهيد - شرح مختصر الأصول من علم الأصول (ص: ٤٢)، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (ص: ١٥٢)، أصول الفقه لابن مفلح (٢/ ٧٤٨)، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله (٢٨٥).

(٣) انظر: روضة الناظر (٢٢٠)، أصول الفقه، لابن مفلح (٢/ ٧٤٨).

(٤) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (١٥٢).

**تقرير العلماء على وجوب حمل العام على الخاص:**

قال أبو حنيفة: "إذا كان الخاص متقدماً نسخه العام المتأخر، وإن كان العام متفقاً عليه والخاص مختلفاً فيه، قدم العام على الخاص"[1].

أما الباجي فإنه يؤكد على ذلك بالأدلة: "إذا تعارض لفظان خاص وعام، بُني العام على الخاص، سواء كان الخاص متقدمًا أو متأخرًا، وقال أَبُو حنيفة: إذا كان العام متأخرًا فنسخ الخاص المتقدِّم.

والدليل على ذلك ما روِيَ عن النبي ﷺ أنه قال: "لا صَلاةَ بعْدَ العَصْرِ حَتَّى تغْرُبَ الشَّمْسُ"[2]، فاقتضى ذلك نفي كل صلاة بعد العصر، ثم قال: "مَنْ نَامَ عَنْ صَلاةَ أَوْ نَسِيهَا فلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا"[3]. فأخرج هذا اللفظ الخاصّ الصلوات المنسيات من جملة الصلوات المنهي عنها بعد العصر"[4].

وبهذا يتبين لنا ما تميز به البلاغ النبوي من سمات خاصة في ضبط قواعده، وإعمال العقل فيه، بتحقيق الموازنة بين الوحي والعقل، وعدم تقديم حكم قد خصص، أو دليل مطلق قد قيد، أو مجمل قد تم بيانه، أو متشابه لا يعلم محكمه، ويعتبر علم أصول الفقه من أدلَّ العلوم التي حققت هذه الموازنة للكتاب والسنة النبوية.

**وفي هذا المقام لابد من التنبيه لأمور:**

١- انعقد إجماع العلماء على أنه لا يجوز أن يكون الله أنزل كلاماً لا معنى له، ولا يجوز أن يكون الرسول ﷺ وجميع الأمة لا يعلمون معناه، وأن جميع ما في القرآن مما يُعلم معناه، وليس من العسير إدراكه وفهمه[5].

---

(١) نقله عنه الباجي في الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل (١٩٧). وأقوال العلماء في تقرير حمل العام على الخاص كثيرة، انظر مثلاً: التحبير شرح التحرير (٦/ ٢٦٤٣). أصول السرخسي (١/ ١٤٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ٥٦٧) حديث رقم: (٨٢٧) باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها، كتاب صلاة المسافرين وقصرها.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: (٥٩٧)، باب من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، كتاب مواقيت الصلاة.

(٤) الإشارة في أصول الفقه (٦٢).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٠)، جمع الجوامع (١/ ٢٣٣)، مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٢/ ١٤٣). وقد نقل شيخ الإسلام إجماع السلف على ذلك، انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٥-٤٠٠).

٢- إن مقتضى "ضرورة الجمع بين النصوص" يظهر فيه الدلالة على تنزه الشريعة الإسلامية عن التناقض بين نصوصها، وذلك بحكم المصدر الإلهي الذي جاءت من عنده.

٣- يتبين لنا وضوح البلاغ النبوي، والشريعة الربانية، فلا يقع فيها التباس ولا غموض ولا إبهام، بل أضحت بيّنه للناس كوضوح الشمس في النهار.

٤- إن في بيان هذا المقتضى "ضرورة الجمع بين النصوص" تعظيم للنصوص الشرعية، إذ أن الأدلة كلها حق، وكلها صدق، وكلها عدل، وكلها اتفاق وائتلاف، في منطوقها ومفهومها ولوازمها.

٥- إن من لوازم هذا المقتضى يتحقق تعظيم النصوص الشرعية واتباع الواجب فيها، وهو الاعتماد والقبول والتسليم والإذعان والاتباع والإعمال لا الإهمال أو الدعوى غير المبرهنة على مغايرتها أو مناقضتها أو إلغاء قيد منها، أو تهميش حكم لها، أو نسخ شيء منها، أو تقديم آراء الرجال وأقوال المذاهب عليها، فهذا دليل على عدم قدرها حق قدرها، إذ أن الجمع ضرورة شرعية مأمور بها، وهي وسيلة لتحقيق مقصد من أهم مقاصد الشريعة، وهو حفظ النصوص الشرعية من التحريف وصيانتها والذب عنها وحمايتها والتعظيم لها.

٦- من خلال ما سبق من بيان القواعد الأصولية ودقتها وانضباطها، نظرياً وتطبيقياً، فيه إرشاد للأمة الإسلامية على اتساق النصوص الشرعية، فلا تناقض ولا اضطراب، وذلك بإمكان النظرة الشمولية للنصوص بكل ملابساتها وجوانبها، وفق الضوابط الشرعية والقواعد الأصولية.

٧- إن مقتضى ضرورة الجمع بين النصوص والقواعد المنظومة فيه، يكشف عن مظهر من مظاهر عناية العلماء في تصور التعارض الظاهري، وطرائقهم في التعامل مع النصوص.

## المبحث الثالث

## ضرورة التسليم

**المراد بالتسليم:**

هو الانقياد والاتباع للنصوص الشرعية من الكتاب وسنة النبي ﷺ، سواء كانت قطعية أو

ظنية، وتقديمها على غيرها، وعدم معارضتها بأي معارض آخر.

ومن القواعد لتقرير مبدأ التسليم للنصوص في الكتاب والسنة: قاعدة: "ما أخبر الله تعالى به في كتابه، أو أخبر به رسوله ﷺ وجب علينا الإيمان به، سواء عرفنا معناه، أم لم نعرفه، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ آمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِيَ أَنزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً بَعِيداً﴾ [سورة النساء:١٣٦]"[(١)]، وهذا الكلام على جهة التنزل والإعلام، فلا شيء في القرآن لا يُعرف معناه.

ومستند هذا المقتضى هو الإيمان بالله تعالى وبرسالة المصطفى ﷺ، إذ أن الشهادة له ﷺ بالرسالة يقتضي التصديق بكل ما أخبر به، وهذا يقتضي العصمة في بلاغه، وهذه العصمة تستوجب التمام في هذا البلاغ والكمال، فوجب بهذا تصديقه وتلقي أخباره بالإذعان والقبول والتسليم. فالتسليم التزام وخضوع وتعظيم للنص الشرعي، وعدم مخالفته ضرورة شرعية وعقلية، إذ من كمال العقل كمال التسليم.

**ومتعلق التسليم يكون بأمرين:**

**الأمر الأول: التسليم لحكم الله وأمره الشرعي، ويكون ذلك عن طريق:**

-الاعتقاد الجازم لكل ما أوجب من الاعتقادات والأوامر.

-الانتهاء عن كل ما نهى عنه من النواهي والزواجر.

-الاحتكام لشرعه عند الاختلاف والتنازع.

-سعة الصدر والانشراح وانتفاء الحرج لكل ما جاء في الشريعة.

**الأمر الثاني: التسليم لحكم الله وأمره الكوني القدري، ويكون ذلك عن طريق:**

-الرضا بكل قضاء الله.

-الصبر على المصائب.

---

(١) تقريب التدمرية، محمد العثيمين (ص: ٥٠).

-التسليم واليقين والطمأنينة بالقدر[١].

والحديث هنا على الأمر الأول وليس الثاني، ثم إن هناك درجات في التسليم، لا يتحقق التسليم على الوجه المطلوب إلا إذا تخلص القلب من أمور، وهي: " - شبهة تعارض الخبر.

- شهوة تعارض الأمر.

- إرادة تعارض الإخلاص.

-اعتراض يعارض القدر والشرع.

وصاحب هذا التخلص: هو صاحب القلب السليم الذي لا ينجو يوم القيامة إلا من أتى الله به"[٢].

وهذا الأمر يتفاوت فيه الناس كثيراً، فكلما زاد اليقين كمُل التسليم والانقياد لله ورسوله ﷺ، وكلما بعُد عن النص وتعظيمه كلما ضعف التسليم وزادت عليه المعارضات، وهي من الابتلاء الذي يمحص الله به المؤمنين[٣].

فالعملية هي عملية طردية تتبع كمال الإيمان واليقين، ترتفع إذا ارتفع، وتنخفض إذا انخفض، وتنعدم إذا انعدم الإيمان في القلب، وبناء على ذلك يمكن القول بأن التسليم هو: خضوع القلب، وانقياده لما جاء عن الله ورسوله ﷺ، وعدم معارضته بأي معارض كان، ثم إن الاستسلام للنصوص من أجَلّ مقامات الإيمان، إذ أن ثمرة معرفة الله تعالى والتعظيم له، والرقي في مقامات العبودية والطاعة، يقتضى الوصول إلى أعلى درجات التسليم لله ورسوله ﷺ، وفي ذلك يقول ابن القيم: "فعلى قدر المعرفة يكون تعظيم الرب تعالى في القلب، وأعرف الناس به: أشدهم له تعظيماً وإجلالاً"[٤].

فثمرة معرفة الله التسليم، على قدر المعرفة والتعظيم يكون التسليم، وثمرة التسليم الصديقية[٥]

---

(١) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢/ ١٤٥-١٤٦).

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢/ ١٤٦-١٤٧).

(٣) انظر: التسليم للنص الشرعي، والمعارضات الفكرية المعاصرة، د. فهد العجلان (١٥).

(٤) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢/ ٤٦٣)

(٥) يراد بالصديقية: نسبة إلى أبو بكر الصديق -رضي الله عنه- الذي تجلت فيه أرقى رتب التسليم لله ورسوله ﷺ، وسجل التاريخ أقواله التسليمية، كما في حادثة الإسراء عندما أخبروه بها متعجبين من حدوثها، فقال أبو بكر: (والله لئن كان قاله

إذ أن العبد كلما كمُل واجب التسليم عنده وتم؛ كمُلت عنده خاصية الصديقية وتمت، والتي هي مِن أجَلّ المراتب بعد مرتبة النبوة. وفي هذا المعنى يقول ابن القيم: "وبهذا يتبين أنه مِن أجَلّ مقامات الإيمان، وأعلى طرق الخاصة، وأن التسليم هو محض الصديقية، التي هي بعد درجة النبوة، وأن أكمل الناس تسليماً: أكملهم صديقية"[(١)].

فمتى تحقق للعبد مقام العبودية والطاعة لله، تحصل له مقتضى التسليم، وترقى في مراتب الخضوع والانقياد، والاتباع والرضى بما جاء في الشريعة، ولا يمكنه أن يقدم شيء يعارض ما أُنزل في بلاغ المصطفى ﷺ.

والتسليم يكون بردّ كل ما كان محل تنازع وخلاف في الأمة من أصول الدين ومسائله ودلائله إلى الكتاب والسنة، لمعرفة الحق والصواب الذي ارتضاه الله، وهذا من مقتضيات الإيمان وموجباته.

لذلك السبب الرئيسي عند كثير من المخالفين للمنهج السلفي، هو الإخلال بأصل التسليم، وعدم تحقيقه على الوجه المراد، مما يؤدي إلى الانحراف عن الصراط المستقيم، فصاروا إلى جهل مركب وضلال بعيد.

فإن مقام العبودية يعني تمام الذل المتضمن كمال التسليم والانقياد، فليس الإيمان لمن أتى بالتصديق الواجب فيما جاء به الرسول ﷺ ثم علَّق حقيقة الإيمان على منطِقِه العقلي المحدود أو شيخه المزعوم، أو هوى نفسه ورغباته، فلم يقبل إلا ما يوافقها، وبهذا يتبين ارتباط حقيقة التصديق، بمبدأ التسليم.

وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "أنه لا يمكن أن يكون تصديق الرسول فيما أخبر به مُعلقاً بشرط، ولا موقوفاً على انتفاء مانع، بل لا بد من تصديقه في كل ما أخبر به، تصديقاً جازماً، كما في أصل الإيمان به، فلو قال الرجل: أنا أؤمن به إن أذن لي أبي،

---

لقد صدق، فما يعجبكم من ذلك! فوالله إنه ليخبرني أن الخبر ليأتيه من السماء إلى الأرض في ساعة من ليل أو نهار فأصدقه، فهذا أبعد مما تعجبون منه) سيرة ابن هشام تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (٢/ ٣٤)، ومواقفه كثيرة كما في صلح الحديبية، وبعث أسامة، وحروب الردة، وغيرها، التي استحق بها وصف الصديقية، التي هي أرفع المراتب بعد مرتبة النبوة، قال تعالى: {وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} [النساء:٦٩].

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٢/ ١٤٧).

أو شيخي، أو: إلا أن ينهاني أبي أو شيخي، لم يكن مؤمناً به بالاتفاق، وكذلك من قال: أؤمن به إن ظهر لي صدقه، لم يكن بعد قد آمن به، ولو قال: أؤمن به إلا أن يظهر لي كذبه، لم يكن مؤمناً.

وحينئذ فلا بد من الجزم بأنه يمتنع أن يعارض خبره دليل قطعي لا سمعي ولا عقلي، وأن ما يظنه الناس مخالفاً له إما أن يكون باطلاً، وإما أن يكون مخالفاً، وأما تقدير قول مخالف لقوله وتقديمه عليه، فهذا فاسد في العقل، كما هو كفر في الشرع.

ولهذا كان من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أنه يجب على الخلق الإيمان بالرسول إيماناً مطلقاً جازماً عاماً، بتصديقه في كل ما أخبر، وطاعته في كل ما أوجب وأمر، وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل، وأن من قال: يجب تصديق ما أدركته بعقلي، وردّ ما جاء به الرسول لرأيي وعقلي، وتقديم عقلي على ما أخبر به الرسول، مع تصديقي بأن الرسول صادق فيما أخبر به، فهو متناقض، فاسد العقل، ملحد في الشرع.

وأما من قال: لا أصدق ما أخبر به حتى أعلمه بعقلي، فكفره ظاهر"[(١)].

وبهذا يتأكد أن لتحقيق مقام الإيمان التام بالله ورسوله ﷺ لابد من كمال التسليم والإذعان في كل أمور الدين، أصوله ومبانيه، دلائله ومسائله والتجرد من العلائق العقلية والفكرية والشيخية والأهواء والشهوات.

ويتحقق مناط الإيمان بالبلاغ النبوي، إذ التلقي من المصدر اليقيني الحق الثابت المعصوم الذي جاء به الرسول ﷺ من الكتاب والسنة، هو هدي السلف الصالح من الأمة، ومن أعظم الناس تسليماً للنص الشرعي هم أهل السنة والجماعة، وذلك لكونهم من أعظمهم إثباتاً للعصمة في تبليغ الرسالة، ويعملون بموجب ما جاء في هذا البلاغ، فيصدقون بالنبي ﷺ ويتبعونه ويطيعونه في أمره ونهيه، وخبره وحُكمه، فلا يقدمون رأياً على رأيه، ولا هدياً على هديه، ولا يقدمون على خبر الله ورسوله عقلاً ولا قياساً ولا ذوقاً ولا كشفاً، ولا عُرفاً ولا غير ذلك، ويحققون بهذا الأصل مقتضى التسليم ضرورةً.

وهذا المعتقد العظيم عند أهل السنة والجماعة السائرون على منهج السلف الصالح، مما يميزهم عن غيرهم من الفرق والطوائف، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "طريقة أهل

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٨٨-١٨٩).

السنة والجماعة: اتباع آثار رسول الله ﷺ باطناً وظاهراً، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله ﷺ حيث قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[(١)]، ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد، وبهذا سموا أهل الكتاب والسنة"[(٢)].

## لماذا يجب التسليم لله ورسوله؟

١- "لأن خبر الله تعالى صادر عن علم تام، فهو أعلم بنفسه وبغيره كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّهُ﴾ [سورة البقرة:١٤٠].

٢- لأن خبر الله تعالى أصدق الأخبار كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللّهِ حَدِيثاً﴾ [سورة النساء:٨٧].

٣- لأن كلام الله تعالى أفصح الكلام، وأبلغه، وأبينه كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ [سورة الفرقان:٣٣]. وقال: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً﴾ [سورة الزمر:٢٣]. متشابهاً: يشبه بعضه بعضاً في الكمال والبيان. وقال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [سورة الشعراء:١٩٢-١٩٥].

٤- لأن الله تعالى يريد بما أنزل إلى عباده من الوحي أن يهتدوا ولا يضلوا كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النساء:٢٦]. وقال: ﴿يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ وَاللّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة النساء:١٧٦][(٣)].

## مقالات السلف في التسليم:

إن هذا المقتضى من مقتضيات تبليغ النبي ﷺ للرسالة، فقد قام المصطفى ﷺ بتأصيل هذا

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه (١/ ٢٢٨) حديث رقم: ٩٦، [تعليق المحقق] إسناده صحيح، سنن ابن ماجه (١/ ١٥) حديث رقم: ٤٢، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٩) حديث رقم: ٥٤، والترمذي في سننه (٥/ ٤٣) حديث رقم: (٢٦٧٦) باب ما جاء في الأخذ بالسنة، كتاب العلم عن رسول الله ﷺ، قال الترمذي: حديث صحيح.

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٧).

(٣) تقريب التدمرية، محمد العثيمين (ص: ٥١).

المبدأ في نفوس المسلمين، وذلك بالإيمان بالله تعالى، وتقديس أمره ونهيه، والتصديق برسوله ﷺ والتعزير والنصرة له والتعظيم والتبجيل لأقواله وأفعاله وتقريراته؛ لأن مصدرها إلهي من عند الله تعالى، فلا يقدم قولاً على قول الله ورسوله ﷺ، ولا يرفع صوتاً في حضرة النبي ﷺ، ولا يعترض على حكمه، وقد أدرك السلف هذا المقتضى العظيم، وتعمق في نفوسهم، وتجلت لهم أروع العبارات التي سطرت أسمى معاني التسليم والإذعان لله ورسوله ﷺ، فمن تلك الأقوال والمواقف التي تبدي تمسكهم بمقتضى التسليم، وشدتهم على كل من أبدى أدنى معارضة، قول الزهري-رحمة الله-: "مِن الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم"(١).

قال الربيع بن سليمان سمعت الشافعي ويسأله رجل عن مسألة فقال: يُروى فيها كذا وكذا عن النبي ﷺ فقال له السائل: يا أبا عبد الله تقول به؟ فرأيت الشافعي أرعد وانتقص، فقال: "يا هذا، أي أرض تقلني، وأي سماء تظلني، إذا رَويتُ عن النبي ﷺ حديثاً فلم أقل به؟ نعم على السمع والبصر، نعم على السمع والبصر"(٢).

وللشافعي أقوال الكثيرة في الزجر عن معارضة قول النبي ﷺ أو تقديم قولاً على قوله، منها ما نقله ابن القيم عن البخاري أنه قال: "سمعت الحميدي يقول: كنا عند الشافعي فأتاه رجل فسأله عن مسألة فقال: قضى رسول الله ﷺ كذا وكذا، فقال الرجل للشافعي: ما تقول أنت؟ فقال: سبحان الله، تراني في كنيسة؟ تراني في بيعة؟ ترى على وسطي زنارا؟ أقول قضى رسول الله ﷺ كذا وكذا، وأنت تقول لي ما تقول أنت؟

ونقل عن الشافعي أنه قال: إذا وجدتم سنة رسول الله ﷺ فاتبعوها ولا تلتفتوا إلى أحد.

وقال الربيع بن سليمان عن الشافعي: ليس لأحد قول مع سنة سنها رسول الله ﷺ.

قال الربيع: وسمعته روى حديثاً فقال له الرجل: أتأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال: متى رَويتُ عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً فلم آخذ به فأُشهدكم أن عقلي قد ذهب"(٣).

وممن نقل شدة تمسك السلف بالنصوص والتسليم لها ابن القيم حيث قال: "وقد كان

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص: ٧٦).

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٣٨٩) باختلاف بعض الألفاظ للشافعي انظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٩/ ١٠٦).

(٣) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٥٤٤).

السلف يشتد عليهم معارضة النصوص بآراء الرجال، ولا يقرون على ذلك"[1].

**ومن أقوال أهل العلم:**

يقول ابن أبي العز في شرحه للعقيدة الطحاوية: "فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولاً، أو يحمله شبهة أو شكاً، أو يقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان"[2].

ويؤكد ابن القيم حقيقة التسليم للحق، وأن الحق مع الرسول ﷺ، ويقول: "واعلم أنه لا يستقر للعبد قدم في الإسلام حتى يعقد قلبه على أن الدين كله لله، وأن الهُدى هُدى، وأن الحق دائر مع رسول الله ﷺ وجوداً وعدماً، وأنه لا مُطاع سواه ولا متبوع غيره، وأن كلام غيره يُعرض على كلامه، فإن وافقه قبلناه، لا لأنه قاله، بل لأنه أخبر به عن الله تعالى ورسوله، وإن خالفه رددناه، ولا يُعرض كلامه ﷺ على آراء القياسيين ولا على عقول الفلاسفة والمتكلمين ولا أذواق المتزهدين، بل تُعرض هذه كلها على ما جاء به، عَرض الدراهم المجهولة على أخبر الناقدين، فما حَكم بصحته فهو منه المقبول، وما حَكم برده فهو المردود"[3].

وقد نقل ابن القيم اتفاق المسلمين على فرض محبة الرسول ﷺ ووجوب التحاكم إليه والتسليم له، فقال: "وقد اتفق المسلمون على أن حُب رسول الله ﷺ فرض، بل لا يتم الإيمان والإسلام إلا بكونه أحب إلى العبد من نفسه، فضلاً عن غيره، واتفقوا أن حُبه لا يتحقق إلا باتباع آثاره والتسليم لما جاء به والعمل على سنته وترك ما خالف قوله لقوله، وهاتان مقدمتان برهانيتان لا يحتاجان إلى تقرير"[4].

وقد التزم السلف هذا المنهج القويم في التسليم والتعظيم للنصوص الشرعية الذي أورثهم ميزات وخصائص عن غيرهم، باتساق أقوالهم وعدم تضاربها وانتفاء الاضطراب والتناقض أو الحيرة في منهجهم، وهذا كله ما كان ليحصل لهم لامتثالهم أمر الله عز وجل، فقد حوى القرآن

---

(١) المرجع السابق (١٧٣)

(٢) شرح الطحاوية تحقيق الأرناؤوط (١/ ٢٢٨)

(٣) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٥٠).

(٤) المرجع السابق (٥٤٤).

العظيم العديد من الآيات الصريحة، التي تؤكد على وجوب التسليم، وعدم مخالفة أمر الله ورسوله ﷺ، وكل تلك الآيات داخلة في خطاب العموم لجميع الخلق، فلا خاصية لأحد دون غيره، بل جميع الخلق مطالبين بلزوم طاعة الله ورسوله والتسليم والقبول والانقياد والإذعان لما جاء في الشريعة، وهذا كله متفق مع الضرورة العقلية والفطرية والشرعية.

وقد نقل ابن القيم إجماع المسلمين على أن التسليم للشريعة في حياة الرسول ولم تسقط بوفاته[١].

**الأدلة الدالة على ضرورة التسليم متعددة[٢] وسنقتصر على قدر منها:**

**الدليل الأول:** لعظم هذا المقتضى وضرورة تحقيقه، فقد أقسم الله تعالى بذاته المقدسة أنه لا يثبت لأحد إيمان، حتى يحقق التسليم، قال تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ [سورة النساء:٦٥].

قال الشوكاني: "وفي هذا الوعيد الشديد ما تقشعر له الجلود، وترجف له الأفئدة؛ فإنه أولًا أقسم سبحانه بنفسه مؤكدًا لهذا القسم بحرف النفي بأنهم لا يؤمنون، فنفى عنهم الإيمان حتى يحصل لهم تحكيم رسول الله ﷺ. ثم لم يكتف سبحانه بذلك حتى قال: ﴿ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ [سورة النساء:٦٥]. فضم إلى التحكيم أمرًا آخر؛ وهو عدم وجود حرج في صدورهم، فلا يكون مجرد التحكيم والإذعان كافيًا حتى يكون من صميم القلب، عن رضا واطمئنان وانشراح قلب وطيب نفس، ثم لم يكتف بهذا كله؛ بل ضم إليه قوله: ﴿وَيُسَلِّمُواْ﴾ أي: يذعنوا، وينقادوا ظاهرًا وباطنًا. ثم لم يكتف بذلك؛ بل ضم إليه المصدر المؤكد، فقال: ﴿تَسْلِيماً﴾ فلا يثبت الإيمان لعبد حتى يقع منه هذا التحكيم، ولا يجد الحرج في صدره بما قضى عليه، ويُسلم لحكم الله وشرعه تسليمًا لا يخالطه رد، ولا تشوبه مخالفة"[٣].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٥٤٥).

(٢) الكثير من الآيات الواردة في الحث على التسليم لله ورسوله، منها السور التالية: [النساء:١٥٢] [الأعراف: ٣] [الأنفال:٢٠-٢٤] [يونس:٥٩] [النور:٦٣] [القصص:٧٠-٦٨] [الشورى:١٠] [الحجرات:١].

(٣) فتح القدير (١/ ٥٥٨-٥٥٩) باختصار.

**الدليل الثاني:** قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [سورة النساء:٥٩]. فالواجب الرد عند التنازع إلى الوحي والبلاغ النبوي، وهذا هو مقتضى الإيمان الحقيقي بالله تعالى ورسوله ﷺ.

**الدليل الثالث:** قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً﴾ [سورة الأحزاب:٣٦].

فلا ينبغي ولا يليق ممن اتصف بالإيمان إلا الامتثال لأمر الله ورسوله، والمبادرة لتحقيق الأمر والانتهاء عن النهي، وليس الأمر بالخيار. فالوحي الإلهي "لا سبيل إلى مقابلته إلا بالسمع والطاعة والإذعان والقبول، وليس لنا بعده خيرة، بل الخيرة وكل الخيرة في التسليم له والقول به ولو خالفه مَن بين المشرق والمغرب"[(١)].

وبهذا ثبت قطعاً ضرورة التسليم لله ورسوله ﷺ، وأن السبب في ضلال أهل الزيغ هو عدم تطبيقهم هذا الأصل العظيم، وردهم عند التنازع إلى منطق العقل المحدود، وآراء أئمتهم، ووحى أهوائهم، ويتحاكمون إلى غير ما أنزل الله وبلَّغه رسوله الكريم ﷺ. فالتسليم بما دلَّت عليه النصوص هو الفرقان بين أهل الحق وأهل الباطل، وفي بيان هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "جماع الفرقان بين الحق والباطل والهدى والضلال والرشاد والغي وطريق الشقاوة والهلاك أن يجعل ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه هو الحق الذي يجب اتباعه؛ وبه يحصل الفرقان والهدى، والعلم والإيمان، فيصدق بأنه حق وصدق، وما سواه من كلام سائر الناس يعرض عليه؛ فإن وافقه فهو حق، وإن خالفه فهو باطل"[(٢)].

## مظاهر معارضات التسليم التي ترد على النص الشرعي:

ضرورة هذا المقتضى العظيم وأهميته في خلق الحصانة الفكرية والعقدية، وذلك بترسيخ أصل التسليم والانقياد والخضوع والاتباع للوحي، لما له من الأثر الكبير في الاختلال وعدم التوزان العقدي الذي أراده الله تعالى، فإذا لم يتسلح المرء بأصل التسليم كان عُرضة للانحراف والزلل والخطأ فكرياً وعقدياً، ولتفاوت الناس في قبول هذا الأصل واعتقاده، كثرت مظاهر المعارضات

(١) الروح (١٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٥-١٣٦).

للتسليم لهذا الأصل، فمنهم مَن يخرج مِن الإسلام بالكلية، ومنهم مَن لم يبلغ درجة الكفر بقدر ما هو انحراف وزيغ عن الحق، ولذلك ظهرت مظاهر لهذا الانحراف في هذا الواجب الشرعي"التسليم" على هيئة معارضات وإشكالات مختلفة، نعرض لأهمها على نحو غير موسع، وإلا تفصيلاتها كثيرة ليس هذا محل بسطها، فمِن تلك المعارضات لمقتضى التسليم، ما يلي:

المعارضة بالعقل، وهي أول تلك المعارضات وأشهرها، وذلك بتقديم العقل على النقل، وهذا الأمر مزلق خطير عند هؤلاء يؤدي إلى الطعن في الرسالة، وانقطاع طريق الهداية والوصول إلى الله، فلا طريق إلى الله إلا عن طريق الفلاسفة والمتكلمين أو عقول الأئمة والأولياء وغيرهم، ومن مظاهر الانحرافات العقلية، تضييق الاستدلال بالسنة، كإنكار سنة الآحاد، وغيرها من الطرائق التي تنحرف بالعقل عن مساره الصحيح في التسليم والإذعان للنص الشرعي.

ومن المعارضات الفكرية كثيرة الجدل في التسليم للنص الشرعى هى المعارضة بفهم النص، حيث نلحظ بعض السياقات العلمانية تدَّعى التسليم للنص الشرعى، والمحافظة عليه وعدم إلغاء حاكميته، لكنها في نفس الوقت تحاول تطويع النص الشرعى وفق رغباتها ونوازعها، وهو انحراف بفهم النص له عدة مظاهر، كالتأويل المذموم باسم القراءة الجديدة للنصوص الشرعية، أو دعوى تجديد الدين أو تجديد التراث أو القراءة الحداثية، فحقيقة هذه القراءة أنها تأويل باطني حديث، فهي قراءة لا تريد البحث عن النص، وإنما تريد البحث من خلال النص، لا تريد الاقتداء بالنص؛ بل التخلص لتكون بزعمهم متواكبةً مع تطورات الحياة المعاصرة ومتناسبةً معها. وقد أدت هذه القراءات الجديدة إلى تحريف معاني القرآن والسنة، ومناقضة قطعيات الشريعة؛ بل ومصادمة الأصول المقررة الثابتة.

وهذه ظاهرة قديمة، والجديد فيها هو حجم الانحراف والغلو والعبث في تأويل وتحريف النصوص الشرعية.

ومن الانحرافات أيضاً القول بظنية الدلالة الشرعية، والخلل في تصور مفهوم القطعي والظني، وغيرها من صور الانحراف[(١)]. وسيأتي الحديث عن هذه المعارضات بإذن الله في الباب الأخير.

---

(١) انظر: التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة، د. فهد العجلان، من أراد التوسع في معرفة المعارضات الفكرية لمبدأ التسليم والتأصيلات الفكرية والشرعية، ومعالجة الإشكالات والرد عليها، فليراجع الكتاب ففيه معالجة علمية فكرية رصينة.

## المبحث الرابع
## امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة

**المراد بتأخر البيان عن وقت الحاجة:**

هو تأخر توضيح ما يجب على الإنسان أن يتكلم به لأجل ما يحتاجه الناس من علم أو عمل.

والمقصود بالبيان الذي يحمل في طياته بلاغا[(١)]. والمقصود بوقت الحاجة: "الوقت الذي يحتاج فيه المكلف إلى البيان؛ ليتمكن من الامتثال؛ بحيث لو تأخر البيان عنه لم يتمكن من العمل الموافق لمراد الشارع"[(٢)].

ويقصد **بامتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة:** أنه يمتنع في حق البلاغ النبوي التأخر في البيان والإيضاح والكشف عن المعنى أو الحكم المراد في الوقت الواجب فيه الامتثال الشرعي، فلا يتمكن المكلف من الامتثال؛ لأنه لا يعرف مضمون الخطاب الشرعي. فلو جاء وقت الحاجة إلى البيان ولم يبينه كان ذلك، "تأخير البيان عن وقت الحاجة".

**قال الطوفي:** "صورته أن يقول: صلوا غداً، ثم لا يبين لهم في غد كيف يصلون، أو: آتوا الزكاة عند رأس الحول، ثم لا يبين لهم عند رأس الحول كم يؤدون، أو إلى من يؤدون ونحو ذلك"[(٣)].

وما ذكره الطوفي في صورة تأخير البيان عن وقت الحاجة على سبيل الفرض لا على سبيل الحقيقة، إذ أن الرسول ﷺ لم يؤخر البيان عن وقت الحاجة أبداً، وذلك لكون مناط رسالته قائم على التبليغ، وهذا المقتضى مندرج تحت الأصل الموجب للأمر بإبلاغ الرسالة، فإذا ورد السؤال اقتضت الحاجة إلى البيان والبلاغ ولا يؤخر عن وقت الحاجة، وما ذكر من البيان هو حكم الله وشرع الله، وعدم تأخير البيان عن وقت الحاجة هي قاعدة أصولية مشهورة، استفاضت به كتب أصول الفقه ودار حولها خلاف. **والقول الراجح الذي دار عليه جمهور**

---

(١) انظر: المعجم الوسيط (١/ ٨٠).

(٢) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله (ص: ٤١٠).

(٣) شرح مختصر الروضة (٢/ ٦٨٨).

**العلماء أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة مطلقاً**؛ لأن ذلك يؤدي إلى التكليف بما لا يطاق وهو ممتنع شرعًا، وهذا قول أكثر أهل العلم، ونقل الإجماع على ذلك[(١)].

**أدلة الجمهور على ذلك: استدلوا بأدلة من أهمها:**

**الدليل الأول:** قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة العنكبوت:١٨].

**وجه الدلالة:** قال الرازي: "الآية تدل على أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز لأن الرسول إذا بلَّغ شيئاً ولم يبينه فإنه لم يأت بالبلاغ المبين، فلا يكون آتيا بما عليه"[(٢)].

**الدليل الثاني:** قوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة:٢٨٦].

لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة؛ لأنه من باب التكليف بما ليس في وسع أحد، والله تعالى نفى ذلك عنه بنص القرآن، فلا يمكن أن يعمل أحد بما لا يعرف[(٣)].

**الدليل الثالث:** استشهدوا بحديث عبد الله بن مسعود: صلَّى النبي ﷺ –قال إبراهيم (وهو أحد رواة الحديث): لا أدري زاد أو نقص (أي في الصلاة سهواً) – فلما سلَّم قيل له: يا رسول الله، أَحَدَثَ في الصلاة شيء؟ قال: «وما ذاك»؟ قالوا: صليت كذا وكذا، فثنى رجليه، واستقبل القبلة، وسجد سجدتين، ثم سلَّم، فلما أقبل علينا بوجهه، قال: «إنه لو حدث في الصلاة شيء لنبأتكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم، أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته، فليتحرَّ الصواب فليتم عليه، ثم ليسلم، ثم يسجد سجدتين»[(٤)]، قال ابن حجر: "وفي قوله: "لو حدث شيء في الصلاة لنبأتكم به" دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة"[(٥)].

**الدليل الرابع:** دلالة الإجماع، فقد نقل جمع من العلماء الإجماع على أن تأخير البيان عن

---

(١) انظر: المسودة في أصول الفقه (ص: ١٨١)، نهاية الوصول في دراية الأصول (٥/ ١٨٩٤)، مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٧١)، الإبهاج في شرح المنهاج (٢/ ٢١٥)، نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ٢٣٠)، البحر المحيط في أصول الفقه (٤/ ٦٠)، تيسير التحرير (٣/ ١٧٤)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٢٠٢).

(٢) تفسير الرازي (٢٥/ ٣٩).

(٣) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ٨٤).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١/ ٨٩) حديث رقم: (٤٠١) باب التوجه نحو القبلة حيث كان، كتاب الصلاة.

(٥) فتح الباري (١/ ٥٠٤) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/ ١٨٤).

وقت الحاجة لا يجوز. فمن أقوالهم: قال ابن عبد البر: "أما تأخير البيان عن حين تكليف الفعل والعمل حتى ينقضي وقته فغير جائز عند الجميع"[1]، قال القرطبي: "ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة بالإجماع"[2].

قال ابن السمعاني: "لا خلاف في امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى الفعل، ولا خلاف في جوازه إلى وقت الفعل"[3].

قال ابن قدامة: "لا خلاف في: أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة"[4].

قال ابن تيميه: "تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، ونقل الإجماع على ذلك"[5].

**وهذا** القول الراجح قد اتفق العلماء على أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، أي: وقت امتثال التكليف الشرعي، وهناك فرق بينه وبين تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الفعل أو الامتثال، فقد جوزه بعض العلماء.

ومن المعلوم بيقين أن العقائد البيان فيها على الفور؛ لأنها متعلقة بالاعتقاد الواجب، وشرط للإيمان منذ اللحظة الأولى في الدخول في الإسلام[6].

**وشواهد ذلك في الكتاب والسنة كثيرة، منها**: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٧].

**ومن السنة**: عن أبي رفاعة –رضي الله عنه– قال: "انتهيت إلى النبي ﷺ وهو يخطب، قال: فقلت: يا رسول الله رجل غريب، جاء يسأل عن دينه، لا يدري ما دينه، قال: فأقبل عليَّ رسول الله ﷺ، وترك خطبته حتى انتهى إليَّ، فأُتي بكرسي، حسبت قوائمه حديداً، قال:

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٤/ ٣٣٣).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/ ٢٥٧).

(٣) نقله عنه الشوكاني في إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (٢/ ٢٦).

(٤) روضة الناظر وجنة المناظر (١/ ٥٣٤).

(٥) المسودة في أصول الفقه (ص: ١٨١).

(٦) انظر: العذر بالجهل تحت المجهر، أبي يوسف آل فرج (٢٤١).

فقعد عليه رسول الله ﷺ، وجعل يعلمني مما علمه الله، ثم أتى خطبته، فأتم آخرها"[١].

هذه فيها مبادرة للبيان والإيضاح، والإجابة على السؤال، وعدم تأخيره حتى إلى ما بعد الانتهاء من الخطبة، ولعله كان يسأل عن قواعد الإيمان المهمة العظيمة.

**وقد خالف في هذا المقتضى "تأخير البيان عن وقت الحاجة" بعض الأصوليين، فمنهم من قال: بجواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولكنه لم يقع.** وإليه ذهب كل مَن يُجيز التكليف بما لا يطاق شرعا[٢].

**ومنهم من قال: يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ووقوعه شرعا**[٣]. قال الشيخ محمد الشنقيطي: "وذهب قوم إلى أنه واقع"[٤].

**والصحيح هو عدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو الذي عليه الجمهور، ومن الدلائل على رجحان قول الجمهور:**

١- دلالة الاستقراء لما ورد في الشريعة من أمور أو واجبات أو نواهي، فلم يقع أبداً تأخير البيان عن وقت الحاجة مما اضطر الناس إلى الوقوع في الإثم أو المشقة، أو لم يتمكن المكلف من معرفة ما تضمنه الخطاب، وهذا بدلالة الواقع.

٢- إن دلالة الإجماع ودلالة الواقع تقتضى قوة الدلائل لقول الجمهور، وترجح أن قولهم هو القول الحق، وذلك في مقابل ضعف الاستدلال في الأقوال الأخرى المخالفة لهم.

٣-على فرض وقوع تأخير البيان عن وقت الحاجة في الشرع، فإن هذا في الحقيقة يعد طعناً في أحد أمرين: وذلك إما طعناً في الشارع الحكيم، وإما في المبلّغ المصطفى ﷺ، فإن كان التأخير في البيان من الله ﷻ فهذا الأمر منافي للحكمة الإلهية والرحمة الربانية، إذ أن من مقتضى الحكمة أن يبين الله تعالى ما يريده من عباده، لأن عدم البيان أو الإبهام أو الإجمال فيه تلبيس على المكلفين، وهذا ينافي الحكمة بلا شك، ثم إن محاسبة العباد ومعاقبتهم على أمر

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/ ٥٩٧) حديث رقم: (٨٧٦) باب حديث التعليم في الخطبة، كتاب الجمعة.

(٢) انظر: مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (٣/ ٤٥٣)، أضواء البيان (١/ ٩٧، ٩٨)، مذكرة في أصول الفقه، للشنقيطي (١٨٥).

(٣) انظر: المستصفى (ص: ١٩٣)، شرح النووي على مسلم (٥/ ١١٤).

(٤) مذكرة في أصول الفقه (٢٢٢).

لم يتم بيانه، منافي للرحمة الربانية الواسعة.

وإن كان التأخير في البيان من المبلّغ الرسول ﷺ الذي أمره الله تعالى بالبلاغ المبين، قال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة التغابن:١٢].

إن مما تقتضيه الضرورة العقلية أن الذي اختاره الله لحمل الرسالة، أجدر الناس على توضيح مضمونها وبيان مرادها، وأحق الناس بالقيام بهذه المهمة وعدم تأخيرها، وذلك لعلمه بقدرته على بيانها على الوجه المطلوب.

ثم إن المستبصر بما جاء به النبي ﷺ من "الكتاب والسنة النبوية" يعلم بالضرورة أن الأمر بخلاف ذلك، إذ أن من صفات البلاغ النبوي الأساسية التي كثيراً ما يتصف بها هي صفة البيان: أو الوضوح، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة العنكبوت:١٨]، يعني الذي لا يُبقي شكاً ولا شبهة.

٤- أن الله تعالى في القرآن الكريم سمى نفسه بالمبين، وسمى القرآن بالمبين، فكتابه بيان، وهو تعالى مُبين، قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٢٥]. فجاء هذا الكتاب حاوياً البيان، لقوله تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [سورة يوسف:١]، وكلف رسوله ليبين للناس ما نزل إليهم، قال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ [سورة المائدة:١٥]. والشواهد على ذلك كثيرة.[١] وموجب هذا البيان والتبيين قيام الحجة على العباد، إذ أن الخطاب جاء بجميع أنواع البيان، بكل حجة وبرهان.

وهذه هي الوظيفة الكبرى للرسل جميعاً، قال تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النحل:٣٥].

بل حصر الله وظيفة نبيه ﷺ في التبليغ والبيان، لئلا يكون للناس حجة بعد الرسل، قال تعالى: ﴿رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾ [سورة النساء:١٦٥].

---

١ انظر الآيات الكريمة الواردة في السور التالية: [الشعراء:١-٢] [البقرة:٩٩] [النحل:٦٤-٨٩] [آل عمران:١٣٨] [الملك:٢٦] [النساء:٢٦] [التوبة:١١٥].

فكيف يجوز على مَن أخبر الله عنه بكل هذه الأوصاف أن يكون أخبر خلاف الهدى والبيان، وأخر البيان عن وقت الحاجة؟!!

فالحق الذي كان عليه رسول الله ﷺ، والذي دلَّت عليه الدلائل الظاهرة والشواهد القائمة، أن الله تعالى وصف نفسه بالمبين وكتابه وآياته بالبينات، وأتم لرسوله ﷺ البلاغ المبين، وجعله نذير مبين، وتعهده بالبيان والتبين، لذلك لم يقبض الله نبيه ﷺ إلا بعد أن بين للناس، ولم يؤخر بياناً قط، قبضه بعد ثلاثة وعشرين سنة من أداء المهمة؛ ولم يقبضه بعد أن أتم العشر سنوات من البعثة، ولا بعد أن صار عمره ثمانين سنة، وذلك لأن ثلاثة وعشرين سنة كافية لأداء البلاغ كاملاً وواضحاً غاية الوضوح، والقيام بالمطلوب على وجه التمام والكمال، والكفاية والاستغناء، لذلك قال قبل موته ﷺ: «قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ بعدي عنها إلا هالك»[(١)].

وقد فهم الصحابة -رضوان الله عليهم- ذلك تماماً، فقال أبو ذر: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً»[(٢)].

وهذه الوظيفة الكبرى، جعلها الله تعالى بعد الأنبياء على العلماء، وهي العهد الذي أخذه الله عليهم، قال تعالى: ﴿وَإِذَ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاء ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْاْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [سورة آل عمران:١٨٧].

فأمرهم بوظيفة الرسل الإبلاغ، وتوصيل البيان للناس، لذلك من أعظم المشاريع في هذه الحياة على المسلم، ومن أسمى الغايات، وأولى الأهداف التي يجعلها على مدار حياته، هي إبلاغ دين الله للناس وبيانه بكل وسيلة ممكنة، وبكل لغة متيسرة، ولأكبر عدد من الناس في العالم.

ويكفي البيان والتبيين بالدين فخراً أنه تولاه أشرف خلق الله، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [سورة إبراهيم:٤]، ثم إن تبليغ الرسالة المحمدية هو مستند رجاء النبي ﷺ أن يكون أكثر الأنبياء تابعاً يوم القيامة، فالدعوة إلى الله وتبليغ الإسلام لمن لم تبلغه الدعوة مهمة كل من يحمل هذا الدين، وهو أعظم مشروع في العالم، إذ أنه دعوة تشرَّف

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

بها الأنبياء والمرسلون.

فلا بد من بث استشعار المسؤولية عن الدين في نفوس المسلمين، وأن كل واحد مبعوث بما بُعث به محمد ﷺ، وكما بلَّغ رسولنا الدين إلينا فإن كل جيل يتحمل مسؤولية بلاغ هذه الرسالة ونشرها في العالم الواسع، وهذا مقتضى تعليم النبي ﷺ لأصحابه، وأنهم مبعوثون بما بعث به فقال ﷺ لهم: «فإنما بُعثتم مُيسرين ولم تُبعثوا مُعسرين»[(١)].

فأسند البعثة إليهم لأنهم سيُبلّغون البشرية ما بلّغه إليهم، وسيقومون بالدعوة إلى الإسلام، ثم إن من أعظم الإحسان إلى الخلق دلالتهم على الطريق المستقيم، وهدايتهم إلى الإسلام، قال النبي ﷺ: «فوالله لأن يهدي الله بك رجلا خير لك من أن يكون لك حمر النعم»[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ٣٠) حديث رقم: (٦١٢٨) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «يسروا ولا تعسروا»، كتاب الأدب.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ٦٠) حديث رقم: (٣٠٠٩) باب فضل من أسلم على يديه رجل، كتاب الجهاد والسير.

# الباب الثاني:

# البلاغ النبوي لدلائل الدين ومسائله:

**تمهيد**

**الفصل الأول:** البلاغ النبوي لدلائل الدين ومسائله الخبرية

**الفصل الثاني:** البلاغ النبوي لدلائل الدين ومسائله العقلية.

**الفصل الثالث:** أوصاف الدلائل الشرعية العقلية في البلاغ النبوي.

**الفصل الرابع:** مقتضيات صفات الدلائل الخبرية والعقلية

# الباب الثاني
# البلاغ النبوي لدلائل الدين ومسائله

**تمهيد:**

**البلاغ النبوي قد عُلم منه نوعان من الدلائل:**

**الأول: الدلائل الخبرية:** والمقصود بها هي الأخبار الصادقة، التي جاء بها النبي ﷺ، متمثلة بالكتاب والسنة النبوية التي عُلم من خلالها الدين أصولاً وفروعاً.

**الثاني: الدلائل العقلية:** والمقصود بها هي الأدلة المذكورة في البلاغ النبوي التي عُلمت بواسطة العقل.

**بيان البلاغ النبوي لهذه الدلائل على وجهين:**

**الوجه الأول:** تارة يبين "الأدلة العقلية" الدالة عليها، والقرآن مملوء بالأدلة العقلية والبراهين اليقينية على المعارف الإلهية والمطالب الدينية.

**الوجه الثاني:** تارة يبين "الأدلة الخبرية" وهي الأخبار المجردة التي جاء بها الرسول ﷺ، كأحوال البرزخ والمعاد ومسائل الغيب ونحو ذلك، يخبر بها خبراً مجرداً لما قد أقامه من الآيات البينات والدلائل اليقينيات على أنه رسول الله المبلّغ عن الله، وأنه لا يقول عليه إلا الحق، وأن الله شهد له بذلك، وأعلَمَ عباده وأخبرهم أنه صادق مصدوق فيما بلَّغه عنه، والأدلة التي بها نعلم أنه رسول الله كثيرة متنوعة، وهي أدلة عقلية يُعلم صحتها بالعقل، وهي أيضا شرعية سمعية، لكن الرسول بيَّنها ودلَّ عليها وأرشد إليها، وإذا ثبت صدق الرسول وجب تصديقه فيما يخبر به[(١)].

**أقسام العلوم من ناحية تعلقها بالسمع والعقل:**

١. أن تُعلم بالسمع فقط، وهو ما يصل العلم بها بمجرد الخبر، كأخبار الأنبياء، وخبرهم المجرد هو دليل سمعي مثل تفاصيل ما أخبروا به من الأمور الإلهية والملائكة والعرش والجنة والنار وتفاصيل ما يُؤمر به ويُنهى عنه، مما لا يمكن أن يَهتدي إليها العقل لوحده، ومُستند التسليم بالدلائل الخبرية هو العلم اليقين بأن خبر النبي المجرد حق لا يأتيه الباطل، وذلك للدلائل

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٦-١٣٧) بتصرف.

القاطعة والبراهين الساطعة التي دلَّت على صدقه. وهذه هي الدلائل الخبرية بحيث لا يمكن الاستدلال بها إلا من جهة ورود النص بها من الكتاب أو السنة.

٢. أن تُعلم بالعقل فقط؛ وهذه لا تكون إلا في العلوم المفضولة، كمرويات الطب والحساب والحرف والصناعات.

٣. أن تُعلم بالعقل والسمع، وهذه يكون الاستدلال عليها ممكناً بالعقل، لكن لابد من ورود النص عليها، واشتماله على الدلالة العقلية، وهذه إما أن يكون الشارع قد أخبر بدلالتها كالدلائل العقلية، وأحسن الأدلة العقلية هي التي بيَّنها القرآن وأرشد إليها الرسول، فينبغي أن يُعرف أن أجلَّ الأدلة العقلية وأكملها وأفضلها مأخوذ عن الرسول ﷺ؛ فتكون علوماً شرعية عقلية، وكثير من الناس قدح في هذا النوع من الدلالة[(١)].

وبهذا يتبين أن دلائل الدين منها ما هو خبري، وهي الدلالة النقلية الخبرية، ومنها ما هو عقلي، فهي دلائل عقلية نقلية.

فالبلاغ النبوي غني بالدلائل الخبرية على أصول الدين ومسائله، فليست الدلائل كلها عقلية وإنما بعضها خبري، إذ إن الخبر والعقل مكانتهم عظيمة وكبيرة، فهي مصدر المعرفة والعلم الإلهي.

ثم إن العقل يدرك الأشياء لا على وجه الإحاطة التامة والمعرفة الكلية، وإنما بشكل إجمالي، ثم قد يعلم بعض تفاصيل الدين عن طريق السمع أي الخبر[(٢)].

إذ أن العقل لا يمكنه إدراك الأشياء جملة وتفصيلاً، يحيط بها إحاطة شاملة تامة كاملة، إذ لو كان ذلك ممكناً لاستوى علم المخلوقات بعلم الخالق، ولم يحتاج الخلق للوحي الإلهي والبلاغ النبوي لاستغنائهم بعقولهم عن ذلك، وبطلان هذا الأمر معلوم بالضرورة[(٣)].

وعلى هذا يتبين أن دلائل الدين على أصول الاعتقاد ليست كلها عقلية، بل هي متضمنة للدلائل الخبرية التي لا غنى للخلق عنها، لهدايتهم وإرشادهم لطريق الحق، إذ أن أهم مصدر من مصادر التلقي المعتمدة جاء بالدلائل الخبرية.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٦-١٣٨) (١٩/ ٢٣١-٢٣٢).

(٢) انظر: تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، للراغب الأصفهاني (ص: ٤٢).

(٣) الاعتصام، للشاطبي (٢/ ٣١٨).

فالبلاغ النبوي كما قد جاء بالدلائل العقلية اليقينية على سائر أصول الدين وفروعه التي يمكن أن تُعلم بالعقل، كذلك جاء بالدلائل الخبرية اليقينية المطلقة، وهي حجة بذاتها لا تستند على غيرها.

ولاريب في صحة تقسيم دلائل الدين إلى دلائل خبرية ينحصر بها العلم عن طريق النقل دون العقل، كما ورد من تفاصيل صفات الرب تعالى والملائكة والجنة والنار وأوصافهما وغير ذلك من تفاصيل الاعتقاد، ودلائل عقلية تُعلم بالعقل كما تُعلم بالسمع[1].

ثم إن وصف الدلائل الخبرية بأنها خبرية سمعية لا يعني ذلك كونها مقطوعة الصلة بالعقل، بل لابد مع السمع من العقل للعلم بصحته. و"كون الدليل عقلياً أو سمعياً ليس هو صفة تقتضي مدحاً ولا ذماً ولا صحة ولا فساداً، بل ذلك يبيّن الطريق الذي به علم، وهو السمع أو العقل، وإن كان السمع لا بد معه من العقل، وكذلك كونه عقلياً أو نقلياً"[2].

بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية ذهب إلى أبلغ من ذلك في بيان الصلة الوثيقة بين الدلائل الخبرية والدلائل العقلية، حيث رأى أنه لا مانع من وصف جميع الأدلة بأنها عقلية بما في ذلك الدليل الخبري السمعي، وذلك باعتبار أن العقل إذا تصورها، عُلم أنها تدل، وهذا يعني أن جميع الأدلة عقلية بهذا الاعتبار؛ وذلك لأن الدليل هو ما يكون النظر الصحيح فيه مفضياً إلى العلم بالمدلول عليه، وإنما يكون النظر الصحيح لمن يعقل دلالة الدليل، فمن يعقل ذلك استدل به، وإلا لم يستدل به، فالدليل إذاً يدل بصفة هو في نفسه عليها لا بصفة في المستدل، لكن كونه عقلياً يرجع إلى أن المستدل علِمَه بعقله، وهذه صفة في المستدل لا فيه، وهذا هو الفرق بينه وبين العقلي المحض[3].

ووصف هذه الدلائل بكونها خبرية لا يعني نزولها عن رتبة الدلائل العقلية، لا من جهة الوضوح والبيان، ولا من جهة اليقينية، فمن الناحية الأولى أن الدلائل الخبرية قد تكون أكمل وأجود من الدلائل العقلية من حيث الوضوح والدلالة على قصد المتكلم[4]، أما من حيث

---

(١) انظر: لوامع الأنوار البهية، للسفاريني (٢/ ٣).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٩٨).

(٣) النبوات لابن تيمية (١/ ٥٣٩).

(٤) انظر: المرجع السابق (١/ ٥٣٩-٥٤٠).

اليقينية، فصفة اليقينية والقطعية ليست مختصة بالدلائل العقلية، ولا هي صفة لازمة لها، بل من الأدلة العقلية ما هو ظني الدلالة، إذ أن الدليل العقلي قد يكون يقينياً وقد يكون ظنياً، وكذلك الدليل الخبري منه ما هو يقيني ومنه ما هو ظني، فما كان قطعياً سواء كان خبرياً أو عقلياً فهو الأحق بوصف الكمال من هذه الجهة، وهو الذي يُقدَّم عند حصول التعارض[١].

وبهذا التحرير لمفهوم الدلائل الخبرية والعقلية الدالة على أصول الدين ومسائله، يتبين لنا مدى بُعد الفلاسفة والمتكلمين وغيرهم من المخالفين عن منهج السلف القويم في دلائل الدين، وذلك إما بتقديمهم الدلائل العقلية دائماً، أو تهميش الدلالة الخبرية السمعية، وجعلها دلالة ظنية غير قطعية، وقد جاء الرد عليهم مستفيضاً عند علماء المسلمين من وجوه عدة[٢].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٧).

(٢) من أبرز من رد على المتكلمين والفلاسفة والطعن في دلائل الدين شيخ الإسلام ابن تيمية، راجع: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٧) ومجموع الفتاوى (١٩/ ٢٣٢).

# الفصل الأول
# البلاغ النبوي لدلائل الدين ومسائله الخبرية

الرسول ﷺ مأمور بالبلاغ المبين للرسالة وبيان الدين، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. ويقول تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ [سورة الرعد:٤٠]. ومعلوم أن بلاغ الدين لا يكون مُبيناً إلا إذا اشتمل على دلائل، ومن عظمة هذا البلاغ أن اقترن بذكر الدلائل الكافية الوافية المغنية عما سواها.

والبلاغ النبوي بمصدريه "الكتاب والسنة" هما العمدة في معرفة الدين الإسلامي، حيث تُبنى عليه الأصول وتوضع القواعد بناءً على بلاغ النبي ﷺ وتعليمه، ويُرد إليه عند التنازع، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [سورة النساء:٥٩]. فعند حصول النزاع أول مَن يُرد إليه في فهم المعنى بعد الله تعالى "الرسول" فلو كان لا يملك البيان والعلم الكافي، ولم يُبلّغ البلاغ المبين، لامتنع أن يُرد إليه عند النزاع! وهذا هو هدي السلف الصالح، الذين لا يقدمون قولاً على قول الله ورسوله، ويعتمدون بلاغه، ويكتفون به في الدلالة على أصول الدين ومسائله، حيث أنهم "يجعلون ما بُعث به الرسول ﷺ من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه. وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد، والأسماء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله"(١).

فلا يقبلون من أحد قط معارضة القرآن أو السنة بعقله أو بخياله، أو بكشفه أو غير ذلك، وبهذا يتبين ضلال من اعتقد عدم كفاية البلاغ النبوي على أدلة الدين، إذ أن النبي ﷺ قد أمر بالبلاغ ووصفه الله تعالى في عدة آيات (بالمبين) أي: المُزيل للشك، الواضح في الدلالة، الذي لا يحتاج إلى بيان، والرسول ﷺ أطوع الناس وألزمهم لطاعة الله، فلا بد أنه قد بلَّغ البلاغ المبين، إلى جانب ذلك فإن الرسول -صلوت الله وسلامه عليه- هو أعلم الخلق بالحق، وأدراهم بأمور الدين، وأقدرهم على بيانه كونه هو المكلف ببلاغه، كما أنه أنصح الخلق للخلق، وأشدهم حرصاً على التعريف بدلائل الدين وأصوله ومسائله والدعوة إليه، إذ أنه بلَّغ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٧).

الغاية في الكمال العلمي، والغاية في كمال إرادة التبليغ، والغاية في قدرته على البلاغ المبين، فهو فوق كل أحد في القدرة والبيان والعلم والإرادة[(١)]، فكيف يقال أن ثمة حق ورشاد لم يرد دليله في بلاغه؛ لأن ذلك يستلزم الطعن في مصادر التلقي التي استند عليها الصحابة والتابعين وسلف الأمة في معرفة الدين الإسلامي.

فالكتاب والسنة قد اشتملا على بيان دلائل الدين ومسائله، "فقد بيَّنه الله ورسوله بياناً شافياً قاطعاً للعذر، إذ هذا من أعظم ما بلَّغه الرسول البلاغ المبين، وبيَّنه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بيَّنوه وبلَّغوه، وكتاب الله والذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله ﷺ التي نقلوها أيضاً عن الرسول، مشتملة من ذلك على غاية المراد، وتمام الواجب والمستحب"[(٢)].

وعلى هذا كل من طعن في كمال تبليغه لدلائل الدين وأصوله ومسائله، إما أن يكون جاهلاً بحقائق الهدى والرشاد التي جاءت في بلاغه، من دلائل وبراهين وحجج وبينات يُعلم من خلالها تفاصيل الدين أصوله وفروعه ومسائله، وإما أن يكون ضالاً يَعلم الحق ولا يتبعه.

ثم إن القدح في بلاغه ﷺ يفتح باباً للابتداع والضلالات في الدين، والشارع حذَّر من ذلك لعظيم خطره على مبدأ اليقين والإيمان بحقائق ما أرسل به الرسول ﷺ جملة وتفصيلا، والحق الذي عليه الرسول ﷺ أنه قد "نص على كل ما يعصم من المهالك نصاً قاطعاً للعذر، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ إِنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة التوبة:١١٥]. وقال تعالى: ﴿رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾ [سورة النساء:١٦٥]"[(٣)].

وقد جاء البيان الكامل لدلائل الدين واشتماله على كل ما يحتاج إليه العقلاء من الطرق التي بها يُعرف أصول الدين ومبانيه، أما ما لم يتكلم به النبي ﷺ فلا حاجة بهم إليه؛ لأنه قد دلهم إلى ما فيه السعادة والفلاح. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وإن الرسول ﷺ بيَّن الأدلة العقلية والسمعية التي يهتدي بها الناس إلى دينهم، وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٣١) (١٣/ ١٣٦).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧-٢٨).

(٣) المرجع السابق (١/ ٧٣).

والآخرة"[1].

**الأدلة على ذلك:**

**أولاً: بيان دلالة القرآن الكريم على البلاغ النبوي لدلائل الدين ومسائله: وهي من وجوه كثيرة، نعرض طرفاً منها للدلالة عليها:**

١. بيان شمول بلاغ النبي ﷺ واتساعه لكل دلائل الدين ومسائله، إجمالاً وتفصيلاً، كما في قوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام:٣٨]. قال الإمام القرطبي: "أي: في القرآن، أي ما تركنا شيئاً من أمر الدين إلا وقد دللنا عليه في القرآن، إما دلالة مُبيّنة مشروحة، وإما مُجملة يتلقى بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الإجماع، أو من القياس الذي ثبت بنص الكتاب.. فصدق خبر الله بأنه ما فرط في الكتاب من شي إلا ذكره، إما تفصيلاً وإما تأصيلاً"[2].

وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة النحل:٨٩]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤]، وكل هذه الآيات تشهد بقوة بيان البلاغ النبوي، لكل ما من شأنه نفع الناس.

٢. إثبات اكتمال الدين وتمام النعمة، والرضا بشريعة الإسلام ديناً، تدل على أن البلاغ النبوي قد كمل بتبليغه لأصول الدين ودلائله كلها، وقد قامت به الحجة، كما قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. قال الشاطبي: "فكل من زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل فقد كذب بقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]... فلم يبق للدين قاعدة يحتاج إليها في الضروريات والحاجيات أو التكميليات إلا وقد بُينت غاية البيان"[3].

٣. شهادة القرآن بالبيان، وتوعد من يكتم هذا البيان، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللاَّعِنُونَ﴾ [سورة البقرة:١٥٩].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٥١).

(٢) تفسير القرطبي (٦/ ٤٢٠).

(٣) الاعتصام للشاطبي تحقيق الهلالي (٢/ ٨١٦).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فقد لعن كاتمه وأخبر أنه بيَّنه للناس في الكتاب، فكيف يكون قد بيَّنه للناس وهو قد كتم الحق وأخفاه وأظهر خلاف ما أبطن؟ فلو سكت عن بيان الحق كان كاتماً ومن نسب الأنبياء إلى الكذب والكتمان مع كونه يقول إنهم أنبياء فهو من أشر المنافقين وأخبثهم وأبينهم تناقضاً"[(١)].

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن الرسول معصوم من الكتمان، وقد أخبر بكمال الدين، ولم يكمل هذا الدين إلا ببلاغه ﷺ، إذ لم نعرف الدين إلا من جهة الرسول ﷺ، فكيف يُنسب له الكتمان مع كونه هو المبلّغ، وهذا من أبين التناقض.

**ثانياً: دلالة السنة على البلاغ النبوي لدلائل الدين ومسائله، وهي من وجوه، منها:**

١. الأحاديث النبوية التي تدل على أن الرسول ﷺ ما ترك أمته إلا على الحجة القاطعة بالبيان الصافي، والمحجة الواضحة الغراء، قال ﷺ: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»[(٢)].

وقال أبو ذر–رضي الله عنه–: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علماً»[(٣)].

وهذا يحمل الدلالة العظيمة على وضوح البلاغ النبوي، وبيانه لكل ما ينفع الناس في أمور دينهم، والبيان أمر زائد على البلاغ، ومما لا شك فيه أن دلائل الدين وأصوله وفروعه ومسائله قد حظيت بالنصيب الأوفر والأوثق من البيان، لما تدعو الحاجة إلى بيانه ونقله.

٢. روي عن سلمان الفارسي –رضي الله عنه– أنه قيل له: «قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة! فقال: أجل..»[(٤)].

فإذا كان بلاغ النبي ﷺ قد شمل حتى آداب الخلاء والاستنجاء فمن باب أولى أن يكون بلاغه شاملاً لكل أصول الدين ودلائله إجمالا وتفصيلا، لأهمية هذا الأمر، فليس هناك أعظم من بيان ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٦٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، (١/ ٢٢٣): برقم: (٢٦٢)، كتاب الطهارة، باب الاستطابة.

ويتبين من هذا أن البلاغ النبوي وإن كان واضحاً في مسائل دقيقة في تفاصيل النظافة الشخصية، فهو في مسائل الاعتقاد أشد وضوحاً، وأعظم بياناً، وأبلغ بلاغاً، إذ أن معرفة أصول الدين ودلائله هي أساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب، وما آمنت به النفوس، وما أدركته العقول، فكيف يُعقل أن يكون أفضل الرسل، الذي أُنزل عليه أعظم الكتب، قد قصَّر في البلاغ والبيان؟

هذا مُحال بدلالة الشرع والعقل والواقع، فقد بلَّغ بلاغاً في غاية التمام والبيان، حتى علَّم أمته آداب قضاء الحاجة، فما الأمر بالنسبة لما هو أعظم من ذلك؟ مما هو يمثل خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية فكيف يَتوهم مَن في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة أن الرسول ﷺ لم يبين هذا الباب غاية البيان؟[(١)].

٣. الأحاديث التي تشهد على حرص النبي على البلاغ لكل تفاصيل الدين، التي تقربهم إلى الله وتزيدهم به معرفة وقرباً، وتدخلهم الجنة وتبعدهم عن النار.

قال رسول الله ﷺ: «أيها الناس، إنه ليس من شيء يقربكم من الجنة ويبعدكم من النار إلا قد أمرتكم به، وليس شيء يقربكم من النار ويبعدكم من الجنة إلا قد نهيتكم عنه»[(٢)].

وقوله ﷺ: «إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على ما يَعلمه خيراً لهم، وينذرهم ما يَعلمه شراً لهم»[(٣)].

وهذا الحرص النبوي هو مقتضى التكليف الإلهي، إذ أن الله عز وجل قال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [سورة الشورى:٤٨]. وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل:٨٩]. وأولى الأشياء بالبيان هي مسائل الدين ودلائله، وإذا كان الله عز وجل قد بيَّن في كتابه كثيراً من الأحكام والتشريعات والحلال والحرام من الصلاة والحج والصيام وغيرها، فكيف يقصر بيانه عن أهم الأمور وهي دلائل أصول الدين، الذي بمعرفته يتوطد الإيمان في النفوس، ويزيد اليقين،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٧).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٧٩) حديث رقم: (٣٤٣٣٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٣/ ١٩) حديث رقم: (٩٨٩١)، وقال الألباني: الحديث حسن على أقل الأحوال. في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٦/ ٨٦٧) حديث رقم: (٢٨٦٦).

(٣) سبق تخريجه.

بل بيَّنها أحسن بيان، وبلَّغها أبلغ بلاغ بكثرة الدلائل وتنوع الطرق البرهانية الدالة عليها.

فمَن احتاج إلى معرفة شيء من دلائل الدين ومسائله، ثم نظر وتتبع واستقرأ نصوص الكتاب والسنة يجد فيها غاية الهدى والبيان والشفاء.

ومن المعلوم عند المؤمنين أن الرسول ﷺ أعلم الناس بالله ودينه الذي ارتضاه، وأنصح الخلق للخلق، وأفصحهم عبارة، وأبلغهم قولاً، فقد اجتمع في حقه كمال العلم والقدرة والإرادة، فإذا اكتملت هذه الثلاثة حصل المقصود، من البلاغ والبيان، فعُلم قطعاً أن الرسول قد بيَّن وبلَّغ البلاغ المبين لكل أصول الدين ودلائله، لكون علمه أكمل العلوم، فكل مَن ظن أن غير الرسول أعلم بهذا منه أو أكمل بياناً منه أو أحرص على هدي الخلق منه فهو من الملحدين لا من المؤمنين[١].

ومن القواعد الشرعية المقررة: أن الشيء كلما كان الناس إلى معرفته أحوج، كلما كانت الدلائل عليه أكثر، فإن الله يوسع عليهم دلائل معرفته، بدلائل قطعية يقينية كثيرة بقدر ما تسد الحاجة بل تزيد[٢].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٠-٣١).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٢٩).

# الفصل الثاني
# البلاغ النبوي لدلائل الدين ومسائله العقلية

الدلائل العقلية: هي الحجج والبراهين التي تُعلم بالعقل، وهدى إليها الشرع، "فإن الشارع لما نبَّه العقول على الآيات والبراهين والعبر، اهتدت العقول فعلمت ما هداها إليه الشارع"[(١)]، وهي دلالة خبرية عقلية، وسُميت خبرية؛ لأنها جاءت عن طريق الخبر الصادق من الرسول ﷺ، وسُميت عقلية؛ لأنه يُعلم صحتها بالعقل.

ففي البلاغ النبوي هناك دلائل عقلية يقينية، مطلقة، لا تستند على غيرها، بل إن مستند هذه الدلائل هو العقل والشرع معاً، إذ أنها ليست دلائل عقلية محضة، مشتملة على ترتيب المقدمات، وتنظير البراهين، وإنما يتعلق بها النقل من جهة التذكير والتنبيه والدلالة عليها، ولذا يصح الاحتجاج بها على المصدق بالرسالة، والمنكر لها؛ لأن هذه الدلائل عقلية الإنشاء، نقلية الدلالة[(٢)].

وعامة مسائل أصول الدين الكبار مما يحتاج الناس لمعرفته كالإقرار بوجود الخالق وبوحدانيته، وإثبات صفات الكمال له سبحانه من العلم والقدرة والمشيئة والحكمة، والإيمان برسالة المصطفى ﷺ، والإقرار بالبعث والحساب والجزاء والثواب، قد دل الشرع عليه، ليس بمجرد إخباره بالدلائل الخبرية، وإنما بهدايته والدلالة عليها بالبراهين والدلائل العقلية[(٣)].

وقد حصل لَبس عند كثير من الناس في أن البلاغ النبوي مختص في بيان الدلائل الخبرية السمعية، وحصروا الدلالة على الخبري، وأن الدلائل العقلية لا علاقة لها بالخبر، وهذا فهم قاصر وجاهل بلا شك، فمن تأمل دلائل الدين يجد غنى النصوص بالدلائل العقلية البرهانية، وقد جاءت الدلالات البلاغية في نصوص الوحيين الدالة على الأدلة العقلية على أصول الدين ومسائله ودلائله، وأن العقل يعرف ذلك بما جعل الله فيه من الأدلة التي يهتدي إليها العقل دون عناء.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٢٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠) الموافقات (٣/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٣٠).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فالرسول ﷺ يخبر بالحق ويُقيم عليه الأدلة العقلية البرهانية الموصلة إلى معرفته، كالأقيسة العقلية وهي الأمثال المضروبة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا القرآن مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُوراً﴾ [سورة الإسراء:٨٩]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا القرآن لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾ [سورة الكهف:٥٤]"[١].

وقد ورد في كثير مما بلَّغه النبي من دلائل الشرع براهين وأقيسة عقلية، والأمثال المضروبة في القرآن كثيرة، وذلك لتقريب الصورة إلى الأذهان بالمحسوسات ليتم الإقناع بها، والقياس على أضرب، منه قياس الشمول، وقياس التمثيل، ويستعملان على وجهين، قياس المساواة، وقياس الأَولى، وكلاهما من المسالك العقلية المعتمدة في الاستدلال على حقائق الشرع.

ومن قياس الأَولى الذي جاءت الاستدلالات به على صفات الله تعالى، منها قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [سورة العلق:٣]. "فإن قوله ﴿الْأَكْرَمُ﴾ يقتضي أنه أفضل من غيره في الكرم، والكرم اسم جامع لجميع المحاسن. فيقتضي أنه أحق بجميع المحامد، والمحامد هي صفات الكمال، فيقتضي أنه أحق بالإحسان إلى الخلق والرحمة، وأحق بالحكمة، وأحق بالقدرة والعلم والحياة وغير ذلك"[٢]. فإثبات الكمال الأعلى لله تعالى، بقياس الأَولى من المسالك العقلية، فكل كمال ثبت للمخلوق فالخالق أولى به.

وأيضاً ورد في الأحاديث النبوية مثل ذلك، فقد اشتمل كلام المصطفى ﷺ على استعمال القياس لإثبات حقائق الإيمان.

من ذلك ما روى ابن أبي عاصم بسنده عن أبي رزين رضي الله عنه قال: قلت: «يا رسول الله! أكلنا يرى ربه يوم القيامة؟ قال: "أكلكم يرى القمر مخلياً به؟"، قال: نعم، قال: "الله أعظم"»[٣]. فأثبت الرؤية لجميع المؤمنين دون تضام وازدحام وقت النظر بالقياس على رؤية القمر، فإنه إذ كان ذلك ممكناً في رؤية المخلوق فإمكانه في رؤية الخالق أولى، لأنه أعظم وأولى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٣٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٦٠).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ٦٠٥) رقم: (٨٦٨٢)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وأخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٦٤) رقم: (١٨٠) باب فيما أنكرت الجهمية. وكتاب السنة لابن أبي عاصم (٢٢٨) رقم:(٣٧٣) وصححه الألباني في ظلال الجنة رقم: (٤٦٠).

بالكمال من كل موجود"[1].

إن تضمن البلاغ النبوي للدلائل العقلية هو من مقتضى كمال الدين وكفايته وتمامه، المنصوص عليه في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. فمن تمام الدين وكفايته أن اشتمل على الدلائل الخبرية والعقلية الدالة على أصول الدين ومسائله.

ثم إن غنى النصوص بالدلائل العقلية القاطعة، حقيقة ثابتة بنفسها، لا تحتاج إلى إثبات فمن تدبر البلاغ النبوي بالكتاب والسنة استشعر غنى النصوص بأنواع الهدايات والبراهين العقلية، وسنعرج على ما ذكره العلماء من اشتمال الوحي على الدلائل البرهانية الكافية في الدلالة على الدين.

**شهادة العلماء على اشتمال البلاغ النبوي على دلائل الدين ومسائله العقلية:**

أقوال العلماء كثيرة سنشير إلى جزء يسير منها، ذكر أبو الحسن الأشعري في رسالة له ضرورة التمسك بالكتاب والسنة، والتزام طريقة السلف، لما في استدلالاتهم من العناية بالأدلة العقلية القرآنية، ومما أكده في تلك الرسالة: "إن فيهما -يقصد الكتاب والسنة- الشفاء من كل أمر مُشكل، والبرء من كل داء مُعضل، وإن في حراستهما من الباطل على ما تقدم ذكرنا له آية لمن نصح نفسه، ودلالة لمن كان الحق قصده..."[2].

ويقول القاضي عياض أثناء كلامه عن وجوه إعجاز القرآن: "فجمع فيه من بيان علم الشرائع، والتنبيه على طرق الحجج العقليات، والرد على فِرق الأمم ببراهين قوية، وأدلة بيّنة سهلة الألفاظ، موجزة المقاصد، رام المتحذلقون بعد أن ينصبوا أدلة مثلها فلم يقدروا عليها"[3].

أما شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ومعلومة مكانتهما، فكثيراً ما يقرران في كتبهما هذا الأصل، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية أكثر العلماء في تقرير مسألة كفاية نصوص الوحي، والرد على من يحصرون الدلائل بالخبرية وينكرون الدلائل العقلية فآل بهم الأمر إلى مآلات فاسدة. ومما قاله -رحمه الله – في هذا الباب: "فإنه وإن كان يظن طوائف من

(١) حقيقة المثل الأعلى وآثاره، د. عيسى السعدي (ص: ١١٤).

(٢) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب (ص: ١١٥-١١٦).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى – وحاشية الشمني (١/ ٢٧٧).

المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يُبني عليه صدق المخبر معقولات محضة. فقد غلطوا في ذلك غلطاً عظيماً، بل ضلوا ضلالاً مبيناً، في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد، بل الأمر ما عليه سلف الأمة، أهل العلم والإيمان، من أن الله سبحانه وتعالى بيَّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه"[(١)].

فالقرآن مملوء بالحجج والدلائل والبراهين على أصول الدين ومسائله، ويقول في موضع آخر مقرراً أن طريقة القرآن أكمل وأنفع وأشمل من طرق المتكلمين وتعقيدات الفلاسفة، وذلك بما يحتويه البلاغ النبوي من الأمثال المضروبة والأقيسة العقلية مع البيان والهداية والإرشاد[(٢)].

وفي مواضع كثيرة، دخل في جدال ونقاش مع المخالفين، لإقناعهم بغنى نصوص الوحي بالدلائل العقلية، ولم يكتفِ بذلك، بل قرر أنه لا توجد مسألة شرعية دلَّ عليها العقل، إلا وقد جاء الشرع بدليل عقلي عليها، وإن قُدّر وقوع مثل ذلك -وهذا ممكن- فإنه لا يلزم من ذلك نقص أو قدح في الدين[(٣)].

وكذلك ابن القيم قسَّم الأدلة إلى قسمين، دليل سمعي، ودليل عقلي سمعي، وعدَّ أغلب أصول الاعتقاد من النوع الثاني[(٤)].

ومما تميزت به مصنفات ابن القيم العناية ببيان حجج الله سبحانه العقلية والسمعية، مؤكداً على أنها جمعت بين كونها عقلية سمعية ظاهرة واضحة قليلة المقدمات، مستخرجاً الأدلة العقلية في بلاغ النبي ﷺ، وشواهد ذلك كثيرة[(٥)].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٨). وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٢٩٦) (٣/ ٣٣١-٣٣٢). وانظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ١١٠). وانظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٨٩).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٥١-٣٥٢).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٢٩-٢٣٠-٢٣١). انظر: النبوات (٧٢).

(٤) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٣/ ٩٠٨-٩٠٩). وانظر كلاما قريبا منه في المرجع نفسه (٣/ ٧٩٣-٧٩٤).

(٥) انظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٨٢-٨٤). ومن أراد الاستزادة فليراجع الصواعق المرسلة.

هذه بعض شهادات العلماء على اشتمال البلاغ النبوي على الدلائل العقلية البرهانية، ولو أطلقنا العنان إلى استعراض أقوال أهل العلم لطال بنا المقام وطاب، ولكن حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق[1]. وقد تجلَّى غنى البلاغ النبوي بالدلائل العقلية الدالة على أصول الدين ومسائله، وكفايتها في تقرير الدين.

---

(١) ومن العلماء المهتمين بتقرير الأدلة العقلية النقلية، وكفاية البلاغ النبوي عن المناهج البدعية والفلسفية، ابن الوزير اليماني في كتبه: إيثار الحق على الخلق (١٠٣) حيث أطال الكلام في تقرير مسألة اشتمال القرآن على الأدلة العقلية. العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٣/ ٤٢٢-٤٢٣) حيث أورد كلام العلماء في تقرير هذا الباب، وترجيح أساليب القرآن (٥١) بين غنى الأساليب القرآنية بالأدلة العقلية الدالة على أصول الدين، وبطلان المناهج والطرق المخالفة. شرح الطحاوية - ط الأوقاف السعودية (ص: ٦٦). الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (٤/ ٦٠). الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني (١/ ٤٠٥)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٨٦)، وصون المنطق، لسيوطي (٩٣-٩٤).

# الفصل الثالث

# أوصاف الدلائل الشرعية العقلية في البلاغ النبوي

لا بد من التنبيه إلى أنه لا يمكن لأي باحث أن يوفي حق الحديث عن أوصاف الدلائل الشرعية العقلية في البلاغ النبوي، حيث أن دلائله لا تنقضي، وحججه لا تنتهي، وسبر غوره لا يستطيعه أحد، غني بالدلالات، متميز عن كل طريقة ومنهج في الدلالة، فمن ضمنه الكتاب المعجز الذي لا تنقضي عجائبه.

قال ابن القيم: "وليس تحت أديم السماء كتاب متضمن للبراهين والآيات على المطالب العالية: من التوحيد، وإثبات الصفات، وإثبات المعاد والنبوات، وردّ النِحل الباطلة والآراء الفاسدة، مثل القرآن. فإنه كفيل بذلك كله، متضمن له على أتم الوجوه وأحسنها، وأقربها إلى العقول وأفصحها بياناً، فهو الشفاء على الحقيقة من أدواء الشبه والشكوك، ولكنَّ ذلك موقوف على فهمه ومعرفة المراد منه"(١).

فإن هذا البحث قائم على أساس بيان البلاغ النبوي: حقائقه وبراهينه ودلائله، لذلك كان لزاماً تجلية غنى النصوص الشرعية بالدلائل الخبرية والعقلية وكفايتها في تقرير الرسالة الربانية، التي هي معجزة عظيمة، فكان من الضروري بيان صفات هذه الدلائل الشرعية العقلية، لإثبات تميز الوحي الإلهي في تقرير أصول الدين ومبانيه عن: المناهج البدعية المتخبطة بالمنهج الأرسطي، والعلم الكلامي، والكشف الصوفي، والإمام المعظم.

ولما في العلم بصفات الدلائل الشرعية من اليقين بقوة وثبات هذه الأدلة من جهة الاحتجاج بها على أصول الدين ومسائله، ومن جهة أخرى تحقق لنا شمولية هذا البلاغ وكماله وعظمة هذا الدين بصورة أوسع وأعمق.

وإن الرسالة الربانية يكتنفها من المعاني ما لا ينقضي، ومن الدلائل ما لا ينفذ، قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ [سورة الكهف:١٠٩]. **لذلك سنعرض لأبرز أوصاف الدلائل الشرعية العقلية، فالرسالة بناء بلاغي وإبلاغي.**

---

(١) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (١/ ٤٤).

**أوصاف الدلائل الشرعية العقلية**

**أولاً: الإحكام.**

قد سبق الكلام عن هذه الصفة في صفات البلاغ النبوي.

**ثانياً: السهولة.**

السهولة هي سلامة الألفاظ مما يثقل على اللسان، وقد تميزت الأدلة النقلية والعقلية بكونها سهلة ميسورة، ومع سهولتها ويسرها تفي بالمعنى مع إيجاز في اللفظ، فإذا أردت أن تقرأ كلاماً حمل السهولة في ألفاظه، والعذوبة في منطوقه، والوفاء بمعناه، بحيث يؤدي إليك كل معنى بلا قصور في عناصره الأصلية، ولا صورته الكمالية، بأحسن الألفاظ وأوجز المعاني، لا غموض ولا غرابة في كلماته، ولا زيادة ولا نقصان في كلمة بل ولا في حرف من حروفه[(١)]؛ فهو البلاغ النبوي، والسر في ذلك أنه كلام العليم الخبير، الذي يعلم السر وأخفى.

ومن فصاحته أن كانت ألفاظه يسهل جريانها على اللسان، ويخف وقعها على السمع، ويألفها الذوق، وهي مما ينطق به العرب، أو يجري على قياس لغتهم، فلم تكن من لغة أخرى، ولم تأتِ بمصطلحات غريبة شاذة.

فلا يكاد يمر بك دليل من الأدلة إلا كان خفيف النطق، سهل الفهم، سلس العبارة، بلا مقدمات ولا شروط، بعيداً عن تعقيدات الفلاسفة وتقسيمات المتكلمين، ومصطلحات العلمانيين بل هي "ظاهرة واضحة قليلة المقدمات، سهلة الفهم، قريبة التناول، قاطعة للشكوك والشبه، ملزمة للمعاند والجاحد، ولهذا كانت المعارف التي استنبطت منها في القلوب أرسخ، ولعموم الخلق أنفع"[(٢)].

وإذا تأملنا كتاب الله تعالى المعجزة الكبرى في البلاغة والفصاحة، وجدناه سهلًا سلسًا، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا القرآن لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [سورة القمر:١٧]. قال

(١) قد تكلم د. محمد دراز في كتابه النبأ العظيم (ص: ١٦٥-١٦٧) عن سر زيادة الكاف في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} وذكر أقوال العلماء وآرائهم، وأن هذا الحرف "الكاف" في موقعه محتفظًا بقوة دلالته، قائمًا بقسط جليل من المعنى المقصود في جملته، وأنه لو سقط منها لسقطت معه دعامة المعنى، أو لتهدم ركن من أركانه، وذلك لأهميته في موضعه.

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٤٦٠).

السعدي: "ولقد يسرنا وسهلنا هذا القرآن الكريم، ألفاظه للحفظ والأداء، ومعانيه للفهم والعلم؛ لأنه أحسن الكلام لفظاً، وأصدقه معنى، وأبينه تفسيراً، فكل من أقبل عليه يسر الله عليه مطلوبة غاية التيسير، وسهله عليه"[(١)].

مع ذلك فقد "أُنزل في زمن العرب العرباء، وألفاظه كلها من أسهل الألفاظ، وأقربها استعمالًا، وكفى به قدوةً في هذا الباب، قال النبي ﷺ: «ما أنزل الله في التوراة ولا في الإنجيل مثل أم القرآن، وهي السبع المثاني»[(٢)]، يريد بذلك فاتحة الكتاب، وإذا نظرنا إلى ما اشتملت عليه من الألفاظ وجدناها سهلة قريبة المأخذ، يفهمها كل أحد حتى صبيان المكاتب وعوام السوقة، وإن لم يفهموا ما تحتها من أسرار الفصاحة والبلاغة، فإنَّ أحسن الكلام ما عَرف الخاصة فضله، وفهم العامة معناه.

وهكذا فلتكن الألفاظ المستعملة في سهولة فهمها وقرب متناولها، والمقتدي بألفاظ القرآن يكتفي بها عن غيرها من جميع الألفاظ المنثورة والمنظومة"[(٣)].

وقد قسم الخطابي الكلام الفاضل إلى ثلاثة أقسام، وجعلها متفاوتة في درجات البلاغة، متباينة غير متساوية، وجعل من ضمنها القريب السهل، وهذا ما امتازت به الدلائل الخبرية العقلية، فكانت سهلة المنال، عذبة المنطق، ميسورة الفهم والدلالة، إلى جانب ذلك امتازت الدلائل بالفخامة والجزالة والمتانة، واجتماع هذين الأمرين المتضادين، لا يكون ذلك إلا في القرآن الذي اختص بذلك دون غيره[(٤)].

والشواهد على استعمال القرآن الكريم للألفاظ السهلة العذبة كثيرة[(٥)].

فقد جاءت الدلائل الشرعية العقلية على لسان المصطفى ﷺ تحمل كل معاني السهولة واليسر، والبساطة، والمنطق المحكم.

---

(١) تفسير السعدي (ص: ٨٢٥).

(٢) أخرجه النسائي في سننه (٢/ ١٣٩) برقم: (٩١٤)، وأخرجه الترمذي في سننه تحقيق أحمد شاكر (٥/ ٢٩٧) برقم: (٣١٢٥)، وصححه الألباني، في تحقيق صحيح وضعيف سنن الترمذي (٧/ ١٢٥) برقم: (٢ / ٢١٦).

(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق الحوفي (١/ ١٧٨).

(٤) انظر: إعجاز القرآن للخطابي (ص: ١٤-١٥).

(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٥-٢٦).

**ثالثاً: الكفاية.**

أشرنا سابقاً إلى أن من خصائص البلاغ صفة الكفاية، وهي تشير إلى كمال الدين وتمامه، وكفايته عن غيره، لذلك سنختصر هنا على ما يهم بيانه، والمقصود بالكفاية هنا أنه كما أن الدين كاملاً في مسائله، كذلك فهو كافياً في دلائله، فكانت دلائله مشتملة على الحقائق الخبرية والعقلية، وفي هذا دلالة على كفايتها.

**المراد بالكفاية من وجهين:**

**الوجه الأول**: أن الدلائل كافية في الدلالة على المعنى.

**الوجه الثاني**: أن النصوص أتت في هذه الدلائل كافية من حيث العدد على المراد منها.

والوجه الثاني يعتبر وجهاً من التوازن والتساوي في الدلالة على الدلائل، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [سورة الشورى:١٧]. وهذا فيه دلالة على أن كل ما في القرآن يحكمه التوازن والتناسب، حيث جاءت الدلائل كافية دالة على المعنى، وهذا فيه دلالة قاطعة على أن هذا القرآن وحي من عند الله تعالى، وعلى حقيقة نبوة محمد ﷺ، التي تقطع بأن هذا التوازن كافياً في الدلالة على النصوص، وأنه لم يأت إلا من عند العليم الخبير.

يقول الرازي في كتابه الأربعين: "بل أقر الكل بأنه لا يمكن أن يزاد في تقرير الدلائل على ما ورد في القرآن"(١)، وهذا هو منهج السلف في الاكتفاء بما ورد في الكتاب والسنة والاستغناء بهما عما سواهما في الدلالة على أصول الدين ومسائله، ودلائله وبراهينه، فلا يثبتون شيء من الدين بخلاف ما جاء به أمر الله ورسوله ﷺ، مكتفين مستغنين بالبلاغ النبوي، فيتبعون أركان الدين وشرائع الإسلام المعلومة منه بالضرورة.

**رابعاً: التنوع في الدلالات.**

اكتسبت الدلائل الشرعية العقلية بحلية من الحلاوة، والطلاوة، وظهرت بصورة لا يملها السامع ولا يسأم منها التالي، ولا يضج من تصريفها القارئ، حيث أتت النصوص بدلالات متنوعة، وطرق مختلفة والمعنى واحد.

---

(١) نقله الصنعاني في ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان (٢٢).

**وهذا التنوع في الدلالات من وجوه:**

**الوجه الأول:** التنوع اللفظي.

**الوجه الثاني:** التنوع في دلائل الكلمة الواحدة.

**الوجه الثالث:** التنوع في الدلالة على المعنى الواحد.

إذا نظر الناظر في الدلائل الشرعية يجد التنوع في العرض، والبراعة في الوصف، قال الزرقاني: "براعته في تصريف القول وثروته في أفانين الكلام، ومعنى هذا أنه يورد المعنى الواحد بألفاظ وبطرق مختلفة بمقدرة فائقة خارقة تنقطع في حلبتها أنفاس الموهوبين من الفصحاء والبلغاء"[(١)].

ومن تأمل الدلائل في كتاب الله، وسنة نبيه الكريم ﷺ، وتنوع دلالاتها وطرقها، علم أن ذلك فن من فنون الإعجاز البياني، الذي اختص الله عز وجل به كلامه وكلام رسوله المصطفى ﷺ، ومن جهة أخرى هو "منة يمنها الله على الناس ليستفيدوا عن طريقها كثرة النظر في القرآن والإقبال عليه قراءة وسماعاً وتدبراً وعملاً، وأنه لا عذر معها لمن أهمل هذه النعمة وسفه نفسه، اقرأ إن شئت قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقرآن مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُوراً﴾ [سورة الإسراء:٨٩]. وقوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقرآن لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾ [سورة الكهف:٥٤]". وقوله سبحانه: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ﴾ [سورة الرعد:١٧]"[(٢)].

والشواهد على تنوع الدلالات القرآنية كثيرة، حيث أن النص قد يكون قليلاً في عباراته، لكنه غني في دلالاته، وشامل في تنوع معانيه، وعظيم في توجيهاته، وموجز إيجازاً قاصداً، لا إطناب فيه ولا حشو ولا استطراد، "فانظر حيث شئت من القرآن، تجد بيانًا قد قُدر على حاجة النفس أحسن تقدير، فلا تحس فيه بتخمة الإسراف، ولا بمخمصة التقتير"[(٣)].

ومن الأمثلة على ذلك سورة العصر، فهي "من أقصر سور القرآن، آياتها ثلاث، ومع ذلك

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٣١٨).

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٣٢٣-٣٢٢).

(٣) النبأ العظيم (ص: ١٤٦).

غنية في معانيها، حيث تكتب فيها كتب ومجلدات، وصدق الإمام الشافعي في وصفها "لو تدبر الناس سورة العصر لوسعتهم"[1] كم سيخرج القارئ بزادٍ من المعاني والدلالات، وكم سيستنبط من الحقائق والتوجيهات، وكم سيقف على ثروة من القيم والتقريرات لهذه النصوص عندما يتعامل معها على هذا الأساس، إنه سيحتاج إلى صفحات كثيرة ليسجل عليها ما أوحت له بها من إيحاءات .."[2].

والشواهد كثيرة على التنوع في دلائل الكلمة الواحدة[3]، وعلى التنوع في الدلالة على المعنى الواحد[4]. ويتحدث د. محمد دراز عن غنى النصوص بدلالاتها وأصالتها وجمالها فيقول: "وهكذا يخيل إليك أنك قد أحطت خُبراً به، ووقفتَ على معناه محدوداً، ولو رجعتَ إليه كَرة أخرى لرأيتك منه بإزاء معنى جديد غير ذلك الذي سبق إلى فهمك أول مرة، وكذلك حتى ترى للفظة الواحدة أو الكلمة الواحدة وجوهاً عدة. كلها صحيح أو محتمل للصحة، وكأنما هي فص من الماس يعطيك كل ضلع فيه شعاعاً، فإذا نظرتَ إلى أضلاعه جملة بهرتك بألوان الطيف كلها فلا تدري ما تأخذ عينك وماذا تدع"[5]، لذلك دائما ما ترى الطوائف المختلفة الآراء يستدلون بدليل واحد، كلاً على حسب مذهبه، والآية واحدة[6].

ولابد للقارئ البصير الذي يريد أن يعرف دلائل النصوص الشرعية أن يتأملها، ويستكشف مدلولاتها، فيجد فيها التنوع في الدلالات.

وهكذا يتبين لنا التنوع في الدلائل وكثرة دلالتها، مما يثبت وجود هذه الصفة في الدلائل الشرعية.

### خامساً: التنوع والكثرة في الحجج.

مما يتميز به القرآن أن سلك ضروباً من الاستدلال على المسألة الواحدة، فتنوعت الطرق

---

(١) انظر: تفسير الإمام الشافعي (٣/ ١٤٦١).

(٢) مفاتيح للتعامل مع القرآن (ص: ١١٢).

(٣) انظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس (١٥٩-١٦٠).

(٤) انظر: خصائص التعبير القرآني، وسماته البلاغية، د. عبدالعظيم المطعني (١/ ٢٥٥-٢٥٦). ما أورده الزرقاني على تصريف القول في القرآن في الأمر: مناهل العرفان في علوم القرآن (٢/ ٣١٩-٣٢٠)، النبأ العظيم (١٥١-١٥٢).

(٥) النبأ العظيم (ص: ١٥٢).

(٦) انظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية (١/ ٣٦٨).

والأساليب الشرعية العقلية، للاستدلال على أصول الدين ومسائله، حتى قطعت على المحاج حجته، وبددت على المتشكك شبهته، وهذا من رحمة الله بالعبيد، أن وسَّع عليهم طرق معرفته، والإيمان به، حيث أن المطلوب كلما كانت الناس إليه أحوج، يسر الله لهم طرق معرفته، ونوَّعها.

لذا تجد الدلائل الدالة على إثبات الصانع وتوحيده وأعلام النبوة وغيرها دلالاتها كثيرة لا تحصى، إذ أن معرفة الله وأصول دينه من أعظم المطالب التي يحتاج إليها الناس، لذا يسَّر الله دلائلها ونوَّعها، بيد أن كثيراً من النظار يسلك طريقاً في الاستدلال على المطلوب ويزعم أن لا طريق يوصل إلى المطلوب إلا هذا الطريق، وهو إن كان هذا الطريق صحيح إلا أن حصر الدلالة إلا بهذا الطريق غير صحيحة[(١)].

فمن مظاهر تيسير الله على الخلق تنوع دلائل معرفته، وأصول الإيمان به، حيث أن تنوع التنبيهات القرآنية في عرض براهين الإيمان، وتعدد الطرق في تقرير المسألة الواحدة، له مسالك عقلية مختلفة، وذلك مثل ضرب الأمثال، وتصوير الغائب بالمحسوس المشاهد، ولفت الأنظار والعقول إلى الآفاق والأنفس حتى تتبين لهم حقائق الدين ودلائله، كما في قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت:٥٣].

والشواهد على تنوع الآيات والبراهين في الاستدلال على المسألة الواحدة، كثيرة، ومتنوعة، حيث تتضافر الأدلة العقلية على كثير من دلائل الدين الإسلامي، كإثبات وجود الله وربوبيته وألوهيته، وإثبات أسمائه وصفاته، وكذلك دلائل النبوة، وأدلة صدق القرآن، وأدلة اليوم الآخر في مسألة البعث والمعاد، فقد ورد الاستدلال عليها بضروب من الاستدلال، وغير ذلك من مسائل الدين وفروعه، فبددت الشبهات، وأزالت كل ضلال، بكل حجة وبرهان، حتى نقلت القلوب إلى برد اليقين، ومن لم يقتنع فالآفة في عقله وليس في ضعف الدليل.

### سادساً: الحفظ والثبات.

الثبات يقصد به الحفظ من الزوال والتغير والتحريف، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]. وهذا الضمان بحفظ الدين من الله ﷻ، ليس من البشر،

---

(١) انظر: الرد على المنطقيين (ص: ٢٥٥)

بل إن الله ضمن لنا حفظ الذكر الذي أنزله على رسوله، فما بعث به رسول الله ﷺ من الوحي محفوظ وثابت إلى قيام الساعة، قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [سورة فصلت:٤٢].

والله عز وجل جعل للقرآن حصن منيع من أن يتطرقه الخلل أو الفساد، بل حفظه واتقنه، وأحكمه، كل ذلك من معاني صفة الإحكام السابقة، في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [سورة هود:١].

قال قتادة: "أي جُعلت محكمة كلها لا خلل فيها ولا باطل، والإحكام منع القول من الفساد، أي نظمت نظماً محكماً لا يلحقها تناقض ولا خلل. وقال ابن عباس: أي لم ينسخها كتاب، بخلاف التوراة والإنجيل"[(١)]، "ولم يصبه ما أصاب الكتب الماضية من التحريف والتبديل وانقطاع السند، حيث لم يتكفل الله بحفظها، بل وكلها إلى حفظ الناس فقال تعالى: ﴿بِمَا اسْتُحْفِظُواْ مِن كِتَابِ اللّهِ وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاء﴾ [سورة المائدة:٤٤]، أي بما طلب إليهم حفظه"[(٢)].

وقد امتنع على كثير من أصحاب الأهواء تبديل الكتاب والسنة؛ وذلك لأنها وحي من عند الله، تكفل الله بحفظه نعمةً منه وفضلاً، بل إن الله يقيض له "من الأمة من يبينه ويذكر الدليل على غلط الغالط، وكذب الكاذب، فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة ولا يزال فيها طائفة ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة إذ كانوا آخر الأمم، فلا نبي بعد نبيهم ولا كتاب بعد كتابهم"[(٣)].

ومن الدلائل الدالة على حفظ الأدلة وثباتها في الكلم النبوي أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة الحج:٥٢]. والشاطبي عند هذه الآية يقول مُبيناً أنّ الحفظ يشمل السنة كذلك: "فأخبر أنه يحفظ آياته ويُحْكمها حتى لا يخالطها غيرها، ولا يداخلها التغيير ولا التبديل، والسنة وإنْ لم تُذكر فإنها مُبيّنة له ودائرة حوله، فهي منه، وإليه

(١) تفسير القرطبي (٩/ ٢)، انظر: جامع البيان تحقيق أحمد شاكر (١٥/ ٢٢٧).

(٢) النبأ العظيم (ص: ٤٢).

(٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٣/ ٣٩).

ترجع في معانيها، فكل واحد من الكتاب والسنة يعضد بعضه بعضاً، ويشد بعضه بعضاً"[١]، ثم ذكر أدلة أُخرى على الحفظ[٢]، ثم قال: "وهو كله من جملة الحفظ، والحفظ دائم إلى أن تقوم الساعة، فهذه الجملة تدلك على حفظ الشريعة وعصمتها عن التغيير والتبديل"[٣].

وفصل القول أنه تم عصم التشريع وحفظه من التبديل والتغيير في زمن الرسول ﷺ، وما قيّض الله له من الرجال الذين يناضلون عن دينه ويدفعون الشبه ببراهينه[٤].

إن الله حفظ البلاغ النبوي بالوحيين وكانت عناية العلماء فائقة به في كل علم يحمله من العلماء فلا يذهب منه شيء، لا في علم الحديث، ولا في علم الفقه، ولا في علم التفسير، ولا في علم العربية، وهذا متحقق ومشاهد والحمد لله، وهذا من دلائل صدق الدين وثباته، وحفظه وبقائه إلى قيام الساعة، وهؤلاء العلماء من المحدثين والمفسرين والفقهاء جعلوا من رسول الله وأصحابه أسوة حسنة في حفظ الدين وفهم نصوصه ودلائله، بلا تأويل ولا تعطيل.

ويثبت الغزالي حفظ الدين إلى قيام الساعة، فيقول: "والسلف من الأئمة مجمعون على دوام التكليف إلى يوم القيامة"[٥]. ودوام مقتضى التكليف قائم على ثبوت الحفظ للدين والشريعة، إذ أنه لو طرأ عليها التبديل والتحريف لما تحقق دوام التكليف.

فتميزت الدلائل الشرعية العقلية بميزة الحفظ والثبات من التحويل والتبديل، وصون كلماته من النقل أو التبديل، فلا يستطيع أحد أن يحذف كلمة فضلاً عن أن يزيد حرفاً، أو يُدخل فيه ما ليس منه، فقد رام المتحذلقون أن يُحرفوه فما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، لأنه كُتب له الثبات والحفظ إلى يوم الدين.

**سابعاً: القوة واليقينية.**

القوة واليقينية تتمثل بالقطعية، كون الأدلة الشرعية العقلية تفيد العلم واليقين، وعلى ذلك اتفاق السلف من الصحابة والتابعين. والقطعية يقابلها القول بالظنية للأدلة النقلية الخبرية،

---

(١) الموافقات (٢/ ٩١).

(٢) الموافقات (٢/ ٩٢).

(٣) الموافقات (٢/ ٩٣).

(٤) انظر: الموافقات (٢/ ٩٣-٩٤-٩٥).

(٥) المستصفى (ص: ١٤٨).

وكان لهذه المقالة وهي "ظنية الدلائل النقلية وعدم إفادتها اليقين" انتشارًا واسعًا في أكثر كتب العقيدة وأصول الفقه[(١)].

ومما تميزت به الدلائل العقلية في البلاغ النبوي أن بلغت الذروة في الصدق واليقين، واليقينية يقصد بها القطعية في الدلائل والثبوت، فهي قاطعة الشكوك والشبه، فضلاً عن أن تكون قابلة للتشكيك أو القدح أو الاعتراض، بل هي مُلزمة للمُعاند والجاحد بالحجج اليقينية القاطعة، فلا يشكك في مصداقيتها إلا مُعاند مُكابر، مُعرض عن الحق بعد معرفته.

فالمتأمل في الدلائل العقلية البرهانية في الآيات القرآنية، وفي كلام المصطفى ﷺ، يلامس اليقينية والقطعية في حقائق التنزيل، والحجج القاطعة التي لم تترك أي مجادل أو معاند أو جاحد إلا جعلته قاعاً صفصفاً بتقرير الأدلة الحاسمة، والبراهين العقلية لإبطال حجته الفاسدة.

والمقصود هو تلك الدلائل الواردة في الوحي الإلهي المتمثل بالكتاب والسنة، وقد أُرسل نبينا محمد ﷺ بالبينات والهدى، وأُعطي جوامع الكلم كما أشرنا سابقاً، فإن كان الرسول قد أوتي جوامع الكلم في القرآن والسنة، وكُلف بالبيان، وأُلهم الفصاحة في القول، فإن لم تفد تلك الجوامع العلم فأي كلام تفيده؟

والشواهد على ذلك في القرآن كثيرة، وفيها تتجلى اليقينية والحجج القاطعة لكل مشكك أو معاند، ومن ذلك حجاج إبراهيم –عليه السلام– في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة البقرة:٢٥٨]. "فتأمل هذا الكلام وعجيب موقعه في قطع الخصوم وإحاطته بكل ما وجب في العقل أن يُرد به ما دعوه إليه وأرادوا حمله عليه وأخذه بمجامع الحجة التي لم تبق لطاعن مطعنا ولا سؤالاً"[(٢)].

حيث أن الأدلة العقلية في البلاغ النبوي، تسوق البراهين على الخصم المجادل، فلا تكتفي بمجرد تسليمه بالمقدمة الأولى، بل تفحمه حتى تلجمه، بينما أهل المنطق في طريقتهم الجدلية

---

(١) القائلون بذلك متفاوتين، فمنهم من يرى أن الأدلة النقلية من الكتاب والسنة مطلقًا تفيد الظن ولا تفيد العلم، ومنهم من يرى أن الأحاديث المتواترة تفيد العلم دون الآحاد. انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر (٢٩– ١٩).

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٤٨٩).

يكتفون بالمقدمة الأولى سواء كانت يقينية أم لا، ولهذا طرقهم ومناهجهم مليئة بالشبهات والشكوك، فلا تعتمد في الأساس على مقدمات مُسلم بها في كثير من العقول والفطر، وذلك لإعراضهم عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية.

والطريقة القرآنية في الجدل لا تكتفي بمقدمة واحدة، بل لا بد أن تكون مقدمة برهانية مُسلَّم بها.

والقرآن الذي أنزله الله تعالى قد جاء بالبينات والهدى؛ وهي الدلائل اليقينيات، وعلَّم الله تعالى نبيه الكريم كيف يدعو الناس بأنواع الهدايات والطرق، وقال له: ﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [سورة النحل:١٢٥]. بينما المتفلسفة يفسرون ذلك بطرقهم المنطقية في البرهان والخطابة والجدل، وهي ضلال مِن عدة وجوه كما ذكرها ابن تيمية رحمه الله[(١)].

ويقارن ابن رشد بين طريقة القرآن في الاستدلال على العقائد وبين طريقة الفلاسفة والمتكلمين، فيقول: "إن الطرق الشرعية إذا تؤملت، وجدت في الأكثر قد جمعت بين وصفين:

١. أن تكون يقينية.

٢. أن تكون بسيطة غير مركبة، أعني قليلة المقدمات، فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الأوَل"[(٢)].

وهكذا نجد أول وصف للدلائل العقلية عند ابن رشد كونها يقينية، والثاني يقصد به صفة الإيجاز التي سيأتي بيانها –إن شاء الله.

أما ابن تيمية فيقارن بين طريقة السلف وأهل الكلام والفلسفة، ويُبين فسادهم من وجوه عدة[(٣)]، وما بينهما من الفروق العظيمة في طريقة الاستدلال بالدلائل العقلية على المطالب الإلهية، حيث أنهم يمتثلون طرق فاسدة، بعيدة عن المعارف اليقينية الفطرية والبراهين العقلية، فهم يضعون خيالات فاسدة وقضايا كاذبة، ويزعمون أنها أصول عقلية، معارضين بذلك

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٦٤).

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة (٥٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٢٣٣-٢٣٥)، الرد على المنطقيين (٣٧٣).

لكتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وللفطر الإنسانية، كما نقض من وجوه كثيرة اعتقادهم أيضاً بأن الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان[1].

ووضَّح أن التخبط والحيرة والضلال الذي يعيشه من خالف منهج السلف هو بسبب فقدانهم اليقين، فقال: "أنك تجد أهل الكلام أكثر الناس انتقالاً من قول إلى قول، وجزماً بالقول في موضع وجزماً بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر، وهذا دليل عدم اليقين.... فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسنة أضعاف أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة.."[2].

ويُعلم ذلك في الدلائل الشرعية العقلية من جهة النظر والاستقراء، فما من ناظرٍ منصف إلا دلَّه عقله على صدق هذه الدلائل ويقينيتها، وعلِمَ ضلال مَن خالفها مِن دلائل المتكلمين والفلاسفة المنطقيين.

فلما كانت الأدلة القرآنية تتصف باليقينية والقطعية في ثبوتها ودلائلها، والحجج القوية، المبعدة للشكوك والشبه، جاءت المعارف في القلوب أرسخ، وفي العقول أثبت، ولعموم الخلق أنفع، وهذا في جميع الأصول العقدية، من إقامة التوحيد وإثبات الرسالة، والنبوة والمعاد والبعث والجزاء، وغير ذلك من أصول الدين ومسائله.

**ثامناً: البيان.**

يقصد بالبيان وضوح المعنى لدلائل الدين الشرعية والعقلية، وعدم خفائها، وتنوع الدلالة عليها بقصد إيضاحها والكشف عنها.

وقد جاء الخطاب القرآني والنبوي بأنواع البيان والتبيين، وهذه الصفة من أكثر الصفات تكرراً في القرآن الكريم، وهذا يقتضي تأكيداً على أهميتها.

والدلائل في القرآن الكريم هي كلام رب العزة والجلال، وقد اتصفت بالبيان والتبيان، واتصفت الآيات بالبينات أي الواضحات التي لا تحتاج إلى تفسير أو بيان، والشواهد كثيرة التي تصف الله تعالى بالمبين والكتاب بالمبين، والبلاغ بالمبين، إنه القرآن الذي سمى الله نفسه

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٢٤٠-٢٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٠-٥١).

بالمبين، فكتابه بيان، وهو تعالى مبين: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٢٥]. قال تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [سورة يوسف:١].

فالآيات القرآنية في غاية الوضوح، تبين ما يحتاج الناس إليه في أمور دينهم ودنياهم، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة النور:٦١].

وقد أرسل الله تعالى رسولاً مُبيناً عضَّده بالوحي، وكلَّفه بالبلاغ المبين، وقد أدى الأمانة ونصح الأمة، وكان من أعلم الخلق بالحق، وأفصحهم لساناً، وأقواهم بيانًا، وأحرصهم على هداية العباد، وهذا يوجب أن يكون بيانه أكمل من بيان كل بشر، قال الله تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة البقرة:٩٩]. يقول الطبري: "يعني دلالات واضحات، يهدين من أراد الله هدايته إلى الحقّ"[(١)].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ﴾ [سورة النور:٣٤]. أي: صارت مُبيّنة بنفسها الحق"[(٢)].

يُبين لهم المجمل في كتاب الله تعالى، وما اختلفوا فيه، فالسنة النبوية خير بيان للقرآن الكريم؛ لأنها وحي من الله تعالى كالقرآن، بل إن علاقة السنة بالقرآن علاقة البيان، وهذا البيان له أنواع متعددة، حصرها ابن القيم في ثلاثة أقسام رئيسة، فقال: "السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

**أحدها**: أن توافِقه من كل وجهٍ، فيكون من باب توارد الأدلة.

**ثانيها**: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له.

**ثالثها**: أن تكون دالةً على حكم سكت عنه القرآن"[(٣)].

(١) تفسير الطبري (١٨/ ٥٨٤).

(٢) تفسير الطبري (١٩/ ١٧٧).

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢٢٠) باختصار.

وقال الشاطبي: "أن السنة إنما جاءت مُبيّنة للكتاب"[(١)].

وقال ابن كثير: "عليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له"[(٢)].

ولله تعالى الإرادة العليا في هذا البيان لهداية الخلق إلى سنن الرشاد والحق، وانتشالهم من الضلالة إلى النور، قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النساء:٢٦].

فما أنزل الكتاب على عبده ونبيه ﷺ إلا ليبين، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحديد:٩].

ومن قوة هذا البيان أقام الله به الحجة وبانت المحجة على الخلق، ولذلك بعد إنزال القرآن وإرسال الرسول محمد ﷺ ما بقي حجة للظالمين أبداً، قال تعالى: ﴿رُّسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللّهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾ [سورة النساء:١٦٥].

**تاسعاً: قربها للقلوب، وتأثيرها على الإيمان.**

إن من أعظم ما تتميز به الدلائل الشرعية العقلية، هو قوة تأثيرها الوجداني؛ لارتباطها بكلام رب العزة والجلال، وبالمبلّغ الرسول الكريم ﷺ، فقد جاء بالقرآن العظيم الذي لو أُنزل على جبل لرأيته خاشعاً متصدعاً من خشية الله، فكيف بدلائله وبراهينه التي يجادل بها المعاندين، ويجدد بها إيمان ويقين المؤمنين، فقد تجلت فيها الهيبة والإجلال، والعظمة والخشية، وخضع المستدل لدلالته، بكل ذل وانكسار إجلالاً وإكباراً لمنزلها سبحانه وتعالى.

فقد جمعت بين التقرير البياني، والتأثير على من يسمعها أو يقرأها، وبين التفاعل معها والعلم والعمل بمرادها. فالذي خلق القلب والعقل، وأنزل هذه الأدلة العقلية، هو الله سبحانه، فإلهية المصدر ووحدته، تثبت ملاءمة الأدلة العقلية مع الفطرة الإنسانية، وارتباطها بالإيمان، حيث أن المصدر واحد.

فاتسمت الدلائل الشرعية العقلية بقوة التأثير، وقوة الإقناع: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [سورة ق:٣٧]. وقد جاءت بالهدى والبينات من عند

---

(١) الموافقات، (٤/ ٤٨).

(٢) تفسير ابن كثير تحقيق سلامة (١/ ٧).

الله، قال تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [سورة الجاثية:٢٠]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة يونس:٥٧].

وخير شاهد على ذلك ما وقع لجبير بن مطعم- رضي الله عنه- قال: «سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ * أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [سورة الطور:٣٥-٣٧]"، قال: كاد قلبي أن يطير»[(١)]، وهي من جملة ما حمله على الدخول في الإسلام.

فهي دلائل عقلية سبَّاقة إلى القلوب، وأعظمها ملائمة للعقول كما يقول ابن القيم[(٢)].

هذه هي الطريقة القرآنية: قريبة، مباشرة، واقعية في الاستدلال على وجود الله تعالى، مع بلوغها الغاية في الإقناع، والذروة في اليقينية، وقوة تأثيرها في الإيمان، فهناك فرق بين الدلائل العقلية في الآيات البينات التي جعلها الله دليلاً عليه، وبين طريقة المتكلمين والفلاسفة في إثبات الصانع بدلالة الحدوث، ودلالة الإمكان، وعلة الافتقار إلى المؤثر، وغير ذلك من الطرق المعوقة، التي إن أوصلت علماً، ولكنه بعد طرق ملتوية، وإتعاب للذهن، كمن يريد أن يسلك الطريق ليذهب إلى مكة، فإنه إما أن يتجه مباشرة من الطائف إلى مكة، وهو الطريق المستقيم المباشر، أو أن يذهب أولاً إلى المدينة أو اليمن ثم يعود إلى مكة، وهذا مع ما فيه من المشقة والتعب، فإن سالكه قد لا يسلم من آفات الطريق، وكذلك الأمور الفطرية، متى جُعل لها طرق غير فطرية كانت تعذيباً للنفوس بلا منفعة لها؛ لأن المطلوب من الأدلة والبراهين العقلية بيان العلم وبيان الطرق المؤدية إلى العلم المباشرة بكل سهولة وواقعية، كما هي الآيات والدلائل القرآنية[(٣)].

وقد وصف شيخ الإسلام ابن تيمية حال أهل المنطق والفلسفة والمتكلمين بين الجهل البسيط والجهل المركب، وشبههم "بمن قيل له أين أذنك؟ فأدار يده فوق رأسه ومدها إلى أذنه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦/ ١٤٠) حديث رقم: ٤٨٥٤، باب قوله: {وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب}، كتاب تفسير القرآن.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٤٦٠).

(٣) انظر: الرد على المنطقيين (ص: ٢٤٨-٢٤٩).

بكلفة، وقد كان يمكنه أن يوصلها إلى أذنه من تحت رأسه فهو أسهل وأقرب"[(١)].

ويعترف فخر الدين الرازي بقصور طريقة المتكلمين في الاستدلال على العقائد، ويقر بفضل طريقة الدلائل الشرعية العقلية، ويذكر مزاياها "من وجهين:

الأول: أنها أقرب إلى أفهام الخلق، وأشدها التصاقاً بالعقول، وأبعدها عن الدقة، لينتفع به كل أحد من الخواص والعوام.

الثاني: أنه ليس الغرض من الدلائل القرآنية المجادلة، بل الغرض منها تحصيل العقائد الحقة في القلوب، وهذا النوع من الدلائل أقوى من سائر الطرق"[(٢)].

وتأمل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقاً فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنبياء:٣٠]. "فتجد فيها ما يعلمه الجاهل، ويُنبه الغافل، وتُرضي نهمة العالم، يدركونها في أيسر كلفة، وأقرب طريق، وأبلغ بيان، ويرى فيها العالم الفيلسوف الباحث في نشأة الأكوان دقة العلم وإحكامه، وموافقته لأصدق ما وصل إليه العقل البشري مع سمو البيان وعلو البرهان"[(٣)]، فاتسمت الدلائل الشرعية العقلية الدالة على أصول الدين ومسائله، بأنها واضحة المعاني، قوية التأثير، لا تحتاج إلى كلفة ومشقة في الفهم والاستيعاب، فهي قريبة التصور، تناسب جميع العقول البشرية، مع أن طبائع الناس مختلفة، ومشاربهم متباينة، وتتفاوت مداركهم، وذلك لقرب دلالاتها، ومباشرة كلماتها.

**عاشراً: الإيجاز.**

تتميز الدلائل العقلية بالإيجاز، ويقصد به إيصال المعاني المرادة بأوجز عبارة، وأقصر لفظ، دون الإخلال بالمعنى، فغالباً ما تقصر ألفاظه على جوامع الكلم.

فمن الإيجاز والاختصار الذي بلغ من البيان الكمال، أن تكون إحدى مقدمات الدليل العقلي محذوفة، مع وجود ما ينبئ عن المحذوف، وهذا لا يعني أن المعنى يحتاج إلى إكمال وإتمام، فالذي يحتاج إلى إكمال يعني أنه ناقص، وهذا ممتنع في حق القرآن الكريم، إذ أن المقصود الوفاء بحق المعنى مع الإيجاز في اللفظ، والذي أُضمر من الألفاظ هو حشو في الدليل،

---

(١) الرد على المنطقيين (ص: ٢٤٩).

(٢) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢/ ٣٣٣). بتصرف.

(٣) تاريخ الجدل، محمد أبو زهرة (٦٠-٦١). بتصرف.

حتى لو كان المقام يحتاجها في سوق الدليل، ويكون ذلك من غير إخلال بأي ركن من أركانه، والناظر للدلائل العقلية في القرآن يجد أن أغلب المقدمات الفطرية المعروفة محذوفة. وهذا الذي يقصده شارح الطحاوية بقوله: "وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها، استدل بها، ولم يحتج إلى الاستدلال عليها. والطريقة الصحيحة في البيان أن تحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما يدعيه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية"[(١)].

ومن شواهد الإيجاز في القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ * الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [سورة آل عمران:٥٩-٦٠]. ففي هذه الآية الكريمة يتضح حذف إحدى المقدمات، وذلك عند المقايسة بين خلق آدم -عليه السلام- وخلق عيسى-عليه السلام-، إذ ما دام آدم خُلق بلا أم ولا أب فهو أولى بأن يكون إلهاً، وذلك من نفس منطق ادعاء النصارى أن عيسى-عليه السلام- إلها لأنه خُلق من غير أب، ولم يقل أحد من البشر أن آدم- عليه السلام- إله.

ويُبين الرازي وجه المقايسة قائلاً: "إذا جاز أن يخلق الله تعالى آدم من التراب؛ فلم لا يجوز أن يخلق عيسى من دم مريم؟ بل هذا أقرب إلى العقل، فإن تولد الحيوان من الدم الذي يجتمع في رحم الأم أقرب من تولده من التراب اليابس"[(٢)].

"وإننا نجد أنه قد حُذفت مقدمة وبقيت واحدة، وكأن سياق الدليل لو في غير كلام الله تعالى يكون هكذا: إن آدم خُلق من غير أب ولا أم، وعيسى خلق من غير أب، فلو كان عيسى إلهًا بسبب ذلك لكان آدم أولى، لكن آدم ليس ابنًا ولا إلهًا باعترافكم، فعيسى أيضًا ليس ابنًا ولا إلهًا.

وإن الحذف قد صيَّر في الكلام طلاوة، وأكسبه رونقًا، وجعل الجملة مثلًا مأثورًا، يُعطي حجة في الرد على النصارى، ويُذكّر الجميع بأنَّ آدم والناس جميعًا ينتهون إليه، وإنما خُلق من تراب، فلا عزة إلا لله تعالى"[(٣)].

وقد نبه إلى وجود هذه الصفة في الدلائل العقلية ابن رشد فقال: "أن تكون بسيطة غير

---

(١) شرح الطحاوية تحقيق الأرناؤوط (١/ ٣٨).

(٢) التفسير الكبير (٨/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٣) المعجزة الكبرى القرآن (ص: ٢٧٠).

مركبة، أعني قليلة المقدمات، فتكون نتائجها قريبة من المقدمات الأوَل"[(١)].

والشواهد على إيجاز العبارة مع ما تحمله من المعاني العظيمة، كثيرة، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ * مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [سورة الحج:٧٣-٧٤]. يقول ابن القيم: "فتأمل هذا المثل الذي أمر الناس كلهم باستماعه.. كيف تضمن إبطال الشرك وأسبابه بأصح برهان في أوجز عبارة وأحسنها وأحلاها... فأقام سبحانه حجة التوحيد وبين إفك أهل الشرك والإلحاد بأعذب ألفاظ وأحسنها، لم يستكرهها غموض، ولم يُشِنها تطويل، ولم يُعِبها تقصير، ولم تزر بها زيادة ولا نقص، بل بلغت في الحسن والفصاحة والبيان والإيجاز ما لا يتوهم متوهم ولا يظن ظان أن يكون أبلغ في معناها منها، وتحتها من المعنى الجليل القدر العظيم الشرف البالغ في النفع ما هو أجلّ من الألفاظ"[(٢)].

هذه أبرز أوصاف الدلائل الشرعية العقلية الدالة على أصول الدين ومسائله، والتي تميزت عن الطرق الكلامية، والتعقيدات الفلسفية والمنطقية، ولست أدعي الاستيعاب لها والحصر، فليس هذا موضعه، وإنما حاولت بيان أبرزها وأشهرها فيما وقفت عليه، والله أعلم.

---

(١) الكشف عن مناهج الأدلة (٥٩).

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٤٦٦-٤٦٧). انظر: (٢/ ٤٧٣-٤٧٧).

# الفصل الرابع:
# مقتضيات صفات الدلائل الخبرية والعقلية في البلاغ النبوي

## المبحث الأول
## امتناع تكافؤ الأدلة

### مفهوم تكافؤ الأدلة:

هو التساوي من كل وجه، والمماثلة، والتعادل بين شيئين، والتكافؤ هنا مرتبط بالأدلة الشرعية، فيقصد "بتكافؤ الأدلة": التعادل بين الأدلة، والتساوي فيما بينها، كونها متساوية في الثبوت، ومتساوية في الدلالة، بحيث لا يمكن إظهار ميزة لأحدها على الآخر، وهو يأتي بعد تعارض الأدلة، فإذا تعارضت الأدلة وتعادلت في دلالتها، وانعدم بيان الراجح من المرجوح، فقد حصل التكافؤ والتعادل والتساوي.

وأكثر ما تُذكر هذه المسألة "تكافؤ الأدلة" في كتب الأصوليين، والمراد "بتكافؤ الأدلة عندهم": هو تعادل الأدلة المتعارضة وتساويها في القوة، بحيث يدل كل من الدليلين على مناقض ما يدل الآخر في المسألة الواحدة، فالأدلة متكافئة، ويتعذر الترجيح بينهما، مما يجعل التوقف عن الحكم ضرورة[(١)].

### من قال بـ "تكافؤ الأدلة"؟

في الأصل مسألة "تكافؤ الأدلة" هي مسألة كلامية، حيث إن المتكلمين توقفوا حتى في المسائل الكبار في العقيدة، كقولهم بدليل الحدوث، وفي مسألة الصفات، والقضاء والقدر (الجبر والاختيار) وغيرها من المسائل، ورأوا أن الأدلة الشرعية متكافئة ومتساوية، وهذا يوجب عليهم التوقف.

إن مسألة "تكافؤ الأدلة" اعتراها اختلاف واسع، وسجال ومناظرة مستفيضة في كتب

---

(١) انظر: المستصفى: (٢/ ٣٩٥)، المحصول (٢/ ١٨٩)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ١٩٩)، البحر المحيط، للزركشي (٨ / ١٢٠)، التحبير شرح التحرير (٨/ ٤١٣٨)، شرح الكوكب المنير: ٤/ ٦٠٥ – ٦٠٦). معظم كتب الأصول لم تهتم بتعريف مسألة "تكافؤ الأدلة"، وما ذكرته إنما هو استنتاج لمعناه في كتبهم.

الأصوليين المتكلمين[1].

**ولعل من الباعث في ورودها في هذا الفصل، هو أمرين:**

**الأول**: إن القول "بتكافؤ الأدلة" مناقض لمقومات البلاغ النبوي وصفاته، فكان لابد من البيان والتوضيح.

**الثاني**: عدم تحرير مفهوم "تكافؤ الأدلة" في الكتب العقدية -على حد ما وقفت عليه من بحث- فكان لابد من تجلية القول فيه لأهميته، مع العلم بانتشاره بشكل كبير في المدرسة الأصولية الكلامية.

فهو مسألة غزيرة الوجود، كثيرة الاعتقاد، قليلة الاهتمام من قبل المتخصصين في الشأن العقدي والأصولي والفقهي.

**أقوال العلماء في تقرير مسألة "تكافؤ الأدلة":**

يقول ابن حزم في وصف التكافؤ: "أنه لا يمكن نصر مذهب على مذهب، ولا تغليب مقالة على مقالة، حتى يلوح الحق من الباطل ظاهراً بيّناً لا إشكال فيه، بل دلائل كل مقالة فهي مكافئه لدلائل سائر المقالات"[2]. ويظهر على قول ابن حزم العموم، ودخول التكافؤ بين الملل والمذاهب والأقوال، لكن الذي يعنينا هنا هو التكافؤ في الأدلة: أي في الأدلة الشرعية، التي حصل التساوي بين دلالتها.

وذهب أبو علي وأبو هاشم الجبائيان إلى القول بتكافؤ الأدلة وتعادلها في المحل الواحد، وبجواز تكافؤ الدليلان، ويكون للمجتهد حكم الاختيار يعمل بما يشاء[3].

ويرد سؤالٌ كما ورد على مسألة التعارض، **هل التكافؤ بين الأدلة والتعادل، هو حاصل في حقيقته؟ أي في نفس الأمر، أم هو في الأذهان فقط؟!** بمعنى هل يمكن أن ينصب الله تعالى على الحكم الواحد دليلين متكافئين في نفس الأمر؟ بحيث يخالف كل منهما الآخر،

---

(١) تجد هذه الدعوى في كتب الأصوليين تحت عنوان، باب: التعادل والترجيح، وبعضهم أدرجها ضمن باب: التعارض والترجيح، وبعضهم في باب: الترجيحات.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٧٥).

(٣) انظر: الواضح في أصول الفقه، لابن عقيل (٥/ ٣٩٠) سلاسل الذهب، الزركشي (ص: ٤٣٢).

ويمتنع الترجيح بينهما لعدم وجود مزية في أحد الدليلين؟

**إن التكافؤ بين الأدلة إن قُدِّر وقوعه فمحِلّه الأذهان، وهذا الأمر متفق عليه، أما وقوع التكافؤ حقيقة في نصوص البلاغ النبوي، فهذا فيه نزاع:**

**القول الأول:** قالوا: بامتناع وقوع التكافؤ والتعادل في نفس الأمر وإنما هو في نظر الناظر، ولا بد أن يكون أحد المعنيين أرجح وإن جاز خفاؤه على بعض الناظرين، ولا يجوز تقدير اعتدالهما، ونقل عن الكرخي القول بالمنع(١)، وهو مذهب الحنابلة وأكثر الشافعية، وقال الزركشي: "وهو الظاهر من مذهب عامة الفقهاء"(٢).

**القول الثاني:** قالوا: بجواز حصول التكافؤ بين الأدلة، وتعادلها في المحل الواحد، وإن التعادل حاصل في الذهن وفي نفس الأمر، وهو مذهب كثير من المتكلمين، كأبي علي وأبي هاشم الجبائي، ونقل عن القاضي الباقلاني، والغزالي، والرازي، والآمدي، والجرجاني، ويحكى عن الحسن البصري وغيرهم(٣).

أما بالنسبة إلى التكافؤ في الأدلة القطعية والظنية، فإن الأمة مجمعة على امتناع التكافؤ في الأدلة القطعية، فلا يجوز القول بتعادل الأدلة في المسألة الواحدة، أو خبران يختلفان على شيء واحد بأن يوجب أحدهما الحظر والآخر الإباحة مثلا، بل لا بد من وجود المزية في أحدهما، وفي الأدلة الظنية خلاف، وذهب قوم إلى جوازه في القطعيات(٤). وكثير من المتكلمين يجيزون حصول التكافؤ بين الأدلة، ومبنى قولهم بأن كل مجتهد مصيب.

إن الذين يقولون بعدم جواز التعارض بين الدليلين في نفس الأمر، ولا يرون فرقا بين الأدلة القطعية والظنية لأن التعارض عندهم ظاهري في نظر الناظر لا في الواقع ونفس الأمر، هم

---

(١) انظر: العدة، لأبي يعلى (٥/ ١٥٣٦) شرح اللمع، للشيرازي (٢/ ١٠٧١)، المحصول للرازي (٥/ ٣٨٠). حكاه الآمدي عن الإمام أحمد في الأحكام (٤/ ٣٢٠)، شرح المعالم في أصول الفقه (٢/ ٤٥١)، المسودة (٤٤٦، ٤٤٨)، نهاية السول شرح منهاج الوصول (٣٧٢)، الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ١٩٩)، سلاسل الذهب (٤٣٢)، التحبير شرح التحرير (٨/ ٤١٣٨)، شرح الكوكب المنير (٤/ ٦٠٨).

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١٢٥).

(٣) المستصفى (٢/ ١١٨)، الإحكام، للآمدي (٤/ ٣٢٣)، المسودة في أصول الفقه (ص: ٤٤٦)، المستدرك على مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣٢-٢٣٣)، سلاسل الذهب (٤٣٣)، البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١٢٥).

(٤) انظر: المسودة في أصول الفقه (ص: ٤٤٦-٤٤٨)، المستدرك على مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣٢-٢٣٣).

الذين لا يجيزون القول بالتكافؤ، وهو مذهب الحنفية، وجماهير الفقهاء[1].

ومنهم من فصَّل القول، وقال إن تكافؤ الأدلة ممتنع في مسائل الأصول، أما الفروع فيجوز، وهذا قول القاضي أبو يعلى نقله عنه ابن تيمية حيث قال: "وقد ذكر القاضي فيما اختصره من أصول الدين والفقه رأيته بخطه: لا يجوز تكافؤ الأدلة في أدلة التوحيد وصفات الله وأسمائه والقضاء والقدر، وأما دلائل الفروع مثل الصلاة والصيام والحج والزكاة وغير ذلك فيجوز أن تتكافأ"[2].

وعلق ابن دقيق العيد على هذا، وقال: "هذا الخلاف يحتمل أن يكون في الوقوع، ويحتمل أن يكون في التجويز العقلي"[3].

ومن أوائل الذين خالفوا في هذه المسألة من الأصوليين المتكلمين أبو بكر الباقلاني، الذي يرى جواز تكافؤ الأدلة، وإذا حصل التكافؤ، يجعل للمجتهد التخيير بين القولين، فيختار أيهما شاء إذا تقابلت الأمارات ولم يترجح أحدها على الآخر، وأن هذا هو الصحيح الذي عليه شيخه أبا الحسن البصري[4].

**والحق الذي عليه سلف الأمة وجمهورها،** أن كل مسألة شرعية لا بد لها من دليل شرعي، فلا يجوز القول بالتعارض الذي يؤول إلى القول بالتكافؤ والتساوي في الأدلة، وامتناع ظهور الراجح فيها؛ لأن الأصل في نصوص البلاغ النبوي أصوله ومسائله الإحكام والوضوح والبيان، فلا يمكن أن تتكافأ فيها الأدلة في حقيقة الأمر، وإنما قد يحصل التكافؤ في نظر الناظر، فكما أنه ليس هناك نصوص في البلاغ النبوي يحصل فيها التعارض الحقيقي، وإنما التعارض الحاصل هو التعارض الظاهري الذي في الأذهان لا في نفس الأمر، فكذلك التكافؤ هو وصفاً للناظر وليس وصفاً للنصوص.

وفي بيان هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والصواب الذي عليه السلف والجمهور أنه لا بد في كل حادثة من دليل شرعي، فلا يجوز تكافؤ الأدلة في نفس الأمر، لكن قد

---

(١) انظر: التقرير والتحرير (٣/ ٢-٣).

(٢) المستدرك على مجموع الفتاوى (٢/ ٢٣٣).

(٣) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١٢٦).

(٤) انظر: التقريب والإرشاد (٢/ ١٥٧).

تتكافأ عند الناظر لعدم ظهور الترجيح له، وأما من قال: أنه ليس في نفس الأمر حق معين بل كل مجتهد عالم بالحق الباطن في المسألة وليس لأحدهما على الآخر مزية في علم ولا عمل، فهؤلاء قد يجوزون أو بعضهم تكافؤ الأدلة ويجعلون الواجب التخيير بين القولين"[(١)]، ويقول في موضع آخر: "ولا يجوز أن تتكافأ الأدلة في نفس الأمر عند الجمهور، لكن تتكافأ في نظر الناظر، وأما كون الشيء الواحد من الوجه الواحد ثابتاً منتفياً فهذا لا يقوله عاقل"[(٢)].

ويؤكد ذلك بذكر الأسباب الداعية إلى القول بالتكافؤ، ويقول: "فالأدلة الدالة على العلم لا يجوز أن تكون متناقضة متعارضة، وهذا مما لا ينازع فيه أحد من العقلاء، ومَن صار مِن أهل الكلام إلى القول بتكافؤ الأدلة والحيرة؛ فإنما ذاك لفساد استدلاله؛ إما لتقصيره، وإما لفساد دليله. ومن أعظم أسباب ذلك: الألفاظ المجملة التي تشتبه معانيها"[(٣)].

وخكذا لخص ابن تيمية أسباب القول "بتكافؤ الأدلة" عند القائلين به وهي:

١- فساد طريقة الاستدلال.

٢- تقصير في التحري والبحث والنظر.

٣- فساد في الدليل المعارض.

٤- عدم معرفته بالألفاظ المجملة في البلاغ النبوي.

وبهذا يتبين أن النصوص الشرعية لا يمكن حصول التكافؤ الحقيقي فيها؛ لأن الحق في النصوص ظاهر وبيِّن، فيمكن وقوع التكافؤ باعتبار نظر الناظر وليس باعتبار الحقيقة.

**الرد على المخالفين في هذه المسألة:**

**الوجه الأول**: إن القول بأنه لا يمكن معرفة ترجيح أحد الدلالتين، وتعين الحق، وإصابة الدلالة الراجحة على الأخرى لخفائها وعدم ظهورها، وأن الحق مختلط، وغير بيِّن، ولا متميز لأحد البتة، يستلزم القول بأن الدين غير واضح، وأن البلاغ النبوي غير مبين**!!**

وهذا أمر مخالف للشرع والعقل، معلوم الفساد بالضرورة.

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم (٢/ ١٠١).

(٢) الاستقامة (١/ ٤٣٤).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٤ - ٢٧٥).

إذ أن البلاغ النبوي أكثر ما وصفه الشارع الحكيم بأنه بلاغ مبين، أي واضح لا لبس فيه ولا غموض ولا إبهام، بل المصطفى ﷺ كُلف بالبلاغ المبين، وأدلة القرآن على أن البلاغ النبوي متصف بالبيان كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلاَغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة المائدة:٩٢].

ومن أدلة القرآن على أن الرسول ﷺ قد بيَّن تمام البيان، قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل:٨٩]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤].

أبعد كل هذه الآيات البينات الواضحات الدالة على أن البلاغ النبوي الذي وصلنا بلاغاً ناصع البيان، جليّ الخطاب، ظاهر المعنى، صريح الدلالة، بيّن اللفظ، واضح الأحكام: يقال إن في أدلته تكافؤ وتساوي، فلا يدرى أيهما المراد!؟ ويتوقف ولا يتبنى قولاً ظاهراً لعدم الظهور والبيان! والبلاغ النبوي أساساً مناط بقوة البيان والتمام والكمال.

ومما يوجب فساد هذا القول كونه ينافي تمام المنافاة كون القرآن هداية للعالمين، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة:٢]. ويقول جامعاً وصفه بالبيان والهدى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران:١٣٨]. ويقول: ﴿فَقَدْ جَاءكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [سورة الأنعام:١٥٧]. ويقول: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة النحل:٦٤]. ومقتضى دلالة هذه الآيات الكريمات أن القرآن هدى ونور ورحمة وبيان ظاهر.

ثم إن هذا القول منافي لكون الرسول ﷺ بلَّغ البلاغ المبين، وهو صاحب الحكمة البالغة، والبلاغ المبين، واللسان البليغ الذي أوتي جوامع الكلم.

وقد أشار ابن تيمية إلى هذا المعنى وهو أن القول بالتكافؤ يُحيل إلى عدم البيان من المبلّغ، وانعدام الإحكام في البلاغ والهداية والنور للعباد، وناقش القائلين به، وأن القصور في الناظر وليس في بيان الله عز وجل ورسوله ﷺ[(١)].

**الوجه الثاني**: من المعلوم أن البلاغ النبوي واضح في أصوله ودلائله ومسائله، والحق واحد لا اختلاف فيه، فإذا فرضنا أن الله عز وجل أمر النبي ﷺ بتبليغ الناس، وأن الحكم يحمل

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٨/ ٤٠٤-٤٠٦).

دلالتين متناقضتين، لا يعلم المكلفين أي الدلالتين مرادة، فهذا فيه تضليل وتلبيس عن اتباع الحق، والله عز وجل يقول: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ عَلَى عَبْدِهِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَإِنَّ اللَّهَ بِكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الحديد:٩].

وفي بيان هذا المعنى يقول ابن عقيل: "أن هذه المسألة مبنية على أصل، وهو أن الحق في واحد، وإذا ثبت بما قدمنا أن الحق في واحد، لم يجز أن يخلي الله سبحانه ذلك الحق من دليل، ولا يجوز أن يسوي بين دليلين بما يؤدي كل واحد منهما إلى حكم يخالف الحكم الذي دلَّ عليه الآخر؛ لأن في ذلك تضليلا وحيرة تمنع إصابة الحق الواضح"[(١)].

"بأن ينص مثلاً في كتاب على إباحة شيء وينص في الآخر على تحريمه، فإن احتج من منع التعادل في الأمارتين في نفس الأمر مطلقاً بأنه لو وقع، فإما أن يعمل بهما وهو جمع بين المتنافيين، أو لا يعمل بواحد منهما فيكون وضعهما عبثاً، وهو محال على الله تعالى، أو يعمل بأحدهما على التعيين، وهو ترجيح من غير مرجح"[(٢)].

**الوجه الثالث**: أن الأدلة إذا تعادلَّت وتكافأت وتساوت فيها الدلالة وعجز عن بيان الحق ليعمل به، أدى بذلك إلى تعطيل الأدلة والأحكام، لأن التوقف لا معنى له، فإن في ذلك تعطيلا للأحكام، فتصير بذلك كالمعدومة، وهذا يقتضي تعطيل الشريعة عن العمل، وهذا القول ظاهر الفساد بيقين لا إشكال[(٣)].

### الأدلة الدالة على بطلان "تكافؤ الأدلة":

سبق أن نقلنا إجماع الأمة على امتناع حصول التكافؤ بين الدليلين، وإن قدر وقوعه فلا بد أن ينتصب الترجيح بظهور ميزة أحد الدليلين على الآخر، ليخرجهما عن التكافؤ، وأن الحق أن نصوص البلاغ النبوي ظاهرة وبيّنه، لا يمكن أن يكون فيها تكافؤ حقيقي.

فلا شك في بطلان القول بتكافؤ الأدلة وفساد اعتقاده، لكون ذلك مناقضاً لصفات البلاغ النبوي.

---

(١) الواضح في أصول الفقه (٥/ ٣٩٠).

(٢) التحبير شرح التحرير (٨/ ٤١٣٨-٤١٣٩).

(٣) انظر: الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفى، لابن رشد الحفيد (١٤٢)، شرح مختصر الروضة (٣/ ٦٧٣).

**فالأدلة تمنع أن تتكافأ لعدد من الاعتبارات، منها:**

**الأول:** يكفي في تحقق أن البلاغ النبوي لا يحصل فيه التعارض الحقيقي والتساوي في دلائله لإبطال دعوى "تكافؤ الأدلة": معرفة أن القول بالتكافؤ في الأدلة، لا يعبر عن تعدد الرؤية وتساوي الأدلة التي تستند على تصوراتهم، بل يعبر عن أمرين:

أ- الاختلاف والاضطراب الحاصل في منهجية الاستدلال عند القائلين بالتكافؤ.

ب- فساد تصوراتهم العقلية، واختلال توازنها، مما حدا بهم إلى الشك والحيرة ثم التوقف.

وهذا ظاهر في كتب المتكلمين، فالشك والحيرة، والاختلاف والاضطراب -خاصة في المسائل الكبار- من سمات أهل الكلام[١]، ومن أحسن من بيَّن هذا الأمر شيخ الإسلام ابن تيمية في مصنفاته، فقال: "إنك تجدهم أعظم الناس شكاً واضطراباً، وأضعف الناس علماً ويقيناً.."[٢].

وقد شرح شيخ الإسلام ذلك وضرب له عدة أمثلة، وإن القول "بتكافؤ الأدلة" سمة عامة لغالب أئمة الكلام. حيث يقول: "إن الأشعري - مع أنه من أقربهم إلى السنة والحديث وأعلمهم بذلك - صنف في آخر عمره كتاباً في تكافؤ الأدلة، يعني أدلة علم الكلام فإن ذلك هو صناعته التي يُحسن الكلام فيها، وما زال أئمتهم يخبرون بعدم الأدلة والهدى في طريقهم، كما ذكرناه عن أبي حامد وغيره، حتى قال أبو حامد الغزالي: "أكثر الناس شكاً عند الموت أهل الكلام"، وهذا أبو عبد الله الرازي من أعظم الناس في هذا الباب - باب الحيرة والشك والاضطراب - لكن هو مسرف في هذا الباب له تهمة في التشكيك دون التحقيق، بخلاف غيره فإنه يحقق شيئاً ويثبت على نوع من الحق.."[٣].

ويؤكد أيضاً على أن اختلال منهجية الاستدلال عندهم، وتناقض الاستدلالات العقلية التي يستندون عليها أدى بهم الأمر إلى الوقوع في الحيرة والتوقف في الأدلة، والقول "بتكافؤ

---

(١) انظر: التسعينية (٢٠١)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١٦٤). كمسألة دليل حدوث الأجسام.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧). انظر: (٤/ ٥٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨). ويقول في موضع آخر: (وقد سمعت محمد بن زيد العمري النسابة أخبرنا المعافي سمعت أبا الفضل الحارثي القاضي بسرخس يقول سمعت زاهر بن أحمد يقول: أشهد لمات أبو الحسن الأشعري متحيرا لمسألة تكافؤ الأدلة..). الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٦٤٩) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٢٩١).

الأدلة"[١].

فالحل الذي توصل إليه القائلون "بتكافؤ الأدلة" هو التوقف، فلا يتبنى قولاً في المسألة، حتى المسائل العظام في العقيدة.

وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية: "فإن من تدبر كلام كثير منهم الثابت عنهم وجد منتهى أمرهم إلى الشك والتوقف، كما يوجد في كلام الرازي وغيره؛ فإنه واقف في مسألة الجوهر الفرد، ومسألة الصفات والأفعال وغير ذلك، كما أخبر به عن نفسه وكما يوجد في كتبه، وكذلك أبو حامد الغزالي واقف في كثير من المسائل، وكذلك أبو المعالي حصل له التوقف قبل أن يموت في الصفات الخبرية كالاستواء وفي قيام الأمور الاختيارية به"[٢].

ثم إن انعدام اليقين وحصول الشك والحيرة والاضطراب اضطرهم إلى القول "بتكافؤ الأدلة"[٣].

ومن أكبر الأدلة على بطلان قولهم "بتكافؤ الأدلة" وبطلان منهجهم أساساً، هو حال كثير منهم في نهاية المطاف، ورجوعه إلى الحق وطريق الكتاب والسنة، كالرازي والجويني والغزالي، وغيرهم، وهي حجة قاطعة تؤكد فساد قولهم، وبطلان منهجهم في الاستدلال[٤].

وقد وصف ابن حزم أيضاً حالة أهل الكلام وملازمة الحيرة لهم واضطراب أقوالهم، حتى أنهم لا يدرون ما يعتقدون، ولا يعلمون من أين يأخذون الدلالة الصحيحة التي لا تخالف أصولهم

---

(١) انظر: الصفدية (١/ ٢٩٤).

(٢) شرح الأصفهانية (٧١-٨٢).

(٣) انظر: شرح الأصفهانية (٧١-٨٢). ومن أعظم أهل الكلام حيرة واضطراباً الرازي والآمدي، فالرازي كثيراً ما (يعترف بالحيرة في المواضع العظيمة: مسائل الصفات وحدوث العالم، ونحو ذلك). درء التعارض (٤/ ٢٩٠). وقد صرح في آخر كتبه وهو المطالب العالية بتكافؤ الأدلة. انظر: التسعينية (٢٠١). أما الآمدي فكثيراً ما يصرح في المسائل الكبار عند عرض الأدلة والمناقشات بقوله: (هذا إشكال مشكل، وربما يكون عند غيري حله). انظر: درء تعارض العقل والنقل (٣/ ٩٥-٢٨١-٢٨٢) (٤/ ١١٩). وهناك الكثير من نماذج الحيرة والشك لتكافؤ الأدلة عند بعضهم أو لعدم الدليل المرشد عند بعض أهل الكلام. انظر: الصفدية (١/ ٩٩) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٥٥٧- ٦٤٩) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٢/ ٢٩١).

(٤) انظر: كتب شيخ الإسلام ابن تيمية لا تكاد تخلو من التعرض لهذه المسألة، حتى أنه يقول: (ولو جمعت ما بلغني في هذا الباب عن أعيان هؤلاء كفلان وفلان لكان شيئاً كثيراً، وما لم يبلغني من حيرتهم وشكهم أكثر وأكثر). درء التعارض (١/ ١٦٦). وتراجم أعلام أهل الكلام يذكرون نماذج على ذلك.

العقلية، فهل يكابرون على أنفسهم، ويغالطون عقولهم أو لا ينكرون شيئاً ولا يثبتونه، ويتوقفون[(١)].

وهذا كله لأجل أنهم خاضوا في علم الكلام والفلسفة، وتركوا الاعتماد على الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة.

**الثاني**: إن الوقوع في الحيرة والشك والاضطراب والتوقف، يستلزم في ضرورة العقل أن البلاغ النبوي غير متصف بالإحكام، وأنه مضطرب ومختلف في دلائله، مما أدى بالأمر إلى القول "بتكافؤ الأدلة". وهذا الوصف باطل بلا ريب، إذ أن البلاغ النبوي يتجلى فيه الإحكام والإتقان، لا اختلاف ولا تعارض ولا تشابه ولا غريب فيه، ولا تداخل في معانيه ولا في أحكامه، بل إن نسق أدلته متناسب ومتوافق مصدق بعضه لبعض، كل كلمة فيه وضعت في موضعها المناسب، مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [سورة هود:١]. وهذا الإحكام والتفصيل متحقق في جميع القرآن بنص كلام الله تعالى، فالأدلة مشمولة بالإحكام بلا شك، وقد قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُّتَشَابِهاً﴾ [سورة الزمر:٢٣].

فالقرآن محكم غاية الإحكام، وقد سبق بيان هذه الصفة.

**الثالث**: إن القول "بتكافؤ الأدلة" يستلزم انعدام اليقين والعلم من الأدلة الشرعية، حتى تساوت دلالاتها، وهذا يوجب عدم الإيمان بصفة القطعية واليقينية في دلائل البلاغ النبوي، الثابتة قطعاً بلا ريب، وهذا فيه دلالة على أن الالتباس إنما يقع في نظر الناظر إما لتقصيره في تقصي الحق والبحث التام، وإما لعجزه وعدم فهمه وضعف علمه، وإما لتفريطه، ولذلك كثيرا ما يتصف هؤلاء بأنهم أضعف الناس علماً بالكتاب والسنة، -كما سبق أن تم بيان ذلك- وليس هناك تكافؤ في حقيقة الأمر، فانعدام العلم واليقين هو في الناظر في الأدلة، وليس في حقيقة النص والدلالة، إذ أن دلائل البلاغ النبوي مبنية على القطعية واليقين بلا استثناء، وكما بينا ذلك سابقاً في صفات الدلائل.

---

(١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٧٦) وقد تكلم عن تناقضهم وفساد استدلالاتهم، مما أدى بهم إلى القول بالتكافؤ. انظر: (٥/ ٧٧-٧٨-٧٩). وقد وصف ابن القيم حال القائلين "بتكافؤ الأدلة"، انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٣/ ٨٨٢-٨٤٣).

**الرابع**: إن القول بـ"تكافؤ الأدلة" ينافي صفة القوة والثبات الثابتة لصفات الدلائل في البلاغ النبوي، فمن الممتنع أن يكون الإنسان مدركاً للحفظ الإلهي للبلاغ، وعظمة التشريع الرباني، ثم بعد ذلك يكون متشككاً في دلائله، بحيث تتساوى لديه الأدلة لا يستطيع معرفة مراد الله منها!

لذلك تجد كل من أقر بتكافؤ الأدلة، متناقض مع نفسه، مضطرب في مواقفه.

**الخامس**: إن القول بتعادل الدليلين وكون أحدهما يدل على أمر مناقض للآخر، مما يوجب القول بأن الأحكام متضادة، ومتناقضة الدلالة، وهذا منافي لصفة الاتساق الثابتة قطعاً بالإجماع السابق ذكره، وكون البلاغ النبوي متسقاً منضبطاً في دلائله، مطرداً منتظماً في معانيه، مجتمعاً مستوياً مكتملاً في خطاباته، متماسكاً مترابطاً في نصوصه التي تجري في نسق واحد بلا اختلاف ولا تعارض ولا تضاد، يؤول إلى تعادل وتكافؤ في الدلالات، إذ أن هذا هو مقتضى صفة الاتساق التي اتصف بها البلاغ النبوي، والإيمان بخلاف هذا المعنى يوجب على الإنسان التناقض في نفسه، ومع الشارع الحكيم، ومع العقل وقوانينه السليمة.

بل إن وصف البلاغ النبوي بخلاف هذا الوصف، هو جور وطعن في تبليغ الرسالة، وفي ذلك يقول ابن عقيل: "القول بتكافؤ الأدلة والأحكام المتضادة، وذلك غير جائز على الله سبحانه في شرائعه"[(١)].

**السادس**: إن القول "بتكافؤ الأدلة" وأن المسألة الواحدة يأتي الحكم عليها بما يوجب الإباحة والحظر في نفس الأمر، فهذا مناقض لمقومات البلاغ النبوي وهو ثبوت العصمة للمصطفى ﷺ في التبليغ والذي ثبت به حصول مقصود الرسالة، إذ أن القول بالتكافؤ والتساوي بين الأدلة يستلزم أن النبي ﷺ لم يحصل له مقصود البعثة، ولم يبلغ الشرع على الوجه المطلوب، والله عز وجل يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. ويوجب القول بأن أقوال الرسول ﷺ مضطربة، وبأنه نسي ما أوحاه الله إليه حتى أصبح يخبر بالأمر ونقيضه، فتتساوى عند الناس الدلالات، ويتوقفون في المعاني، حتى المسائل الكبار، وحاشا رسول الله ﷺ هذا الافتراء، بل بلَّغ البلاغ المبين.

---

(١) الواضح في أصول الفقه (٥/ ٣٠٠).

وأوجب الله له العصمة في التبليغ حتى وصلت الرسالة كاملة بلا نقص ولا اختلاف ولا تناقض ولا نسيان، قال تعالى: ﴿سَنُقْرِؤُكَ فَلَا تَنسَى﴾ [الأعلى: ٦].

ودلائل العصمة كثيرة وثابتة ومعلومة بدلائل الشرع والعقل والإجماع، وقد تم بيان هذه الدلائل في مبحث ثبوت العصمة.

**السابع**: إن القول بتكافؤ الأدلة وتعارضها، مما يعني أن أحكام الشريعة قد تصدر في الواقعة الواحدة حكمين كل واحد منهما مناقض للآخر، مع امتناع ترجيح أحد الحكمين، فهذا مناقض لصفة الاستيعاب في البلاغ النبوي، وذلك كون البلاغ النبوي يستوعب كافة الحوادث والوقائع، وفي بيان ذلك يقول الزركشي: "لأن الأحاديث أحادية تؤدي إلى تكافؤ الأدلة وتعارضها، وهو خلاف موضوع الشريعة لئلا يلزم خلو الوقائع عن حكم الله"(١)، ويمكن "تصوير لوازم الأمارتين في غير العمل بهما فيقال: إذا تقابلت الأمارتان نفياً وإثباتاً، فإما أن يطابق كل منهما الواقع وذلك محال، لما فيه من الجمع بين النقيضين، وإما أن لا يطابق الواقع شيء منهما، وذلك محال لما فيه من رفع النقيضين، وإما أن يطابق إحداهما الواقع دون الأخرى، فما وافقه هو الحق المعتبر فضلاً عن كونه راجحاً، وما سواه لغو باطل فضلاً عن كونه مرجوحاً، وبذلك يتم الدليل على عدم التعادل. وكذلك يمتنع تعادلهما باعتبار دلالتهما في نفسيهما لكمال علمه تعالى وحكمته ورحمته ولطفه بعباده. أما تعادلهما باعتبار نظر المجتهد فجائز كما سبق بيانه"(٢).

**الثامن**: من المعلوم أنه قد ثبت اكتمال التبليغ للرسالة على وجه الاكتفاء والاستغناء بالكتاب والسنة عما سواهما، وهذا مقتضى ما دلَّت عليه النصوص من إثبات كمال البلاغ، حيث إن الله تعالى كلف الرسول بالبلاغ، فلما تحقق هذا البلاغ على أكمل وجه، شهد له بالكمال والتمام. قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣].

والقول بالتكافؤ بين الأدلة ينافي كمال الدين المشهود له شرعاً وعقلاً وواقعاً.

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه (٨/ ١٢٦).

(٢) ذكره عبد الرزاق عفيفي في تحقيقه، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٤/ ١٩٨).

## المبحث الثاني

## إمكان قلب الأدلة على المخالف

**مفهوم "قلب الأدلة على المخالف":**

تعددت مسالك أهل الأصول والجدل في معنى قلب الأدلة، وذلك لتباين مناهجهم ومدارسهم، وتعرض لقوادح وعوارض ومسائل، فلن نعرض الخلاف في التعريف، ومحترزاته؛ لأن المراد بيان المعنى المتفق عليه عند الجمهور دون إسهاب في التفاصيل[(١)] .

ومن أجمل ما قيل فيه: "بيان المعترض "القالب" أن ما ذكره المستدل من دليل لا دلالة فيه على مذهب المستدل ولا من وجه"[(٢)] . أي: أن ما يحتج به المخالف من دليل، يقلبه المعترض عليه ويجعله دليلاً ضده، هادماً لمذهبه.

وهذا من أبلغ الاستدلالات العقلية، التي من الممكن أن يواجه بها شُبه المبطلين، بل من أنكاها وقعاً وأقواها حجة، وهي عن طريق "قلب الدليل" الذي استدل به المبطل وزعم أنه دليل يدل على صحة قوله، يُقلب عليه فيدل على نقيض قوله.

ولا شك أن قوة الحجة ونصاعة الدليل تتحقق في الرد على المخالف بما يبين فساد قوله فيؤدي إلى إخراسه وإلجامه، فإذا كان هذا الرد يتضمن قلب الدليل الذي احتج به المخالف على مذهبه، بأن جعله المعترض دليلاً يدل على نقيض قوله، فإن ذلك يكون أقوى حجة، وأبلغ دلالة، وأشد إفحاماً ونكاية عليه.

ولما كان هذا الطريق في الاستدلال العقلي من أقوى الأدلة العقلية، فقد احتل منزلة في البلاغ النبوي، ولا شك في أهمية هذا النوع من الرد والحاجة إلى بيانه في هذا الفصل لكونه منصباً على الأدلة ثبوتاً ودلالة، فالبلاغ النبوي بأصوله ومسائله مبني على الأدلة، وهو من

---

(١) ممن كتب حول هذا الموضوع د. تميم القاضي الذي عقد باباً مستقلاً في بيان قلب الدليل وحقيقته وحجيته، وقوادح الأدلة، ومناهج العلماء فيها، وحقيقة الاعتراض بالقلب وأقسامه عند الجمهور والمتكلمين، والحنفية. وفصل تفصيلاً كافياً في البيان، فمن أراد الاستزادة فليراجع " قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات" د. تميم القاضي.

(٢) قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات (١٧٠).

الأساليب العقلية في الرد على أهل الباطل، فقد رأيت من الأهمية بمكان أن يُختص بمبحث في هذا الكتاب، لبيان مفهوم "قلب الأدلة على المخالف" وتقرير العلماء لهذا المقتضى الاستدلالي والأدلة عليه من أقوالهم ومن البلاغ النبوي، ووجه أثر ذلك على البلاغ النبوي.ثم إن في بيان مثل تلك الحجة القوية، والبراهين اليقينية المفحمة للمخالف، والمبيّنة له فساد قوله، بيان لمقصد عظيم من مقاصد الشريعة.

**تقرير "إمكان قلب الأدلة على المخالف" من أقوال العلماء:**

إن قلب الدليل على المخالف من أهم الطرق التي سلكوها في الرد على الباطل، فهذا أبو حنيفة يقول: "إذا أتتك معضلة فاجعل جوابها منها"[1].

وممن استخدم قلب الدليل الإمام الدارمي في رده على بشر المريسي، حيث قال بعد رده عليه ونقض مذهبه وحججه: "فإنك لا تحتج بشيء إلا وهو راجع عليك وآخذ بحلقك"[2].

وفي مواضع عديدة يشير بقلب الحجج عليه، منها قوله: "وردت عليك آثار لرسول الله أخذت بحلقك ونقضت عليك مذهبك"[3]، وفي موضع آخر: "الحجة عليك فيما احتججت به"[4]. وفي موضع ثالث: "فهذه عليك لا لك وقد أخذنا فالك من فيك محتجين بها عليك كالشاة التي تحمل حتفها بأظلافها"[5]، وغيرها الكثير من المواضع التي يقلب الحجج عليه.

ومن أبرز الذي تميزوا في هذا الميدان الاستدلالي بطريق "قلب الأدلة على المخالف"، شيخ الإسلام ابن تيمية الذي وضع منهجية علمية مؤصلة، وقام بتقرير هذا الطريق، وسعى إلى التأصيل فيه بتقريرات طويلة محكمة، صنف فيه المصنفات العامة والخاصة في قلب الأدلة على المخالفين[6] من متكلمين وفلاسفة وصوفية وشيعة وباطنية وغيرهم، قلب عليهم احتجاجاتهم

---

(١) الصناعتين: الكتابة والشعر، للعسكري (٥٠).

(٢) نقض الإمام الدارمي على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد (١/ ٤٥٩).

(٣) المرجع السابق (١/ ٣٩١).

(٤) المرجع السابق (١/ ٢٣٨).

(٥) المرجع السابق (١/ ٢٣٢).

(٦) قد ذكر د. تميم القاضي رسالتين لابن تيمية إحداهما بعنوان: "٣٠ قاعدة في أن كل آية يحتج بها مبتدع فيها دليل على فساد قوله" ورسالة أخرى بعنوان: "٣١ قاعدة في أن كل دليل عقلي يحتج به مبتدع فيه دليل على بطلان قوله" وأن هاتين الرسالتين قد ذكرهما ابن عبد الهادي في العقود الدرية (٣٩) وقد بحث عنهما في مصادر كتب شيخ الإسلام ابن تيمية

النقلية والعقلية، بما تميز به عن غيره، من أهل السنة وغيرهم، واتبع منهجه في الرد على المخالفين كثير من أئمة أهل السنة من بعده كابن القيم، وابن أبي العز، والواسطي، وغيرهم، وتتبُّع كلام شيخ الإسلام في ذلك قد يطول كثيراً، لذلك سنشير لعدد قليل من أقواله مما له علاقة بضبط هذا الاستدلال في البلاغ النبوي، وقد خص من بين العلماء بتفصيل القول، لكونه من أكثر أهل العلم استخداماً لهذا النوع من الاستدلال تنظيراً وتطبيقاً.

فقد التزم لتلميذه ابن القيم أن يقلب كل ما استدل به المخالف من آية أو دليل عقلي صحيح، بما ينقض أقوالهم، وقال: "أنا ألتزم أنه لا يحتج مبطل بآية أو حديث صحيح على باطله إلا وفي ذلك الدليل ما يدل على نقيض قوله"(١).

فصل: فيه قاعدة شريفة: "وهي أن جميع ما يحتج به المبطل من الأدلة الشرعية والعقلية إنما تدل على الحق؛ لا تدل على قول المبطل"(٢)، ومقصود كلام ابن تيمية هو الكلام عن قلب الأدلة النقلية والعقلية، وأكد على أن جميع أدلة المبطلين يمكن إبطالها بطريق قلب الأدلة على المخالف، وأن هذا الأمر شامل لجميع الدلائل في البلاغ النبوي النقلية الخبرية والعقلية، حيث أنه في معرض كلامه "بأن كل ما يحتج به النفاة يدل على نقيض قولهم"، قال: "أني تدبرت عامة ما يحتج به النفاة من النصوص، فوجدتها على نقيض قولهم أدلَّ منها على قولهم- ثم ذكر عدة أمثلة قرآنية – ثم قال: ثم تبين لي بعد ذلك مع هذا أن المعقولات في هذا كالسمعيات، وأن عامة ما يحتج به النفاة من المعقولات هي أيضاً على نقيض قولهم أدلَّ منها على قولهم، كما يستدلون به على نفي الصفات ونفي الأفعال، وكما يستدل به الفلاسفة على قدم العالم، ونحو ذلك"(٣).

ويلاحظ أيضاً من قوله إن مقتضى قلب الأدلة كما يعم جميع الدلائل السمعية والعقلية فكذلك يعم جميع المخالفين من أصحاب الديانات أو الفرق الإسلامية أو المنتسبة إلى الإسلام، فكل مبطل يمكن قلب الدليل عليه، وهذا يتبين من اختلاف الطوائف التي رد عليهم

---

المطبوعة والمخطوطة، والمصادر العامة في المؤلفين والمؤلفات، وسأل أصحاب الخبرة، فلم يجد لهما ذكراً. انظر: مقدمته في رسالته: قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، د. تميم القاضي.

(١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح (ص: ٢٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٨٨).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٧٤-٣٧٥).

واستعمل هذا النوع في الرد عليهم[١].

وأشار إلى أن الدليل الصحيح سواءً كان في البلاغ النبوي أو دل عليه العقل الصريح، فلا يدل إلا على الحق، ثم إن ذلك يستلزم لزوماً واجباً أن هذا النوع في الرد على المخالف وهو قلب الدليل عليه، يأتي انطلاقاً من أن الدليل الصحيح لا يمكن أن يدل إلا على الحق، فالبلاغ النبوي والعقل الصريح لا يدلان إلا على الحق.

فلزم أن يكون ما احتج به المخالف من الكتاب والسنة الصحيحة، يكون دالاً بالضرورة على منهج السلف مناقضاً لدليل المخالف لهم، وذلك مقتضى أن الأدلة السمعية التي جاء بها البلاغ النبوي لا تتناقض مع نفسها ولا تتناقض مع العقل[٢].

وبيَّن شيخ الإسلام أن منهج قلب الدليل على المخالف ليس على إطلاقه، بل قيد بما صح من الأدلة السمعية والعقلية، فما كان من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والأدلة العقلية الفاسدة فكلها باطلة، ولا تدخل في انقلاب الأدلة[٣].

وقد اعترف أهل الباطل بمناقضة أقوالهم للأدلة السمعية، وأنها تنقلب على من يحتج بها[٤].

كما ذكر أن سبب إمكان قلب الأدلة على المخالف، هو كون الحق لا يتناقض بل يصدق بعضه بعضاَ، حيث قال: "أنه ما احتج أحد بدليل سمعي أو عقلي على باطل إلا وذلك الدليل إذا أعطي حقه وميز ما يدل عليه مما لا يدل تبين أنه يدل على فساد قول المبطل المحتج به؛ وأنه دليل لأهل الحق، وأن الأدلة الصحيحة لا يكون مدلولها إلا حقاً، والحق لا يتناقض بل يصدق بعضه بعضا"[٥].

ويتبين من ذلك أن ما يستدل به المخالف من أدلة البلاغ النبوي إن صحت، فهي في حقيقة الأمر لا تدل على مذهبهم، وإنما تدل على نقيض قولهم وتبطله، لكونها حق، والحق أهل الحق أولى به.

---

(١) انظر: شرح العقيدة الأصبهانية، تحقيق السعوي (٣٣١)، عندما أجاب على النصارى في احتجاجهم على بعض الآيات وقلب الأدلة عليهم، وجعلها تدل على نقيض قولهم.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٠٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٨٨).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٢١٨).

(٥) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٩)

## أمثلة تطبيقية على قلب الأدلة:

١- الإمام مالك عندما قيل له: إن أهل الأهواء يحتجون علينا بحديث النبي ﷺ: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه...»، قال مالك: "احتج عليهم بآخره قالوا: أرأيت من يموت وهو صغير قال: الله أعلم بما كانوا عاملين"[(١)].

٢- إمام أهل السنة وقامع أهل البدعة أحمد بن حنبل ذكر في رسالته: "الرد على الجهمية والزنادقة" الرد على المخالفين بقلب الاستدلال عليهم في عدة مواضع، كرده على أهل التعطيل الذين يظنون أنهم من أشد الناس تعظيمًا لله، وجعل قولهم يعود إلى ضلالة وكفر، والفرية على الله[(٢)]، وجوابه على الذين زعموا أن كلام الله مخلوق، وأن قولهم يؤول إلى التشبيه بالأصنام التي تعبد من دون الله؛ لأن الأصنام لا تتكلم، ولا تتحرك ولا تزول من مكان إلى مكان، مع أنهم إنما قالوا ذلك فراراً من التشبيه[(٣)].

٣- ممن أشار إلى هذا النوع من الاستدلال واستخدمه إمام المحدثين البخاري حين قلب الحجة على الجهمية الفارين من التشبيه بزعمهم، وجعلهم هم المشبهة، حين شبهوا ربهم بالصنم، والأصم، والأبكم الذي لا يسمع، ولا يبصر، ولا يتكلم، ولا يخلق[(٤)].

وبهذا يتبين دقة علماء أهل السنة في منهجية الرد على المخالفين، وحرصهم في نقض الشبهات، ودحض آرائهم، بمنهجية علمية مؤصلة دقيقة، مبنية على الصدق والتحري، بخلاف ما يصفهم المبتدعة به من ألقاب باطلة "كالحشوية" و"الجهلة" و"العامة" و"الغثاء" و"الغثراء"، يقصدون أنهم الذي يحشون كتبهم بالأحاديث التي لا أصل لها، ولا يميزون بينها لكونهم لا يفقهون ويحتجون بما لا يدرون، إذ أنهم من عامة الناس، ومن أجهلهم وسفلتهم، وأرذلهم وأسقاطهم وأحمقهم - هكذا زعم المفترون، وهم أحق بها[(٥)]. وهذه الألقاب بلا شك باطلة إذ

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٤/ ٢٢٩) حديث رقم: (٤٧١٤) والبيهقي في القضاء والقدر (٣٤٥)، حديث رقم: (٥٩٤)، وأخرجه البخاري في صحيحه (٨/ ١٢٣) حديث رقم:(٦٥٩٩)، باب: الله أعلم بما كانوا عاملين، كتاب القدر. لكن بدون ذكر قصة الإمام مالك.

(٢) الرد على الجهمية والزنادقة (ص: ١٠٠).

(٣) الرد على الجهمية والزنادقة (ص: ١٣٨) نقل ابن تيمية عنه ذلك في درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٧٨).

(٤) خلق أفعال العباد للبخاري (ص: ٤٣).

(٥) وممن رد على هذه الافتراءات الباطلة واستخدم أسلوب قلب الدليل عليهم د. تميم القاضي في أخر رسالته: قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، حيث أفرد باباً مستقلاً في قلب الألقاب التي أطلقها

هم من أعلم الناس بالحجج والبراهين العقلية اليقينية -كما سبق بيان بعض أقوالهم- وهم أصحاب الحق واليقين، والعلم الوفير، والعقل الرزين، والمنهج القويم الذي على نهج السلف يسير.

## الأدلة على "قلب الدليل على المخالف" في البلاغ النبوي

### الأدلة من القرآن الكريم:

لقد اشتمل القرآن الكريم على أعظم الحجج والبراهين العقلية، فإن كان "قلب الدليل" من أقوى الأدلة فقد اشتمل البلاغ النبوي بنصيب وافر منه، إذ هو التنزيل الإلهي الذي تكفل الله فيه ببيان الحق وتجليته، وإزهاق كل شبهة فاسدة وإبطالها، قال تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [سورة الأنبياء:١٨].

قال السعدي عند بيانه لتفسير هذه الآية الكريمة: "هذا عام في جميع المسائل الدينية، لا يورد مبطل، شبهة، عقلية ولا نقلية، في إحقاق باطل، أو رد حق، إلا وفي أدلة الله، من القواطع العقلية والنقلية، ما يذهب ذلك القول الباطل ويقمعه، فإذا هو متبين بطلانه لكل أحد"[(١)].

إذ أن القرآن هو الحجة البالغة، قال تعالى: ﴿قُلْ فَلِلّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاء لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الأنعام:١٤٩]. أي: الحجة الباهرة، البيّنة الواضحة التي بلغت غاية المتانة والقوة على الإثبات، التي لم تبق لمبطل حجة، ولا لمتشكك شبهة، ولا لأحد عذراً، إلا نقضتها بالأدلة القاطعة، إذ هي الحق وما خالفها لا يكون إلا باطل، وعلى هذا اتفقت الأنبياء والمرسلون، والكتب الإلهية، والآثار النبوية، والعقول الصحيحة، والفطر المستقيمة، والأخلاق القويمة[(٢)].

وقد نقض القرآن الكريم الكثير من شبهات الملحدين، والدهرية، والكافرين، والمنافقين،

---

المبتدعة على أنفسهم أو على أهل السنة، وقلب ألقاب الذم التي أطلقها المبتدعة على أهل السنة وبين أنهم الأحق بها. انظر: (٣/ ١٥٧٣-١٦١٦-١٦١٩-١٦٥٨).

(١) تفسير السعدي (٥٢٠).

(٢) انظر: محاسن التأويل، القاسمي (٤/ ٥١٨)، تفسير السعدي (٢٧٩).

والمنكرين للبعث، وغيرهم من أهل الباطل، وهناك الكثير من الحجاج العقلي في قلب الدليل مع المخالف في البلاغ النبوي، وسنعرض أمثلة على ذلك، ليتحقق المراد، وليس المقصود الحصر.

**ومن الأمثلة على قلب الحجج والأدلة في كتاب الله تعالى، ما يلي:**

خليل الله إبراهيم -عليه السلام- عند محاجة قومه له، وهو الذي أتاه الله الحجة القاطعة، قال الله تعالى عنه: ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [سورة الأنعام:٨٢].

عندما خوفه قومه بآلهتهم، لأنه تعرض لها ولم يعبدها، حيث أن عبادتها مقتضية للأمن بزعمهم، والتعرض لها مقتضي للخوف منها، فرد عليهم: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [سورة الأنعام:٨١-٨٢].

هذا الاستدلال من إبراهيم -عليه السلام- فيه قلب الدليل الذي زعموه عليهم، وهو استنادهم على أن الشرك يستوجب الأمن، والتعرض للآلهة يستوجب الخوف، فقلب عليهم الدليل الذي استدلوا به، وأصبح دليلاً عليهم، من وجهين:

**الأول**: أثبت لهم أن الذي يستوجب الخوف الحقيقي هو الشرك بالله في عبادته، وهو ما فعلوه، فقال لهم: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَاناً فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأنعام:٨١]. **الثاني**: أثبت لهم أن الأمن الحقيقي هو في عبادة الله وحده لا شريك له، وقال: ﴿الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [سورة الأنعام:٨٢].

وقارن لهم بين الفريقين... قال: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأنعام:٨١].

قال ابن القيم معلقاً على هذه الآية: "هذا من أحسن قَلْبِ الحجة، وجعل حجة المبطل بعينها دالَّةً على فساد قوله، وبطلان مذهبه.."[(١)].

---

(١) إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان ط عالم الفوائد (٢/ ١٠١٤).

٢- ومن الأدلة القرآنية على المنافقين أيضاً قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لاَ تَنفِرُواْ فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّاً لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة:٨١]. مما ورد في سبب نزول هذه الآية أن رسول الله ﷺ: "أمرَ الناس أن ينبعثوا معه، وذلك في الصيف، فقال رجال: يا رسول الله، الحرُّ شديدٌ، ولا نستطيع الخروجَ، فلا تنفر في الحرّ! فقال الله: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّاً لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة:٨١]. فأمره الله بالخروج"[(١)].

المنافقون هنا يثبطون عن الغزوة التي أمر بها النبي ﷺ وكرهوا أن يخرجوا معه، مع جدب البلاد وحرارة الصيف، فجاءهم الرد القرآني، وقلب عليهم دليلهم الذي احتجوا به وهو الحرارة، فقال تعالى: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّاً لَّوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة:٨١].

أيهما أشد؟ حرارة الصيف التي توهمون الناس بعدم تحملها؟ أم حرارة نار جهنم التي هي مصير كل من يخالف النبي ﷺ؟ فهل العقل السليم يتقي أخف الحرارتين أم أشدهما؟

**الأدلة من السنة النبوية:**

عن أنس بن مالك، قال: كنا عند رسول الله ﷺ فضحك، فقال: «هل تدرون ممَّ أضحك؟» قال قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: «من مخاطبة العبد ربه، يقول: يا رب ألم تجرني من الظلم؟ قال: يقول: بلى، قال: فيقول: فإني لا أجيز على نفسي إلا شاهداً مني، قال: فيقول: كفى بنفسك اليوم عليك شهيداً، وبالكرام الكاتبين شهوداً، قال: فيختم على فيه، فيقال لأركانه: انطقي، قال: فتنطق بأعماله، قال: ثم يخلى بينه وبين الكلام، قال فيقول: بُعدا لكُنَّ وسحقا، فعنكن كنت أناضل»[(٢)].

إن هذا العبد اشترط على الرب سبحانه أن يكون له شاهد له على أعماله من "نفسه" فانقلب الشاهد الذي منه شاهداً عليه. ومن هذا الاشتراط جاءه نقيض مراده، فقد شهدت عليه بالحق وبما كان يعمل من المعاصي، وكان يظن أنها ستدافع عنه لأن العذاب والألم سيلحق بها، فكان ما اتخذه دليلاً له نقيض عليه.

**الأدلة من أقوال الصحابة:**

مما ورد من أقوال الصحابة في "قلب الدليل" ما رواه البخاري في صحيحه عن نافع، عن

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٤٠٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٢٨٠) حديث رقم: (٢٩٦٩).

ابن عمر رضي الله عنهما، أتاه رجلان في فتنة ابن الزبير فقالا: إن الناس صنعوا وأنت ابن عمر، وصاحب النبي صلى الله عليه وسلم، فما يمنعك أن تخرج؟ فقال «يمنعني أن الله حرم دم أخي» فقالا: ألم يقل الله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [سورة الأنفال:٣٩]. فقال: «قاتلنا حتى لم تكن فتنة، وكان الدين لله، وأنتم تريدون أن تقاتلوا حتى تكون فتنة، ويكون الدين لغير الله»[(١)]، وذكر نحو ذلك سعد بن معاذ[(٢)].

أن هذان المستدلان الذان استدلا بالآية الكريمة: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلّهِ فَإِنِ انتَهَواْ فَلاَ عُدْوَانَ إِلاَّ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [سورة البقرة:١٩٣]. أرادا وجوب القتال في تلك الفتنة، ولكن رد عليهما ابن عمر وسعد بن معاذ بنفس الآية، بعد قلب الاستدلال فيها عليهما، وبينا أنهما قد حققا مفهوم الآية في القتال وقاتلا حتى انتهت الفتنة، وكان الدين لله، وأن القتال هنا يوجب الضد ويزيد الفتنة ويكون الدين لغير الله.

### أهمية إمكان قلب الدليل على المخالف في البلاغ النبوي:

١- إن في بيان ثبوت هذا النوع من الاستدلال في الرد على المخالف، حُجة بيّنه على صدق الرسالة، وبرهان ساطع على اكتمال التبليغ وتمامه وقوة بيانه وحِجاجه، إذ أن إمكان قلب الدليل على المخالف هو من الميزان الذي أنزله الله في هذا البلاغ، وفي بيان هذا المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "فهؤلاء... كل ما احتجوا به من دليل صحيح فإنه لا يدل على مطلوبهم، بل إنما يدل على مذهب السلف المتبعين للرسول فتبين أن "الأدلة العقلية" الصحيحة من جميع الطوائف إنما تدل على تصديق الرسول وتحقيق ما أخبر به لا على خلاف قوله وهي من آيات الله الدالة على تصديق الأنبياء التي قال الله فيها: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت:٥٣]. وهي من الميزان الذي أنزله الله تعالى"[(٣)].

٢- أن هذه الطريقة في الرد على المخالف، ثابتة في البلاغ النبوي حيث أن أول من قام بتأصيل هذا الأصل هو خليل الله إبراهيم -عليه السلام- كما ذكر ذلك ابن القيم، وأشاد

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٦/ ٢٦) حديث رقم: (٤٥١٣) باب: قوله تعالى: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} [البقرة: ١٩٣].كتاب تفسير القرآن.

(٢) صحيح مسلم (١/ ٩٦) حديث رقم: (٩٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٩٢).

بحجته وأنها من أحسن قلب الحجة على المخالف -سبق بيان مثالاً على قلب الحجة عند نبي الله إبراهيم عليه السلام- فلما كانت هذه طريقة قرآنية ثابتة في قوة الحجة والإفحام، كان الأولى اتباعها في الرد على المخالفين، ولذلك لاقت اهتماماً كبيراً من علماء السلف.

٣- إن مقتضى هذا النوع من الاستدلال العقلي فيه برهان وحجة على كل المشككين في اشتمال البلاغ النبوي على الأدلة العقلية، إذ أنه لم يشتمل على الدلائل العقلية فقط، وإنما فيه استدلالات عقلية تعد من أقوى الاستدلالات العقلية المعتبرة، وأشدها وقعاً على المخالف، وأقواها إقناعاً وإلزاماً وحجة ونكايةٍ.

٤- إن في ثبوت هذا النوع من الطرق الاستدلالية في البلاغ النبوي يتأكد الفرق بين منهج أهل الرسوخ، وأهل الزيغ - وشتان ما بين الفريقين: إذ أن الراسخين في العلم يطلبون الحق من الأدلة، ولذلك يمكنهم قلب الدليل على كل من يستدل به من أهل الأهواء، وأما أهل الزيغ فيطلبون من الأدلة ما يصححون به[1] أقوالهم وأصولهم التي اعتقدوها، فتنقلب عليهم بالنقيض لدلالتها على الحق، والحق أولى به أهل الحق.

٥- من مقتضيات هذا الطريق يتأكد احتواء البلاغ النبوي على الجدال العقلي، والاستدلال على المخالف بما يبطل حجته من قوله، وأن السلف هم أكثر الناس اتباعاً لهذا النوع من الاستدلال اتباعاً للمنهج القرآني.

٦-إن منهج قلب الأدلة على المخالف، وثبوتها بشكل قاطع في البلاغ النبوي، وفي أقوال السلف، يبعث في النفس العزة والافتخار بهذا البلاغ النبوي العظيم، مما يوجب الاعتصام به، والتمسك بمنهج السلف الصالح الذين سلكوا نهجه، وأن هذا هو سبيل الأنبياء والمرسلين ومن اتبعهم.

٧-إن في ثبوت هذا النوع من الاستدلال في البلاغ النبوي من دلائل ثبوت العصمة لذلك البلاغ من التحريف أو النسيان أو الخطأ، كما جرى للأمم السابقة، إذ أن كل ما يحتج به أهل الباطل من دلالة عقلية أو نقلية إن صحت، هي في الحقيقة حجة عليهم لا لهم.

٨-أن مقتضى هذا النوع من الاستدلال يثبت اتساق الأدلة النقلية العقلية مع بعضها البعض، وتصديق بعضها للبعض الآخر، وأنها لا يمكن أن تدل إلا على الحق، وأن هذا آية من

---

(١) انظر: الاعتصام للشاطبي تحقيق الهلالي (١/ ٢٨٢).

آيات الله الشاهدة بتوافق أدلة النصوص الشرعية وانتظامها واطرادها، وفي المقابل أظهر تناقض واضطراب منهج أهل الباطل في المسائل والدلائل.

٩-أن استعمال هذا النوع من الاستدلال مع المخالف، أدعى إلى رجوعه إلى الحق، وأظهر لفساد قوله، فلم يبق له سوى الإذعان للحق، يقول الشنقيطي في تقرير هذا المعنى: "إفحامهم بنفس أدلتهم، أدعى لانقطاعهم وإلزامهم الحق"[(١)] .

(١) آداب البحث والمناظرة (١/ ٥).

# الباب الثالث:

# نقد مو اقف المخالفين للبلاغ النبوي:

**الفصل الأول**: موقف المتكلمين من البلاغ النبوي والرد عليهم.

**الفصل الثاني**: موقف الصوفية من البلاغ النبوي والرد عليهم.

**الفصل الثالث**: موقف الشيعة من البلاغ النبوي والرد عليهم.

**الفصل الرابع**: موقف الفلاسفة من البلاغ النبوي والرد عليهم.

**الفصل الخامس**: موقف العلمانيين من البلاغ النبوي والرد عليهم.

# الفصل الأول
# موقف المتكلمين من البلاغ النبوي والرد عليهم

## المبحث الأول
## حقيقة موقف المتكلمين من البلاغ النبوي

**تعريف علم الكلام**: هو علم يتضمن الحجاج العقلي على العقائد الدينية، ويهتم بدفع شبهات المبطلين والملحدين في الدين(١)، وأصحابه يطلق عليهم **المتكلمون** وهم الذين يستدلون بعلم الكلام والمنطق بالأدلة العقلية في إثبات القضايا الدينية.

وهم طائفة من الطوائف التي خالفت منهج السلف في الإيمان ببلاغ النبي ﷺ متأثرين بالفلاسفة وأساطينهم، وسنركز في عرض حقيقة الموقف على فرقتي المعتزلة والأشاعرة من أهل الكلام؛ لأنهم أكثر الفرق تأثيراً من غيرهم.

**ويتجلى موقفهم من البلاغ النبوي في أمور:**

**الأول**: يرون حجية نصوص البلاغ النبوي إذا كانت قطعية الثبوت والدلالة كما هو النص القرآني والسنة المتواترة، لكن يختلف الحال عند الاستدلال، فيشترطون شروطاً من أجل قبوله، والاعتراف بحجيته، ففي الجملة اتفق المتكلمون على اختلاف طوائفهم من معتزلة وماتريدية وكلابية وأشاعرة وغيرهم، على إثبات حجية النص القرآني وقطعية ثبوته وسلامته من التحريف والتبديل، وقد استفاضت نصوصهم في تأكيد ذلك(٢)، وقاموا بالرد والتفنيد لكل الأباطيل والشبهات والشكوك في القرآن الكريم(٣).

---

(١) انظر: المقدمة، لابن خلدون (٤٥٨) المواقف في علم الكلام، للإيجي (٧).

(٢) انظر مثلاً: قول الزمخشري في تفسيره: (وهو حافظه في كل وقت من كل زيادة ونقصان وتحريف وتبديل، بخلاف الكتب المتقدمة، فإنه لم يتول حفظها). الكشاف (٢/ ٣٨٧) وقول الرازي في تفسيره: (الله تعالى قد وعد بحفظ القرآن، والحفظ لا معنى له إلا أن يبقى مصونا من الزيادة والنقصان). مفاتيح الغيب (١٩/ ١٢٣)، وانظر: شرح الأصول الخمسة، القاضي عبد الجبار(٦٠١-٦٠٢).

(٣) انظر مثلاً: القاضي عبد الجبار في كتابيه "متشابه القرآن"، و"تنزيه القرآن عن المطاعن"، والباقلاني مُنظر المذهب الثاني ألف كتابان "إعجار القرآن" و "الانتصار لنقل القرآن" رد فيه على شبه الرافضة، وفي الجملة لهم فضل وجهود مشكورة في

أما بالنسبة إلى الجزء الثاني من البلاغ النبوي وهو كلام المصطفى ﷺ، فلا خلاف بين المتكلمين في حجية السنة بذاتها، إذ أنها كلام المعصوم ﷺ فلم يصرح أحد منهم بإنكار حجية السنة جملة وتفصيلاً.

وقد نُسب إلى بعض المعتزلة الكثير من التجاوزات والرد لعدد من النصوص في مسلكهم الاستدلالي العملي، وإنكار حجية السنة بذاتها وهذا ليس بصحيح، بل إن نصوصهم تثبت عكس ذلك، وإن كانت هناك حالات فردية شاذة لا تنطبق على المذهب ككل، ولا تمثل منهجاً متبعاً للفكر المعتزلي[(١)].

فأئمة المذهب جميعهم متفقون على عد السنة مصدراً رئيسياً للاستدلال، وكتبهم حافلة بمباحث مطولة في السنة وأقسامها وشروطها، لكن يتوقف عندهم إثبات حجية السنة على صدق الرسول الذي دلَّت عليه المعجزة، كما نص على ذلك الغزالي: "قول رسول الله ﷺ حجة لدلالة المعجزة على صدقه"[(٢)]. أما الرازي الذي قال: "النقليات بأسرها مستندة على صدق الرسول"[(٣)].

هذا موقفهم من نصوص البلاغ من جهة ثبوتها، أما موقفهم من دلالة النصوص ومدى الاحتجاج بها والاعتماد عليها في مسائل الاعتقاد، فاختلفوا عن منهج السلف، فلما كانت أخبار الرسول ﷺ منقولة بواسطة الرواة، فقد قسمها المحدثون والأصوليون إلى قسمين أساسيين: وهما المتواتر والآحاد[(٤)].

أما الحديث المتواتر فهو محل اتفاق عند المتكلمين في قبوله والأخذ به، وإن وجد لدى بعض أفراد المعتزلة تضييق لنطاقه واشتراط الشروط المعقدة لقبوله مما جعله أمراً مستحيلاً، كما

---

الرد على مطاعن الزنادقة والملاحدة، وقد فضلهم شيخ الإسلام ابن تيمية على سائر الطوائف الآخرى لتميزهم في هذا الباب وسبقهم في هذا الفضل. انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٩٧) الرد على المنطقيين (ص: ١٤٢-١٤٣).

(١) انظر: الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجية والتوظيف، د. أحمد قوشتي (٤٦٨-١٣٦-١٣٧-١٢١).

(٢) المستصفى (١/ ١٢٩).

(٣) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، الرازي (١٤٣).

(٤) انظر: مقدمة ابن الصلاح ومعها التقييد والإيضاح، للعراقي (٢٦٣-٢٧٤) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير (١٣٩-١٤١)، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، لابن حجر (١٨-٢٥)، توضيح الأفكار، للصنعاني (٢/ ٤٠١-٤٠٦).

فعل النظَّام، وأبو الهذيل العلاَّف وغيرهما، الذين نازعوا في ثبوت كثيراً من الأحاديث المتواترة التي تخالف معتقدات مذهبهم[١].

أما أحاديث الآحاد فإن الاتجاه السائد عند متأخري أهل الكلام الميل إلى أن أحاديث الآحاد في البلاغ النبوي لا تفيد إلا الظن، ولا يحتج بها في مجال الاعتقاد.

فخبر الواحد لا يفيد العلم مطلقاً وإنما يفيد الظن، سواء احتفت به القرائن أم لا؟ إلى هذا ذهب الباقلاني[٢]، والبغدادي[٣]، وابن فورك[٤]، والجويني[٥]، والغزالي[٦]، والقاضي عبد الجبار[٧]، والرازي[٨]، ونسبه جماعة إلى الأكثر من أهل الأصول[٩].

وذلك لكونه ظني الثبوت والدلالة، فلا يجوز الاعتداد به في الاستدلال على مسائل الاعتقاد؛ وذلك لأن مسائل العقيدة يجب فيها القطع ولا يقبل غيره، وأحاديث الآحاد ليست قطعية وهذا الأمر يقتضي ألا يحتج بها على العقائد، وقد قرروا هذا المعنى في الكثير من مصنفاتهم، والنتيجة الحتمية لما قرروه من الظنية والقصور عن القطعية لأحاديث النبي ﷺ، أنهم ردوا كثيراً من أقواله ﷺ ليست الآحاد فحسب، بل حتى الصحيحة والمشهورة من الأحاديث التي بلغت مرتبة التواتر، وادعوا أنها آحاد وظنية الثبوت والدلالة، فما دام أنه غير قطعي الثبوت والدلالة فهو غير يقيني، فقدحوا في دلالته لكونه لا يفيد العلم، وطعنوا في صحتها، فلا يحتج بها في المسائل العقدية، وسدوا على الناس باب المعرفة بالله تعالى وصفاته وما يريده من خلقه من الاعتقادات، على الرغم من ثبوته من جهة أخبار النبي ﷺ، وأحالوا الناس إلى قضايا وهمية ومقدمات خالية سموها قواطع عقلية، وبراهين يقينية، وهي عند التحقيق ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ

---

(١) انظر: الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجية والتوظيف، د. أحمد قوشتي (١٥١-١٥٢-١٥٤-١٥٦-١٦٤).

(٢) انظر: تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل، للباقلاني (٤٤١).

(٣) انظر: أصول الدين، للبغدادي (٢٢)، الفرق بين الفرق، البغدادي (٣٢٥).

(٤) انظر: مشكل الحديث، لابن فورك (٥).

(٥) انظر: البرهان، للجويني (٥٩٩-٦٠٦).

(٦) انظر: المستصفى (١/ ١٤٥).

(٧) انظر: شرح الأصول الخمسة (٦٧٢-٦٩٠-٧٧٩).

(٨) انظر: أساس التقديس (٢١٥).

(٩) انظر: المعتمد في أصول الفقه (٢/ ٥٦٦)، شرح الكوكب المنير (٢/ ٣٤٨)، مذكرة في أصول الفقه (١٠٣).

﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً﴾ [سورة النور:٣٩].

ومن العجب أنهم ألغوا نصوص البلاغ النبوي الثابتة وقدموا عليها عقلياتهم[١]، ونصوصهم كثيرة ومتنوعة في هذا الصدد، منها قول الحاكم الجشمي الذي قرر أن أخبار الآحاد لا يصح قبولها فيما طريقه العلم وهو الاعتقاد[٢].

ومن الأشاعرة الجويني، الذي قال: "وأما الأحاديث التي يتمسكون بها، فآحاد لا تفضي إلى العلم، ولو أضربنا عن جميعها لكان سائغاً.."[٣].

مع اتفاقهم على الأخذ بأحاديث الآحاد في مجال التعبد وما تتضمنه من أحكام، ولعل الإمام الشافعي هو أقدم من نقل اتفاق المسلمين في الاحتجاج بخبر الواحد، فقال: "ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد، والانتهاء إليه، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته جاز لي. ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد"[٤].

أما القاضي عبد الجبار فيفصِّل فيما يقبل وما لا يقبل في أحاديث الآحاد، والتفريق بين مجالي الاعتقاد والتعبد، فيقول: "وأما ما لا يعلم كونه صدقاً ولا كذباً، فهو كأخبار الآحاد، وما هذه سبيله يجوز العمل به إذا ورد بشرائطه، فأما قبوله فيما طريقه الاعتقادات فلا"[٥].

ودعوى أن خبر الواحد لا يفيد العلم أول من قال به المعتزلة ومن وافقهم، وفي ذلك يقول ابن القيم:" وأما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال فلا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به؛ شيء اخترعته القدرية والمعتزلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول، ولو أنصف أهل الفرق من الأمة لأقروا بأن خبر الواحد قد يوجب العلم"[٦].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٠١).

(٢) انظر: الحاكم الجشمي ومنهجه في تفسير القرآن، لعدنان زرزور (٢٥٨-٢٦٣).

(٣) الإرشاد، للجويني (١٦١).

(٤) الرسالة، للشافعي (١/ ٤٥٧).

(٥) شرح الأصول الخمسة (٧٦٩).

(٦) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٨٥).

وكان يمكنهم عدم رد أخبار الرسول ﷺ وعدم الطعن بصحتها وقبولها وحملها محامل مقبولة وتوجيهات سائغة، لكنهم آثروا الرد والطعن لعدم موافقتها للعقليات التي شرعوها.

ويجدر التنبيه إلى أن المتقدمين من أهل الكلام لم يظهر لديهم هذا القول، ويرون حجية أحاديث الآحاد ويستشهدون بها في كتبهم كما هو الحال مع مؤسس المذهب الأشعري أبي الحسن الأشعري، إذ يؤكد على قبول الروايات عن النبي ﷺ سواء كانت متواترة أو آحاد، فالمعيار هو أن يكون الرواة عدول ثقات، ويقول: "ونسلم بالروايات الصحيحة عن رسول الله ﷺ، التي رواها الثقات، عدل عن عدل، حتى تنتهي إلى رسول الله ﷺ"[(١)].

وأول من تبنى هذا القول بأن خبر الواحد لا يوجب العلم عند الأشاعرة الباقلاني، ثم استقر بيانه على يد الجويني ثم الغزالي[(٢)] والآمدي[(٣)] وابن العربي إلى أن جاء الرازي الذي اعتنى عناية فائقة في تقريره، بل وحكاية اتفاق الأصوليين على عدم جواز الاحتجاج بالآحاد في مسائل الاعتقاد[(٤)].

ويقول الرازي: "أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله فغير جائز"[(٥)].

**فكلامهم مبني على مقدمتين:**

**الأولى:** أن أخبار الآحاد بكافة أنواعها لا تفيد إلا الظن.

**الثانية:** التفريق بين مسائل الاعتقاد ومسائل التعبد، فلا يقبل في العقيدة إلا القطعي واليقيني، أما التعبد فيقبل الظني.

فالنتيجة الحتمية أن حصروا أنفسهم في الأحاديث المتواترة، والتي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من أخبار الرسول ﷺ، وعلى ذلك يجب رد كثير من أخبار النبي ﷺ، على الرغم من ثبوتها لكونها تخالف آراء مذهبهم وتناقض معتقداتهم، حتى الأحاديث الصحيحة المتواترة لم تسلم منهم فقد عملوا على ردها وتأويل كثير من معانيها وصرفها عن ظواهرها، والتشكيك

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة، أبي الحسن الأشعري (٢٧).

(٢) انظر: إلجام العوام عن علم الكلام، للغزالي (٧٧-٧٨)، والمستصفى (١/ ١٤٥) والمنخول من تعليقات الأصول(٢٥٢).

(٣) انظر: غاية المرام في علم الكلام، للآمدي (٣٦٨-٣٧١).

(٤) انظر: كتب الرازي المطالب العالية (٩/ ٢٠٣)، أساس التقديس (٢٠٥)، وعصمة الأنبياء (٣٥-١٣٩-١٧٥).

(٥) أساس التقديس (٢٠٤).

بتضعيفها أو ثبوت صحتها.

واحتجوا على القول بأن خبر الواحد لا يفيد اليقين بما ظنوه حججاً، وهو في الحقيقة شبه وخيالات عقلية لا تثبت عند التمحيص والمناقشة[(١)].

**الثاني: إن نصوص البلاغ النبوي تتوقف صحتها على العقل، فلا يحتج بها على مسائل الأصول الكبار إلا إذا ثبتت عقلاً، وإذا تعارضت النصوص فلا بد من تقديم العقل على النقل.**

فإشكالية أهل الكلام الإفراط في النظر العقلي[(٢)]، فالاتجاه السائد لدى أغلبهم أن العقل هو الطريق اليقيني الوحيد لإثبات المعرفة الإلهية والتوحيد، وهو الطريق لإثبات كثير من مسائل الاعتقاد، فهو أصل علمهم بالله تعالى، وأن الإيمان والقرآن وما أخبر به الرسول ﷺ تابعاً لذلك، فالمعقولات هي الأصول الكلية الأولية القاطعة المكتفية بنفسها عما سواها، وإذا قابلتها بنصوص البلاغ النبوي فهي بمنزلة المحكم من المتشابه، فإليها المرجع والمرد، وهي الميزان الراجح، والمعيار المستقيم، والمعول عليها حتى في أهم أصول الاعتقاد فإنه ينظر أولاً في الدليل والعلم، والنظر العقلي واجب[(٣)].

ولم يتوقف الأمر على الاعتداد بالعقل والوقوف على براهينه وحجيته واعتقاد يقينيته والتعويل عليه عند التعارض ووجوب تقديمه فحسب، بل أوجبوا النظر العقلي على المكلف وجوباً مؤكداً، ولا يصح تركه، بل جعلوه أول الواجبات وآكدها.

### وقد قسَّم المتكلمون دلائل الدين إلى قسمين:

**الأول:** أدلة عقلية وهي ما يتعلق بحقائق الإيمان الكبرى وأصوله، من التوحيد، وصفات الله، والنبوة والقدر، والمقصود بكونها عقلية، أي: دل عليها العقل دون هداية البلاغ النبوي،

---

(١) انظر: كتاب موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، د. سليمان الغصن (١٦٧-١٧٢). فقد عرض لشبهاتهم وناقشهم.

(٢) قد ذم أئمة السلف وأهل الحديث إفراط المتكلمين في العقليات واستقلالهم بها عن الوحي الإلهي، وصنفوا في الرد عليهم مصنفات، ككتاب: (ذم الكلام وأهله)، لأبي إسماعيل الهروي، و(الغنية عن الكلام وأهله)، للإمام الخطابي، و(صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام)، للسيوطي، اعتنى بجمع أقوال الأئمة وغيرها.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٨) (١٩/ ١٦٠).

وعلى ذلك فما يأتي به البلاغ النبوي وقد وافقه العقل قبلوه، أما ما خالف العقل عندهم من دلائل البلاغ النبوي ردوا دلالته لعدم إمكانه بالعقل من وجهة النظر الكلامي؛ لأنهم يعتدون بالعقل أولاً.

**الثاني**: أدلة سمعية، وهي التي يستدل بها على أخبار اليوم الآخر ومسائل الأحكام من الحلال والحرام، وما يتبع ذلك من حقائق الوعد والوعيد[(١)].

أما المعتزلة فلم يسلم منهم حتى باب الوعد الوعيد، أقحموا فيه العقل والرأي كما هو معلوم عنهم، فالغلو العقلي فيهم أكبر وأظهر، والاحتكام للمنهج العقلي هو الأولى والمقدم على البلاغ النبوي.

فهم يعتقدون باستقلال العقل في إثبات مسائل أصول الدين الكبار، وأهم قضاياها، وأعظمها شأناً، ونصوص البلاغ النبوي لا مدخل لها سوى التأكيد والتعضيد والاستئناس لا الاستغناء والاعتماد[(٢)].

فأثبتوا حدوث العالم ومعرفة الصانع، وإثبات صفات الله تعالى، وحقيقة النبوة ومعجزات الرسل التي تدل على صدقهم، كل ذلك وأكثر لا ينفرد البلاغ النبوي عندهم في إثباته أو الدلالة عليه إلا باشتراط الإمكان العقلي، وانتفاء المعارض له، وذلك لقصور دلالة نصوص البلاغ النبوي عن إفادة القطع واليقين. وفي ذلك يقول الجويني: "كل معتن بالدين، واثق بعقله أن ينظر فيما تعلقت به الأدلة السمعية، فإن صادفه غير مستحيل في العقل، وكانت الأدلة السمعية قاطعة في طرقها، لا مجال للاحتمال في ثبوت أصولها ولا في تأويلها، فما هذه سبيله فلا وجه إلا القطع به"[(٣)].

فيرى أهل الكلام الاكتفاء بالعقل في بيان أصول العقائد الدينية التي بلَّغها النبي ﷺ، فإذا جاء البلاغ النبوي في بيان مقتضى أصول الدين وكان مخالفا للمقتضيات العقلية لديهم لا يقبل؛ لأن ذلك يستلزم قدحاً في العقل وهو الأصل الذي ثبت به أصل النقل عندهم.

فالإيمان بنصوص البلاغ النبوي مناط بالإمكان العقلي وعدم استحالته عقلاً، يقول

---

(١) انظر: المواقف، للإيجي (٢٠٤).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٧).

(٣) الإرشاد (٣٠٢).

الباقلاني: "كل ما ورد به الشرع من عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، ورد الروح إلى الميت عند السؤال، ونصب الصراط والميزان، والحوض، والشفاعة للعصاة من المؤمنين، كل ذلك حق وصدق، ويجب الإيمان والقطع به؛ لأن ذلك غير مستحيل في العقل"[(١)].

ويعتدون بالعقل، ويرون أنه الأصل، وإذا قدر وحَكم بعدم استحالة تعارض نصوص البلاغ النبوي للعقل، فإن ذلك ليس بناءً على صفات ذاتية في الدلائل الشرعية التي بلَّغها النبي ﷺ، مثل أنه لا يدل إلا على حق وصدق، وأنه لم يأتِ بما يخالف العقول الصريحة، وإنما من أجل شهادة العقل وحده بذلك، وفي هذا يقول الغزالي: "ألا يكذب برهان العقل أصلاً، فإن العقل لا يكذب، ولو كذب العقل فلعله كذب في إثبات الشرع، فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكي الكاذب، والشرع شاهد بالتفاصيل، والعقل مزكي الشرع"[(٢)].

وفي هذا النص يتبين التركيز على شهادة العقل دون اعتبار إلى مصدر هذا الشرع، وأنه من عند الحق المبين، ومبلّغه الصادق الأمين، وإلى ما اتصف به هذا البلاغ النبوي من العصمة الإلهية، والحفظ الرباني.

**الثالث: أن دلالة نصوص البلاغ النبوي خبرية محضة، وتفيد الظن، ولا تكتسب القطعية إلا بموافقة العقل.** الأمر الآخر الذي ظهر عند المتكلمين الاشتغال العقلي البعيد عن مرجعية الوحي، فقد قام المتكلمون بالفصل التام بين الدلالة النقلية التي ورد بها البلاغ النبوي والدلالة العقلية، وقد تسربت بعض المضامين الفلسفية داخل الإطار الكلامي، فتأثروا بمنهج الفلاسفة في مخالفة معتقد السلف في الإيمان بالبلاغ النبوي واعتقاد كفايته، حيث اكتفوا بالدلالة العقلية وجعلوا نصوص البلاغ النبوي مجرد أدلة سمعية، ولا تكتسب حجيتها إلا من كونها كلام الله ورسوله، ومنعوا اشتمال البلاغ النبوي على الدلائل العقلية، حيث أن العقل هو العمدة في الاستدلال على أصول الدين.

وهذا ناتج من أنهم يرون إمكانية تعارض نصوص البلاغ النبوي مع العقل، ووجوب تقديم العقل عند التعارض، ونتج عن هذا التوهم إحداث مناهج عقلية بدعية، فخالفوا البيان المتقدم من اشتمال نصوص البلاغ النبوي على أنواع الدلائل النقلية والعقلية، وقرروا أن الأدلة العقلية

---

(١) الإنصاف فيما يجب اعتقاده، للباقلاني (٧٨).

(٢) قانون التأويل، للغزالي (٥٨٢-٥٨٣). انظر: المواقف، للإيجي (٣٨٣).

يقينية دائماً، ودلالة النقل خبرية ظنية، فكانت دلالة العقل مقابلة لدلالة النقل، ومفرغة من أي دلالة عقلية، وذلك لأن العقل هو الطريق عندهم لثبوت البلاغ النبوي، وأن الغاية منه أن يقر بثبوته من جهة دلالة العقل على صدق النبي ﷺ[1].

وهؤلاء المعارضين للبلاغ النبوي بعقولهم "جعلوا كلام الله ورسوله من الطرق الضعيفة المزيفة التي لا يتمسك بها في العلم واليقين"[2].

يقول الرازي في كتابه نهاية العقول: "الفصل السابع في تزييف الطرق الضعيفة وهي أربع: نذكر نفي الشيء انتفاء دليله، وذكر القياس، وذكر الإلزامات، ثم قال: الرابع: هو التمسك بالسمعيات، وهذا تصريح بأن التمسك بكلام الله ورسوله من الطرق الضعيفة المزيفة"[3].

وبعض المتكلمين لهم موقف خطير من الدلائل النقلية في البلاغ النبوي حيث منعوا إفادتها لليقين وضيقوا نطاقها، وجعلوها متوقفة دلالتها على أمور ظنية، والموقوف على الظني ظني[4].

ومقصدهم توهين الأدلة النقلية بالحكم عليها بالظنية، واكتساب اليقينية تابعاً لموافقة عقلياتهم، وبعضهم أنكر وجود الدلائل العقلية في البلاغ النبوي، والبعض الآخر أقر بها ولكن أفرغها من يقينيتها وكفاءتها، ويرجع ذلك إلى الثقة المطلقة بالعقل، وجعله معياراً لكل شيء وتقديمه على النقل في كل حال، فإن المتكلمين بنوا أساس دينهم على المغالاة في العقل، وجعلوه هو المقدم والشرع تابعاً له، وهو الميزان والحاكم فيما يؤخذ ويُرد من نصوص الشريعة.

فنصوص البلاغ النبوي عندهم لا تفيد العلم واليقين إلا إذا وافقت الدليل العقلي، وعلى ذلك تتوقف يقينية الدليل النقلي على عدم معارضة الدلالة العقلية، فإذا اقتضى ظاهر الدليل النقلي خلاف ما يقتضيه الدليل العقلي لم يكن يقيني، وهذا خلاف الدلالة النقلية إذا تعلم صحتها ويقينيتها بالبديهة، ولا تتوقف على شيء غيرها[5].

وقد أوجب هذا القول الكثير من المغالطات والإشكالات، من ذلك تصريحهم أن ليس في

---

(١) انظر: شرح المقاصد، للتفتازاني (٢/ ٦٧).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ١٨٩).

(٣) ذكره عنه ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ١٨٩).

(٤) انظر: الأربعين، للرازي (٢/ ٢٥١). درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣١٩) الصواعق المرسلة (٧٩٥).

(٥) انظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٩١-٩٢).

العقل ما يوجب تنزيه الرب سبحانه عن النقائص، كما صرح بذلك الرازي وتبعه الجويني، وقالوا: "وإنما نفينا عنه النقائص بالإجماع، وقد قدح الرازي وغيره من النفاة في دلالة الإجماع، وبينوا أنها ظنية لا قطعية، فالقوم ليسوا قاطعين بتنزيه الله عن النقائص بل غاية ما عندهم في ذلك الظن"[(١)].

**الرابع: ألا تخالف نصوص البلاغ النبوي العقل، وإذا تعارضت معه فإما التأويل وإما التفويض.**

قد نتج عن قدحهم في نصوص البلاغ النبوي، أن طعنوا في الخطاب النبوي، فمصير نصوص البلاغ النبوي يكون إما التأويل أو التفويض، لأن دلائل العقول مقدمة عليه، لذلك لجأوا إلى هذين الطريقين.

**التأويل:** هو صرف اللفظ عن مدلولاته الظاهرة إلى معنى معين يوافق معقولاتهم.

وأخضعوا ما بلَّغه النبي ﷺ من الأدلة الخبرية لقانون التأويل، فأخرجوا اللفظ عن معناه الحقيقي الظاهر، إلى معاني يعلم العقلاء بطلانها بالضرورة من ظاهر اللفظ، وأن المتكلم لم يردها، وذلك بتكلفهم تأويلات بعيدة، ومجازات مبهمة، ومعاني معقدة، لا تمت للمعنى بأي صلة، وذلك باستخدام وحشي الألفاظ ومعاني مهجورة واصطلاحات مركبة، لا يعرف أحد من العرب فسر المعنى بهذه الألفاظ، فيحملون اللفظ ما لا تحتمله لغة العرب، ويزعمون أنها هي المرادة، ويحكمون أن الله ورسوله أرادها[(٢)].

وهي أبعد ما تكون أنها مرادة أو محتملة من صياغة اللفظ، وأنها أشبه ما تكون بالتحريف وليس التفسير والبيان، ومن أقوالهم في حقيقة التأويل عند المتكلمين:

قول الغزالي: "كل خبر مما يشير إلى إثبات صفة للباري تعالى يُشعر ظاهره بمستحيل في العقل نُظر، إن تطرق إليه التأويل قُبل وأوّل، وإن لم يندرج فيه احتمال تبين على القطع كذب الناقل، فإن رسول الله ﷺ كان مسدد أرباب الألباب، ومرشدهم، فلا يظن به أن يأتي بما يستحيل في العقل"[(٣)].

ويقول الرازي: "جميع فرق الإسلام مُقِرون بأنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٢٠٢).

(٢) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، د. عثمان حسن (٤١٥).

(٣) المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق: محمد حسن هيتو (٢٨٦).

والأخبار"[1]، ثم ضرب على ذلك بأمثلة للنصوص الواردة في ذكر الوجه والعين والجنب والأيدي والساق، ثم قال رافضا ذلك للوازمه التي افترضها عقله: "فلو أخذنا بالظاهر، يلزمنا إثبات شخص له وجه واحد، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة وله جنب واحد وعليه أيد كثيرة، وله ساق واحدة، ولا نرى في الدنيا أقبح صورة من هذه الصورة المتخيلة، ولا أعتقد أن عاقلاً يرضى أن يصف ربه بهذه الصفة"[2].

ودرجة التأويل أكثر بروزاً عند المعتزلة، بل ينحصرون بهذا الطريق دون التفويض في النصوص المعارضة للعقل، فالتركيز على التأويل عند المعتزلة أعلى من سائر الطوائف الكلامية.

فقد اهتم المتكلمون بالتأويل التفصيلي لنصوص البلاغ النبوي التي تخالف الاتجاه العقلي الكلامي، مما حدا بهم إلى تأويل نصوص الصفات المثبتة لكونها تناقض محصولات عقولهم، فاتجهت التأويلات الكلامية لمحاولة تقديم رؤية تجمع بين النص الشرعي والعقل الكلامي دون تعارض، فاختلفوا في التأويلات لاختلاف المستندات العقلية عند كل إنسان.

ومن تأويلاتهم المبنية على تقديم العقل على النقل، معتقدين أن إثباتها على ظاهرها يؤدي إلى التشبيه والتجسيم، حديث النبي ﷺ: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء»[3]، يقول الرازي: "يدل على تأويله وجوه: الأول: أنه يلزم أن يكون الله تعالى بحسب كل قلب أصبعان، أو يلزم أن يكون لله أصبعان يعدان وهما حاصلان في بطن كل إنسان ... وذلك سخيف وباطل، الثاني: أنه يلزم أن يكون أصبعاه في أجوافنا مع أنه تعالى على العرش عند المجسمة، وذلك أيضاً محال، الثالث: أن يقتضي أن لا يصح منه التصرف إلا بالأصابع وهو عجز وحاجة، وذلك على الله تعالى محال"[4]، ولا شك في بطلان هذا الكلام وتناقضه، واضطرابه.

والنماذج على ذلك كثيرة جداً، يطول المقام في ذكرها[5]. فلم يتركوا نصاً من كتاب الله، ولا

---

(١) أساس التقديس (٢١١).

(٢) أساس التقديس (٩٩) وانظر: تفنيد هذه المقولة الفاسدة عند ابن القيم في كتابه الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٤٥) حديث رقم: (٢٦٥٤) باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، كتاب القدر.

(٤) أساس التقديس (١٣٦-١٣٧).

(٥) انظر: كتاب الصواعق المرسلة لابن القيم حيث عرض لتلك التأويلات وفندها ورد عليها. أساس التقديس (١٢٥- ٨٨). الإرشاد، للجويني (١٥١)، شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار (٢٧٧)، وله أيضاً متشابه القرآن (٣٨٠-٣٨١)، أصول الدين للبغدادي (١١٠).

خبراً من أخبار رسول الله ﷺ يناقض عقولهم إلا أولوه وحرفوه، وحملوه من المعاني البعيدة والمستكرهة ما لا يحتمله اللفظ حتى يوافق مقرراتهم العقلية، أو فوضوه.

والمنهج السلفي يثبت آيات الصفات كما ثبتت عن الله ورسوله ﷺ، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل إثباتاً يليق بالله سبحانه وتعالى.

وقد اتفقوا مع أسلافهم الفلاسفة في أن الرسول لم يبين الحق للأمة، ولا أراده لهم، ولا أوضحه، بل جاء بلاغه وخطابه بما ظاهره ضلال ومحال، وأن الله تعالى غايته من ذلك في عدم اعتقاد الظاهر من النصوص، وذلك لحصول الثواب والأجر والاجتهاد والبحث والنظر، وإعمال الفكر للوصول إلى معرفة الحقيقة التي يُردها الله لعقولنا، وظنوا أن هذا التأويل الذي تأولوه في كثير من الآيات والأحاديث في الشريعة هو المقصود الذي أراده الله تعالى، وأنه أتى في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختباراً لهم، وهذا ظن فاسد ظاهر البطلان بالضرورة، إذ أن كتاب الله جاء معجزاً من جهة الوضوح والبيان.

فهم يرون أن ظواهر النصوص كفر وضلال، وأن الصحابة وسلف الأمة لم يفهموا أو فهموا لكن لم يقوموا بالواجب ويبينوا التأويل، ولو كان الأمر كما يظنون، وأن ظواهر النصوص غير مرادة، لورد تحذير النبي ﷺ عنها ولتواترت الأخبار ببطلانها وعدم جدوى معانيها، ولحذّر منها صحابة رسول الله ولم يوجبوا على الناس والنساء والعامة اعتقادها، فلما لم يصح سكوت الشارع عنها وتحذيره منها[(١)]، عُلم أنها دعوى لا أساس لها من الصحة، وأن منشأها من عقول تأثرت بالفلسفة ومعطياتها، الذين جعلوا العقول البشرية هي الحاكمة على نصوص البلاغ النبوي، وهي الميزان والحكم العدل، فما وافقها قُبل وما خالفها رُد.

أما التفويض، فهو الوسيلة الأخرى التي يلجأ إليها أهل الكلام لإزالة التعارض المتوهم من وجهة النظر الكلامية، **والمراد بالتفويض**: هو صرف المعنى الظاهر، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد، بل يوكل العلم به إلى الله وحده من جهة بيان المعنى أو الكيفية[(٢)].

فكل نص لم يستطيعوا تأويله فوضوه، فعطلوا كثيراً من دلالات النصوص لكونها تخالف

---

(١) انظر: إيثار الحق على الخلق (١٣٨-١٣٩).

(٢) انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، د.أحمد القاضي (١٥٢)، والقواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف، د. إبراهيم البريكان (٤٠).

أصولهم العقلية. وقد برز هذا الطريق لدى طائفة من الأشاعرة أكثر من مسلك التأويل الذي اعتراه الكثير من الاعتراضات والإشكالات، فكان لابد من سلوك طريق أخف وطاءة وأسلم مبدأ، وانتفى هذا الطريق عند المعتزلة.

وهذا يختلف عن التأويل الذي يتسم بقدر من الجرأة على النصوص والتصرف في المعاني وفق ما يقف عنده العقل، بينما التفويض نال قدراً من الحيادية والحيطة والحذر في التعامل مع نصوص البلاغ النبوي، محاولين إيثار السلامة، والتوقف عن الخوض في المعنى، وتفويض العلم إلى الله وحده في بيان المعنى.

ولا يعني اختلاف الطريقين التباين التام، بل ثمة قدر مشترك بينهما، فكلاهما يرون أن الرسول ﷺ لم يبين المراد، وأن ظواهر النصوص غير مرادة، ولا يصح الإيمان بها على حقيقتها، بل لا بد من اعتقاد أن هناك معنى آخر يريده الله تعالى، ويختلفون في هذا المعنى، فالمؤولة يجتهدون في بيان المعنى ويحملون النصوص خلاف ظاهرها، أما المفوضة فيحتاطون ويتوقفون في بيان المعنى، ويوكلون العلم به إلى الله تعالى، وقد اختلفوا كما اختلف أسلافهم من الفلاسفة، هل كان النبي يعلم المراد أم لا؟ فقال بعضهم: أنه كان يعلم المعنى المراد في حقيقة الأمر لكنه لم يبين لأمته، وقال البعض الآخر: أنه لم يكن يعلم المراد كما لم يعلمه جبريل ولا أحد من الصحابة أو العلماء، فلما تعذر العلم به على أحد من البشر، لزم التفويض واختصاص العلم بذلك لله وحده(١).

يقول الرازي: "يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها"(٢).

وفي سياق تقرير الرازي تعارض الدليل العقلي مع نصوص البلاغ، ووجوب تقديم الدليل العقلي مطلقاً لكونه عقلياً، ذكر أن الدلائل النقلية بين طريقين إما التأويل أو التفويض، فقال: "هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها، ثم إن جوزنا التأويل واشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى"(٣).

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، د. عثمان حسن (٢/ ٥٨٤) الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجية والتوظيف، د. أحمد قوشتي (٤٤٩).

(٢) أساس التقديس (٢٣٦).

(٣) أساس التقديس (٢١١).

ويعد كلٌّ من الخطابي (ت:٣٨٨هـ) والبيهقي (ت:٤٥٨هـ) والنووي (ت:٦٧٦هـ) من أبرز الذين ظهر لديهم هذا الطريق، فالبيهقي مثلاً سلك الطريقين التأويل والتفويض.

واستخدم الأخير في الصفات الأفعال الاختيارية كالاستواء والنزول والمجيء والإتيان، مبيناً أن هذا هو مذهب السلف، ومَن تبعهم من أصحابه الذين آثروا طريق التفويض على التأويل[١].

يقول أحد المعاصرين المتبنين لهذا المذهب: "تمشياً مع قاعدة أن العقل أساس الدين، قرر علماء الإسلام أن ما يرد من النصوص الدينية مخالف لصريح العقل يُعفى المكلف من الأمر باعتقاد ظاهره، لأن التكليف بما يخالف صريح العقل إرغام وجبر، ولا جبر في الإسلام ولا إرغام، وإن لم يقع تكليف بما يخالف ظاهره صريح العقل، فللمسلم الحق بعد أن رفع عنه إصر الإيمان بهذا الظاهر الذي ينافي صريح العقل في أن يفوض الأمر في تحديد المراد بهذا النص إلى الله، كأن يقول: آمنت بما أراد الله من هذا النص، ولا حاجة بي إلى التقصي عن المراد منه، أو يميل بالنص إلى معنى يقبله العقل ويحتمله النص"[٢].

**وعلى ضوء ما سبق تترتب نتائج خطيرة وشائكة، من أهمها:**

١. أن نصوص البلاغ النبوي لا تثبُت ولا يُقَر بصحتها ولا بصدقها، إلا إذا شهد الدليل العقلي على ذلك، كمعرفة الله ونبوة الرسل، فالدليل النقلي في نصوص البلاغ النبوي يتوقف ثبوته على دلالة العقل عليه، والعقل في المقابل ثابت بنفسه لا يتوقف على غيره.

٢. أن نصوص البلاغ النبوي تفيد الظن؛ لأنها تتوقف على مجموعة من الشروط التي يصعب تحققها عادة، بينما الدلالة العقلية تفيد القطع واليقين بمجرد ثبوت مقدماتها.

٣. لا يُتصور وجود نص من نصوص البلاغ النبوي غير معتمد على مقدمة عقلية، بينما يُتصور وجود دليل عقلي مستقل.

٤. استقلال الدلالة العقلية على إثبات أصول العقيدة وأخطر مسائلها. والالتزام بهذا قطعاً سيؤدي إلى نتيجة حتمية وهي القول بتقديم العقل على النقل إذا حصل التعارض، وذلك لكونه الأقوى دلالة والأرجح معنى، والأثبت حجةً.

---

(١) انظر: الأسماء والصفات، للبيهقي (٤٤٣-٤٤٦).

(٢) التفكير الفلسفي الإسلامي، د. سليمان دنيا (٢٢٢).

إن موقف المتكلمين في الأخذ بنصوص البلاغ النبوي يختلف عما كان عليه سلف الأمة، من التسليم والتعظيم والإجلال للنصوص الشرعية، والنظر إلى الشريعة بعين الكمال والتمام والاستغناء بها عما سواها، واليقين في عدم التضاد والتعارض بين نصوص البلاغ النبوي، والإيمان بالكتاب كله محكمه ومتشابهه، وعدم التفريق في الاحتجاج به، والأخذ بظواهر النصوص وعدم العدول عنها إلا بدليل.

إن المتكلمين هم أصحاب التأويل الذين يعتقدون أن نصوص البلاغ على خلاف حقائقها، وأن حقيقة اللفظ غير مراده، وأن المراد هو التأويل بما يُخرج اللفظ عن معناه الظاهر، ويوافق مقرراتهم العقلية، فتكلفوا أوجه التأويلات البعيدة والمستنكرة، والمجازات الغريبة التي يعلم العقلاء بطلانها بالضرورة.

## المبحث الثاني
## الأصول التي أقيم عليها الموقف والرد عليها

إن للمتكلمين أصولاً كثيرة، أقاموا عليها موقفهم السابق، أبرزها ثلاثة أصول:

**الأصل الأول**: تقديم العقل على النقل.

**الأصل الثاني**: عدم الأخذ بظاهر البلاغ النبوي.

**الأصل الثالث**: القول بأن نصوص البلاغ النبوي أدلة لفظية لا تفيد اليقين.

### الأصل الأول: تقديم العقل على النقل.

جاء هذا الأصل بناءً على اعتقادهم قيام التعارض بين نصوص الوحي والعقل، فإذا حصل التعارض وجب تقديم العقل على النقل، وأساس الموقف الكلامي في مباحثه العقدية قائم على محاولة التوفيق بين النص الشرعي والعقل، وذلك لمعالجة التعارض المتصور في الفكر الكلامي، وكذلك يقوم على جعل العقل قائداً وعمدةً وحجةً وسنداً مُعوّلٌ عليه في التقعيد للقواعد، وفي التأصيل للأصول، وفي بيان الحق عند التباسه، وأما نصوص البلاغ النبوي فهي خاضعة ومذعنة وتابعة للمقررات العقلية الكلامية، ومحكومة بها، فإذا حصل التعارض فمتى ما أمكن دفع نصوص البلاغ النبوي وإلغاؤها عُمَل بذلك، وإلا أحيل إلى طريق التأويل.

**وفي التأسيس لهذا الأصل والتنظير لنظرية تقديم العقل على النقل التي هي محصل التأثر بالأفكار الفلسفية، شرعوا في وضع "القانون الكلي" الذي ظهر وتباينت تفاصيله وتطبيقاته على يد الفخر الرازي الذي شكل مرتكزاته الأساسية، وهي ثلاثة:**

**الأول:** دعوى إمكان التعارض بين العقل والنقل.

**الثاني:** دعوى انحصار أقسام الاحتمالات في أربعة، وذلك في بيان ما يؤخذ وما يُترك من العقل والنقل، في حال التعارض، وهي كالآتي:

١- الأخذ بمقتضى دلالة العقل والنقل، وهذا محال، لأنه يلزم الجمع بين النقيضين، وتصديقهما.
٢- الترك لكلا الدلالتين العقلية والنقلية، وهذا محال؛ لأنه يلزم منه رفع النقيضين، وتكذيبهما.
٣- أن يقدم النقل على العقل، وهذا لا يجوز لأن العقل هو أصل النقل، وبه عُلم صدقه، فلو قدم النقل يلزم من ذلك القدح في الدلائل العقلية القطعية، التي عُرف بها صدق النقل، فيبطل العقل والنقل معاً، وعلى ذلك لا يبقى إلا القسم الرابع.
٤- تقديم العقل على النقل.

**الثالث:** دعوى وجوب تقديم العقل على النقل في حال التعارض، وهي الثمرة المقصودة من كل التقسيمات والاحتمالات وحصرها في أربعة فقط.

وهذه المرتكزات هي الأساس الذي يُبنى عليه تقديم العقل على النقل، ولم يوضع من بينها احتمالية خطأ العقل أو قصوره، وقد أفاض شيخ الإسلام ابن تيمية في نقاشهم وجدالهم وردهم إلى الحق في أربعة وأربعين وجهاً، وألّف في ذلك كتاباً بلغت مجلداته عشر مجلدات، وهو كتاب: "درء تعارض العقل والنقل" وناظرهم في تطبيقات نظريتهم في مختلف المجالات العقلية.

وفي بيان هذا الأصل والتقعيد له من أقوال الرازي يقول: "اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

- إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين، وهو محال.

- وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين، وهو محال.

- وإما أن يصدق الظواهر النقلية، ويكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية.. ولو جوزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهماً غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة، فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً وأنه باطل.

ولما بطلت الأقسام الأربعة، لم يبقَ إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية: إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها"[١].

وأما النتيجة الحتمية التي يرجون ثمرتها من هذا القانون، فكما قال: "لو قدَّرنا قيام الدليل القاطع العقلي على خلاف ما أَشعَر به ظاهر الدليل السمعي، فلا خلاف بين أهل التحقيق بأنه يجب تأويل الدليل السمعي"[٢].

ونتيجة لهذا الأصل الفاسد الذي أصبح منهجاً متبعاً في المذهب الكلامي في التعامل مع نصوص البلاغ النبوي، ظهر التأويل لكل ما يخالف المقررات العقلية حتى في الاستدلال على وجود الله، ونهجوا في تصوراتهم في الوحدانية مذهباً فلسفياً.

**وتقوم فكرة المعارضة بين العقل والنقل عند المتكلمين على أساسين:**

**الأول:** التوهين من دلالة نصوص البلاغ النبوي، في المقابل التعظيم للدلالة العقلية.

**الثاني:** وجوب تقديم العقل على نصوص البلاغ النبوي عند التعارض.

**نقد الأصل الأول: الرد على نظرية تقديم العقل على النقل.**

**لا شك أن الموقف الذي اتخذه المتكلمون حيال نصوص البلاغ النبوي، باطل من وجوه عدة، منها:**

**الوجه الأول**: يرجع أساس هذه المعارضة وهذا الأصل إلى أصل إبليسي، حيث أن أول من قال به عدو الله إبليس، الذي عارض أمر الله تعالى له بقياس عقلي، ثم قدم رأيه وعقله،

(١) أساس التقديس للرازي (ص: ١٧٢-١٧٣) انظر: المطالب العالية (٣٠٩-٣١٠).

(٢) نهاية العقول (١/ ١٣)، ونقله ابن تيمية في درء التعارض (٥/ ٣٣٠-٣٣١).

حيث تأول لنفسه أن قياسه العقلي الذي توصل إليه خير له من أمر الله له بالسجود لآدم ﴿قَالَ أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢]، فكل من قال بتعارض العقل والنقل، ووجوب تقديم العقل على النقل، فقد ورث هذا الأصل من إبليس[(١)].

هذا فيما يتعلق في بيان أن معارضة نصوص البلاغ النبوي بالعقل ميراث عن إبليس، وأنه الأصل والأساس الأولي لهذا الأصل.

أما أول من سلك هذا المسلك قبل المتكلمين ورسموا معالم طريقه، فهم الفلاسفة -وسيأتي الكلام عنهم إن شاء الله- الذين قدَّموا العقول والأذهان على كل ما سواها، فهذا الأصل منطلقه ومنبته إبليسي فلسفي.

**الوجه الثاني**: عدم التسليم بإمكان التعارض أصلاً، فينتفي الأساس الأول الذي بُني عليه قانون التعارض، وذلك باستحالة حصول التعارض الحقيقي في نفس الأمر بين العقل الصريح والنقل الصحيح، فلا يتعارضان ولا يتناقضان، بل كل منهما يصدق الآخر ويشهد له مهما بدى عكس ذلك لبعض الأفهام، لكنه في حقيقة الأمر لا وجود له، إذ أن كلاهما حق، فالعقل الصريح لا يتناقض مع النقل الصحيح -كما سبق بيان ذلك في الاتساق- فإذا انتفى التعارض من أساسه فلا حاجة للبحث من المقدم؟

وأبرز الذين وضعوا قواعد منهجية بالغة الأهمية في إثبات موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح، وانتفاء المعارض العقلي، وإبطال قول من زعم تقديم الأدلة العقلية مطلقاً، ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. فإن كان ثمة تعارض ظاهري، فإما أن يكون العقل مجرد شبهات عقلية فاسدة، وإما أن يكون النقل ليس صحيحاً بل نقل ضعيف أو موضوع، وهذا ما أكده ابن تيمية تأصيلاً وتقريراً[(٢)].

**الوجه الثالث**: على فرض التسليم بوقوع التعارض، فهذا القانون المذكور سابقاً في ذلك الأصل الذي بنوا عليه الموقف، وانحصار الاحتمالات الممكنة في أربعة، باطل من أساسه، حيث أنه لم يستوعب كافة الاحتمالات الصحيحة الممكنة، بل أغفل عن أهم احتمال صحيح

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٤٨-١٩٨-٢٠٠) (٧/ ٣٩٤) ومجموع الفتاوى (١٦/ ٤٤٢) (١٧/ ٤٤٤) الرد على المنطقيين(٣٧٣)، وابن القيم في الصواعق المرسلة (٢/ ٨٢٩-٨٣٠) (٣/ ١٨٧) مختصر الصواعق المرسلة (١١٦)، إعلام الموقعين (١/ ٣٣١).

وهو الاحتمال القائم على تقديم القطعي مطلقاً سواء كان سمعياً أو عقلياً، وإن كانا ظنيين قُدم الراجح سمعياً كان أو عقلياً، وإن كان الدليلان قطعيين امتنع التعارض من أصله، لاستحالة تعارض دليلين قطعيين مطلقاً وهذا متفق عليه بين العقلاء، فهذا التقسيم الصحيح، أما تقديم العقلي مطلقاً فهذا خطأ واضح[1].

**الوجه الرابع**: إبطال دعوى لزوم تقديم العقل على النقل بحجة أن العقل هو الأصل الذي علمنا به صحة النقل، فإذا طعنا في الأصل يؤدي إلى إبطال النقل، فإبطاله يؤدي إلى بطلان العقل بالتبعية، فما معنى كون العقل أصل النقل، هل المقصود أن العقل أصل في ثبوت الشرع في نفس الأمر، أو أنه أصل في علمنا بصحته؟ فالأول لا شك في بطلانه لأن كون الحق حقاً والباطل باطلاً هو ثابت في نفسه لا يحتاج إلى تصور العقل عنه، فلا يحكم على أن النقل لم يكن حقاً إلا لما ظهر للعقل أنه كذلك، بل إن المعاني ثابتة بأنفسها لا تحتاج إلى نظر العقل ولا غيره، إذ عدم العلم ليس علماً بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في نفسها[2]. "فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه. ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله، سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق، وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به عن الله فالله أمر به وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر: ليس موقوفاً على وجودنا، فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا، أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه.

فتبين بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الشرع في نفسه، ولا معطياً له صفة لم تكن له، ولا مفيداً له صفة كمال، إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم، تابع له، ليس مؤثراً فيه"[3].

أما إذا كان المراد أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع، ودليل لنا على صحته، فيقال: "ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٧٩-٨٠)، الصواعق المرسلة (٣/ ٧٩٧).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٧).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٨).

تُحصر، والعلم بصحة السمع غايته أن يتوقف على ما به يُعلم صدق الرسول ﷺ، وليس كل العلوم العقلية يُعلم بها صدق الرسول ﷺ، بل ذلك يُعلم بما يُعلم به بالآيات والبراهين الدالة على نبوته وصدقه"[1].

وبهذا نعلم أنه ليس كل المعقولات أصلاً للنقل "وحينئذ فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه، لم يكن القدح فيه قدحاً في أصل السمع، وهذا بيّن واضح، وليس القدح في بعض العقليات قدحاً في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحاً في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها"[2]، فإن العقليات ليست كلها شيء واحد، بل منها ما هو حق، ومنها ما هو باطل.

**الوجه الخامس:** إن تقديم العقل على نصوص البلاغ النبوي ممتنع متناقض، أما تقديم نصوص الشرع على العقل فممكن مؤتلف، فالواجب تقديم النقل والتعويل عليه لا العقل، **ومما يؤيد ذلك ويؤكده عدة أمور منها:**

أ- أن العقل قد صدَّق الشرع في كل ما أخبر به، ومن ضرورة تصديقه قبول خبره، بينما الشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، وليس العلم بصدقه وصحته موقوف على العقل، فتقديم نصوص الشرع على العقل حمل بالدليلين، بينما تقديم العقل عمل بأحد الدليلين، ولا شك أن العمل بمقتضى الدليلين أصح وأولى وأقوى من العمل بمقتضى دلالة واحدة[3].

ب- أن نصوص البلاغ النبوي قد ثبتت لها العصمة عن الخطأ والغلط بدلائل الكتاب والسنة، وإجماع العلماء على ذلك، بينما النظر العقلي لم يثبت في حقه العصمة ولا الثقة المطلقة في معطياته، بل اضطرب فيه العقلاء، ولم يتفقوا فيه على أن موجب العقل كذا، بل كل واحد منهم يقول: أن العقل أثبت أو أوجب أو سوغ في مقابل ما يقول غيره أن العقل نفاه أو أحاله أو منع منه، إلى أن آل بهم الأمر إلى التنازع في الأمور الضرورية، فتخلَّف الناس فيها ولم تثبت عصمته، والواجب يقتضي تقديم المعصوم على غير المعصوم[4].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨٩) [بتصرف].

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٩٠).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٣٨) والصواعق المرسلة (٣/ ٨٠٧).

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٣٧) والصواعق المرسلة (٣/ ٩٩٦).

**الوجه السادس:** إبطال فرض التعارض بين العقل والنقل، وذلك باستخدام منهج قلب الدليل عليهم -الذي سبق تقريره- وذلك "حين قرروا إمكانية التعارض بين العقل والنقل، خلصوا إلى وجوب تقديم العقل عند التعارض، والواقع أن مجرد التقرير لإمكان ذلك التعارض ليعود بالنقض للعقل والنقل جميعاً، فيبطل الحكم الذي من أجله فرضوا ذلك الإمكان، ألا وهو الترجيح للعقل، كما يُبطل العلة التي عللوا بها هذا القانون، ألا وهي عدم القدح في النقل بعدم القدح في أصله الذي ثبت به كما زعموا، وبهذا يُعلم أن مجرد فرض التناقض ينقلب على أصحابه بإفساده للعقل والنقل معاً.."[1] .

**الوجه السابع:** أساس ضلال المتكلمين أنهم لم يتأملوا كمال بلاغ النبي ﷺ لمسائل الدين ودلائله، ولو تأملوا ذلك لظهر لهم اشتمال البلاغ النبوي على براهين عقلية كثيرة يُستدل بها على أصول الشريعة وفروعها، وعلى الدلائل الخبرية دون معارضة أحدهما للآخر، فالكتاب والسنة كما تضمنا الدلائل العقلية على أصول الاعتقاد، أي التي تُعلم بالعقل، وهي حجة بنفسها لا تستند إلى غيرها، وإنما علاقة النقل بها من جهة التنبيه والإرشاد والدلالة عليها، فقد حوا أيضاً على الكثير من البراهين العقلية والحجج الواضحة، بل اشتملا على أبلغ الدلائل وأقواها، وهذا من تمام الدين وكماله، ومن تمام قيام بلاغ النبي ﷺ على أتم وجه وأحسنه.

فإن دلائل نصوص الشريعة إما أن تكون خبرية أو دلائل عقلية، وليس كما قسمها المتكلمون أن الدلالة العقلية مقابلة للدلالة الشرعية، وإنما الدلالة الشرعية مقابلة للدلالة البدعية، وبهذا نعلم خطأ المتكلمين، والصواب أن الدليل العقلي واحداً من أدلة الشرع -كما سبق بيان ذلك في الباب الثاني- وفي ذلك يقول ابن تيمية: "وإن كان يظن طوائف من المتكلمين والمتفلسفة أن الشرع إنما يدل بطريق الخبر الصادق، فدلالته موقوفة على العلم بصدق المخبر، ويجعلون ما يبني عليه صدق المخبر معقولات محضة، فقد غلطوا في ذلك غلطاً عظيماً، بل ضلوا ضلالاً مبيناً، في ظنهم أن دلالة الكتاب والسنة إنما هي بطريق الخبر المجرد"[2] .

فلا شك أن هذا جهل مطبق بحقيقة البلاغ النبوي، وخصائص أدلته؛ لأنه مشتمل على

---

(١) قلب الأدلة على الطوائف المضلة في توحيد الربوبية والأسماء والصفات، د. تميم القاضي (٢/ ٨٤٠). لمن أراد التفصيل فقد بيّن ذلك بوجوه عدة.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٨).

الدلائل الخبرية والعقلية، وعامة ما يذكرونه من عقليات قد جاء البلاغ النبوي بها صافياً، بل قد جاء بأمور لم يهتدوا لها[١].

**الوجه الثامن**: إن تقديم الأدلة العقلية على نصوص البلاغ النبوي منهج فاسد، ويعد طعناً في تبليغ النبي ﷺ، وذلك من عدة أمور، منها:

أ- اتهامٌ للنبي ﷺ بعدم كفاية البيان للبراهين العقلية المعتبرة في تحقيق أصول الدين.

ب- طعنٌ في مكانة الأدلة الخبرية التي اشتمل عليها بلاغه ﷺ حيث قرر المتكلمون أن دلالتها ظنية، وقدموا الدلالة العقلية عليها[٢]، يقول ابن تيمية: "فلا تجد أحداً ممن يقدم المعقول مطلقاً على خبر الرسول إلا وفي قلبه مرض في إيمانه بالرسول، فهذا محتاج أولاً إلى أن يعلم أن محمداً رسول الله الصادق المصدوق، الذي لا يقول على الله إلا الحق، وأنه بلَّغ البلاغ المبين، وأنه معصوم عن أن يقره الله على خطأ فيما بلَّغه وأخبر به عنه، ومن ثبت هذا الإيمان في قلبه امتنع مع هذا أن يجعل ما يناقض خبر الرسول مقدماً عليه"[٣]، فكل من عارض أمر الرسول ﷺ بعقله لم يؤمن به، كما هو الحال مع المشركين الذين عارضوا أمر الله بعقولهم، كذلك من عارض خبر الرسول ﷺ بعقله، لا فرق بين الأمرين أصلاً[٤].

فإن المتكلمين بإيجابهم تقديم العقل على النقل مطلقاً هو ناتج عن قصور علمهم ومعرفتهم في اشتمال البلاغ النبوي على الأدلة العقلية والبراهين القطعية، وقدحهم في الدلالات الخبرية، وعلى ذلك يتبين أن المعقولات ليس لها ضابط ولا تنحصر في نوع معين يتبين به المعقول الصحيح الصريح من الفاسد أو الوهم أو غيره. فتقديم العقل مطلقاً وجعل دلالة نصوص البلاغ ظنية مطلقاً هو في الحقيقة سلب للإيمان برسالة الرسول وعدم تصديقه[٥].

ج- إن في تقديم العقل على نصوص البلاغ النبوي، طعنٌ فيما عُلم بالاضطرار أن عقله بلغ من الكمال أنه أكمل عقول أهل الأرض على الإطلاق[٦]، وقد اتفق العقلاء على

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٣٠-٢٣٢-٢٣٣).

(٢) حقوق المصطفى والذب عنها في ضوء مؤلفات الإمام ابن تيمية، د. أسماء بركات (٢٦٩).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٤٢-٣٤٣).

(٤) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (١/ ٢٨٣-٢٨٤).

(٥) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٠). درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٢١).

(٦) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (١/ ٢١٥).

إثبات وصفه بالكمال العقلي، والرجاحة والنباهة والفطنة والذكاء والحكمة، قال وهب بن منبه لو وزن عقل محمد ﷺ بعقل أهل الأرض لرجح. وإذا كان كذلك امتنع في صريح العقل أن من يريد أن الناس يصدقونه ويطيعونه، يذكر لهم ما يوجب في صريح العقل تكذيبه"[1].

**الوجه التاسع**: أن المعارضة بين العقل والنقل هي أصل كل فساد في العالم، وضد دعوة الرسل من كل وجه، إذ أن الإيمان بالرسل يستلزم التسليم والانقياد للوحي، أما هؤلاء فيقدمون الرأي والعقل على نصوص الوحي، فكل من أدعى معارضة نصوص البلاغ النبوي بعقله فلم يقدر الله حق قدره[2].

**الوجه العاشر**: إن هذه المعارضة العقلية لم يكن لها أثر في عصر الصحابة وكبار التابعين، فقد اختلفت آلية التعامل مع النصوص الشرعية عما كان عليه سلف الأمة، فلا اعتبار لظواهر النصوص ولا تسليم ولا انقياد ولا حرمه ولا قداسة لنصوص الشريعة، وهذا بلا شك مخالف لمقتضيات البلاغ النبوي، إذ أن المنطلق في الفكر الكلامي يكون من العقل إلى النص، وهذا مناقض للمنهج السلفي حيث الانطلاق من النص إلى العقل، فتم عكس الأدوار، فبدلاً من أن النص هو العمدة والمرجع، يكون العقل هو المرد وعليه التعويل[3].

فظهور الاتجاه الكلامي، واكتمال أركانه كان بعد المائة الثالثة[4].

**الوجه الحادي عشر**: بيان أن السمع والعقل حجة الله على خلقه، وحجج الله وبيناته لا تتناقض ولا تتعارض، ولكن تتوافق وتتعاضد، وهذا ما أكده ابن القيم، فقال: "أن السمع حجة الله على خلقه وكذلك العقل، فهو سبحانه أقام عليهم حجته بما ركَّبه فيهم من العقل، وأن ما أنزل إليهم من السمع لا يدفعه العقل، فإن العقل الصريح لا يتناقض في نفيه، كما أن السمع الصحيح لا يتناقض في نفسه، وكذلك العقل مع السمع، فحجج الله وبينته لا تتناقض ولا تتعارض ولكن تتوافق وتتعاضد، وأنت لا تجد سمعا صحيحا عارضه معقول مقبول عند كافة العقلاء أو أكثرهم، بل العقل الصريح يدفع المعقول المعارض للسمع الصحيح، وهذا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٨٥).

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٥٢٧-٥٤٤).

(٣) انظر: ظاهرة التأويل في الفكر العربي المعاصر، د. خالد السيف (٤٣).

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٤٤).

يظهر بالامتحان في كل مسألة عورض فيها السمع بالمعقول"[1].

**الأصل الثاني: عدم الأخذ بظاهر البلاغ النبوي.**

والمقصود به: إخراج اللفظ عن معناه الظاهر، وذلك إما بالتأويل أو التفويض، فإذا لم يتمكن من التأويل لجأوا إلى التفويض، والمقصود به أن الظاهر غير مراد، ومن ثم تفويض المعنى إلى الله تعالى.

فمن أهم المداخل التي اهتم بها المتكلمون هي قضية التأويل، وجعلوه أصلاً من أهم الأصول المعتمدة، فقد فتح التأويل الآفاق أمامهم في تغير دلالات النصوص الشرعية وفق الدلالات العقلية، ونزع هيبة نصوص البلاغ النبوي وقداستها، وأبطل المعاني التي أرادها الله، وقرر المعاني التي يريدها الفكر الكلامي، فتجد كل واحد من المؤولة يؤول نصوص البلاغ النبوي تأويلاً غير ما أوله غيره، وكل واحد منهما يزعم أن تأويله هو الذي يريده الله تعالى ومبلّغ شرعه محمد ﷺ، حتى تمزقت الدلالات الشرعية الصحيحة بتأويلات بدعية متكلفة.

وقد فتح هذا الأصل الباب أمام مصراعيه لينسب إلى نصوص البلاغ النبوي كل أحد ما يشاء.

فتقوم حقيقة التأويل على حمل اللفظ على خلاف ظاهره، وحقيقته إلى معنى معين يوافق العقل، والمتأمل في نظرة المتكلمين للنصوص يجد أنهم يُبررون تأويلاتهم بأن القول بظواهر النصوص وحقيقتها يستلزم التشبيه والتجسيم أو نسبة الظلم إلى الله ونحو ذلك، لذلك لا بد من استبعاد الظواهر واللجوء إلى التأويل الذي يحمي من الوقوع في الخطأ ويحقق التنزيه المتوهم.

ويقررون أن الشرع لم يرد ظواهر النصوص، وإنما أراد خلاف حقيقتها، فلم يسلم من تأويلاتهم لا قطعيات الشريعة، ولا ظنياتها، ولا أصولها، ولا فروعها، ولا حتى الأصول الصحيحة الصريحة الواضحة في البيان.

**ومما يكشف ويؤكد ذلك من مصنفاتهم**، إضافةً إلى ما ذُكر في الموقف من أقوالهم، ما يقرره البغدادي من المنهجية الكلامية في الموقف من نصوص البلاغ النبوي، فيقول: "فإذا رَوى الراوي ما يحيله العقل، وما لم يحتمل تأويلاً صحيحاً فخبره مردود.. وإن كان ما رواه الثقة يروع ظاهره في العقول، ولكنه يحتمل تأويلاً يوافق قضايا العقول قبلنا روايته، وتأولناه على موافقة

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ١٩٢).

العقول"[1].

وقد أصبح هذا الأصل قانوناً متبعاً ومنهجاً للتعامل مع نصوص البلاغ النبوي، فقد اكتملت فصوله وتطور على يد الرازي في كثير من مؤلفاته[2]، وتبعه متأخرو الأشاعرة[3].

**نقد الأصل الثاني: الرد على قولهم إن ظواهر النصوص غير مرادة، فإما التأويل أو التفويض، من وجوه:**

**الوجه الأول:** أن إخضاعهم النصوص التي بلَّغها النبي ﷺ من الأدلة الخبرية التي عارضتها شبههم العقلية إلى قانون التأويل، خطأ ظاهر الفساد، إذ أن ظواهر نصوص البلاغ النبوي مطابقة لمراد الشارع، والأصل الذي اتفق عليه سلف الأمة وأئمتهم الإجراء على ظاهرها، دون التعرض إلى تحريف أو تعطيل أو نحو ذلك، واعتقاد أن المتكلم بها أراد الظواهر ولا سيما فيما يتعلق بأصول الدين والإيمان فلا مجال فيها للرأي والعقل[4].

إذ الأصل في الكلام دلالته على مراد المتكلم، فليس طريق لمعرفة مراد المتكلم إلا من كلامه وألفاظه الدالة عليه "فالخطاب من حيث دلالته على مراد المتكلم، نوعان: الأول: أن يكون المتكلم مريداً التعمية والتلبيس على السامع، كأن تكون ألفاظه غير دالة على المراد، أو لا معنى لها في الشاهد. الثاني: أن يكون المتكلم مريداً البيان والهداية والإرشاد، فهذا يفهم معناه بمجرد تلاوة ألفاظه المعهودة معانيها في لغة المخاطبين"[5].

أما أقسام النصوص من حيث الدلالة، فثلاثة أقسام: "نصوص لا تحتمل إلا معنىً واحداً، وظواهر تحتمل غير معناها احتمالاً بعيداً مرجوحاً، وألفاظ تحتاج إلى بيان، فهي بدون البيان عرضة الاحتمال.

---

(١) أصول الدين، للبغدادي (٢٣).

(٢) انظر: على سبيل المثال: أساس التقديس (١٣٠) المسائل الخمسون في أصول الدين (٤٩) محصل أفكار المتقدمين (٥١).

(٣) انظر: المواقف في علم الكلام، للإيجي (٤٠). الاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي (١٣٢-١٣٣).

(٤) انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، الشيخ محمد العثيمين (ص: ٧٧)، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، د. عثمان حسن (١/ ٣٩١).

(٥) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد د. عثمان حسن (١/ ٣٩٤).

**فأما القسم الأول**: فهو يفيد اليقين بمدلوله قطعا كقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَاماً﴾ [سورة العنكبوت:١٤]، فلفظ الألف لا يحتمل غير مسماه وكذلك لفظ الخمسين وكذلك لفظ نوح ولفظ قومه وكقوله: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [سورة الأعراف:١٤٢]، وعامة ألفاظ القرآن من هذا الضرب هذا شأن مفرداته، وأما تركيبه فجاء على أصح وجوه التركيب وأبعدها من اللبس وأشدها مطابقة للمعنى فمفرداته نصوص أو كالنصوص في مسماها، وتراكيبه صريحة في المعنى الذي قصد بها، والمخاطبون به تلك اللغة سجيتهم وطبيعتهم غير متكلفة لهم، فهم يعلمون بالاضطرار مراده منها.

**والقسم الثاني**: ظواهر قد تحتمل غير معانيها الظاهرة منها، ولكن قد اطردت في موارد استعمالها على معنى واحد، فجرت مجرى النصوص التي لا تحتمل غير مسماها، والقسمان يفيدان اليقين والقطع بمراد المتكلم.

**وأما القسم الثالث**: إذا أحسن رده إلى القسمين قبله عُرف مراد المتكلم منه، فالأول يفيد اليقين بنفسه والثاني يفيده باطراده في موارد استعماله والثالث يفيده إحسان رده إلى القسمين قبله، وهذا ظاهر جدا لمن له عناية بالقرآن وألفاظه ومعانيه واقتباس المعارف واليقين منه، فاستفادته اليقين من أدلته أعظم من استفادة كل طالب علم اليقين من مواد علمه وبراهينه"[(١)].

**الوجه الثاني**: إن التأويل الحق هو معرفة مراد المتكلم، فإن كان المتكلم عالم مبين، وناصح أمين، يريد الهداية والإرشاد، واجتمع له كمال العلم وتمام النصيحة والفصاحة والبيان، وكان المخاطب يبتغي الانتفاع بالخطاب وفهم المراد؛ فيجب عليه أن يتصف بالفهم وحسن القصد، فإذا تهيأ هذا المقتضى وقام؛ حصل المقصود وتم التأويل الحق القائم على التفسير الصحيح[(٢)]، وليس التأويل الذي ينتهجه المتكلمون هو الذي بمعنى التحريف وصرف اللفظ عن ظاهره إلى معاني بعيدة ومجازات غريبة لا تدل عليها نصوص الألفاظ، ولا تمت للّغة بصلة أو ارتباط، فهذا التأويل المذموم الفاسد، الذي جنى على الشريعة والدين، أما التأويل بمعنى التفسير والتدبر فهو مندوب، وقد ذم الله الذين لا يتدبرون القرآن ولا يفقهونه لعدم فهمهم لما هو مفهوم في الحقيقة ومعلوم[(٣)].

---

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٦٧٠-٦٧١).

(٢) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد د. عثمان حسن (٢/ ٥٥٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٨).

**الوجه الثالث**: إن الله تعالى حق مبين وأرسل رسوله بالبلاغ المبين، فبلَّغ بلاغاً في غاية البيان والوضوح، وهذا البيان إما أن يكون بياناً للَّفظ وحده وهذا ممتنع، أو بيان للمعنى دون اللفظ، وهذا ممتنع أيضاً، فلزم أن يكون بياناً للَّفظ والمعنى معاً، بل إن عناية الشارع ببيان المعنى أشد وأبلغ من عنايته ببيان اللفظ، إذ المعنى هو المقصود واللفظ هو الوسيلة، فكيف تكون عنايته بالوسيلة أهم من عنايته بالمقصود؟ وكيف يجعل اليقين بالوسيلة ولا يجعل اليقين بالمقصود وهو الأولى والأهم؟

بل هذا من أبين المحال؟! فلو كان قصدهم أن المراد هو خلاف الظاهر والمدلول والحقيقة، وقد كتمه محمد ﷺ عن الأمة ولم يبينه لهم، فهذا قدح في رسالته وصدقه وبيانه وعصمته[(١)].

**الوجه الرابع**: أن الله تعالى أنزل كتاباً اقتضى فيه اليسر والتيسير للذكر والحفظ والفهم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا القرآن لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [سورة القمر:١٧]. فلو كان كما يزعم أهل الكلام بحاجة إلى تأويلاتهم العقلية المتكلفة، وألفاظ لم يدل ظاهرها عليها، ولا يفهمها المخاطب مباشرة، بل لا بد أن يفهمها خلاف ظاهرها، فعلى هذا لم يكن ميسراً للخلق، بل كان معسراً عليهم أشد التعسير، فإنه لا شيء أعسر على الأمة من أن يراد منهم أن يفهموا أن الله سبحانه لا داخلا في العالم ولا خارجه كما يقول المتكلمون! ولا متصلا به ولا منفصلا عنه! ولا مباينا له ولا محايثاً له! ولا يُرى بالأبصار عيانا، ولا له يد ولا وجه من قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص:١].

**الوجه الخامس**: لقد ثبت عدم اختلاف الصحابة والتابعين في نصوص البلاغ التي أخبرت عن مسائل الاعتقاد، ومقتضى ذلك أنها كانت في غاية الوضوح والبيان والجلاء والنقاء، وهذا يدل على أنهم فهموا نصوص البلاغ على ما دلَّت عليها المعاني الظاهرة، ولم يقع لهم التباس ولا غموض ولا إشكال، ولم يحتاجوا إلى تأويلات بدعية عقلية كما حصل عند المتكلمين، بل إن نصوص البلاغ الخبرية الدالة على المسائل العقدية أعظم وأوضح دلالة من نصوص الأحكام على معانيها[(٢)].

**الوجه السادس**: إن قولهم إن نصوص البلاغ النبوي غير معقولة المعاني ولا بد من تأويلها، هو خلاف مقتضى قيام الحجة على العباد، إذ أن البلاغ حجة على الخلق لمن فهمه وأدركه،

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٢١٨-٢١٩).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢١٠).

لذلك لا تقوم الحجة على المجنون والصبي ومن في حكمهما، فمن أثبت هذا القول وأوجب التأويل فقد أبطل حجية البلاغ بالكلية في قيامها على العالمين، إذ لا تقوم الحجة إلا بالفهم، وهم يصرحون أن معاني النصوص غير مفهومة وتحتاج إلى تأويل.

**الوجه السابع**: إن حقيقة مذهب المتأولة أن الرسول ﷺ لم يبين الحق للأمة، مع أمره ﷺ لأمته باعتقاده، وأنه قد جاء بنصوص ألفاظٍ لازمها التشبيه والتجسيم والضلال والكفر، وأمرهم باعتقاد نقيضها، فلم يبين الحق مع أمرهم له بالتزامه، فالمطلوب اعتقاد ما لم تدل عليه النصوص بل اعتقاد نقيضها[(١)] !

ويلزم من قولهم بالتفويض القدح في القرآن والأنبياء، وفي أن الله أنزل كتاباً لا يُفهم، وأمر بتدبر ما لا يتدبر، وبعقل ما لا يعقل، وهو الذي أخبر أنه جعله هدىً وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلّغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، فعلى ذلك إذا لم يفهم أجلَّ المعاني من صفات الله تعالى وفوض العلم بها إلى الله، فكأن القرآن جاء لتقرير الاختلافات والضلالات والرسول لم يبلّغ بلاغاً مبيناً[(٢)] .

**الوجه الثامن**: إن التأويل القائم على إخضاع نصوص البلاغ التي عارضتها الشبه العقلية إلى قانون التأويل القائم على التحريف، وصرف الألفاظ عن حقائقها وظواهرها ومدلولاتها، فهذا طعن في خطاب الرسول ﷺ بتنظير التأويل المحدث، ومن المعلوم بالضرورة أن الرسول ﷺ بلَّغ الدين بخطاب مفهوم يفهمه العامي والعالم، وإن هذا الخطاب يؤخذ على ظاهره وهو المراد المطابق للشرع، فلا حاجة إلى تدخل مقدمات عقلية ومناهج بدعية لمعرفة المراد من معاني نصوصه، إذ أن المتبادر إلى الذهن والظاهر هو المطلوب، وهذا المقتضى القائم عليه الاعتقاد، وهو الحق المأمور به في التبليغ، وهو الذي يترتب عليه مقتضى التسليم الذي عليه مدار الإيمان وصحته[(٣)] ، وهو الذي فهمه الصحابة والتابعون وأئمة السلف أجمعين.

**الوجه التاسع**: قد تكامل في حق النبي ﷺ مقومات التبليغ مما يظهر معه بطلان التأويل الذي يخضع لدسائس العقل ومقرراته[(٤)] ؛ لأنه "قد اجتمع في حقه كمال العلم بالحق وكمال

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٢-٢٠٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٧)(١٧/ ٣٥٧-٣٦١).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٠٤).

(٣) انظر: حقوق المصطفى والذب عنها في ضوء مؤلفات الإمام ابن تيمية، د. أسماء بركات (٢٧١).

(٤) انظر: حقوق المصطفى والذب عنها في ضوء مؤلفات الإمام ابن تيمية، د. أسماء بركات (٢٧١).

القدرة على بيانه وكمال الإرادة له، ومع كمال العلم والقدرة والإرادة يجب وجود المطلوب على أكمل وجه فيُعلم أن كلامه أبلغ ما يكون وأتم ما يكون وأعظم ما يكون بيانا لما بينه في الدين من أمور الإلهية وغير ذلك، فمن وقر هذا في قلبه لم يقدر على تحريف النصوص بمثل هذه التأويلات التي إذا تدبرت وجد من أرادها بذلك القول من أبعد الناس عما يجب اتصاف الرسول به، وعلم أن من سلك هذا المسلك فإنما هو لنقص ما أوتيه من العلم والإيمان"(١).

**الوجه العاشر**: إن المنهج التأويلي القائم على صرف اللفظ عن ظاهره، لا يصح لمكانة البيان التي تميز به البلاغ، وتحققها فيه بكل وضوح وجلاء، فإن البلاغ الذي كُلف به النبي ﷺ اتصف بصفة ملازمة له أنه البلاغ المبين، كما هو معلوم، وخطاب الرسول يراد به الحقيقة الظاهرة، ولو قُدر أنه أراد خلاف الظاهر فلا يحصل ذلك إلا إذا وُجدت القرينة المعتبرة التي يستقيم بها اللفظ، ولغة الخطاب، وحقائق البيان، وقواعد الشرع(٢).

وذلك لاستحالة التدليس والتلبيس في كلام الله وكلام رسوله، وفي تقرير ذلك يقول ابن تيمية: "هذا الرسول الأمي العربي بُعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة والعبارات، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علما وأنصحهم للأمة وأبينهم للسنة، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهره إلا وقد نصب دليلا يمنع من حمله على ظاهره، ... لأنه إذا تكلم بالكلام الذي يفهم منه معنى وأعاده مرات كثيرة؛ وخاطب به الخلق كلهم وفيهم الذكي والبليد والفقيه وغير الفقيه وقد أوجب عليهم أن يتدبروا ذلك الخطاب ويعقلوه ويتفكروا فيه ويعتقدوا موجبه، ثم أوجب أن لا يعتقدوا بهذا الخطاب شيئا من ظاهره؛ لأن هناك دليلاً خفياً يستنبطه أفراد الناس يدل على أنه لم يرد ظاهره؛ كان هذا تدليساً وتلبيساً وكان نقيض البيان وضد الهدى، وهو بالألغاز والأحاجي أشبه منه بالهدى والبيان"(٣).

**الوجه الحادي عشر**: أن القول بالتأويل طعن في تبليغ النبي ﷺ وبيانه، وهو الذي "بين لأصحابه القرآن لفظه ومعناه، فبلَّغهم معانيه كما بلَّغهم ألفاظه، ولا يحصل البيان والبلاغ المقصود إلا بذلك قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤]، وقال: ﴿هَـٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [سورة آل عمران:١٣٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٢٩).

(٢) انظر: حقوق المصطفى والذب عنها في ضوء مؤلفات الإمام ابن تيمية، د. أسماء بركات (٢٧٢).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦١).

رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [سورة إبراهيم:٤]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الدخان:٥٨]، وقال تعالى: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة فصلت:٣]، أي بُينت وأزيل عنها الإجمال، فلو كانت آياته مجملة لم تكن قد فُصلت، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٥٤]، وهذا يتضمن بلاغ المعنى وأنه في أعلى درجات البيان.

فمن قال إنه لم يُبلّغ الأمة معاني كلامه وكلام ربه بلاغاً مبيناً، بل بلَّغهم ألفاظه، وأحالهم في فهم معانيه على ما يذكره هؤلاء، لم يكن قد شهد له بالبلاغ"[(١)].

**الوجه الثاني عشر**: شهادة الله تعالى، وأهل العلم والإيمان للنبي ﷺ بالبلاغ المبين، يقول في ذلك ابن القيم: "أما أهل العلم والإيمان فيشهدون له بما يشهد الله به وشهدت به ملائكته وخيار القرون أنه بلَّغ البلاغ المبين القاطع للعذر المقيم للحجة، الموجب للعلم واليقين لفظاً ومعنى، والجزم بتبليغه معاني القرآن والسنة كالجزم بتبليغه الألفاظ، بل أعظم من ذلك؛ لأن ألفاظ القرآن والسنة إنما يحفظها خواص أمته، وأما المعاني التي بلَّغها فإنه يشترك في العلم بها العامة والخاصة.

ولما كان بالمجمع الأعظم الذي لم يجمع لأحد مثله قبله ولا بعده، في اليوم الأعظم في المكان الأعظم، قال لهم: «أنتم مسئولون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلَّغت وأديت ونصحت، ورفع أصبعه إلى السماء رافعاً لها من هو فوقها وفوق كل شيء قائلاً: اللهم اشهد»[(٢)]، فكأنا شهدنا تلك الأصابع الكريمة وهي مرفوعة إلى الله وذلك اللسان الكريم وهو يقول: «اللهم اشهد»[(٣)]، ونشهد أنه بلَّغ البلاغ المبين وأدى رسالة ربه كما أُمر، ونصح أمته غاية النصيحة، وكشف لهم طرائق الهدى، وأوضح لهم معالم الدين، وتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، فلا يحتاج مع كشفه وبيانه إلى تنطع المتنطعين، فالحمد لله الذي أغنانا بوحيه ورسوله عن تكلفات المتكلفين"[(٤)].

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٣٤).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٣٤-٥٣٥).

**الوجه الثالث عشر**: على فرض أن الحق مع ما يقوله المتأولة كما يزعمون، لا ما هو في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما هو مفهوم من كلام السلف، ومعهود من كلام أئمة الإسلام، بل هو على النقيض من ذلك الحق الظاهر والمنصوص عليه، يلزم من ذلك لوازم باطلة[1]، وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم، منها:

١. أن تكون نصوص البلاغ النبوي قد نصبها الله لإضلال الخلق لا لهدايتهم وإرشادهم.

٢. أن الله تعالى ترك الخلق دون بيان للحق والمراد من شريعته، بل رمز لهم برموز وألفاظ لا تُعلم إلا بعد جهد جهيد.

٣. أن يكون الله تعالى وهو الحق المبين قد كلف العباد أن لا يفهموا من ألفاظ النصوص ظواهر، ولا يعتقدوا حقائقها، بل يفهموا خلاف الظاهر وما لا تدل عليه، ولم تظهر له قرينة على ذلك.

٤. إن التأويل فيه أعظم القدح في خيار الأمة ومن جاء بعدهم، وذلك بأن "يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم الذي هو من أهم أصول الإيمان، وذلك إما بجهل ينافي العلم، وإما بكتمان، ولقد أساء الظن بخيار الأمة من نسبهم إلى ذلك أو ذاك، ومعلوم أنه إذا ازدوج التكلُّم بالباطل والسكوت عن بيان الحق تولَّد بينهما جهل الحق وإضلال الخلق.

٥. أنهم التزموا لذلك تجهيل السلف، وأنهم كانوا أميين مقبلين على الزهد والعبادة والورع والتسبيح وقيام الليل، ولم تكن الحقائق من شأنهم.

٦. أن ترك الناس من إنزال هذه النصوص كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب، فإنهم ما استفادوا بنزولها غير التعرض للضلال، ولم يستفيدوا منها يقينا ولا علما لما يجب لله ويمتنع عليه، إذ ذاك إنما يستفاد من عقول الرجال"[2].

**الوجه الرابع عشر**: إن المتكلمين في تأويلاتهم لم يؤتوا التأويل حقه من الشروط التي يستوجبها، وإنما أوجبوا التأويل من غير استيفاء للواجبات والقيود الواجبة في ذلك، فكل متأول لظاهر من ظواهر النصوص، يجب عليه أربعة أمور:[3]

---

(١) هذه اللوازم نقلها ابن القيم عن شيخ الإسلام ابن تيمية في مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (١/ ١٠٦-١٠٧-١٠٨-١٠٩).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٢-٥٣-٥٤). [باختصار].

(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٨٩-٢٩٢).

**الأمر الأول**: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي تأوله في ذلك التركيب الذي وقع فيه، وإلا كان كاذباً على اللغة مُنشئاً وضعاً من عنده.

**الأمر الثاني**: إثبات الدليل الدال على أن المعنى المؤول إليه هو المعنى المراد، دون غيره من المعاني الأخرى.

**الأمر الثالث**: إقامة الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره، فإن دليل المدعي للحقيقة والظاهر قائم، فلا يجوز العدول عنه إلا بدليل صارف يكون أقوى منه.

**الأمر الرابع**: الجواب عن المعارض، فإن مدعي الحقيقة قد أقام الدليل العقلي والسمعي على إرادة الحقيقة.

والمتكلمين في تأويل ظواهر نصوص البلاغ النبوي لم يفوا بهذه الواجبات، فما من تأويل إلا وهو فاقد لواجب من هذه الواجبات أو أكثر.

**الأصل الثالث: القول بأن أدلة نصوص البلاغ النبوي ظنية لا تفيد اليقين.**

إن فكرة القطعية والظنية احتج بها أهل الكلام لتثبيت أصولهم التأويلية التي تتفق مع مقرراتهم العقلية، واشترطوا لقبول الدليل النقلي في الاحتجاج به على أمور الاعتقاد، أن يكون قطعي الثبوت والدلالة، ولا يُحتج قطعاً بالدليل النقلي الظني، كما ظهر في ردهم أحاديث الآحاد، ثم ظهر اتجاه خطير انتهى إلى تأصيل أن دلالة نصوص البلاغ النبوي لا تفيد إلا الظن مطلقاً، مما أدى بالضرورة إلى حلول الدلالة العقلية وتنحية نصوص البلاغ النبوي في مجال الاستدلال في إثبات مسائل الاعتقاد دون تفريق بينها.

وقد نشأ هذا الأصل كمحاولة لتسويغ التعامل مع النصوص فيما يراه المتكلمون من المتشابهات، ولا سيما آيات الصفات، وتقرير الخلاف في الظنيات دون القطعيات، فلما خالفت مقرراتهم العقلية، وصار التأويل هو الحل الأمثل، فالمخرج أن توصف النصوص الشرعية بالظنية، وبالتالي يسهل تقديم الدليل الذي تقررت قطعيته عندهم وهو الدليل العقلي، أما الدليل النقلي فمصيره التأويل أو التفويض.

وقد دخلت فكرة الظنية حيز التعميم حتى صارت أصلاً كلياً يُحتكم إليه في دلائل نصوص الشرع في جميع أحواله، بالمتشابهات وغيرها.

ومع ما في هذا القول من ضعف بائن، وبهتان جائر، وفساد واضح، فضلاً عن الإلزامات

الخطيرة، والتبعات الكثيرة التي تلحق كل من يقول به، فقد تعقب أهل العلم[1] بالرد والنقد الشديد كل من عزل الأدلة النقلية عن الاستدلال وأتهمها بالظنية.

ولا يخفى أن النفوس البشرية تنفر من الظنيات وتقلل من منزلتها ومكانتها، وتميل إلى القطعيات واليقينيات والاطمئنان إليها[2].

ونُسب هذا الأصل وهو القول بظنية الدلائل النقلية إلى التفتازاني[3]، والبياضي[4]، وأن الدليل النقلي تتوقف دلالته على أمور عشرة كلها ظنية، والموقوف على ظني ظني.

كما أشار القاضي عبد الجبار (ت: ٤١٥ هـ) إلى فرقة قد يكون قولهم هو أساس هذا الأصل، فقال: "وفرقة أخرى قالت: إن القرآن مما لا يمكن معرفة المراد به، فإن الألفاظ محتملة، فما من الألفاظ إلا ويجوز أن يراد به الخصوص، كما يجوز أن يراد به العموم، وإذا كان هذا هكذا فلا بد أن نتوقف وننتظر القرينة المميزة للعام من الخاص، والخاص من العام، وهؤلاء يسمون أصحاب الوقف"[5].

وقد رد أحد الباحثين مبدأ القول بالظنية إلى الاعتزال، وإلى القاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري، وقد ذكر ابن خلدون أن الرازي قد اطلع على كتابيهما "العمد" و"المعتمد" وأنه من أهم المصادر التي لخص عنهما كتابه "المحصول"[6].

وعلى نقيض هذا العزو ذكر الأصفهاني[7] أن المعتزلة تقول بإفادة الأدلة النقلية لليقين، أما ابن تيمية وتلميذه ابن القيم فمالوا إلى القول بأن الرازي ومن وافقه من متأخري الأشاعرة هم أول من أصَّل القول بالظنية للدلائل الشرعية، حيث يقول ابن تيمية: "فإن المعتزلة لا تقول: إن الأدلة السمعية لا تفيد اليقين، بل يقولون: إنها تفيد اليقين، ويستدلون بها أعظم مما يستدل

---

(١) انظر: النقد التفصيلي لهذا الأصل: الصواعق المرسلة، لابن القيم (٣/ ٦٣٢-٧٩٤) منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة، لخالد عبداللطيف (٢/ ٥٨٢-٥٨٧).

(٢) انظر: الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجية والتوظيف، د. أحمد قوشتي (٣٥٣).

(٣) شرح المقاصد، للتفتازاني (١/ ١٥٤).

(٤) إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة، كمال الدين البياضي (٤٦).

(٥) شرح الأصول الخمسة (٦٠٤).

(٦) انظر: المقدمة، لابن خلدون (٢٣٠).

(٧) ذكره الزركشي في البحر المحيط (١/ ٣٨).

بها هؤلاء"[١].

والأظهر والله أعلم أن القول بالظنية للنصوص الشرعية كانت له جذور اعتزالية، ولكن الرازي هو الذي قام بتقرير هذا الأصل والتقعيد له والتصوير الدقيق لشروطه وتطبيقاته.

فعلى يد الرازي وصل القول بظنية الأدلة النقلية أقصى درجاته خطورة، وتعددت أوجه التشكيك في نصوص الشرع في الدلالة على معانيها، وأخذ يقررها في مواضع كثيرة من كتبه ما بين إجمال وتفصيل[٢].

وقرر أن التمسك بنصوص البلاغ النبوي موقوف على مقدمات عشر، فإذا لم تتوفر الشروط حكم عليها بالظنية، ولا يصح الاعتماد على الدليل النقلي إلا بها.

وفي ذلك يقول الرازي: "والدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة: عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ، وإعرابها، وتصريفها، وعدم الاشتراك والمجاز والنقل والتخصيص بالأشخاص والأزمنة، وعدم الإضمار، والتأخير، والتقديم، والنسخ، وعدم المعارض العقلي، الذي لو كان لرجح عليه"[٣].

حيث يعد الرازي هو أشهر من أصَّل لهذا القول، وقرره بكل جرأة، مع العلم أنه تراجع عن كثير من تقريراته في آخر حياته في عدد من مؤلفاته، فإنه قد سبق تواجد هذا القول قبله عند فئات من أئمة المعتزلة، وإن لم تبلغ ما بلغ إليه الرازي، كأبي الحسين البصري[٤]، ومن المتأخرين أيضاً تقي الدين النجراني[٥]، أما ابن العربي فيقول: "للعرش في العربية معان، ولفظ "استوى" معه يحتمل خمسة عشر معنىً في اللغة، والقول بأن العرش ههنا مخلوق مخصوص ادعاء على العربية والشريعة"[٦].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٧٥). انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٦٤٠).

(٢) انظر: كتب الرازي التالية: معالم أصول الدين (٢٤)، والمحصول (١٤٣)، والأربعين (٢/ ٢٥١-٢٥٤)، والمطالب العالية (٩/ ١١٣-١١٩)، والمسائل الخمسون (٣٩-٤٠)، وأساس التقديس (٢١٠-٢١١-٢١٢).

(٣) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، للرازي (٧١). وكذلك الإيجي في المواقف (٤٠).

(٤) انظر: المعتمد، لأبي الحسين البصري (٢/ ٩٥٣).

(٥) الكامل في الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء، للنجراني (ل ١٦٢ أ) (ل ١٦٥ أ).

(٦) العواصم من القواصم (١٣٠) وانظر: قانون التأويل (٦٦٦).

ومؤدى كلامه أن نصوص البلاغ النبوي تحتمل عدة معان، ولا يحصل بها اليقين لكثرة احتمالاته.

فقد قرر المتكلمون هذا الأصل، وفقدت معه نصوص الشرع هيبتها، وضعفت الثقة بها، وفي المقابل اكتسبت عندهم الدلالة العقلية الثقة المطلقة.

وفي تقرير هذا الأصل عمل منظرهم الأكبر الرازي على تصويره وبيانه، حيث قال: "إن الدلائل اللفظية لا تكون قطعية؛ لأنها موقفة على نقل اللغات، ونقل وجود النحو والصرف، وعلى عدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص، والإضمار، وعدم المعارض النقلي والعقلي، وكل واحد من هذه المقدمات مظنونة، والموقوف على المظنون أولى أن يكون مظنوناً، فثبت أن شيئاً من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعياً"(١).

وبالتالي تم التسليم بهذا الأصل، وعدَّه من القانون الكلي الذي ينضبط به التعامل مع نصوص الشريعة، وقد تسربت كثير من مضامين القطعية والظنية للنصوص الشرعية في كثير من كتب أصول الدين بسبب ذلك، وقد قررها كثير من المعاصرين في أصول الفقه(٢).

**نقد الأصل الثالث: الرد على فكرة تجريد نصوص البلاغ النبوي عن إفادة اليقين، من وجوه:**

**الوجه الأول**: إن ناتج هذا القول إلغاء حجية البلاغ النبوي بالكلية، سواء حصل التعارض بين نصوص البلاغ النبوي أم لم يكن، فإن تحصيل الجزم بمراد الله ورسوله محال، إذ أنه يتوقف على توفر عشرة شروط وانتفاء موانعها، وهذا كذب ظاهر(٣).

ولا يمكن تحقق ذلك بشكل جازم؛ لأنها أشبه ما تكون بالشروط التعجيزية، ولا فائدة من ذكرها في الحقيقة، فيؤول هذا التقرير إلى أن إنزال الوحي عبثاً لا فائدة منه، وذلك لعدم الجزم واليقين بمعانيه، بل إن في إنزاله تشغيب ومفسدة عند هؤلاء، وذلك لمعارضته لعقولهم، ومحاولة دفع الإيهام المتعارض بالتأويل، ولا يخفى ما في هذا الكلام من فساد، إذ أن هذا خلاف المعلوم المتيقن من شأن الوحي، فمجرد تصوره يجزم الإنسان بفساده وبطلانه، بل إن الوحي

---

(١) أساس التقديس (١٨٢). انظر: معالم أصول الدين (٩).

(٢) انظر: مثلاً كتاب: أصول الفقه، محمد أبو النور زهير (١/ ٢٨) وكتاب: تفسير النصوص، محمد أديب الصالح (١/ ٣٧٨).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٦٥٩).

الذي أنزله الله يتحصل به اليقين والعلم في براهينه والوضوح في دلالته، والبيان في معانيه، ولا مقارنة إطلاقاً بين ما يزعمون من دلائل عقلية وبين دلائل البلاغ النبوي[(١)].

والحق أن قول الرازي عن توقف الدلالة اليقينية إلا بعد توفر أمور عشرة، هذا القول يؤدي إلى نتائج خطيرة ليس على مستوى فهم البلاغ النبوي فحسب، بل يشكك حتى على مستوى التخاطب اللساني بين الناس عموماً.

**الوجه الثاني**: إن هذا القول مناقض للحجة التي قضى الله بإقامتها على الخلق بإرسال الرسل وتبليغ الدين، فكل من بلغه هذا البلاغ فقد قامت عليه الحجة، قال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا القرآن لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [سورة الأنعام:١٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾ [سورة الإسراء:١٥].

فعلى فرض قولهم أن كلام الله ورسوله ظني لا يفيد اليقين، بل إن العقل معارض له، فكيف تقوم حجة الله على خلقه التي قررها في كتابه الكريم؟ وأي حجة قد قامت بالكتاب والسنة وألفاظهما لا تفيد إلا الظن؟ ولا يتيقن منها، فيعلم أن هذا القول مناقض للحجة الرسالية القائمة على العباد من كل وجه[(٢)].

**الوجه الثالث**: إن الناظر في شأن البلاغ النبوي يعلم بطلان قولهم بالضرورة، فيجد خلاف ما قرروه، حيث البيان والوضوح في غاية مطالبه، واليقين والعلم في أسمى غايته وأجلّ أوصافه، كيف وهو الذي جاء من عند الحق العليم، وقد تواترت ألفاظه، وذلك بنص كتابه، حيث قال: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران:١٣٨]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً﴾ [سورة النساء:١٧٤]. وقوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءكُم مِّنَ اللهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ۞ يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنِ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة المائدة:١٥-١٦].

والآيات في ذلك كثيرة، فكل من يزعم أن ألفاظ البلاغ لا تفيد اليقين، فقد ناقض دلائل القرآن الثابتة الشاهدة بالبيان المبين، والوضوح لمعانيه، وإذا عُلم تمام نصح المبلّغ وحرصه على

---

(١) انظر: ينبوع الغواية، عبدالله العجيري (٥٢٤).

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٩٨).

البيان والتبين، كما تقرر سابقاً في مقومات البلاغ، وانتفاء ألفاظ التعمية والتلبيس والغموض، استقر في النفس تمام اليقين بمعانيه، وتمام العلم بألفاظه التي دلَّت عليه. فكيف لا يتحصل في كلامه اليقين، ويحصل في كلام غيره من المصنفين؟

وعلى ذلك يتبين خطورة هذا القول، وأنه يتضمن الطعن في حقائق البلاغ ومسلماته، والله تعالى بعث رسله مبشرين ومنذرين، وقد أدى خاتمهم محمد ﷺ واجب التبليغ، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٧][(١)].

**الوجه الرابع**: إن دلائل نصوص البلاغ النبوي مبنية في الحقيقة على مقدمتين معلومتين بالاضطرار:

١. أن الناقلين لهذه النصوص فهموا مراد المتكلم.

٢. أن الناقلين إلينا نقلوا اللفظ والمعنى المراد منه.

فمن خوطب بألفاظ الشريعة كالصلاة والزكاة والصيام والحج والوضوء وغيره، يعلم بالاضطرار أنهم فهموا مراد من خاطبهم بذلك، بل فهمهم أعظم من حفظهم لها[(٢)]. "وهذا مما جرت به العادة في كل من خاطب قوماً بخطبة أو دارسهم علماً أو بلغهم رسالة وإنَّ حرصه وحرصهم على معرفة مراده أعظم من حرصهم على مجرد حفظ ألفاظه، ولهذا يضبط الناس من معاني المتكلم أكثر مما يضبطونه من لفظه، فإن المقتضى لضبط المعنى أقوى من المقتضى لحفظ اللفظ؛ لأنه هو المقصود واللفظ وسيلة إليه، وإن كانا مقصودين فالمعنى أعظم المقصودين والقدرة عليه أقوى، فاجتمع عليه قوة الداعي وقوة القدرة وشدة الحاجة، فإذا كانوا قد نقلوا الألفاظ التي قالها الرسول مُبلّغاً لها عن الله وألفاظه التي تكلم بها يقينا؛ فكذلك نقلهم لمعانيها، فهم سمعوها يقينا وفهموها يقينا ووصل إلينا لفظها يقينا ومعانيها يقينا، وهذه الطريقة إذا تدبرها العاقل علم أنها قاطعة، وأن الطاعن في حصول العلم بمعاني القرآن شر من الطاعن في حصول العلم بألفاظه"[(٣)].

**الوجه الخامس**: إن التشكيك في ألفاظ نصوص البلاغ النبوي من أعظم أنواع السفسطة،

---

(١) انظر: ينبوع الغواية الفكرية، عبدالله العجيري (٥٢٨). انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٦٥١-٦٥٣).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٦٣٧).

(٣) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٦٣٧-٦٣٨).

إذ أنه "من المعلوم أن دلالة الأدلة اللفظية لا تختص بالقرآن والسنة، بل جميع بني آدم يدل بعضهم بعضا بالأدلة اللفظية والإنسان حيوان ناطق فالنطق ذاتي له وهو مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش وحده كما يعيش الوحش، بل لا يمكنه أن يعيش إلا مع بني جنسه فلا بد أن يعرف بعضهم مراد بعض ليحصل التعاون فعلَّمهم الحكيم العليم تعريف بعضهم بعضا مراده بالألفاظ كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ القرآن ۞ خَلَقَ الإنْسَانَ ۞ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [سورة الرحمن:١-٤]، وقال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة البقرة:٣١]، وقال: ﴿عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [سورة العلق:٥].

فكانت حكمة ذلك التعليم تعريف مراد المتكلم، فلو لم يحصل له المعرفة كان في ذلك إبطال لحكمة الله وإفساد لمصالح بني آدم وسلب الإنسان خاصيته التي ميزه بها على سائر الحيوان، وهذه الطريق يستدل بها من وجوه:

**أحدها**: أن هذا المقصود ضروري في حياة بني آدم، ولا بد من وجوده، فلو لم تفد الأدلة اللفظية العلم بمراد المتكلم؛ لم يعش بنو آدم، واللازم منتفٍ، فالملزوم مثله.

**الثاني**: أنَّا نعلم قطعاً أن جميع الأمم يعرف بعضهم مراد بعض بلفظه، ويقطع به ويتيقنه، فقول القائل: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين قدحٌ في العلوم الضرورية التي اشترك الناس في العلم بها.

**الثالث**: أن معرفة الناس بمراد المتكلم منهم بكلامه أعظم من معرفتهم عامة العلوم العقلية، فمعرفتهم مراد المتكلم لهم بكلامه أتم وأقوى من معرفتهم بتلك القوانين التي وضعها أربابها للقدح في إفادة الخطاب لليقين.

**الرابع**: أن الطفل أول ما يميز يعرف مراد من يربيه بلفظه قبل أن يعرفه شيئا من العلوم الضرورية، فلا أقدم عنده ولا أسبق من تيقنه لمراد من يخاطبه بلفظه، فالعلم بذلك مقدم على سائر العلوم الضرورية، فمن جعل العقليات تفيد اليقين والسمعيات لا تفيد معرفة مراد المتكلم؛ فقد قلب الحقائق وناقض الفطرة وعكس الواقع"[(١)].

**الوجه السادس**: يلزم من أن دلائل نصوص البلاغ النبوي لا تفيد إلا الظن، أن الله أخبر الخلق بألفاظ عن أسمائه وصفاته واليوم الآخر وأحوال الأمم بما يفيد الظن، فعلى ذلك لا

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٦٤١-٦٤٢).

يستيقن الخلق من الإيمان بالله تعالى، ولا باليوم الآخر، مع أن المتكلمين يرون أن المعاد عُلم بالنقل، فكيف يحصل ذلك وهم يصرحون أنها أدلة لفظية لا تفيد إلا الظن؟ قال تعالى: ﴿والَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [سورة البقرة:٤]. فإن كانت نصوص البلاغ لا تفيد اليقين، لم يكن في الأمة من يوقن بالآخرة، حيث أن الدلائل العقلية لا مدخل فيها، فلو كانت ظنية فكيف وُجد اليقين بمثل هذه الأخبار التي اتفق الجميع أنه لا سبيل إلى العلم بها بالعقل، وكفى بهذا بطلاناً وفساداً(١).

**الوجه السابع**: أن قول الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين، لم يعرف أحد قاله من سلف الأمة، ولا من "طائفة من طوائف بني آدم، لا طوائف المسلمين ولا اليهود ولا النصارى ولا أحد من أهل الملل، ولا طوائف الأطباء ولا النُحاة ولا أهل اللغة ولا أهل المعاني والبيان ولا غيرهم قبل هؤلاء، وذلك لظهور العلم بفساده، فإنه يقدح فيما هو أظهر العلوم الضرورية لجميع الخلق، فإن بني آدم يتخاطبون ويُكلم بعضهم بعضا مخاطبة ومكاتبة، وقد أنطق الله سبحانه بعض الجمادات وبعض أنواع الحيوانات بمثل نطق بني آدم، فلم يَسترب سامعٌ ذلك النطق في حصول العلم واليقين به، بل كان ذلك عنده من أعظم العلوم الضرورية"(٢).

ثم إن القول بظنية نصوص البلاغ النبوي ظهر عند متأخري المتكلمين، خلافاً للمتقدمين الذين لم تظهر لهم أي شواهد في مناهج الاستدلال تدل على موافقتهم لمبدأ الظنية، كما هو الحال عند أبي الحسن الأشعري وتلامذته الأوائل، بل كان احتجاج الأشعري بالنقل في كتبه على سائر مسائل العقيدة "أوضح من التدليل عليه، ولا يخلو أصل من الأصول إلا ويقرنه بدليل من الكتاب والسنة أو الإجماع، وفي (استحسان الخوض في علم الكلام) يوجب رد مسائل الشرع التي طريقها السمع إلى أصول الشرع، ولا تُخلط العقليات بالسمعيات، ولا السمعيات بالعقليات"(٣).

**الوجه الثامن**: من يطعن في معرفة القطع من الظن من نصوص البلاغ، فهذا إخبارٌ عن حاله، حيث لم يصل إلى الطرق المعتبرة مما يفيده العلم والقطع، وعدم علمه لا يعني عدم

---

(١) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٢٢٠-٢٢١).

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٢/ ٧٧٧).

(٣) الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجة والتوظيف، د/ أحمد قوشتي (٣٤٧)، وانظر: استحسان الخوض في علم الكلام الموجود ضمن "مذاهب الإسلاميين"، عبد الرحمن بدوي (١/ ٢٣).

حقيقة القطعية في النصوص، فمثل هذا يقال له: "اصرف عنايتك إلى ما جاء به الرسول ﷺ والحرص عليه وتتبعه وجمعه ومعرفة أحوال نقلته وسيرتهم، وأعرض عما سواه واجعله غاية طلبك ونهاية قصدك، بل احرص عليه حرص أتباع أرباب المذاهب على معرفة مذاهب أئمتهم، بحيث حصل لهم العلم الضروري بأنها مذاهب أئمتهم، بحيث حصل لهم العلم الضروري بأنها مذاهبهم وأقوالهم، ولو أنكر ذلك عليهم منكر لسخروا منه (وحينئذ) تعلم هل تفيد أخبار رسول الله ﷺ العلم أو لا تفيده؟ فأما مع إعراضك عنها وعن طلبها فهي لا تفيدك علما، ولو قلت: لا تفيدك أيضاً ظناً لكنت مخبراً بحصتك ونصيبك منها"[(١)].

**الرد عليهم في عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في مسائل الاعتقاد، من وجوه:**

**الوجه الأول**: قولهم أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم، وهو غير صحيح، إذ أن أخبار الآحاد تحتف بها القرائن التي تفيد العلم، وقلما تجد حديثا إلا وهو موافق للقرآن، أو مفسر له، أو مفصل لمجمله، أو شهد له حديث متواتر، فكل حديث له أصل في القرآن أو السنة المتواترة أو شهد الإجماع بصحته واتفقوا على قبوله فهو بمنزلة الآية مع الآية، والحديث مع الحديث المتفقين، فكيف ترفضون دلالته، وخبره مطابق لما جاء في القرآن، ثم إن الله تعالى تكفل بحفظ الوحي، وأحاديث الآحاد تدخل في عموم الحفظ، فلا يمكن أن تكون أخبار الرسول ﷺ التي تعتقدها الأمة وتتعبد الله بها باطلة في نفس الأمر، ولا ينصب أدلة على ذلك، فإن البلاغ النبوي حجة الله على العباد، وحجج الله لا تكون كذباً ولا خطأً[(٢)]، ولا نغفل عن القواعد المنهجية والضوابط المحكمة التي وضعها علماء الحديث في بيان الروايات الحديثية، والحكم عليها بالصحة والضعف، والاهتمام البالغ بذلك سنداً ومتناً[(٣)].

**الوجه الثاني**: أن التفريق في قبول أحاديث الآحاد بين مسائل الاعتقاد ومسائل العبادات تفريق بلا ضابط صحيح، وردها في مجال العقيدة، وقبولها في مجال الشريعة، تناقض في المنهج، فهي إما أن تكون باطلة مشكوك فيها فتطرح في جميعها، وإما أن تكون صحيحة مقبولة فيؤخذ في المجالين بلا تفريق[(٤)]، ثم أنه ما من عمل شرعي تعبدي إلا وهو مرتبط بأصل عقدي

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٦٠٥).

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٠١).

(٣) انظر: الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجية والتوظيف، د. أحمد قوشتي (١٩٥).

(٤) انظر: موقف المتكلمين، د. سليمان الغصن (٢٢٨-٢٢٩).

وهو الإيمان بالله تعالى، وأنه أرسل رسولاً صادقاً يُبلّغ دينه وأحكامه، فالتسليم والانقياد للأحكام التعبدية هو مسألة عقدية قلبية.

ويلزم من هذا التفريق لوازم باطلة، مثل تخصيص الأحاديث التي جاءت بخبر الواحد في قبولها في مجال دون مجال دون مُخصص، ويلزم أيضاً التفاوت في الواجبات العملية والاعتقادية بين الصحابة وسائر الأمة، فالصحابة جاءهم العلم اليقيني من رسول الله مشافهة بخلاف غيرهم[(١)]، وهناك الكثير من اللوازم الباطلة التي استفاضت الدراسات المعاصرة في بيانها[(٢)].

**الوجه الثالث**: إن التفريق بين مجالي العقائد والعبادات في الأخذ بأخبار الآحاد بدعة محدثة لا عهد للسلف بها، بل سيرتهم وتصانيفهم تثبت عكس ذلك تماماً[(٣)]، يقول ابن القيم: "وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات كما يحتج بها في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرَّع كذا وأوجبه ورضيه دينا، بشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، لم ينقل عن أحد منهم ألبتة أنه جوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته. فأين السلف والمفرقين بين البابين"[(٤)].

فدعوى أن خبر الآحاد لا يفيد العلم خرقٌ لإجماع الصحابة ومن بعدهم من أئمة الإسلام، قال ابن القيم: "فهذا الذي اعتمده نفاة العلم عن أخبار رسول الله خرقوا به إجماع الصحابة المعلوم بالضرورة بإجماع التابعين وإجماع أئمة الإسلام، ووافقوا به المعتزلة والجهمية والرافضة والخوارج الذين انتهكوا هذه الحرمة، وتبعهم بعض الأصوليين والفقهاء، وإلا فلا يُعرف لهم

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، د. عثمان حسن (١/ ١٢٩) الدليل النقلي في الفكر الكلامي بين الحجية والتوظيف، د. أحمد قوشتي (١٩٥).

(٢) انظر: وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين، للألباني (٥-٣٩)، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، الألباني (٤٥-٦٥)، الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد، سليم الهلالي (١١-٨٩)، رد شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد، عبد العزيز بن راشد، أخبار الآحاد حجة في العمل والاعتقاد، د. الطبلاوي محمود سعد (١٣٥-١٦٠)، حجية خبر الآحاد في العقيدة، د. شبعان محمد إسماعيل (٤٢-٦٠)، موقف المتكلمين، د. سليمان الغصن (٢٠٨-٢٢٩). أخبار الآحاد في الحديث النبوي، ابن جبرين (٩٥-١٠١).

(٣) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، د. عثمان حسن (١/ ١٢٨).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٩٠).

سلفٌ من الأئمة بذلك، بل صرح الأئمة بخلاف قولهم"[1]، وأقوال السلف كثيرة في إفادة خبر الواحد العلم[2].

**الوجه الرابع:** قد استفاضت الأدلة على قبول خبر الواحد وأنه يفيد العلم واليقين في عهد الصحابة والسلف الصالح، كقبول المسلمين خبر الواحد الذي أخبرهم بتحويل القبلة في قباء، وقد ذكر ابن القيم أدلة كثيرة على ذلك، من ذلك في الدليل السابع وساقه جملة من الآيات والأحاديث، حيث استشهد بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. وقال: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النور:٥٤]، وقال النبي ﷺ: «بلّغوا عني»[3]، وقال لأصحابه في الجمع الأعظم يوم عرفة: «أنتم مسئولون عني فماذا أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك بلغت وأديت ونصحت»[4]، "ومعلوم أن البلاغ هو الذي تقوم به الحجة على المبلّغ ويحصل به العلم، فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم لم يقع به التبليغ الذي تقوم به حجة الله على العبد، فإن الحجة إنما تقوم بما يحصل به العلم، وقد كان رسول الله ﷺ يرسل الواحد من أصحابه يُبلّغ عنه فتقوم الحجة على من بلّغه، وكذلك قامت حجته علينا بما بلَّغنا العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسننه، ولو لم يفد العلم لم تقم علينا بذلك حجة، ولا على من بلّغه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو دون عدد التواتر، وهذا من أبطل الباطل.

فيلزم من قال: إن أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد العلم أحد أمرين: إما أن يقول إن الرسول لم يبلغ غير القرآن وما رواه عنه عدد التواتر، وما سوى ذلك لم تقم به حجة ولا تبليغ، وإما أن يقول إن الحجة والبلاغ حاصلان بما لا يوجب علما ولا يقتضي عملا، وإذا بطل هذان الأمران بطل القول بأن أخباره صلى الله عليه وسلم التي رواها الثقات العدول الحفاظ وتلقتها الأمة بالقبول لا تفيد علما، وهذا ظاهر لا خفاء به"[5].

**الوجه الخامس:** إن الظن الحاصل من أحاديث الآحاد أقوى من الجزم المستند إلى تلك

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٥٥٣).

(٢) ذكر ابن القيم جملة من أقوال السلف في ذلك، انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٥٥٣ إلى ٥٦٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٧٠) حديث رقم: (٣٤٦١) كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٥٧٨-٥٧٩).

القضايا الوهمية الخيالية، وفي ذلك يقول ابن القيم: "أن الظن المستفاد من أخبار رسول الله ﷺ على زعمهم أقوى من الجزم المستند إلى تلك القضايا الوهمية، فهذا يعرفه من عرف هذا وهذا، ومن لا خبرة له بالأمرين يسمعهم يقولون لقضاياهم الباطلة: قواطع عقلية وبراهين يقينية، ويقولون لنصوص القرآن والسنة: ظواهر سمعية لا تفيد اليقين، قد يقع له صحة قولهم تقليداً لهم وإحسانا للظن بهم، واستناداً إلى بعض الشبه التي يذكرونها، وأما المستبصر فيما جاء به الرسول ﷺ وفيما عند القوم فإنه يجزم بالضرورة أن الأمر بخلاف ذلك، وأن قضاياهم التي خالفوا فيها النصوص لا تفيد علماً ولا ظناً البتة، بل يقولون: صريح العقول والفطر تشهد بكذبها وبطلانها، وإن اتفق عليها طائفة كثيرة، فأكثر طوائف أهل الباطل جميعهم تجد كل طائفة منهم متفقين على ما هو معلوم الفساد بضرورة العقل وفطرة الله التي فطر الناس عليها، فالمتكلمون كل طائفة منهم تشهد على مخالفيها بأنهم خالفوا صريح المعقول والفطرة"(١).

**الوجه السادس**: عند تفحص استشهاداتهم بحديث النبي ﷺ نجد أنهم يتساهلون في قبول روايات الآحاد التي توافق مذهبهم وآرائهم، بل وصل بهم الحال أن استدلوا بأحاديث ضعيفة وموضوعة ومكذوبة لا أصل لها، والنصوص حول ذلك عند المعتزلة كثيرة.

فمن ذلك استدلال الجويني بحديث: «من عرف نفسه عرف ربه»(٢)، وإيراد الرازي لحديث: «إن من العلم كهيئة المكنون؛ لا يعلمها إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به أنكره أهل الغرة بالله»(٣).

واستشهاد الآمدي بحديث: «كنت كنزاً مخفياً لم أُعرف، فخلقتُ خلقاً لأُعرف به»(٤)،

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ٥٩٧-٥٩٨).

(٢) الإرشاد، للجويني (٢٥٥). قال ابن تيمية موضوع، وهو كما قال. قال النووي: ليس بثابت. انظر: تذكرة الموضوعات للفتني (ص: ١١) المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، الهروي القاري (ص: ١٨٩) الموضوعات للصغاني (ص: ٣٥) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، الكناني (٢/ ٤٠٢)، الزيادات على الموضوعات، السيوطي (٢/ ٧٩١).

(٣) أساس التقديس، للرازي (٢٢٧). وهذا الحديث مذكور في كتب الموضوعات، انظر: اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي (١/ ٢٠٢) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، الكناني (٢/ ٣٣٣) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، الشوكاني (ص: ٢٩٢).

(٤) غاية المرام في علم الكلام، للآمدي (٢٣٠). قال ابن تيمية: موضوع. انظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، الكناني (١/ ١٤٨) تذكرة الموضوعات للفتني (ص: ١١)، وقد نص الحفاظ كابن تيمية والزركشي

ويحتجون بأحاديث موضوعة لا أصل لها في كثير من المواضع في كتبهم، حيث يعترف حذاقهم أن بضاعتهم مزجاة في الحديث، كما صرَّح بذلك الغزالي، فكتبهم مشحونة بما لا يصح من الروايات[(١)].

فيتناقضون في أقوالهم، حيث أنهم مع تقريرهم لهذا القول وهو عدم جواز الاعتداد بخبر الآحاد في مسائل الاعتقاد لظنيتها بزعمهم، إلا أنهم يطعنون في صحة كثير من الأحاديث الصحيحة والثابتة لمخالفتها مقررات المذهب العقلية ولا يستدلون بها، وهي في الحقيقة لا إشكال فيها إلا الإمكان العقلي من وجهه النظر الكلامية، وأمثلة ذلك كثيرة يصعب استقصائها[(٢)].

**وهذا التناقض الظاهر لكل من يستعرض كتبهم ناتج عن عدة أسباب من أهمها:**

١. فساد المنهج والمنطلق في الاستدلال على مسائل الاعتقاد.

٢. قلة عنايتهم بنصوص البلاغ النبوي، وجهلهم بحقيقته.

٣. محاولة نصرة مذهبهم وتطويع نصوص البلاغ النبوي لآرائهم، إما برد ما هو ثابت، أو تأويل أو تفويض[(٣)].

**ويظهر التناقض في أمرين:**

١. استدلالهم بأحاديث ضعيفة وموضوعة لا أصل لها.

٢. طعنهم في الأحاديث الصحيحة الثابتة، مع كونهم يرفضون أحاديث الآحاد لأنها ظنية الثبوت والدلالة بزعمهم.

وقد جمع هؤلاء بين الكذب على رسول الله تعالى، الذي هو من أعظم الكبائر، وإنكار الأحاديث الصحيحة، فخالفوا النقل الصحيح والعقل الصريح. ولعل هذه الوجوه كافية في بيان فساد هذا القول وبطلانه، والذي سلب من نصوص البلاغ اليقين، وصد الناس عن ابتغاء الهدى في كتاب الله وسنة رسوله.

---

والسخاوي على أنه لا أصل له. انظر: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، الهروي القاري (ص: ١٤١). الزيادات على الموضوعات، السيوطي (٢/ ٧٩٣). الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، أبو شُهبة (ص: ١٥).

(١) انظر: قانون التأويل، الغزالي (١٣٣).

(٢) انظر مثلاً: طعن أبو القاسم البلخي في صحة عدد كبير من النصوص بحجج غاية في الغرابة، وذلك في كتابه قبول الأخبار ومعرفة الرجال. وكتابيّ القاضي عبد الجبار: المحيط بالتكليف (٣٢٠)، وشرح الأصول الخمسة (٥٤٦).

(٣) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، د. سليمان الغصن (٢٣٠).

# الفصل الثاني
# موقف الصوفية من البلاغ النبوي والرد عليهم

## المبحث الأول
## حقيقة موقف الصوفية من البلاغ النبوي

إن الصوفية طرائق قدداً واتجاهات متعددة، وطبقات كثيرة، وفرق شتى، فمنهم من دخلوا في مسمى الصوفية من الزهاد والعباد، ومنهم من تفاوتوا في الانحراف، فمن لا يحتاج إلى تضليله وتكفيره بقدر ما يحتاج إلى تبديعه، ومنهم من دخل في طريق الزندقة والإلحاد، وسنقتصر في عرض الموقف على الاتجاهين الأخيرين، وتبعاً لهذا الاختلاف تعددت التعاريف حول ماهية الصوفية والتصوف، وذلك نظراً لتعدد طوائفهم، ولها امتداد لعدد من الثقافات الخارجية، ولعدم استقرار مصدرهم الذي ينطلقون منه، فقد تنوعت عبارات أهل العلم والمتصوفة في تعريف الصوفية، ومن أنفع التعاريف التي وقفتُ عليها، وبينت تطور مرحلة الانحراف العقدي، قول ابن الجوزي أن التصوف: "طريقة كان ابتداؤها الزهد الكلي، ثم ترخص المنتسبون إليها بالسماع والرقص، فمال إليهم طلاب الآخرة من العوام لما يظهرونه من التزهد، ومال إليهم طلاب الدنيا لما يرون عندهم من الراحة واللعب"[(١)].

لقد نهج الصوفية في تلقي العلوم منهجاً خاصاً خالفوا فيه سلف الأمة، وذلك من كل وجه من حيث مصادر التلقي في المعرفة الدينية، إذ أن المنهج السلفي لا تثبت به عقيدة إلا بالقرآن أو السنة النبوية، لكن الصوفية لا تُثبت العقائد إلا بموافقة الكشف والإلهام المزعوم الحاصل للأولياء والمشايخ، ويعدون ذلك من أرقى أنواع المعارف والعلوم، وهو اليقين الذي لا ريب فيه، ويُقصد بالكشف: "الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقة وجوداً وشعوراً"[(٢)].

والإلهام هو: "ما يُلقى في الروع بطريق الفيض. وقيل: الإلهام: ما وقع في القلب من علم،

---

(١) تلبيس إبليس (ص: ١٤٥).

(٢) التعريفات، للجرجاني (١٩٣). وانظر: معجم المصطلحات الصوفية، للحفني (٢٥٥).

وهو يدعو إلى العمل من غير استدلال بآية، ولا نظر في حجة"[1].

**والصوفية ليسوا اتجاهاً واحداً، وإنما اتجاهات متعددة، وهم طبقات، وتنقسم الصوفية بوجه عام إلى نمطين[2]:**

**النمط الأول: الاتجاه الكشفي السلوكي الإلهامي.**

وهذا الاتجاه يرى أن الرسول علم الحق وبلَّغه ولكن لا بد من وزنه بميزان الكشف، فإن وافقه قُبل، وإن خالفه صار إلى تأويل أو تفويض، والكشف عند أصحاب هذا النمط قائم على تربية النفس ومجاهدتها ومحاولة تصفيتها.

ويتبنى هذا الاتجاه عدد كبير من أهل التصوف، فدلائل نصوص البلاغ النبوي يُنظر فيها، والكشف الصوفي هو المتحكم في القبول والرفض وفي تقرير منهجهم القائم على اعتبار الكشف حاكماً ونصوص البلاغ النبوي محكوماً عليها، يقول الغزالي: "دقيق غامض لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي، لا بالسماع، ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم ولا يتعين له موقف"[3].

ويقول أحدهم: "لا تقطعوا بما علمتوه من الكتاب والسنة ولو كان حقاً في نفسه"[4].

ويعزو الغزالي حقيقة المعرفة في الكشف إلى الذوقية الكشفية، والوصول إليها ليس عن طريق العلم والتعلم، بل بتقديم المجاهدة ومحو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، وإذا انكشف له سر الملكوت وانقشع عن وجه القلب حجاب الغرة بلطف الرحمة وتلألأت فيه حقائق الأمور الإلهية، تجلت فيه حقيقة الحق في الأشياء كلها[5].

---

(١) التعريفات (ص: ٣٤).

(٢) انظر: قانون التأسيس العقدي، د. سلطان العميري (١٧٢).

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤).

(٤) الطبقات الكبرى، الشعراني (٢/ ١٥١).

(٥) انظر: إحياء علوم الدين (٣/ ١٩).

ويقصدون بالكشف ما تتوصل له النفس بلا نظر ولا استدلال ولا حس، وإنما بالاجتهاد بالعبادات والطاعة، وله عدة وسائل، منها الإلهام، فلا اعتبار إلى علوم الشريعة والنظر في مقابل الإلهام الصوفي، وفي ذلك يقول أبو الحسن الشاذلي: "علوم النظر أوهام إذا قُرنت بعلوم الإلهام"[1].

ويطلق على الإلهام العلم اللَّدني كما أشار إلى ذلك ابن القيم، فقال: "والعلم اللَّدني هو العلم الذي يقذفه الله في القلب إلهاماً بلا سبب من العبد، ولا استدلال، ولهذا سمي لَدنيًّا"[2].

وبعض الصوفية لا تفرق بين الوحي والإلهام، وفي ذلك يقول الغزالي: "ولم يفارق الوحي الإلهام في شيء من ذلك، بل في مشاهدة المَلَك المفيد للعلم، فإن العلم إنما يحصل في قلوبنا بواسطة الملائكة"[3].

وذكر الشعراني أن بعضهم أنكر قول بعض الصوفية هذا بأقوال مشايخهم: حدثني قلبي عن ربي، فرد عليه الصوفي: "لا إنكار؛ لأن المراد: أخبرني قلبي عن ربي من طريق الإلهام، الذي هو وحي الأولياء"[4]. فالإلهام حجة معتبرة، ومن مصادر التلقي المعتمدة عند الصوفية، وكذلك الذوق وهو: "عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه، يفرقون به بين الحق والباطل، من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره"[5]. والوجد أيضاً: وهو عبارة عن حالة يثمرها السماع في نفس المستمع، كالشوق والخوف والحزن والسرور، وقيل: هو ما يصادف القلب ويَرِد عليه بلا تكلف وتصنع[6].

فقد أفقدوا الثقة بالنصوص الشرعية، وتحت هذه المصادر أقسام ودرجات، ومصادر ثانوية، فهي متفرعة وكثيرة، لكنها جميعها منطوية تحت لواء الكشف[7].

---

(١) اليواقيت والجواهر (١/ ٢٨).

(٢) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٣/ ٣٩٩).

(٣) إحياء علوم الدين (٣/ ١٩).

(٤) الطبقات الكبرى، الشعراني (٢/ ٦٨).

(٥) التعريفات، للجرجاني (١١٢). وانظر: معجم مصطلحات الصوفية، للحفني (١٠٤).

(٦) انظر: إحياء علوم الدين، الغزالي (٢/ ٢٦٨)، التعرف لمذهب التصوف، أبو بكر الكلاباذي (١٣٤)، الرسالة القشيرية (٣٤) التعريفات (٢٧٠).

(٧) من أراد الاستزادة في مصادر التلقي الثانوية وتفاصيلها عن الصوفية فلينظر: المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرض ونقد، صادق سليم صادق.

فقد استبعد المنهج الصوفي نصوص الشرع إلى جانب تنحيته للعقل كذلك، فلم يعترف بطرق النظر والاستدلال العقلي طريقاً للمعرفة، وإنما الاعتماد على العلوم اللدنية دون النقل والعقل، وهي مصدر المعرفة الدينية عندهم.

فمن خلال هذه المصادر الكشفية وما في حكمها بنى عليها كثير من الصوفية أصول الاستدلال على حقائق الإيمان الكبرى، واعتمدوا عليها وتركوا الاحتجاج بنصوص الكتاب والسنة.

**النمط الثاني: الاتجاه الإشراقي الفلسفي.**

وهم ما يطلق عليهم متصوفة الفلاسفة أو فلاسفة التصوف، أو فلاسفة الصوفية، وهؤلاء اعتمادهم على مصادر الاتجاه الفلسفي القائم على تحصيل العلوم عن طريق الإشراقات والأنوار، وليس عن طريق المجاهدة والعبادة، وهي تختلف عن النمط الأول القائم على التجويع والتقشف الصوفي، وتظهر هذه الأنوار والإشراقات وتلمع في النفس عندما تتجرد من المواد الجسمية.

ومن أشهر من تبنى الفلسفة الإشراقية الصوفية السهروردي المقتول، والذي سعى لتأسيس هذا المذهب والتقعيد له بمؤلفاته، وفي بيان هذا الاتجاه يقول الشيرازي: "ونعني بحكمة الإشراق أي: حكمة الكشف، ويجوز أن يكون المراد حكمة المشارق، الذين هم أهل فارس، وهو أيضاً يرجع إلى الأول، فإن حكمتهم معلومة بالكشف والذوق، فنسبت حكمتهم إلى الإشراق، الذي هو ظهور الأنوار العقلية ولمعانها على الأنفس الكاملة عند التجرد عن المواد الجسمية"(١).

أما وسائل هذا الاتجاه الإشراقي الفلسفي، فيقول الشيرازي: "العلوم الحقيقية تنقسم إلى قسمين: ذوقية كشفية، وبحثية نظرية، فالقسم الأول يعني به معاينة المعاني والمجردات مكافحةً لا بفكر ونظم دليل قياسي أو نصب تعريف حدّي أو رسمي، بل بأنوار إشراقية متتالية، متفاوتة، بسلب النفس عن البدن"(٢).

ويذكر السهروردي أن الإشراق هو الطريق اليقيني إلى المعرفة المعصومة من الشكوك والأوهام، فيقول: "الإشراقيون لا ينتظم أمرهم دون سوانح نورية .. وكما شاهدنا المحسوسات

---

(١) شرح حكمة الإشراق، قطب الدين الشيرازي (١/ ٢٢٥).

(٢) شرح حكمة الإشراق، قطب الدين الشيرازي (١/ ٢١٢).

وتيقنا بعض أحوالها، ثم بنينا عليها علوما صحيحة -كالهيئة وغيرها- فكذا نشاهد من الروحانيات أشياء ثم نبني عليها، ومن ليس هذا سبيله، فليس من الحكمة في شيء، وستلعب به الشكوك"[1].

فنصوص البلاغ النبوي لدى هؤلاء ليست حجة لديهم وليس لها اعتبار، وإنما يسوقونها أحياناً من أجل التنبيه لا أكثر، يقول السهروردي بعد أن أورد بعض النصوص الشرعية: "ولست أورد هذه الأشياء لتكون حجة، بل نبهت بها تنبيها، والشواهد من الصحف وكلام الأقدمين مما لا يحصى"[2].

فالعبرة فيما يحصل لهم من الفيوض النورانية، والتجليات الإشراقية لدى حكماء الإشراق، فهي الحق اليقين في نظرهم، وهي الميزان الراجح التي توزن بها المقالات والعقائد، ولا اعتبار لنصوص الشريعة.

وقد سلك أصحاب هذا الاتجاه مسلك الفلاسفة في تقسيم الناس المخاطبين إلى عوام وخواص، وأن الشريعة لم تبيّن الحقيقة للناس، وإنما ضربت لهم الأمثال التقريبية الخيالية، فالحقيقة لا يدركها العوام ولا يستطيعون إدراكها، ولو بيَّنتها لهم لكانت سبباً في ضلالهم[3].

**فالناس على صنفين:**

أ. **أهل الشريعة**، ويسمونهم أهل الظاهر وأهل الرسوم، أو العامة.

ب. **أهل الحقيقة**، وهم الصوفية، ويسمونهم أهل الباطن وأهل الأذواق أو الخاصة أو خاصة الخاصة[4].

فالكشف يقابله الاتجاه الثاني الإشراقي الذي تمثل بالسهروردي إمام الفلسفة الإشراقية، وهي تقابل الفلسفة المشائية أتباع أرسطو الذين سيأتي الإشارة إليهم في فصل الفلاسفة، وتمثلت في أقوال ابن سينا.

فقد ظهر امتداد الفكر الفلسفي وتسربت كثير من مضامينه في الصوفية وظهرت في

---

(١) حكمة الإشراق -ضمن مجموعة إشراق (٢/ ١٣).

(٢) حكمة الإشراق (٢/ ١٦٤).

(٣) انظر: حكمة الإشراق، السهروردي (١/ ٢٣٦).

(٤) انظر: الكشف عن حقيقة الصوفية لأول مرة، محمود القاسم (١٧-١٨).

التصوف الإشراقي الذي تابع نُظَّاره آراء الفلاسفة في تقسيم الناس إلى عوام وخواص، والتزموا مذهبهم في حقيقة البلاغ، إلا أنهم أخرجوها في قالب المكاشفة، فقد ادعوا أن الحقيقة المرادة لم يُبلِّغها النبي ﷺ، وأنها باطنة لم تظهر من دلالة اللفظ الظاهرة، وسوَّغوا أن الأنبياء لم يُبلِّغوها للمصلحة، ولم يصرِّحوا بمناقضة الظاهر للباطن أو ما يسمونه الحقيقة والشريعة خشية الكفر.

وبهذا يصفون النبي ﷺ بالتقصير في تبليغ الرسالة، وبيان الحقيقة، وبهذا جعل بيانه لأوليائهم ومشايخهم.

وفي ذلك يقول الغزالي: "في صفات الله عز وجل من الخفايا ما تقصر أفهام الجماهير عن دركه، ولم يذكر رسول الله ﷺ منها إلا الظواهر للأفهام من العلم والقدرة وغيرهما، حتى فهمها الخلق بنوع مناسبة توهموها إلى علمهم وقدرتهم إذ كان لهم من الأوصاف ما يُسمى علما وقدرة، فيتوهمون ذلك بنوع مقايسة، ولو ذكر من صفاته ما ليس للخلق مما يناسبه بعض المناسبة شيء لم يفهموه"[(١)] .

أما غلاتهم من المتفلسفة الصوفية فيصرحون بلا حرج بمناقضة الحقيقة للشريعة، ومخالفة الظاهر للباطن، ويطعنون في البلاغ النبوي طعناً صريحاً، ويرون أن الحقيقة اليقينية عند المشايخ والأئمة الذين يُقدمون الكشف الذي توصل إليه الأولياء على نصوص البلاغ النبوي.

**فنتج عن هذا الفكر الصوفي والغلو في مكانة الكشف، أن نصوص البلاغ النبوي التي تتعارض معه مصيرها التأويل الباطني، وهذا التأويل على مسارين:**

**الأول: التأويل الباطني**، وهو الذي سلكه فلاسفة الصوفية، وهو التفسير الصوفي النظري، يُبنى على مقدمات علمية فلسفية تنقدح في ذهن الصوفي فيأول الآيات القرآنية وفق تلك النظريات الفلسفية[(٢)] ، وحرفوا نصوص البلاغ النبوي بدعوى أن لها حقيقة وشريعة، وأن الشريعة عَلِمَها أهل الظاهر وهي بمثابة القشور، والحقيقة وهي اللب ولا يعلمها إلا مشايخ الصوفية الذين جاءوا بمعاني باطنية تخالف ما هو معلوم بالضرورة من دين المسلمين.

وابن عربي من أشهر من سلك هذا المنحى في التفسير في كتبه، فيأوِّل بعض الآيات بما يتفق مع نظريات الفلسفة الكونية، فمثلاً عند قوله تعالى في شأن إدريس –عليه السلام:

(١) إحياء علوم الدين (١/ ١٠١)

(٢) انظر: التفسير والمفسرون، د. محمد السيد حسين الذهبي (٢/ ٢٦١)

﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَاناً عَلِيّاً﴾ [سورة مريم:٥٧]، نجده يقول: "وأعلى الأمكنة المكان الذي تدور عليه رحى عالَم الأفلاك، وهو فلك الشمس، وفيه مقام روحانية إدريس، وتحته سبعة أفلاك، وفوقه سبعة أفلاك، وهو الخامس عشر"(١).

ثم ذكر مجموعة من الأفلاك فوقه ودونه، ثم قال: "وأما علو المكانة فهو لنا –أعني المحمدين– كما قال تعالى: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [سورة محمد:٣٥]، في هذا العلو، وهو يتعالى عن المكان لا عن المكانة"(٢).

وهذا النهج نهج باطني فلسفي لا أصل له في الشرع، أخذته الشيعة الباطنية وقالوا أن النص الشرعي له ظاهر وباطن، ولحقتهم الصوفية في ذلك.

**الثاني**: **التأويل الفيضي الإشاري**: "هو تأويل آيات القرآن الكريم على خلاف ما يظهر منها بمقتضى إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة"(٣).

ويسمى التفسير الإشاري فلا يرتكز على مقدمات علمية، بل يرتكز على رياضة روحية، التي تتكشف للصوفي بإشارات قدسية، فيأوِّل الآيات على ما تحتمله من المعارف السبحانية(٤).

وبينه وبين التأويل الأول تلازم وتداخل يظهر من خلال التعريف، وقد سلك هذا المنهج عامة أهل التصوف. وتأويلاتهم على أساس الكشف الصوفي(٥).

واستدلوا بحديث النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»(٦)، وأولوه بما يوافق الأصول الكشفية،

---

(١) فصوص الحكم (٥٩).

(٢) فصوص الحكم (٥٩).وانظر تفسير ابن عربي لجبرائيل بأنه العقل الفعَّال، ولميكائيل بأنه روح الفلك السادس.. ونحو ذلك. (١/ ٧٦).

(٣) التفسير والمفسرون، د.محمد السيد حسين الذهبي (٢/ ٢٦١)، انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، د. فهد الرومي (١/ ٣٦٧).

(٤) انظر: التفسير والمفسرون، د.محمد السيد حسين الذهبي (٢/ ٢٦١).

(٥) انظر: فصوص الحكم (٦٤). لطائف المنن، ابن عطاء السكندري (٢٤٨).

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه (١/ ٨١) حديث رقم: (٢٢٣)، مسند أحمد مخرجا (٣٦/ ٤٦) حديث رقم: (٢١٧١٥)، سنن أبي داود (٣/ ٣١٧) حديث رقم: (٣٦٤١)، سنن الترمذي تحقيق أحمد شاكر (٥/ ٤٩) حديث رقم: (٢٦٨٢)، صحيح

حيث زعم ابن عربي في كتابه "فصوص الحكم" أنه ليس من عنده بل إنه تلقى علمه من عند النبي ﷺ، فيقول: "فما ألقى إلا ما يُلقى إليَّ، ولا أنزل في هذا المسطور إلا ما يُنزل به عليَّ -ثم خشي أن يُفهم منه أنه مُدعي للنبوة فقال- ولست بنبي ولا رسول ولكني وارث". قال الشارح: "لقول النبي ﷺ: "العلماء ورثة الأنبياء""[(١)].

وسلكوا هذا المنهج التأويلي الباطني الفاسد، لأنهم لم يجدوا في صريح نصوص البلاغ ما يدل على خزعبلاتهم وأذواقهم وكشوفاتهم، يقول نيكلسون -مستشرق انجليزي (ت ١٩٤٥م) وهو باحث متخصص في التصوف: "ولكن القرآن في جملته ... لا يصلح أن يُتخذ أساساً لأي مذهب صوفي، ومع ذلك استطاع الصوفية أن يبرهنوا بطريقة تأويل نصوص الكتاب والسنة تأويلاً يلائم أغراضهم، على أن كل آية، بل كل كلمة في القرآن، تُخفي وراءها معنىً باطناً لا يكشفه الله إلا للخاصة من عباده الذين تشرق عليهم هذه المعاني في قلوبهم في أوقات وجدهم، ومنها نستطيع أن نتصور كيف سهُل على الصوفية بعد أن سلَّموا بهذا المبدأ أن يجدوا دليلاً من القرآن لكل قول من أقوالهم ونظرية من نظرياتهم أيا كانت"[(٢)].

فموقفهم من نصوص البلاغ النبوي في الاستدلال على مسائلهم العقائدية والتعبدية والسلوكية، أن لا يخالف صريح النقل صريح كشوفاتهم، وإلا نهجوا مسلك التأويل وأخضعوها لعلوم الخاطر والمكاشفات والشواهد وما تفردت به الصوفية من مصادر التلقي المزعومة باليقين، فقد فسروا آيات الله تعالى وفق ما تمليه عليهم، زاعمين أن لنصوص الشريعة ظاهر وباطن كما هو الحال عند الباطنية الذين ادعوا "أن لظواهر القرآن والأخبار بواطن تجرى في الظواهر مجرى اللب من القشر، وأنها بصورها توهم عند الجهال الأغبياء صوراً جلية، وهي عند العقلاء والأذكياء رموز وإشارات إلى حقائق معينة"[(٣)].

وسلكت نهجها الصوفية فظهر مصطلح "الحقيقة والشريعة" والتفريق بينهما، وصار منطلقاً لتسويغ التأويل الفاسد الذي يضرب بنصوص البلاغ النبوي عرض الحائط، لأنه جنح إلى

---

ابن حبان – محققا (١/ ٢٨٩) حديث رقم: (٨٨) تحقيق الألباني: صحيح ابن ماجة (٢٢٣). وفي صحيح وضعيف سنن أبي داود (٢).

(١) فصوص الحكم مع الشرح (١٠)، وانظر: تاريخ فلاسفة الإسلام، محمد لطفي جمعة (٢٧٦).

(٢) في التصوف الإسلامي وتاريخه، نيكلسون (٧٦).

(٣) فضائح الباطنية، الغزالي (١١).

تأويله بمعاني باطنية يزعمون أنها الحق.

فالحقيقة للعارفين من الصوفية وهي غاية من غاياتهم التي يسعون لتحقيقها، ويزعمون أنهم استفادوها من الله تعالى مباشرة، **وفي تقرير ذلك من أقوالهم**: يقول عبد الكريم الجيلي: "كنت قد أسست الكتاب على الكشف الصريح، وأيدت مسائله بالخبر الصحيح، وسميته: بالإنسان الكامل في معرفة الآواخر والأوائل، ثم قال: فأمرني الحق الآن بإبرازه بين تصريحه وألغازه، ووعدني بعموم الانتفاع، فقلت: طوعاً للأمر المطاع .."(١).

فقد جعلوا العلم الباطني هو العلم الحقيقي اليقيني الذي لا ريب فيه، وهو الحاكم لا المحكوم عليه كالشريعة، يقول أبو طالب المكي: "أهل الظاهر هم أهل الخير واللسان، وعلم الباطن: هم أرباب القلوب والعيان... وعلم الظاهر حكم، وعلم الباطن حاكم، والحكم موقوف حتى يأتي الحاكم يحكم فيه"(٢).

فنصوص البلاغ النبوي مُعضِّدة لا مُقرِّرة، واختيارية لا إلزامية، ومشروعة لا مفروضة، ومُعلقة على موافقة الكشف وما في حكمه.

**فاعتمادهم على الكشف، وعدم الاعتبار لنصوص البلاغ النبوي هي السمة الغالبة للموقف الصوفي**، وطريق الوصول إلى الكشف ومشاهدات القلوب ومكاشفات الأسرار ليس عن طريق التعلم والبحث ودلائل الحس والعقل، وإنما يتحقق بتعلم المنازلات والمواجيد، ولا يعرفها إلا من نازل تلك الأحوال وحلَّ تلك المقامات(٣)؛ لأن "مستند الصوفية فيما ذهبوا إليه هو الكشف والعيان، لا النظر والبرهان.."(٤).

**فيعارضون نصوص البلاغ النبوي بالمنهج الكشفي، فما وافق ما شاهدوه بالكشف اليقيني أخذوا به، وما خالفه أولوه أو ردوه**، وفي ذلك يقول الغزالي عنهم: هم "الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسماع، ثم إذا انكشفت لهم أسرار الأمور على ما هي

---

(١) الإنسان الكامل (٤) -الخطبة-.

(٢) قوت القلوب (١/ ١٥٨).

(٣) التعرف لمذهب أهل التصوف، الكلاباذي (٨٧).

(٤) الدرة الفاخرة في تحقيق مذهب الصوفية والمتكلمين والحكماء، لملا عبدالرحمن الجامي (٢٥٣) بذيل أساس التقديس، للرازي.

عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أولوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم، ولا يتعين له موقف"[١].

**أما موقف الصوفية عما أخبر به المصطفى ﷺ المتمثل بالسنة النبوية:**

فلم يكن يختلف عن سابقيهم من الفرق الضالة، فقد ردوا الأحاديث الصحيحة بحجة أنها لا تدل على اليقين، واستدلوا بأحاديث موضوعة مكذوبة على النبي ﷺ، وأحاديث ضعيفة لا تقوم بها الحجة ولا يُستدل بها، وهم يستدلون بها على صحة أقوالهم وأفعالهم، لكونها توافق ما جاءت به أذواقهم وكشوفهم، وجعلوا ذلك ركناً يستندون إليه في قاعدتهم الاستدلالية.

فالعبادات والأخلاق والأعمال والسلوكيات الاستدلال عليها وفق تلفيق أحاديث لا أصل لها في السنة، ونسبتها إلى النبي ﷺ كذباً وزوراً وبهتاناً.

واستدلالاتهم الباطلة كثيرة[٢]، ولم يكتفوا بتشريع الأحاديث الموضوعة المكذوبة وجعلها حجة، بل حذروا من سلوك الاستدلال بالحديث النبوي، وعابوا على من يفعل ذلك لأنه يأخذ العلم عن ميت، وهم يأخذون علمهم عن الحي الذي يموت، وقد روي عن أبي سليمان الداراني أنه قال: "إذا طلب الرجل الحديث، أو تزوج أو سافر في طلب المعاش، فقد ركن إلى الدنيا"[٣].

وقالت رابعة العدوية لسفيان الثوري: "نِعمَ الرجل أنت لولا رغبتكم في الدنيا، قال: وفي ماذا رغبت؟! قالت: في الحديث"[٤].

وقالوا: "أخذتم علمكم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت"[٥].

---

(١) إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤).

(٢) انظر: استدلالهم على جواز الرقص عند السماع والتواجد والحركة في صفوة التصوف، محمد بن طاهر المقدسي (١١٢) عوارف المعارف، السهروردي (١٨٩). وانظر: ما ذكره ابن حجر في الزهر النضر في حال الخضر (١٠٢-٧٥) وانظر: إحياء علوم الدين (١/٣١٦) في استدلالهم بأحاديث مكذوبة وموضوعة على حياة الخضر والأخذ عنه وأن أقوالهم المنسوبة إليه حجة.

(٣) إحياء علوم الدين (١/ ٦١).

(٤) إحياء علوم الدين (٢/ ٢٣٧).

(٥) الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، للمناوي (١/٢٤٦).

فقد **جعلوا أقوال وأفعال الأئمة والأولياء منهجاً من مناهج الاستدلال وقدموا أقوالهم ومصنفاتهم على نصوص البلاغ النبوي**، وأهالوا عليهم القدسية التامة والعصمة الكاملة، فكانوا منبعاً يستقون منهم الآراء والعبادات والسلوك والعلوم والمعارف التي لا تقبل التشكيك ولا الزلل.

وتوارث الصوفية هذا التراث جيلاً بعد جيل حتى أصبح تراثاً صوفياً مقدساً[(١)]، لذلك كانت العناية بالتأليف والتدوين لتلك الأخبار عن المشايخ والأولياء[(٢)]، وظهرت سمة غالبة في مؤلفاتهم وهي استبدال الألفاظ الشرعية بالألفاظ الغامضة، وقد وصف ابن القيم ألفاظ الصوفية ومصطلحاتهم بالتكلف الشديد والتعقيد في المعاني، وبيَّن أن الباعث إلى ذلك هو عدولهم عن هدي المصطفى ﷺ بما استحسنوه بأهوائهم[(٣)].

ومن أقوالهم التي تقرر ذلك، قال بعضهم: "مَن لم يعتقد في شيخه الكمال، لم يفلح على يديه أبداً"[(٤)]، قال القشيري: "إنَّ مِن أجلّ الكرامات التي تكون للأولياء دوام التوفيق للطاعات والعصمة عن المعاصي والمخالفات"[(٥)]، وقال: "ومَن ردَّه قلب شيخ من الشيوخ، فلا محالة يرى غب ذلك ولو بعد حين، وهو الشقي المحروم"[(٦)]، وفي قوة استدلالهم وحجتهم يقول القشيري: "فإن هؤلاء -الصوفية- حججهم في مسائلهم أظهر من كل أحد، وقواعد مذاهبهم أقوى من قواعد كل مذهب، والناس إما أصحاب النقل والأثر، وإما أرباب العقل والفكر، وشيوخ الطائفة ارتقوا عن هذه الجملة، فالذي للناس غيب، فهو لهم ظهور... فهم من أهل الوصال، والناس أهل الاستدلال"[(٧)].

---

(١) انظر: جهود علماء السلف في القرن السادس الهجري في الرد على الصوفية، د. محمد الجوير (٢٤٠-٢٥٢-٧٢١).

(٢) من التدوينات والتصنيفات: الرسالة القشيرية، للقشيري، اللمع، للطوسي، قوت القلوب، أبو طالب المكي، عوارف المعارف، للسهروردي، التعرف على مذهب التصوف، للكلاباذي، إحياء علوم الدين، للغزالي، الطبقات الكبرى، للشعراني، وغيرها.

(٣) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٤٣٦-٤٣٨).

(٤) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية، عبدالوهاب الشعراني (١/ ١٧٤).

(٥) الرسالة القشيرية (٥٣٢).

(٦) الرسالة القشيرية (٥٧٧).

(٧) الرسالة القشيرية (٥٧٠).

**جعلوا أقوال الأئمة والمشايخ المعظمين هي المقياس التي عليها القبول والرد**، حيث يقول معروف الكرخي: "كل آية تخالف ما عليه أصحابنا فهي مؤولة أو منسوخة، وكل حديث كذلك مؤول أو منسوخ"(١)، فإذا تعارضت نصوص الشرع مع أقوال وأحوال الولي، يُقدم الولي بلا منازع، ولا يجوز الاعتراض عليه، بل يُقَر له بالتحقيق كما أَقر موسى صاحب الشريعة إلى الخضر صاحب الحقيقة(٢). لأنهم نصبوا أنفسهم أوصياء، والأحقية لهم في تفسير الوحي الإلهي، لأنهم يزعمون أنهم يتلقون العلوم من عند الله مباشرة، فأقوالهم مبنية على الحق واليقين، بينما أقوال غيرهم مبناها الظن والتخمين(٣).

وعلى ضوء ما سبق يتبين أن غالب مذهب الصوفية يستندون إلى علوم في تأويل البلاغ النبوي، وهي علوم لدُنّية إلهامية ذوقية، لا تعتمد على الاستدلالات العقلية ولا التجارب الحسية، وإنما كشفية وجدانية، لا صلة لها بالمعنى الظاهر، ولا بما أراد الله تعالى ورسوله، ولا يعتدون بالكتاب والسنة، ويرُدون دلالتها المخالفة للكشف والإلهام وما في حكمه، لأنه هو معيار الموافقة والمخالفة عندهم، فكل ما خالف ذلك أولوه وحرفوه وخرجوا به عن حدود الشرع والعقل.

وقد شابهوا أهل الكلام في اعتبار كل الدلائل الشرعية ظنية، وما عارض العقل يأول أو يفوض، ويقدمون العقل على النقل، لأن الأول قطعي والثاني ظني، وهؤلاء يقدمون علوم الكشف على علوم النقل، وذلك لأن دلائل القرآن الكريم والسنة النبوية غير قطعية، كعلوم الكشف والإلهام، فإذا تعارض القطعي والظني قدم القطعي. فالإشكالية قائمة بين المنهج السلفي وبين الصوفية في الاختلاف في مصادر التلقي، فالأول معتمد على الكتاب والسنة والإجماع، أما الثاني فيعتمد على الكشف والأذواق والمواجيد ويثبت بها الشرائع.

## المبحث الثاني

### الأصول التي أقيم عليها الموقف والرد عليها

ارتكز الموقف الصوفي على أصلين في موقفهم من البلاغ النبوي:

---

(١) رسالة الإمام أبي الحسن الكرخي في الأصول (١٦٩-١٧٠).

(٢) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، د. عثمان حسن (٢/ ٦٥٢).

(٣) انظر: مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة، د. عبدالرزاق معاش (٢/ ١٦٣).

**الأصل الأول: الاعتماد على الكشف:**

إن الصوفية في غالبهم يتركون الأخذ بنصوص البلاغ النبوي ويعتمدون على الكشف ووسائله ويحكمونها في كل أمر، معتقدين الاستغناء عن البلاغ بما توصلوا إليه بصريح الذوق الذي خالف صريح النقل، فكان هذا أصلاً معتمداً في عقيدة التصوف، واختلفت طرق التعبير عنه تبعاً لاختلاف أحوالهم الكشفية والذوقية.

فاعتمادهم على الكشف ركيزة أساسية في المذهب حتى أدخلوا فيه أسرار الملكوت وحقائق الوجود، يقول ابن خلدون: "إن اسم التصوف صار مختصاً بعلوم المكاشفة، والبحث بطريقة الكشف في أسرار الملكوت، والإبانة عن حقائق الوجود، والوقوف على حكمته وأسراره"(١).

وأحالوا عليه معرفة الحلال والحرام في الشريعة من غير تعلم من نصوص الشرع، وفي ذلك يقول الغزالي: "بيان شواهد الشرع على صحة طريق أهل التصوف في اكتساب المعرفة لا من التعلم ولا من الطريق المعتاد"(٢).

ويدعون أن كل علومهم وما يأتون به هو عن طريق التلقي والكشوفات الرحمانية التي تتجلى لهم، لذلك هي يقينية قطعاً لا تقبل التردد أو التشكيك، كما يزعم ابن عربي في كتابه "فصوص الحكم" أنه تلقاه من النبي ﷺ، حيث يقول: "أما بعد: فإني رأيت رسول الله ﷺ في مبشرة أديتها في العشر الأخر من المحرم سنة ٦٢٧هـ بمحروسة دمشق، وبيده كتاب، فقال لي: هذا كتاب "فصوص الحكم" خذه واخرج به إلى الناس ينتفعون به، فقلت السمع والطاعة لله ورسوله وأولي الأمر منا"(٣).

ومثل هذا الزعم الباطل قاله عبد الكريم الجيلي الذي سبق أن نقلنا قوله في كتابه الإنسان الكامل(٤).

فالمعيار الذي تُحاكم إليه نصوص البلاغ النبوي هو ما توصل إليه الصوفية عن طريق الكشف وما يقوم عليه من مصادر ووسائل أخرى، فقد جعلوا الكشف هو العمدة والحجة

---

(١) شفاء السائل وتهذيب المسائل، لابن خلدون (٥١).

(٢) إحياء علوم الدين (٣/ ٢٣).

(٣) فصوص الحكم (٩).

(٤) الإنسان الكامل (٤) -الخطبة-.

التي تتحاكم إليه نصوص الشرع، ولا اعتبار لغيره، لذلك سعوا إلى تقرير ذلك في كثير من مصنفاتهم، واجتهدوا في التنظير له وبيان مزاياه، ويحثون أتباعهم على سلوك المنهج الكشفي للتوصل إلى الحقيقة، يقول القشيري: "قد درج أشياخ الطريق كلهم، على أن أحداً منهم لم يتصور قط الطريق، إلا بعد تبحره في علوم الشريعة، ووصوله إلى مقام الكشف، الذي يستغني به عن الاستدلال... فإن حجج القوم أظهر من حجج غيرهم لتأييدها بالكشف"(١).

ويقول الغزالي: "والكشف باب الفوز الأكبر وهو الفوز بلقاء الله تعالى"(٢).

ويقرر ابن عربي في كتابه الفتوحات أنه لا يرى فرقاً بين القرآن نفسه، وبين تفسير أهل الصوفية له، من ناحية أن كلا منهما حق ثابت، وصدق لا يعتريه شك، فإذا كان القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لأنه من عند الله، فكذلك أقوال أهل الحقيقة في التفسير، لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، لأنها مُنزَّلة على قلوبهم من عند الله(٣).

فالكشف عندهم هو أرقى العلوم، والمعرفة المتحصلة عن طريقه هي أصح المعارف وأكملها(٤)، وهو الطريق الموصل لليقين.

وقد ذكروا أن طريق المعارف لا يكون إلا بطريقتين: "الأولى: طريقة الاستدلال، والثانية: طريقة المشاهدة، فالأولى درجة العلماء الراسخين، والثانية: درجة الصديقين"(٥).

لذلك علوم الكشف عندهم قطعية، لذلك قالوا: "لا تقنع قط بسمعت ورويت، بل شهدت ورأيت"(٦).

## نقد الأصل الأول:

**إن اعتماد الصوفية على الكشف والإلهام وتقديم المعارض الكشفي على نصوص البلاغ النبوي، باطل من وجوه:**

---

(١) الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية، عبد الوهاب الشعراني (١/ ٦٣).

(٢) إحياء علوم الدين (٣/ ١٢).

(٣) التفسير والمفسرون، د. محمد السيد حسين الذهبي (٢/ ٣٠٤).

(٤) انظر: فصوص الحكم (١٩٩).

(٥) مفتاح دار السعادة، طاش كبرى زاده (٦٧).

(٦) الطبقات الكبرى، الشعراني (١/ ١٩٩).

**الوجه الأول**: أنهم يزعمون أن علومهم استفادوها من غير طريق الشرع، وهي شرعية من عند الله، ثم أنه لا يجوز أن توزن بميزان الشرع، كيف يكون ذلك وهم قد أخذوها من عند الله إما مجاهدةً أو إلهاماً أو مشاهدةً أو مخاطبةً كما يزعمون؟![1]، فلو كانت من عند الله تعالى لكانت متفقة مع ما جاء من شرع الله على لسان رسوله ﷺ، فحجج الله لا تتناقض ولا تتعارض بل تتعاضد وتتوافق.

**الوجه الثاني**: إن اعتماد الصوفية في الاستدلال على الكشف وإصباغه بالقداسة والحقيقة خطأ ظاهر، لأنه ليس من المنقول الصحيح عن النبي ﷺ فلم يثبت قطعاً، ولا يوافقه المعقول الصريح، بل هو معتمد على ما يسمونه بالعلم اللدني أو الإلهام أو الأذواق وهو لا يعدو كونه هواجس وخواطر وتلاعب من الشياطين، وخيالات فاسدة استولت على عقولهم.

**الوجه الثالث**: إن غلو الصوفية في مكانة الكشف والإلهام، وأنه من جنس الوحي العام الذي يقع به تكليم الله لعبده المؤمن، خطأ بيّن، وهذه الدعوى عارية من الصحة، وذلك لأن الكشف لأوليائهم يزعمون له العصمة من الخطأ والنسيان والزلل، وهذه العصمة ممتنعة حتى في حق الأنبياء، لأن العصمة الثابتة لهم في البلاغ، وممتنعة أصلاً في حق أحد بعد الرسول ﷺ الذي اقتضى كمال بلاغه ثبوت العصمة التامة له دون أحد غيره، وهذا الوحي ثابت في حق الأنبياء دون غيرهم، لأنه يحصل لهم به تبليغ رسالة الله، وهو من مقتضيات نبوتهم.

**الوجه الرابع**: أن ما يدعيه الصوفية من الكشف والإلهام للأولياء باطل، لأن النبي ﷺ لم يجزم حتى بوجود المحدثين في الأمة، فقد جاء في الحديث «لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون، فإن يك في أمتي أحد، فإنه عُمر»[2]، فكيف بالأولياء المزعومين الذين يتنزل عليهم الوحي مباشرة بلا واسطة، ويُلهمون بأقوال وأعمال يزعمون أن الله ورسوله شرعها. ثم إن عُمر بن الخطاب رضي الله عنه أفضل محدثي هذه الأمة، إلا أن مكانته لا تعلو مكانة الصديق أبو بكر رضي الله عنه بإجماع سلف الأمة، فالإلهام لا يرفع شأناً بقدر ما يكون الاتباع للنص الشرعي، فالعبرة ليست في الكشف والإلهام بل في الاتباع. وفي ذلك يقول ابن تيمية: "فعُمر وإن كان محدثاً فالصديق الذي يأخذ من مشكاة النبوة أفضل منه وأكمل منه، لأن ما استقر مجيء الرسول به فهو

---

(١) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، د. عثمان حسن (٢/ ٦٥٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ١٢) حديث رقم: (٣٦٨٩)، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

معصوم لا يتطرق إليه الخطأ، وما يلقي إلى المحدث يقع فيه خطأ يحتاج إلى تقويمه بنور النبوة، ولهذا كان أبو بكر يُقوّم عُمر؛ يرى أشياء ثم يتبين له الحق بخلافها كما جرى له هذا في عدة مواطن"[(١)].

وقال أيضاً: "وأفضل أولياء الله من هذه الأمة أبو بكر وعُمر رضي الله عنهما، وأفضل من كان محدثاً من هذه الأمة عمر.. ومع هذا فالصديق أفضل منه، لأن الصديق إنما يأخذ من مشكاة الرسالة لا من مكاشفته ومخاطبته"[(٢)].

**الوجه الخامس**: لو سلَّمنا جدلاً بحصول الكشف ونزول الإلهام عليهم، فالواجب رده إلى ما ثبت من دين الإسلام في البلاغ النبوي المبين، فما وافقه قُبل وما خالفه رُد، فهو الميزان الذي توزن به صحة الأمور، قال ابن تيميه: "وما جاء به الرسول معصوم لا يستقر فيه الخطأ، وأما ما يقع لأهل القلوب من جنس المخاطبة والمشاهدة ففيه صواب وخطأ، وإنما يُفرق بين صوابه وخطائه بنور النبوة، كما كان عمر يزن ما يرد عليه بالرسالة، فما وافق ذلك قبله، وما خالفه رده"[(٣)].

فغلو المنهج الصوفي في الاستدلال بأقوال وأفعال الشيوخ الصوفيين منهج ضال مضل؛ لأن المعيار في الاستدلال ليس آراء الرجال واجتهاداتهم، وإنما المرتكز على الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والسلف الصالح، فآراء الرجال وخواطرهم محكوم عليها بنصوص البلاغ النبوي، وليست هي الحاكمة، بل هي التابعة، فما وافق البلاغ قُبل وما خالفه رُد.

**الوجه السادس**: أن العصمة قد ضُمنت فيما به الكتاب والسنة من البلاغ النبوي، ولم تُضمن فيما جاء في الكشوف الصوفية، ومن أقوال شيوخهم في ذلك:

قال أبو سليمان الداراني: "إنه لتمر بقلبي النكتة من نكت القوم فلا أقبلها إلا بشاهدين اثنين: الكتاب والسنة"[(٤)].

وقال أبو عمرو إسماعيل بن نجيد-شيخ الصوفية بخراسان-: "كل ذواق أُوكل وِجدٌ لا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٢٨).

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٤٩).

(٣) المرجع السابق (٥/ ٣٤٩).

(٤) طبقات الصوفية (١/ ٧٦).

يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل"[١].

وقال الجنيد بن محمد- من أجلاء الصوفية-: "عِلمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يصلح له أن يتكلم في عِلمنا"[٢].

وقال سهل التستري: "يا معشر المريدين لا تفارقوا السواد على البياض، فما فارق أحد السواد على البياض إلا تزندق"[٣].

قال ابن تيمية بعد أن سرد هذه الأقوال: "وهذا وأمثاله كثير في كلام الشيوخ العارفين، يعلمون أنه لا تحصل لهم حقيقة التوحيد والمعرفة واليقين، إلا بمتابعة المرسلين، وقد يحصل لهم من الدلائل العقلية القياسية البرهانية، ومن المخاطبات والمكاشفات العيانية، ما يصدق ما أخبر به الرسول ﷺ"[٤].

**الوجه السابع**: إن أفضل كرامة وصلاح للرجل وولايته تكون في متابعة النبي ﷺ ظاهراً وباطناً، وليس في الكشوف الصوفية المزعومة، بل أفضل الكشف وأجلُّه أن يُكشف للسالك عن طريق الشريعة ليستقيم عليها، وعن عيوب نفسه ليصلحها، وعن ذنوبه ليتوب منها، فما أكرم الله الصادقين بكرامة أعظم من هذا الكشف[٥]. قال أبو علي الجوزجاني: "كن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة. فإن نفسك منجبلة على طلب الكرامة وربك يطلب منك الاستقامة"[٦].

قال أبو العباس بن عطاء: "من ألزم نفسه آداب السنة؛ نوَّر الله قلبه بنور المعرفة، ولا أشرف من متابعة الحبيب ﷺ في أوامره، وأفعاله وأخلاقه، والتأدب بآدابه"[٧].

**الوجه الثامن**: لو كانت طريقة الكشف حقاً لكانت جائزة في حق مَن لم يأته رسول، أما

---

(١) طبقات الصوفية (١/ ٧٦).

(٢) طبقات الصوفية (١/ ٧٦).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٤٩).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٥٠).

(٥) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٣/ ٢١٦).

(٦) مجموع الفتاوى (١١/ ٣٢٠).

(٧) طبقات الأولياء، لابن الملقن (ص: ٥٩-٦٠).

من أتاه الرسول وأُمر باتباعه فمخالفته ضلال، لأن في شريعته وبلاغه الكفاية والغنية، ولا حاجة للكشف وغيره.

**الوجه التاسع**: إن "الكشف الصحيح: أن يَعرف الحق الذي بَعث الله به رسله، وأنزل به كتبه معاينة لقلبه، ويُجرد إرادة القلب له، فيدور معه وجودا وعدما، هذا هو التحقيق الصحيح، وما خالفه فغرور قبيح"[(١)].

**الوجه العاشر**: أن تقديمهم الكشف على نصوص البلاغ النبوي، يعد رداً صريحاً للأخبار النبوية الثابتة، وللحقائق العلمية المعلومة ببلاغه ﷺ، و"هذا الكلام مضمونه أنه لا يستفاد من خبر الرسول ﷺ شيء من الأمور العلمية، بل إنما يدرك ذلك كل إنسان بما حصل له من المشاهدة والنور والمكاشفة، وهذان أصلان للإلحاد، فإن كل ذي مكاشفة إن لم يزنها بالكتاب والسنة، وإلا دخل في الضلالات"[(٢)].

**الوجه الحادي عشر**: أن القول بالمعارضة بين الكشف والذوق مع ظاهر الشرع، وإذا حصل التعارض قدم الكشف، هذا القول من أصول الإلحاد ومن أعظم ما يبطل به الشرع والعمل بنصوصه.

**الوجه الثاني عشر**: إن منشأ الضلال عند المتصوفة هو اعتمادهم مصادر تَلقي ما أنزل الله بها من سلطان، حيث جعلوا الذوق والكشف ونحو ذلك "حاكما، فتحاكموا إليه فيما يسوغ ويمتنع، وفيما هو صحيح وفاسد، وجعلوه محكماً للحق والباطل، فنبذوا لذلك موجب العلم والنصوص، وحكَّموا فيها الأذواق والأحوال والمواجيد، فعظم الأمر، وتفاقم الفساد والشر، وطمست معالم الإيمان والسلوك المستقيم، وانعكس السير، وكان إلى الله فصيروه إلى النفوس، فالناس المحجوبون عن أذواقهم يعبدون الله، وهؤلاء يعبدون نفوسهم"[(٣)].

**الأصل الثاني: التفريق بين الحقيقة والشريعة.**

يعتبر هذا الأصل مرتكز لدى الصوفية، انطلقت منه للشروع في تأويل نصوص البلاغ النبوي تأويلات خارجة عن حدود الشرع والعقل.

---

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٣/ ٢١٤).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٤٨).

(٣) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٤٩٢).

ويقصدون بالشريعة علم الظاهر، والحقيقة علم الباطن، ويعرفونه بأنه: "هو العلم المخزون، والعلم اللدني الذي اختزنه الله عنده، فلم يؤته إلا للمخصوصين من الأولياء.. وقال بعضهم: هي أسرار الله تعالى يُبديها إلى أنبيائه وأوليائه، وسادات النبلاء من غير سماع ولا دراسة، وهي من الأسرار التي لا يطلع عليها أحد إلا من الخواص، يقول أبو بكر الواسطي في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [سورة آل عمران:٧]. وهم الذين رسخوا بأرواحهم في غيب الغيب، وفي سر السر، فعرفهم ما عرفهم، وخاضوا في بحر العلم بالفهم لطلب الزيادة، فانكشف لهم من مذخور الخزائن، والمخزون تحت كل حرف وآية من الفهم وعجائب النظر بحاراً، فاستخرجوا الدرر والجواهر، ونطقوا بالحكمة"(١) وفي بيان التفريق بينهما وربطهما بالحقيقة والشريعة، قالوا: "وأهل الظاهر هم أهل الشريعة، وأهل الباطن هم أهل الحقيقة"(٢).

**وفي تقرير ذلك من أقوالهم**: قالوا: "العلوم ثلاثة: ظاهر، وباطن، وباطن الباطن، كما أن الإنسان له ظاهر وباطن، وباطن الباطن، فعلم الشريعة ظاهر، وعلم الطريقة باطن، وعلم الحقيقة باطن الباطن"(٣).

ولتقريرهم لهذا الأصل سُموا "باطنية"، وهم يرجعون في هذا الأصل إلى قول الباطنية من الفلاسفة والشيعة كما أشرنا إلى ذلك في الموقف، وقد اتخذوا من إطلاق مصطلحات "الشريعة والحقيقة" مطية لتنفيذ أغراضهم الفاسدة.

وقد تناقلوا العبارة التي يتناقلها أهل الباطنية، وهي قولهم: "لكل آيةٍ ظاهرٌ وباطنٌ، وحَدٌّ ومَطلعٌ"(٤).

وكذلك استشهدوا على صحة مسلكهم في التفريق بين الظاهر والباطن، بحديث منسوب إلى النبي ﷺ زوراً وبهتاناً كما هو فعل أسلافهم من الشيعة الباطنية، فيقول أحدهم: "وقال -عليه السلام- إن للقرآن بطناً، ولبطنه بطناً، إلى سبعة أبطن، وفي رواية: إلى سبعين

(١) غيث المواهب العلية في شرح الحكم العطائية، لابن عباد النفري (٢/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٢) جامع الأصول في الأولياء، الكمشخانوي (٢٥٨).

(٣) الفتوحات الإلهية، لابن عجيبة (٣٣٣).

(٤) لطائف المنن، لابن عطاء الله السكندري (٢٤٨)، وانظر: عوارف المعارف، السهروردي (٢٥)، وجمهرة الأولياء، أبو الفيض المنوفي (١/ ١٦٠).

بطناً[1] وظهره ما يُفهم من ألفاظه ويَسبق الذهنُ إليه، وبطنه المفهومات اللازمة للنظر الأول، وحَدُّه: ما إليه ينتهي غاية إدراك الفهوم والعقول، ومَطلعه: ما يُدرك منه على سبيل الكشف والشهود، من الأسرار الإلهية، والإشارات الربانية، والمفهوم الأول الذي هو الظهر للعوام، والخواص، والمفهومات اللازمة له هي للخواص، ولا مدخل فيها للعوام، والحد: للكاملين، والمطلع: لخلاصة أخص الخواص، كأكابر الأولياء"[2].

ولا شك أنهم يقصدون من وراء هذا التفريق التقليل من شأن دلالة النصوص الشرعية، وجعلها في المقام الأدنى، إذا أنها في مقابل الحقيقة، فيقيناً هي لا تحمل الحقيقة، لأن الحقيقة واحدة، ويحملها العارفون من أهل التصوف، لذلك هم من يملكون الأحقية في تحريف كتاب الله وسنة نبيه ﷺ على حسب ما يوافق أهواءهم، ويزعمون أنها الحقيقة.

لذلك قال بعضهم: "أهل الظاهر هم أهل الخير واللسان، وعلم الباطن: هم أرباب القلوب والعيان... وعلم الظاهر حكم، وعلم الباطن حاكم، والحكم موقوف حتى يأتي الحاكم يحكم فيه"[3]، ومن صور تقليلهم لشأن علماء الشريعة يقول الترمذي الملقب عندهم بالحكيم: "أكثر الشريعة جاءت على فهم العوام"[4].

وقد نتج عن هذا الأصل أن قاموا بتفسير القرآن العظيم والسنة النبوية تفسيراً باطنياً وإشارياً فيضياً، وكلاهما فيهما قدر من الباطنية، حرفوا الألفاظ عن معناها الحقيقي إلى تأويلات بعيدة وإشارات لا تدل عليها الألفاظ اللغوية، ولا الاصطلاحات الشرعية، ولا تدل على الحقيقة من أي وجه، ودخلوا في متاهات خيالية بلا ضوابط ولا حدود، للاستدلال على صحة عقائدهم وأفكارهم ومستنداً لهم.

لذلك هم يعدونه أصلاً عظيماً لتأويل الشريعة الإسلامية، فقد طفحت كتب الصوفية بهذا

---

(١) قال ابن تيمية في الفتاوى (٣/ ١٧٩) هذا من الأحاديث المختلقة التي لم يروها أحد من أهل العلم، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث.

(٢) مقدمة التائية الكبرى، داود القيصري، [مخطوط] ونشر ملحقات ختم الأولياء (٤٩٣).

(٣) قوت القلوب (١/ ١٥٨).

(٤) ختم الأولياء، محمد بن علي الترمذي (٢٣٧). والعامة هم أهل السنة عند الصوفية. وهو غير الترمذي المعروف صاحب السنن.

التأويل الفاسد[1].

## نقد الأصل الثاني:

إن دعوى تفريقهم بين الحقيقة والشريعة، وأن الحقيقة هي لأهل الباطن، وهي دلالة الخبر الصحيح ولبه، والرسول ﷺ لم يُبلّغها دعوى كاذبة، سوغوها من أجل أن يعطوا أنفسهم الصلاحية في تحريف نصوص الشريعة وفق أهوائهم، وهذا فيه اتهام في قصور البلاغ النبوي عن بيان الحقيقة، وادعاء إخفائها لمصلحة العامة ليس له مبرراً، بل إن الثابت الصحيح أن الرسول ﷺ بيّن الحقيقة بياناً شافياً كافياً، والرد عليهم من وجوه تتجلى في الآية الكريمة، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٧].

**الوجه الأول**: أن الله تعالى قد شهد له بهذا البلاغ، في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. يقول ابن عاشور في تفسير الآية: "أنك إن لم تبلغ جميع ما أُنزل إليك فتركت بعضه كنت لم تبلّغ الرسالة، لأن كتم البعض مثل كتمان الجميع في الاتصاف بعدم التبليغ"[2].

ففي هذه الآية رد على الصوفية الزاعمين أن للدين ظاهر وهو الشريعة وباطن هو الحقيقة، وهذه الحقيقة بيانها عند الأئمة ومشايخ التصوف، فلو كان الأمر كما يزعمون لكان كمن لم يُبلغ رسالة ربه، فلو كان مقصراً لكان كمن لم يبلّغ شيء؟!

**الوجه الثاني**: ضمان العصمة الذي تعهد الله به لنبيه ﷺ بالحفظ والوقاية من الأعداء، في قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. وهي العصمة المقترنة بأداء البلاغ، وذلك لأن النبي ﷺ كان هذا مما يخشاه منذ بدء الوحي، هو ليس خوفاً لذاته، لأن الشهادة ترجى وتغنم، وإنما خشية من تعطيل اكتمال البلاغ النبوي،

---

(١) انظر نماذج من تأويلاتهم في تفسير ابن عربي (٢/ ٢٨٠). ونماذج من التفسير الإشاري الفيضي: إحياء علوم الدين (٣/ ٢٣٥). وفي تأويل الآيات وفق ما يريدون من إضفاء القداسة على أوليائهم: حقائق التفسير، السلمي (١٣٨). إلى جانب التأويلات الباطنية التي ضاهوا فيها الباطنية حتى في تأويل أركان الإسلام تأويلاً باطنياً: الإنسان الكامل، عبدالكريم الجيلي (١٣٤).

(٢) التحرير والتنوير (٦/ ٢٦٢).

وتوقف تمام بلاغ الهدى للناس[1].

قال البقاع: "{يعصمك} أي: يمنعك منعاً تاماً {من الناس} أي: من أن يقتلوك قبل إتمام البلاغ وظهور الدين، فلا مانع من إبلاغ شيء منها لأحد من الناس كائناً من كان"[2].

لذلك عرض نفسه ﷺ على القبائل في أول البعثة وقال: "من يؤويني؟ من ينصرني حتى أُبلّغ رسالة ربي وله الجنة؟"[3].

ثم إن الغاية من بلاغك والثمرة ليست عليك، وإنما الواجب عليك البلاغ، فلا يحزنك من لم ينتفع بالبلاغ؛ لأن ليس عدم انتفاعه دليل على قصور بلاغك، بل هذا دليل على قصور إدراكه وحظه، لأن الله حكم بكفره وختم على قلبه لِما علم من فساد طبعه، والله لا يهدي مثله، فالتقدير: بلِّغ، فليس عليك إلاّ البلاغ، وإلى الله الهدى والضلال[4].

**الوجه الثالث**: إن الله تعالى قد أكمل الدين لأمته على لسان رسوله ﷺ، حيث لم يدع الحاجة إلى غيره؛ لأنه كَمُل ببلاغه ﷺ، فلا حاجة إلى بيان دلائل الشرع عند غيره، بل حصل للمسلمين الاستغناء والكفاية بهذا الدين وشرائعه ببلاغ النبي ﷺ وبيانه له عما سواه من المشايخ والأولياء الذين يشرعون لأنفسهم الحق في تحريف الدين، ويوهمون الناس بالبيان والكشف والإلهام الذي مصدره الله تعالى، والأمة متفقة على استغنائها عن الرسل والأنبياء وانتهاء الأخذ عنهم بعد نبوة محمد ﷺ، فاستغناؤها عن المحدثين والملهمين في الأمة أولى، وإن كانت الأمم السابقة تحتاج إلى الأنبياء فلربما احتاجوا أيضاً إلى المحدثين[5].

**الوجه الرابع**: أن الله تعالى شهد له بتمام البلاغ وكماله ورضي له هذا البلاغ المبين، في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. فلو كان مقصراً لما شهد له رب العالمين بالتمام والكمال والرضا بهذا الدين.

---

(١) انظر: التحرير والتنوير (٦/ ٢٦٣).

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، أبي بكر البقاعي (٦/ ٢٣٠).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ط الرسالة (٢٢/ ٣٤٧) حديث رقم: (١٤٤٥٦)، ورواه مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/ ٤٦) حديث رقم: (٩٨٨٢)، قال ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٢٢٢) إسناده: حسن.

(٤) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٦/ ٢٣١).

(٥) انظر: الصفدية (١/ ٢٦٠).

**الوجه السادس:** "ومن ادعى أن من الأولياء الذين بلغتهم رسالة محمد ﷺ مَن له طريق إلى الله لا يحتاج فيه إلى محمد فهذا كافر ملحد، وإذا قال: أنا محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون علم الباطن أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة؛ فهو شر من اليهود والنصارى الذين قالوا: إن محمداً رسول إلى الأميين دون أهل الكتاب. فإن أولئك آمنوا ببعض وكفروا ببعض فكانوا كفاراً بذلك، وكذلك هذا الذي يقول إن محمداً بعث بعلم الظاهر دون علم الباطن آمن ببعض ما جاء به وكفر ببعض فهو كافر وهو أكفر من أولئك؛ لأن علم الباطن الذي هو علم إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها هو علم بحقائق الإيمان الباطنة وهذا أشرف من العلم بمجرد أعمال الإسلام الظاهرة. فإذا ادعى المدعي أن محمداً ﷺ إنما علم هذه الأمور الظاهرة دون حقائق الإيمان؛ وأنه لا يأخذ هذه الحقائق عن الكتاب والسنة فقد ادعى أن بعض الذي آمن به مما جاء به الرسول دون البعض الآخر وهذا شر ممن يقول: أؤمن ببعض وأكفر ببعض، ولا يدعي أن هذا البعض الذي آمن به أدنى القسمين"(١).

**الرد على التأويل الباطني الصوفي، وبيان أنه طعن في مقومات البلاغ النبوي، وهو فاسد، من وجوه:**

**الوجه الأول:** أن لازمه اتهام النبي ﷺ بكتمان البلاغ، وبيان الحق وعدم النصح للخلق، وهذا باطل، إذ أن النبي ﷺ كان أتقى الناس وأحرصهم على تبليغ الدين، ومن فرط حرصه وحسرته على الذين بلَّغهم الإسلام لكنهم لم يُسلموا، ولم ينتفعوا بالبلاغ ويؤمنوا، نزلت آيات في ذلك، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [سورة القصص:٥٦]. وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [سورة فاطر:٨]. وقد شهد الله تعالى له بهذا الحرص فقال: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة:١٢٨].

وقال تعالى: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ [سورة النحل:٣٧]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة يوسف:١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلاَّ بِاللّهِ وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلاَ تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ [سورة النحل:١٢٧]. وقال تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الشعراء:٣]. وقال

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٥-٢٢٦).

تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفاً﴾ [سورة الكهف:٦]. وقال تعالى: ﴿فَلاَ تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٨]. إلى غير ذلك من الآيات التي تحمل المعاني أنك بلّغت البلاغ المبين، ولست مسؤولاً عن هدايتهم وعدم إيمانهم واتباعهم لك، وكل هذه الدلائل القرآنية تدل على تمام حرصه على إيصال رسالة ربه، وانتفاء قصور بلاغه ﷺ عن بيان الحقيقة وحاشاه عن ذلك صلوات ربي وسلامه عليه.

**الوجه الثاني**: أن في التأويلات الباطنية الصوفية، وتقسيمهم إلى حقيقة وشريعة، أفقدوا نصوص الشرع هيبتها وقداستها وجلالها، وهذا منافي لمقتضى التسليم؛ لأنه تأويل لا يمت للحقيقة بصلة، ولا يدل عليه السياق اللغوي لا من قريب ولا من بعيد، بل فتح باباً للإلحاد والزندقة، وفي ذلك يقول الشيرازي: "لعمري أنَّ مَن أضله الله وختم على قلبه وسمعه حَمل الأشياء على غير مقتضاها، ونقل الألفاظ عن معناها...-إلى أن قال-: "فانظر يا أخي -وفقك الله لطاعته- كيف قصد أعداء الدين التمويه على العوام لهذا الإلحاد من الكلام رداً عن تعظيمه وتبجيله، وحملاً لهم على إهانته وتدوينه، وإكذاباً لله في خبره، وللرسول فيما جاء به.."[(١)].

**الوجه الثالث**: إن هذا التأويل الباطني الصوفي فيه طعنٌ في كمال تبليغ النبي ﷺ، لأن "هذا التأويل لا يخلوا من أن يكون داخلا في عقد الدين بحيث لا يكمل إلا به، أو ليس بداخل، فمن ادعى أنه داخل في عقد الدين لا يكمل إلا به فيقال له: هل كان الله تعالى صادقا في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]، قبل التأويل؟ أو أنت الصادق في أنه كان ناقصاً حتى أكملته أنت؟ ولأنه إن كان داخلاً في عقد الدين ولم يقبله النبي ﷺ ولا أصحابه وجب أن يكونوا قد أخلُّوا ودينهم ناقصٌ ودينُ هذا المتأول كامل، ولا يقول هذا مسلم؛ ولأنه إن كان داخلاً في عقد الدين ولم يُبلّغه النبي ﷺ أمته فقد خانهم وكتم عنهم دينهم ولم يقبل أمر ربه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. وقوله: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة الحجر:٩٤]، ويكون النبي ﷺ ومن شهد له بالبلاغ غير صادق، وهذا كفر بالله تعالى ورسوله"[(٢)].

---

(١) الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة (٢/ ٤٦٧-٤٦٩).

(٢) ذم التأويل، لابن قدامة المقدسي (٤١).

**الوجه الرابع**: إن الصوفية تحمل العقيدة الباطنية، ولا باطنية في الإسلام، فالإسلام بيّن واضح، وشرائعه وآياته جلية وبيّنة، فليس في الإسلام ظاهر وباطن كما يزعم الفكر الصوفي، ودلائل الشرع في ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [سورة البقرة:١١٨]. وقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَاءنَا مِن بَشِيرٍ وَلاَ نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [سورة المائدة:١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [سورة إبراهيم:٤]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيراً مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [سورة المائدة:١٥]. والنصوص مثل ذلك كثيرة، وعلى ذلك فقولهم إن في الدين ظاهر وباطن، هو في حقيقته كفرٌ بآيات الله وأحاديث رسول الله ﷺ وتكذيبٌ لها.

ثم إن حقائق التاريخ تثبت أنه لم يحدث قط وجود عقيدة باطنية في فرقة إلا إذا كانت تضمر الكيد والشر للإسلام والمسلمين، وهذا الظاهر لكل مَن يعتقد هذه العقيدة الباطنية[١].

---

(١) انظر: الكشف عن حقيقة التصوف لأول مرة في التاريخ، محمود القاسم (٧١٣-٧١٤).

# الفصل الثالث
# موقف الشيعة من البلاغ النبوي والرد عليهم

## المبحث الأول
## حقيقة موقف الشيعة من البلاغ النبوي

تعددت التعاريف في الشيعة واختلفت بناءً على أطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدي لديهم، ومن أدق مَن عرفهم ابن حزم حيث ذهب إلى: "مَن وافق الشيعة في أن علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأحقهم بالإمامة وولده من بعده فهو شيعي وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعياً"[(١)] ، وسنركز في عرض الموقف في هذا الفصل على مصادر الشيعة الإمامية الاثني عشرية[(٢)]،حيث تعتبر أبرز فرق الشيعة الموجودة اليوم والأكثر عدداً، وهي التي تمثل الطائفة الكبرى في هذا العصر، وهم شيعة إيران والعراق وغيرها، بشهادة شيوخ الشيعة حيث يقول محسن الأمين العاملي: "والموجود الآن من فرق الشيعة هم الإمامية الاثنا عشرية وهم الأكثر عدداً، والزيدية، والإسماعيلية"[(٣)].

ولقب الشيعة يطلق على جميع فرق الشيعة، وقد ذهب جمع من الباحثين إلى أن مصطلح الشيعة إذا أطلق لا ينصرف إلا إلى طائفة الاثني عشرية[(٤)]، **والشيعة الإمامية** من الفرق الغلاة التي ضلت عن منهج السلف الصالح في مهمة البلاغ العظمى التي اصطفى الله تعالى لها رسلاً

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٩٠).

(٢) وهم فرقة من فرق الشيعة، ساقوا الإمامة في اثني عشر إماماً، وهم عليّ، والحسن والحسين، وعليّ بن الحسين، ومحمد الباقر، وجعفر الصادق، وموسى الكاظم، وعليّ الرضا، ومحمد الجواد، وعلي الهادي، والحسن العسكري، والمهدي المنتظر. الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية (٣٤).

(٣) أعيان الشيعة، محسن الأمين العاملي (١/ ٢٢).

(٤) انظر: كاشف آل الغطا في أصل الشيعة وأصولها (٩٢) حيث قال: (يختص اسم الشيعة اليوم على إطلاقه بالإمامية). وانظر: دائرة المعارف الإسلامية، مجموعة من المستشرقين (١٤/٦٨)، أمير علي في روح الإسلام (٢/٢٣٨)، أ.د. ناصر القفاري في أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (١/ ١١٤) وموقف الشيعة المعاصرين من القرآن الكريم (١٧).

لتبليغ دلائل الدين والشريعة، حيث عزت هذه المهمة إلى الأئمة، ولهم في ذلك مسلكان:
**المسلك الأول**: أن الأئمة تلقوا الوحي من الرسول ﷺ، وأن رسول الله استبقى شيئاً من البلاغ لم يُبلّغه للناس، وأنه أُمر منذ بعثته بكتمان بعض ما أَنزل الله عليه، وخصَّ بذلك الإبلاغ علياً -رضي الله عنه- والأئمة من بعده، على أن يقوموا بتبليغها للناس بعد وفاته، وتلقي الوحي للأئمة إما مباشرة كما هو الحال مع عليّ -رضي الله عنه- في تلقيه عن النبي ﷺ، حيث يروون عن أبي جعفر الصادق أنه قال: "إن الله عز وجل جمع لمحمد وآله سنن النبيين من آدم وهلم جرًّاً إلى محمد وآله، قيل له: وما تلك السنن، قال: علم النبيين بأسره، وأن رسول الله صير ذلك كله عند أمير المؤمنين -عليه السلام"[(١)]، أما الأئمة من بعده الذي لم يروا النبي يتلقون الوحي بواسطة الاستيداع، فإذا ظهر الإمام وتلقى الناس منه، ظهر عليه ذلك العلم[(٢)].

**المسلك الثاني**: هم الذين يتلقون مباشرة عن الله تعالى، ويُبلغون دلائل الدين وشرائعه، وهم على صلة مطلقة بالوحي الإلهي، ولا حاجة لهم إلى وسيط، إذ أن مهمة البلاغ لم تنقطع بموت النبي ﷺ، وإنما متجددة، فالحاجة إليهم ماسة إلى قيام الساعة.

وهذا بلا شك قدح في بلاغ النبي ﷺ للدين وشرائعه، وفي ذلك يروي الكليني عن جعفر الصادق أنه قال: "نحن خُزَّان علم الله، ونحن تراجمة وحي الله، ونحن الحجة البالغة على مَن دون السماء وفوق الأرض"[(٣)]، ويرون في أحقية الأئمة بهذا البلاغ أنهم "شجرة النبوة، وبيت الرحمة، ومفاتيح الحكمة، ومعدن العلم، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وموضع سر الله"[(٤)].

فحقيقة موقف الشيعة الطعن في البلاغ النبوي باتهام النبي ﷺ بكتمان الدين الموحى إليه والمأمور بتبليغه، وعدم اكتمال تبليغه، وإخفاء بعض الوحي عن الصحابة -رضي الله عنهم- واستيداع ذلك للأئمة، وتخصيصهم بذلك البلاغ دون غيرهم، وهم يُبلّغون الدين الموحى إليهم وفق المصلحة التي يرونها، والحكمة الإلهية التي اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، والتدرج في تبليغها حسب المستجدات.

---

(١) الكافي، الكليني (١/ ٢٢٢).

(٢) انظر: الإمامة والتبصرة في الحيرة، ابن بابويه القمي (٧٩).

(٣) الكافي، الكليني،كتاب الحجة، باب أن الأئمة "ع" ولاة أمر الله وخزنة علمه: (١/ ١٩٢).

(٤) الكافي، الكليني (١/ ٢٢١).

حيث يعتقدون أن الله تعالى "أودع جميع الأحكام عند نبيه خاتم الأنبياء وعرفها النبي بالوحي من الله أو بالإلهام، وبيَّن كثيراً منها لأصحابه ليكونوا هم المبلِّغين لسائر المسلمين في الآفاق، وبقيت أحكام كثيرة لم تحصل الدواعي والبواعث لقيامها، وإن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، وكان ﷺ أودعها عند أوصيائه، كل وصي يعهد بها إلى الآخر؛ لينشرها في الوقت المناسب لها"[1].

وقد نتج عن هذا المنهج الشيعي الخطير، موقف قادح في كمال مصادر التلقي الثابتة في بلاغ المصطفى ﷺ، فقد حاول الشيعة المساس بمقام القرآن العظيم، بمحاولة الاعتداء على نصِّه بدعوى نقصه وتحريفه، والاعتداء على معانيه بالتأويل، والاعتداء على مقام الوحي والنبوة بادعاء خصائصها للأئمة، ويمكن تحديد موقف الشيعة من البلاغ النبوي في اتجاهات متعددة، أصولها أربعة:

**أولا**: القدح في ثبوت البلاغ النبوي، ونقله إلينا.

**ثانيا**: الاتجاه الفلسفي.

**ثالثا**: الاتجاه الكلامي.

**رابعا**: الاتجاه الباطني.

### أولا: القدح في ثبوت البلاغ النبوي، ونقله إلينا، ويتجلى في موقفين:

### الموقف الأول: موقف الشيعة من القرآن الكريم:

ومن المعلوم إجماع المسلمين على أن القرآن محفوظ من التحريف والزيادة والنقصان والتبديل، ولكن الشيعة لها مزاعم باطلة في القرآن الكريم، ومن أشهر المخالفات في القول بالتحريف ما يمكن أن نختصره في منحيين "التحريف اللفظي والمعنوي" ومن ذلك:

#### ١. الزعم بأن القرآن الكريم الذي وصل إلينا ناقص ومحرف:

يعتقد الشيعة أن القرآن الكريم محرف وناقص، "وقد ابتدأ القول بهذه الفرية في القرن الثاني، ونُسبت إلى شيخهم هشام بن الحكم، وشيطان الطاق محمد بن علي بن النعمان أبي جعفر الأحول (ت١٦٠هـ) وكان من أسباب نشأتها أنهم لم يجدوا ما يقنعون به أتباعهم على ما

---

(١) أصل الشيعة وأصولها، آل كاشف الغطا (٧٧).

يدعون، وذلك لخلوّ كتاب الله من النص على أئمتهم وذكر عقائدهم، كقولهم بأن إمامة الاثني عشر أعظم أركان الدين، والوقيعة في أصحاب سيد المرسلين ﷺ وإحياء نِحلة المشركين.

وقد سُجلت هذه المقالة في أول كتاب ظهر لهم وهو الذي يسمونه "أبجد الشيعة".. والذي كشف بعض شيوخهم عن أمره، وأنه موضوع، ومؤلفه مجهول"[(١)].

وقد ألفوا في تقرير هذه العقيدة المصنفات، من أشهرها كتاب: (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب)، لحسين الطبرسي (ت١٣٤٠هـ) ، وهو من أبرز مشايخهم في العصور المتأخرة، حيث قال في مقدمته مبيناً الغرض من تأليفه: "فيقول العبد المذنب المسيء حسين بن محمد تقي الدين الطبرسي ... هذا كتاب لطيف، وسفر شريف، عملته في إثبات تحريف القرآن، وفضائح أهل الجور والعدوان"[(٢)].

وقد عجَّت كتب الشيعة في أخبار تحريف القرآن، وزعموها من الأخبار المتواترة المقطوع بصحتها عندهم، فمن أقوالهم: ما ذكره المجلسي في تقرير ذلك: "وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً، بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة"[(٣)].

ويقول شيخهم الكاشاني: "المستفاد من الروايات من طريق أهل البيت أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمد، بل منه ما هو خلاف ما أَنزل الله، ومنه ما هو مُغيّر مُحرَّف، وأنه قد حُذف منه أشياء كثيرة منها: اسم عليّ في كثير من المواضع، ومنها لفظة آل محمد غير مرة، ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك، وأنه ليس على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله"[(٤)].

وروى الكليني في "الكافي": "أن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر ألف آية"[(٥)] ومن المعلوم أن القرآن الكريم لا يتجاوز ستة آلاف

---

(١) الغزو الباطني للأمة الإسلامية، أ.د.ناصر القفاري (٧٤).

(٢) فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب (١).

(٣) مرآة العقول، للمجلسي (٢/ ٥٣٦).

(٤) تفسير الصافي، الفيض الكاشاني. المقدمة السادسة.

(٥) أصول الكافي، كتاب: فضل القرآن، باب: النوادر (٢/ ١٣٤).

إلا قليلاً. ويقول ثقتهم محمد المازندراني: "وإسقاط بعض القرآن وتحريفه ثبت من طرقنا بالتواتر معنى، كما يظهر لمن تأمل في كتب الأحاديث من أولها إلى آخرها"(١).

ويقول صاحب كتاب الوشيعة في نقد عقائد الشيعة: "في كتب الشيعة أبواب وآيات وسور نزلت في الأئمة والشيعة، وفي آيات وسور نزلت في كفر أبي بكر وعمر، وكفر من اتبعهما، والآيات تزيد على مئة، بل فيها سور مستقلة"(٢).وبعد هذه الاعترافات من مشايخهم على وقوع التحريف في القرآن(٣)، فلا حاجة لعرض شواهد أكثر، بل نرى المنهج الذي سلكوه بعد العزم بأن القرآن محرف.

### ٢. دعوى تنزل كتب إلهية على الأئمة(٤):

فما دام أنهم اعتقدوا تحريف القرآن وعدم صحته، فلا بد من بديل صحيح يستندون عليه في إثبات تشريعاتهم وقدسيات أئمتهم المزعومة. حيث ادعت كتب الشيعة نزول **مصحف فاطمة** بعد وفاة النبي ﷺ، وزعموا أن هذا المصحف فيه ثلاثة أضعاف ما في القرآن(٥)، وهذا المصحف لا يعتبره الشيعة قرآناً أو بديلاً عنه، ولا توجد عندهم نسخة، وإنما يزعمون نزوله على فاطمة، ووجوده عند المهدي.

وادعوا نزول **لوح فاطمة**، وهو مختلف عن مصحف فاطمة لصفات نزوله التي ذكروها في كتبهم. وهناك روايات كثيرة تتحدث عن **مصحف عليّ**، وأنه مغاير للمصحف الذي بين أيدينا(٦).

وهذه بلا شك مزاعم خطيرة، لا صحة لوجودها، ولا شاهد لها في كتب الأمة، وإنما هي وسيلة لتحقيق أهدافهم، وإثبات كذبهم.

---

(١) شرح جامع الكافي، محمد المازندراني (١١/ ٧٦).

(٢) تهذيب الوشيعة في نقد عقائد الشيعة، موسى جارالله، هذبه: د.ناصر القفاري (٢٧).

(٣) انقسم المعاصرون في موقفهم من فرية التحريف إلى أربعة أقسام: منهم من أنكر وجودها في كتبهم أصلاً، ومنهم من اعترف بوجودها وحاول تبريرها، ومنهم من جاهر بهذا الكفر والاستدلال به، ومنهم من تظاهر بإنكار هذه الفرية مع محاولة لإثباتها بطرق ماكرة خفية. انظر: موقف الشيعة المعاصرين من القرآن، أ.د. ناصر القفاري (٣٤-٥٩).

(٤) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، د. ناصر القفاري (١/ ١٩٠-٣٠١).

(٥) انظر: أصول الكافي، الكليني (١/ ٢٣٩).

(٦) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٣٨).

### ٣. دعوى أن القرآن ليس بحجة إلا بقيّم[١]:

القرآن العظيم حجة على الخلق أجمعين، بآياته ودلائله الواضحة، فهو الحجة والشاهد، ولكن الشيعة تعتقد أن القرآن الكريم لا يحتج به إلا إذا بيّنه الإمام، يقول شيخهم الكليني: "أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيّم، وأن علياً كان قيّم القرآن وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله"[٢].

ويظهر من ذلك أن الأئمة هم الذين يملكون البيان القرآني، وهم من يملكون الحجة، لذلك سنرى بعد قليل كيف يتعسفون تأويل الآيات القرآنية لتأويلهم بأئمتهم، زورًا وبهتانا.

بل أنهم سموا كتاب الله بالقرآن الصامت، وسموا الإمام بالقرآن الناطق، ويروون عن عليّ -رضي الله عنه- وحاشاه مما يفترون، أنه قال: "هذا كتاب الله الصامت، وأنا كتاب الله الناطق"[٣].

### ٤. دعواهم أن الأئمة اختصوا بمعرفة القرآن دون غيرهم:

يعتقدون أن الأئمة الاثني عشر قد اختصوا بعلم القرآن لا يشركهم أحد في علمه، وأن مَن طلب العلم عند غيرهم فقد ضل، وهذا كذب وزور، فالله عز وجل أنزل القرآن على رسوله ﷺ، ليبلّغه للناس كافة، لا ليخص بعلمه أحدًا من العالمين، لا صحابته، ولا عليًّا ولا ذريته. وتعج مصادر الشيعة بتقرير ذلك في مواضع كثيرة، يصعب حصرها[٤].

إنه أيضاً يبيّن الناسخ والمنسوخ ويقيد المطلق ويخصص العام، ويبيّن المجمل، فهي ليست إلا وظيفة من وظائف الإمام المعوَّل عليه القيام بها؛ لأن قول الإمام كقول الله —كما يفترون- والوحي لم ينقطع بوفاة الرسول ﷺ.

### الموقف الثاني: موقف الشيعة من السنة النبوية:

إن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التلقي عند المسلمين، فبينما يُعرِّف أهل السنة والجماعة السنة النبوية، بأنها: "ما ثبت عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف

---

(١) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، د. ناصر القفاري (١/ ١٤٦).

(٢) أصول الكافي، الكليني (١/ ١٨٨).

(٣) الفصول المهمة، الحر العاملي (٢٣٥).

(٤) انظر: أصول الكافي، الكليني (١/ ٢٥).

خَلقي أو خُلُقي"[١]، نجد أن الشيعة يُعرفونها: بأنها "كل ما صدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير"[٢]، والمقصود بالمعصوم هم النبي ﷺ والأئمة كما نصَّت على ذلك دساتيرهم، "السنة هي سنة المعصومين سلام الله عليهم"[٣].

إن الشيعة تختلف عن عموم المسلمين في تلقي السنة النبوية، وذلك لأن الوحي لم ينقطع بوفاة الرسول ﷺ عندهم، بل امتد للأئمة، واعتقدوا أن أئمتهم يتنزل عليهم الوحي، فهم مصدر التلقي في الشرع، وأن الله فوض للأئمة أمر هذا الدين، كما فوض الله رسوله محمد ﷺ في الأحكام والتشريع[٤].

**فامتدت مزاعمهم الباطلة على السنة النبوية، ومن ذلك:**

**١) مضاهاة أقوال أئمتهم بأقوال الله ورسوله:**

فالأئمة عندهم معصومون، وعند الاستدلال فأقوالهم كأقوال الله ورسوله، يقول المازندراني: "أن حديث كل واحد من الأئمة الطاهرين قول الله عز وجل، ولا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى"[٥].

وشواهد ذلك كثيرة في كتبهم، مثل قولهم: "قول المعصوم وأمره تماماً كالتنزيل من الله العزيز العليم"[٦].

ويقول الخميني: "أن تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن يجب تنفيذها واتباعها"[٧].

فالاثنا عشرية يرون أن أقوال أئمتهم تضاهي قول الله ورسوله، وهذا الاعتقاد بلا شك فتح الباب على مصراعيه لتقديم قول الأئمة على قول الله ورسوله ﷺ، وتعددت مصادر التلقي عندهم.

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي (٤٨).

(٢) الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم (١٢٢).

(٣) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، وزارة الإرشاد الإيرانية (٢٠).

(٤) انظر: أصول الكافي، الكليني (١/ ٢٦٨-٢٦٦).

(٥) شرح جامع على الكافي الأصول، المازنداني (٢/ ٢٧١-٢٧٢). انظر: تاريخ الإمامية: عبد الله فياض (١٤٠).

(٦) الخميني والدولة الإسلامية (٥٩).

(٧) الحكومة الإسلامية (١١٣).

**٢) الزعم بأن النبي ﷺ أودع الشريعة بعد وفاته لعليّ والأئمة من بعده:**

فيعتقد الاثنا عشرية أن الرسول ﷺ بلَّغ جزءاً من الشريعة، وكتم الباقي وأودعه لعليّ، ثم أودعه علياً للحسن، وهكذا كل إمام يُظهر جزءاً منه حسب الحاجة، إلى إمامهم الثاني عشر وهو المهدي المنتظر الذي دخل السرداب ولم يخرج، وهم بهذا الاعتقاد قد شرعوا دينًا مختلفاً على يد الأئمة، بدعوى أن الرسول ﷺ كتم جزءًا من الشريعة.

وعامة مصنفي الشيعة ذكروا هذا الأصل المخالف لما هو معلوم من الدين بالضرورة[(١)]، حتى الخميني قائد ثورتهم يعترف بهذا المبدأ فيقول: "واضح أن النبي لو كان قد بلَّغ بأمر الإمامة طبقاً لما أمر الله به، وبذل المساعي في هذا المجال، لما نشبت في البلدان الإسلامية كل هذه الاختلافات والمشاحنات والمعارك، ولما ظهرت ثمة خلافات في أصول الدين وفروعه"[(٢)].

**٣) إبطال السنة النبوية بتحريف أحاديث النبي ﷺ، والطعن في الناقلين لها، وردِّ مروياتهم:**

إن الشيعة يطعنون في الصحابة طعناً شديداً، ولا يستثنون إلا نفراً قليلاً منهم، وغرضهم من ذلك ليس التهوين من قدرهم فحسب، بل القدح وتعطيل الأحاديث النبوية، والجرح في سلامة وصولها؛ لأنها نُـقلت عن طريقهم.

يقول آل كاشف الغطا: "إن الشيعة لا يَعتبرون من السنة -أعني الأحاديث النبوية- إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت، أما ما يرويه مثل أبي هريرة، وسمرة بن جندب، وعمرو بن العاص، ونظرائهم فليس له عند الإمامية مقدار بعوضة"[(٣)].

ولما رفضوا قبول مرويات الصحابة، فلا بد لهم من بديل وأسانيد للأحاديث يوطئون بها مذهبهم، فانفصلوا عن المسلمين بمصنفات وأسانيد ورجال للحديث خاصة بهم، وقد اعتمدوا فيها على كتب أربعة:

"عليها مدار العمل عندهم في جميع الأعصار، وهي عندهم كالكتب الستة عند أهل السنة، أولها: الكافي في الأصول والفروع، لمحمد بن يعقوب الكليني، وثاني صحاحهم هو

---

(١) انظر: الأصول من الكافي، للكليني (١/ ٢٨٣).

(٢) كشف الأسرار، الخميني (١٥٥).

(٣) أصل الشيعة وأصولها، آل كشف الغطا (٧٩).

كتاب: من لا يحضره الفقيه، لابن بابويه القمي، وثالثها: تهذيب الأحكام، لأبي جعفر الطوسي، ورابعها الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، للطوسي"[(١)]، ومع ذلك هم يعترفون بانقطاع أسانيدهم في مروياتهم[(٢)]؛ لأنهم بهذا المبدأ قد فقدوا صفة التواتر في نقل الشريعة.

**نقد الموقف الأول:**

إن قدح الشيعة فيما ثبت بلاغه عن النبي ﷺ من مصادر التلقي الثابتة، منهج خطير تكاد تنفرد به الشيعة من بين سائر الطوائف بدعوى نقص القرآن ودعوى أن تمامه محفوظ عند الأئمة، وهذا بلا شك أنه من أبطل الباطل، وتنقضه حقائق الشرع والعقل والواقع، وبطلانه من وجوه:

**الوجه الأول:** الحفظ الإلهي الذي تفرد به القرآن الكريم من بين سائر الكتب المنزلة، وقد أجمع علماء المسلمين قاطبة على صيانة كتاب الله عز وجل وسلامته من التحريف أو الزيادة أو النقص، فجميع الكتب السابقة قد جاء أمر الله تعالى لهم بحفظها وعدم تحريفها، وأوكل الحفظ إليهم لكنهم خانوا الأمانة وحرفوا الكلم عن مواضعه.

أما القرآن الكريم فقد تولى الله حفظه ولم يكل ذلك إلى أحد من خلقه، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]. وقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [سورة فصلت:٤٢].

فالقرآن العظيم هو آخر الكتب المنزلة، ومُبلّغه نبينا محمد ﷺ خاتم الأنبياء، والوحي انقطع بعد وفاته ﷺ، فمن لطف الله تعالى ورحمته بخلقه أن حفظ كتابه وجعله حجة وهداية لهم إلى قيام الساعة.[(٣)]

**الوجه الثاني:** حفظ التاريخ لجهود الرعيل الأول من الصحابة الكرام في حفظ كتاب الله تعالى بما لم يعهد له مثيل في الأمم السابقة من أصحاب الكتب المنزلة.

**الوجه الثالث:** أن القول بأن القرآن ناقص ومحرف، "هذه المقالة الملحدة ممن يزعمون التشيع لعليّ فوق أنها طعن في كتاب الله عز وجل ودينه، وطعن في صحابة رسول الله ﷺ هي

(١) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، أ.د. ناصر القفاري (٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١) [باختصار].

(٢) انظر: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة (٢٧٨).

(٣) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية، د. ناصر القفاري (٣/ ١٠١٥).

مع ذلك أكبر طعن في عليّ -رضي الله عنه- من قوم يزعمون محبته والتشيع له، إذ كيف لم يخرج عليٌّ القرآن الكامل الذي جمعه كما يزعمون ويعارض به هذا القرآن المحرف؟ ولماذا لم يتدارك الأمر حين أفضت إليه الخلافة؟ ومن أقر هذا الخائن على خيانته كان كفاعلها، وقد حارب عليٌّ الخوارج على أقل من هذا"[1].

**الوجه الرابع**: مما يُبين فساد هذه الافتراءات وأنها حملت بطلانها بذاتها، ويظهر فيها حُمق الشيعة ومجاهرتهم بالكذب "أن عليًّا بن أبي طالب الذي هو عند أكثرهم إله خالق، وعند بعضهم نبي ناطق، وعند سائرهم إمام معصوم مفروضة طاعته ولي الأمر ومَلك، فبقي خمسة أعوام وتسعة أشهر خليفة مطاعاً ظاهر الأمر ساكناً بالكوفة مالكاً للدنيا حاشى الشام ومصر إلى الفرات، والقرآن يُقرأ في المساجد في كل مكان وهو يؤم الناس به والمصاحف معه وبين يديه، فلو رأى فيه تبديلاً كما تقول الرافضة، وكان يُقرهم على ذلك ثم إلى ابنه الحسن هو عندهم كأبيه فجرى على ذلك؛ فكيف يسوغ لهؤلاء النوكي أن يقولوا أن في المصحف حرفا زائدا أو ناقصا أو مبدلا مع هذا، ولقد كان جهاد مَن حرَّف القرآن وبدَّل الإسلام أوكد عليه من قتال أهل الشام الذين إنما خالفوه في رأيٍ يسير رأوه ورأي خلافة فقط، فلاح كذب الرافضة ببرهان لا محيد عنه والحمد لله رب العالمين"[2].

**الوجه الخامس**: دعواهم تَنزُّل كتب إلهية على الأئمة، دعوى باطلة، إذ أين هذه المصاحف والألواح والكتب الإلهية المزعومة؟ ويبدو أن هذه فكرة خبيثة من مهندسي بناء التشيع، وضعوا أمثال هذه الروايات خوفاً من أن يفقد المذهب أتباعه لعدم وجود دلائل تدل عليه من الكتاب والسنة.

وهي دعاوي كحال المتنبئين الكذابين، ولم يضروا كتاب الله بشيء، بل ارتدت عليهم محاولاتهم، وأصبحت فضيحة لأصحابها، لأنه على الرغم من بذل الوسع في تأكيدها، ومر الزمن مع استفحال الكيد وتتابع المكر؛ تتجدد معجزة الوعد الإلهي في حفظ هذا الكتاب العظيم[3].

---

(١) التلقي النبوي للقرآن في مصادر الشيعة، د. ناصر القفاري (١٢٢).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ٦٧).

(٣) انظر: موقف الشيعة المعاصرين من القرآن الكريم، د. ناصر القفاري (٨٤). التلقي النبوي للقرآن في مصادر الشيعة، د. ناصر القفاري (١٣٢).

**نقد الموقف الثاني:**

إن في تكفيرهم للصحابة الكرام ونسبة قبائح الأعمال والأقوال لهم، تكذيب للبلاغ النبوي، وإن لم يصرحوا برد السنة المطهرة صراحة، ولكنهم ردوا مرويات الصحابة الناقلين لها، والرد عليهم من وجوه:

**الوجه الأول**: أن هذا يعد من أعظم طعونهم في بلاغ النبي ﷺ؛ لأنه يتضمن اتهام للنبي ﷺ بعدم تبليغ الرسالة للأمة، وأما قدحهم في عدالة الصحابة أجمعين، فهو طعن بمن اختيروا لصحبته ﷺ. ومن اختيروا لتوصيل القرآن نفسه إلينا.

**الوجه الثاني**: لا ريب أن كلامهم عن الصحابة باطل، ولا يروج إلا على مغفل جاهل بما هو معلوم من الدين وسيرة أصحاب سيد المرسلين ﷺ.

**الوجه الثالث**: إن في طعنهم في بلاغ النبي ﷺ من جهة تكذيبهم بالسنة المطهرة، قد خالفوا ما أجمع عليه أهل الإسلام في قبول تلك المرويات عن الصحابة.

**الوجه الرابع**: أن القدح في عدالتهم فيه مخالفة لما تواترت به الأخبار عنهم من صلاح أحوالهم وتقوى قلوبهم، ونقاوة إيمانهم، فقد استفاض القرآن الكريم والسنة النبوية بمدحهم واستقامتهم.

**الوجه الخامس**: إن موقف الشيعة من السنة النبوية واضح البطلان، إذ أنه تكذيب لصريح القرآن والسنة، وشهادة التاريخ والواقع، والأمة، والآيات في ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً﴾ [سورة الفتح:٢٩].

وقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [سورة التوبة:١٠٠].

والأحاديث المتواترة في فضائل الصحابة كثيرة، منها قول النبي ﷺ: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحدٍ ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم، ولا نصيفه»[(١)].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥/ ٨) حديث رقم: (٣٦٧٣) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لو كنت متخذا خليلا»، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

والواقع يشهد بعدالتهم، والأمة تشهد بعين المنصف، والحق أنهم حملوا هذا الدين ونقلوه إلينا وبلَّغوه على أتم وجه وأحسنه، وجاهدوا في الله حق جهاده بالنفس والمال، فعدالتهم أمر مقطوع بها.

**الثاني: الاتجاه الفلسفي:**

سيأتي بيان حقيقة الموقف الفلسفي من نصوص البلاغ النبوي، إذ إنَّ الهمَّ مُنصبٌ على نصرة الآراء الفلسفية اليونانية، أما نصوص البلاغ فلا وزن لها ولا اعتبار.

فالشيعة الاثنا عشرية قد اتجهت نحو الاتجاه الفلسفي، بالرغم من أن عقيدتهم لا تقوم إلا على مبدأ الإمام المعصوم، المبلّغ للدين، وسبب هذا الاتجاه لـمَّا كانت النظرة الشيعية تقوم على الغلو في الأئمة، وأنهم خُلقوا من أنوار قبل خلق آدم، وهذه الفكرة من أفكار الفلسفة الإشراقية(١)، وأُطلق عليها اسم "العرفان" إعلاء لشأنها.

وتدرجت في القبول ونسبت كثيراً من المسائل الفلسفية إلى الأئمة من آل البيت، حيث فسروا نصوص البلاغ وفقاً لما تقتضيه المعطيات الفلسفية، وانتشرت الفلسفة الإشراقية على اعتبار أنها عقائد دينية صحيحة، وعلى إثر ذلك تأثرت العقيدة الشيعية بالفكر الفلسفي، وقد حرص عرفاء الشيعة الاثني عشرية على إخفاء وكتمان ذلك، حتى خفي على كثير من الباحثين حقيقة ما يسمى "بالعرفان الشيعي".

والفلسفة المشهورة في الفكر الشيعي الاثني عشري، هي الفلسفة الإشراقية، وأصبحت تدرس في الحوزات العلمية، وقد بدأ اتجاه التشيع الفلسفي قديماً على يد حيدر الأملي حتى ثورة الخميني -وهو من أشهر أعلام التشيع الفلسفي المعاصر- التي أحدثت تغيرات كثيرة في نواحي المذهب الاثني عشري(٢).

حيدر الأملي وهو من أوائل من تأثروا بالفلسفة كما ظهر في كتابه تفسير البحر المحيط الذي حاول فيه التوفيق بين فلسفة الإشراق ونصوص البلاغ من خلال تفسير القرآن تفسيراً باطنياً.

---

(١) معنى الفلسفة الإشراقية: (فلسفة قائمة على الكشف والذوق نسبة إلى الإشراق الذي هو ظهور الأنوار العقلية ولمعانها، وفيضانها على الأنفس الكاملة بالإشراقات عند تجردها). التشيع الفلسفي عند الشيعة الاثني عشرية، د. عبد الله الفيفي (٦٤) انظر: شرح حكمة الإشراق، شمس الدين شهرزودي (١/ ١٠٠-١٠١).

(٢) انظر: التشيع الفلسفي عند الشيعة الاثني عشرية، د. عبد الله الفيفي (٥-٦-٧-٤٠).

وكتابه نص النصوص في شرح الفصوص، يقصد كتاب فصوص الحكم لابن عربي، وهو لا يختلف عما سطره في كتابيه جامع الأسرار، ومنبع الأنوار وتفسيره، حاول فيها صهر الفلسفة والمذهب الشيعي في قالب واحد[١].

وصدرُ الدين الشيرازي الذي ألَّف عدة مؤلفات تدور كلها حول فكرة "وحدة الوجود" التي تتعارض مع الفكر الشيعي، لذلك حرص على التوفيق بين الفلسفة الإشراقية والمذهب الشيعي[٢]، "حتى يكاد أن يجعل كتبه الفلسفية تفسيراً للدين، وكتبه الدينية كتفسير القرآن وشرح أصول الكافي تفسيراً للفلسفة"[٣].

وممن اشتهروا بالاتجاه الفلسفي مع حرصهم على الانتساب للتشيع ومحبة آل البيت "إخوان الصفا" حيث ورد في رسائلهم "مما يجمعنا وإياك أيها الأخ البار الرحيم محبة نبينا عليه السلام وأهل بيت نبيه الطاهرين، وولاية أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، خير الوصيين صلوات الله عليهم أجمعين"[٤].

وكثيراً من أعلام التشيع البارزين أظهروا تقديساً وإجلالاً وتأثراً بالفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام، مما أسهم في تعزيز اتجاه التشيع الفلسفي.

ومن فلاسفة الشيعة المتأثرين مرتضى مطهري يقول مادحاً ابن سينا: "شيخ الإسلام أعجوبة الدهر، الذي استطاع بفضل التعاليم الإسلامية أن يصل بالفلسفة مرحلةً لم تبلغها على عهد قدماء اليونانيين والإيرانيين والهنود وغيرهم"[٥].

ويقول الخميني ممجداً لابن سينا: "الشيخ الرئيس، النابغة الكبرى، والأعجوبة العظمى، الذي لم يكن له في حدة الذهن وجودة القريحة كفواً أحد"[٦]، وقد كان لابن عربي أثر كبير في التشيع الفلسفي، حتى بلغ أن نظرية الإنسان الكامل عند ابن عربي انتقلت إلى صلب العقيدة

(١) انظر: التشيع الفلسفي عند الشيعة الاثني عشرية، د. عبد الله الفيفي (٩٢-٩٣).

(٢) انظر: التشيع الفلسفي عند الشيعة الاثني عشرية، د. عبد الله الفيفي (٩٦).

(٣) أعيان الشيعة، لمحسن الأمين (٩/ ٣٢٦).

(٤) رسائل إخوان الصفا (٤/ ١٩٥).

(٥) طهارة الروح، مرتضى مطهري (١٤٥).

(٦) مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية، للخميني (٦٩).

الشيعية الاثني عشرية، حيث قالوا: "أنه لا يوجد مصداق حقيقي لنظرية الإنسان الكامل إلا الإمام المعصوم الذي تعتقد مدرسة أهل البيت أن له دوراً تكوينياً أساسياً في عالم الوجود"[(١)].

ومواطن التأثر والتقديس للفكر الفلسفي في المذهب الشيعي كثيرة ليس هذا موطن حصرها، وإنما قصدنا الإشارة إلى هذا الاتجاه في التشيع الفلسفي، فالفلسفة المؤثرة في التشيع الفلسفي هي الفلسفة الإشراقية المتبعة من قبل منظري التصوف، فهي أوضح بشكل جلي من الفلسفة الأرسطية المشائية[(٢)]، وهناك فلسفة أخرى شهيرة عندهم تسمى الفلسفة المتعالية، أسسها صدر الدين الشيرازي، وهي تجمع بين الفلسفة الإشراقية والمشائية.

وقد كان للفلسفة أثر على أصول الإيمان الكبرى عند الشيعة الاثني عشرية من التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد[(٣)]، وهذه الأصول انقسم فيها التشيع إلى تشيع فلسفي، وتشيع كلامي له فهم مغاير للأول. ونقد الاتجاه الفلسفي سيأتي ما فيه الغنية والكفاية في فصل الفلاسفة –إن شاء الله.

**الثالث: الاتجاه الكلامي:**

لقد ظهر الاتجاه الكلامي في المذهب الشيعي وتأثروا به في أواخر المئة الثالثة، وكثر أعداد المنتسبين إلى التشيع الكلامي في المئة الرابعة، حتى صُنفت فيه المصنفات كالطوسي وأتباعه، الذين اعتمدوا في تصانيفهم على كتب المعتزلة[(٤)].

وقد تأثر الشيعة الاثنا عشرية بالمذهب الكلامي في منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد حيث أن الاحتجاج بالعقل وتقديمه على نصوص البلاغ النبوي، هو الاتجاه السائد عند علماء التشيع الكلامي، حيث يعتبرون العقل دليلاً قاطعاً ومستقلاً عن الشرع، وفي ذلك يقولون في حجية العقل "ليس وراء العقل حجة، فإنه تنتهي إليه حجية كل حجة؛ لأنه هو حجة بذاته ولا يُعقل سلخ الحجية عنه، وهل تثبت الشريعة إلا بالعقل، وهل يثبت التوحيد

---

(١) الرؤية الكونية في العرفان النظري، كمال الحيدري (١٥٠).

(٢) انظر: التشيع الفلسفي عند الشيعة الاثني عشرية، د. عبد الله الفيفي (١٣٦).

(٣) انظر: التشيع الفلسفي عند الشيعة الاثني عشرية، د. عبد الله الفيفي (٢١٣-٣٨٥) تكلم عن الأثر الفلسفي في أصول الإيمان عند الشيعة الإثني عشرية ورد عليهم من وجه النظر التشيع الكلامي.

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية (٢٢٩/ ١).

والنبوة إلا بالعقل، وإذا سلخنا أنفسنا عن حكم العقل فكيف نصدق برسالة؟ وكيف نؤمن بشريعة؟ بل كيف نؤمن بأنفسنا واعتقاداتها؟ وهل العقل إلا ما عُبد به الرحمن، وهل يُعبد الديَّان إلا به؟"[(١)].

وفي منهج التأويل نجد أن الشيعة تأولوا كثيراً من نصوص البلاغ النبوي على غرار مجازات اللغة كما هو الحال عند أهل الكلام، ويحكي أحد أئمتهم المعاصرين عبد الكريم الشيرازي عن اتجاه التشيع الكلامي في التأويل، أنهم "التزموا تأويل كل ظاهر الكتاب والسنة مخالف لبديهية العقل"[(٢)].

وأحد أعلام التشيع الكلامي المعاصرين يذم الوقوف على ظواهر نصوص البلاغ المثبتة للصفات، فيقول: "فإن أمثال هؤلاء المدعين جمدوا على ظواهر الألفاظ في القرآن الكريم، أو الحديث، وأنكروا عقولهم، وتركوها وراء ظهورهم، فلم يستطيعوا أن يتصرفوا بالظواهر حسبما يقتضيه النظر والدليل وقواعد الاستعارة والمجاز"[(٣)].

وهكذا اتجه التشيع اتجاهاً كلامياً في فهم نصوص الشريعة التي دلَّت على أصول الإيمان، وهو يناقض التشيع الفلسفي تماماً، إذ أن علماء التشيع الكلامي يُعرّفون أركان الإيمان وفق المفهوم الكلامي، فمثلاً التوحيد هو معرفة وجود الله، يقول الكركي: "التوحيد هو العلم بوجود واجب الوجود لذاته"[(٤)].

ومن العجب أنه على الرغم من قوة الاتجاه الكلامي في المنهج الشيعي إلا أننا نجد أن بعض علماء الشيعة ينفي تأثرهم بالمعتزلة أهل الكلام في عقائدهم، ويُقررون أن الشيعة هي المؤثرة والمعتزلة هي المتأثرة، لذلك تراهم ينسبون كثيراً من ضلالات عقائد المعتزلة إلى عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه-[(٥)].

ومما يدل على تأثر الشيعة الاثني عشرية بالمعتزلة، وتأثيرهم عليهم في استدلالهم على

---

(١) أصول الفقه، المظفر (٣/ ١٢٩).

(٢) الوحدة الإسلامية، أو التقريب بين المذاهب السبعة، عبد الكريم الشيرازي (٢٥٧).

(٣) عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر (٦٠).

(٤) رسائل الكركي (١/ ٥٩).

(٥) انظر: تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة، عبداللطيف الحفظي (٧)، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، د. أحمد عارف (٥٩)، الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة، هاشم الحسيني (١٠).

نصوص الشرع في العقائد، وأخذهم عنهم بما لا يدع مجالاً للشك، ما أكده شيخ الإسلام ابن تيمية على ذلك حيث يقول: "فإن جميع ما يذكره هؤلاء الإمامية المتأخرون في مسائل التوحيد والعدل ..كالموسوي الملقب بالمرتضى، وأبي جعفر الطوسي وغيرهم، هو مأخوذ من كتب المعتزلة، بل كثير منه منقول نقل المسطرة، وبعضه قد تصرفوا فيه، وكذلك ما يذكرونه من تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك، هو منقول من تفاسير المعتزلة"(١).

حيث تأول التشيع الكلامي سائر صفات الله الخبرية، بتأويلات كلامية معتزلية، فمن ذلك يقول أحد أئمتهم المعاصرين: إبراهيم الموسوي الزنجاني "قال الشيعة الجعفرية الاثنا عشرية، إن ما ورد في القرآن من نسبة الوجه واليد والاستواء لله تعالى كلها مجازات استعملت في غير معانيها الحقيقة ... وأن استعمال اليد والوجه والساق والاستواء في وصف الله تعالى على معانيها الحقيقة يوجب التجسيم"(٢).

وكذلك سائر الصفات الفعلية تأولوها وفق المذهب الكلامي(٣).

وقد سبق الرد على أهل الكلام ممن يقدمون الدلالة العقلية على الدلالة الشرعية، ويعتبرون العقل دلالة مستقلة في الشرع، فلا حاجة إلى تكراره مع أصحاب هذا الاتجاه الكلامي.

**الرابع: الاتجاه الباطني:**

إن كثيرًا من كتب المقالات والفِرق القديمة ربطت فكرة عدم ارتباط الاثني عشرية بالباطنية(٤)، وأن الفكر الباطني مرتبط بالفرقة الإسماعيلية فقط، وهذا أوقع كثيرًا من الباحثين في وهم أن الشيعة الاثني عشرية اليوم ليست من الفرق الباطنية، وعند التحقيق نجد أنهم مُغرقون في باطنيتهم، وأن الاثني عشرية تحمل الفكر الباطني عقيدةً وشريعةً وتطبيقاً في الواقع.

**ويتجلى هذا الاتجاه في اعتقادهم في تأويل القرآن، وأن له معاني باطنة تخالف الظاهر.** وهذه العقيدة تمثل بُعداً خطيراً لدى الشيعة الاثني عشرية؛ وذلك لأنها تنتهي إلى تحويل آيات القرآن المبين، إلى كتاب آخر غير الذي تعارف عليه المسلمون.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣/ ٥-٦). [باختصار يسير].

(٢) عقائد الإمامية الاثني عشرية، إبراهيم الموسوي الزنجاني (٢/ ١٢٤-١٢٥).

(٣) انظر: مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي (٧/ ٢٦٩). التوحيد، لابن بابويه (١٥٣).

(٤) الباطنية هم الذين يقولون أن لكل ظاهر باطن، ولكل تنزيل تأويل، الملل والنحل (١/ ١٩٢).

وقد كثرت الروايات الشيعية التي تؤول النصوص إلى معانٍ باطنية لا دلالة لسياق الألفاظ عليها، ولا ضابط ولا قاعدة يعتمدون عليها، وينسبونها إلى الأئمة الاثني عشر.

ومن نصوصهم التي يعتمدون عليها في التأويل الباطني، نسبتهم إلى النبي ﷺ قول: (أن للقرآن ظهراً وبطناً، وببطنه بطن إلى سبعة أبطن)[(١)].

وجاء في أصول الكافي ما نصه: "سألت عبدًا صالحًا، عن قول الله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [سورة الأعراف:٣٣]. قال: فقال: إن القرآن له ظهر وبطن، فجميع ما حرم الله في القرآن هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الجور، وجميع ما أحل الله تعالى في الكتاب هو الظاهر، والباطن من ذلك أئمة الحق"[(٢)].

وجاء في مصادرهم عن جابر الجعفي قال: "سألت أبا جعفر عن شيء من تفسير القرآن فأجابني، ثم سألته ثانية فأجابني بجواب آخر، فقلت: جُعلتُ فداك، كنتَ أجبتَ في هذه المسألة بجواب غير هذا قبل اليوم؟ فقال لي: يا جابر: إن للقرآن بطنًا، وللبطن بطنًا وظهرًا، وللظهر ظهرًا، يا جابر، وليس شيء أبعد من عقول الرجال من تفسير القرآن، إن الآية لتكون أولها في شيء، وآخرها في شيء، وهو كلام متصل يتصرف على وجوه"[(٣)].

"وتؤصل مصادرهم لهذا المنهج الباطني بلغة الأرقام، فتبلغ به ما يزيد عن سبعين بطنًا! يقولون: (لكل آية من كلام الله ظهر وبطن، بل لكل واحدة منها كما يظهر من الأخبار المستفيضة سبعة وسبعون بطنًا)[(٤)]، وهذا المنهج الباطني في التعامل مع النصوص لا يتفق مع لغة أو عقل أو نقل"[(٥)].

---

(١) تفسير الصافي، الفيض الكاشاني (١/ ٣١) قال ابن تيمية في الفتاوى (٣/ ١٧٩) هذا من الأحاديث المختلقة التي لم يروها أحد من أهل العلم، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث.

(٢) أصول الكافي، الكليني (١/ ٣٧٤) تفسير العياشي، محمد العياشي (٢/ ١٦).

(٣) تفسير العياشي، محمد العياشي (١/ ١١)، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني (١/ ٢٠-٢١) تفسير الصافي، الفيض الكاشاني (١/ ١٤-١٧).

(٤) تفسير العياشي، محمد العياشي (١/ ١١)، تفسير الصافي، الفيض الكاشاني (١/ ٢٩)، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني (١/ ٢٠-٢١).

(٥) مقال: شيعة اليوم باطنية الأمس، مجلة البيان، أ.د.ناصر القفاري. الرابط:

https://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=4775

"ولا نعلم كنه هذه البطون؟ والمعنى الذي يحاولون إثباته لا يعدو أحد أمرين: إثبات إمامة الاثني عشر، أو الطعن في مخالفيهم وتكفيرهم، فلماذا تتعدد البطون؟؟"[(١)].

وقد فاقت الشيعة الباطنية بتأويلاتها الفرق الباطنية نفسها، وأن لكل آية تأويل باطني يصل إلى سبعين بطناً! فتقرر رواياتهم السابقة أن للقرآن ظاهراً وباطناً، وأن باطنه يخالف ظاهره مخالفة تامة. وهم بذلك يتفقون مع الباطنية الذين يعتقدون أن القرآن تجوز فيه "الزيادة والنقصان، وأن له باطناً يخالف ظاهره"[(٢)].

والنصوص القرآنية عند الاثني عشرية، لها تأويلات كثيرة مدونة في كتب التفسير لديهم، كتفسير القمي، وتفسير العياشي، وتفسير البرهان، وتفسير الصافي، كما أن كتبهم في الحديث قد أخذت من تلكم التأويلات بقسط وافر، وعلى رأسها أصول الكافي للكليني، والبحار للمجلسي، وغيرهما. وكلها تأويلات باطنية، "ويرى بعض الباحثين[(٣)] أن أول كتاب وَضع الأساس الشيعي في التفسير هو تفسير القرآن الذي وضعه في القرن الثاني للهجرة جابر الجعفي (ت ١٢٨هـ) فكان هذا نواة لتفسير شيعي سرعان ما اتسع وأغرق في باطنيته"[(٤)].

وقد مضت الشيعة الاثنا عشرية على نهج الباطنية متفقين على أن الكفيل في تحريف النصوص الشرعية، وتأويلها تأويلاً باطنيًا هم الأئمة المعصومون[(٥)].

وقد كثر تأويل الآيات القرآنية بالأئمة عند الاثني عشرية؛ وذلك لأنهم يعتقدون أن أكثر آيات القرآن الكريم نزلت في أئمتهم وفي أعدائهم، ففي رواية لأحد أئمتهم، قال: "نزل القرآن على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع في فرائض وأحكام"[(٦)].

وصنفوا في ذلك مصنفاتٍ وعقدوا أبواباً في مصادرهم المعتمدة، فقد عقد شيخهم المجلسي

---

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية د. ناصر القفاري (١/ ١٧٤).

(٢) بيان مذهب الباطنية وبطلانه، الديلمي (٣٦).

(٣) مذاهب التفسير الإسلامي، جولد سهير (١٠٣-٣٠٤) وقد ذكرت كتب الشيعة "كتاب التفسير" للجعفي، والفهرست، للطوسي (٧٠)، أعيان الشيعة، محسن الأمين (١/ ١٩٦) نقلاً عن: مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، د.ناصر القفاري (٢١٥).

(٤) مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة، أ.د.ناصر القفاري (٢١٥).

(٥) انظر: فضائح الباطنية (٤٢). بصائر الدرجات الكبرى، أبو جعفر الصفار (٤/ ٢١٥).

(٦) أصول الكافي، الكليني (٢/ ٦٢٧).

في كتاب البحار باباً بعنوان: (باب أنهم الصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر الطاعات، وأعدائهم الفواحش والمعاصي، وتضمن هذا الباب "١٧"رواية)[١]، وهذا هو عين مذهب الباطنية الذين "يجعلون الشرائع المأمور بها والمحظورات المنهي عنها: لها تأويلات باطنة تخالف ما يعرفه المسلمون منها، كما يتأولون من الصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت فيقولون: إن الصلوات الخمس معرفة أسرارهم، وإن صيام رمضان كتمان أسرارهم، وإن حج البيت السفر إلى شيوخهم ونحو ذلك من التأويلات التي يُعلم بالاضطرار أنها كذب وافتراء على الرسل – صلوات الله عليهم – وتحريف لكلام الله ورسوله عن مواضعه وإلحاد في آيات الله"[٢].

والخلاصة أنك لا تجد تفسيرًا شيعيًّا يخلو من الطريقة الباطنية في التفسير[٣] لا مجال لحصرها، فأركان الدين تُفسر بالأئمة، وآيات الشرك والكفر تُؤول بالشرك بولاية عليّ وإمامته، وآيات الحلال والحرام تُفسر بالأئمة وأعدائهم، ويفسرونها للنيل من الصحابة الكرام، ويؤولون الآيات أيضاً بعقائدهم، فكثير من الآيات يزعمون أن المراد بها المهدي الغائب وعقيدة الرجعة إلى غيرها من العقائد، ويقعون بالشطط والمبالغات في التأويل الباطني.

ونلحظ اتفاق الباطنية والاثني عشرية في تأويل كثير من الآيات بالإمامة والأئمة[٤]، وكأن القرآن لم ينزل إلا في أئمتهم، فقد تجاوزوا حدود الشرع والعقل، وهكذا يمضي الباطنية والاثنا عشرية في تأويلاتهم الباطنية لآيات القرآن الكريم، ويتعسفون أيما تعسف بحثاً عن آيات تناسب ما قرروه من أصول وعقائد دينهم.

ونرى أن باطنية الاثني عشرية قد طغت على الباطنية الإسماعيلية، وذلك بمحاولة الاعتداء على النص القرآني بدعوى تحريفه، ثم الاعتداء عليه بالتأويل الباطني.

إن مقالات أبي الحسن الأشعري، والبغدادي، وابن حزم، والشهرستاني، والرازي، جميعهم

---

(١) بحار الانوار (٢٤/ ٢٨٦-٣٠٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٩).

(٣) انظر: تفسير القمي، علي القمي (١/ ٣٤). تفسير العياشي، محمد العياشي (١/ ٢٤٥-٢٤٦)، وانظر: الصافي، الفيض الكاشاني (١/ ٣٦١). الكافي، للكليني، باب أن الأئمة عليهم نور الله عز وجل(١/ ١٩٥).

(٤) انظر: نماذج من تأويلاتهم التي تتفق مع الباطنية: تفسير القمي، عليّ القمي (٢/ ٢١-٢١٢)، تفسير العياشي، محمد العياشي (٢/ ٢٩٧). اللوامع النورانية في أسماء عليّ وأهل بيته القرآنية، هاشم البحراني (٣٢١-٣٢٣). معاني الأخبار، لابن بابويه (ص٩٥)، البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني (٤/ ٦-٧)، تفسير الصافي، الفيض الكاشاني (٤/ ٢٤٧).

يثبتون علاقة وطيدة بين الإسماعيلية وفرق الغلاة من جهة، وبين التشيع الإمامي من جهة أخرى، لكنهم لم يصنفوا الإمامية الاثني عشرية من الباطنية، ويرى الديلمي: أن أصول مذهب الغلاة والباطنية والإسماعيلية والشيعة الإمامية مختلطة بعضها ببعض في كثير من المسائل، ولذلك قيل: الإمامية دهليز الباطنية؛ لأن الكل دخلوا في الشيعة من جهتهم، وكلهم يدعون التشيع ويغلون في الدين ويخرجون من طريق المسلمين(١).

ويشير بعض علماء الشيعة المعاصرين إلى وحدة الأصل في التلقي بين الإسماعيلية الباطنية والاثني عشرية(٢)، ليس هذا فحسب، بل اعتمد مذهبهم على بعض مصادر الإسماعيلية الباطنية باعتبارها مصدرًا من مصادر التلقي يستدلون به، مثل كتاب: (دعائم الإسلام) للقاضي النعمان بن محمد بن منصور، المتوفى (سنة٣٦٣هـ) وهو إسماعيلي، كما أشارت إلى ذلك كتبهم، وقد رجع إليه الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية(٣).

وعلى ضوء ما سبق يتبين أن الحقيقة الغائبة التي لم تسجلها كثير من كتب المقالات أن الشيعة الاثني عشرية المعاصرة التي تُلقب في عصرنا اليوم بالشيعة؛ هي باطنية في مصادرها، وأن الخطر الباطني يعود من جديد لغزو الأمة تحت قناع التشيع، وأن التأويلات الباطنية من فضائح الشيعة الاثني عشرية الكبرى، ومن أقوى الأدلة على انتمائها للفكر الباطني.

### نقد الاتجاه الباطني في المذهب الشيعي، والرد عليه من وجوه:

**الوجه الأول**: إن التأويلات الباطنية التي تجلت في الفكر الشيعي، هي تأويلات فاسدة، معلومة البطلان بالضرورة، وهي تخصيص للآيات بلا مخصص، وقول بلا دليل من الشرع ولا من العقل، وتقييد للعام بلا برهان، فلم يفسر أحد من علماء الأمة المفسرين المعتبرين بمثل تلك التأويلات الباطلة، ولم يدل عليها لا دلالة لفظ، ولا لغة، ولا منطق، ولا شيء من قواعد الشرع المعتمدة، ولا تتصل من قريب ولا من بعيد بكتاب الله ولا بتفسيره الصحيح، وعلى فرض التسليم أن تفسير القرآن كما يزعمون، فلماذا لم ينزل للناس كافة؟ ولماذا خُص به الأئمة دون سواهم؟ وأين هؤلاء الأئمة منذ أكثر من ألف عام؟

---

(١) بيان مذهب الباطنية وبطلانه، الدليمي (٢).

(٢) انظر: الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنية (١٦٣).

(٣) انظر: موقف الشيعة المعاصرين من القرآن، د. ناصر القفاري (٢٦-٢٧).

**الوجه الثاني**: تكمن خطورة هذا الاتجاه الباطني في التشيع أنه يقتضي "بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، فإن ما يسبق منه إلى الفهم لا يوثق به، والباطن لا ضابط له، بل تتعارض فيه الخواطر، ويمكن تنزيله على وجوه شتى .. وبهذا الطريق تَوَصَّل الباطنيةُ إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها وتنزيلها على رأيهم"[(١)].

**الوجه الثالث**: إن تأويلاتهم المتناسبة مع مقتضياتهم العقدية، هي في حقيقتها مناقضة أشد المناقضة لحقائق الدين الإسلامي التي أرادها الله ورسوله، ومخالفة لما هو مفهوم من ظاهر لفظ اللغة، وهذه التأويلات الفاسدة يتجلى فيها أمران: **الأول**: قدحٌ في بيان النبي ﷺ لدلائل الدين وشرائعه الظاهرة البيّنة.

**الثاني**: إبطالٌ لما أجمع عليه علماء الأمة في فهم معاني ما أخبر به النبي ﷺ، وظهورها لعامة أهل العلم.

**الوجه الرابع**: أن الرسول ﷺ بلَّغ لفظ القرآن ومعناه، والصحابة -رضوان الله عليهم- تلقوه لفظاً ومعنى، قال ابن تيمية: "يجب أن يُعلم أن النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لهم ألفاظه"[(٢)].

**الوجه الخامس**: إن الشيعة قد تأولوا جميع الآيات التي لا توافق مذهبهم وتناقض أصول عقيدتهم، وزعموا أن لها معانٍ باطنية خلاف ظاهرها لا يعلم تأويلها إلا هم، وهذا الزعم باطل بلا شك، فقد جعلوا من القرآن فكراً باطنياً محضاً، لا علاقة له بالمنطوق واللغة.

ولا شك أن القرآن العظيم بحر لا ساحل له من الإعجاز اللغوي والبياني، ولكن في حدود الألفاظ واللغة الظاهرة، لا في الشذوذ الباطني والتكلف والتعسف بمعانٍ باطنية غريبة، لا صلة لها بمدلولات الألفاظ ولا بالسياق القرآني، ولا بالمفهوم العام، بل صلتها بتأصيل عقائدهم الباطلة، فتخالف مراد الله ورسوله، بتأويلات مناقضة لأصول الدين ومسائله التي بينها النبي ﷺ غاية البيان.

**الوجه السادس**: إن التأويلات الشيعية هدفها صرف الناس عن الشريعة، وتعطيل أحكامها، وإبعادهم عن سنة نبيهم، بالتستر خلف الولاء لعليّ رضي الله عنه وأبنائه، بسوق

---

(١) إحياء علوم الدين، الغزالي (١/ ٣٧).

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية (ص: ٩).

التأويلات الباطنية زوراً وبهتاناً، قال الغزالي: "أنهم لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنة صرفوهم عن المراد بهما إلى مخاريق زخرفوها، واستفادوا بما انتزعوه من نفوسهم من مقتضى الألفاظ؛ إبطال معاني الشرع، وبما زخرفوه من التأويلات؛ تنفيذ انقيادهم للمبايعة والموالاة، وأنهم لو صرحوا بالنفي المحض والتكذيب المجرد، لم يحظوا بموالاة الموالين، وكانوا أول المقصودين المقتولين"[١].

وقال عنهم ابن الأثير: "فلما يئس أعداء الإسلام من استئصاله بالقوة، أخذوا في وضع الأحاديث الكاذبة، وتشكيك ضعفة العقول في دينهم بأمور قد ضبطها المحدثون، وأفسدوا الصحيح بالتأويل والطعن عليه...فألقوا إلى من وثقوا به أن لكل شيء من العبادات باطناً"[٢].

أما أبو زرعة الرازي فقد كان عالماً بمبادئهم وأغراضهم، فقال: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحابُ رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليُبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة"[٣].

فالتأويلات الباطنية محاولات يائسة لتحوير الدين، وهدم أركانه، وطمس معالمه، وخطة محبوكة لإلغاء هداية القرآن للناس، والله متم نوره ولو كره الكافرون.

**الوجه السابع**: إن الشيعة يأتون بتأويلات لا علاقة لها بسياق الآيات، ولا مدلولات الألفاظ، ولا مفهومها، يتعجب المرء من العجائب والغرائب التي يأتون بها في مصنفاتهم، وهذا افتراء على الله تعالى، وإلحاد في آياته، وتحريف ظاهر البطلان، وقد ذم ابن تيمية من سلك التأويل الباطني فقال: "أن من فسر القرآن أو الحديث وتأوله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتر على الله، ملحد في آيات الله، محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام"[٤].

**الوجه الثامن**: إن قول الشيعة أن النبي ﷺ جاء بالتنزيل وهو الظاهر من النصوص، وأن

---

(١) فضائح الباطنية (٥٥).

(٢) الكامل في التاريخ، لابن الأثير (٦/ ٤٨٨).

(٣) أسنده الخطيب في الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي (٤٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٣).

العلم الباطن خوَّله للأئمة، هذا بلا شك زندقة وجور من حيث طعنهم في رسالة النبي، إما بوصفه بالجهل بالمعاني، أو خيانته بعدم التبليغ إذا كان عالماً بالمعاني الباطنة.

## المبحث الثاني

### الأصول التي أقيم عليها موقف الشيعة من البلاغ النبوي

إن أصول الشيعة كثيرة، وتكاد أصولهم تنصبُّ في الإمامة؛ لأنها هي المتكأ وعليها المعتمد في قيام عقيدة التشيع، وذلك لكونها هي الأصل العظيم الذي بُني عليه أساس دينهم، وهي قطب الرحى الذي تدور حوله عقائدهم، وذلك بالنظر إلى تأويلاتهم لنصوص البلاغ النبوي، فمن أهم الأصول:[1]

**الأصل الأول**: القول بوجوب الإمام المعصوم.

**الأصل الثاني**: دعوى عدم انقطاع الوحي عن الأئمة.

**الأصل الأول: القول بوجوب الإمام المعصوم.**

الإمامة عند الشيعة: "منصبٌ في حراسة الدين وسياسة الدنيا بحق الأصالة"[2].

وقالوا أيضاً: "إن الإمامة منصبٌ إلهي كالنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة، ويؤيده بالمعجزة التي هي كنص من الله عليها... فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن يُنصبه إماماً للناس من بعد"[3]، ويظهر من النصين السابقين قدسية الاعتقاد في الأئمة، وأنه أصل المنصوص عليها، وتبلغ مكانة عظمى، حتى أنها تماثل مرتبة النبوة أو تفوقها، ويعتقدون في الأئمة مقامات فوق مقام الأنبياء، لذلك قالوا بوجوب الاعتقاد في عصمتهم، **وفي تقرير هذا الأصل من مروياتهم**:

ما رواه صاحب الكافي أن إمامهم الرضا سُئل: "ما الفرق بين الرسول والنبي والإمام؟ فأجاب: الفرق بين الرسول والنبي والإمام: أن الرسول الذي ينزل عليه جبريل فيراه ويسمع

---

(١) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، د. محمد أحمد لوح (٢٩٣).

(٢) منار الهدى في النص على إمامة الأئمة الاثنا عشر، علي البحراني (٦).

(٣) أصل الشيعة وأصولها، آل كاشف الغطا (٥٨).

كلامه، وينزل عليه الوحي، وربما رأى في منامه نحو رؤيا إبراهيم عليه السلام، والنبي: ربما سمع الكلام، وربما رأى الشخص ولم يسمع، والإمام: هو الذي يسمع الكلام ولا يرى الشخص"[١].

وبهذا يظهر أنهم ينسبون الوحي للأئمة، فتضاهي مكانتهم ما اختص به الأنبياء والمرسلين، ويزيدون في الوصف حيث يروي المجلسي عن جعفر الصادق قائلاً: "إن الملائكة لتنزل علينا في رِحالنا، وتتقلب في فرشنا، وتحضر موائدنا، وتأتينا من كل نبات في زمانه رطب ويابس، وتُقلّب علينا أجنحتُها... وتأتينا في وقت كل صلاة لتصليها معنا، وما من يوم يأتي علينا ولا ليل إلا وأخبار أهل الأرض عندنا، وما يحدث فيها، وما من مَلِكٍ يموت في الأرض ويقوم غيره إلا وتأتينا بخبره"[٢].

ويفضلون الأئمة على الأنبياء والرسل، فقد قرّر صاحب الوسائل أن تفضيل الأئمة الاثني عشر على الأنبياء من أصول مذهب الشيعة التي نسبها للأئمة[٣]، وقال بأن الروايات عندهم في ذلك أكثر من أن تحصى[٤]، وفي بحار الأنوار للمجلسي عقد بابًا بعنوان: (باب تفضيلهم عليهم السّلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق) وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأن أولي العزم إنّما صاروا أولي العزم بحبّهم صلوات الله عليهم"[٥].

وفي هذا الصدد يقول الخميني: "من يعرف شيئاً عن بدايات ظهور الإسلام، وأول أيام الدعوة النبوية يوقن بأن الإمامة كانت منذ اليوم الأول وحتى آخر أنفاس رسول الإسلام صنواً للنبوة"[٦].

وفي تقرير معنى العصمة عند الشيعة، يقول شيخ الشيعة المجلسي: "اعلم أن الإمامية اتفقوا على عصمة الأئمة – عليهم السلام – من الذنوب – صغيرها وكبيرها – فلا يقع منهم ذنب

---

(١) أصول الكافي، للكليني، كتاب الحجة –باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدث (١/ ١٧٦).

(٢) بحار الأنوار، باب أن الملائكة تأتيهم وتطأ فرشهم ويرونها (٢٦/ ٣٥٦).

(٣) انظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة "باب أن النبي والأئمة الاثني عشر – عليهم السلام – أفضل من سائر المخلوقات من الأنبياء والأوصياء السّابقين والملائكة وغيرهم" (١٥١).

(٤) انظر: الفصول المهمّة في أصول الأئمة، الحر العاملي (١٥٤).

(٥) انظر: بحار الأنوار (٢٦/ ٢٦٧).

(٦) كشف الأسرار (١٧٣).

أصلاً لا عمدًا ولا نسيانًا، ولا الخطأ في التأويل ولا للإسهاء من الله سبحانه"[1].

فالمجلسي يسبغ على الأئمة أبلغ صور العصمة من كافة الأوجه المتصورة، من الذنوب الصغيرة والكبيرة، حتى الخطأ والسهو والنسيان عصمهم منه، وهذه لم تتحقق لأنبياء الله ورسله كما يدل على ذلك صريح القرآن، والسنة، وإجماع الأمة، وهو ينسبها للأئمة ![2].

واستدلوا على إثبات مسألة عصمة أئمتهم باستدلالات من القرآن والسنة والعقل[3].

واعتقادهم هذه العصمة في الأئمة مرتبط باعتقادهم أن الإمامة ركن من أركان الدين، ولا يجوز أن يخلو زمان دون إمام، روى الكليني بسنده عن أبي جعفر الصادق قال: "بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يُنادَ بشيءٍ كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه - يعني الولاية"[4].

وفي أخبارهم أيضًا أنه: "عُرج بالنبي ﷺ السماء مائة وعشرين مرة، ما من مرة إلا وقد أوصى الله عز وجل فيها إلى النبي بالولاية لعليّ والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض"[5].

وقال أحد مراجعهم في هذا العصر هادي الطهراني: "إن أعظم ما بعث الله تعالى نبيه من الدين إنما هو أمر الإمامة"[6].

ولا يكون العبد مؤمناً حتى يؤمن بالأئمة ويعتقد عصمتهم، ويقول محمد جواد العاملي: "الإيمان عندنا إنما يتحقق بالاعتراف بإمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام، إلا من مات في عهد أحدهم فلا يشترط في إيمانه إلا معرفة إمام زمانه ومَن قبله"[7]. ومروياتهم في تأكيد هذا الأصل كثيرة لا حصر لها، فقد شغل هذا الأصل الكثير من الجهود التي استُنفدت في سبيل تقريره، والعديد من المصنفات التي صُنفت لتأكيده.

---

(١) بحار الأنوار (٢٥/ ٢١١). انظر: (٢٥/ ١٩٤-١٩٥). عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر (٥١).

(٢) انظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية د. ناصر القفاري (٢/ ٧٧٦).

(٣) انظر: تلك الاستدلالات والرد عليها في أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (٢/ ٧٨٣-٧٨٩).

(٤) أصول الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب دعائم الإسلام (٢/ ١٨).

(٥) الخصال، ابن بابويه (٦٠٠-٦٠١).

(٦) ودايع النبوة، هادي الطهراني (١١٥).

(٧) مفتاح الكرامة، محمد جواد العاملي (٢/ ٨٠).

## الأصل الثاني: دعوى عدم انقطاع الوحي عن الأئمة

وهذا الأصل مبني على اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين الله والخلق، وإذا كانت عقيدة المسلمين جميعاً قائمة على أن الأنبياء والرسل هم المبلّغون بالوحي من الله، فإن الشيعة الاثني عشرية تعتقد أن هذا المعنى موجود في الأئمة، وأن الوحي لم ينقطع بعد وفاة الرسول، وأن الدين لم يكمل، وأن الرسول بلَّغ جزءًا منه، وأن بيانه مُوكل إلى عليّ -رضي الله عنه- والأئمة من بعده؛ لأنهم يتلقون من الله كما سبق بيان ذلك في قدحهم في ثبوت البلاغ.

وعلى ذلك كل إمام يظهر يحدث بهذا الدين بحسب ما تدعو إليه الحاجة، ولا يُبلّغه كاملاً، وإنما يدع الباقي لمن يليه، حتى وصل الأمر إلى إمامهم المنتظر المزعوم، حيث يعتقدون أن الله تعالى "أودع جميع الأحكام عند نبيه خاتم الأنبياء، وعَرفَها النبي بالوحي من الله أو بالإلهام، وبيَّن كثيراً منها لأصحابه ليكونوا هم المبلّغين لسائر المسلمين في الآفاق، وبقيت أحكام كثيرة لم تحصل الدواعي والبواعث لقيامها، وإن حكمة التدريج اقتضت بيان جملة من الأحكام وكتمان جملة، وكان ﷺ أودعها عند أوصيائه، كل وصي يَعهد بها إلى الآخر؛ لينشرها في الوقت المناسب لها"[(١)].

وعلى هذا الأصل غلاة الشيعة، وحتى قائد ثورتهم الخميني يقرر ذلك قائلاً: "واضح بأن النبي لو كان قد بلَّغ بأمر الإمامة طبقاً لما أمر الله به وبذل المساعي في هذا المجال، لما نشبت في البلدان الإسلامية كل هذه الاختلافات والمشاحنات والمعارك، ولما ظهرت ونمت خلافات في أصول الدين وفروعه"[(٢)]، وهذا مبني على اعتقادهم أن الأئمة هم "حُجب الرب، والوسائط بينه وبين الخلق"[(٣)].

وعقد المجلسي لذلك بابًا بعنوان "باب أن الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلا مَن عرفهم"[(٤)].

فالأئمة يوحى إليهم وهم المفوضون لتبليغ أمر الله والتعريف بحكمه، وبيان شرعه، وتفسير

---

(١) أصل الشيعة وأصولها، آل كاشف الغطا (٧٧).

(٢) كشف الأسرار (١٥٥).

(٣) بحار الأنوار (٢٣/ ٩٧).

(٤) بحار الأنوار (٢٣/ ٩٧).

آيات كتابه، وتأويلها على حسب ما تقتضيه أصولهم بمدلولات لا صلة لها باللغة، ولا تتفق مع قواعد الشرع الكلية، فالذي يملك حق التأويل لكتاب الله هم الأئمة. يقول أبو جعفر الطوسي: "واعلم أن الرواية ظاهرة في أخبار أصحابنا بأن تفسير القرآن لا يجوز إلا بالأثر الصحيح عن النبي ﷺ وعن الأئمة عليهم السلام الذين قولهم حجة كقول النبي ﷺ"(١).

**نقد الأصول:**

**وقد جمعنا الرد على الأصول، لأنها كلها تتفق على الغلو في الإمامة، فإن دعوى الشيعة أن الدين ناقص، وأن النبي ﷺ كتم جزءًا منه وأسرَّ به لعليّ والأئمة، وأن الأئمة يتلقون عن الله مباشرة، ويستقلون ببلاغ الدلائل الشرعية لكونهم معصومين، ولا يجوز عليهم الخطأ ولا السهو في تلقي العلم وبلاغه، باطل ظاهر البطلان من وجوه:**

**الوجه الأول:** الرسل قد خصهم الله بالرسالة وتبليغها، وقد أعدهم لهذا فاكتمل لهم كمال العبودية والتبليغ والدعوة، ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة الأنعام:١٢٤]. ولا يجوز تفضيل أحد عليهم، لا إمام ولا ولي مهما بلغت منزلته، ولا الزعم بأنهم يتلقون الوحي والبلاغ والتشريع من الله تعالى، لأن التلقي لم يثبت لأحد سوى الأنبياء.

**الوجه الثاني:** أن نسبة مُهمة البلاغ والوحي إلى غير الرسل هذه فيها مخالفة صريحة للقرآن الكريم، وقدح مباشر في بلاغ النبي ﷺ للدين وشرائعه، وكماله وتمامه المعلوم من الدين بالضرورة، بل إن اعتقاد أن الرسول لم يُكمل الدين وأوكل بيانه للأئمة، كفرٌ بالله ورسوله، ومناقضةٌ لأصول الإسلام، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣]. "والدين قد تم فلا يزاد فيه ولا يُنقص منه ولا يُبدَّل"(٢)، لا من قبيل إمامٍ معصوم، أو عالمٍ مزعوم، وغائبٍ موهوم؛ لأن النبي ﷺ لم يغادر هذه الدنيا إلا وقد كمل بلاغه لجميع الناس، وبيَّنه لهم على أكمل وجه، وقد علِمَ المسلمون هذا البلاغ والبيان وشهدوا به "فلا سرَّ في الدين عند أحدٍ يختص به"(٣). وقد بلَّغ المصطفى صلوات ربي وسلامه عليه البلاغ المبين، وبيَّن الدين، وقامت برسالته الحجة على الناس

---

(١) التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي (١/ ٤).

(٢) المحلى بالآثار، لابن حزم (١/ ٤٦).

(٣) المحلى بالآثار، لابن حزم (١/ ٣٢).

أجمعين، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة النحل:٨٩]. وأعلن هذا البلاغ للجميع، وبيَّنه لهم وعلَّمه للناس وفقهوه، ولم يختص ببلاغ خاص أحداً، ولم يجحد شيئاً من بلاغه ولم يكتمه، ولم يخص آل بيته ببيان معين، أو يخبر أحداً بشيء من الدين والشريعة ويستكتمه، قال تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ﴾ [سورة آل عمران:١٨٧].

**الوجه الثالث**: إن الشرع قد اكتمل ببلاغه ﷺ فلا حاجة إلى تشريع جديد من إمام معصوم، فكل ما يستجد من الأحكام الجزئية، فإنه يرجع في حكمها إلى البلاغ النبوي، ولأحكامه الكلية التي جاءت مستوعبة لكافة الأحداث الإنسانية، وهذا مقتضى خاصية الاستيعاب في البلاغ النبوي.

**الوجه الرابع**: إن هذه الدعوى بيّنة البطلان، وذلك لكفاية البلاغ النبوي واستغنائه عن غيره، حيث اشتمل على جميع الدلائل التي تُعرف بها أحكام الشريعة أصولاً وفروعاً.

**الوجه الخامس**: أن هذا القول فيه هدم لمقومات البلاغ النبوي القائم على البيان الواضح، والنصح التام، والكمال العلمي، حتى أشهد عليه المكلفين في حجة الوداع وشهدوا له بتمامه وكماله.

**الوجه السادس**: طعن في أوصاف النبوة وخصائص الرسالة، وذلك بجعل "غير النبي مماثلاً للنبي في ذلك، قد يكون من أعظم الشبه والقدح في خاصة النبي، فإنه إذا وجب أن يؤمن بجميع ما يقوله هذا، كما يجب الإيمان بجميع ما يقوله النبي، لم تظهر خاصة النبوة، فإن الله أمرنا أن نؤمن بجميع ما أتى به النبيون، فلو كان لنا مَن يساويهم في العصمة، لوجب الإيمان بجميع ما يقوله، فيبطل الفرق"(١).

**الوجه السابع**: إن الله تعالى قد ختم النبوات بنبوة بمحمد ﷺ، وجاء برسالة من أكمل الرسائل التي نزلت على البشرية، ويلزم من أصلهم فتح باب النبوة رغم ورود الحديث الصحيح: «لا نبي بعدي»(٢) وقد "انقطع بموته الوحي، وهذه أمور معلومة من دين الإسلام بالضرورة، ومقالة الشيعة تقوم على إنكار هذه الأركان، وهذا بلا شك نقض لحقيقة "شهادة أن محمداً رسول الله" والتي لا يتم إسلام أحد إلا بالإيمان بها.

---

(١) منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٧١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٦٩) حديث رقم: (٣٤٥٥)، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، كتاب أحاديث الأنبياء.

**الوجه الثامن**: إن المتأمل لهذه المقالة، والمحلل لأبعادها يدرك أن الهدف منها تبديل دين الإسلام، وتغيير شريعة سيد الأنام؛ إذ إن كلام الله سبحانه عرضة للتبديل والتغيير بناسخ، أو مخصص، أو مقيد، أو مبين، أو عام يزعم شيوخ الشيعة نقله عن أئمتهم"[(١)].

**الوجه التاسع**: إن دعواهم أن الأئمة معصومون دعوى باطلة، "فالداعون إلى المعصوم لا يدعون إلى سلطان معصوم، بل إلى سلطان كفور أو ظلوم. وهذا أمر مشهور يعرفه كل من له خبرة بأحوالهم.

وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [سورة النساء:٥٩]. فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول ﷺ لأمرهم بالرد إليه، فدل القرآن على أنه لا معصوم إلا الرسول ﷺ"[(٢)].

**الوجه العاشر**: إن "دعوى العصمة في الإمامة من أخطر ما يُوجه لسلب حقوق المصطفى ﷺ، فحقيقتها دعوى مضاهاة النبوة؛ فإن العصمة من أجل خصائص الوحي التي تحفظ حق التشريع للنبي دون غيره، وتقضي بتصديقه واتباعه في كل ما يأتي به عقيدة وشريعة، ومن هنا أتى الأمر بالإيمان بما جاءت به الأنبياء، قال تعالى: ﴿قُولُواْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة البقرة:١٣٦]."[(٣)] قال ابن تيمية: "وليس كذلك من سوى الأنبياء، سواء سُموا أولياء أو أئمة أو حكماء أو علماء أو غير ذلك. فمَن جعل بعد الرسول معصوماً يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها"[(٤)].

**الوجه الحادي عشر**: بطلان دعوى أن الأئمة يُبلّغون ما لم يُبلّغه النبي ﷺ، ولم ينقله الصحابة، فإن هذا "الكلام يستلزم أحد أمرين: إما أنه ابتدع في العلم ما لم يكن يعلمه مَن قبله.

---

(١) أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية د. ناصر القفاري (١/ ١٤٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (٣/ ٣٨٠-٣٨١).

(٣) حقوق المصطفى والذب عنه في ضوء مؤلفات الإمام ابن تيمية، د. أسماء بركات (٢٤٨)، انظر: منهاج السنة النبوية (٦/ ١٨٧-١٨٨).

(٤) منهاج السنة النبوية (٦/ ١٨٨).

وإما أن يكون الذين قبله قصَّروا فيما يجب عليهم من نشر العلم. وهل يشك عاقل أن النبي ﷺ بيَّن لأمته المعارف الحقيقية والعقائد اليقينية أكمل بيان؟ وأن أصحابه تلقوا ذلك عنه وبلَّغوه إلى المسلمين؟ وهذا يقتضي القدح: إما فيه، وإما فيهم"[1].

**الوجه الثاني عشر**: أن حاصل قول الشيعة طعنٌ في تبليغ رسول الله للرسالة ومخالف لقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [سورة المائدة:٦٧]. "هذا أمر من الله لرسوله محمد ﷺ بأعظم الأوامر وأجلّها، وهو التبليغ لما أنزل الله إليه، ويدخل في هذا كل أمر تلقته الأمة عنه ﷺ من العقائد والأعمال والأقوال، والأحكام الشرعية والمطالب الإلهية. فبلَّغ ﷺ أكمل تبليغ، ودعا وأنذر، وبشَّر ويسَّر، وعلَّم الجهال الأميين حتى صاروا من العلماء الربانيين، وبلَّغ بقوله وفِعله وكتبه ورسله. فلم يبق خيرٌ إلا دل أمته عليه، ولا شرٌ إلا حذرها منه، وشهد له بالتبليغ أفاضل الأمة مِن الصحابة، فمَن بعدهم مِن أئمة الدين ورجال المسلمين"[2].

وهذه الآية تبطل على كل مَن يتخرص مِن الشيعة ويزعم أن النبي ﷺ استبقى شيئاً لم يُبلّغه، وأنه خص علياً والأئمة مِن بعده بإبلاغ شيء من الوحي لم يبلغه للناس عامة، فهي أقطع آية على بطلان قولهم، إذا أنه مخالف لصريح القرآن.

وقد نفت عائشة رضي الله عنها هذا التوهم الباطل، واستدلَّت بهذه الآية وقالت: «مَن حدثك أن محمداً ﷺ كتم شيئاً مما أنزل الله عليه، فقد كذب»[3].

**الوجه الثالث عشر**: أن دعوى تلقي الأئمة الوحي الخاص، تنفيها براهين العقل، ودلائل النقل، فهذه الدعوى الشيعية في كتمان المصطفى ﷺ لبعض ما أنزل الله، قد توهمها بعض المتشيعين لعليّ -رضي الله عنه- في عهده، فدعا ذلك البعض لسؤاله: "هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: «لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن، وما في هذه الصحيفة»، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: «العقل، وفكاك

---

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٣-٥٤).

(٢) تفسير السعدي (٢٣٩).

(٣) سبق تخريجه.

الأسير، وأن لا يُقتل مسلم بكافر"[١].

وقد نفى عليٌّ بن أبي طالب هذه الدعوى الشيعية، وعدم اختصاصه بعلم مغيب عن الآخرين، فقال:

"ما عندنا كتاب نقرؤه إلا كتاب الله تعالى، وما في هذه الصحيفة، فقال: فيها الجراحات وأسنان الإبل: «والمدينة حرم ما بين عير إلى كذا، فمَن أحدث فيها حدثاً أو آوى فيها محدثاً، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يُقبل منه صرف ولا عدل، ومن تولى غير مواليه فعليه مثل ذلك، وذمة المسلمين واحدة، فمن أخفر مسلما فعليه مثل ذلك»[٢] فلا سند لتلك الدعوى إلا الهوى.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ٦٩) حديث رقم: (٣٠٤٧)، باب فكاك الأسير، كتاب الجهاد والسير.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٠٠) حديث رقم: (٣١٧٢)، باب: ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسعى بها أدناهم، كتاب الجزية.

# الفصل الرابع
# موقف الفلاسفة من البلاغ النبوي والرد عليهم

## المبحث الأول
## حقيقة موقف الفلاسفة من البلاغ النبوي

**المراد بالفلاسفة:** هم الفلاسفة المنتسبون إلى الإسلام الذين تعلقوا بفلسفة اليونان، وغالوا في ادعاء العصمة والحق للآراء الفلسفية، وأنه لا يوازيها شيء، وأنه لولا أن الله أنقذ العقول والأذهان بعلوم اليونان ومعلميها، وإلا لكان الناس في حيرة ولبس[(١)].

في المقابل كان موقف أهل الإيمان والحق الرفض والمعارضة لكل ما يصادم الدين الإسلامي ومعتقداته، فكان النفور من الفلسفة وعلومها، والتحذير منها، وذلك لمناقضتها لثوابت الإيمان وأصوله، فكان الموقف منهم قوياً صارماً[(٢)].

**فلما كانت هذه التصورات اليونانية تتصادم مع نصوص البلاغ النبوي التشريعية والاعتقادية، لذلك وجد الخطاب الفلسفي الإسلامي نفسه أمام نمطين من المعرفة[(٣)]:**

١. المعرفة التي تتمثل في العلوم الفلسفية اليونانية.
٢. المعرفة التي تتمثل فيما أخبر به النبي ﷺ من البلاغ النبوي.

وحيال موقف أهل الحق والإيمان من فلسفة اليونان وآرائهم جاءت محاولات الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام للتوفيق بين الفلسفة التي فُتنوا بعلومها، وبين الدين الإسلامي الذي يسكنون أرضه ويخضعون تحت حكم أهله[(٤)]، وذلك من أجل أن يتقبل الناس آراء الفلاسفة

---

(١) انظر: الجمع بين رأي الحكمين، الفارابي (٢٩/ ٣٠) الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، د. محمد السيد الجليند (١١٥)، موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة، د. صالح الغامدي (٣١٩).

(٢) قد وصل الحال بهم أن كان الخليفة يحرم الاشتغال بالفلسفة وعلومها، ويأمر بإحراق الكتب تحذيراً من شرها. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٢٢٣-٢٢٤)، طبقات الأمم، أبي القاسم الاندلسي (٦٦).

(٣) انظر: ظاهرة التأويل، د. خالد السيف (٤٧).

(٤) انظر: الرد على المنطقيين (٤٥٧) موقف ابن تيمية من آراء الفلاسفة، د. صالح الغامدي (٣٢٠).

ومعتقداتهم، فكان لا بد أن يصبغوها صبغة دينية إسلامية، وتتخذ مجرى يتسم بالقبول وعدم العدوان والرفض لأفكار المشتغلين به.

**لذلك نجد أن محاولات التوفيق عند الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام، اتخذت منحيين**[١]**:**

**الأول:** التوفيق بين آراء فلاسفة اليونان القدماء أنفسهم، حتى كأنهم يُعبّرون عن رأي واحد، فالفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام مع إعجابهم واعتقادهم بعصمة الفلسفة اليونانية كانوا يعتقدون بأن آرائهم هي حقيقة واحدة، لكن تختلف أوجه التعبير عنها، وعلى ذلك جاءت مصنفات كثيرة لتأكيد هذا المنحى[٢].

**الثاني:** التوفيق بين آراء الفلاسفة اليونان من جهة، وبين دين الإسلام من جهة أخرى، فادعوا أن الفلسفة صدرت عن روح دينية[٣].

حيث رأى الكندي (ت:٢٥٢هـ) – أول الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام – أن التعارض الظاهر بين معطيات الفلسفة ونصوص البلاغ النبوي هو الذي حمل الناس على النفور من الفلاسفة ومحاربتهم، لذلك لجأوا إلى حل هو التأويل[٤]، وقال: "ولعمري إن قول الصادق محمد صلوات الله عليه وما أدى عن الله –جل وعز– لموجود جميعاً بالمقاييس العقلية"[٥].

أما الفارابي الذي ساءه الموقف الصارم لأهل الإيمان من منطق اليونان وعلومهم بينما هو مستغرق في نقلها وتعلُّمها، ألف كتاباً جمع فيه أقوال المصطفى ﷺ زاعماً إلى أنها تشير إلى

---

(١) انظر: في الفلسفة الإسلامية، د. إبراهيم مدكور (٢/ ٢٥٩) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. على سامي النشار (١/ ١١٦).

(٢) انظر مثلاً: رسائل الكندي الفلسفية، الكندي (١/ ٣٧٣-٣٨٠)، الجمع بين رأي الحكمين، الفارابي (٤٧) الإمام ابن تيمية وقضية التأويل د. محمد السيد الجليند (١٢٢) في الفلسفة الإسلامية، د. إبراهيم مدكور (٢/ ١٥٩). موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة، د. صالح الغامدي (٣٢١).

(٣) نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، د. على سامي النشار (١/ ١١٢-١١٣) الإمام ابن تيمية وقضية التأويل د. محمد السيد الجليند (١١٢-١٢٣). موقف ابن تيمية من آراء الفلاسفة، د. صالح الغامدي (٣٢١).

(٤) انظر: تاريخ الفلسفة العربية، حنا الفاخوري، خليل الجر (٢/ ٧١).

(٥) رسائل الكندي الفلسفية، الكندي (٢٤٤).

صناعة المنطق[١].

أما ابن الطفيل في كتابه "حي بن يقظان" فقد حاول التقرير إلى أن ما وصل إليه بطل قصته "حي بن يقظان" بالنظر العقلي والتأمل لا يختلف عما يدعو إليه دين الإسلام[٢].

أما ابن رشد الذي قرر وجوب النظر في الكتب الفلسفية وأن الشرع أوجب ذلك؛ لأن فعل الفلسفة في رأيه ليس أكثر من النظر في الموجودات واعتبارها لإثبات الصانع[٣]، فقد ألف في ذلك كتابه الشهير (فصل المقال فيما بين الشريعة والفلسفة من الاتصال).

وعلى الرغم من كل تلك المحاولات من جهة الفلاسفة إلا أن الخلاف كبير بين نصوص التشريع الإسلامي والمعطيات الفلسفية، فقد قرروا أنه لا بد من إخضاع أحدهما للآخر، وبما أن الحقيقة الفلسفية فوق النقد، فلا بد من إخضاع الأدنى للأعلى، وبناءً على ذلك فقد التزموا تجريد الأخبار النبوية عن دلالتها الظاهرة الحقيقة إلى دلالة خفية باطنية، وأخضعوا نصوص البلاغ النبوي لتوافق الأفكار الفلسفية والمفاهيم المنطقية، فلم يفلحوا في ذلك إلا بقدر ما تحقق لهم العلو بالفلسفة وتبنيها والدفاع عنها[٤].

**ولم يكن أمامهم سوى هذا السبيل وهو طريق التأويل**، وهو النهج الباطني بصرف اللفظ عن ظاهره إلى ما أرادوا من المباني الفلسفية والمصطلحات اليونانية. يقول ابن رشد: "نحن نقطع أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع؛ أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي"[٥].

وهكذا تبنوا منهجاً تأويلياً باطنياً، ومن هذا جعلوا الكتب الإلهية والنصوص الشرعية لها معاني ظاهرة، وهي الألفاظ المقروءة والمسموعة، وهي غير مرادة، ولكنها فرض على الجمهور، ولها معاني باطنة خفية، وهي المعاني المرادة والمفهومة والمعقولة، وهي فرض على الخواص،

---

(١) انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصبعية (٦٠٩).

(٢) انظر: تاريخ الفلسفة العربية، حنا الفاخوري، خليل الجر (٣/ ٣٦٤-٣٦٦).

(٣) انظر: فصل المقال فيما بين الشريعة والفلسفة من الاتصال (١٦-٢٥).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٨٥) الإمام ابن تيمية وقضية التأويل د. محمد السيد الجليند (٣٨). موقف ابن تيمية من آراء الفلاسفة، د. صالح الغامدي (٣٢٣).

(٥) فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال (١٦).

والفلاسفة هم أهل البرهان ومن سلك سبيلهم. فالحقائق والمعاني الصحيحة والمرادة في الشرع هي الخفية الباطنة وليست الألفاظ الظاهرة[١].

فقد سلكوا **الاتجاه التخيلي**، وادعوا أن عبارات التبليغ النبوي هي مجرد ألفاظ استصوبها الرسول للتعبير بها عما أوحي إليه من البلاغ، وأن ما أخبرت به الرسل من بلاغ رب العالمين هو خلاف الحق على سبيل التخييل والتمثيل، وذلك تقريباً للأذهان وترويضاً للعقول، وإن كان ذلك كذباً وتدليساً فهو كذب للمصلحة المعتبرة، إذ أن دعوة الناس ومصلحتهم لا تكمن إلا بهذا الطريق[٢].

يقول ابن سينا: "فالمشترط على النبي أن يكون كلامه رمزاً وألفاظه إيماء"[٣].

وبعد تقرير هذه الدعوى وتأكيدها، عمدوا إلى كل نصوص البلاغ النبوي وأولوها تأويلات فلسفية باطنية قرمطية لتوافق الأصول اليونانية الفاسدة؛ لأنها بزعمهم لو صرح بها الشرع مباشرة للعامة لما تقبلوها، ولكانت النتيجة المكابرة والرفض، ولا يدركون المعاني الفلسفية الباطنية، فلابد أن تُحجب عنهم ولا تظهر إلا لأرباب الحقائق والبرهان، الذين يعلمون حقائق هذه الأمور ويقبلونها دون مكابرة أو رفض، ويصرحون بذلك في مواضع كثيرة من كتبهم[٤]. ويقررون فيها أن "الحقيقة لا ينبغي الإفضاء لها إلا لعدد صغير وبحذر وحيطة، فإن آذان العامة الجهلاء بهذه الناحية لا تقدر على سماعها واحتوائها، ومن ثم ليس للحكيم أن يكشف الحجاب عن الحقيقة لكل أحد، بل إنه ليعرف كيف يكذب أحيانا في هذا السبيل مدفوعا بالتقوى والرحمة وحب الإنسانية"[٥].

---

(١) انظر: فصل المقال فيما بين الشريعة والفلسفة من الاتصال (٥١-٥٨)، رسائل إخوان الصفا (٤/ ١٣٨)، تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، د. محمد علي أبو ريان (٥٨٠-٥٨١) الإمام ابن تيمية وقضية التأويل د. محمد السيد الجليند (١٢٠)، موقف ابن تيمية من آراء ابن رشد، د.الطبلاوي محمد سعد (٨٥-٨٦)، موقف ابن تيمية من آراء الفلاسفة، د. صالح الغامدي (٣٢٣).

(٢) انظر: رسالة الأضحوية، لابن سينا (٣٩-٥٠)، درء تعارض العقل والنقل (١/ ٨-٩)، الصفدية (١/ ٢٣٧) الرد على المنطقيين (٢٨١)، موقف ابن تيمية من آراء الفلاسفة، د. صالح الغامدي (٣٢٤).

(٣) رسالة في إثبات النبوة، لابن سينا (٨٥).

(٤) انظر: السبعينية، لابن تيمية (٧٢) رسالة الأضحوية، لابن سينا (٤٤-٥١) رسائل إخوان الصفا (٣٠-٣٥)، فصل المقال فيما بين الشريعة والفلسفة من الاتصال (٣٤-٤٥-٥٧-٧٠)، كتب الغزالي: جواهر القرآن (٣٠-٣٥)، الأربعين في أصول الدين (٢٥)، مجموعة القصور العوالي (١٨٢). الإمام ابن تيمية وقضية التأويل د. محمد السيد الجليند (١٢١).

(٥) الآراء الدينية الفلسفية لفيلون الإسكندري، إميل بريهيه (٦١).

فالتوفيق المزعوم بين الدين والفلسفة ما هو إلا تأويل؛ لأن قانونهم يقتضي أنه إذا تعارضت نصوص البلاغ النبوي مع المعطيات الفلسفية فتخضع النصوص الشرعية إلى التأويل؛ لأن الأدلة النقلية ظنية وخيالية وتمثيلية وليست حقيقية، وأن البراهين الفلسفية قطعية برهانية حقيقية لا تقبل الجدل ولا التأويل.

ومصدر هذه الفكرة وهي أن كلام الأنبياء ما هو إلا رمز وإيحاء وتخييل وتمثيل هو "أفلاطون" في كتابه "النواميس" كما صرح بذلك ابن سينا، وفي ذلك يقول: "كما يذكر أفلاطون في كتابه "النواميس" إن من لم يقف على معاني رموز الرسل، لم ينل الملكوت الإلهي -ثم يقول ابن سينا- كذلك أجله فلاسفة يونان وأنبيائهم، كانوا يستعملون في كتبهم المراميز والإشارات التي حشوا فيها أسرارهم، كفيثاغورس وسقراط وأفلاطون، أما أفلاطون فقد عذل أرسطاطليس في إذاعته الحكمة، وإظهار العلم، حتى قال أرسطاطاليس: "فإني وإن عملت كذا فقد تركت في كتبي مهاوي كثيرة لا يقف عليها إلا القليل من العلماء والعقلاء"[(١)].

ولقد تكلف الفلاسفة أشد التكلف لمحاولة التوفيق بين الفلسفة اليونانية ودين الإسلام وشرائعه، وتجشموا لذلك الكثير من الجهد والتعسف للنصوص الشرعية، وتحملوا الكثير من التعب والعناء لِما كانت عليه حقائق الإسلام وبراهينه واضحة وجلية لا لبس فيها ولا غموض، وتتعارض جزئياً وكلياً مع المفاهيم الفلسفية ومنطلقاتها الكفرية الإلحادية.

**ويقف الفلاسفة المنتسبين للإسلام موقفاً مغايراً في حقيقة النبوة،** مخالفين المعتقد الصحيح من أنها محض اصطفاء إلهي واختيار رباني بما يقتضي العصمة للرسالة والوحي والبلاغ، بل اعتقدوا أنه يمكن لأي أحد أن ينالها بحسب قابليته، وأن النبوة مكتسبة، لإمكان الفيض بالوحي على النفوس القابلة لذلك، وهذا مذهب ابن سينا والفارابي ومَن تبعهم من الفلاسفة الباطنية، حيث "يزعمون أن الفيض دائم من العقل الفعال، وأن ما يحصل في القلوب بسبب استعداد الأشخاص، فأي عبد كان استعداده أتم كان الفيض عليه أتم من غير أن يكون من الملأ الأعلى سبب يخص شخصاً دون شخص بالخطاب والتكليم".[(٢)] فـ"النبوة عندهم لا تنقطع بل يبعث الله بعد كل نبي نبياً دائماً"[(٣)] فكل ما أخبر به النبي ﷺ من البلاغ

(١) رسالة في إثبات النبوة، لابن سينا (٩٨).

(٢) الأصفهانية (٢٠٦) وقد اشترطوا شروطاً معينة لاكتساب النبوة، وتتمثل في ثلاث خصائص: قوة قدسية، قوة تخيل وقوة نفسية. انظر تفاصيلها: الصفدية (١/ ٦) الأصفهانية (١٨٢) التعليقات، لابن سينا (١١٦-١٢٨).

(٣) الصفدية (١/ ٦).

النبوي، ما هو إلا فيض فاض من العقل الفعال على مخيلته وعقله، فلا هو وحي من عند الله تعالى، ولا هو بلاغ من الله تعالى، ولا الرسول ﷺ مُبلِّغ عنه، وما يذكره من المعتقدات والشعائر لها باطن يناقض ظاهرها، وذلك لحصول المنفعة الظاهرة في انضباط السلوكيات الأخلاقية، وقواعد السلامة، وإلا فكل بواعث الوعد وزواجر الوعيد ما هي إلا أمثال مضروبة، ووقائع خيالية، لا يترتب عليها جزاء حقيقي، وهم ينتفعون بتلك الاعتقادات وإن كانت باطلة في نفس الأمر لا تطابق الحقيقة، بل هي كذب لما يصلح به الناس[(١)].

عند التأمل في النماذج التأويلية لدى الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام نلحظ أن منهجهم التأويلي **ينحى منحيين، وهما كالتالي:**

**المنحى الأول:** تفسير المصطلحات الشرعية بالمصطلحات الفلسفية، وشرحها واختراع ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة، كقولهم "الجسم، التحيز، التركيب، الأعراض" ونحو ذلك، وتفسير هذه الألفاظ بما يستحيل وصف الله تعالى به مما يحقق الوحدانية بزعمهم**!!**

وكتفسير لفظ "الملك" بالعقل الفعال، ولفظ "الشيطان" بالنفس الغريزية الشهوانية، فهم لم يكتفوا بتغيير المعنى بالتأويل الباطني، بل حاولوا تبديل كثير من الألفاظ بمصطلحات فلسفية حتى يألف المتلقي المعنى واللفظ معاً.

**المنحى الثاني:** محاولة تأويل نصوص البلاغ النبوي لتوافق الآراء الفلسفية بدعوى التوفيق بين الشريعة والفلسفة. والتأويلات على هذين المنحيين كثيرة، لكن نأخذ نموذجين على ذلك يتبين من خلالهما ما سبق تقريره.

### النموذج الأول: في معرفة الله تعالى وصفاته.

قد وصف الفلاسفة المنتسبون إلى الإسلام أن واجب الوجود لا جنس لا له ولا فصل ولا حد له، ولا يشار إليه بصريح العرفان[(٢)]، وهو ذات مجردة عن الصفات، فلا هو خارج العالم ولا داخله[(٣)].

---

(١) انظر: الصفدية (١/ ٧-٢٧٦). الأصفهانية (١٩٦). مجموع الفتاوى (٤/ ٩٠).حقوق المصطفى والذب عنها في ضوء مؤلفات الإمام ابن تيمية، د. أسماء بركات (٢٢٦-٢٦٥).

(٢) انظر: الإشارات والتنبيهات، لابن سينا (٣/ ٤٩-٥٣).

(٣) انظر: الرسالة الأضحوية (٤٤-٤٥).

يقول ابن سينا: "ولا ينبغي -أي: للنبي — أن يشغلهم بشيء من معرفة الله تعالى فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له، فأما أن يتعدى بهم إلى تكليفهم أن يصدقوا بوجوده وهو غير مشار إليه في مكان، فلا ينقسم بالقول؛ فلا هو خارج العالم ولا داخله ولا شيء من هذا الجنس، فقد عظم عليهم هذا الشغل وشوش فيما بين أيديهم من الدين، وأوقعهم فيما لا يخلص عنه إلا من كان الموفق الذي يشذ وجوده ويندر كونه، فإنهم لا يمكن أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكبد"(١).

**النموذج الثاني: في المعاد والجزاء الأخروي.**

موقف الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام من نصوص البلاغ النبوي الواردة في حقيقة المعاد والجزاء هو الإنكار للمعاد الجسماني، وأن المعاد للنفس دون البدن، وأن هذا هو الأكمل(٢).

وأن كل ما ورد في أمر المعاد من التأكيد على حقيقة المعاد الجسماني، أُخذت على ظواهرها وأنها غير مرادة، وأن الغرض منها هو ترويض العوام وإصلاح العالم، وفي ذلك يقول ابن سينا: "وكذلك يجب أن يُقرَّر عندهم -يقصد العوام- أمر المعاد على وجه يتصورون كيفيته، وتسكن إليه نفوسهم، ويضرب للسعادة والشقاوة أمثالاً مما يفهمونه ويتصورونه، وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم إلا أمراً مجملاً؛ وهو أن ذلك شيء لا عين رأته، ولا أذن سمعته، وأن هناك من اللذة ما هو مُلكٌ عظيم، ومن الألم ما هو عذابٌ مقيم"(٣). ويقرر في موضع آخر أن نصوص الجزاء والعقاب ما هي إلا للترهيب والترغيب ولا حقيقة لها(٤).

وفي موضع آخر ينكر البعث الجسماني، فيقول: "فإذا بطل أن يكون المعاد للبدن وحده، وبطل أن يكون للبدن والنفس جميعاً، وبطل أن يكون للنفس على سبيل التناسخ، فالمعاد إذن للنفس وحدها"(٥)، فينتهي بهم القول بإنكار المعاد الجسماني والقول بالمعاد الروحاني.

ومع كثرة تقريرات ابن سينا في الاعتقادات، إلا أنه يرى الحجب وعدم التصريح بالأفكار

---

(١) النجاة (٣٠٥).

(٢) انظر: النجاة، لابن سينا (٣٠٥).

(٣) النجاة (٣٠٥).

(٤) انظر: الرسالة الأضحوية (٥٩-٦١).

(٥) الرسالة الأضحوية (٩٣).

الفلسفية التأويلية للجمهور، ويشير في نهاية كتبه ألَّا يطلع عليها إلا أهل التخصص الفلسفي الذين يدركون أبعاد تأويله[1].

**إن أتباع المذهب الفلسفي ليسوا على طريق واحد في موقفهم من البلاغ النبوي، فقد انقسموا إلى نمطين**[2]:

**النمط الأول**: من يرى أن نصوص البلاغ النبوي لم تأت بالحق في نفس الأمر، ولم تبين الحقيقة للناس، وإنما أخبرتهم بخيالات لتقرب للأذهان الحقائق، وأن الذين يعلمون حقائق العلوم الإلهية هم الفلاسفة، وممن تبنى هذا النمط الفارابي[3] وابن سينا، فإنه يقول متسائلاً مستنكراً: "أين النصوص التوحيدية المشيرة إلى التصريح بالتوحيد المحض الذي تدعو إليه حقيقة هذا الدين القيم؟! ... وأين الإشارة إلى الدقيق من المعاني المستندة إلى علم التوحيد مثل أنه عالم بالذات أو عالم بعلم؟!"[4].

"وقد اختلف أتباع هذا النمط: هل كان النبي ﷺ يعلم الحق في نفس الأمر أم لا؟ على موقفين، منهم من ذهب إلى أنه لا يعلم الحق في نفس الأمر، ولهذا فضَّل الفيلسوف على النبي، والفلسفة على الدين في القوة واليقين كما هو ظاهر صنيع الفارابي ومبشر بن فاتك[5]، وجعل ابن تيمية من هذا الصنف باطنية الشيعة كالإسماعيلية وغيرهم، ومنهم من ذهب إلى أنه كان يعلم الحق في نفس الأمر، ولهذا ذهب إلى أن النبي أكمل من الفيلسوف، كما هو ظاهر من صنع ابن سينا"[6].

**النمط الثاني**: من يرى أن نصوص البلاغ النبوي جاءت بالحق في نفس الأمر، وهؤلاء معترفون أن الرسول علم حقائق العلوم الإلهية، لكن لم يُبينها البيان الواضح، وينسبون للرسول

---

(١) انظر: نهاية كتابه الإشارات والتنبيهات، (٤/ ١٦١) حيث أنه يوصي بألا يدفع الكتاب إلا لمن يوثق فيه.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٣٥٦) مجموع الفتاوى (١٩/ ١٥٧) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ١٣١) مسالك أهل السنة فيما أشكل من نصوص العقيدة (١/ ٤٥٨-٤٥٩)، قانون التأسيس العقدي، د. سلطان العميري (١٥٨).

(٣) الحروف (١٣١).

(٤) الرسالة الأضحوية (١٠٠).

(٥) انظر: تحصيل السعادة، الفارابي (١٨٤-١٨٥)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٩).

(٦) قانون التأسيس العقدي، د. سلطان العميري (١٥٩).

ﷺ التخييل والتمثيل على الناس، وأن الرسل كذبوا للمصلحة، مع علمهم أن الحق في نفس الأمر ليس كذلك.

ومن أشهر من تبنى هذا القول ابن رشد الذي قرر التوافق بين الشريعة والفلسفة ونفى التعارض بينهما، وقرر أن للنصوص بواطن لا تُعلم من ظاهرها، والباطن هو الذي يجب الأخذ به ويعلمه الخواص دون العوام[(١)]، وفي هذا النمط من الفلاسفة يقول ابن تيمية عنهم: "قالوا: إن الرسل تكلمت به على سبيل التمثيل والتخييل للحاجة.

وابن رشد ونحوه يسلكون هذه الطريقة، ولهذا كان هؤلاء أقرب إلى الإسلام من ابن سينا وأمثاله، وكانوا في العمليات أكثر محافظة لحدود الشرع من أولئك الذين يتركون واجبات الإسلام ويستحلون محرماته، وإن كان في كل مِن هؤلاء مِن الإلحاد والتحريف بحسب ما خالف به الكتاب والسنة، ولهم من الصواب والحكمة بحسب ما وافقوا فيه ذلك"[(٢)].

وعلى هذا يظهر اختلاف الفلاسفة فيما بينهم، فهم ليسوا على منهج واحد لا يحيدون عنه، متفاضلين في الخطأ والصواب في العلوم الإلهية والمعاد والنبوات والشرائع، بل إن بينهم خلاف واسع حتى في العلوم الطبيعية والرياضية، ولا يحكى عن الفلاسفة إجماعهم على قول واحد، ومن حكى ذلك عنهم فإنه غير عالم بأصنافهم واختلاف مقالاتهم[(٣)].

والاختلاف يورث التناقض في الآراء والمعتقدات، وفي بيان تناقض الفلاسفة فيما بينهم، قال ابن تيمية: "فإن الفلسفة التي كانت قبل أرسطو وتلقاها مَن قبله بالقبول طعن أرسطو في كثير منها وبيَّن خطأهم، وابن سينا وأتباعه خالفوا القدماء في طائفة من أقاويلهم المنطقية وغيرها وبيَّنوا خطأهم، ورد الفلاسفة بعضهم على بعض أكثر مِن رد كل طائفة بعضهم على بعض، وأبو البركات وأمثاله قد ردوا على أرسطو ما شاء الله لأنهم يقولون إنما قصدُنا الحق ليس قصدُنا التعصب لقائل معين ولا لقول معين"[(٤)].

**وعلى ضوء ما سبق** يظهر أننا أمام مذهب باطني في التأويل لنصوص البلاغ النبوي،

---

(١) انظر: فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال (٥٨).

(٢) منهاج السنة النبوية (١/ ٣٥٦).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٣٥٧-٣٥٨- ٣٥٥).

(٤) الرد على المنطقيين (ص: ٢٠٧).

قرمطي في الشرائع، معطل لحقيقة النبوة المعلومة بالضرورة، معترض على مقومات البلاغ النبوي، طاعن في وظيفة الرسول ﷺ، مخفي لحقيقة النصوص الشرعية، مموه على الناس العامة، وملبس وممثل ومخيل عليهم؛ لأن الشريعة التي بلَّغها النبي ﷺ ما هي إلا رموز وإيحاءات لحقائق خفية باطنية، ولم يوضح حقيقة ما أمر الله به من البلاغ المبين، وإنما جحد تلك الحقيقة، وقام بالتعمية على الخلق لمراعاة المصلحة المزعومة من وراء ذلك، وذلك لما فيه صلاح معاشهم وهدايتهم، وأن الفلاسفة أصحاب العقول والبرهان هم الذين يعلمون حقائق هذه الرموز والخيالات.

وقد تأثر بهم كثير من شيوخ الصوفية والمتكلمين، ونهجوا نهجهم في التأويل الباطني، وطعنوا في حق الرسول ﷺ في البلاغ لدلائل الدين الإسلامي، وسدوا باب البيان النبوي للنصوص الشرعية.

## المبحث الثاني
## الأصول التي أقيم عليها الموقف والرد عليها

إن معتقدات الفلاسفة وتصوراتهم في الذات الإلهية وفي الوحي والنبوات والمعاد، وسائر أمور الاعتقاد والتشريع، لا أصل لها في الكتاب والسنة النبوية التي أخبر بها النبي المبلّغ المبين عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، ولا تعتبر البلاغ النبوي طريقاً لبيان الحق للناس كلهم، وإنما المصدر الذي يستندون إليه علوم فلاسفة اليونان، وسلكوا طريق التأويل الفلسفي لكل ما يخالف أصولهم الفلسفية، **ويرجع ذلك الموقف إلى أصلين:**

**الأصل الأول: أن البراهين الفلسفية حقيقة لا تقبل النقد ولا الرد.**

حيث اعتمدوا أن المفاهيم الفلسفية حجة وحق، ينتفي في حقها الخطأ والزلل، فهي برهان يقيني مطلق، فالفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام استندوا إلى العلوم اليونانية، واعتقدوا جازمين بلا شك ولا تردد أن الأصول الفلسفية هي أبلغ ما وصل إليه العقل البشري من المعرفة اليقينية، ونتيجة لهذا الاعتقاد والإيمان القاطع، قرروا بوجوب التوفيق بين الفلسفة ونصوص البلاغ النبوي إذا حصل التعارض، وهذا التوفيق قائم على التأويل الفلسفي، أي إخضاع النصوص الشرعية لتوافق الأصول الفلسفية، التي باتت حاسمة للحق، جازمة باليقين، قاطعة

بالمعرفة في كل تصوراتها، إذا أنها حق ثابت وصواب قاطع، وعلم حاسم، لا تقبل الارتياب ولا الالتباس[1].

يقول أحد الباحثين: "وهكذا يرى الفلاسفة أن الفلسفة هي أسمى صورة من صور الحق، وأنه لا بد من تأويل الدين في كل نصوصه التي تخالف في ظاهرها ما يتفق مع المعرفة العقلية البرهانية"[2].

وكُتب التاريخ في الفكر الفلسفي تؤكد ذلك، حيث يقول أحد الباحثين: "وكان المفكرون الأولون في الإسلام -يعني الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام- مؤمنين بسمو العلم اليوناني، حتى لم يكن يخالط نفوسهم ريب في أنه قد بلغ أعلى درجات اليقين... فلم يكن لهم بد من أن يجاوزوا صامتين تلك النظريات التي تناقض العقائد الإسلامية، أو أن يبرزوها في صورة لا تناقض هذه العقائد مناقضة صريحة، وإنما حاولوا هذا التوفيق جرياً على ما سبقتهم إليه فلاسفة المذهب الأفلاطوني الجديد"[3].

**ومن أقوال الفلاسفة التي تؤكد هذا الأصل:**

يقول الفارابي: "وما صدر عنهما -يقصد أفلاطون وأرسطو- في كل فن إنما هو الأصل المعتمد عليه لخلوه من الشوائب والكدر، بذلك نطقت الألسن وشهدت العقول، إن لم تكن مِن الأكثرين فمِن ذوي الألباب الناصعة والعقول الصافية"[4].

يقول ابن الطفيل في مقدمة رسالته (حي بن يقظان): "سألت أيها الكريم، الأخ الحميم، منحك الله البقاء الأبدي، وأسعدك السعد السرمدي، أن أبث إليك ما أمكنني بثه من أسرار الحكمة المشرقية التي ذكرها الشيخ الإمام الرئيس أبو عليّ ابن سينا، **فاعلم أن من أراد الحق الذي لا جمجمة فيه** فعليه بطلبها والجد في اقتنائها"[5].

يقول أحد فلاسفة الغرب: "وكان الفارابي كسائر فلاسفة المسلمين يرون أن الإسلام من

---

(١) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، د. محمد أحمد لوح (٤٥٥).

(٢) قصة التأويل في الفكر الفلسفي، د. المراكبي (٤٢).

(٣) تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور (٤٩).

(٤) الجمع بين رأي الحكمين، الفارابي (٢٨).

(٥) حي بن يقظان (٥٨).

قرآن وسنة حق، **وأن الفلسفة حق، والحق لا يتعدد**، فوجب أن تكون الفلسفة والإسلام متفقين"[١].

ويظهر من ذلك أن اهتمامهم بمسألة التوفيق بين النصوص الشرعية والفلسفة منطلقة من الثقة اليقينية الكاملة في كل معطيات الفلسفة. ونلمس من بعض عباراتهم المساواة، ولكنهم عند التطبيق مختلفين، فلا تعدو أن تكون مساواة نظرية بين نصوص البلاغ النبوي والمفاهيم الفلسفية، حيث أنهم يجعلون للفلسفة الصدارة أولاً، إذ أنهم أوَّلوا نصوص الوحي لتتفق مع النهج الفلسفي العقلي، ثم إنهم يفرقون بين الطريقين، فيجعلون طريق الفلسفة حق يقيني، وطريق الدين إقناعي ترويضي، والفلسفة تقتضي الحقائق والبراهين، والدين يقتضي التخييل والتمثيل[٢].

ويُجحفون في التأويل حتى على أخبث الأفكار الإلحادية، كنظرية النشوء والارتقاء (التطور بالانتخاب الطبيعي) التي أسسها البريطاني "تشارلز داروين" الذي حاول تفسير أصل الكائنات الحية، وأنها تطورت من أشكال سابقة، وأن الأصل الإنساني ناشئ من سلالة الحيوان القرد، إذ أنه تطور حتى وصل إلى شكله الحالي**!!**

يقول نديم الجسر عن هذه النظرية: "ومتى قامت الأدلة العقلية القاطعة على صحة مذهب النشوء وأصل الأنواع، كان علينا أن نؤول ظاهر تلك النصوص -يقصد نصوص القرآن- ونوفق بينهما وبين ما قام الدليل القاطع"[٣]. وبهذا يتأكد لنا أن القداسة التي يضفونها على المعطيات الفلسفية، هي أصل كل تأويل فلسفي، وأن التوفيق بين نصوص الشريعة والفلسفة هو المستند الذي يستند إليه الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام للقول بالتأويل الفلسفي، وهذا مقتضى الثقة البالغة في الأصول الفلسفية وأنها حق لا يمكن أن تحيد إلى الخطأ، ولا تقبل الجدل ولا التأويل.

### نقد الأصل الأول:

إن بداية مزلة الخطأ هي الأصل الفاسد الذي اعتمد عليه الفلاسفة وبنوا عليه أقوالهم، فقد

---

(١) مبادئ الفلسفة، رابوبرت (١٢٩).

(٢) انظر: قصة التأويل في الفكر الفلسفي، د. المراكبي (٤٠-٤١).

(٣) قصة الإيمان بين الفلسفة والعلم والقرآن (٢١٤-٢١٥).

جعلوا المفاهيم الفلسفية براهين قطعية، واعتبروها أصولاً محكمة يحكم بها أصول الدين لا تقبل الشك ولا التأويل، والتوفيق بين نصوص الشريعة الظنية والمعطيات الفلسفية اليقينية يكون بإخضاع الأدنى للأعلى، **والرد عليهم من وجوه:**

**الوجه الأول:** إن دعواهم التوفيق بين الشريعة والفلسفة، باطل من الأساس؛ لأنه ليس هناك أوجه توافق بينهما، حيث أن الفلاسفة المنتسبون إلى الإسلام استندوا في علومهم وأقيستهم إلى التراث اليوناني، وقد عُلم أن المسائل الإلهية لا تُعرف عند علماء اليونان إلا قليلا، فليس لأرسطو وأتباعه فيها طائل، أما النبوات فلا يُعرف فيها كلام، أما الروحانيات فلهم كلام من جنس كلام السحرة المشركين، وأكثر كلامهم تخليط وتخبط؛ لأنهم لم يستضيئوا بنور النبوة ولا كانت عندهم شريعة ربانية أو علم إلهي، بل إن أساطين الفلاسفة يقررون بأنهم لم يصلوا إلى اليقين في المطالب الإلهية، وإنما يتكلمون بالأحرى والأولى والأنسب والأليق والأخلق[1].

فلما كان ذلك العلم الذي يستندون إليه قليل جداً وكثير الخطأ، فالنتيجة الحتمية أن تكون المغالطات كثيرة، والسفسطة غزيرة، والخداع والاعتقاد الخاطئ هو الغالب، فليس هناك وجه اتفاق بين الشريعة والفلسفة، بل محاولة التوفيق فاشلة أساساً بين دين حق واضح مبني على الحجة والبرهان، وبين فلسفة عقيمة لم تعرف الدين الحق ولم تصبه.

فكيف يمكن التوفيق بين مصدرين مختلفين في الأساس والبناء والأفكار والمعتقدات!

**الوجه الثاني:** إن دعوى التوفيق بين الدين والمفاهيم الفلسفية، ما هو إلا حيلة ماكرة وإسدال للستائر على مقاصدهم في استبعاد الجمهور عن تأويلاتهم المعلوم بطلانها، والتمويه بالوصف بأنها عقليات وبرهانيات قطعية لا تقبل الشك أو التردد، وما هي في حقيقة الأمر إلا ضلالات وإفك وتلفيق وإلحاد وزندقة. لا جرم أن هذه المفاهيم الفلسفية تتعارض مع الحق الذي جاء به البلاغ النبوي، فمقصود الفلاسفة واضح وهو إبطال دلالة الوحي.

**الوجه الثالث:** إن ما يعتمدون عليه في التأويل على الأصول الفلسفية، واعتبارها ميزان لا يخطئ، والتعبير عنها بألفاظ منزلة في الكتاب والسنة، ودعوى أن النبي ﷺ أرادها، فهو كذب واضح في دعواهم.

---

(١) انظر: تعارض العقل والنقل (٦/ ٢٤٦) نقض المنطق (١٨٧).

إذ ما هي في حقيقتها إلا معاني باطلة مضطربة، وما يذكرونه من الأقيسة العقلية على ثبوتها ضعيفة بل فاسدة، بل اعترف أساطين الفلاسفة القدماء بأنها لا تفضي إلى اليقين[(١)].

ثم إن الميزان الذي لا يخطئ ولا يحيد عن الحق هو ميزان الشرع، وليس ميزان الفلسفة الفاسد، وأنه لا سبيل إلى الحياة والسعادة والاتزان إلا على أيدي الرسل واتباع سبيلهم، وفي ذلك يقول ابن القيم: "لا سبيل إلى السعادة والفلاح لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا على أيدي الرسل، ولا سبيل إلى معرفة الطيب والخبيث على التفصيل إلا من جهتهم، ولا يُنال رضا الله البتة إلا على أيديهم، فالطيب من الأعمال والأقوال والأخلاق ليس إلا هديهم وما جاءوا به، فهم الميزان الراجح الذي على أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم توزن الأقوال والأخلاق والأعمال"[(٢)].

**الوجه الرابع**: إن التأويلات الفلسفية لنصوص البلاغ النبوي هي في الأصل متابعة للمتفلسفة الصابئة، وبطلان تلك التأويلات معلوم بالضرورة من دين الإسلام، بل يعلم كل مسلم أن كل ما في كلام هؤلاء الفلاسفة أبعد كل البعد من أن يكون داخلاً في مراد الله تعالى ورسوله، فضلاً عن أن يكون هو المراد، بل هو مخالف لما في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومناقض للعقل، إذ أنهم يسفسطون في العقليات، ويقرمطون في السمعيات، ويحرفون الكلم عن مواضعه، وهو أعظم مما عند اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل[(٣)].

فما ذهب إليه الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام من تأويلات باطنية: لم ترد الإشارة إليها في البلاغ النبوي، بل إن القرآن خال من معتقداتهم الباطلة، والسنة عارية من أقوالهم، ولا يخفى على كل مسلم أن أي معتقد من المعتقدات لم يرد في الكتاب والسنة، فليس من الدين في شيء، مهما حاول المنتحلون له إصباغه الصبغة الدينية، وإلصاقه بالدين.

**الوجه الخامس**: أن أقوال الفلاسفة كما أنها مخالفة لمراد الله ورسوله فيما أخبر به الرسول ﷺ من البلاغ النبوي، كذلك ليست مطابقة للعقل الصريح، بل مناقضة له، فلا توافق المعقول ولا المنقول[(٤)].

---

(١) انظر: بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية (٢١٩).

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ٦٨).

(٣) انظر: بغية المرتاد (١٨٣-١٨٤).

(٤) انظر: الصفدية (١/ ١٦٠) بغية المرتاد (٢١٠).

وذلك أن العقل بأدنى نظر في هذه العقائد والتخيلات يعلم بطلان هذه التصورات للفلاسفة، فكيف بالفلاسفة أنفسهم الذين يدعون لأنفسهم العلم الكامل، والذكاء الراجح، والفطنة البالغة، فلا بد أن يكونوا أشد إنكاراً لمثل هذه الاعتقادات الباطلة الفاسدة، وأنى لهم وقد ورثوا علمهم من أهل الإلحاد والكفر، وكذلك الفطر السليمة التي سطعت فيها أنوار النبوة تنكر ذلك الزيف والخداع وتنفر منه، كالعقول الصريحة التي تعلم قبح السفسطة والجهل.

**الأصل الثاني: تقسيم المخاطبين بالنص الشرعي إلى عامة وخاصة[1] أو خطابيون وبرهانيون[2].**

وهذه القسمة الثنائية قام بها الفلاسفة المنتسبون إلى الإسلام، ويقصدون بذلك أن ظواهر النصوص مخاطب بها الجمهور "العامة" وأن حقيقتها غير ظاهرها، وأن حقائق النصوص لا يعلمها إلا الخاصة، وهم الفلاسفة البرهانيون، فالخطاب الشرعي لديهم موجه إلى قسمين، والقصد من ذلك كله الوصول إلى التأويل الباطني الذي يوافق أصولهم الفلسفية الفاسدة.

فمقتضى الخطاب الفلسفي يقتضي أن الأصل الذي ينطلق منه لتسويغ نظرياته الفلسفية، هم المخاطبون بالنص الشرعي، فقسمهم إلى قسمين، وحجب المعرفة الحقيقة عن بعض المخاطبين.

وتكمن خطورة الارتكاز على هذا الأصل في أن الفلاسفة يتظاهرون بالإثبات للنصوص الشرعية، وهم في الحقيقة أبعد الناس عن ذلك، إذ جعلوا رسالة الأنبياء وبلاغهم قائم على التشبيه والتمثيل والتخييل، وانطلاقاً من هذه القسمة الثنائية، فالرسول كما يزعمون لم يبين الحق للناس، ولم يبلغ البلاغ المبين، بل لغته إيمائية رمزية[3].

**من أقوال الفلاسفة التي تؤكد هذا الأصل:**

قد شرح ابن رشد هذا الأصل بالتفصيل، فقال: "الناس على ثلاثة أصناف: صنف ليس هو من أهل التأويل أصلاً: وهم الخطابيون الذين هم الجمهور الغالب، وذلك أنه ليس يوجد أحد سليم العقل يعري هذا النوع من التصديق، وصنف هو من أهل التأويل الجدلي، وهم

---

(١) حسب تعبير ابن سينا، انظر: الرسالة الأضحوية (٤٣).

(٢) حسب تعبير ابن رشد، انظر: فصل المقال فيما بين الشريعة والفلسفة من الاتصال (٣١).

(٣) انظر: جناية التأويل (٤٥٩) ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر، د. خالد السيف (٤٨).

الجدليون بالطبع فقط، أو بالطبع والعادة[1]، وصنف هو من أهل التأويل اليقيني، وهؤلاء هم البرهانيون بالطبع والصناعة، أعني صناعة الحكمة، وهذا التأويل لا ينبغي أن يُصرح به لأهل الجدل فضلاً عن الجمهور، ومتى صُرح بشيء من هذه التأويلات لمن هو من غير أهلها - وبخاصة التأويلات البرهانية لبعدها عن المعارف المشتركة- أفضى ذلك بالمصرح له والمصرح إلى الكفر"[2].

ويقرر ابن مسكويه ذلك وأن النبي ﷺ يختص أحداً بالبلاغ دون أحد، ويقصد الخواص دون غيرهم، حيث قال: "قد علمنا يقيناً أن ما كان -يقصد النبي ﷺ- يلقيه إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب -صلوات الله عليه- وإلى من تقرب منزلته في التحصيل، لم يكن ليلقيه إلى أبي هريرة ومن كان في طبقته"[3].

وهذا الكلام بلا شك أنه عار عن الدليل، خال من المثال، بل كل الدلائل تدل على أنه ﷺ لم يكن يخص أحداً بشيء من العلم المحتاج إليه[4].

يقول ابن سينا: "الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمونه، مقرباً ما لا يفهمونه إلى أفهامهم بالتشبيه والتمثيل، ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع البتة"[5].

ويقول إخوان الصفا: "وإنما يستعمل صاحب النواميس هذه الألفاظ في تنزيله وخطبه؛ لأن كلامه على العموم الخاص والعام، وفي المخاطبين نساء وصبيان، وعلماء وجهال، وعقلاء وأغبياء، ما جعل ذلك إلا لكي يعقل ويكمل كل إنسان معاني ألفاظه بحسب فهمه وذكائه وصفاء جوهره"[6].

وممن يقرر هذا الأصل الفاسد ابن الطفيل أيضاً في رسالته الشهيرة (حي بن يقظان) التي تحمل في طياتها الكثير من المغازي المفسدة للعقيدة[7]، يقول أحد الفلاسفة الغربيين: "انتهى

---

(١) يقصد ابن رشد بالجدليون هم أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم.

(٢) فصل المقال فيما بين الشريعة والفلسفة من الاتصال (٣٢-٣٣).

(٣) الفوز الأصغر، لابن مسكويه (١٠٣).

(٤) انظر: جناية التأويل (٤٦٠).

(٥) الرسالة الأضحوية (٥٠).

(٦) رسائل إخوان الصفا (٣/ ٤٨٨). انظر: (٣/ ٥٠٤-٥٠٥)، (٣/ ٥١٥).

(٧) انظر: جناية التأويل (٤٦١-٤٦٢) ذكر الطامات التي تحتويها رسالة ابن الطفيل.

ابن الطفيل إلى ما انتهى إليه أسلافه من مفكري الشرق، فانتهى إلى أن الدين يجب أن يقصر على العامة؛ إذ لا قدرة لهم على المضي فيما وراء ذلك، ولا يسمو إلى إدراك ما وراء ظواهر الدين إلا القليلون، ولا يبلغ إلى شهود الحضرة الإلهية، أو الحقيقة العليا شهوداً بريئاً من القيود إلا واحد بعد واحد، وابن الطفيل يؤكد هذا الرأي تأكيداً شديداً"[(١)].

إن استنادهم على هذا الأصل في كثير من كلامهم وتقريراتهم، أدى إلى عدم إدراك مقاصدهم، ومعرفة غاياتهم، والإحاطة بأغراضهم، وحقائق قولهم، إذ أنهم يخفون حقيقة مرادهم في مواضع، ويظهرونه في مواضع أُخر، وبهذا نعلم أهمية معرفة هذا الأصل والبناء عليه في قولهم، حيث أنهم يوجهون الكلام إلى نوعين من الناس، ويرون أن المصلحة إخفاء الحقائق عن الجمهور وعدم التصريح بها.

يقول ابن سينا: "وما جمعنا هذا لنظهره إلا لأنفسنا -أعني الذين يقومون منا مقام أنفسنا- وأما العامة من مزوالي هذا الشأن فقد أعطيناهم في كتاب "الشفاء" ما هو كثير عليهم، وفوق حاجتهم، وسنعطيهم في اللواحق ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه"[(٢)]. ويقول: "ولعمري لو كلف الله تعالى رسولاً من الرسل أن يلقى حقائق هذه الأمور إلى الجمهور من العامة الغليظة طباعهم، المتعلقة بالمحسوسات الصرفة أفهامهم ..لكلفهم شططاً"[(٣)].

ولا بد من التنبه إلى هذا الأصل لأن تأويلات الفلاسفة كثيرة، وقد تخفى على كثير من الناس، وذلك لأنهم قد جعلوا ظواهر نصوص البلاغ النبوي كما هي مثبتة بلا تأويل وخصوا بها الجمهور، وذلك خشية عليهم من الكفر!!

بينما هذه النصوص ذاتها لها تأويلات باطلة فاسدة مبطنة بالكفر والإلحاد، تضم بين طياتها الضلال والفساد، ولا يدونونها إلا في الكتب المضنون بها على غير أهلها، ولا يظهرونها إلا لمن سلك سبيلهم.

وقد بين ابن تيمية ذلك عن هؤلاء الفلاسفة، فقال: "وصار ابن سينا وابن رشد الحفيد وأمثالهما يقربون أصول هؤلاء إلى طريقة الأنبياء ويظهرون أن أصولهم لا تخالف الشرائع النبوية

---

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام، دي بور (٣٨١).

(٢) رسالة الأضحوية (٤٤).

(٣) نفس المصدر (٤٩).

وهم في الباطن يقولون أن ما أخبرت به الرسل عن الله وعن اليوم الآخر لا حقيقة له في نفس الأمر وإنما هو تخييل وتمثيل وأمثال مضروبة لتفهيم العامة ما ينتفعون به في ذلك بزعمهم وإن كان مخالفا للحق في نفس الأمر"(١).

**نقد الأصل الثاني: والرد عليهم من وجوه:**

**الوجه الأول:** إن تقسيم المخاطبين بالتكليف إلى جمهور وخواص، وأن الرسول ﷺ أظهر للعامة خلاف ما أبطن، لو كان عند الأنبياء كما ذكرتم فإما أن يكون العلم بهذا الاختلاف الظاهر والباطن ممكن للغير، وإما أن لا يكون، فإن لم يكن ممكناً كان مدعي العلم من الفلاسفة كاذباً مفترياً، فيبطل قولكم، وإن كان العلم بذلك ممكناً، وقد علم بعض الناس مخالفة الظاهر للباطن، لعلمه أهل الذكاء والفطنة من الناس، إذا لو علموه امتنع في العادة تواطؤهم على كتمان ما تتوافر الهمم والدواعي على بيانه، كما يمتنع تواطؤهم على الكذب، وإذا علمه هذا، علمه الآخر، فيشيع هذا ويظهر، فقول هؤلاء من أكفر الكفر وجهلهم من أعظم الجهل(٢)؟

**الوجه الثاني:** فساد قول الفلاسفة بائن من جهة أن ما أنكروه حق معلوم من الدين بالضرورة، ومخالف لما جاء في صريح العقل وما عليه سلف الأمة وأئمتهم، وذلك عندما جعلوا كلام الله ورسوله ﷺ من الكلام المتشابه الملتبس الذي لا يستفاد منه علم ولا هدى ولا دلالة صحيحة، وأن ما أخبر به الرسول ﷺ من البلاغ المبين أموراً لا يمكن معرفتها على الوجه الصحيح؛ لأنه خاطب الجمهور بأمور هي خلاف الحقيقة، لأن المصلحة تكمن في عدم إخبارهم كما يزعمون، وهذا فيه ما لا يخفى من السفسطة العقلية، والقرمطة السمعية، إذ أنه تعطيل لنصوص البلاغ النبوي عن مقتضاها(٣).

ثم إن القارئ لكتب الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام التي خصوا بها الجمهور، إذا غفل عن معرفة الأصول التي يبنون عليها قولهم، قد يغتر بها ويعتقد أن معتقداتهم صحيحة، وأنها أقرب إلى منهج السلف من مناهج الصوفية والشيعة والأشاعرة، إذ أنهم يؤمنون بالله وبصفاته كما

(١) الصفدية (١/ ٢٣٧).

(٢) انظر: رسالة علم الظاهر والباطن، لابن تيمية (١/ ٢٤٠-٢٤١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٤٩-٢٥٠).

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٥).

جاء في الكتاب والسنة، ويؤمنون بالمعاد كما ثبت في القرآن، ولكن إذا علم منهجهم وأصولهم التي يبنون عليها قولهم، علم أن القوم أبعد ما يكونون عن منهج السلف الصالح، وعن الهدي النبوي بل هم من أضل الطوائف عن الهدى وطريق الحق، وأقرب إلى الكفر والإلحاد، فالمتأمل لمعتقداتهم في أصول الدين في الوجود والماهية يعلم أن لا أصل ولا اعتبار لكلام الله ورسوله عندهم وأن ما قرروه لم يرد في الكتاب والسنة لا صراحة ولا ضمناً.

وقد ذكر ابن تيمية مفارقة واضحة بين منهج السلف ومنهج الفلاسفة في الأصول(١).

**الوجه الثالث**: إن حاصل موقف الفلاسفة أن أخبار الرسول ﷺ غير دالة على الحق؛ لأنهم قرروا أن الحق ليس في ظاهر كلام الرسول ﷺ وإنما الحق في كلام الفلاسفة الذين تأولوا نصوص البلاغ النبوي، وبينوا ما تحتمله من معاني حقيقية!!

والرسول ﷺ قد بعثه الحق المبين سبحانه، وهو أعلم الخلق بالحق، وهو المنزل عليه الكتاب الحق، وهو المبلّغ للناس الحق، فكيف يكون غير دال على الحق في المطالب الإلهية، بل وكيف تكون دلالته ظاهرة في نقيض الحق والعلم والعرفان، مُفهمة لضد التوحيد والتحقيق الذي يرجح إليه ذوو الإيقان(٢).

أما الحق عند هؤلاء الفلاسفة فهو خلاصة علوم اليونان الذين لم يصل لهم الحق ولم يعلموا طريقه.

فمن المعلوم المتيقن أن كلام الله تعالى ورسوله لم يدل دلالة ضمنية ولا شكلية على تقرير كلام هؤلاء الملاحدة الضالين الزائغين عن الحق المبين، ولا أشار إلى هدايتهم ولا أمر باتباعهم ولا إلى إرشاداتهم ولا إلى بيانهم للمخاطبين في البلاغ النبوي.

**الوجه الرابع**: نتاج موقف الفلاسفة من البلاغ النبوي القدح في الرسل الذين اصطفاهم الله تعالى لتبليغ شرعه، وأيدهم بالآيات البينات، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [سورة الحديد:٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٧-٢٧٨).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٧٠).

[سورة البقرة:٨٧]. وقوله تعالى عن يوسف -عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ جَاءكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءكُم بِهِ﴾ [سورة غافر:٣٤]، وقوله تعالى عن محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلاَّ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة البقرة:٩٩].

ومحصلة موقفهم خلاف ما قررته الآيات بأن الرسل -عليهم السلام- لم يبلّغوا البلاغ المبين، بل أشكلوا على الناس بالتوهيم والتخييل، وألبسوا الحق بالباطل، وهم الذين عضدهم الله بالبينات!!

كيف يكون ذلك والله تعالى قد أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وهو الذي أيده بالبينات والمعجزات والنصر والتمكين على الأعداء!!

وكيف يقصر بالبيان والتوضيح ويوهم على الخلق؟ والله تعالى يؤكد في آيات كثيرة قيامه بواجب التبليغ على أكمل وجه وأتمه؟ كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران:١٣٨]. وقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة العنكبوت:١٨].

والدلائل على ذلك كثيرة في القرآن الكريم.

فقد بيَّن النبي ﷺ البيان المبين المزيل لكل شبهه أو ريب أو شك، وقد أشهد الله تعالى في حجة الوداع، وكررها مراراً، بقوله ﷺ: «اللهم هل بلَّغت؟ اللهم هل بلَّغت؟ اللهم فاشهد»[(١)]، وهو الصادق المصدوق الذي قال: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها»[(٢)].

وتأويلات الفلاسفة الباطنية تعد طعناً في وظيفة الرسول ﷺ المبلّغ البلاغ المبين، فقد مر معنا سابقاً، كيف وصفه الله تعالى بالبيان وأنه بلَّغ الرسالة، وبيَّن البيان الواضح الذي لا لبس فيه بأي وجه من الوجوه، وهذا مقتضى الدلالات العقلية والشرعية، فمن أين جاءت هذه التأويلات؟

وأين صلتها بالبلاغ النبوي المبين، بألفاظه ومعانيه وهو المبني على الهدى والبيان، والذي تجلى فيه الكمال والتمام، وعُلم سابقاً أن من مقتضيات هذا البلاغ النبوي أنه لا يجوز في حق

---

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع منها (٢/ ١٧٦) برقم: (١٧٤١)، باب الخطبة أيام منى، كتاب الحج.

(٢) سبق تخريجه.

المصطفى ﷺ تأخير البيان عن وقت الحاجة، فكيف يُعقل أن يترك الناس دون بيان، والحق الواجب اعتقاده وسلوكه، ويكتفى بالرموز والإيحاءات والإشارات؟!

ثم يغادر هذه الحياة دون أن يُبين الحق الصحيح، ويهدى أمته إلى الطريق المستقيم، ويخيل لهم ويرمز بالإشارات والألغاز، وأن هذه الظواهر ليست مرادة، وإنما المراد ما يوافق الأصول الفلسفية! فهذا محال عقلاً وشرعاً.

وفي ذلك يقول ابن تيمية: "إن الرسول بلَّغ البلاغ المبين، وبيَّن مراده، وأن كل ما في القرآن والحديث من لفظ يقال فيه إنه يحتاج إلى التأويل الاصطلاحي الخاص الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، فلا بد أن يكون الرسول قد بيَّن مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر، لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل، ويسكت عن بيان المراد الحق.

ولا يجوز أن يريد من الخلق أن يفهموا من كلامه ما لم يبينه لهم ويدلهم عليه، لإمكان معرفة ذلك بعقولهم، وأن هذا قدح في الرسول الذي بلَّغ البلاغ المبين الذي هدى الله به العباد وأخرجهم به من الظلمات إلى النور، وفرق الله به بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال... فمن زعم أنه تكلم بما لا يدل إلا على الباطل لا على الحق، ولم يبين مراده، وأنه أراد بذلك اللفظ المعنى الذي ليس بباطل، وأحال الناس في معرفة المراد على ما يعلم من غير جهته بآبائهم، فقد قدح في الرسول ..كيف والرسول أعلم الخلق بالحق، وأقدر الناس على بيان الحق، وأنصح الخلق للخلق؟ وهذا يوجب أن يكون بيانه للحق أكمل من بيان كل أحد"(١).

**الوجه الخامس**: إن خلاصة كلام الفلاسفة نسبة الكذب إلى رسول الله ﷺ فيما أخبر به عن الله تعالى، وفيما أخبر به عن الشرائع والعبادات، وعن نفسه ﷺ؛ وذلك لأنه أجرى الناس على الظواهر وحملهم على الاعتقاد الباطل الذي لا يريده الله تعالى، إذ أنهم قالوا يجوز للنبي ﷺ أن يكذب للمصلحة، ومن يجيز الكذب في بعض نصوص البلاغ النبوي، فإن ذلك يفتح الباب إلى التكذيب في الشريعة كلها.

ثم إن العقل مفطور على ما أخبر به الرسول من معرفة الله وصفاته، والرسول مأمور بالإخبار عنها، وإبلاغ أمته بها، فكيف يصح أن يقال أن ظاهرها غير مراد، وأن لها معنى باطن مختلف عن ذلك، وأن الرسول ﷺ كاذب في ظاهرها على الجمهور، والعقل يشهد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢-٢٣).

بصحتها، ويشهد باستحالة الكذب والكتمان على رسول الله ﷺ، وأن بلاغه صدق وحق، بل إن أخبار الرسول المؤيدة بنور الوحي، تشهد ببطلان كلامهم وتأويلاتهم، فقد تواطئت الأدلة الشرعية والعقلية على بطلان قولهم ومخالفة تقريراتهم.

فموقفهم من البلاغ النبوي يبين فساد تصوراتهم عن الوحي والنبوة والرسالة، والتطاول على مقام النبوة، وتعطيل وظيفة الرسول ﷺ، وهي البلاغ والتبين، إذا أنهم لا يعتبرون بقوله ﷺ فهو في عداد الكاذبين على الجمهور للمصلحة المزعومة، فلا اعتبار لأخبار النبي ﷺ إلا بالرد أو التكذيب أو التأويل أو التحريف الباطني ليوافق الأصول الفلسفية المنطقية.

وفي هذا كله دلالة على عظم جهلهم وسفاهة عقولهم بحقيقة النبوة والرسالة والوحي، ولو علموها حق المعرفة الصحيحة لما عدلوا عنها إلى تراث مرذول عند فلاسفة اليونان.

وفي ذلك يقول ابن تيميه عنهم: "إن هؤلاء المتأخرين في الإسلام من أجهل الخلق عند أهل العلم والإيمان، وفيهم من الضلال والتناقض ما لا يخفى على الأذكياء الصبيان؛ لأنهم لما التزموا ألا يسلكوا إلا سبيل سلفهم الضالين، وألا يقروا إلا بما يبينونه على تلك القوانين، وقد جاءهم من النور والهدى والبيان، ما ملأ القلوب والألسنة والآذان، وصار بمنزلة من يريد أن يطفئ نور الشمس، بالنفخ في الهباء، أو يغطي ضوءها بالعباء"(١).

**الوجه السادس**: إن لوازم قولهم في تقسيم المخاطبين إلى عوام وخواص، وأن الخواص هم الفلاسفة الذين يعلمون حقائق المراد من النصوص الشرعية؛ أن يكون هؤلاء الفلاسفة أعلم بالله منه وأفصح وأنصح من رسول الله ﷺ الذي هو أشرف البشرية على الإطلاق، والأقدر على البيان والبلاغ الذي جاء بأشرف الكتب "القرآن الكريم" المهيمن على جميع ما سبقه، وأن يكون المصطفى ﷺ قد قصَّر في البلاغ والبيان غاية التقصير، وأفرط في التمثيل والتخييل والكتمان والتلبيس على الخلق، وهذا بلا شك ظاهر البطلان.

**الوجه السابع**: إن معارضة البلاغ النبوي بالأصول الفلسفية مؤداها إلى عدم الاستفادة من أخبار الوحي؛ لأن حقائقها غير مرادة، إذ أنها مجرد أمثال مضروبة للعامة تخييلاً ومخاطبة للجمهور، وأن الرسول لم يقصد منها التعريف بالحقائق، بل قصد بها مصلحة الجمهور لجهلهم!!

---

(١) الرد على البكري (١٦٨).

فلم يُستفد منه علم فيما يتعلق بالاعتقادات والعبادات العلمية والعملية، إذ أنها ليست بيّنة ولا فيها هدى ولا إرشاد.

وهذا يقتضي أن الرسل والأنبياء لم تكن مهمتهم سوى إضلال الناس عن الطريق الصحيح، فلا يستفاد منهم لا هدى ولا يقين ولا بيان ولا حق، بل كانوا مضلين معطلين متخرصين مزيفين بلاغهم بالكذب والتمويه.

وعلى ذلك.. فترك العباد بلا هذا البلاغ المضلل الباطل أولى من المخادعة لهم والتعمية عليهم، وكلاهما باطل قطعاً، فيلزم من ذلك أن يكون تقريرهم باطل بلا شك، والمبني على باطل فهو باطل، فمن المعلوم قطعاً أن الأنبياء لا يجوز في حقهم الكذب ولا الكتمان[1].

**الوجه الثامن:** إن قولهم أنه لا يمكن لأحد أن يفهم أخبار الرسول ﷺ على الحقيقة إلا الخواص، ولابد من الرجوع إلى الأصول الفلسفية لمعرفة مراد الله ورسوله منها، فهذا القول منافي لكمال الدين الإسلامي بأصوله ومبانيه الثابتة بالعقل والشرع والواقع، فأهل السنة عند التنازع يحتكمون إلى البلاغ النبوي بالكتاب والسنة ويعتقدون كفايته ويستغنون به عما سواه من الأصول الفاسدة، إذ لو أن الناس بحاجة إلى بيان أصول الدين، فهذا يعني أن الدين لم يكتمل، وأن الله لم يتم به النعمة، وهذا طعن في صريح القرآن، فإن الله تعالى رضي للرسول ﷺ بلاغه، وشهد له بكمال دينه وتبليغه تنصيصاً وتبياناً حيث أنزل الله تعالى في كتابه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣].

وفي ذلك دلالتان:

١. دلالة على كمال البلاغ إنزالاً وبياناً ووضوحاً وتماماً وبرهاناً.

٢. دلالة عظيمة على أن الرسول ﷺ قام بما أنيط به من البلاغ المبين على أحسن وجه وأكمله.

لكن محصول موقف هؤلاء الفلاسفة أن الرسول لم يتم الدين، ولم يكمله، وأنه أوكل العلم بهذه النصوص للفلاسفة الذين يستدركون المعاني المرادة، ويعلمون حقائق النصوص ولا يعلمها غيرهم، وهذا بلا شك مناف للحقيقة والواقع، ومناقض لكمال التشريع الرباني، وتمام البلاغ النبوي.

---

(١) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٣/ ٤٤) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٥).

وفي ذلك يقول ابن تيمية: "وأكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء، وفي ذلك من فساد العقل والدين ما لا يعلمه إلا الله، فإذا رد الناس ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة فالمعاني الصحيحة ثابتة فيهما، والمحق يمكنه بيان ما يقوله من الحق بالكتاب والسنة، ولو كان الناس محتاجين في أصول دينهم إلى ما لم يبينه الله ورسوله لم يكن الله قد أكمل للأمة دينهم، ولا أتم عليهم نعمته، فنحن نعلم أن كل حق يحتاج الناس إليه في أصول دينهم لا بد أن يكون مما بينه الرسول، إذ كانت فروع الدين لا تقوم إلا بأصوله، فكيف يجوز أن يترك الرسول أصول الدين التي لا يتم الإيمان إلا بها لا يبينها للناس؟"[(١)].

**الوجه التاسع**: أن في قول الفلاسفة أن بلاغ النبي ﷺ يؤخذ على ظاهره، وأن ظاهره ليس هو الحق، فيه مناقضة لأخبار النبي ﷺ، وفي ذلك طعن بثبوت العصمة النبوية الثابتة عقلاً وشرعاً وإجماعاً -سبق بيانها في مقومات البلاغ النبوي- في كون الرسول ﷺ لا يصح في حقه الخطأ والنسيان في الوحي المبلّغ، وأن القول بذلك فيه مخالفة لصريح المعقول والمنقول، إذ أنه بلَّغ البلاغ المبين، والطعن في أحد الأمرين: كون النبي ﷺ أخبر بالوحي، وأن النبي ﷺ صادق فيما يخبر به معصوم فيما يبلّغ، فهذا كفر في مقتضى الدلائل الشرعية والعقلية.

**الوجه العاشر**: إن مآل قول هؤلاء الفلاسفة إلى الباطنية، وإن أوجه التشابه بينهم وبين مذهبهم كثيرة، "ألا ترى أن الباطنية ونحوهم أبطنوا خلاف ما أظهروه للناس، وسعوا في ذلك بكل طريق وتواطئوا عليه ما شاء الله حتى التبس أمرهم على كثير من أتباعهم، ثم إنهم مع ذلك اطلع على حقيقة أمرهم جميع أذكياء الناس من موافقيهم ومخالفيهم وصنفوا الكتب في كشف أسرارهم ورفع أستارهم، ولم يكن لهم في الباطن حرمة عند من عرف باطنهم ولا ثقة بما يخبرون به ولا التزام طاعة لما يأمرون... ومن علم حال خاصة النبي صلى الله عليه وسلم - كأبي بكر وعمر وغيرهما من السابقين الأولين - علم أنهم كانوا أعظم الناس تصديقا لباطن أمر خبره وظاهره، وطاعتهم له في سرهم وعلانيتهم، ولم يكن أحد منهم يعتقد في خبره وأمره ما يناقض ظاهر ما بينه لهم ودلهم عليه وأرشدهم إليه، ولهذا لم يكن في الصحابة من تأول شيئا من نصوصه على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت، وأن ما ظهر من هذا ما ظهر إلا ممَّن هو عند الأئمة من أهل النفاق والاتحاد

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٣٣)

كالقرامطة والفلاسفة"[1].

ومِن أحسن مَن ناقش الفلاسفة مِن أهل العلم شيخ الإسلام ابن تيمية فقد جادلهم بما بهت به حجتهم[2].

ثم إن للاتجاه الفلسفي الإسلامي ثغرات علمية كبيرة لا حصر لها، وثقوب فكرية كثيرة، وتشققات عديدة، وثلمات واسعة، وإن عوار الفلاسفة بائن، والقرآن الكريم قد اشتمل على أصح العلوم وأوضحها للعقول بلا حاجة لعلوم فلاسفة اليونان، إذ أن القرآن اشتمل على البراهين العقلية بما يفوق علوم اليونان المنطقية المزعومة، وهو كتاب عظيم لم يُخصص لأحد دون أحد، للعوام والخواص، وقد تنزه مما اشتمل عليه المنطق اليوناني من تصنع وتكلف في البديهيات والمسلمات، وقد ألف في بيان ذلك ابن الوزير كتابه: (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان).

فكانت مرمى لسهام النقاد الذين سبروا غورها، وعلموا حقيقتها، وبينوا تناقضها، كالإمام الغزالي في كتابه (تهافت الفلاسفة)، مما أوعز بالفلسفة التواري عن الساحة العلمية بنهاية ابن رشد.

والرد على الفلاسفة ونقد موقفهم، وبيان فساد قولهم يكون من ثلاثة اتجاهات، من جهة أن ما أنكروه حق معلوم من الدين بالضرورة، ومن جهة مخالفته لما جاء في صريح العقل، ومن جهة مخالفته لما عليه سلف الأمة وأئمتهم، وليس الرد عليهم كما فعل الغزالي في كتابه (تهافت الفلاسفة) الذي قابل أقوالهم بأقوال الفرق المبتدعة كالمعتزلة وغيرهم، ولم يقطع في كونها صحيحة في نفس الأمر أم لا، وإنما غايته كان مناقضة كلامهم.

وفي ذلك يقول ابن تيمية: "ولهذا لما كان أبو حامد مستمداً من كلام أبي المعالي وأمثاله، وأراد الرد على الفلاسفة في التهافت، ذكر أنه يقابلهم بكلام المعتزلة تارة، وبكلام الكرامية تارة، وبكلام الواقفة تارة، كما يكلمهم بكلام الأشعرية، وصار في البحث معهم إلى مواقف غايته فيها بيان تناقضهم، وإذا ألزموه فر إلى الوقف. ومن المعلوم أنه لا بد في كل مسألة دائرة

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٥٠-٢٥١-٢٥٢). (٤/ ٩٨-٩٩-١٠١-١٠٢) رسالة في علم الباطن والظاهر (١/ ٢٤٠-٢٤١)، الصفدية (١/ ٢٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٩٨-٩٩).

بين النفي والإثبات من حق ثابت في نفس الأمر أو تفصيل. ومن المعلوم أن كلام الفلاسفة المخالف لدين الإسلام لا بد أن يناقضه حق معلوم من دين الإسلام موافق لصريح العقل، فإن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بمحالات العقل، وإنما يخبرون بمجازات العقول، وما يُعلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يُخبر به الرسل، بل تخبر بما لا يعلمه العقل وبما يعجز العقل عن معرفته.

ومن المعلوم أن السلف والأئمة لهم قول خارج عن قول المعتزلة والكرامية والأشعرية والواقفة، ومن علم ذلك القول فلا بد أن يحكيه ويناظرهم به، كما يناظرهم بقول المعتزلة وغيرهم"[1].

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٣١٤).

# الفصل الخامس
# موقف العلمانيين من البلاغ النبوي والرد عليهم

## المبحث الأول
## حقيقة موقف العلمانية من البلاغ النبوي

إن الفكر العلماني مترامي الأطراف كُتبت فيه عشرات المجلدات عبر مسيرة الفكر والفلسفة، ومتشعب الأفكار، وحاولنا الاقتصار على ما يهمنا وهو بيان الموقف العلماني من البلاغ النبوي كتاباً وسنة.

العلمانية هي عزل المصادر الدينية عن سيرورة الحياة الدنيوية، والعلمانيون العرب الذين خالفوا النصوص الشرعية يُعرفون بأسماء أخرى، ومن أشهر أسمائهم الحداثيون.

والحداثة تعتبر طور آخر، وفلسفة بُنيت على النظرة الفلسفية للعلمانية.

والحداثة "هي تحرر من ثقل التراث ومن تثاقلاته وأشكال عطالته من صور العالم القديمة، تُحرر الفرد من ربقة التقليد، ومن ثقل الماضي، وتوده بحق الاختيار وبقسط أكبر من الحرية ومن المسؤولية"[(١)].

فمفهوم الحداثة يشكله أصحابه حول مفهوم التراث، باعتبار أن هذا الأخير هو الوجه المقابل لمصطلح الحداثة، الحداثة هو اتجاه ينزع إلى القطيعة التامة مع الدين، وتجاوز ما يسمونه بـ "سلطة النص"، ومحاولة نقد التراث من داخله، وإخضاعه لمنهجية القراءات الحديثة المواكبة لظروف العصر وحاجياته، وفق أدوات معينة لتتم السيطرة عليه، وتجاوز النظرة التراثية المقدسة للدين وللتراث الإسلامي عموما.

فالعلمانية والحداثة اسمان لمسمى واحد، حيث أن كلاهما يدعو إلى إقصاء الدين، والقطيعة معه، والنظرة الدونية إلى النصوص الشرعية، وترى التمسك بالدين تخلف ورجعية، وتركه حداثة وتنوير وتطور.

---

(١) الحداثة وما بعد الحداثة، محمد سبيلا (٤٢).

**وحقيقة موقف العلمانية من البلاغ النبوي، يرجع إلى ثلاثة أمور:**

**الموقف الأول: التشكيك في حقيقة البلاغ النبوي.**

**الموقف الثاني: التشكيك في وثوقية البلاغ النبوي.**

**الموقف الثالث: تفسير البلاغ النبوي "القراءات الجديدة التأويلية".**

ولا بد من التنبيه إلى أن أصحاب الفكر العلماني متفاوتون في تبني هذه المواقف، وحدود قراءتهم للنصوص وفي بُعدهم عن مقتضى التسليم للنص الشرعي.

**الموقف الأول: التشكيك في حقيقة البلاغ النبوي.**

سعت العلمانية إلى تفكيك التصور الإسلامي عن القرآن الكريم وطريقة تعامل المسلمين مع الوحي لما علمت من قداسته، فحاولت تفكيك بنية المقدس وهيمنته على القلوب والعقول.

وأولى تلك المحاولات التقويضية لمفهوم النص القرآني هي التشكيك في الوصف القرآني كونه وحياً متعال من عند الله تعالى، مكتوباً في اللوح المحفوظ، وأوحى الله به إلى نبيه عن طريق جبريل -عليه السلام- فكان رسالة خالدة مهيمنة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ليحل محل هذا المفهوم أن القرآن ما هو إلا خطاب نبوي وليس وحياً من الله، وتفاوتت آراؤهم حول حقيقة القرآن، فمنهم من قال هو انبعاث من نفس النبي ﷺ، ومنهم من قال نص لغوي ومنتج ثقافي ناتج عن ظروف تاريخية محكومة بأغراض أيديولوجية.

فكل أقوالهم تدور حول إلغاء مصدر النص الإلهي، وإلغاء حاكميته، وإثبات بشريته، وتدعو إلى تصور أن نصوص القرآن لم تعد منتمية إلى الأعلى.

ويعتبر محمد أركون[(١)] أكثر المفكرين العرب الذين شككوا في حقيقة البلاغ النبوي وتقديم

---

(١) محمد أركون، (١٩٢٨-٢٠١٠م) جزائري، نال الدكتوراه، ويكتب بالفرنسية، له كتب عديدة تنضح ببغضاء شديدة ضد اللغة العربية التي ينادي بتفجيرها، ويسخر من المؤمنين في اعتقادهم بأن الله تعالى خالق العالم، ويستخدم مصطلح "التاريخية" أو" التاريخانية" بتقديس كامل، ويمجد كل معارض للإسلام، يقدم أعماله على صورة استدراكات على البحوث الاستشراقية التي يرى أنها تحتاج إلى تحليل، من مؤلفاته: تاريخية الفكر العربي، من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي. انظر: موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين، خليل أحمد خليل (١/ ٨٦).

قراءة جديدة للنص الشرعي من خلال مؤلفاته، حيث يدعو أركون إلى "عدم اعتبار القرآن كاملاً آتياً من فوق، وإنما فقط كحدث واقعي تماماً كواقع الفيزياء والبيولوجيا التي يتكلم عنها العلماء"[(١)].

أما نصر حامد أبو زيد[(٢)] فينظر إلى القرآن بوصفه نصاً لغوياً، دون الاعتبار إلى أنه نص إلهي مقدس، فيقول: "إن النص في حقيقته وجوهره منتج ثقافي، والمقصود بذلك أنه تشكيل في الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على العشرين عاماً"[(٣)].

وينتهي إلى القول بأن "النصوص الدينية نصوص لغوية شأنها شأن أية نصوص أخرى في الثقافة، وأن أصلها الإلهي لا يعني أنها في درسها وتحليلها تحتاج إلى منهجيات ذات طبيعة خاصة تتناسب مع طبيعتها الإلهية الخاصة"[(٤)].

ويشكك في مرجعية هذه النصوص ويقول بأن "النصوص في ذاتها لا تمتلك أي سلطة" وأن الدعوة إلى التحرر من سلطة النصوص "هي في حقيقتها دعوة إلى التحرر من السلطة المطلقة والمرجعية الشاملة للفكر الذي يمارس القمع والهيمنة والسيطرة حين يضفي على النصوص دلالات ومعاني خارج الزمان والمكان والظروف والملابسات"[(٥)]، فهم يسعون إلى إسقاط مصدريته ليسهل عليهم انتهاك حرمته وزحزحة قداسته وتجاوز الحدود في تأويله.

حيث يسعى الخطاب العلماني في كثير من أطروحاته إلى القول باختصار ببشرية القرآن، حيث قرر أن القرآن ليس كلام الله وإنما هو خطاب نبوي بشري، وأن نسبة هذا الكتاب المقدس إلى الله مقولة مؤدلجة وأسطورة متوارثة عبر الأجيال حتى ينقاد الناس وتسهل سياستهم.

حيث يرون أن مسيرة التقدم والحداثة التي ترتجيها الأمة، لن تتأتى ما لم تعزل نصوص

---

(١) تاريخية الفكر العربي الإسلامي، أركون (٢٨٤).

(٢) نصر حامد أبو زيد (١٩٤٣م) أستاذ اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة القاهرة، يتبنى العلمانية ديناً، ويناقض الإسلام، ويحارب الشريعة الإسلامية في كثير من تقريراته. من مؤلفاته: الاتجاه العقلي في التفسير: دراسة في قضية المجاز عند المعتزلة، فلسفة التأويل: دراسة في تأويل القرآن عند محي الدين ابن عربي، انظر: نقد أعلام الفكر المعاصر، د. أحمد عبد الرحمن (١٥٤).

(٣) مفهوم النص دراسة في علوم القرآن، نصر حامد أبو زيد (٢٤).

(٤) نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد (٢٠٨).

(٥) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد (٢٥-٢٦).

الوحي وأثرها عن الحياة والواقع، وفي ذلك يقول هاشم صالح[١]: "ما دام العرب عاجزين عن تفكيك الانغلاقات التراثية المزمنة المهيمنة عليهم منذ مئات السنين؛ فإنهم سيظلون مقيدين بالسلاسل والأغلال، وفك هذه السلاسل له ثمن غال، ألا وهو: نزع القداسة الإلهية عن التراث لكي يبدو على حقيقته داخل التاريخ، وكنتائج للتاريخ، وهذا ما فعله الأوربيون وأدى إلى انطلاقهم وتفوقهم على شعوب الأرض قاطبة، وهذا ما يرفض أن يفعله المثقفون العرب وترتعد فرائصهم أمامه خوفاً"[٢].

أما أركون الذي يصرح بأطروحاته المتغطرسة، وينسب إلى النبي ﷺ كلاماً ليس له حقيقة في الواقع إلا التضليل والتكذيب ويستخف بالأذهان، ويقرر أن القرآن ما هو إلا مشروع محمدي يخلع عليه لباس التعالي ليحقق أهدافه، فيقول: "من الناحية التاريخية نلاحظ أن الآيات القرآنية قد رافقت طيلة عشرين عاماً الممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية للنبي، ففي الوقت الذي كان النبي يُعبّر مباشرة وبشكل محسوس عن ممارسات وأهداف عمله ومشروعه، كان القرآن يخلع لباس التعالي على هذه الأعمال والواقع، ويجعلها متسامية ومتعالية عن طريق ربطها بالمطلق الأعلى وبالإرادة الغيبية لله (البداء). وهكذا مُحيت التواريخ وأسماء الأماكن وأسماء العلم والأحداث الفردية من الآيات لنزع الصفة التاريخية عنها، وطولب "الوعي" المدعو بالقلب أو اللب أو العقل والشعور بإلحاح بربط كل شيء في هذا العالم بالخالق الأعظم"[٣]، "فالقرآن في زعمه قد تعرض لمحو تواريخ وأماكن وأعلام وأحداث حتى لا يكون حبيس وقته وأسير زمنه الذي تشكل فيه. غير أنه فات على أركون أن يسمي لنا هذا الذي قام بالمحو، والبراهين التي استند إليها للوصول إلى هذه النتيجة الخطيرة!"[٤].

فالخطاب القرآني عند الفكر العلماني ما هو إلا خطاب نبوي مجرد، ليس له اتصال بكيان متعالٍ، بل هو مجرد دعوى محمدية صاغها لغوياً ليعبر عن فكره وخياله وأسطورته وخرافاته.

---

(١) هاشم صالح (١٩٥٠م) كاتب وباحث ومفكر ومترجم تنويري سوري، حصل على الدكتوراه في النقد الأدبي من السوربون، ويعد من أبرز المفكرين التنويريين العرب، يهتم بقضايا التجديد الديني ونقد الأصولية، ويناقش قضايا الحداثة، قام بترجمة الكثير من كتب محمد أركون، وهي امتداداً لفكره، وله رؤى خاصة يتفق في أغلبها معه، من كتبه: معضلة الأصولية الإسلامية. انظر: تعليقاته على معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية، أركون (٣٠).

(٢) الانسداد التاريخي، هاشم صالح (٢٦٤).

(٣) الفكر الإسلامي قراءة علمية، أركون (٧٢). انظر: القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، أركون (٢١)

(٤) موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين، د. صالح الدميجي (٢٧٦).

ويؤكد نصر حامد أبو زيد انبثاق النص من الواقع فيقول: "من الواقع تكوّن النص، ومن لغته وثقافته صيغت مفاهيمه، ومن خلال حركته بفاعلية البشر تتجدد دلالاته، فالواقع أولاً، والواقع ثانياً، والواقع أخيراً"[1]، فهم يرون أن القرآن في حقيقته لا يصل إلى مرتبة التعظيم، وإنما أصبغ بهالات الربانية والإلهية بسبب الظروف الإيديولوجية والمصالح التي رفعت من شأنه وجعلت منه قوة مهيمنة على العقول، وهم بدورهم سيكشفون هذه الظروف والعوامل ويُجلون حقيقتها ويفككون الاعتقاد بها لكونها "أصول خادعة تختبئ وراء الشعارات الدينية المستنبطة على هيئة حقائق منزلة"[2].

وهذا يعني أن القرآن الذي بلَّغه النبي ﷺ لصحابته ليس هو كلام الله، ولا هو من عند الله تعالى، بل هو من فكر محمد وصنعه، الذي اعتمد فيه على الوقائع والأحداث الاجتماعية التي واجهته[3]، واستطاع بحنكته ومعرفته بالواقع أن يصبح الرجل الذي وحَّد القوم حول إيديولوجية واحدة، بعبقريته وخياله الخصب، فظهر لنا نص أدبي رائع[4].

وهم يقصدون من ذلك تمهيداً لانتهاك حرمة القرآن ونزع قداسته، إذ أنهم يحاولون إقصاء الألفاظ الشرعية الثابتة الدالة على التقديس والإجلال، كلفظ القرآن الكريم والقرآن العظيم ونحو ذلك، ويستخدم أركون مثلاً لفظ "الخطاب النبوي" حتى يرسخ للقارئ أن القرآن ليس كلام الله وإنما هو خطاب النبي ﷺ، كما لقب القرآن "بالمدونة الرسمية المغلقة" حتى يؤكد أن القرآن المتمثل بالمرحلة الشفهية قد ضاع وبقيت المرحلة الكتابية المدونة رسمياً في عهد عثمان -رضي الله عنه- وتم فرضها على الناس وإغلاقها دون تبديل أو تغيير أو تعديل[5].

وكذلك استخدم لفظ "الظاهرة القرآنية" بهدف الفصل بين مرحلة التنزيل ومرحلة التدوين، وذلك تمهيداً للإقرار بتاريخيته وزحزحة قداسته وإمكانية نقده، وفي ذلك يقول: "استخدمت هذا مصطلح الظاهرة القرآنية ولم استخدم مصطلح القرآن قصداً، لماذا!؟ لأن كلمة "قرآن" مثقلة بالشحنات الإيمانية واللاهوتية، وبالتالي فلا يمكن استخدامها لمصطلح فعال من أجل

---

(١) نقد الخطاب الديني، نصر أبو زيد (١٣٠).

(٢) تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون (٢١).

(٣) انظر: الفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون (٩٧-١٠٧).

(٤) انظر: مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد (٦٣-٦٩-٤٩).

(٥) انظر: إعادة قراءة النص الشرعي واستهدافه في الفكر العربي، د. سليمان الغصن (١٣٥).

القيام بمراجعة نقدية جذرية لكل التراث الإسلامي، وإعادة تجديده وفهمه بطريقة مستقبلية استكشافية"[(١)].

إن أصحاب هذا الفكر العلماني لا يصرحون بكذب النبي ﷺ في بلاغه، ويتظاهرون بتصديقه، ولكن لا يعتقدون حقيقة أن الله أوحى لنبيه ﷺ عن طريق جبريل -عليه السلام-، وإنما يرون أن القرآن لم يخرج عن الواقع، ولم ينزل من السماء إلى الأرض، وهو نابع من نفس النبي ممتزجاً بالواقع الذي كان يعيش فيه في ذلك الزمان.

أما السنة النبوية الجزء الثاني من البلاغ النبوي فيرون عدم صلاحيتها للعصر الحاضر، وهي لا تعدو أن تكون مجرد اجتهاد نبوي في زمان ومكان ليس ملزماً لمن جاء بعده، كما سيتبين في الموقف الثاني.

## الأصول التي أقيم عليها موقف التشكيك في حقيقة البلاغ النبوي:

### الأصل الأول: نظرية التاريخية[(٢)]

كما ظهر من بعض النصوص السابقة، وهذا الأصل سيأتي الحديث عنه في الموقف الثالث.

### الأصل الثاني: الأنسنة:

إن الأنسنة فرع من التاريخية، إذ أن العلمانيين اتكأوا على أصل التاريخية في أنه منذ نزول القرآن إلى البشر أصبح نصاً تاريخياً، وتحول من كتاب تنزيل إلى كتاب تأويل، وقد استند الخطاب العلماني على أصل أنسنة النص، أي أن نصوص البلاغ النبوي بشرية، إنسية، ليس لها قدسية ولا مزية على غيرها من النصوص.

---

(١) الفكر الأصولي واستحالة التأصيل (١٩٩)، وانظر: النص القرآني من تهافت القراءة إلى أفق التدبر، د. قطب الريسوني (٢٣٠-٢٣٥).

(٢) "التاريخية" أو "التاريخانية" هو مصطلح وافد إلى العالم العربي والإسلامي من أصول غربية، وقد سجل أول ظهور لهذا المصطلح في اللغة الفرنسية في القرن التاسع عشر الميلادي عام ١٨٧٢م، والمعاني الفلسفية والإيدلوجية التي ألبست هذا المفهوم أكثر من أن تحصى، إلا أن أقرب ما تم تعريف التاريخانية به: "العقيدة التي تقول: أن كل شيء أو كل حقيقة تتطور مع التاريخ، وهي تهتم أيضا بدراسة الأشياء والأحداث من خلال ارتباطها بالظروف التاريخية" انظر: العلمانيون والقرآن الكريم، أحمد الطحان (٢٩٦).

وفي هذا إنكار مصدرها الإلهي، وأن الإنسان بعد أن تلقاها خضعت لواقعه البشري وزال عنها وصف الإلهية. وذلك لأن الوحي ما هو إلا حالة شعورية تعتري النبي ﷺ نتيجة تأثره بواقعه والظروف المحيطة به.

فقد حاول العلمانيون تأصيل أن النص تأنسن بدءًا من لحظة تلقي النبي ﷺ له، فيقول نصر حامد أبو زيد: "إن النصوص، دينية كانت أَم بشرية، محكومة بقوانين ثابتة، والمصدر الإلهي للنصوص الدينية لا يخرجها عن هذه القوانين؛ لأنها "تأنسنت" منذ تجسدت في التاريخ واللغة، وتوجهت بمنطوقها ومدلولها إلى البشر في واقع تاريخي محدد، إنها محكومة بجدلية الثبات والتغير، فالنصوص ثابتة في "المنطوق"، متحركة متغيرة في "المفهوم"، وفي مقابل النصوص تقف القراءة محكومة أيضاً بجدلية الإخفاء والكشف"[(١)].

ويقول مؤكداً على لحظة تأنسن النص القرآني: "والقرآن نص مقدس من ناحية منطوقة، لكنه يصبح مفهوماً بالنسبي والمتغير، أي من جهة الإنسان، ويتحول إلى نص إنساني "يتأنسن"، ومن الضروري هنا أن نؤكد أن حالة النص الخام المقدس حالة ميتافيزيقية لا ندري عنها شيئاً إلا ما ذكره النص عنها، ونفهمه بالضرورة من زاوية الإنسان المتغير والنسبي، النص منذ لحظة نزوله الأولى - أي مع قراءة النبي له لحظة الوحي — تحول من كونه ( نصاً إلهياً ) وصار فهماً ( نصاً إنسانياً ) لأنه تحول من التنزيل إلى التأويل، إن فهم النبي للنص يمثل أولى مراحل حركة النص في تفاعله بالعقل البشري، ولا التفات لمزاعم الخطاب الديني بمطابقة فهم الرسول للدلالة الذاتية للنص، على فرض وجود مثل هذه الدلالة الذاتية.

إن مثل هذا الزعم يؤدي إلى نوع من الشرك من حيث يطابق بين المطلق والنسبي، وبين الثابت والمتغير، حيث يطابق بين القصد الإلهي والفهم الإنساني لهذا القصد لو كان فهم الرسول. إنه زعم يؤدي إلى تأليه النبي، أو إلى تقديسه بإخفاء حقيقة كونه بشراً، والتركيز على حقيقة كونه نبياً"[(٢)].

**نقد الأصل الثاني:**

**أن تشكيكهم في حقيقة البلاغ النبوي، وتأصيلهم للقول بأنسنة النص، أصل باطل،**

(١) نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد (١١٩).

(٢) نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد (١٢٦).

**من وجوه:**

**الوجه الأول**: إن من المعلوم بالضرورة من دين المسلمين، وإجماعهم عليه أن القرآن كلام الله "المتلو الذي في المصاحف بأيدي الناس في شرق الأرض وغربها، من أول ﴿الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة الفاتحة:٢] إلى آخر سورة الناس، هو كلام الله عز وجل ووحيه، أنزله على نبيه محمد ﷺ مختاراً له من بين الناس". فالقرآن لفظاً ومعنى هو من عند الله، والرسول ﷺ ما عليه إلا التبليغ كما أُمر وبلَّغه كما سمعه، ولا يملك أحد التحريف فيه بالتبديل أو الزيادة والنقصان، ولكن العلمانيين خالفوا هذا الإجماع المنعقد، وظنوا أنهم يستطيعون بافتراضاتهم الفلسفية تشكيك المسلمين في مصدر البلاغ النبوي، فتارة يقولون هو كلام بشر، وتارة هو نص لغوي منتج الواقع، وكل هذا لينفوا عنه مصدر الإلهية، وينكرونه جملة وتفصيلاً.

**الوجه الثاني**: أن المنطق الإيماني الذي يعتقده جميع المسلمين، قائم على أن النص القرآني نص متعالٍ إلهي من عند العزيز الحكيم، أنزله الله على رسوله ﷺ، ليصلح به واقع الناس ويزيل عنهم الشرك والوثنيات، فهو الذي يؤثر فيهم ويُغيّر، وليس للواقع أثر في دلالاته ومعانيه فضلاً عن أن يكون له أثر في تشكله وتكوينه، ولا شك أن هذا قولٌ باطلٌ شديد البطلان، يهدف إلى نقض الدين، والتشكيك في نصوص تشريعه، ثم أنه مخالفة لإجماع أهل الإسلام قاطبة على مر العصور، فهو مخالف لما هو معلوم من الدين بالضرورة.

**الوجه الثالث**: إن القرآن الكريم لا شك في ثبوت تنزيله من عند الله تعالى، وهو كلام الله الحق وآياته هدايات، بينات، والعلمانيون لم يقدروا القرآن حق قدره، ولم يُنزلوه منزلته الحقيقة، فالوحي عندهم ليس حُجة ولا برهان ولا حق، لذلك لا خضوع ولا انقياد لأحكامه وتشريعاته؛ لأنه لا تسليم لنصوصه ومعانيه ولا تصديق لأخباره ولا لوعده ووعيده، فهم يمثلون من قال عنهم ابن تيمية: "يُعرضون عن كتاب الله في أول سلوكهم، ويعارضونه في منتهى سلوكهم"[(١)].

**الوجه الرابع**: أن القول بأن النص قد تأنسن منذ لحظة تلقي النبي ﷺ له، يؤول إلى إنكار الوحي الإلهي وخاصة النبوة، ومن ينكر الوحي الإلهي يلزمه إنكار وجود الله تعالى الحق المبين! وهذا كفر وإلحاد صريح بالدين الإسلامي.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١٠/ ٣١٦).

**الوجه الخامس**: إن دعواهم أن البلاغ النبوي من إنتاج الواقع دعوى باطلة، وليس لها أساس من الصحة، وذلك بالنظر إلى صياغة القرآن الكريم المعجز بلفظه ومعانيه، وكذلك أحاديث النبي ﷺ التي صاغها الواقع بحسب زعمهم، هل هي تتشابه مع الصياغات الأدبية والشعرية الموجودة آنذاك في عصر التنزيل وقبله؟ فإن العقل يقتضي التشابه، "لقد نزل القرآن أول ما نزل على أمة العرب وهم مطبوعون على اللغة الفصحى، منقطعون لإحيائها وترقيتها، وكانوا يتفاضلون بينهم بالتفوق في علو البيان وفصاحة اللسان، حتى بلغ في تقديسهم لهذا أنهم كانوا يقيمون المعارض العامة للتفاخر والتفاضل بفصيح المنظوم وبليغ المنثور، وحتى إن القبيلة كان يرفعها بيتٌ واحدٌ من الشعر يكون رائعاً في مدحها، ويضعها بيتٌ يكون لاذعاً في ذمها، ولقد كان هؤلاء العرب يعرفون نبي الإسلام، ويعرفون مقدرته الكلامية من قبل أن يوحى إليه، فلم يخطر ببال منصف منهم أن يقول إن هذا القرآن كلام محمد، وذلك لما يرى من المفارقات الواضحة بين لغة القرآن ولغة الرسول ﷺ"[(١)].

**الوجه السادس**: إن كان القرآن من منتج الواقع كما يزعمون، فإنه يجب أن تكون حدوده في إطار الواقع والمعارف في ذلك العصر لا تتجاوزه، ومن تأمل في القرآن يجد فيه علوم الأولين والآخرين، وأنباء المستقبل، فتجاوز الزمان والمكان، والإنسان، وعلوم أهل الفلسفة وأهل الكتاب، فإن "القرآن قد اشتمل على علوم ومعارف في هداية الخلق إلى الحق، بلغت في نبالِهِ القصد ونصاعة الحجة وحُسن الأثر وعموم النفع مبلّغاً يستحيل على محمد وهو رجل أمي نشأ بين الأميين أن يأتي بها من عند نفسه، بل يستحيل على أهل الأرض جميعاً من علماء وأدباء وفلاسفة ومُشرعين وأخلاقيين أن يأتوا من تلقاء أنفسهم بمثلها، هذا هو التنزيل الحكيم، تقرؤه فإذا بحر العلوم والمعارف متلاطم زاخر، وإذا روح الإصلاح فيه قوي قاهر، ثم إذا هو يجمع الكمال من أطرافه، فبينما تراه يُصلح ما أفسده الفلاسفة بفلسفتهم؛ إذ تراه يهدم ما تردى فيه الوثنيون بشركهم، وبينما تراه يُصحح ما حرفه أهل الأديان في دياناتهم؛ إذ تراه يقدم للإنسانية مزيجا صالحا من عقيدة راشدة ترفع همة العبد، وعبادة قويمة تُطهر نفس الإنسان، وأخلاق عالية تؤهل المرء لأن يكون خليفة الله في الأرض، وأحكام شخصية ومدنية واجتماعية تكفل حماية المجتمع من الفوضى والفساد، وتضمن له حياة الطمأنينة والنظام والسلام والسعادة"[(٢)].

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (٢/ ٣٣٨-٣٣٩).

(٢) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (٢/ ٣٤٢).

**الأصل الثالث: توظيف نظرية "خلق القرآن" التي قالها أهل الكلام.**

عمل الفكر العلماني على توظيف نظرية القول بخلق القرآن، في سبيل زحزحة الاعتقاد بكونه وحياً متعالياً، ولذلك تظهر أهمية توظيف هذه النظرية، كما يقول أركون: من أجل أن نفتح ثغرة في الجدار المسدود للتاريخ، ماذا تعني هذه الأطروحة؟ إنها تعني بكل بساطة أن القرآن بحاجة إلى وساطة بشرية، أن نقول بأن القرآن مخلوق فهذا يعني أنه متجسد في لغة بشرية، هي هنا اللغة العربية، ومن ثم فلا يمكنك أن تذهب إلى الله أو تصل إليه إلا عن طريق لغة بشرية، وكل ما عدا ذلك وهم، أو عدم قدرة على التميز"[(١)].

أما حسن حنفي[(٢)] فيدعي القول بخلق القرآن، وأن ذلك يتطلب أن تتغير دلالاته وفقاً لكونه حادثاً وليس تنزيلاً ولا قديما، أو يكون بذلك سابقاً على التجربة ولا يدور مع متطلبات الواقع، فيقول: "موضوع خلق القرآن هو الأولى بالإحياء في فكرنا المعاصر بمدلول حديث في اعتبار الوحي تعبيراً عن واقع، ومن ثم فهو "حادث" أكثر منه تنزيلاً، تعني "حادث" أن يتغير في فهمه وتفسيره طبقاً لمتطلبات الواقع، وتعني "القديم" أنه سابق على التجربة لا يتغير بتغير الواقع وتطور التاريخ"[(٣)].

ويقوم الفكر العلماني بتشبيه نظرية خلق القرآن بنظرية التجسد عند النصارى، فكما أن الله تعالى تجسد للنصارى بالمسيح، فكذلك القرآن أحد التجليات الممكنة التي تجسد الكلام الإلهي في صورة قرآن، يقول أركون: "الشيء الذي يقابل يسوع المسيح في الإسلام هو القرآن بصفته الكتاب المقدس الذي يحتوي على كلام الله الموحى به، وأما يسوع المسيح بصفته تجسيداً لكلمة الله، فإنه يشبه المصحف الذي تجسد فيه كلام الله"[(٤)].

ويؤكد أيضاً هذه الفكرة نصر حامد أبو زيد، وأن القرآن تحول من الإلهية إلى الإنسية كما

---

(١) قضايا في نقد العقل الديني، محمد أركون (٢٧٨).

(٢) حسن حنفي (١٣٥٤هـ) أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة، يكتب باسم تجديد الإسلام، ينظر إليه أنه موروث شعبي لا قدسية لنصوصه ويدعو لإعادة تأويله، وينكر حجية السنة، والوحي مجرد شعور ونصوصه خاضعة للتبديل، له مؤلفات كثيرة مليئة بالتناقض في المواقف والآراء، إلا أنه لم يختلف موقفه في تأييد العلمانية ومعاداة الإسلام. انظر: موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين، خليل أحمد خليل (١/ ٣٨٢)، الإسلام والحداثة، عبد المجيد الشرفي (٤١٦).

(٣) من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي (١/ ١٥٢).

(٤) القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون (٢٤).

هو حال عيسى عليه السلام في دين النصارى، فيقول: "إن كلام الله قد تجسد في شكل ملموس في كلتا الديانتين: تجسد في المسيحية في مخلوق بشري هو المسيح، وتجسد في الإسلام نصاً لغوياً في لغة بشرية هي اللغة العربية، وفي كلتا الحالتين صار الإلهي بشرياً أو تأنسن الإلهي، وإذا كان الفكر الديني الإسلامي ينكر على الفكر الديني المسيحي "توهم" طبيعة مزدوجة للسيد المسيح، ويصر على طبيعته البشرية، فإن الإصرار على الطبيعة المزدوجة للنص القرآني يعد وقوعاً في "التوهم" نفسه"[(١)].

وهذا الإلزام العلماني بالقول بخلق القرآن وأن ذلك يربطه بالتاريخ هو في حقيقته نفي كون القرآن منزل متعالي، وفي ذلك يتأكد ما يطمحون إلى تحقيقه من نزع القداسة وتشويش المصدرية، وهذا ليس بجديد، بل هو عين ما يشغب به النصارى على المسلمين، يقول جورج قنواتي[(٢)]: "كان المسيحيون يستخدمون البرهان بالكلمة المخلوقة أو غير المخلوقة ليرغموا المسلمين على الاعتراف بلاهوت المسيح!

إن كانت غير مخلوقة كان المسيح هو الله، وإن كانت مخلوقة لم يكن الله قبل تولدها ذا كلمة وروح، وربما كان ذلك هو الأصل في مناقشة القضية: هل القرآن مخلوق أو غير مخلوق، وكذلك القول في مسألة صفات الله، فالظاهر أن الجدل المسيحي هو الذي أفضى إلى مناقشتها في الإسلام"[(٣)].

والمقصود أن الفكر العلماني استند إلى أصل نظرية أهل الكلام في خلق القرآن ليؤكد على كون القرآن ليس وحياً إلهياً.

**نقد الأصل الثالث: استنادهم إلى القول بخلق القرآن، والرد عليهم من وجوه:**

**الوجه الأول:** الأصل الذي استُنِدَ عليه في نظرية خلق القرآن باطل من أساسه؛ لأن نظرية خلق القرآن لم يعتقدها جموع المسلمين. فكلهم يؤمنون أن القرآن كلام الله حقيقة بحروفه

---

(١) نقد الخطاب الديني، نصر أبو زيد (٢٠٨).

(٢) جورج شحاتة قنواتي (١٣٢٣ - ١٤١٤ هـ) مدير معهد الدراسات الشرقية للآباء الدومنيكان الكاثوليك. وهو أحد المتخصصين في الفلسفة الإسلامية. ويعد من المهتمين بدراسة أعمال ابن سينا وابن رشد، من أعماله أيضا: الاشتراك مع الباحث الفرنسي لويس جارديه في إعداد كتاب «المدخل إلى علم الكلام» باللغة الفرنسية. وألف باللغات العربية والفرنسية والإيطالية. انظر: تتمة الأعلام للزركلي - محمد خير رمضان (١/ ١١٨).

(٣) المسيحية والحضارة العربية، جورج قنواتي (٩٨).

ومعانيه، غير مخلوق، وهذا الذي اتفق عليه سلف الأمة في الاعتقاد في القرآن، وقد استفاضت كتب السنة في الرد على القائلين بخلق القرآن.

**الوجه الثاني**: أن هناك فرق بين المسيح عليه السلام وبين القرآن، فالتفريق في القرآن قائم على أن المسيح ابن مريم خَلقٌ من خَلقِ الله تعالى، خَلَقَهُ سبحانه بكلمةٍ منه كما خلق آدم من تراب، ثم قال له كن فيكون، وقد بيَّن أيضاً أن القرآن كلام الله بلفظه ومعناه، وقد بيَّن ذلك الإمام أحمد بن حنبل فقال: "عيسى تجري عليه ألفاظ لا تجري على القرآن؛ لأنه يسميه مولودًا وطفلاً وصبيًّا وغلامًا، يأكل ويشرب، وهو مخاطب بالأمر والنهي، يجري عليه اسم الخطاب والوعد والوعيد، ثم هو من ذرية نوح، ومن ذرية إبراهيم، ولا يحل لنا أن نقول في القرآن ما نقول في عيسى: هل سمعتم الله يقول في القرآن ما قال في عيسى؟ ولكن المعنى من قول الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [سورة النساء: ١٧١].

فالكلمة التي ألقاها إلى مريم حين قال له: كن، فكان عيسى بكن، وليس عيسى هو الكُنُّ، ولَكِنْ بالكُنِّ كَانَ، فالكُنُّ من الله قولٌ، وليس الكُن مخلوقًا، وكذبت النصارى والجهمية على الله في أمر عيسى، وذلك أن الجهمية قالوا: عيسى روح الله وكلمته؛ لأن الكلمة مخلوقة، وقالت النصارى: عيسى روح الله من ذات الله. وكلمته من ذات الله. كما يقال: إن هذه الخرقة من هذا الثوب، وقلنا نحن: إن عيسى بالكلمة كان، وليس عيسى هو الكلمة.

وأما قول الله: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [سورة النساء:١٧١]، يقول: مِن أمره كان الروح فيه كقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لَّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة الجاثية:١٣].

يقول مِن أمره، وتفسير روح الله إنما معناها أنها روح بكلمة الله خلقها الله، كما يقال: عبد الله وسماء الله وأرض الله"(١).

**الوجه الثالث**: إن القول بالنظرية الكلامية (خلق القرآن) تشكل مأزقاً معرفياً يقع فيه الفكر العلماني الحداثي "من خلال محاولاته في الجمع بين المتناقضات، وذلك من أجل تغليبه

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد بن حنبل (١٢٥-١٢٦).

التوظيف (الأيديولوجي) الهدمي، ولذلك نجد أن "الجابري"[(١)] لا يؤيد توظيف نظرية "خلق القرآن" في مشروع الفكر الحداثي.

وينبه إلى أن الانجرار مع هذه النظرية ينطوي على إشكالية محورية تتعارض مع المشروع الحداثي في إعادة قراءة النص الديني وتأويله، القائم على التحرر من سلطة النص وتحرير استغلال العقل، إذ أن القول بنظرية "خلق القرآن" كما يقول بها الفكر الكلامي عامة -الاعتزالي والأشعري- بحسب الجابري يعني القول بـ"قدم" معاني القرآن، وهو ما يجر حتماً إلى ربط معاني القرآن بنوع المواضعة اللغوية التي كانت قائمة سائدة حين نزوله، وهذا يعني أن التأويل الذي ينبغي أن يشكل المظهر العقلي في السيطرة على النص سيغدو مقيداً بالمواضعة اللغوية كما كانت في زمن معين، سواء قيل بالتوقيف أو الاصطلاح، وهو ما يفتح المجال واسعاً، كما يقول الجابري، لتسويد اللغة على الفكر، ونظام الخطاب على نظام العقل"[(٢)].

## الموقف الثاني: التشكيك في وثوقيه البلاغ النبوي:

إحداث الزعزعة في الوثوق بالبلاغ النبوي بحفظه وحجيته، فإذا لم يوثق به انتفى التسليم والإيمان، ومن ثم يحصل المراد من الشك به وزعزعة اليقين بثبوته.

### ١. التشكيك في ثبوت القرآن:

يحاول الفكر العلماني الطعن في ثبوت البلاغ النبوي من خلال ما يدعيه في الكشف عن الكيفية التي تم بها تدوين الكتاب والسنة، وأنه قد خضع لعمليات أدت إلى اختراق متنه وزيادته ونقصه وتحريفه، وذلك بتأثير الظروف التاريخية والمصالح السياسة والأيديولوجية.

ويؤكد ذلك نصر حامد أبو زيد، وأن ذلك حصل منذ بداية جمع القرآن في عهد أبي بكر وعمر وعثمان -رضي الله عنهم- من أجل تحقيق السيادة القرشية[(٣)].

---

(١) محمد عابد الجابري، ولد في المغرب (١٩٣٦م) حصل على الدراسات العليا في الفلسفة والدكتوراه من كلية الآداب بالرباط، له العديد من الكتب المنشورة، منها: نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، العقل السياسي العربي "نقد العقل العربي"، الخطاب العربي المعاصر، وغيرها. انظر: تكوين العقل العربي، د. محمد عابد الجابري (صفحة غلاف).

(٢) موقف الفكر الحداثي من أصول الاستدلال في الإسلام، د. محمد حجر القرني (٢٧١)، انظر: نقد الخطاب الديني، نصر أبو زيد (٢٠٢) النص والسلطة والحقيقة، نصر أبو زيد (٣٣).

(٣) انظر: الشافعي وتأسيس الإيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبوزيد (١٥). جدل الأصول والواقع، د. حمادي ذويب (١١٥-١٥٦).

"إن هذه الطريقة في البحث تدل على أن الفكر الحداثي لم يستطع أن يصل إلى النتيجة التي يريد صنعها عن طريق المنهجية المعرفية، فاتجه إلى تغليب منهجية الأيديولوجية التي تنقاد لكل تخمين وتخرُّص بغير علم"[١].

ومن أبرز المشككين في عملية التدوين أركون، حيث يدعي أن القرآن تعرض إلى عملية الانتخاب عند تدوين الآيات عند جمع النص القرآني، فيقول في هذا السياق: "إن الانتقال من مرحلة الخطاب الشفهي إلى مرحلة المدونة النصية الرسمية المغلقة - أي مرحلة المصحف- لم يتم إلا بعد حصول الكثير من عمليات الحذف والانتخاب والتلاعبات اللغوية التي تحصل دائماً في مثل هذه الحالات، فليس كل الخطاب الشفهي يدون، وإنما هناك أشياء تفقد في الطريق، نقول ذلك ونحن نعلم أن بعض المخطوطات قد أتلفت كمصحف ابن مسعود مثلاً.. ويمكن القول: إن تاريخ إقفال المناقشات الدائرة حول النص القرآني يعود إلى لحظة الطبري"[٢].

ويؤكد على ضرورة التأكد من النصوص القرآنية ويقرر بأن: "القرآن ليس إلا نصاً من جملة نصوص أخرى تحتوي على نفس مستوى التعقيد والمعاني الفوارة الغزيرة، كالتوراة والإنجيل، والنصوص المؤسسة للبوذية أو الهندوسية"[٣].

فهو يؤكد على ضرورة تعرض النص القرآني للنقد كما تعرض نص التوراة والإنجيل، فيجب عدم الوثوق به، وباتوا يُحرضون إلى عدم الوثوق بتدوينه، فهذا هاشم صالح -مترجم كتب أركون- يتساءل: "إلى متى سيظل المسلمون يقمعون بالعنف والقوة والتهديد والتكفير كل مَن تسول له نفسه أن يطبق نفس المنهج التاريخي النقدي على القرآن؟ .. لقد ابتدأت الشكوك تظهر حول أطروحة الكتاب الهابط من السماء بقضه وقضيضه، ابتدأت تنتشر في أوساط المثقفين المسلمين أكثر مما يريد أن يعترف به الإسلام الرسمي"[٤].

وممن شكك في حفظ القرآن وطريقة تدوينه وجمعه، الجابري حيث قال: "ومن الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه زمن عثمان أو قبل ذلك، فالذين تولوا هذه المهمة لم يكونوا

(١) موقف الفكر الحداثي من أصول الاستدلال في الإسلام، د. محمد حجر القرني (٣٥١).

(٢) قضايا في نقد العقل الديني، محمد أركون (١٨٨ - ١٨٩).

(٣) الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، محمد أركون (٣٥-٣٦)، انظر: (٢٢).

(٤) الإسلام والانغلاق اللاهوتي، هاشم صالح (٧٦).

معصومين"[١].

ويظهر المنهج التشكيكي عند عبد المجيد الشرفي[٢] الذي قرر أن القرآن لا يطلق إلا على الرسالة الشفوية التي بلَّغها النبي ﷺ لأصحابه، أما ما دوِّن بعد ذلك في المصاحف فهذه المدونة بقرار سياسي لا يشملها الحفظ الإلهي الموعود به[٣].

وقد ترسخ هذ الموقف التشكيكي لدى تلامذة الشرفي، فهذا بسام الجمل[٤] يقول: "واعتقد أغلب علماء القرآن السُنيين أن ما جُمع من القرآن هو الوحي برمته، لم يضع منه شيء، ولم يُزد فيه بأي حال من الأحوال، وهذا الموقف تُناقضه أخبار أخرى مُضمنة في المصادر السُنية نفسها "مثل قول عائشة -رضي الله عنها- في سورة الأحزاب" ويستدعي ذلك كله إعادة النظر في حقيقة الوحي وتاريخ المصحف.

ولعلنا لا نخطئ السبيل حيث نقول أن جمع القرآن لم يُنجز في ضوء ضوابط معرفية ومنهجية دقيقة"[٥]، وكذلك يرى نصر حامد أبو زيد أن القرآن "لم ينج من آثار عمليات المحو والإثبات"[٦]، وأن القول بأن القرآن محفوظ، وأن الله هو الحافظ، يعد مضاداً للإسلام في ذاته[٧].

وهناك الكثير من الأسماء الأخرى التي شاركت في هذا الموقف التشكيكي في حفظ القرآن

---

(١) مدخل إلى القرآن الكريم، الجابري (٢١٠).

(٢) عبد المجيد الشرفي كاتب ومفكر تونسي، وأستاذ الحضارة الإسلامية في الجامعة التونسية، من مؤلفاته: الإسلام والحداثة، المسلم في التاريخ، الإسلام بين الرسالة والتاريخ، وله مساهمات فكرية وبحثية في عدد من الدوريات المتخصصة والمؤتمرات العلمية، منقول من صفحة الغلاف لكتابه الفكر الإسلامي في الرد على النصارى إلى نهاية القرن الرابع/ العاشر، عبدالمجيد الشرفي.

(٣) انظر: الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبد المجيد الشرفي (٤٩-٥٢).

(٤) بسام الجمل، باحث، وكاتب تونسي، حاصل على الدكتوراه في الآداب واللغة العربيّة، جامعة منوبة، يشغل أستاذا مساعدا بكلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس، ويشرف على التحكيم العلمي لبحوث قسم الموروث الديني بمؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، له مجموعة من الأعمال المنشورة من بينها: "أسباب النزول"،"الإسلام السني"، "ليلة القدر في المتخيّل الإسلاميّ". انظر: جدل التاريخ والمتخيل"سيرة فاطمة"، بسام الجمل. (صفحة الغلاف).

(٥) الإسلام السني، بسام جمل (٨٤).

(٦) الخطاب والتأويل، نصر حامد أبو زيد (١٣٦).

(٧) انظر: النص والسلطة والحقيقة، نصر حامد أبو زيد (٧٠).

الكريم، ودعوى عدم سلامته من التحريف والتبديل[(١)]، وتشكيكاتهم في مجملها غير مبنية على أساس علمي، ومجمل أدلتهم تقوم على أنه لا بد من فحص الروايات والوثائق التي وصلت إلينا، فالتشكيك الموجه للقرآن لا يخلو من تأثيرات خارجية لاهوتية كتابية، جعلت النظر إلى النص القرآني كما تعامل النقد الغربي مع مفهوم النبوة والكتاب المقدس[(٢)]. وهذا النقد اللاهوتي لا يمكن ممارسته على القرآن لاختلاف خصائص الكتابين[(٣)].

**نقد الموقف الثاني: التشكيك في ثبوت القرآن، حيث نرد عليهم بإجمال من وجوه:**

**الوجه الأول:** أن الوعد الإلهي ثابت في حفظ القرآن الكريم من التحريف والتبديل والتغيير شامل له قبل نزوله وأثناء تبليغه، وبعد بلاغه، كما قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [سورة البروج:٢١-٢٢]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]. وقوله تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ [سورة الإسراء:١٠٥].

ولو صح افتراض وقوع التحريف فيه وعدم الوثوق في نقله إلينا، لما جاز التحدي به، ولما وقع الإعجاز به، ولا لزم التحاكم إليه، ولا كان مهيمناً على غيره. والآيات شاهدة على ذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِناً عَلَيْهِ﴾ [سورة المائدة:٤٨].

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة يونس:٣٨]. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [سورة النساء:٥٩]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَـذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [سورة

---

(١) من تلك الأسماء: طه حسين، ومصطفى مندور، وسيد القمني، والصادق النيهوم، ومحمد شحرور، وحسن حنفي، ورشيد الخيون، وفتحي القاسمي، ونائلة السليني، وخالد السعيداني، ورمضان بن رمضان وكامل النجار وغيرهم.

(٢) انظر: ما قرر سبينوزا حول منهجه النقدي في الكتاب المقدس، رسالة في اللاهوت والسياسة، سبينوزا (٢٣٦). وهو نفس المنهج المستخدم في تناول النص القرآني.

(٣) انظر: ظاهرة التأويل الحديثة في الفكر العربي المعاصر، د. خالد السيف (٣٦٨-٣٦٩).

الإسراء:٨٨][1].

وهل يرى هؤلاء العلمانيون المدعون التحريف في كتاب الله تعالى، أن هذه الآيات الدالة على حفظه وثبوت التحدي به وهيمنته، ووجوب الرجوع إليه عند التنازع، أن ذلك قرآن آخر محفوظ عند الله مختلف عن القرآن الذي يقرأه المسلمون؟ أم أن ذلك القرآن ذهب وانتهى بموت النبي ﷺ وأن الذي بين أيدينا شيء آخر؟[2].

كل هذه الافتراضات تؤكد تكذيب دعواهم، وفساد قولهم، وأن القرآن واحد محفوظ، ونصوصه قطعية ثابتة لم تتغير، ولم يطرأ عليها تزوير أو تلفيق.

**الوجه الثاني**: إن الحق والصحيح الذي لا ريب فيه ولا أدنى شك أن القرآن الكريم الذي بين أيدينا قد جُمع ورتبت آياته وسوره كما أوحاه الله إلى نبيه محمد ﷺ، وقد وصل إلينا كما وعد الله بحفظه وبقائه، محفوظاً إلى أن يُرفع في آخر الزمان.

وقد تم نقله بطريقة مبهرة في الدقة والاحتياط منذ لحظة بلاغ جبريل -عليه السلام- للنبي ﷺ وتبليغ النبي ﷺ ويؤكد على ذلك كل الروايات الموثوقة والمستندات التاريخية.

**الوجه الثالث**: أن القرآن المدون في المصاحف قد تمت كتابته على أيدي كُتاب الوحي في حياة النبي ﷺ، فهو محفوظ في الصدور مدون في السطور، وقد اشتهر العرب بقوة الحفظ، وفي ذلك يقول زيد بن ثابت -رضي الله عنه- "كنا عند رسول الله ﷺ نؤلِّف القرآن من الرِّقاع"[3].

يقصد أن وضعهم لآيات القرآن في مواضعها من السور كان بإشارة من النبي ﷺ[4].

وقد جُمع القرآن الذي في الصحف في عهد أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- في مصحف واحد، مع تمام حرصهم في منهجية النقل وتمام التحوط في جمع القرآن، وقد استُكمل

---

(١) انظر: الانتصار للقرآن، الباقلاني (١/ ٥٣).

(٢) انظر: إعادة قراءة النص الشرعي، د. سليمان الغصن (٢٩٩-٣٠٠).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (٣/ ٥٩٨)، حديث رقم (٣٩٥٤) باب في فضل الشام واليمن، كتاب المناقب، وحسنه، وأحمد في مسنده: (٥/ ١٨٤)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٢٢٩)، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في صحيح الترمذي: في السلسة الصحيحة (٢/ ٢١) حديث رقم (٥٠٣).

(٤) انظر: دلائل النبوة، للبيهقي (٧/ ١٤٧)، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٢/ ٣٧٨).

هذا الجمع في عهد عثمان بن عفان -رضي الله عنه- وقد كمل في ذلك الجمع أبلغ صور الدقة والترتيب كما أثبتت ذلك روايات الحديث[1].

والحق أن ترتيب السور كما هو عليه المصحف العثماني مشتهر منذ عهد النبي ﷺ وعلى ذلك تشهد الأحاديث والآثار[2].

**الوجه الرابع:** في منهجية الفكر العلماني في محاولتهم لهدم المسلمات والثوابت، نجد أنها حاولت إنكار الكثير من الحقائق التاريخية الثابتة، وتشويه كل ما يتعلق بثبوت النص القرآني، بغية إثبات تحريفه، وعدم قدسيته، فهم ينطلقون من الفكر ويحاولون صنع تاريخ يوافقها، وإذا استعصى عليهم التاريخ ولم يصنع لهم الفكر المراد؛ سعوا إلى منهجية أخرى تساير أهدافهم ورغباتهم، فتناقضوا، فلم يعد التاريخ هو مَن يصنع الفكر وإنما الفكر هو مَن يصنع التاريخ[3].

**الوجه الخامس:** إن الموقف العلماني عموماً مناقض لقطعيات الوحي، يجادل في بديهيات الإيمان، ومشكك في مسلماته، طاعن في محكماته، ناقد لثوابت الدين.

## ٢. التشكيك في وثوقية الثبوت والحجية لنصوص الحديث النبوي.

تبنت الخطابات العلمانية الحداثية موقفاً حاداً من السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع من دين الإسلام، مغايراً لما عليه جمهور المسلمين على صعيد الثبوت والحجية، فلم تسلم السنة من الطعن والتشكيك، **فمن تلك التشكيكات:**

### ١- التشكيك في عملية نقل الأحاديث وحجيتها.

إن المواقف التي سلكها العلمانيون من السنة النبوية متعددة ومتنوعة بتعدد التيارات العلمانية، إلا أنها تلتقي في غاية واحدة وهي محاولة تهميش السنة وإلغائها بالتشكيك فيها وفي حجيتها ودورها في البيان التشريعي.

فمفهوم السنة المعروف عند المسلمين لا يوافق عليه الفكر العلماني لأنه يرى فيه تحنيط

---

(١) انظر: ما أخرجه البخاري في صحيحه (٦/ ١٨٣) حديث رقم: (٤٩٨٧) باب جمع القرآن، كتاب فضائل القرآن.

(٢) انظر: ما أخرجه أحمد في مسنده (٤/ ١٠٧) حديث رقم: (١٧٠٢٣)، وصححه الألباني بمجموع طرقه في السلسة الصحيحة (٣/ ٤٦٩) حديث رقم: (١٤٨٠). وتفسيره في الاتقان للسيوطي (٢/ ٤١٢ -٤١٤). فتح الباري، لابن حجر (٩/ ٤٢).

(٣) انظر: موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام، د. محمد بن حجر القرني (٣٦٩).

الإسلام وتهميشه، حيث يقولون: "مِن هنا يأتي التعريف الخاطئ برأينا للسنة النبوية بأنها " كل ما صدر عن النبي من قول، أو فعل، أو أمر، أو نهي، أو إقرار".....هذا التعريف كان سبباً في تحنيط الإسلام"[(١)].

فالمفهوم الصحيح للسنة الذي يساير التقدم والحضارة برأيهم هو "أن السنة النبوية هي اجتهاد النبي، في تطبيق أحكام الكتاب من حدود وعبادات وأخلاق، آخذين بعين الاعتبار العالم الموضوعي الذي يعيش فيه"[(٢)].

فالمقصود إثبات أن السنة النبوية ليست وحياً، وإنما مجرد اجتهاد بشري غير معصوم محكوم بالعالم الموضوعي الذي نشأ فيه، فهو خاضع للواقع تحت كل ملابساته وظروفه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

**٢- التشكيك بعموم الأحاديث.**

وذلك بانتفاء القطع بصحة ورود الأحاديث عن النبي ﷺ، حيث طعن الفكر العلماني في صحة حتى الأحاديث الثابتة في الصحيحين "البخاري ومسلم"، يقول محمد عابد الجابري في معرض حديثه عن الحديث الصحيح: إن "كتب الحديث الصحيحة، كصحيحي البخاري ومسلم، إنما هي صحيحة بالنسبة للشروط التي وضعها أصحابها لقبول الحديث، الحديث الصحيح ليس صحيحاً في نفسه بالضرورة... وإنما هو صحيح بمعنى أنه يستوفي الشروط التي اشترطها جامع الحديث كالبخاري ومسلم"[(٣)].

أما محمد شحرور[(٤)] فيرى أن اعتبار هذين الكتابين من أصح الكتب بعد كتاب الله هو من أكبر المغالطات، فيقول: "يقولون صحيح مسلم البخاري، ويقولون إنهما أصح الكتب بعد كتاب الله، ونقول نحن: هذه إحدى أكبر المغالطات التي ما زالت المؤسسات الدينية تُكره

---

(١) الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة، محمد شحرور (٥٤٨).

(٢) الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة، محمد شحرور (٥٥٣).

(٣) في قضايا الدين والفكر، محمد عابد الجابري (٨).

(٤) محمد ديب شحرور، (١٩٣٨-٢٠١٩م) حصل على الدكتوراه عام ١٩٧٢ في الهندسة المدنية - اختصاص ميكانيكا تربة وأساسات. بدأ في دراسة التنزيل الحكيم وهو في إيرلندا، وقد ساعده المنطق الرياضي على هذه الدراسة، واستمر بالدراسة حتى وفاته، حيث أصدر الكتب التالية ضمن سلسلة (دراسات إسلامية معاصرة) منها: الكتاب والقرآن - قراءة معاصرة، السنة الرسولية والسنة النبوية - رؤية جديدة.

الناس على التسليم بها تحت طائلة التكفير والنفي"[1].

ولم يكتف الخطاب العلماني بالطعن في الصحيحين، بل وصل به الحال إلى الاتهام بالتحريف أثناء التدوين، فهذا محمد شحرور في معرض الحديث عن أركان الإسلام التي أجمعت جماهير المسلمين على ثبوتها وصحتها يقول: "كما نجد أنفسنا مع أركان الإسلام المزعومة التي تضم الشعائر فقط، أمام تحريف خطير لما ورد في التنزيل الحكيم"[2].

**٣- التشكيك في عدالة رواة الحديث النبوي.**

وهذا التشكيك اتخذ مسارين:

**الأول**: التشكيك في صحابة رسول الله ﷺ.

**الثاني**: التشكيك في رواه السنة الثقات.

فحتى يتسنى لهم نزع الثقة من المرويات الحديثية بإثارة الشبه والمطاعن حول صحة ما نقلوه إلينا، يقول أركون: "إن مِن الغريب أن نلاحظ أن الفكر الإسلامي قد بقي حتى اليوم يعيش على أفكار ابن حجر العسقلاني وأسلافه بخصوص موضوع الصحابة.... إننا لا نستطيع أن نكتفي بمفهوم "العدالة" الذي بلوره المحدثون، وإنما ينبغي إعادة تفحص كل الإسنادات، ليس فقط عن طريق تطبيق المنهجية الوضعية للمؤرخ الحديث الذي لا يهتم إلا بالمعطيات والأحداث التي يمكن تحديدها بدقة، ويرمي كل ما عداها في ساحة المزيج المعقد الغامض للخرافات والأساطير الشعبية. وإنما نريد العكس، أن نبين كيف أن العناصر الأسطورية الزائدة المضافة على سير الصحابة من أجل تشكيل شخصيات نموذجية مقدسة؛ كانت قد دعَّمت حقيقة المعلومات التأسيسية المكونة لكل التراث الإسلامي بشكل أقوى مما فعلته المعطيات والأحداث التاريخية الواقعية التي حصلت بالفعل"[3].

ويقول عبد المجيد الشرفي: "فليس صحيحاً أن إسلام الذين عاصروا النبي أفضل من إسلام الأجيال الموالية..... وليس صحيحاً أن فترة الخلافة الراشدة أحسن الفترات التاريخية

---

(١) نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، د. محمد شحرور (١٦٠).

(٢) الإسلام والإيمان د. محمد شحرور (٣٥).

(٣) تاريخية الفكر الإسلامي، أركون (١٣).

الإسلامية"[1].

ويقول عن الصحابة أيضاً: "لا سبيل إلى التمادي في تعديلهم تعديلاً مطلقاً على نحو ما يفعله عامة المسلمين منذ غلبة أهل الحديث على حياتهم الفكرية"[2].

ويشكك بسام الجمل في منزلة الصحابة -رضي الله عنهم- وذلك بالطعن فيما كُتب من مناقب الصحابة[3].

وكذلك النظر إلى أخبار السنة بمنظار علم التاريخ، وتجاهل أن السنة خضعت إلى علم دقيق أثناء جمعها، يقول هشام جعيط[4]: "كل ما دوّن بعد مائة سنة من الحديث فهو فاقد لثقة المؤرخ"[5].

ويقرر أيضاً أنه: "لا يعتقد بالصحة التاريخية لما روي عن الزهري عن هشام عن عروة عن عائشة، فالأسانيد بصفة عامة غير مقبولة من المؤرخ لأنها وضعت بعد الأثر"[6].

وأقوال كثيرة لهم تشكك في مكانة الصحابة لكي تطعن فيما نقلوه من أحاديث النبي ﷺ، فقد ضاق الفكر العلماني بما منحه الله تعالى في كتابه وبما ذكر لهم من الفضل والمزية، وهذا فيه مخالفة لما أجمعت عليه الأمة من عدالة الصحابة ونزاهتهم.

### ٤- التشكيك في الحجية والدلالة.

تواطأت الخطابات العلمانية في التوهين من شأن السنة النبوية قدر المستطاع، للتقليل من فعاليتها وتطبيقها. يقول حسن حنفي: "إن النقل وحده لا يثبت شيئاً، وقال الله وقال الرسول لا يعتبر حجة"[7]، فقالوا: أن الشافعي هو الذي قرر أن السنة هي أصل معتمد عليه في

(١) مستقبل الإسلام في الغرب والشرق، عبد المجيد الشرفي (٩٤).

(٢) مستقبل الإسلام في الغرب والشرق، عبد المجيد الشرفي (٩٧).

(٣) انظر: الإسلام السني، بسام الجمل (٦٢)، إسلام الفقهاء، بسام الجمل (٥٩).

(٤) هشام جعيط، كاتب تونسي، يتبنى المنهج التاريخي في قراءة النصوص، من مؤلفاته: أوروبا والإسلام، الفتنة الكبرى، الوحي والقرآن والنبوة، الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي، أزمة الثقافة الإسلامية. انظر: موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين، خليل أحمد خليل (١/ ٢٤٣).

(٥) الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط (٩٤).

(٦) الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط (١٣٥ -١٣٦).

(٧) دراسات إسلامية، د. حسن حنفي (٥١).

التشريع وجعلها أصلاً ثانياً بعد القرآن، وأنه بفضل الشافعي تم إضفاء الشرعية والقدسية والحجية لمرويات السنة وأحكامها، وقد قام الشافعي بتوسيع دائرة السنة وضم أحاديث الآحاد إلى الحجية، وذلك لعجز السنة في بعض المواضع.

وهذا العمل للشافعي لا يخلو من دوافع أيديولوجية سياسية عملت على ترقية السنة إلى الحجية[1]، وأركون يقرر أن الشافعي في كتابه الرسالة قد جاء بـ "الحيلة الكبرى التي أتاحت شيوع ذلك الوهم الكبير بأن الشريعة ذات أصل إلهي"[2].

وذهب أركون – تبعاً لجوزيف شاخت[3] المستشرق الألماني الباحث في الدراسات العربية والإسلامية (ت:١٩٦٩م)- إلى أن حجية الأحاديث النبوية لم تثبت إلا على يد الإمام الشافعي الذي أصبح في عهده "الحديث النبوي مصدراً ثانياً للشرع بعد القرآن"[4].

وهذا ما يؤكد عليه نصر حامد أبو زيد بقوله: "تولد عن القرآن نص السنة الذي تم تحويله بفضل الشافعي من نص شارح إلى نص مشرع"[5]، ويرون تدخل المصالح السياسة في ذلك بأن "تأسيس السنة وحياً لم يتم بمعزل عن الموقف الأيديولوجي .....موقف العصبية العربية القرشية التي كانت حريصة لنزع صفات البشرية عن محمد وإلباسه صفات إلهية تجعل منه مشرعاً"[6].

فهم يرون أن "السنة خلال القرنين الأولين على الأقل لم تكن ملزمة، وإنما صارت كذلك بداية من القرن الثالث بعد رسالة الشافعي"[7]. ويقول الشرفي: "إنه لمن غير المقبول اليوم أن نتمسك بمنهج الشافعي الأصولي وأن نكتفي بتطعيمه بما يبدو لنا ملائماً لروح العصر"، ثم

---

(١) من أبرز من كتب حول هذا الموضوع: انظر: الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر حامد أبو زيد (٧-٣-٤٠-٤٢-٥٦-١١٠). النص والسلطة والحقيقة، نصر حامد أبو زيد (١٩)، لبنات، عبدالمجيد الشرفي (١٣٨)، نحو أصول جديدة للفقه الإسلامي، محمد شحرور (١١١).

(٢) تاريخية الفكر العربي الإسلامي، أركون (٢٩٧).

(٣) انظر: النزعة الكتابية في ثقافتنا المعاصرة، د. عبد الرحمن هابيل ضمن ندوة التأويل في الفكر التراثي المعاصر آفاقه وتطبيقاته. تحرير سعيد توفيق جامعة الامارات العربية المتحدة (٤٢).

(٤) الفكر العربي، محمد أركون (٧٦).

(٥) النص، السلطة، الحقيقة، نصر أبو زيد (١٩).

(٦) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر أبو زيد (٥٥).

(٧) إسلام الفقهاء، نادر حمامي (١٢٣).

ينتهي إلى القول "بأن الزمن قد تجاوز تلك المنظومة الأصولية القديمة، وأنها قد فقدت مصداقيتها"[(١)].

أما حجية السنة فهي منتفية عند حسن حنفي، إذ أن جميع الدلائل النقلية ظنية حتى لو تضافرت بأنها حق حتى تتفق مع العقل[(٢)].

أما محمد شحرور فيرى أن السنة ليست وحياً إلهياً يجب اتباعه وعدم المخالفة، بل هي مجرد تفاعلات مع الواقع، فيقول: "الذي فعله الرسول ﷺ في القرن السابع في شبه جزيرة العرب هو الاحتمال الأول لتفاعل الإسلام مع مرحلة تاريخية معينة، وليس الوحيد، وليس الأخير"[(٣)]، "ومن ثم فالنبي ﷺ والصحابة لم يعتبروا في وقت من الأوقات أن الأحاديث النبوية هي وحي ...فقد فهموا أنها كانت نتيجة تعامل مع واقع معين في ظروف معينة عاشها النبي ﷺ وجابه فيها عالم الحقيقة المكاني والزماني"[(٤)].

والشواهد في هذا السياق كثيرة[(٥)].

### ٥- أن تدوين الحديث خضع لدوافع سياسية إيديولوجية.

وهذا المسار التشكيكي في الثبوت كثيراً ما تثيره الخطابات العلمانية، حيث يرى أركون أن عملية التدوين للسنة النبوية كانت إرهاصاً من الإرهاصات "الأرثوذكسية"[(٦)]، فيقول: "ثم راحت الأرثوذكسيات الكبرى تتشكل تاريخياً عن طريق تأليف كتب الحديث أو الصحاح، أقصد الأرثوذكسية السنية والأرثوذكسية الشيعية والأرثوذكسية الخارجية"[(٧)].

ودعوى الانتقائية في أخبار النبي ﷺ سمة بارزة في أطروحات الفكر العلماني، حيث يقول أركون: "لقد تعرض الحديث النبوي لعملية الانتقاء والاختيار والحذف التعسفية التي فُرضت في

---

(١) لبنات، عبد المجيد الشرفي (١٤٣).

(٢) انظر: من العقيدة إلى الثورة، حسن حنفي (١/ ٣٦٨-٣٧٢).

(٣) الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، محمد شحرور(٥٤٩).

(٤) المرجع السابق (٥٤٦).

(٥) انظر: النص والسلطة والحقيقة، نصر حامد أبو زيد (١٧).

(٦) الأرثوذكسية في خطاب أركون تعني كما وصفها هاشم صالح: التزمت والانغلاق الذي يرفض كل ابتكار أو تجديد يخرج عن إطار المسلمات البديهية، انظر الفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون، هامش (١٧٩).

(٧) الفكر الإسلامي، محمد أركون (٢٤٦).

ظل الأمويين وأوائل العباسيين أثناء تشكيل المجموعات النصية لـ" كتب الحديث" المدعوة بالصحيحة. لقد حدثت عملية الانتقاء والتصفية هذه لأسباب لغوية وأدبية وتيولوجية وتاريخية"[(١)].

ويستشهد الجابري بجملة من الأحاديث النبوية الصحيحة كحديث: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ»[(٢)]، وحديث: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[(٣)].

قال: "ومن السهل أن يشكك الإنسان في صحة مثل هذه الأحاديث التي تشم فيها بوضوح رائحة السياسة. بالنسبة إليَّ شخصياً إن مثل هذه الأحاديث يجب وضعها بين قوسين، أعني تجنب أخذها بعين الاعتبار؛ لأن القرآن لا يشهد لها بالصحة، فالاتجاه القرآني غير، واتجاهها غير، ومع ذلك فثمة حقيقة لا ينبغي إغفالها وهي أن هذه الأحاديث تعبر عن حالة الإحباط التي أصابت المسلمين بعدما عانوه من "الفتنة الكبرى" وما شاهدوه منها وما سمعوه عنها.."[(٤)].

**٦- اتهام العمل الحديثي بعدم الاهتمام بالنقد في المتون والتركيز على نقد السلاسل الإسنادية**، وأن كثيراً من المتون تم تمريرها بناءً على نقد الإسناد، وأن المتون لم تحظ بالنقد الصارم[(٥)].

يقول نصر أبو زيد: "إن معايير السلف في نقد الأحاديث وفي التمييز بين الصحيح والضعيف والمنحول كانت محكومة دون شك بأطر معرفية زمانية نسبية محدودة، لا ترقى إلى مستوى المعايير الموضوعية النهائية كما يتوهم البعض"[(٦)].

نجد أن موقف العلمانيين من السنة أنهم يحاولون الدخول من كل منفذ يسمح لهم بتجاوز النصوص الشرعية الثابتة، فتارة يشككون في مشروعية أصل تدوين السنة، وتارة يشككون في

---

(١) تاريخية الفكر الإسلامي (١٤٦)، وانظر: كتابه الهوامل والشوامل (١٦٨ - ١٦٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، حديث رقم: (٢٣٢)، كتاب الإيمان.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، حديث رقم: (٢١٠) باب لا يشهد على شهادة جور، كتاب الشهادات.

(٤) في نقد الحاجة إلى الإصلاح، الجابري (٢٠- ٢٦).

(٥) انظر: الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبدالمجيد الشرفي (١٧٩). أصول الشريعة، محمد العشماوي (٥٣).

(٦) نقد الخطاب الديني، نصر أبو زيد (٩٥). انظر: (٩٧).

مرجعيتها، ويطعنون في حجيتها، والوثوق بناقليها، وتارة يطعنون في أئمة الحديث وشروطهم، وتارة يجعلون الحوادث والسياسة والاجتماعية هي المؤثرة في التدوين وتوجيه الأحاديث، إلى غير ذلك من المحاولات التشكيكية فيما توارثه المسلمين وأجمعوا على صحته، محاولين زحزحة هذه الثقة وزعزعتها بزعم أنها تعارض العقل، أو لا تتوافق مع معطيات العصر ومناهج العلم والبحث.

كل هذه التشكيكات من أجل تحجيم قدر النص أو نفي مصدريته بالكلية، وجعل نصوص البلاغ النبوي في مرتبة متأخرة في الحجية مقارنة بالثقافة والواقع والعقل، عن طريق ربط مصدر النصوص الشرعية بالبشرية والواقع والثقافة، وتقديم الثقافة والواقع على النصوص الشرعية، والعقل مهيمن على الثقافة والواقع، لذلك سلب النص الحجية والهيمنة، وأصبحت الريادة والوصاية للعقل، بعد أن أفقدوا النصوص الشرعية هيبتها ومكانتها في النفوس من غير أن يلزم تغيير حروفها وألفاظها.

هذا التصور العلماني المتطرف لنصوص البلاغ النبوي ولَّد عدم الاعتداد بالقرآن الكريم والسنة النبوية، لا من جهة الثبوت، ولا من جهة الحجية، واعتبارهما مجرد نصائح وعظية وتوجيهات إرشادية غير إلزامية، يأخذ بها المسلم عندما يعتري طريقه بعض المشاكل، وهذا الأمر يشمل جميع البلاغ النبوي من عقائد وأحكام وشريعة وأخلاق، فهي لا تعدو أن تكون لها صفة الموعظة والإرشاد الموجه لضمائر الناس، دون أن يكون لها صفة الإلزام والمنظومة القانونية التي تُلزم الناس لها اعتقاداً وخضوعاً وتسليماً.

إن موقف العلمانيين من البلاغ النبوي كتاباً وسنة يؤول إلى إضعاف حجيتها، وأحياناً إلى إلغائها كلياً، وعند البعض الانتقائيين منهم يكون الإلغاء جزئياً.

### الرد عليهم في تشكيكهم في السنة النبوية: نرد عليهم بإيجاز:

**الوجه الأول**: إن السنة النبوية قد تم تدوينها وحفظها بعناية فائقة، بعضها في عهد النبي ﷺ، وغالبها حفظ في صدور الصحابة، وكل جيل نقله إلى مَن بعده عن طريق الرواية المسندة، التي تلتزم الدقة في الإسناد والمتن، لذلك جاء في العصور الأولى علم الجرح والتعديل، أحد فروع الاهتمام بحديث النبي ﷺ الذي يبحث في أحوال الرواة للحديث، وفي شروط قبول الرواية عنهم، لتصفية أحاديث النبي ﷺ من الوضع والكذب والاختلاق.

**الوجه الثاني**: إن طعن العلمانيين بالأحاديث النبوية الصحيحة "البخاري ومسلم" خطأ ظاهر، وذلك بتلقي الأمة لهم بالقبول، وكلام العلماء عنهم قديماً وحديثاً ما يغني في بيان قيمة هذين الكتابين[١].

**الوجه الثالث**: إن دعواهم أن مَن جعل السنة النبوية مصدراً للتشريع هو الشافعي دعوى غير صحيحة؛ وذلك لأن السنة مصدراً تشريعياً ثابتاً بقول الله تعالى، وبالآيات الدالة على وجوب طاعة الله ورسوله، فالدلائل الشرعية كلها تثبت حجية السنة ووجوب الاهتداء بها، وعلى ذلك أجمعت الأمة الإسلامية قاطبة، وإن شذ مَن شذ فقد تصدى لهم أهل العلم بالرد وبيان الحق، فإن الشافعي ليس هو أول مَن جعل السنة مصدراً للتشريع، وإن كان له جهود مباركة في بيانها والرد على منكري حجيتها.

**الوجه الرابع**: إن المحدثين قدَّموا علماً من أدق العلوم في الرواية واعتماد الأخبار وتمييز المقبول من المنحول، وذلك بطريقة لم يسبق إليها أحد قبلهم، ويُعد ما قدموه في علوم الحديث والرجال من أجلّ وأعظم العلوم التي قدمتها الحضارة الإسلامية، ومفخرة للإسلام، لكن الخطابات العلمانية الجاهلة بالآلية الفعلية الدقيقة التي تم بها جمع السنة وتدوينها، هو الذي أدى بهم إلى عدم الحياد تجاه مدونة السنة النبوية[٢].

**الوجه الخامس**: قد أسس علماء الحديث دراسة شاملة للحديث النبوي من حيث السند والمتن، تمتاز بالعناية الفائقة والاهتمام البالغ، حتى ظهر علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية، وعلم تأويل مُشكل الحديث، والناسخ والمنسوخ، ومعرفة غريب الحديث وعلله، ومعرفة الموضوعات، وعلم مصطلح الحديث، وغير ذلك من فروع العلوم التي تدل دلالة قاطعة على مدى الرعاية التي أحاطت بأخبار النبي ﷺ، والحرص على التثبت، فما من نص من نصوص الحديث النبوي إلا وتجد أنه محاط بالعناية والتثبت، مما يدل على أن ما يردده الخطاب العلماني ما هو إلا إشكالات قديمة أثيرت في السابق، مما استدعى قيام هذه العلوم لمواجهتها.

**الوجه السادس**: إن السنة النبوية هي بلاغ نبوي، وهي أصل التشريع، والشق الثاني من الوحي المعصوم الذي لا يتم معرفة تفاصيل العبادات والشعائر إلا به، فهي الموضحة والشارحة

---

(١) انظر: في بيان مكانة وقيمة هذين الكتابين والمقارنة بينهما، فتح المغيث، للسخاوي (١/ ٢٧-٣٩).

(٢) انظر: ظاهرة التأويل الحديثة، د. خالد السيف (١٦٠).

للقرآن والمبيّنة للأحكام، فمَن ألغى حجيتها ومرجعيتها كان مصيره التخبط والابتداع.

**الوجه السابع**: إذا نظرنا إلى تشكيكات الخطابات العلمانية في أخبار السنة النبوية نجدها تشكيكات غير علمية؛ لأن السنة النبوية هي الوحيدة من بين جميع الرسالات السابقة التي خضعت إلى علم دقيق في طريقة جمعها وتدوينها، بخلاف الطريقة التي جمعت بها الأخبار التاريخية، وليس لها علاقة بدوافع سياسية أيديولوجية كما يزعمون.

**الوجه الثامن**: إن تشكيكهم في السنة باعتبار أن النقد في العمل الحديثي كان موجهاً للسند دون الاعتبار للمتن، فهذا نتاج عن الجهل بآليات نقد المتن الممارسة في المرويات الحديثية، إذ أن نقد المتن حاضر، وبذات القوة التي حضر بها نقد السلاسل الإسنادية، وذلك أن علم الرجال والجرح والتعديل من أبرز أركانه التي يحكم بها على الراوي هي من خلال النظر في مرويات الراوي ومتونه، ولذلك ظهرت أحكام على الرواة ومصطلحات مثل: مُنكَر الحديث، يروي المناكير، حديث معلول، خبر شاذ، ونحو ذلك، وكلها تدل على أن المتون خاضعة للنقد، وأن النظر في المتون شيء أساسي في الحكم على الحديث وقبوله أو رده[(١)].

إضافة إلى ذلك كثير من أهل العلم ألَّفوا قواعد في نقد المتون لمعرفة الحديث، كالسيوطي وابن القيم، وابن الصلاح وغيرهم[(٢)].

## الأصول التي أقيم عليها الموقف الثاني: التشكيك في وثوقيه البلاغ النبوي:

## الأصل الأول: التفريق بين الخطاب الشفوي والنص القرآني المكتوب.

يرى أصحاب الفكر العلماني ضرورة التمييز بين مرحلتين مر بهما القرآن الكريم، المرحلة الشفوية، والمرحلة الكتابية؛ لأن انتقال النص من مرحلة الشفوية إلى المرحلة الكتابية يتحتم إحداث شيء من التغيير فيه[(٣)].

ويستند العلمانيون على أصل التمييز بين لفظ القرآن والمصحف، إذ أن لفظ القرآن لا يعني

---

(١) انظر: ظاهرة التأويل الحديثة، د. خالد السيف (١٦٢).

(٢) انظر: ابن القيم في كتابه المنار المنيف في معرفة الصحيح والضعيف، ألَّفه بناء على نقد المتن الذي أحيانًا يغني عن النظر في السند. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي لمعرفة القواعد التي ذكرها في معرفة الحديث الموضوع من متنه (١/ ٢٧٤).

(٣) انظر: مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري (٢٩).

الكتابة عند الفكر العلماني؛ لأنه لم يكن هناك إرادة لكتابته وتدوينه، فهو مجرد خطاب شفوي لم يدون في بدايته.

يقرر طيب تيزيني[١] أن النسق القرآني لم يدون منذ بدايته، ولم يكن مكتوباً، بل كان شفهياً عن طريق العنعنة، وطرح تساؤلات كثيرة حول ما طرئ من تحول ذلك الخطاب الملفوظ إلى هذا الخطاب المكتوب؟ وما اعترضه من تضاريس وإحداثيات وتدقيقات وإضافات وتصحيفات واختراقات أيديولوجية وتنسيقات رافقت عملية جمع القرآن وكتابته[٢].

أما هشام جعيط فيستدل على ذلك بكتاب اليهود "التوراة"، وأن أي نص شفهي يخضع للكتابة فهذا فيه دلالة على وقوع تحريفه، فيقول: "والقرآن بذاته لم يكن مكتوباً، بل هو أثر شفويٍّ، وأراد لنفسه ذلك، وعاب على اليهود أنهم يخطون الكتاب بأيديهم، والمفترض أن التوراة – الشريعة أثر شفوي"[٣].

يعد أركون من أبرز المؤكدين على هذا الأصل، فكثيراً ما يعبر عن القرآن "بالخطاب النبوي" في مرحلته الشفهية، ويرى أنها ضاعت إلى الأبد، ومرحلة الكتابة للنص الذي يسميه "المدونة الرسمية المغلقة"[٤].

ويقرر أركون أن: "القرآن قرآنان، والوحي وحيان: القرآن الأول الذي أضحى في عداد المحالات الوصول إليه؛ لأنه ضاع إلى الأبد، ولا يمكن للمؤرخ الحديث أن يصل إليه أو يتعرف إليه مهما فعل أو مهما أجرى من بحوث"[٥]، ومن ثم فإنه "من الصعب تحديد مضمون القرآن ومحتواه"[٦].

---

(١) طيب تيزيني، (١٩٣٤-٢٠١٩م) كاتب ناقد حداثي ماركسي، سوري، يدعو إلى قراءات جديدة لما يسميه التراث الإسلامي، يرفض المنهج الإسلامي في قراءة نصوص الوحي، ويقلل من دور الفقه في الاستنباط، عنون مشروعه المشارك في القراءات المعاصرة: "رؤية جديدة للفكر العربي من بواكيره حتى المرحلة المعاصرة". مجموعة من كتابه: النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة.

(٢) انظر: النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، طيب تيزيني (٥١ -٥٢).

(٣) السيرة النبوية: الوحي والقرآن والنبوة، هشام جعيط (٤٥).

(٤) انظر: قضايا في نقد العقل الديني، أركون (٢٣٢)، الهوامل والشوامل حول الإسلام المعاصر، محمد أركون (١٤٧).

(٥) القرآن من التفسير الموروث إلى نقد الخطاب الديني، محمد أركون (٣٨).

(٦) الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، محمد أركون (٩٠).

ولم يقف أركون عند هذا الحد بل يؤكد على أن تقرير أصل التفريق بين الخطاب الشفوي والمصحف المكتوب يصل إلى نتيجة منطقية بنظره وهو أن المصحف الذي بين أيدينا ليس هو القرآن الذي نطق به محمد ﷺ أول مرة! إذ أن الانتقال من المرحلة الشفوية إلى المرحلة الكتابية تقتضي الحصول على الكثير من التعديلات، وأن هذا ما يقتضيه نظام الكتابة "الأرثوذكسية"[(١)]، ويؤكد عبد المجيد الشرفي أن لفظ القرآن "لا يصح أن يطلق حقيقة إلا على الرسالة الشفوية التي بلَّغها الرسول إلى الجماعة التي عاصرته. أما ما جمع بعد وفاته في ترتيب مخصوص ودوِّن بين دفتين، فمن المعروف أن الصحابة أنفسهم لم يكونوا في البداية متفقين حول مشروعية هذا الجمع الذي لم يقم به النبي ولم يأمر به"[(٢)].

ويحاول أن يتابع عبد المجيد الشرفي نظرية أركون في التمييز بين ما يسميه "الكتاب بالمعنى المقدس"، و"الكتاب بالمعنى العادي"، فيقول: "يذهب في ظن العديد من الناس إلى أن المقصود بالكتاب هو المعنى الشائع لما رسم بالخط على الصخر أو العظم أو الرق.. لكن القرآن لا يشير البتة إلى هذا المعنى عندما يتحدث عن الكتاب مطلقاً أو الكتاب المسطور وكتاب الله وأم الكتاب، والكتاب الذي أنزل على محمد .. في هذه الاستعمالات كلها ليس المقصود بالكتاب شيئاً مادياً يستطيع المرء أن يلمسه وينسخه ويفتحه في صفحة ما ويغلقه ويضعه في خزانة أو على رف، بقدر ما هو المضمون الذي ارتأى الله تكليف الأنبياء بتبليغه إلى البشر، ولا أدلَّ على ذلك من أن الوحي يستعمل هذا المصطلح "الكتاب" والنبي لم يتلقه كله"[(٣)]، وأقوالهم في ذلك كثيرة كلها تحاول التأسيس لهذا الأصل وتأكيده[(٤)].

## نقد الأصل الأول: التفريق بين الخطاب الشفوي والنص القرآني المكتوب، والرد عليهم من وجوه:

**الوجه الأول**: إن جمهور المسلمين متفقين على أنه لا فرق بين القرآن الذي نزل به جبريل -عليه السلام- على محمد ﷺ متلواً وتم حفظه بالصدور وبالكتابة من جهة كُتاب الوحي من

---

(١) انظر: الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، محمد أركون (٤١ -٤٤-٤٥).

(٢) الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبدالمجيد الشرفي (٤٩).

(٣) الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبدالمجيد الشرفي (٥٣).

(٤) انظر: الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، أركون (٧٧)، (مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري (٢١٤-١٤٩-١٦٧-١٦٠-١٥٧-١٥٨).

الصحابة الكرام، ولم ينقل عن أحد من الصحابة أو التابعين أو سلف الأمة التفريق بين المتلو المقروء وبين المدون في المصاحف، فالتفريق باطل، إذ أن الحقيقة التي لا يشوبها شك أن ما دون في المصاحف هو نفسه الذي بلَّغه جبريل -عليه السلام- النبي ﷺ، وبلَّغه النبي ﷺ إلى الصحابة -رضوان الله عليهم- بلا زيادة ولا نقصان ولا تحريف.

**الوجه الثاني**: أن في استناد الفكر العلماني على أصل التفريق بين الخطاب الشفوي والمكتوب هو أصلٌ فاسد، ويوقع الفكر العلماني في مأزق، من حيث أنهم يثبتون وجود كتاب متعال يكون مصدراً للكتاب المقدس، وفي نفس الوقت ينكر أساس الفكر العلماني أن يكون هناك وجود قرآن متعال أوحي به إلى النبي ﷺ، فالتخبط واضح والارتباك ظاهر، فهو إما أن يثبت لفظ الكتاب الذي جاءت تسمية القرآن به، أو يفسره بالكتاب العلوي، وبهذا يقع فيما فر منه من إثبات الأصل السماوي المتعالي للقرآن، وبذلك يفسد القول الذي يسعى لتأكيده وهو تاريخية تكوين القرآن، فهو أمام خيارين إما أن يثبت تاريخية تكوينه لينفي القول بالأصل السماوي، أو يثبت المصدر العلوي للكتاب المقدس فينقض قوله بانتفاء وجود قرآن متعال موحى به إلى النبي ﷺ[1].

**الوجه الثالث**: أن الأصل الذي لا ريب فيه أن إطلاق لفظ "الكتاب" على القرآن يتضمن الإرادة الإلهية في تدوين القرآن بالمصاحف، وأن القرآن معجز مقروءاً ومكتوباً، وأن تدوين المصحف قام به الصحابة خير قيام، فثبت القرآن مقروءاً ومكتوباً، وحينئذ تبين فساد أصلهم.

## الأصل الثاني: الأخذ بأقوال الشيعة وشبهات المستشرقين في القرآن.

حاول العلمانيون لتطبيق المنهج التشكيكي في ثبوت البلاغ النبوي الاستناد على مواقف الشيعة من المصحف العثماني، وعلى عدد من شبهات المستشرقين بهذا الخصوص.

فمن تلك الشبهات الاستشراقية، ما ذكر في سورة الكهف عن قصة أصحاب الكهف، حيث يقول أركون: "وكما نقل إلينا، يبدو أن نص الحكاية هذه قد تعرض لتحويرات أو لتغييرات، كان رجيس بلاشير-مستشرق فرنسي (ت:١٩٧٣م)- قد كشف بوضوح بواسطة التنضيد الطباعي عن نسختين متوازيتين للآيات من ٩ إلى ١٦ أيضاً إلى ذلك أن الآية ٢٥ تجد مكانتها بالأحرى بعد الآية ١١ لولا أنها تنتهي بالقافية "عا"، هذا في حين أن مجمل

---

(١) انظر: موقف الفكر الحداثي من أصول الاستدلال في الإسلام، د. محمد حجر القرني (٣٤٢-٣٤٣).

الحكاية تشتمل على آيات مقفاة بـ"دا" وقد كشفوا في هذه الآية ذاتها عن شذوذ لغوي هو كلمة "سنين" الواردة بعد عبارة "ثلاث مئة" بدلاً من سنة: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً﴾ [سورة الكهف:٢٥]، وهذا ما يجعلنا نفترض العديد من الفرضيات حول شروط أو ظرف تثبيت النص "كما يقول بلاشير"[(١)].

إن جميع ما يرجع إليه الفكر العلماني في التشكيك في حفظ كتاب الله، ووقوع التحريف فيه، قد أخذوها من الشيعة الذين حاولوا بكل وسيلة إثبات التحريف في كتاب الله، وكذلك المستشرقين الذين شككوا في جمعه وتتبعوا المتشابه من الآثار، واستفادوا مما أثارته الشيعة.

وفي كتاب "تاريخ القرآن" للمستشرق "نولد كه"-شيخ المستشرقين الألمان (ت:١٩٣٠م)- ومن أشهر المشككين في حفظ القرآن، قد نقل عنه الخطاب العلماني في كثير من شبهاته[(٢)].

فقد استند الفكر العلماني على تشكيك قديم في كتب الشيعة التي جاءت بفكرته لتؤصل لاعتقاد الإمامة عندهم، وقد اكتفى الفكر العلماني باجترار أقوال الشيعة التشكيكية في ثوابت القرآن دون بحث أو إضافة، أو "محاولة عرضها على منهجية النقد التاريخي الذي يفرضه على الموقف السني فقط، حيث نجد التفريق في المنهجية المدعاة، وهو الأمر الذي يؤكد لنا أن الشاغل البحثي لدى الفكر الحداثي هو الشاغل الإيديولوجي المتمثل في توظيف الادعاءات للتفكيك والهدم، وليس هو الشاغل المعرفي الإبستمولوجي[(٣)] لبناء المعرفة على الحقائق ؟!"[(٤)].

## نقد الأصل الثاني: الأخذ بأقوال الشيعة وشبهات المستشرقين في القرآن، لإثبات عدم وثوقية البلاغ النبوي، والرد عليهم من وجوه:

**الوجه الأول**: إن استنادهم على موقف الشيعة استناد خاطئ لم يقوم على أساس منهجي معرفي يبتغي الحقيقة، وإنما قام على مجرد ادعاءات لا صحة لها، فهم يستندون على أي ادعاء يدعم فكرة التشكيك لديهم.

---

(١) القرآن الكريم من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، محمد أركون (١٤٨).

(٢) انظر: إعادة قراءة النص الشرعي، د. سليمان الغصن (٣٠٧).

(٣) الإبستمولجي: هي فلسفة العلوم أو هي دراسة نقدية لمبادئ مختلف العلوم وفرضياتها بغية تحقيق أصلها المنطقي وقيمتها ومداها الموضوعي، أو هي علم العلم. الحداثة وموقفها من السنة، د. الحارث فخري عيسى (٤).

(٤) موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام، د. محمد حجر القرني (٣٥٤).

**الوجه الثاني**: وهو شهادة الأعلام العلمانيين أنفسهم بعدم سلامة الاستناد على هذا الأصل، وهذا من علامات الاختلاف والاضطراب في الموقف العلماني، فليسوا على اتفاق في اعتمادهم هذا الأصل، فقد أعرض الجابري عن هذا الأصل، وخلص إلى القول بأن "ما يُنسب إلى المصادر الشيعية فأمره واضح. إنه ينحصر أو يكاد في كون ما ورد في القرآن من التنصيص على أن الخليفة بعد النبي ﷺ هو ابن عمه عليّ بن أبي طالب قد حُذف أو غُيِّر زمن جمع القرآن، وهذا لا يمكن التثبت منه خارج المرويات والتأويلات الشيعية، الإسماعيلية منها والإمامية، والواقع أن ما أوردته بعض المصادر الشيعية من النصوص التي قالوا عنها إنها حُذفت من القرآن، هي نصوص لا ترقى إلى مستوى أسلوب القرآن، ثم إنها تتحدث عن أشياء لم تقع زمن النبوة وكأنها حدثت في عهدها، كالوصاية والخلافة وما يتصل بهما. إن الأمر يتعلق بمسائل سياسية، والقرآن لم يخض في مثل هذه المسائل قط"(١).

فلما رأى الجابري أن معطياته التاريخية حول القرآن لا تزوده بما يريد أن يتخطاها، ذهب مباشرة إلى القول بالنتيجة التي يسعى إلى تحقيقها فقال: "وخلاصة الأمر ليس ثمة أدلة قاطعة على حدوث زيادة أو نقصان في القرآن كما هو في المصحف بين أيدي الناس منذ جمعه زمن عثمان. أما قبل ذلك فالقرآن كان مفرقاً في "صحف" وفي صدور الصحابة. ومن المؤكد أن ما كان يتوفر عليه هذا الصحابي أو ذاك من القرآن – مكتوباً أو محفوظاً –كان يختلف عما عند غيره كماً وترتيباً.

ومن الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه، زمن أو قبل ذلك، فالذين تولوا هذه المهمة لم يكونوا معصومين، وهذا لا يتعارض مع قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجر:٩]، فالقرآن نفسه ينص على إمكانية النسيان والتبديل والحذف والنسخ"(٢).

**الوجه الثالث**: إن موقف الشيعة يتسم بالاختلاف، فليسوا كلهم على موقف واحد من القرآن، فمنهم مَن ينفي وقوع التحريف والتبديل، فهم مضطربون في موقفهم، فلم يتفقوا جميعاً على وجود الاختلاف والتبديل في القرآن، فإن كانوا مختلفين في دعواهم فكيف يُستند على أصل مختلف فيه؟!!

---

(١) مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري (٢٢٨-٢٢٩).

(٢) مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عابد الجابري (٢٣٢).

**الموقف الثالث: تفسير البلاغ النبوي "القراءات الجديدة التأويلية".**

بعد التشكيك في مصدرية هذا البلاغ النبوي، واعتبار مصدره بشرياً وليس وحياً ربانياً، وأنه مستمد من مصادر مشكوك في موثوقيتها، وأن دلالتها ظنية ولا ترقى إلى القطع واليقين، وكذلك السنة تم إسقاط حجيتها وعدم اعتبارها، فعلى ذلك تقرر إلغاء الفهم الحقيقي للنصوص، وذلك لاحتمالها أوجهاً للتأويل لا نهاية لها.

فجميع الأحكام المستنبطة منها "عقيدة وشريعة" قابلة للتغيير والتبديل بحسب الواقع والزمان والمكان، ففي كل زمن قراءة، وفهم للنص يختلف عن القراءات السابقة التي كانت في عهد النبي ﷺ والفهم السائد عند السلف، مما أدى إلى إنكار حقيقته مع بقائه "صورياً" كي يكون الأمر متقبلاً[(١)].

حيث يرون أن ثمة إشكالات في النصوص الشرعية تعيق الأمة العربية عن التقدم والتطور، ولا تواكب المستجدات والمتغيرات العصرية، ولا يمكن إقصائها إلا عن طريق القراءة التأويلية، وإعادة قراءتها وإخراجها من قالبها الماضي التقليدي، وعدم التمسك بها لأنها قديمة وخاطئة وغير صالحة لزماننا، لذلك لابد من تطوير المعنى من خلال عملية تأويله ليتوافق مع الحضارة والحداثة.

هدفها: "تسهم بقسط كبير في أسلمة الحداثة وتحديث الإسلام"[(٢)].

وهذا الموقف يعتبر المشروع الأكبر للعلمانية في العالم العربي، حيث استنفذت الطاقات والجهود لتحريره وتقريره، وأُطلق على هذا الموقف "التأويلية الجديدة" أو "التأويلية المعاصرة" وقد يطلق عليه "القراءات المعاصرة للنص" أو "القراءات الجديدة للنص الديني"[(٣)].

ينادي أصحاب هذه القراءات بإعادة قراءة نصوص الكتاب والسنة قراءة تأويلية تجديدية، ويسمونها "نقد العقل الإسلامي" أو العربي، أو تجديد التراث، أو تجديد الخطاب الديني، من أجل تطوير الدين حتى لا يتصادم مع الواقع ومعطيات العصر والمدنية، حيث يتم وفقاً لهذه

---

(١) انظر: موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين، د. صالح الدميجي (٤٥٩-٣١٩).

(٢) عيال الله، د.محمد الطالبي (١٤٤).

(٣) قد ألف في الرد على هذه القراءات عدد من المؤلفات منها: كتاب القراءة الجديدة للنص الديني، د. عبد المجيد النجار، وإعادة قراءة النص الشرعي واستهدافه في الفكر العربي المعاصر، د. سليمان الغصن.

القراءات إخضاع معاني النصوص الشرعية لفهم جديد حداثي، يتوافق مع الواقع الذي هيمنت عليه الحضارة الغربية.

ومن خلال هذا الفهم الجديد للنصوص يُشرَّع لدين جديد يتمتع بقبول ومساندة من قِبل الأمم الأخرى، فإذا لم يحقق هذا الفهم ذلك، يبقى موصوفاً بالفهم المتشدد والمنغلق والأرثوذكسي والأصولي المتزمت الذي لا يصلح للتطبيق في هذا العصر[(١)].

لذلك يسعى الفكر العلماني إلى القطيعة التامة مع التراث المفسر لنصوص البلاغ النبوي، وهي محاولات إلى الانفلات من كل قواعد التفسير المعتبرة التي وضعها علماء المسلمين لفهم النص وتفسيره، والقطيعة التامة مع تفسيرات علماء الأمة من السلف الصالح والصحابة، وما روي عن النبي فيما يتعلق بالتفسير.

فهم يرون أن اجتهادات السابقين في تفسير القرآن كانت مندرجة تحت ظل المعطيات المعرفية والفكرية والبيئية التي نشأوا فيها، فتفسير النبي ﷺ غير ملزم؛ لأنه قول بشر فيؤخذ مِن قوله ويُرد، يقول محمد أحمد خلف الله[(٢)]: "إن تفسير رسول الله للقرآن قول بشر، ومعنى قول بشر: أنه غير ملزم، أي يؤخذ منه ويترك، فلا يُعقل أن يكون قول بشر له صفة الإلزام"[(٣)].

أما أركون فيرى أنه لا حاجة أصلاً للتفسير النبوي لكونه غير ملائم للعصر الحاضر، ونحن الآن بحاجة إلى معاني متجددة متطورة تناسب التقدم، حيث يقول: "ولكننا لا نستطيع العودة إلى النموذج النبوي؛ لأننا نرى بوضوح تاريخيته واندماجه في الأنماط العابرة لإنتاج المعنى داخل التاريخ"[(٤)].

---

(١) انظر: موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين، د. صالح الدميجي (٣١٥-٣١٦).

(٢) محمد أحمد خلف الله (١٩١٦-١٩٩١م) هو مفكر وكاتب مصري في حركة الحداثة الإسلامية. رفضت جامعة القاهرة في ١٩٤٧ الأطروحة التي قدمها لقسم اللغة العربية وعنوانها "الفن القصصي في القرآن" فكان يشير فيها إلى أن النصوص القرآنية تمثيلية ولا ينبغي أن تعتبر ثابتة، بل توجيهات أخلاقية. بدأ أطروحة عن موضوع غير ديني وحصل على الدكتوراه عام (١٩٥٢م) من مؤلفاته: مفاهيم قرآنية، القرآن والثورة الثقافية، هكذا يبنى الإسلام. انظر: مناهج التحليل والتفسير للخطاب القرآني في العصر الحديث، عروي محمد (١/ ١٥١-١٥٧).

(٣) إعادة النظر في كتابات العصريين في ضوء الإسلام، أنور الجندي (٣٠٣).

(٤) القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، أركون (٦٨).

أما عزيز العظمة[١] فيقول مقولةً سقيمةً فظةً، حين يروي ما حصل، فيقول: "سبق لي مرة في تجمع غلب عليه الطابع الإسلامي في "كوالالمبور" -عاصمة ماليزيا- أن سُئلت: هل تعني بكلامك يا أستاذ أن النبي لم يفهم القرآن على نحو جيد؟ فأجبت السائل: بلى، هو فهم القرآن، ولكن ضمن الحدود العقلية والثقافية والذهنية لعصره"[٢].

أما محمد شحرور فيتبجح بالقول ويزعم أنه اكتشف الحقيقة الكبرى، وهي أن النبي لم يؤول القرآن ولم يفهمه، ولم يخص بالفهم أحداً من أصحابه، وإنما بلّغهم ألفاظاً دون بيان المعاني، فقد جعل المعنى مفتوحاً لكل أحد أن يؤول النص بحسب مؤهلاته ووسائله المعرفية والواقعية، حيث يقول: "الحقيقة الكبيرة هي أن النبي ﷺ لم يؤول القرآن، وأن القرآن كان أمانة تلقاها وأداها للناس دون تأويل، وإنما أعطاهم مفاتيح عامة للفهم، وأما مقولة (أن النبي ﷺ كان قادراً على أن يؤول القرآن) فنقول:

١- إما أن يكون تأويله صحيحاً بالنسبة لمعاصريه فقط، أي التأويل الأول، فيكون بذلك قد تسبب تجميد التأويل، وتجميد حركة العلم والمعرفة، وإلزام الناس بكلامه، ثم تتقدم المعرفة الإنسانية مع الزمن وتظهر العلوم فتبدو تأويلاته قاصرة، ويكون بذلك قد قصم ظهر الإسلام نفسه.

٢- وإما أن يكون تأويله صحيحاً بالنسبة لجميع العصور، أي أن النبي ﷺ كان يستطيع أن يؤول كل آيات القرآن التأويل الصحيح في جميع الأزمان، فيكون بهذا قد تسبب بما يلي:

أ- لا يوجد أحد من العرب الذين عاصروه قادر على فهم التأويل.

ب- كان ذلك يعني أن النبي ﷺ كامل المعرفة، ومعرفته بالحقيقة معرفة مطلقة، فيصبح شريكاً لله في عمله المطلق.

ج- يفقد القرآن إعجازه"[٣].

---

(١) عزيز العظمة، كاتب سوري، (١٩٤٧م) خبيث المعتقد، مُعادٍ للإسلام وأهله أشد العداء، مُظهر لذلك، درّس في عدة جامعات عربية وبريطانية، وله كتب بالعربية والإنجليزية. انظر: الإسلام والحداثة، عبدالمجيد الشرفي (٤١٧).

(٢) لقاء مع الدكتور عزيز العظمة، حاوره خالد الاختيار، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد ١٩٧٧ تاريخ ١٥-٧-٢٠٠٧م

(٣) الكتاب والقرآن، محمد شحرور (٦٠-٦١).

فهم يُسقطون أي اعتبار لتأويلات النبي ﷺ وتأويلات الصحابة لكونهم ينطلقون من البيئات البدائية التي لا تتناسب مع العصر المعاصر في نظرهم.

فقد عمل الفكر العلماني على تفكيك نصوص البلاغ النبوي بإخضاعها إلى دراسة نقدية، وتطبيق نظريات القراءة التأويلية المعاصرة على نصوص البلاغ تحت شعار إعادة قراءته وتأويله، وهذه المنهجية التفكيكية التي ينطلق منها الخطاب العلماني في تعامله مع نصوص البلاغ النبوي، ومحاولة إعادة قراءتها متوافقة مع الفلسفة الغربية ورؤيتها ونتاجات أفكارها، فهي لا تدور في حلقة مفرغة، بل تمضي وفق مفاهيم وأدوات الفكر الغربي ومنطقه في تعامله مع النصوص[(١)].

وإذا تعارضت نصوص البلاغ النبوي مع معطيات الفكر الحديثة، فتُقدم المعارف الفكرية الحديثة؛ لأنها في نظرهم مُسلَّمات قطعية، ونصوص البلاغ ليست قطعية، وفي ذلك يقول أركون: "عندما نجد مسلماً يستشهد، في محادثة ما، بآية قرآنية، أو بحديث نبوي كدليل قطعي على محاجته، فإنه يثير بذلك كل المشاكل النظرية التي يتضمنها المرور من المسلمات المعرفية للقرون الوسطى، إلى المسلمات المعرفية للفكر الحديث"[(٢)].

بينما محمد شحرور يذهب إلى أنه "لا ضرورة للتقييد بالنصوص الشرعية التي أوحيت إلى محمد رسول الله في كل ما يتعلق بالمتاع والشهوات، فعندما نرى في هذه النصوص تشريعاً لا يتناسب مع الواقع، أو يعرقل مسيرة النمو والتقدم والرفاهية، فما علينا إلا أن نحيف عنه – نميل عنه – وإلا ستنطبق علينا الآية: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة البقرة:١٣٠]"[(٣)]، إن الخطاب العلماني يرى أن النص الشرعي لم يُظهر المعنى الحقيقي له، وليس له معنى ثابت لا يتغير، وإنما هو نص مفتوح التأويل لأي معنى، ولا يصح حصره بمعاني ثابتة لا تتغير، بل هو مفتوح لكافة التأويلات، ويعبر أركون عن النص الديني بأنه "نص مفتوح على جميع المعاني، ولا يمكن لأي

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الأسس المنهجية في القراءات الغربية: كالأنسنة والماركسية والنسبية والسببية والتطورية والهرمينوطيقا، انظر: العلمانيون والقرآن الكريم، د. أحمد الطعان (٤٢٦-٥٠٩-٦٢٤-٦٤٥-٦٧٥).

(٢) تاريخية الفكر العربي، محمد أركون (٥٦).

(٣) الكتاب والقرآن، محمد شحرور (٦٤٨).

تفسير أو تأويل أن يغلقه أو يستنفذه بشكل نهائي أو أرثوذكسي"[١].

أما القرآن فيعبر عنه بأنه: "عبارة عن مجموعة من الدلالات والمعاني الاحتمالية المقترحة على كل البشر"[٢].

أما حسن حنفي فإنه يرى أن النص الشرعي يختلف تأويله في كل عصر، ويمتلئ بحسب معطيات ذلك العصر، لأنه يرى أن "النص قالب بلا مضمون"[٣]، وبهذا فهم يفرغون النص الشرعي من أي دلالة على معنى، ويلغون دوره في التوجيه والهداية، لأن ذلك معدوم بالنسبة إليهم من الخطاب الديني.

أما نصر حامد أبو زيد فيتبجح بقوله إن الرسول ﷺ المبلّغ لهذا الدين لا يستطيع معرفة معناه ولا يصل إلى معنى محدود، حيث يقول: "فالنصوص ثابتة في المنطوق، متحركة متغيرة في المفهوم"[٤].

أما عليّ حرب[٥] فيكشف عن حقيقة الاتجاه الباطني في التأويل العلماني فيقول: "ذو اللب لا يقف عند الظاهر المنطوق به، بل يقلب الغائر والمضمور والمستتر؛ أي: يطلب معنى المعنى، ومعنى المعنى ليس سوى الظاهر والسطح والشكل الدال، وقد حجب نفسه وتحوَّل إلى عمق لا مرئي أو محتوى أو باطن"[٦].

فقد سرت الباطنية في مضامين الفكر العلماني، فهي تدعو إلى قراءة جديدة للنص، هذه القراءة ليس هدفها موافقة مراد الله ورسوله، وإنما قراءة يراها القارئ مناسبة للنص مهما حملت من معاني مخالفة لمراد الله ومقصوده من كلامه، ومناقضة لمفهوم السلف.

---

(١) تاريخية الفكر الإسلامي، أركون (١٤٥).

(٢) المرجع السابق (١٣٩).

(٣) اليسار الإسلامي، حسن حنفي (٢/ ٣٩٥).

(٤) المرجع السابق (٨٩).

(٥) عليّ حرب هو كاتب ومفكر وفيلسوف لبناني، له العديد من المؤلفات منها: نقد النص، لعبة المعنى، النص والحقيقة، تقوم قراءته للنص على أسس نقدية لا تراعي الفرق بين النصوص الشرعية وغيرها، وقد اعتمد كتابه "نقد النص" مقررًا دراسيًّا في جامعة باريس، انظر: موسوعة أعلام العرب المبدعين في القرن العشرين، خليل أحمد خليل (١/ ٣١٧).

(٦) نقد النص، عليّ حرب (٢٤). انظر: (٢٢)، (٤٩)، (٨٣).

بل إن الاتجاه العلماني الباطني يرى أن إعجاز القرآن ليس نابعاً من قوة فصاحته وجمال بيانه وبلاغة ألفاظه، وإنما لأنه نص منفتح على قدر كبير من المعاني، لا حد لها ولا حصر ولا عد، فاحتمالات تأويله كثيرة، حتى لو كانت تحمل التناقض فيما بينها، فكلها تحمل الحقيقة، المهم أنها تنبع من الواقع المعاصر![١].

ويظهر الاتجاه الباطني في الخطاب العلماني في كثير من العقائد والعبادات العملية التي غدت أموراً رمزية يتغير معناها على حسب تغير الظروف والزمان والمكان[٢]، إذاً حقيقة القراءة الجديدة والتفسير للآيات هى قراءة باطنية حديثة، تتجاوز في تأويلها ظواهر النصوص، وتختلف بحسب كل قارئ، إذ أن النصوص تاريخية محصورة في زمانها، وهى منتج للواقع الذي خرجت منه.

والسبب الحقيقي في معارضتهم لنصوص البلاغ النبوي ومحاولة تفسيرها بطريقة عبثية هو تبنيهم لمناهج النقد الغربية، واستجلابهم أدوات وأسس الهرمينوطيقا[٣]، ومحاولة فهم النص الشرعى وتأويله حداثياً بتبني النظريات الغربية، كالقول بموت المؤلف، ولا نهائية التأويل، وغير ذلك من النظريات التي لم تسلم من النقد في بيئتها الأصلية، وتنزيلها على النصوص الشرعية وهي تعاني من مأزق منهجي لم تجد له حلاً متفقاً عليه[٤].

وعملية القراءة الجديدة التأويلية شملت جميع النصوص في العقائد والعبادات والحدود وقضايا المرأة، فباسم التجديد والتفسير والقراءة الجديدة تم العبث بكثير من الأحكام والشرائع، فلا تعدو لديهم إلا تصورات أسطورية. فأركون يرى أن الوحى ليس معياراً يميز به الحق والباطل، وليس هو نازل من السماء، ومعرفة دلالاته وتأويلها يتطور ويتغير بحسب الواقع[٥].

---

(١) انظر: نقد الحقيقة، عليّ حرب (١٩، ٣٤)، ونقد النص، عليّ حرب (٨٧).

(٢) لمزيد معرفة في هذا التشابه بين الباطنية والعلمانية، انظر مقال: الاتجاه الباطني في تشكله الجديد، د. سلطان العميري. مجلة البيان. الرابط: https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1821 .

(٣) الهرمينوطيقا هو التأويل بالمفهوم الغربي، والقائم على التفكيكية والبنيوية التي تخضع لذاتية القارئ. انظر العلمانيون والقرآن الكريم، د. أحمد الطعان (٣٠٢-٣٠٥).

(٤) انظر: ظاهرة التأويل، د. خالد السيف (٤٠٠) وفيها عرض لهذه النظريات ونقدها، وكتاب العلمانيون والقرآن الكريم، د. أحمد الطعان (٤٢٢-٤٣٤-٦٧٣-٦٩٤-٧٠٩).

(٥) انظر: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، محمد أركون (٦٢).

فمن الجهة العقدية والاعتقاد بوجود الإله الذي أصبح فرضية لا جدوى منها ولا حقيقة لها، فهذا أركون يشكك في هذه العقيدة الفطرية فيقول: "ينبغي العلم بأنه فيما يخص الحداثة فإن "الخيار" لم يعد بين قبول الدين أو رفضه، وإنما "الله" نفسه أصبح فرضية لا جدوى منها أو لا حاجة إليها.." إلى أن قال: "وبعد انتصار الحداثة فلم يعد هذا الشيء ضرورياً؛ لأننا وكما قلنا أصبحنا قادرين على الاستغناء عن الله إذا شئنا من دون أن يجبرنا أحد على ذلك بالطبع، فالإنسان في عصر الحداثة أصبح يتحمل مسؤوليته بنفسه، وقدره ومصيره بنفسه، أصبح مستقلاً بذاته عن القدرة الفوقية"[(١)].

وكذلك العبادات لم تسلم من عبثيات القراءة الجديدة وباطنيتها في تأويلاتها، فشعائر الإسلام آلت إلى التشككية والتفكيكية بغية الانسلاخ من الدين وهدم قداسته في القلوب، فالصلاة مثلاً ليست ملزمة على جميع المسلمين بعدد ركعاتها وكيفيتها المبيّنة في السنة النبوية[(٢)]، والحج هو مظهر من مظاهر الوثنية الموروثة من العرب الجاهلية الذي أضفى عليه معنىً جديداً وهو التوحيد[(٣)].

وكذلك عمل أصحاب الفكر العلماني على تأويل آيات الحدود بغية تضييقها وبلورتها لتوافق المفاهيم الغربية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان في الدول العلمانية.[(٤)] فنادوا صراحة بعدم تطبيق حدود شرع الله. جاء هذا الموقف المتزمت ضد الفهم الصحيح للنصوص الشرعية بدعوات سموها تجديد التراث أو الفكر الديني، أو نقد الخطاب الديني وهي في حقيقتها دعوات "تستند إلى مفاهيم غربية تم تجاوز الكثير منها واستبدالها بمفاهيم جديدة في تلك البيئة المضطربة فكراً ومنهجاً، غير أنها لم تزل ذات رواج لدى أرباب الفكر الليبرالي العربي المتعلق بتراث الغرب"[(٥)].

---

(١) نقد العقل الإسلامي، أركون (٢٦٧).

(٢) انظر: الإسلام بين الرسالة والتاريخ، عبدالمجيد الشرفي (٦١-٦٣)، الإسلام السني، بسام الجمل (١٠٦-١٠٨)، المأزق في الفكر الديني، نضال الصالح (١٣٩).

(٣) انظر: الاجتهاد بين النص والمصلحة والواقع، الريسوني (٣٨-٤١)، الإسلام السني، بسام الجمل (١٧٠).

(٤) انظر نماذج من تلك التأويلات في الحدود في كتاب لبنات، الشرفي (١٦٢-١٦٣) الشخصية العربية الإسلامية، لجعيط (١١٥)، تهافت الأصولية: نقد فكري للأصولية الإسلامية من خلال واقعها المعاش، النابلسي (٥٨).

(٥) موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين، د. صالح الدميجي (٣٢٨).

**الأصل الذي أقيم عليه الموقف الثالث: تفسير البلاغ النبوي "القراءات الجديدة التأويلية"**

**الأصل: نظرية التاريخية:**

إن هذه النظرية تعتبر قطب الرحى للفكر العلماني الحداثي، والمرتكز الأساسي الذي انطلقت منه مواقفهم تجاه البلاغ النبوي، ويقصد بالنظرية التاريخية بمفهومها العام: النظرية الشاملة التي تنطلق من أن الحقيقة تتطور بتطور التاريخ، وأن فعل الإنسان هو الأساس عند النظر إلى العالم، ولا يمكن النظر إلى أي معرفة أو الحديث عنها إلا بربطها بالظروف التاريخية للإنسان، فالإنسان هو الكائن الواعي التاريخي الوحيد[(١)] ويعرفها البعض: أنها "منهج يقوم على مبدأ أساسي، وهو أننا لا نستطيع أن نحكم على الأفكار أو الحوادث إلا بالنسبة إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه، لا بالنسبة إلى قيمتها الذاتية وحدها؛ لأننا إذا نظرنا إليها من الناحية الذاتية فقط ربما وجدناها خاطئة، ولكننا إذا نسبناها إلى الوسط التاريخي الذي ظهرت فيه، وجدناها طبيعية وضرورية"[(٢)].

وقد تم تنزيل هذه النظرية على أجلّ الكتب وأشرفها، والذي هو من أعظم المسلمات في عقيدة المسلمين، وذلك باعتبار تاريخية القرآن؛ لأنه مرتبط بلحظة زمنية ماضية، فهو مجرد نتاج بشري، وعلى هذا تم الحكم عليه بأنه منتج ثقافي، وليس له صلة بالوحي الإلهي، وقد اتكأ العلمانيون على أصل التاريخية في الموقف الأول السابق، إذا أنه منذ نزول القرآن إلى رسول بشري أصبح نصاً تاريخياً، وتحول من كتاب تنزيل إلى كتاب تأويل.

حيث يرى هاشم صالح أنه ما دام النص القرآني نص بشري وتم إنزاله من الفوقية المتعالية فقد آن الأوان للكشف عن تاريخيته، فيقول: "لقد آن الأوان للكشف عن تاريخية النص القرآني وإنزاله من تعاليه الفوقي إلى الواقع الأرضي المحسوس، آن الأوان للكشف عن علاقته بظروف محددة تماماً في شبه الجزيرة العربية وفي القرن السابع الميلادي"[(٣)].

وهو الأصل الذي انطلق منه في تأويل نصوص الشريعة، في محاولة إعادة فهمها وتفسيرها،

---

(١) انظر: موسوعة لالاند الفلسفية (٢/ ٥٦١)، المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا (١/ ٢٩٩).

(٢) الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، كميل الحاج (ص ١٤٥).

(٣) الإسلام والانغلاق اللاهوتي، هاشم صالح (٢٤٨)، وانظر: (١٤٨ - ٣٥٠).

ولا بد من تجاوز ظواهر النصوص الشرعية؛ لأنها تخاطب جيلاً منقرضاً، ونزلت في واقع منقضي، فتاريخها قديم، وبحكم أنها نشأت في ظروف تختلف عن الظروف المعاصرة، فالنصوص الشرعية صارت مرتبطة بالإنسان التاريخي الذي من سماته التغير والتطور، وعلى هذا فنصوص البلاغ النبوي متطورة متغيرة وفقاً لتغير الزمان والمكان.

ويقصد بالتاريخية أن معاني نصوص البلاغ النبوي، ما هي إلا تعبير عن الواقع الذي نشأت فيه، فهي معاني مختصة بواقع ماضي خاص بمرحلة تاريخية مضت بظروفها وأحكامها المتناسبة مع واقعها، فهي أحكام نسبية، وليست مطلقة صالحة لكل زمان ومكان، فلا يصح الاستدلال بها ولا التحاكم إليها.

إن الذين تبنوا الفكر العلماني وأصل التاريخية: "يسخرون من مقولة: (إن القرآن صالح لكل زمان ومكان)، ويرون أن هذا القول: هوس ميتافيزيقي، أو وهم كبير، أو صيغة مصادر إطلاقية، أو جمود"[(١)].

إن هذه النظرية التاريخية ذات صلة واضحة بالمفهوم الغربي للتاريخ، فأصلها ومنشأها من الغرب، فقد حملت أبعاداً جديدة، لتصبح قضية تفسيرية تأويلية.

فمن هذا الأصل انبثقت القراءات التأويلية، ودعوى إعادة فهم النص، ومحاولات نقد التراث وتجديده، أو نقد العقل الإسلامي، أو علمنة الإسلام، أو تجديد الخطاب الديني، يقول علي حرب: "ما يحاوله ناقد العقل الإسلامي وهو كشف تلك الآلية الفكرية التي تحيل التاريخي إلى متعال، والخصوصي إلى كوني، والدنيوي إلى مقدس..... إذن ما يحاوله أركون هو تبيان الطابع التاريخي للوحي عن طريق نزع الهالات والحجب التي تغطي تلك اللحظة "لحظة تشكل الوحي" فتبدو وكأنها خارج التاريخ والزمن"[(٢)].

ويعد أركون من أبرز المؤصلين لنظرية التاريخية، في كتابه: "الفكر الإسلامي قراءة علمية"، وفي ذلك يقول عن نفسه: "أريد لقراءتي هذه أن تطرح مشكلة لم تطرح علمياً قط بهذا الشكل من قِبل الفكر الإسلامي ألا وهي: تاريخية القرآن، وتاريخية ارتباطه بلحظة زمنية وتاريخية معينة حيث كان العقل يمارس آليته وعمله بطريقة معينة ومحددة. ومن ثم فلم يعد ممكناً إسقاط

---

(١) العلمانيون والقرآن الكريم د. أحمد الطعان (٣٤٤).

(٢) نقد النص، عليّ حرب (٦٥ – ٦٦).

مفهوم العقل وتحديدات العقل على القرآن، لم يعد ممكناً إسقاط الوعي العقلاني المتأثر بالفلسفة الإغريقية عليه كما فعلت القراءات الإسلامية طيلة قرون وقرون، هذا هو الهدف الأساسي من الدراسة"[(١)].

ويرى أن التاريخية تعني: "أن كل شيء يتغير أو يتطور مع التاريخ، أو مع مرور الزمن ولا شيء ثابتاً، أو معطى بشكل جاهز مرة واحدة وإلى الأبد كما يتوهم المؤمن التقليدي"[(٢)].

ويستشهد بالآية: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة:٥]، مقرراً تاريخية النص القرآني، ومنع أن تكون له دلالات مطلقة، وأحكام شرعية، وحيرة المسلمين فيه وانقسامهم إلى طائفتين: طائفة تتحرج من مناقضة النصوص لواقعهم، وطائفة لا ترى فيه حرجاً وتحاول تطبيقه، وهي غير لائقة إلا في زمانها الذي نزلت فيه[(٣)].

وهكذا نرى استغلال أركون وغيره لإحدى حقائق القرآن وهي ارتباط (بعض) الآيات والأحكام بمواقف ونوازل معينة (مثل هذه الآيات من سورة التوبة وارتباطها بالقتال بين المسلمين والمشركين وقتها وفي حيز جغرافي معين)، ثم زعمه أن (كل القرآن) هو كذلك مرتبط بزمانه ووقته، لا يجوز أن نلتزم به، وهم يريدون بذلك هدم أحكام الشريعة قرآناً وسنة.

وهكذا يحاول الخطاب العلماني التأسيس لنظرية التاريخية ويقررها ويجعلها من الحقائق التي ستطبق لا محالة على النص القرآني، وفي ذلك يقول هاشم صالح: "إن المسلمين المؤمنين يخطئون إذ يرفضون كلياً تطبيق المنهج التاريخي على القرآن، فهذا الشيء سوف يحصل عاجلاً أو آجلاً طال الزمن أو قصر"[(٤)].

ويشيد عبد المجيد الشرفي بالتأويلات المعاصرة للنص القرآني التي "تبتعد في مقتضياتها

---

(١) الفكر الإسلامي قراءة علمية، أركون (٢١٢).

(٢) نحو نقد العقل الإسلامي، أركون (٣٤٧).

(٣) انظر: الفكر الإسلامي قراءة علمية (٩٣). الفكر الأصولي واستحالة التأصيل، أركون (١٤٦، ٢٠٦)، وتاريخية الفكر العربي الإسلامي، أركون (١٦، ١٧)، والقرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني، أركون (١٤ – ١٥).

(٤) الإسلام والانغلاق اللاهوتي، هاشم صالح (٧٥).

الأصولية عن التأويل السائد، وترى بالخصوص أن الأحكام الواردة في القرآن ليست ملزمة في جميع الظروف، وإنما هي أحكام نزلت لحل مشكلات معينة زمن النبوة"[(١)].

ويقرر نصر حامد أبو زيد نظرية التاريخية في عدد من كتاباته ليؤصل إلى أن دلالة النصوص تاريخية، ويحاول اختزال مفاهيم النصوص ومعانيها وحصرها في إطارها التاريخي وظرفها الاجتماعي، فيقول: "أن الأحكام الشرعية أحكام خاصة بالبشر في حركتهم داخل المجتمع، ولا يصح إخضاع الواقع المتغير لأحكام وتشريعات جامدة لا تتحرك ولا تتطور"[(٢)].

وهناك الكثير من الأقوال في الخطاب العلماني لتأصيل مبدأ التاريخية في نصوص الشريعة، حتى يتم اختزال مفهوم النصوص الشرعية وحصرها في مرحلة زمنية معنية ماضية، وصعوبة تطبيقها على الواقع المعاصر، لكونها بشرية وغير صالحة لكل زمان ومكان.

وهكذا نرى أن محاولات التشكيك في البلاغ النبوي حقيقته ومصدره الرباني، وكذلك دعوى تجديد المعاني والدلالات لنصوص البلاغ النبوي وهدم المعاني المرتبطة بالنصوص، فإن هذه الدعاوي والتشكيكات اتكأت على أصل اعتبار أن نصوص الكتاب والسنة حقائق وشواهد تاريخية، ليس للمدلولات والمعاني والأحكام في النصوص صفة الثبات والدوام، وإنما صلاحيتها محدودة في الزمان والمكان الذي نشأت فيه، وينتج عن ذلك إقصاء لجميع الأحكام التشريعية بوصفها أحكاماً تاريخية من نتاج الواقع والثقافة.

وبناءً على التاريخية فقد تعددت التأويلات تعدداً لا نهائياً، وهذا التعدد راجع في ذاته، إذ أنه يملك طاقة لا تحد من إمكانية التعدد، وهو يختلف عن التأويل في كتب التراث، إذ أن التعدد الحاصل يرجع إلى المؤول نفسه، لذلك الصواب واحد، بينما مقولة لا نهائية التأويل فهذه ليس هناك مجال للتصويب والتخطئة[(٣)].

### نقد الموقف الثالث: تفسير البلاغ النبوي "القراءات الجديدة التأويلية":

نرد عليهم بإجمال من وجوه:

---

(١) الإسلام والحداثة، عبد المجيد الشرفي (١٠٣).

(٢) مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد (١٢١). انظر: نقد الخطاب الديني (٨٩ – ٩٩).

(٣) انظر: ظاهرة التأويل، د. خالد السيف (٢٦٣).

**الوجه الأول**: إن الخطابات العلمانية إما أنها جاهلة أو متجاهلة أن القرآن الكريم هو كتاب الله تعالى، وبه نزلت آخر الشرائع: الإسلام، ومحمد ﷺ هو نبي هذه الأمة، وهو المبلّغ والمفسر والمؤول والمبين والمعلم والمنفذ لنصوص البلاغ العظيم، ومقتضى ذلك فإن قوله وعمله وتقريره وحكمه هو المصدر الثاني من مصادر الاستدلال في دين المسلمين.

فإذا وقع التنازع في الفهم واختُلف على المعنى واشتُبه في المراد، فالمَرد إلى قول الله تعالى، ثم سنة رسوله ﷺ والتحاكم إليهما. ومن المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أنه هو الدين الذي كتب الله أن يكون الرسالة الخاتمة لجميع الشرائع، وجعل لها الخلود والبقاء.

والقرآن هو آخر وحي نزل من السماء، ومحمد هو آخر الأنبياء والمرسلين، وأحكام هذا الدين باقية خالدة قد بلَّغها النبي ﷺ كاملة ولا يملك أحد من البشر تبديل آية مكان آية، ولا تحوير معنى أو استنزال حكم، ولا تغيير وحي معصوم بالزيادة والنقصان، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلِ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [سورة الأنعام:١١٥].

وقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [سورة المائدة:٣].

**الوجه الثاني**: إن التأويلات الحداثية المعاصرة اللاجئة إلى المناهج الغربية النقدية في تفسير نصوص الشريعة، وتطبيق ما جرى على الكتب المقدسة على كتاب الله القرآن، فيُعد ذلك طعناً في تمام البلاغ النبوي، وهو ناتجٌ عن جهل مطبق بعظمة هذا الدين، وأنه حق وناسخ لكل الشرائع.

وأن هذه الرسالة وإن كانت إحدى الرسائل السماوية التي شرفت بها البشرية، إلا أنها أشملها وأكملها وأنفعها، شاملة لكل خير، هادية لكل بر، كاملة من كل وجه، نافعة لكل زمان ومكان. عامة لكل الخلق، خاتمة لكل الرسائل، محفوظة باقية إلى قيام الساعة، وقد قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سورة الحج:٦٢].

فهي تختلف عن الشرائع السابقة، فقد حوت كتاب الله وسنة نبيه ﷺ التي لم تتعرض للتبديل والتغير، والتي تمتاز بالتوافق مع معطيات العلم الحديث ولا تناقضه كما هو الحال مع الكتب المقدسة في التوراة والإنجيل، وفي ذلك يقول موريس بوكاي –طبيب وعالم فرنسي (ت:

١٩٩٨م): "لقد قمت أولاً بدراسة القرآن الكريم، وذلك دون أي فكر مسبق وبموضوعية تامة باحثاً عن درجة اتفاق نص القرآن ومعطيات العلم الحديث، وكنت أعرف قبل هذه الدراسة، وعن طريق الترجمات، أن القرآن يذكر أنواعاً كثيرة من الظاهرات الطبيعية، ولكن معرفتي كانت وجيزة، وبفضل الدراسة الواعية للنص العربي؛ استطعت أن أحقق قائمة أدركت بعد الانتهاء منها أن القرآن لا يحتوي على أية مقولة قابلة للنقد من وجهة نظر العلم في العصر الحديث، وبنفس الموضوعية قمت بنفس الفحص على العهد القديم والأناجيل، أما بالنسبة إلى العهد القديم، فلم تكن هناك حاجة للذهاب إلى أبعد من الكتاب الأول، أي سفر التكوين، فقد وجدت مقولات لا يمكن التوفيق بينها وبين أكثر معطيات العلم رسوخاً في عصرنا، وأما بالنسبة للأناجيل.. فإننا نجد نص إنجيل متَّى يناقض بشكل جلى إنجيل لوقا، وأن هذا الأخير يقدم لنا صراحة أمراً لا يتفق مع المعارف الحديثة الخاصة بقدم الإنسان على الأرض"[(١)].

لقد أثبت عدم التناقض في القرآن الكريم ما ينفي دعوى التشكيك العلمانية في وثوقية البلاغ النبوي وتحريفه، وأثبت الاتساق والتوافق بين النص القرآني والعلم الحديث ما يبطل دعواهم عدم اتفاق النص القرآني مع معطيات العصر، وبالتالي يبطل تطبيق المناهج الغربية في قراءة النصوص المقدسة على نصوص البلاغ النبوي؛ لأنه نص محكم ومتناسق معصوم عن التحريف والتبديل.

**الوجه الثالث**: أن حاصل قول العلمانيين الحداثيين طعن في خصائص البلاغ النبوي، في شموليته، وفي عموم البلاغ لكافة الثقلين، وإن هذا البلاغ اختص بشموليته لكل خير دعت له الأنبياء السابقين، وزيادة عليه، فكان بلاغاً شاملاً لكل الهدايات، متميزاً بالكمال التشريعي، وكذلك فإن حجيته وتمام الدين وحصول الكفاية به لا يحوجنا إلى عقول ومناهج غربية، بل حصلت الكفاية والاستغناء بالبلاغ النبوي، واتساقه وعدم التعارض بين نصوص البلاغ النبوي والعقل، بل متفقاً معه ببالغ الحكمة والعلم الإلهي بما يصلح لعباده.

والحق الذي لا ريب فيه أن البلاغ النبوي بعد انقطاع الوحي، لا يجوز فيه النسخ ولا التخصيص إلا ما ورد في النصوص، حيث أن الشريعة جاءت مستوعبة لكل تغير، واختلاف، وافية بالأحكام، مرشدة إلى الهدى والصلاح، لهذا حققت صفة الثبات والشمول والاستيعاب، والانسجام مع مستجدات الإنسان، محيطة بكل نوازعه وأغراضه، وهذا أمر ثابتاً عقلاً وشرعاً

---

(١) القرآن الكريم والتوراة والإنجيل والعلم، موريس بوكاي (١٤٤).

وواقعاً.

ثم إن الناظر والباحث عن الحق، إذا تأمل في جميع الوقائع والمستجدات يجد أنها مهما تعددت وتنوعت واختلفت، قطعاً لها في البلاغ النبوي حكماً إما نصاً أو استنباطاً.

وهذا إيماناً بعظمة هذا الدين، وقدرته على استيعاب جميع الأحداث والأفعال، إذ أنها ليست مجرد أحكام جامدة وصلبة لا تصلح إلا فيما نزلت، بل إنها تتمتع بالمرونة العالية، ومراعاة معطيات الواقع، لا الجمود والتخلف كما تدعيه الخطابات العلمانية.

وهذه الخصائص اختصت بها رسالة النبي محمَّد ﷺ دون سواه، وكل من يطعن في كفاية البلاغ وشموليته للدلائل والحجج والبراهين، ودعوى تعارضه مع معطيات الواقع، فحجته داحضة؛ لأنها مبنية على عدم العلم بكمال البلاغ وكفايته وبيانه وشموليته لجميع حقائق الدين أصولاً وفروعاً، واستيعابه لكل أفعال العباد، واتساقه مع الواقع، وما اقتضته الحكمة الإلهية والإرادة الربانية في أن يكون هذا البلاغ النبوي هو خاتمة الشرائع والرسالات، واقتضاء صلاحية أحكامه ومرونتها واستيعابها لحدود الزمان والمكان.

**الوجه الرابع**: إن الحكم على النصوص الشرعية بالظنية جميعها وعدم إفادتها للقطع، وجعل معانيها باباً مفتوحاً لكل مؤول حسب ما يريد هواه، يعود لعدم معرفة قيمة التفاوت بين الأدلة التي امتاز بها البلاغ النبوي وسبق بيانها، ولا شك أن هذا القول باطل شديد البطلان، يهدف إلى نقض الدين، والتشكيك في نصوص تشريعه، وهذا يناقض ذلك الأصل العظيم الثابت قطعاً في نصوص البلاغ "التفاوت".

**الوجه الخامس**: إن غلو الموقف العلماني في التفسير للبلاغ النبوي، والتهميش للفهم النبوي للقرآن من القول والفعل، هذا فيه محادة لمقتضى التسليم، ومناقضة للانقياد الذي لا يقبل الدين إلا به، وهو تمام الاتباع والتسليم والخضوع لله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾ [سورة النساء:٦٥].

ولا شك أنه مناقض لمقومات البلاغ النبوي من ثبوت العصمة في حق النبي ﷺ، وكون منطوقه ﷺ وحي يوحى، فهذا تكذيب صريح لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [سورة النجم:٣-٤]. وعصيان ظاهر ومخالفة بيّنة لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [سورة الأنفال:٢٠].

وذلك من الإلزام بطاعة الله ورسوله، والرسول كما هو معلوم قد خُص بالبيان والتبيان، والآيات القرآنية شاهدة على ذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل:٤٤].

فهل يُعقل أن الرسول قد ترك البيان ولم يبين للناس ما أَنزل الله إليه من البلاغ؟! وهو المأمور بالطاعة، بل مقرون طاعته بطاعة الله تعالى، ومن طاعته ﷺ اتباعه فيما يبين من معاني كتاب الله تعالى. إذن فالقراءة الجديدة المدَّعاة لا تبحث عن مراد الله من مقصود كلامه، وإنما تسعى لتحقيق أهداف معينة، وتحاول تأويل النصوص وتحريفها عن معانيها الظاهرة، وتعبث بالآيات بغية قراءة جديدة مخالفة لإجماع المسلمين، والذين يقصدون من قراءتهم للأدلة الشرعية معرفة مراد الله منها إيماناً واتباعاً وانقياداً وتسليماً لله ورسوله ﷺ.

**الوجه السادس**: إن ما يذهب إليه الخطاب العلماني من تفسيرات النصوص بمنهجية التعددية أو القراءات الجديدة هو "بدعة من القول، فالمسلمون على مر العصور قد نظروا في نصوص القرآن والسنة النبوية وكوّنوا من نظرهم هذا فهماً لدين الإسلام، وهذا الفهم وإن وقع فيه اختلاف في بعض الجزئيات والفروع فإن أصوله العامة وفروعه التي عُلمت من الدين بالضرورة ظلت قدراً مشتركاً في إفهام المسلمين، يتدينون به اعتقاداً وسلوكاً وتعبداً من حين نزل الدين إلى يومنا هذا، وهو ما استقرت عليه الأمة خلفاً عن سلف في إجماع شمل نصوص الوحي، وبشَّر به النبي ﷺ، ولا عبرة بمن شذ وخالف من الطوائف المخالفة لجمهور المسلمين ممن يتلقون دينهم من مصادر غير الكتاب والسنة، غير أن الليبراليين العرب يسعون في إيجاد دين غير الدين الذي جاء به محمد ﷺ، والذي تدينت به الأمة طيلة أربعة عشر قرناً، وإنما هو دين آخر ما تزال النصوص متضمنة إياه وتنتظر مَن يستخرجه منها بأفهام أخرى ليست هي تلك الأفهام التي استقرت عليها الأمة"(١).

**الوجه السابع**: إن الموقف العلماني من نصوص البلاغ النبوي ليس تجديداً، بل تدليساً وتلفيقاً وهدماً للدين، "التجديد من تاريخ أسود، وارتبط بدعاة أرادوا هدم كل شيء، وطمس

---

(١) موقف الليبرالية في البلاد العربية في محكمات الدين، د. صالح الدميجي (٣٢٥). انظر: القراءة الجديدة للنص الديني، د.عبد المجيد النجار (٤٢).

هويتنا التاريخية وذاتيتنا الإسلامية باسم التجديد، وكان حديثهم في معظمه مرتبطاً بالغرب والسعي إليه وتقليده، وفي هؤلاء قال الأستاذ محمد صادق الرافعي: إنهم يريدون أن يجددوا الدين واللغة والشمس والقمر!!"[١].

إضافة إلى ذلك، فإن هذا التجديد المدعى "لا يستند إلى أسس ثابتة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ولا ينضبط بضوابط تزن أعماله وتصحح مساره وتقوّم أخطاءه. وأصحاب هذا الاتجاه في الحقيقة عملاء مغرضون أو جهلاء مغرورون متعالمون، تنقصهم جميعاً الدراسة الواعية، ويتملكهم الغرور المتعالي، وتسيطر على أقلامهم وعقولهم اللامبالاة، فيهرعون بما لا يعرفون، ويقحمون أنفسهم في قضايا ليست لهم أية خبرة بحقيقتها وملابساتها"[٢].

**الوجه الثامن**: إن المنهج العلماني في تأويله لنصوص البلاغ النبوي قائم على الاتجاه الباطني الفاسد، الذي يزعم استخراج المعاني الباطنة من النصوص الواضحة، وهذا التأويل الباطني قديماً وحديثاً هو طريق مُبطل يريد نشر باطله، والتسويق له، وإصباغه الشرعية فينسبه إلى النصوص ليحظى بالقبول لدى الناس.

وهو منهج تأويلي باطل فاسد بكل المقاييس، وإن الأفكار العلمانية مهما بلغت من فظاعتها وشناعتها فإنها تحاول أن تجد لها في البلاغ النبوي تأويلا ومخرجا تحتج به. وهؤلاء "إذا لم يكن الكلام مُبيناً عن معانيه فأي شيء يفهم هؤلاء المخذولون عن ربهم تعالى وعن نبيهم ﷺ ؟ بل بأي شيء يفهم به بعضكم بعضاً ؟ ويقال لهم: إذا أمكن ما قلتم؛ فبأي شيء نعرف مرادكم من كلامكم هذا ؟ ولعلكم تريدون به شيئا آخر غير ما ظهر منه ؟ ولعلكم تريدون إثبات ما أظهرتم إبطاله ؟ فبأي شيء أجابوا به: فهو لازم لهم في عظيم ما أتوا به من السخف"[٣].

**الوجه التاسع**: إن "ضابط التأويل في هذه القراءات إذن يقوم على الأهواء، فهو تابع لأهواء مَن يفسره ويؤوله، فمَن لديه هوىً في أي باب فإنه يؤول نصوص وأحكام هذا الباب لتكون على وفق هواه، ولهذا حين تكون النصوص الشرعية موافقة لأهوائهم فإنهم يستدلون بها ولا يخضعونها للتأويل؛ لأنها حققت المقصد، وحين لا تكون على وفق أهوائهم يأتون بهذه

---

(١) نحو تجديد الخطاب الديني تأسيس البنية الحوارية وحق الاختلاف، د. سعيد الكوراني (٢٦).

(٢) مبددون لا مجددون، د. علي العماوي (٨).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٣/ ٣٩).

القراءات"[1].

**الوجه العاشر**: لا يملك بشر أن يحمل كلام أحد من البشر على خلاف مراد متكلمه، وبحسب ما يرى وما تمليه عليه الظروف والواقع، وإنما لا بد من موافقة مراد المتكلم ومقصد قائله، وكل تأويل لا يقصد به "مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يعرف به مراده، وعلى الوجه الذي به يعرف مراده، فصاحبه كاذب على مَن تأول كلامه"[2].

**الوجه الحادي عشر**: بناءً على هذه القراءة فإن نصوص البلاغ النبوي ليس لها معنى، بل يوضع لها من المعاني على حسب هوى كل متأول، وهذا ينافي حقيقة النصوص الشرعية، فهي وُضعت للاتباع والاهتداء، فإذا لم يكن لها معاني إلا ما أضعه أنا، فحينئذ أكون متبعاً لهوى نفسي وهداها، وليس متبعاً لمراد ربي من النصوص، فإن كان العلماء ينتقدون المتكلمين الأوائل من أجل أنهم "يقصدون حمل اللفظ علي ما يمكن أن يريده متكلم بلفظه، لا يقصدون طلب مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يُعرف به مراده"[3]. فكيف بمن يحمل اللفظ على خلاف مراد المتكلم، بل يستحيل أن يريده بألفاظه، وهم يريدون حمله وفق ما يريدون من الكلام الذي لا يربطه لفظ ولا معنى، وإن كان أهل العلم يقولون "لا يجوز أن يُستنبط من النص معنىً يعود عليه بالإبطال"[4]، فكيف بمن يجعله نصاً مفتوحاً لا يحمل معنىً محددًا!![5].

**الوجه الثاني عشر**: من العجب أن يجعلوا نصوص الوحي نصاً مفتوحاً لكل تأويل، ولا يمكن إدراك معانيها على وجه القطع، وجعل كلام الله الذي هو أعظم كلام في الوجود، وأجلّ كلام، وأبين كلام، وأوضح كلام، وأحكم كلام، والموضوع للهداية والرشاد: هو الكلام الأكثر غموضاً وتضليلاً!! وهو الذي ليس له معنىً مراد! بينما لو فرضنا هذه الاحتمالات على كلام البشر وتم عزل الفهم المطلق، ودعوى أنها تحمل معاني عديدة، فكيف سيكون الوضع؟ وأي باب من السفسطة سيفتح؟ فكيف يزعم أن كلام البشر بيّن واضح يوصل إلى معان واضحة بيّنة، بينما كلام الله ورسوله لا يتمايز من جهة الوضوح والبيان والقطعية؟ بل يقبل قراءات

---

(١) التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة، د. فهد العجلان (٩٣).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٢).

(٣) المرجع السابق (١/ ١٢).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٧٨).

(٥) انظر: التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة، د. فهد العجلان (٩٤).

متعددة لا حصر لها؟![1]، والله تعالى أنزل قرآناً عربياً مبيناً، وجعله محكماً مفصلاً، لا تناقض فيه ولا لبس ولا غموض في معانيه، ظاهر بيّن، فهو الذي وصفه الله تعالى بأنه هدى للناس وبيان ورحمة ونور، وبعث الله به نبي الهدى مُبيناً مُوضحاً مُفصلا بأفصح عبارة وأبلغ بيان.

**الوجه الثالث عشر**: حقيقة التأويل عند الفكر العلماني أنه يبحث في النصوص ليتخلص مما لا يتوافق مع أهواء الثقافة الغربية، فهي القوية المتغلبة في نفوسهم، وبقدر ابتعاده عن الدين تزداد دائرة الانحراف والتأويل للنصوص، فالمعيار عندهم هو ما تقبله الحضارة الغربية وما لا تقبله، يؤول أو يفسر بحسب هواه، فهم يرون أن الأخذ بالنصوص كما هي يخالف الحضارة والمدنية والثقافة الغربية المعاصرة، وهذه هي سنة التأويل المنحرف منذ القديم، فيقدمون ما وفد إلى قلوبهم من الوافد المعظم[2].

**الوجه الرابع عشر**: إن نظرية التاريخية مشتقة من الغرب، فقد حاول تطبيقها العلمانيون العرب على نصوص الشرع، وهذا بلا شك تطبيق فاسد، فإن كان لها مكان في الغرب فلا مكان لها في نصوص الكتاب الحكيم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، إذ أن تطبيق هذه النظرية يزيل حجية هذا البلاغ النبوي، فلا حجة لله على العباد في الحساب والجزاء، إذ أن العباد سيحتجون بكون الكتاب الذي أنزله الله تاريخي، وقد نسخه التطور والواقع، فلا تطبيق لأحكامه وشرعه[3].

تم بحمد الله

---

(١) انظر: ينبوع الغواية، عبدالله العجيري (٢٠٧).

(٢) انظر: التسليم للنص الشرعي والمعارضات الفكرية المعاصرة، د. فهد العجلان (٩٤-٩٥).

(٣) انظر: موقف الليبرالية في البلاد العربية في محكمات الدين، د. صالح الدميجي (٤٠٣).

# الخاتمة

وبعد، فالحمد لله أولاً وآخراً، باطناً وظاهراً، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبأمره قامت الأرض والسماوات، وببلاغ نبيه عليه أفضل السلام وأزكى التسليم خرَجَ الناسُ من الظلمات إلى النور، ومع نهاية البحث نقف على أبرز النتائج التي انتهى إليها، وهي كثيرة جمَّة، أختصرها فيما يلي:

١. أن الوحي الذي تحققت به الرسالة، كله إلهي المصدر قرآناً وسنة، وليس فيه مدخلاً للذات النبوية بوجه من الوجوه، سوى قضية التحمل والأداء والتبليغ للرسالة.

٢. ثبوت العصمة للبلاغ النبوي بالأدلة والبراهين، وقد دلَّت عليه ثلاثة أنواع من الأدلة: النقل، والعقل، والإجماع.

٣. ثبتت صفة كمال العلم في البلاغ النبوي بدلائل الكتاب، والسنة النبوية، وبشهادة الصحابة، والواقع التاريخي، ودلالة العقل.

٤. من أميز ما اتصف به البلاغ النبوي **التفاوت**، ويقصد به أن الأدلة الشرعية في البلاغ النبوي ليست على مرتبة واحدة، بل هي متفاوتة متفاضله فيما بينها، ما بين القطعي والظني، والمحكم والمتشابه، والنص والظاهر، والمجمل والمبين، والكثرة والقلة، وفي هذا التفاوت تتجلى الحكمة الإلهية، وقد حقق أموراً عظيمة على قدر عال من الأهمية، مما يثبت عظمة هذا البلاغ النبوي.

٥. قد ثبت بالدلائل أن البلاغ جاء شاملاً لكل الخلق، ومتكاملاً في التشريع، شاملاً لكل مجالات الحياة، ومن شموليته كونه يشتمل على قواعد يُحتكم إليها عند النوازل والمستجدات، وهذا يعني بالضرورة أنه شامل لكل زمان ومكان.

٦. أن نصوص البلاغ النبوي قد استوعبت جميع الحوادث والأفعال، لكل ما يحدث ويستجد من أفعال العباد منذ زمن الرسالة وإلى يوم القيامة. وقد دلَّ على ذلك الكتاب والسنة وأقوال أهل العلم.

٧. إن حجية البلاغ النبوي ترتكز على: ١-ثبوت الصدق للبلاغ النبوي. ٢- ثبوت العصمة. ٣-ثبوت الكمال، فلما ثبتت هذه الأمور الثلاثة ثبت كون البلاغ النبوي حجة، بدلالة النقل، والإجماع، والعقل.

٨. ثبوت كمال البلاغ لكل أصول الدين ومسائله الخبرية والعقلية، ودلائله أصولاً وفروعاً، حتى أنه لا توجد مسألة من مسائل الاعتقاد إلا وجدت الكفاية في الدلالة عليها من نصوص الكتاب والسنة، فلا يُحتاج إلى أحد في معرفة الدين وأصوله وفروعه، وهذا مما اختص به البلاغ النبوي.

٩. عند التأمل في نصوص البلاغ النبوي "كتاباً وسنة" تجد فيه الاتساق والتوافق والتناسب والاطراد بين نصوصه، فمحال أن تجد بينها اختلافاً أو تعارضاً أو تضاداً، مع استحالة تناقضه مع العقل أيضاً، فصريح المعقول لا يتعارض مع صحيح المنقول، وذلك لأن العقل الصريح موافق للنقل الصحيح. وأن ما يظهر من التعارض في البلاغ النبوي إنما هو في الظاهر لا في الحقيقة.

١٠. أنَّ لازم كلام الله تعالى وكلام المصطفى ﷺ إن صح: فهو حجة ملزمة لا يجوز مخالفتها؛ لأنها في منزلة المقصود والمراد. **وذلك لعدة أسباب**: **أولاً**: أن كلام الله ورسوله ﷺ حق، ولازم الحق حق. **ثانياً**: أن الله تعالى يعلم اللازم من كلامه، ورسول الله ﷺ كذلك يعلم، فيقتضي العلم كون اللازم مراداً. **ثالثاً**: أن علم الله تعالى باللازم وكونه مرادا، هذا يقتضي كونه حجة.

١١. إن هدي السلف الصالح، أنهم لا يقدمون قولاً على قول الله ورسوله، ويعتمدون بلاغه، ويكتفون به في الدلالة على أصول الدين ومسائله، حيث أن كلام الله ورسوله هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه، ولا يقبلون من أحد قط معارضة القرآن أو السنة بعقله أو بخياله، أو بكشفه أو غير ذلك.

١٢. إن الإخلال بأصل التسليم، وعدم تحقيقه على الوجه المراد، هو السبب الرئيسى عند كثير من المخالفين للمنهج السلفي، الذي أدى إلى انحرافهم عن الصراط المستقيم، فصاروا إلى جهل مركب وضلال بعيد.

١٣. أنه يمتنع في حق البلاغ النبوي التأخر في البيان والكشف عن المعنى أو الحكم المراد في الوقت الواجب فيه الامتثال الشرعي، بحيث لا يتمكن المكلف من الامتثال؛ لأنه لا يعرف مضمون الخطاب الشرعي، لذلك كان من مقتضيات البلاغ النبوي: امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهذا هو القول الراجح عند الجمهور.

١٤. إن نصوص البلاغ النبوي غنية بالدلائل الخبرية على أصول الدين ومسائله، فليست الدلائل كلها عقلية وإنما بعضها خبري، إذ أن الخبر والعقل مكانتهما عظيمة وكبيرة، فهما

مصدر المعرفة والعلم الإلهي.

١٥. تميز البلاغ النبوي بأوصاف الدلائل الشرعية العقلية في تقرير أصول الدين ومبانيه عن المناهج البدعية المتخبطة، كاتصافه بالإحكام، والسهولة، والكفاية، والتنوع في الدلالات، والتنوع في الكثرة، والحفظ والثبات، والقوة واليقينية، والبيان، وقربها للقلوب، وتأثيرها على الإيمان، والإيجاز.

١٦. أن النصوص الشرعية لا يمكن حصول التكافؤ الحقيقي بينها؛ لأن الحق في النصوص ظاهر وبيّن، فيمكن وقوع التكافؤ باعتبار نظر الناظر وليس باعتبار الحقيقة.

١٧. من أبلغ الاستدلالات العقلية، التي من الممكن أن تُواجه بها شبه المبطلين، بل من أنكاها وقعاً وأقواها حجة، هي طريقة "قلب الدليل" الذي استدل به المبطل وزعم أنه دليل يدل على صحة قوله، فيُقلب عليه، ويكون دالاً على نقيض قوله.

١٨. إن عامة ما يَحتج به المخالفون من أدلة عقلية أو نقلية بكافة طوائفهم -إن صحت أدلتهم- فإنها تدل على نقيض قولهم أكثر مما تدل على قولهم، إذا أمعنا فيها النظر، وهذا الانقلاب المطَّرد آية من آيات الله الشاهدة بصدق هذا البلاغ، الدالة على توافق نصوص الوحي، وسلامة منهج أهل الحق، وتناقض واضطراب مَن خالفهم من أهل الباطل.

١٩. إن المخالفين خالفوا البلاغ النبوي، ولم يدركوا خواصه، فقدحوا في ثبوت القرآن ونقله إلينا، وشككوا في وثوقية البلاغ النبوي، ونازعوا في حجيته، واشترطوا شروطاً من أجل قبوله والاعتراف بحجيته. وأوقفوا صحته على العقل، وقبوله على الكشف أو على قول الإمام المعظم، فما وافق ما قرروه قُبل، وما خالفه صار إلى تأويل أو تفويض، وشرعوا في تأويلات خارجة عن نسق العقل والشرع.

٢٠. أن كل مَن خالف البلاغ النبوي هو في الحقيقة واقع في إشكالات وتناقضات استدلالية، كما ثبت في أصل الكتاب.

**التوصيات:**

١. ضرورة الاهتمام بالبلاغ النبوي، وتتبع صفاته، وكل ما يتعلق به من قضايا تأصيلية.

٢. ضرورة الكشف عن أصول الغلط المناقضة للبلاغ النبوي عند الطوائف المنحرفة، والمخالفة لصفاته وخصائصه ومقتضياته، فهذا مما يُبيِّن وجه الخلل عندهم، ومناقضتهم للشريعة، ويوضح حجم الخطر فيهم، وضررهم على الأمة.

٣. الحاجة إلى نشر رسالة البلاغ النبوي للبشرية، بلغات مختلفة، وبكل وسيلة ممكنة، ومنها إنشاء ملف تعريفي بالبلاغ النبوي، وبيان سماته وخصائصه بشكل مختصر، وترجمته إلى عدة لغات، لتبليغ رسالة النبي ﷺ. والحمد لله رب العالمين.

* * *